

1

ملفوظات على التلخيص



٢٥

٧٧٧

س. ٩
١٠٢

Süleyman	Kütüphanesi
Kıs	Y. 102/103
Yer	
Esk	787

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
كتاب من المفاوضة

اعلم ان قبل هذا الباب في ترتيب الوجيز والتحدير
باب نقلة المصنف رحمه الى كتاب الحوالة والكفالة ونرجعه
باب حكم الكفالة في الاستحقاق **ص** وكيل احد المفاوضين
اشترى بعد الافتراق ومفاوضة الغير والمستتر الامر ان لم يكن دفع
البديل لان الشركة وان اقتضت وكاله عامه مكر من التوكيل
كما عمل ما يدرك لكن الشراء بعد بطلانها في حق الاول والامر
قبل ثبوتها في حق الثاني وبينه وبين المقارن ان كان دفع والوكيل
حمله الفرق في الاصح حدار العري في بعد المصنف بنا
على انها عزل قصد اذا الدين لا حكم الغوث المكنه كالموت
عكس التركيب والتكفير عنه لانها المسقط العرض لا قبض
المثل عكس الا يفاء مثل المدفوع كعينه استحسننا لانه لصول
عن الفسخ اصله المامور بالانفاق والا يفاء من الوديع يعطى من
ماله فان هلك المدفوع قبل النقد رجع على الامر او شريكه
الثاني دون الاول كما في غير المدفوع اذ البيع الصمى بر الوكيل
والوكيل دون موكله كذا لم يوجب المضارب على رب المال والمفاوض
كفيل حتى يوجب تخم طعام اشترى الشريك لاهله والغير ويرجع الامر
بنصف ما عزم على الفارق او شريكه لما مر **ص** رجلان اشتركا
شركة مفاوضة فوكل احدهما رجلا ان يشترى له عبدا ان المفاوضة هي الافتراق فافاض كل واحد
منها اخر فاشترى الوكيل بعد افتراقهما للعبدة فاحلوا اما ان يكون الموكل دفع اليه البديل عند
التوكيل واما ان لا يكون فان لم يكن دفع البديل والعبد المشترا للامر خاصة دون شريكه الاول والثاني
لان الشركة واحدة فكيف تنقض ثبوت وكاله عليه لكل واحد من الشريكين عن الخوض في ما وكل واحد منهما كانه
فان الخوا عمل ما بدلت من البيع والشراء والتوكيل وكذا ذلك من نواحي الخوا الا ان شرا

الوكيل

الوكيل انما وجد بطلان الشركة في حق الامر ومفاوضة الاول ومفاوضة الثاني لا شر
على انما ثبت ضمنا للمفاوضة فبطل بطلانها واما في حق الشريك الثاني فالشراء وقع قبل
ثبوتها لان التوكيل من عهده لم يوجد شرط الاشتراك في الشراء وهو قيام الشركة
وقت الشراء والتوكيل ولما اذا كان لا مردد فمع البديل الى الوكيل فلا يحلوا اما ان علم الوكيل
باقتراق الامر ومفاوضة الاول عند الشراء واما ان جهل ذلك فان علم باقتراقهما وقت
شرايه كان العبد المشترا لاهله خاصة لا قلما وان جهل الافتراق وقت الشراء كان العبد
المشترا من الامر وبين المفاوض والمقارن على رواية الجامع وهو الاصح واما على رواية كتاب
الوكاله فالعبد المشترا للامر خاصة لانه انما يلتزم المقارن حكم الوكالة الثانية في ضمن عند
المفاوضة وقد انتقضت وجده رواية الجامع ان الثمن اذا كان منقودا لا يمكن القول بعزل
الوكيل من غير علمه باقتراقهما لانه في من حوسه في بعد نصف من العبد لانه ينقذه على يد
برائه لا يلزمه ضمانه كما لا يلزمه ضمان النصف الا حرد ولو صار معزولا باقتراقهما للزومه
ضمان النصف بخلاف ما اذا لم يكن الثمن منقودا اليه وبخلاف ما اذا علم لانه يمكن
الامتناع عن الشراء ودفع الثمن بعزل نفسه وهذا بنا على ان فرقته المفاوضة من عزله فمهرى
لانها قبض معنى التوكيل قصد ان تقتضت عزل الوكيل قصد ان يقتضيه لوجوب الضمان
عليه علمه بالعزل كما لو دفع الى رجل الفاء يقتضى بهاد يده ثم قضى الامر الدين بنفسه قبل
اذا المامور وليس العزلة عزلا حكما كالموت ليستوى فيه العلم وعدمه لان الموت نفوت
شرط تمكن الوكيل من التصرف وهو قيام الامر فان قبل ادا الدين ايضا عزل حكمي لان الدين
لا يبقى بعد قضا الموكل بنفسه فيكون له فاقوه نفوت الحل فوجب ان لا ينفذ على العلم
فلما ليس كذلك فان دفع الموكل بنفسه ليس بموجب للعزل حكما لكن يتهم من منع الوكيل
عن الدفع لانه لا يحصل المقصود بدفعه بعد ذلك لا نرى ان الطالب لو وجد المقبوض
زىو فالك ان الوكيل على وكاله فثبت ان هذا بمنزلة عزله قصد ان يقتضيه على علمه وفي قول
المصنف رحمه الله بنا على انها عزل قصد اشارة الى ما قبل من انها عند بعضهم عزل حكما
فلا يختلف بالعلم وعدمه قوله وعلم التركيب والتكفير عنده الى اخيه اشارة الى ان في الوكالة
والكفالة ادا الامر بنفسه قبل ادا المامور عزل المامور حكما لا قصد اعلى فرقته المتفاوضين
حتى ان المامور لو زكى المال او كفر بعد فعل الامر بنفسه فمن سوا علم باا الامر لم يعلم عند احيائه

رحمه الله واما عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فلا يقمن سواهما لم يعلم على رواية الزيادة ان
 قال شمس الاميرة السرخسي رحمه الله وهو الصحيح عندها واما على رواية الزكاة فان علم من الاول ان
 فعل الامر كان عن قصد فصار كالامر بايقا الدين في انه كالتصريح بالعزل بخلاف العلم بغيره
 فاذا لم يعلم لم يقمن لانه ما مور بالتمليك من الفقير لانه المقدور له دون وقوع زكاة او كان
 لتعلقه بينه الموكل وفي رواية اخرى لا يقمن وحده قولهما على رواية الزيادة ان ما مور
 يدفع المار فربه وصرفه واد الامر بنفسه لا ينبغي هذا المعنى فيني على كونه فكان في الادا
 متمتلا فلا يقمن وحده قول ابي حنيفة رحمه الله انه من تركه ماله وما تكفبر وهما للمساكين
 لغرض الزكاة والكفارة لا تقتض مثل المال الواجب ادائه وبعد اد الامر بنفسه لا يتصور
 اسقاط الغرض لانه كحصيل المصالح فكان اد الامر بنفسه عزلا لئلا يور من طريق الحكم
 لغوات المحل كالموت فلا يختلف الحكم فيه بالعلم والمجهل بخلاف الامر بايقا الدين لان المسقط
 فيه يقتض رب الدين وصيرورته مضمونا على القابض لا سقوط الغرض لان الدين يقفه
 بمشالها وذلك يتصور بعد اد الامر بنفسه فلم يكن اد الامر موجبا عزلا لما مور
 حكما لوضوحه انه لا ضرر على الامر في سبيله الدين لتمكينه من استرداد القابض من القابض
 دون الاسترداد من العبد فافترقا هذا اكله اذا اشترى الوكيل جاهلا بافتراقهما اما اذا اشترى
 عالما به والبدل المدفوع اليه لرحمته فتغل ذلك الكر للبايع فله الشريك الاول ان شاء الله
 الامر او الوكيل او استردا دعوى الكرم من البايع ثم البايع يرجع على الوكيل والوكيل على الامر
 او على شريكه الثاني قوله وسئل الموقوف بعينه استحسانا الى جهة اشانه الى ان شرا
 الوكيل العبد بكر مثل الكرم المدفوع في الزمة جازا استحسانا وفي القياس يكون الوكيل
 مشتركا لنفسه لا لغيره لان الشراء بالكر المعين شرا من وجه بيع من وجه والشراء بكر في
 الذمة شرا من كل وجه لان الكرم في الذمة من من كل وجه فكان الوكيل مخالفا وهو خلاف
 الى شرا من حيث انه يلحقه فان مثله للوكيل اذا هلك في يده قبل التسليم بخلاف العبد لنفسه
 العبد يهلكه والرضا بعقد لا يوجب الضمان لو هلك الموقوف ليس برضا بما يوجب وحده
 الاستحسان ان مقصود الامر من الشراء تحصيل العبد وشراء العبد بكر في الذمة اصون
 لحقد الشراء عن النفس اذ لا يتعشع العقد بهلاكه في يد الوكيل بخلاف الشراء بكر معين فكان
 الوكيل من حيث المقصود مخالفا الى جبر ولا يبالى باختلاف نوع الكرم عند اتخاذ الحسن وحصول

المقصود

المقصود واصل هذا ما اذا امر المودع ان ينفق على عياله او يوفي دينه من الود بعه
 فاعطى للمودع ذلك من ماله نفسه دون الود بعه في القياس يكون منبر عالما به اعطى
 ماله نفسه بغير اذن الامر وفي الاستحسان لا يكون منبر حتى يرجع بغير الود بعه لانه مقصود
 الامر قد حصل فكان اذ ناله دلالة من التصريح رحمه الله من قال القياس والاستحسان في القياس
 الدين لانه ليس فيه شرا ولا كبح الدين للمودع على الامر ما في التوكيل بالشرا او الاتفاق لانه
 ما جاز ملك الموكل ولا يكون منبر عا قيا سا واستحسانا لان في الاتفاق شرا فاما الحكم النكاح
 يوجب دينين دين للبايع على الوكيل ودين للوكيل على الموكل ولهذا كان التوكيل يرجع
 على الموكل قبل الاداء ماله ولو ادوا بالبايع كان له ان يرجع على الموكل فقد طفره له بدينه
 فكان له ان ياخذ بدينه ثم في مسلفا اذا اشترى الوكيل بدينه وله ان ينفذ الكرم للزوج
 حتى هلك في يده كان له ان يرجع على الامر انما او على شريكه الثاني وليس له ان يرجع على
 شريكه الاول كما لو اشترى قبل ان يدفع اليه الامر لئلا يور على الامر دون شريكه
 الاول وان مال الاول نصف العبد اذا كان البذل وهو الكرم منقودا فان البيع الضمني
 الموجب لرجوع الوكيل على الموكل انما يثبت بدينه وبين موكله وهو الامر لا بدينه وبين موكله
 وهو الشريك الاول فلا يكون للوكيل ان يرجع على الاول بل على موكله ثم يرجع موكله وهو
 وهو الامر على موكله وهو الاول ولهذا المعنى لا يرجع وكيل المضارب ثم ما اشتراه
 له هي رب المال واما رجوع الوكيل عن شريكه الثاني فلانه معاوضه والمفاوض كقيل
 بما يجب على شريكه من الثمن وان لم يكن المشترا مشتركا لهما ولهذا الطالب بتمن الطعام
 الذي اشتراه الشريك لاجاله او اشتراه لغيرهم يوكا للذم قوله ويرجع الامر بنصف
 ما غرم الى اخيه اي ويرجع الامر عند رجوع الوكيل عليه او على شريكه الثاني بنصف
 ما غرمه على المفاوض الفارق وهو الاول وعلى شريكه الجديد اما رجوعه على الفارق
 فلما من انه وكيل عنه حكم المفاوض الاول واما رجوعه على شريك الفارق فلما من ايضا من
 انه كفيل عن الفارق بزمان النكاح محكم العقد الثقايم بينهما ولم ينص المصنف رحمه الله
 على حكم رجوع كل واحد من الشريكين الجديد بين اعني شريك الامر الجديد اذا اخذ الوكيل
 تضمنه الكرم دون تضمن الامر وشريك المفاوض الفارق اذا اخذ الامر بضميمة تصد الكرم
 دون تضمن الفارق اذ كل واحد من الجديد بين كفيل عن شريكه وحكم الكفيل

معدون فلا بد ان ادي من خاصه ما له رجع بكاه على شركه وان ادي من ماله الشريكة
رجع بنصفه وكذا لم ينص المصنف رحمه الله على رجوع شريك الامر على المفارقة وشريكه
تظهر اذ هو وكيل الامر فيها هو من النجاة ونوابها والله اعلم بالصواب

كتاب الوصايا باب الوصية في الوصية

من اعلم ان قول المصنف رحمه الله ولو قبض وارث ما اورد المورث الى اخيه
الباب من سائر الباب الخامس من الابواب المفردة المذكور بعد السير في ترتيب الوصية
والتميز نقلها المصنف رحمه الله الى هذا الباب للمناسبة **ص** اقام على الوصية
بالثلاث بعد القبض انه موصي له بالثلاث نفسي على الكل اقامه لذي اليد مقام المتلقي منه
بسبب موضوع له كالشرا وما اخذ منه ما قبض ان تمت الرجوع ونصفه ان لم يثبت
وقال السبب وبعد الموصي ما اخذ من الوارث ثلث ما قبض في الاولى وخمس في الاخرى
كما لو قامت عليه ابتداء رجوعا على الاول لذلك لانه شريك الوارث في عين التركة
رادت ان يارب لكن ملكا لاحلافه حتى يسوي ما باع الميث باقل ولا يرد بالعيب عكس
الوارث والما في بعد الموصي على قدر الحق ادلت النفس حال غيبته بخلاف ما لو كان
احدهما داسا او موصي له ماله يرسل اذ الحق قصدا في الزمة لا العين عكس الاولى
حتى لم يبطل بقوتها وجاز التخليص وشهادة الشهود له للشاهد بالملل ضد
الاولى وما لم يكن الحاضر اصلا في الدعوى او خلفا مطلقا لم يكن خصما اصله دعوى
نكاح العاتب للرد والدفع **ص** رجل مات فاقام رجل بينه على وادته
انه اوصي له بالثلاث ونفسي له به ثم اقام رجل اخو بينه على الموصي له ان الميث اوصي له
بالثلاث تقضي له بالثلاث عليه ويكون قضا على الميث وادته حتى لو رد الاول
الوصية كان الكل للميت في لان الاول انتصب خصما للميت في باعنا وما وضع به عليه
من التركة فكانت دعواه على الاول تدعواه على الميت اقامة لذي اليد وهو الموصي له
الاول باعتبار بده مقام من يلقى هو الملك واليد من جهة سبب موضوع للتخليص
وهو الوصية فصارت كما لو ادعى عينا في يد رجل انه اشتراها من فلان الغائب ودوا
البدن تجد ويدعي الملك لنفسه وهناك تقضي على ذي اليد وعلى الغائب فكذا هنا

4
م اذا ثبتت الوصية للتنا في فلا محلوا ما ارسل ابتداء رجوع الميت عن الوصية
الاولى اولا فان تمت الرجوع اليها ما احد من الاول جميع ما قبض وان لم يثبت الرجوع
يلخذ منه نصف ما قبض واما بالسبب الموجب لحقه اذ هو في الصورة الاولى
لوجب كل الثلث حيث بطلت وصية الاول بالرجوع فلم يكن له مؤلم وفي الصورة
الاخرى اذ دم الحثان المتساويان في الثلث فكان بينهما نصيبين هذا كله اذا كان
الثلث قائما في يد الموصي له الاول واما اذا كان ما واما ان هلك في يده واستهلكه
وهو مخد فيرجع على الوارث ولا يكلف اعانه البينة عليه لما ذكرنا انه صار مقضا
عليه بالقبض على الميت فباخذ منه في الصورة الاولى ثلث ما في يده لانه يزعم ان حق
الوارث ضعف فيه وفي الصورة الاخرى يلخذ منه خمس ما في يده لانه يزعم
ان حقه في نصف الثلث وحق الوارث في الثلثين فمجعل الاقل وهو نصف
الثلث منهما من نصيب الكل خمسة سهم للموصي له التنا في وارجع سهم للوارث ثم اذا اقتسما
وايسر الموصي له الاول رجعا عليه في الصورة الاولى لجميع الثلث واقتسما هاتلانا
وفي الصورة الاخرى بنصف الثلث واقتسما لهما سائرا كما ذكرنا وهذا ان الموصي له سهم
شايخ في التركة شريك الوارث في عين التركة سوا ان تمت نقصت ولا يرد
سعدم وصية على تسليم الميراث للوارث فيملك من عين التركة بقدر سهمه
لكنه ملكه بطريق الثلث السدا لا بطريق الخلافه عن الميت ولهذا جاز شراؤه
ما باع الميت باقل مما باع قبل نقد الثمن ولا يكون له حق رد ما اشتراه الميت
بالعيب عكس حكم الوارث فانه يملك عين التركة بطريق الخلافه عن الميت
لا بطريق الملك المتبدل ولهذا يكون له حق الرد بالعيب دون شرا ما باع
الميت باقل مما باع قبل نقد الثمن واذا كان الموصي له بالثلث شريك الوارث
في عين التركة كما ذكرنا فالما في منها بعد التوى يكون بينهما على قدر حقيهما في الصورة
وهذا الخلاف ما اذا كان احد المتنازعين عونا له دين على الميت او كان موصي له
بمال يرسل كالالف وخمسة ونفسي الاول وقبض حقه حيث لا يسرع دعوى التنا في
عليه لان حق كل واحد منهما ثابت في الزمة قصدا دون العين عكس الصورة
الاولى وهي ما اذا كانا موصي لهما بسهم شايخ لان الحق فيها سبب قصدا في عين التركة

دون ذمة الميت بحق الوارث قوله حتى لم يبطل موقوفها علم ان هذه فروع ثلاثة
شهادة للفرق بين حق الموصي له بسهم شايع من التركة وبين حق الغريم والموصي له بماله مرسلا
اما الفرع الاول فلان حق الغريم والموصي له بماله مرسلا يبطل بفوت عين التركة لعدم
تعلقه بعينها اما الغريم فبذل ليل ان الاجنبي لو تبرع بوفاد سدد بعد هلاك التركة
حار ولو كان الدين معلوما بعينها لسقط بها كما قال الموصي له بماله مرسلا فان كان مراد
المصنف رحمه الله بالفوت المضاف الى صير عين التركة المعنى الاعم من فوت الكل والبعض
فهو ظاهر ان جعل الفوت على البعض لان الوصية بماله المرسلا لا يبطل ولا ينقص بمتنا
التركة كما لا يزيد بزيادتها وان كان المواد بالفوت فوت كل التركة فقد قال
في الهداية والكافي ولو هلك التركة سعد فيما سدد من الماله فلم يكن متعلقا بعين
ما علق به حق الورثة الفرع الثاني انه يجوز للوارث ان يخلص عين التركة لنفسه ويوفي
الدين والوصية المرسلة من ماله اخرله ولو كان الحق فيها متعلقا بعين التركة لم يجوز استخلاصه
بدون رضاها الفرع الثالث انه لا يجوز للغريم المسمود له بالدين ان يشهد
لشاهد يد بمثل ما شهد له به لان كل واحد يصير مبنيا لنفسه شركة في
المسمود به فيتحقق التهمة الموجهة لرد الشهادة وهذا قول ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله خلافا لابي يوسف رحمه الله ونفسه في الخبر بان الجواز ظاهر الرواية
اشارة الى ما ذكر في الهداية من ان الحضاف رحمه الله ذكر ان ابا حنيفة رحمه الله
مع ابي يوسف رحمه الله وذكر في الهداية ايضا عن ابي يوسف رحمه الله مثل قوله
محمد رحمه الله وجب الرد ان الدين بعد الموت متعلق بالتركة لحزابه الذمة بالموت
ولهذا لو اشترى احداهما من التركة شيئا شاركه الاخر فيه فكانت الشهادة مبنية
حق الشراكة فتحقق التهمة بخلاف حاله حيون المريون ومحمد بن قيس لا يثبت في الذمة
لبقائها لا في التركة فلا تخفى شركه فلا يثبت التهمة وجب القبول ان الدين
حب في الذمة ولا شركة في ذلك اصلا والا سنيقا من غزاة فوفعت الشهادة لغير
الشاهد فتقبل ولهذا لو تبرع اجنبي بقضاء دين احدهما لا يشاركه الاخر فيه وانما
يشاركه الاخر اذا استوفى من التركة ضرمة نصيب التركة حتى لو كان في التركة سبعة
لا يشاركه الاخر هذا هو الكلام على شهادة الغريم المسمود له بمثل ما شهد له به واما

شهادة

شهادة الموصي له بماله مرسلا يشهد به بمثل ما شهد له فظاهر قول المصنف رحمه الله
بدل على حوان والنصوص في الهداية والكافي انه لا يجوز وعلى الكافي بان الحق
بالوصية لا يثبت في الذمة واعلمت في العين فصار المال مشترك بينهما فاورثتهما
كخلاف ما لو شهد احدهما بالوصية بجاريته وشهد الاخر لشهادته بالوصية بعينه
حيث يجوز بالاجماع لانه لا شركة في هذه الشهادة فلا تحقق التهمة انهي كلامه
قوله عند الاولي وهذه الاحكام المذكورة عند الاحكام في صورة الموصي له بسهم شايع
ولهذا بطلت وصيته بهلاك التركة ولم يجوز للوارث ان يخلص التركة لنفسه
ولا يجوز للمسمود له بالوصية بسهم شايع ان يشهد لشهادته بمثل ما شهد له به فلو
كان الشهود يد حقا في الذمة جاز لعدم التكافؤ في الذمة فعلم ان الحق في عين التركة
وكل فريق موجب لنفسه شركة في المسمود به اذا السهم يكون مشترك بينهما وكذا
لو شهد المسمود له بسهم شايع لشهادته بوصية عبد بعينه لم يجوز ان يشهد
بوجوب شركته في المسمود به قد سدد والميراث الحاضر اصلا في الدعوى الى الجواز المصنف
رحمه الله بما استشهد به من الفروع ان حق الموصي له بسهم شايع في عين التركة كالوارث
وان حق الغريم والموصي له بماله مرسلا في ذمة الميت اشارة الى العلم الذي كبر عليه اجلس بعد
السائل وذلك ان الحاضر عند القاضي اذا لم يكن اصلا في الدعوى بان لم يدع عليه عينا
في ذمة او دين في ذمة ولم يكن خلفا مطلقا كالوارث وليس خصم قوله اصله دعوى
نكاح الغائب للرد والدفع اشارة الى ما ذكر في خرابايب الاول من سماع الخبر اذا اشترى
امه ثم ادعى ان لها زوجا غائبا هو زيد قد كان تزوجها قبل البيع واراد الرد بعيب النكاح فقال
البائع انما تزوجها زيد بعد البيع والزوج الذي كان قبل البيع غير زيد وقد كان يطلقها
او مات عنها قبل البيع والمشتري يكذب في ذلك فانه لا يسمع دعوى المشتري في اثبات نكاح
الغائب للرد على البائع ولا دعوى البائع في اثبات نكاحه لدفع حق المشتري في الرد بل على
الامر على ما كان عليه قبل دعواها لان كل واحد منهما ليس باصل في دعوى نكاح الغائب
ولا ثابت عنه فلا يسمع دعواه اذا ثبت هذا فتعقولا اذا كان احد المتنازعين
عمره دبر على الميت او موصي له بماله مرسلا وقد توي المفوض بالغائب ان كان
موصي له بسهم شايع فلا يصلح خصما للغريم لان حقه في ذمة الميت لا في عين التركة ولا للموصي

لعمري ان ما لا يملكه من قبله الخاتم وان كان الغائب موصى له بماله مرسلا فلا يصلح خصما له
لما قلنا ولا الموصى له بالمرسل او بغيره شايح لمقدم حقه على حقهما وهذا اذا كان للموصى
مورا بالدين ظاهر وكذا اذا كان منكرا لان في زعمه ان الغائب غائب والغائب لا يملك
خصما عن الميت لانه ليس بخلف عنه والموصى له بالعين كالموصى له بغيره شايح وهذا بخلاف
ما اذا كان الغائب والمدعي موصى لهما بغيره شايح على ما تقدمنا **ص** كذا قيل في بعض
لكن بشرط الخصومة الى القاضي الاول لانه يحوزه سحفا والخبر لا اذا التصديق لوارث
على الخبر لهذا لو اقر به وكيل الغائب فيما يدعي عليه لم يسمع **ص** اي ولو اقر القاضي
الاول بالثالث ولم يثبت حتى ادعى الثاني الوصية بالثالث في جميع ما ذكرنا من الاحكام حتى
ياخذ منه جميع الثلث ان اثبت رجوع الميت عن وصيته والنصف ان لم يثبت وبعد
النوي ياخذ من الوارث ثلث ما في يده في الصورتين الاولى وحس ما في يده في الصورة الاخرى
لكن بشرط ان تكون الخصومة بينهما عند القاضي الذي قضى الوصية الاول لا ينعرف استخفافه
وتثبت بدل الحكيم على الثلث خلاف فاض عليه لانه لا يعرف استخفافه فلا يمكنه ان يجعله
خصما لان الثاني انما يدعي الوصية من جهة الميت والقاضي الثاني لا يعرف كون الثلث في يد
المدعي عليه لانه حيث الحقيقة ولو ثبتت بمصدق المدعي عليه ان الميت اوصى له بالثلث
ونقل له به وهو في يد الوارث اما ان لا يصير خصما بذلك لان تصديقه اقرار على الغير
وهو الميت فلا يعقل ولهذا لو اقر رجل انه وكيل فلان الغائب فيما يدعيه عليه لهذا
الحاضر من الحق والقاضي لا يعرف وكيله لا يسمع قوله ولا يجعله خصما للمدعي ولا يعقل
اليمين عليه **ص** وان كان الموصى به عينا فكذا ذلك لان الوارث ليس بخصم بعد
التسليم اصلا وقبله عند القاضي الاول لانه سبب المسبب لا الموصى له حتى لا يمكن
خصما في الرجوع وبعد التسليم لانه صدق الماضي للشروع وحياله امين عند الاول دون
الغير **ص** اي وان كان الموصى به سائما معصا من التركة كالحجارة وقضي بها
للاول فلذلك الحكم في انه يقبل منه الثاني على الاول ويكون القضاء عليه قضاء على الميت
وعلى كل من تلقى المالك من جهته وياخذ منه عين الموصى به او ثبت الرجوع ونصفه
ان لم يثبت لما قلنا من ان الثاني يدعي عين ما في يد الاول او نصفه من جهة الميت
فانصب خصما له باعتماده الا ان الوارث لا ينعصب خصما لثاني هنا بعد التسليم

في الموصى له الاول اصلا سواء كانت الموصومة عند القاضي الاول ام عند غيره ولما قبل
 التسليم الى الموصى له فلا ينتصب خصما ان كانت الموصومة بينهما عند القاضي الاول لان الوا
 ان الميت رجح عن الوصية الاول واوصى له لا ينتصب خصما عن الميت فيما يدعي ويرد
 عليه وهو على الموصى له لاله واذا كان كذلك فبعد تسليم العين الموصى بها لا يرد المورث
 على ما يدعي به لينتصب خصما باعتبار خلاف ما تقدم في مسله الموصى له تسلم شيئا
 الوصى به في جميع التركة فكانت يد المورث ثابته على شئ ما يدعي عليه الثاني وما قبل
 تسليم المورث العين الموصى بها فبطل وان كانت ثابته على العين لكن القاضي الاول
 يعلم انهما ملك الموصى له الاول وان المورث ليس فيها ولا من ليس خصم لاحد فلهذا الجمل
 خصما عنده وما عند قاض غيره فينتصب خصما لان الموصى له يدعي عينه في يد المورث لان الامر عن
 الثاني لا يعلم انه ملك الغير فيقضي على المورث لان ثبت انه ليس ويكون القضاء
 على الموصى له الاول فلا يكون القاض متصرفا في مال الغائب بل في مال المديون والجواب
 ما ذكرناه صار متصرفا بالمقبوض بدلين القابض غير ان اوباء عايد بينه بالمقبوض غير
 اس فيكون متصرفا في ماله مات الهاشمي رحمه الله وهذا هو الجواب ايضا عن قول من يقول
 ان القابض محل ولا يتوقف الافعال على الاجارة انما يتوقف العقود انهي كلامه ولما
 في مسله المورث بعد فلما ملك ان يقبض القابض لانه وان قبض بامر القاضي الا ان الامر لم
 لم ياه المالك وهو مختار في القبض خلاف الدافع لانه محبور في الدفع فلا يقبض كما لو غصب
 منه واما في مثله الغصب فلما ملك ان يقبض ايها شاعته والتعدي اما تقبض الدافع
 فلعصبه واما القابض فلانه وان لم يظهر لادب المتهود في الايضا اكن ظهر كذا بظهر في
 الموت فظهر انه قبض بغير اذن فصار كالعاصب وليس للمالك تقبض المتهود ان المالك ان اوصى
 لاهم لم ينفوا عليه ملكه وانما سموا حافظه فصار كما لو شهد وان فلانا وكل هذا جميعه هو اله
 الرجل يقبض منه الذي على فلان وفلان معز بالدين وقضى به ففرضه الوكيل اليه حاز سماع
 ثم حضر المالك وانكر الوكيل بعد هلاك المالك ورجع الشاهدان عن شهادتهما وهناك
 لا يضمنان لانهما لم ينفوا عليه ملكه بل اتفقا بما ينفى المالك وحفظه له فكذلك هاهنا فيما ادعاه من الوصاية لان
 كله اذا احل المالك واما اذا تحقق موته وجا وارثه فلا ضمان له على احدا ما المتهود فلما ملك
 واما القابض والدافع فلا امر القاضي بالقبض والدفع عن ولاه حسب تحقيق موت المالك وتولية
 بالتبوض لان شرط صحة المالك ان يكون المالك في حياته وان كان المالك في حياته
 وهو الدين والدافع فقام في موته والامانة تتوقف على اثناء
 وجه الله في قبض المورث في قبض القابض والامانة تتوقف على اثناء
 على وجهه كالموصى له في قبض المورث في قبض القابض والامانة تتوقف على اثناء

الوارث قوله لان يوجد الشهود عبيد الى اخره مستثنى من قوله فلا ضمان المقدر
 فلا ضمان على احد الا ان يوجد الشهود عبيدا فحينئذ يكون للوارث تقيمين القايض دون الدافع
 لان القاضي وان امر بالدفع والتقيمين عن ولايته الا انه في الامور فيها على جهة ان القاضي
 الميث لانه ما نصبه وصيا لا مضي وصايته وقد ظهر الخطا في تلك الجهة حيث ظهر ان
 الشهود عبيد فباختيار الخطا في الجهة يجب الضمان وباعتبار صحة الامر لا يجب فاعتبرنا الامر
 في حق الدافع لانه معد وراذلا علم له ببطال الامر واعتبرنا الجهة في حق القاضي لانه معد
 اذا الظاهر انه يعلم ببطال الامر **ص** كذا الواقع عليهم انه اخ وارت مع مريد طيار
 تقيمين الشهود ان جاز ذلك اذ ثبتوا ملكا لا حفظا على الاول الا في الدين لما روى كبر صان
 العاصب بتقيمينه الشاهد والاخ ومان الشاهد بتقيمينه القاضي بل عكس لما عوف وكوف
 خيار تقيمين الدافع ان جاز ابن لعذر مضي وتقيمين الشهود لو طارخ ثان اذ التقي ليس من الزور
 والشهادة بل لا سقاط المعلوم يقتضي بدونه بعده **ص** اي وكذا الواقع المدعي
 البيعة على المدعيون والودع والخاص بان المالك مات وانه اخوه ووارثه لا يعلمون له
 وارثا غيره من حيث انه يغيب ببيته ويقتضي له بالمال سواء اقر المدعي عليه ام انكره لان
 الاخ يقوم مقام الميث في هذه الحالة ومن حيث انه لو جاز المالك بعد التقيمين والتلف
 فله ان يضمن الدافع في ميلة الدين والقايض في ميلة الوديعة وايهما ساقى ميلة الغصب
 لكن المالك هنا خيار تقيمين الشهود ايضا لا يهر ايموا استماله الى القاضي ولم
 يثبتوا حفظا عكس الوجه الاول لا يهر ايموا هناك حفظ المالك حيث شهدوا بان المالك تقيمي
 الى المدعي ولم يمسوا انتقال ملكه الى غيره فافترقا الا انه ليس للمالك تقيمين الشهود في
 ميلة الدين لما روى انهما لم ينقلوا ملكه لان الدين يقتضي بماله لا باعياله وانما كان
 لهم تقيمين الاخ هنا لبطال الشهادة بسبب لا يهتمة فيه وهو ظهور كظهور الشهود
 عبيد بخلاف الرجوع عن الشهادة لان الرجوع موجب تهمة الشاهد في حق الاخ
 قوله ويجوز صان العاصب الى اخره اي واذا اختار المالك تقيمين العاصب كان
 العاصب بالخيار ان شاء ضمن الشاهد لانه لما ملك المضمون باذال الضمان كان الشاهد
 في حقه بمنزلة العاصب حيث ازال المضمون بجره بشهادة الزور وان شأ
 صان الاخ لانه بمنزلة عاصب العاصب حيث فخر قبضه الباطل عن الشهادة واذا

ضمن الشاهد كان الميثا هذان بعض القايض لما ذكرنا انه بمنزلة العاصب منه ولا يرجع
 القاضي على احد لما عوف من ان قرار الضمان عليه قوله وكوف خيار تقيمين الى اخره
 اعناه الى ما اذا لم يكن المالك لكن جازا بانه اخ اخيه الحكم في الصور تقيمين ما ذكرنا الا فيما
 ينه عليه المصنف رحمه الله وهو انه لا ضمان على الدافع في الصور تقيمين ولا على الشهود
 في الصور التمانية اما لا ضمان على الدافع في الصور تقيمين فلا بد دفع المال الى الاخ باير
 القاضي وقد صح امس لان له ولا بد نصيب من قبض هذه الاموال في غيبة الوارث
 خلاف ما اذا جاز المالك لا يند كان من عذر المالك ان يقول للدافع انما دفعت بتاعلي امر
 القاضي ولم يصح امس وهذا العذر قد مضى بموت المالك واقتراوا اما لا ضمان على الشهود
 في الصور التمانية لان النفي وهو قولهم لا تعلم له وارثا غيره ليس من الزور اذ لم يظهر
 اهم كانوا عليين فلم يظهر كونههم وكذا ليس هو من شهدا ديموا لانه استسقاط المعلوم
 عن القاضي ولهذا الولد يتلفظوا بهذه الزيادة يقتضي القاضي شهدا ديموا بعد المعلوم ديموا
 يذكر في الكتاب بمدة المعلوم وهو مقصود الى راي القاضي فيتلوم مدة يغلب على ظنه انه
 لو كان له وارث اخر ظهر فيها لاختلاف احوال الناس في المحول والظهور واختلاف
 احوال الورثة في الغيبة والحضور وذكر الطحاوي رحمه الله ان المدة مقدرة بالمحول
 لانه جسر لا يلا العود فما في اجل الحين باب شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله الاول
 قوله في حيفه رحمه الله والثاني قولها ينال انه لا يرى المقدر وهما مزيا **ص**
 وان اظن اندا وصي له بالذي قبلهم لم يعمل لدعوى ثلثيك غايب متفق ضد الوارث
 بخلافه الا ان كحدوا المال ناصلهم في الدعوى فيقضي بثلثه لان الجدل الا ان يقسم الوارث
 قصير الضعف فيقضي بكل على الكل كما لما روى تقيمين على الامر بالقضاء وان ادعى دينه لم
 يسمع لما روى انه على العايت قصدا الا ان يقسم على الموت لا عن وارث فيسمع على التقيمين
 بعد التلوم ضرورية بقول القدير الى القاضي **ص** اي ولو ان المدعي اقام البيعة على
 الذي قبله لكان ان المالك مات وادعى له بالمال الذي قبله لا يعمل بسبه عليه لرعاه
 التلويك من عايت متفق على غيبة وليس عنه خصم حاضر وهذا خلاف ما روى
 انه وارث المالك حيث يغيب ببيته عليهم لان قلامهم بقتيب خصا المالك فلهذا ذهب
 خصا لوارثه لانه خليفة وتايبه فيما ورت سبه قوله الا ان كحدوا المالك اخذ

استثنى من قوله لم يقبل فالتفقد يزول لم يقبل بينه مدعي الوصية على الورث فتعلم المال
 الا ان محمد واكون المال للغائب بان يقال لم يكن لفلان مولى مال او يقال كان لكنه
 ملكه مولى فحينئذ ينتصب كل منهم خصما لمدعي الوصية باعتبار انه ينكر دعوى المدعي
 ويرى ان الملك لنفسه فكان كل منهم اصلا في سماع الدعوى عليه فيقضي للمدعي بثلث ما في يده
 لان الثلث هو محل الوصية الا ان يقيم الموصي له بينه ان وارث المالك قبض من يده
 اخر للميت صحف ما في يد المدعي عليه فحينئذ يقضي للموصي له بكل ما في يد المدعي عليه
 ويكون فضل على الميت وعلى كل من يلقى الملك من جهته حتى لو حضر الوارث بعد ذلك
 وانكر القبض لا يلتفت اليه لكونه صار مقضيا عليه وهذا كما لو امر رجلا بقضاء دينه
 واقام المأمور على الامر بينه انه قد قضاه من حيث انه يقضي بينه عليه وثلث له
 حق الرجوع عليه ويكون ذلك قضاء على رب الدين حتى لو حضر وانكر القبض لا يلتفت
 اليه لان الامر كان خصا عنه هذا كله اذا ادعى الوصية بالثلث واما اذا ادعى ان له على
 الميت دين فلا يسمع دعواه على الذي قبله المال سواء كان نفرا ام جاهدا لما مر من ان حق
 العويم في ذمة الميت فصد الا في عين التركة فكانت الدعوى على الغائب فصد ولا يسمع
 الا ان يقيم البينة على موت المالك لاعتبار وارث فحينئذ سلوم القاضي لاحتمال ظهور
 الوارث فان لم يظهر نصب القاضي عن الميت فيما خافهم عنه وبامر المدعي باقامة
 البينة عليه فاذا اقام البينة بالدين يقضي للمدعي بالدين وانما كان ذلك كضربة
 نقل البينة التكميلية حيث شهد واموت المالك **ص** كذا واقام انه ادعى
 له جميع المالك الا ان يقيم على الموت لاعتبار وارث لانه كالوارث ياخذ من محل الارث
 كالمقر له ينسب له ثبت حتى كان خصما في الوديعه والرد بالعيب **ص**
 اي وكذا لا يقبل بينه المدعي على الذي قبله المال اذا ادعى ان الميت اوصى له جميع المال
 لما تفقد من الهاد عوي غلبت غلب متفق على غيبته الا ان يقيم البينة على موت
 المالك لاعتبار وارث لان الموصي له جميع المال عند عدم الوارث بمنزلة الوارث لا بمنزلة
 الموهوب له ولهذا لا يقتصر حقه في الثلث بل ياخذ من محل الارث وهو الكل كما ياخذ
 المقر له عند الموت ينسب له ثبت كالاخوخون الا نزي ان مودع الميت ينتصب
 خصما له في دعوى الوديعه كما ينتصب خصما للمالك كذا ابود النزه بالعيب ويرد عليه

لشئوت

لشئوت خلافته عن الميت كالوارث قال الكوفي رحمه الله وما ياخذ زياضة على الثلث
 طرب ثم انجا المالك في العصب ان ضمن القابض لا يرجع او ضمن الشهود يرجعون
 على القابض وان ضمن القاصب يرجع على القابض او على الشهود وهم يرجعون على القابض
 بلا عكس واما في الوديعه فلا ضمان على الدافع بل على الشهود او على القابض والشاهد يرجع
 دون القابض واما في الدين ويرجع على الدافع خاصة ويرجع الدافع على الشاهد او
 على القابض والشاهد يرجع دون القابض ولو تحقق موت المالك وجاز ان لا يثبت
 ضمان على الدافع ولا على الشاهد بل على القابض في التامين والوحيد ما ذكرناه قبل هذا
ص ولو لم يبق بصدوقه سلوم وبعضه بالوصية لانه على المقر دون العامة
 ادلة قيمة لتسقط الافراد حتى لم يمنع الحكم والعدم والشهادة وانجا المالك والوارث
 غوم كما مر ومحمد رحمه الله مكن المالك من تكريم المودع ذاعا ان كان بغير بطا كما لو دل للتلغ
 خلاف الا بن يقر ثالث بعد ثمان ادله بقصد بدا ولا حفظا كما لو كان المقر به ملقاه
 الرخ او المقر وارث القاصب والوصي ورده ابو يوسف رحمه الله للدفع حر او لسلامه
 بانه بدال بمنع ولا يقضي بالدين لما مر الا ان يشهد وابد في وجد العلم لسعدى من
 الذمة الى العين ضد الارث والوصية والاظهر وفاق الامام رضى الله عنه لما في الكفيل
 لقصور الحج ولا يقضي بالايضا ايضا اذ لا في الافراد حق من لا خصم عنه ضد القاضي
 ولا يومر المديون بالدفع حدا والبراة انجا الوارث ضمن ولا يده القاضي ضد الوكالة
 بل تمت الوكالة بصيب غاريم كالمقايض وقيل يومر والمالك تعزم الوصي لقين الكذب
 ضد الوكيل **مع** اي ولو لم يقر المدعي بسده على ما ادعاه لكن الورث تعلم المال
 صدوقه فيما ادعاه من الوصية وعدم الوارث فان القاضي سلوم لقصور الحج
 نظرا للغائب وصيانه لقضايد عن البعض اذ يجوز ان يظهر وارث فاذ سلوم
 ولم يظهر وارث ولا مستحق قضى بالوصية للمدعي لانه الموصي له حال عدم الوارث
 كالوارث فانتصب المقر خصما له فلو لا نداء اي لان القضاء على المقر دون العامة
 الى اخر اشارته الى جواب سوال مقدرو وغيره ان يقال اذ لم يكن وارث كان المال خاصة
 المسلمين فوجب ان لا يصح تصديق المدعي عليه في حق القضاء للمدعي لانه اقرار عليهم
 فكل ان كان تصديق حاله وجود الوارث وبقدر الجواب ان لقاسم حق العامة غير معتبر

لعموم الشراكة وخروجها عن حد المال به والتقوم اذ لا قيمة لنفس كل فرد منهم ولهذا لم يمنع مثل هذا الحق حكم القاضي ولا ضمان المتلف ولا شهادة الشاهد حتى لو شهد شاهدان فقيران على رجل بسرقته من بيت المال قبلت شهادتهما وجرى القضاء بها وعزم الشهود عليه ولو كان حق العامه معتبرا لكان الوارث كان الاموال ما ذكرنا لم اذا قضى للموصي له بالمال وجاز المال والوارث كان حكم الغرم كما مر وهو ان في العصب نفس انهما شيا فان ضمن القاضي لم يرجع على احد وان ضمن الدافع رجع على القاضي واما في الدين فليس للمالك تضمين القاضي لما قلنا من انه لم يقبض عين الدين بل مثله ولكنه يضمن الدافع ثم الدافع يرجع على القاضي واما في الود بعد فله تضمين القاضي على الدافع فخذ اني يوسف رحمه الله لا ضمان عليه ومحمد رحمه الله يمكن المالك من تعريضه ايضا لان المودع التزم الحفظ بجهد الود بعد وباقوانه صار معروطا لان القاضي انما قضى للمدعي بما على اقوانه والاقرار سبب الضمان فصار كما لو دل متلفا على الود بعد فآلفها وهناك ضمن فكذا هنا كلاف ما اذا اقر لا قبل باخ فان ودفع اليه النصف بقضا القاضي ثم اقر باخ ثالث حيث يدفع اليه نصف ما في يده وهو الربع ولا يقبض له شيا اخر فصار كما لو اقرت الدخ ثوبا في حجرة رجل فاقر بعد لا ضمان ودفع اليه بقضا القاضي ثم اقر بعد لعينه او كان المقر في مملكتنا وارث العاصب او كان وارث الوصي بان كان للمالك وصي الى رجل ودفع المال اليه ثم مات وله وارث غلب فلم يدفع الوصي المال اليه حتى مات الوصي عن وارث فصار المال في يده ثم جازل وادعي ان صاحب المال وهو وارث الوصي وصي له ومات ولم يدع وارثا وصدقة وارث الوصي وامن القاضي بالرفع ثم حاشا المحكي حيا وفي هذه الصور الثلاث لا ضمان على الدافع بالانفاق لانه لم يقصد اثبات البطل على المال ولا التزم الحفظ فكذا في سيلة المقر باخ فان ثم باخ ثالث كما ذكر المصنف رحمه الله وجد قول اني يوسف رحمه الله ان المودع لو ضمن انما يصح باقوانه او بعد فله لا وجه الى الثاني لانه مجبور عليه من القاضي ولا وجه الى التامين بالاقرار قبل الدفع لان المال قبل الدفع سالم للمالك اذ لا يزول ملكه باقرار المودع ولهذا لو هلك الود بعد بعد الاقرار قبل الدفع لا يضمن نصار كما لو دل سارقا على سرقة الود بعد ثم منع السارق من الاخذ فآخذها منه

القاضي

السارق كرهاه ضمانات لا يضمن فكذا هنا ولم يذكر قول اني حنيف رحمه الله ورحم اهل العراق انه مع محمد رحمه الله هذا كله اذا كانت الدعوى بالوصية انما كانت الدعوى بدين فلا يقضى بالدين لما مر من ان القضاء بالدين قضا على الخايب فصد ان حق الغرم في ذلك متعلقا في عين التركة وليس عن الخايب خصم حاضر لكن القاضي سلوم لما عرف فاذا لم يظهر وارث ولا وصي ظهر ان المال تركه ماله فتكون العامة المسلمين فصب قضا بقبضها ويدفعها الى مستحقها ثم بامر المدعي باقامة البينة على حقه فاذا شهدوا في وجه الخصم وهو الغريم الذي لم يصبه القاضي فحينئذ يتعدى حق الغرم من دية الميت الى عين المال وهذا خلاف ما اذا ادعي انه وارث الميت او وصي له بالذي صله ولم يدع وارثا وصدقة المدعي عليه في ذلك حيث لا ينصب القاضي فيما لا يماس باقامة البينة بل بامر المدعي عليه بدفع المال اليه والفرق ان الوارث والموصي له يستحقان عين التركة وكان المدعي عليه مقررا على نفسه بما في يده فيومر بدفعه وفي الدين لم يقربعين ما في يده لان حق الغرم في الذمة فلم يكن مقررا على نفسه بل على الميت وهو ليس بخصم عنه فلا تثبت ما اقر به الا بالبينة على الغريم الذي ينصبه القاضي ثم اذا قضى بالدين على الخايب وقبضه الغرم ثم حال المالك فبين طلاق القضاء به لبطان نصب الوصي في مال المحي في الغصب يضمن اليهما شيا وكذا في الود بعد عند محمد خلافا لاني يوسف رحمه الله واما في الدين فيضمن القاضي على القاضي لا يرجع على احد بخلاف غيره هذا اذا جاز المال واما اذا تحقق موته وجاز وارثه ومحمد الدين لا يلتفت اليه لان نصب الغريم قد صح لصدوره عن ولايته محقق بخلاف ما تقدم فيما اذا اقام المدعي بينة اذ وصي وقضى له وقبض المال ثم جاز الوارث وظهر ان الشهود عبيد حيث كان للوارث تضمين الخايب لما ذكرنا هناك من الخطا في جهة القضاء دون الامران القاضي ما لنصب الوصي بل القاضي وصا به بناء على شهادتها ظننا حجة فاعتبرت للجهة في حق القاضي بقضائه كما قررناه اما في سيلة القاضي نصب الوصي وقد بين صحة نصيبه لصدوره عن ولاية صحبه فافتراق قوله والظاهر وفاق الامام رضي الله عنه لهما في الكفيل لقصور الحجة اشارة الى ان المدعي

عليه اذا صدق المدعي واسم الغاضي بالدفع اليه ما خذ من الغا بضر كقبلا بما يقبضه
نظرا للخابب علوا ان يكون للميت ابن اخر وارث عنه فباني بعد هلاك المال
في يده وهو مفلس وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله والاظهر انه قول ابي حنيفة
رحمه الله ايضا خلا لما ذكره بعض المشايخ رحمهم الله كحنبل بما اذا كان الدافع بالبينة فانه
لا يأخذ منه الكفيل عند ابي حنيفة رحمه الله خلاهما والاصح ما قاله عامة المشايخ رحمهم الله
ان الكفيل بالانفاق لوجهين احدهما ان محمد رحمه الله لم يحك خلافا الثاني انه على الاصل
وقال لانه انما يقبضه على اقرار من الغا في المال في يده ولم يستحقه منه وهذا التكفيل
ان البينة حجة مطلقة والاقرار حجة قاصرة فلا يلزم من تاخير الدافع الى التكفيل عند
وجه به بالحجة القاصرة باخيه بالحجة عند وجوبه بالحجة المطلقة وفي كل موضع
تطلب له الرجوع على الغا بضر كان له ان يرجع على الكفيل ثم يرجع على الكفيل
عنه اذا كانت الكفالة باسم وهذا كله في دعوى الدين واسم في دعوى الايضا
فلا يقضي الغاضي به اصلا لان اقرار المدعي عليه بلا حق المالك ان كان حيا وحق
وارثه ان كان ميتا ولا خصم عن واحد منهما والاقرار اذا لا في حق من ليس عليه
خصم خاص ولا يعتبر خلاف الغاضي قبل هذا فيما اذا اقام بيته على انه وصي للميت
حيث يسمع بيته ويقضي بها وان صدقته الذي قبله المالك لما قلنا من ان النصدق
لا يمنع قبول البينة على الوصاية كما لا يمنع قبول البينة على الوكالة قوله ولا يومر
المديون بالدفع الى اخيه اي ولو كان المدعي عليه مديونا وصدق المدعي في انه وصي
الميت لا يومر بدفع الدين اليه وان كانت الديون تقضى بامثالها كما لا يومر
بدفع المخصوصة والوديع وهو قول محمد رحمه الله احرا وقول ابي يوسف رحمه الله
لان تصديقه وان كان اقرارا على نفسه لما انه يعطى الدين من خالص ماله كما في تصديقه
الوكيل يقتضى الدين حاله الحيوان لانه اقرار على الخايب ببراءة نفسه عن الدين على
بعد برحي الوارث لانه اذا دفع باسم الغاضي وحقق موته طهر ان اسم الغاضي كان محكما
لصدقه عن ولايته فاذا حضر وارث وانكر الوصاية لا يكون له ادعاء الحرم بالدين
فيؤدي الى ان المديون يبرأ عن الدين بحجة قوله من غير حجة ظاهرة خلاف

الوكالة فان المديون اذا صدق الوكيل بقبض الدين لا يبرأ بدفع الدين اليه وان كان
باسم الغاضي لعدم ولاية الغاضي في مال الحي ولهذا لو حضر رب الدين وانكر وكالة كان له
ان يتبع المديون بدينه قوله بل يقبض المالك لصب غارم كالغايض اي واذا البر باسم
الغاضي المديون بدفع الدين الى مدعي الوصاية فانه يأخذ من المديون كقبلا بنفسه
نظرا لمصلحة المسلمين ويعلوم لاحتمال ظهور مستحق فان لم يظهر مستحق وضعه في بيت
المالك لا يند مال حيث لا مستحق له والخصم في مال المسلمين هو الغاضي فلو قسم المال
بين المسلمين ثم حال المالك كان الغرم على بيت المال لا ندك لغا بضر ولو كان قابضا حقيقته
وكان المالك غصبا كان تحريم ابن نضيم الغاصب وبينه فان ضمن الغاصب رجح في بيت
المالك وان ضمن بيت المال لا يرجع على احد لان قرار الضمان عليه كغاصب الغاصب وان
كان للمالك ود يحد فله نصيب بيت المال وهل له ان يضمن المودع على الخلاف الذي ذكرناه
بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وان كان المال دينيا يضمن المديون ثم يرجع المديون في
بيت المال هذا اذ لجا للمالك واما اذا تحقق موته وجا وارثه فليس له ان يضمن الدافع
بل يرجع في بيت المال لاسموان الامر بالدفع قد صح ويكرى الدافع قوله وقيل يومر الى اخر
اشارة الى قول محمد رحمه الله الاول فانه كان يقول او لا بان المديون اذا صدق للمدعي
باسم الغاضي اليه كما لو صدق الوكيل بقبض الدين في حيوة المالك بخلاف ما لو ادعى انه وصي
له حيث لا يومر المديون بالدفع اليه وان صدقته لان الوصي له ليس ما بع عن الميت
ونضاد قهما ليس بحجة على نقل ملك للميت ثم فسخ على هذا القول فقال اذا دفع المال
الى الوصي لا يأخذ منه كقبلا اما لنفسه فانه اقرا انه قبض بحق واما للخابب فليقا
دينه على الغرم فاذا حضر رب الدين واخذ منه الدين فاشيا كان للدافع نصيب الوصي
ما اخذه منه وهو المراد بالمالك في قول المصنف رحمه الله وللمالك لغرم الوصي وانما اطلق
المالك على الدافع لدفعه في الدين ملك نفسه وهذا لانه انما دفع اليه الدين على ان يسلم
له ما في ذمته ولم يسلم له واقراره بوصايته قد بطل لسر كذبه حيث جال الخايب
حيث خلاف الوكيل بقبض الدين اذا صدقته للمديون ودفع اليه ثم جال للوكيل وانكر
الوكالة ورجع عليه حيث لا يكون للدافع ان يرجع على الوكيل لانه لم يتيقن بكذب
الوكيل لاحتمال ان رب الدين كذب في انكاره وظلمه وليس للمظلوم ان يظلم غيره هذا

اذا حضر رب الدين اما اذا تحقق موته وجا وارثه وقد دفع للمدينون قبض
 القاضى فلا ضمان له على الدافع لا ندد رفع اليد بامر القاضى وقد صح امره وبني ولا على القاضى
 لانه لم يقبض ماله او قبض بامر القاضى واما اذا دفع بخير امر القاضى فلو وارثه تقمينه
 لعدم برائه دون القاضى لانه لم يقبض ماله لما عرف من ان الدينون يقضى بامثالها
 لا باعيانها وهذا كله يفرع على قول محمد رحمه الله ولا كما ذكرنا **ص** ولو قبض
 وارث ما اودع المورث من ماله والخير ما اودع ما غصب منه بخير امر رب الدين والوديعه
 وباقي الورثه وصانع ظلم تقمينه او الدافع ويرجع عليه ان ضمن بلا عكس الحاق الميراث بالحفظ الغائب
 وغاصبه كذا الحد الوصيين خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى على الانفراد الا ان بامر رب
 القاضى لان له اختيارا ولو لا بدى من فائمه وحادث كما في الوصى المرناب خلاف قبض ما اودع
 عند الميت حب لا يضمنه الوصى اصلا ولا الوارث ان لحاظ الدين اذ من المصدق الاول
 مصنعه كحرار الحار والوصى ما فيه ان خافا كما في حال الحرق والوصى بعمل الميت مطلقا والوارث
 له ان لحاظ الدين ولنفسه ان لم يخطا لا نرى ان الملتقط المشهد بحسب وعينه غاصب
س رجل اودع رجلا الف درهم مشتركه بامر شركه او الفام غصوبه ثم مات وعليه
 ديون فقبض احد الورثه تلك الوديعه بخير امر رب الدين وهو غريم الميت سوا
 كان داسا ام غصوبا منه وبخير امر رب الوديعه وهو الشريك وبخير امر باقي
 الورثه فهلك المقبوض في يده ضمن استحسانا وكل واحد منهم بالخيار ان شاء ضمن القاضى
 حصته لتعد يد بقبضه ماله بخير امره وان شاء ضمن الدافع وهو مودع المورث
 لتعد يد بدفع الوديعه الى غير مستحقها بخير امره وهذا لانه لا يمكن للقاضى حق
 القبض لم يكن للدافع حق الدافع ثم الدافع اذا ضمن يرجع على القاضى لانه ملك للمورث
 باذات ضمان وقد هلك للمورث في يد القاضى فكان له ان يقبضه والغاصب اذا ضمن
 لا يرجع على الدافع الحاق المودع اذا ازال حفظ الوديعه بالغاصب وللغاصب قبضه منه
 بغاصب الغاصب وكذلك الجواب في قبض احد الوصيين عند ابي حنيفة ومحمد ^{الله} رحمهما
 خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى على اختلافهم في جواز انفراد احد الوصيين بالتصرف
 فعند ابي يوسف رحمه الله لا كان له ان يتصرف بالتصرف كان قبضه الدين والوديعه
 قبض اياه فلا يقبض وعندهما لا يمكن له ان يتصرف بالتصرف في قبض الدين والوديعه

استحسانا لكونه ما سمي على الولاية القوضه الى مجموع رايها كان قبضه بعد ما قبلونه
 الضمان بالصياع في يده بخلاف تصرفه في الاساس المستثناه وهي ثمانية مجزئ الميت
 وشوا ما لا بد للمصير منه كالطعام والكسوه وبيع ما احتش عليه التلق وسعد الوصيم
 المعينه وقضا دين الميت من جلسته والمقصومه ورد الوالدع وصول الهبة
 وجمع الاموال الضابعه وقد عرف ذلك في موضعه قوله الا ان بامر رب القاضى
 الى اخر اشارة الى ان الامر اذا رفع الى القاضى فامر القاضى احد الوصيين بقبض الوديعه
 من المودع لم يكن المقبوض مضمونا عليه لان القاضى يضر بناظر المسلمين فكان
 له اختيارا وثق الا بدى في حفظ المال على الميت والغائب سوا كانت اليد التي
 اختارها بدعا فاعيد في الحال كيد المودع ام يد احاد شدة كيد الوارث ويد احد الوصيين
 الا يرى ان وصى الميت اذا كان مراكبا في امانته كان للقاضى ان يعزله ويدفع التركة
 الى غيره كذلك هنا ولو لم يكن الذي في يده المال مودعا بل كان غاصبا منه في
 حين شدة فرد المغموب بعد موته فالجواب فيه كالجواب في المودع الا في فصل
 واحد وهو ان القاضى لا ينزل المغموب في يده لظهور خيانتة بل ياجله ويرفعه
 كالجواب الى من يثق بيده على ما وصفنا وانما التحمل الحكم في المودع والغاصب في غير الصوره
 التي ذكرناها لان يد الغاصب يد حافظة حقيقه لان له ولايه الحفظ للود
 على المالك فكان كالمودع فان قيل القاضى قبض ياذن المودع والغاصب فوجب
 ان يكون حكمه كمودع الغاصب ومودع الغاصب لا يضمن للغاصب شيئا
 قلنا القاضى ليس مودع الغاصب لانه ما قص الحفظه للدافع وانما قبضه
 لحوله فيه فكان من هذا الوجه عزله غاصب الغاصب لانه قبض لنفسه
 هذا كله اذا قبض الوارث واحد الوصيين ما اودعه الميت عند الغير ولما اذا قبض
 من منزله الميت ما اودعه الغير عنده قال القاضى ان كان وصيا فلا ضمان عليه اصلا
 سوا كان قبضه باذن الورثه والغرما ام بخير اذ ظهر واذا لم يضمن في الوديعه فلا
 يضمن في قبض تركه الميت بطريق الاولى وان كان القاضى وارثا فذلك ان كان الدين
 محيطا بالتركة فان لم يكن محيطا فعليه ضمان المقبوض ان هلك هذا شرح ما ذكره
 المصنف رحمه الله وهو مشكل لان احاطة الدين وعدمها انما يجتبر في قبض الوارث

النزكه بغير امر الغاصي ونفيه الورثه واما في قبض الود بعد فلا قال في الخبر عقيب الكلام
على قبض الوارث النزكه هذا اذا قبض النزكه فاما اذا قبض الود بعد التي في بد الميت
فلا مان عليه لان قبضه لم يكن للميت لانه لا يتملك الود بعد فكان قبضه لخططي الظاهر
كما في الذين لا تعرف انهم قدامه وانما لم يعرف احد الوصيين هنا مطلقا والوارث قبض النزكه
عند لحاظه الدين وصمنا في الوجه الاول وهو ما اذا قبض الود بعد من موقع
الميت لان منزل الميت مضمونه لزواله الى الحافظه عنه بموته ولهذا يملك
الجار وصو الطريق احرار ما فيه اذا خاف عليه الصباغ خلاف بد المودع لا يهابد
حافظه فلم يكن للموصي او الوارث ان يتفرد بقبضها لغيره ان يحفظها اما هنا
فالقبض من منزل الميت بعد زواله بين الحافظه وصبر ورثه في منزله لا في
بد احد فافترقا الا نرى ان المودع ان يودع الود بعد فيها اذا خاف عليها الخوف
او الخوف حفظا لها كذلك هنا اذا كان كذلك فيقول انما لم يجرى الوصي بالقبض
من منزل الميت ومن الوارث بقبض النزكه لان الوصي في القبض يحصل للميت مطلقا
لانه بقبض المال لتوصله الى مكلفه واما الوارث فيحصل للميت ان لحاظ الدين بتركه
لكونه لا يملك شيئا منها فيكون قبضه حقيقيا لعينه على وجه الحسبه لانه لا يملك
على تحصيل ماله ويحصل لنفسه من وجه ان لم يحط الدين للكون الدين القليل لا يمنع ملك
الوارث النزكه وقبض حصه الغير بغير اذنه منزله الحصب الا يرى ان المتلفظ
اذا شهد انه ياخذ اللقطه ليردها على صاحبها يكون فعله حبه منة واعانه للمالك
على حفظ ماله لكونه قبضا لعينه فلا يجرى وادامه يشهد يكون غاصبا لكون القبط وانما
لنفسه والله اعلم

كتاب الوصيه بالميراث

س اعلم ان بعض مايل هذا الباب نقلها المصنف رحمه الله الى باب اقرار
الوارث بالعتق من كتاب الاقرار من الوصي لاجاز ضد الوصيه لاجازها
عند تحلل الجاهل الحق دون المستحق كما في الاقرار اذا عيّن بين اصل وبدل او ملك
وعبر لولاه جاز بدليل العقب والحل القاييم والبيان الى الورثه لاختلافه وحاجه
التخيير ضد العتق اليهم لغوتمها بالشموع فاذا كانا اثنين لم يتفرد احدهما

الموصي به للموصي له بل للورثة كخيار التعيين في البيع لوجهين احدهما ان الوارث خلف
الميت ولو كان حيا كان البيان اليه فلذا خلفه بعد الوعد الثاني ان الوارث هو المطلوب
لتنوجه الاستحقاق عليه فكان هو المحتاج الى عسر ما انتقل اليه بالارث مما انتقل الى
للموصي له بخلاف العتق الواقع في احد العبد بن بطريق الابهام اذ مات المعتق قبل البيان
حيث يعتق نصف كل واحد منهما ولا يكون البيان للورثة لغو للخلافه وحاجة
التميز لغو شرطها وهو الانتقال الى الوارث اذ العتق اليهم شاع في العبد
فكان كل واحد منهما حرا من وجه بمنزلة المكاتب والمكاتب لا يورث فلذا هذان اذا
كان بيان العبد للموصي به الى الورثة وترك الميت وارثين لا يعتبر انفراد احدهما
بالتعيين حتى لو عين احدهما عبد غير الذي عينه الاخر كان لغوا وكثيرا ان يجتمعوا على
تعيين احد العبدين وهذا لان كل واحد من العبدين وهذا لان كل واحد من العبدين يعرض
ان يكون موروثا بينهما بتعيين الاخر وانفراد احدهما بالتعيين ابطال الحق الاخر في
المعين وذلك لا يجوز لانه حذف عليه في مورد وشدة وهذا خلاف ما اذا اشترك اثنين
على ان يأخذ ايتهما شيا وقبضهما ثم استولدهما ولم يبين حتى مات عن اثنين وقيل لهما
بيتا المنول منها او لا يصل البايع الى حقه في ثمنها والى حقه في عين الاخرى وعقودها
حيث ينفرد احد الوارثين بالتعيين اذ ليس فيه ابطال حق الاخر لعدم ملك
الورثة فيها حيث قامت الارث يعتق المنول او لا وجوب رد الاخرى على البايع
وعرف العقر الواجب على الميت وهو عقر المرد وله سائر احد الوارثين المنول
او لا قوله ونقف عتق الموصي له على التعيين الى اخره اشارة الى ان الموصي له في ميلتنا
لو عتق العبد بن نفد اعنائه في احدهما ونفق على تعيين الورثة اما نفود العتق فانه
ملك احدهما من وقت موت الموصي فصار معتقا ملكه وملك عينه فينتقل في ملكه دون
ملك غيره واما التوقف على بيان الورثة فلا يجهوله ولا يتم لا نفود بتصرف
الموصي له فاذا سوا احدهما عتق عليه وكان ولاؤه له بخلاف ما اذا عتق الموصي له
احدهما لعينه حيث لا يعتق وان بين الورثة الوصية في الذي اعتقه لحرف مقدم
في باب بيع الميم من كتاب البيوع عند ذكر المصنف رحمه الله الفرق بين اعنائه للموصي
وبين اعنائه البايع مع ان ملك المعتق في الصورتين قاصر للتردد الحاصل فيه عند
الاعنائه

الاعتناق والغرف ان المردود وقع في موت ملك الموصي له في المعين لانه لم يكن ثابتا
وانما ثبت تعارض الوصية في غير المعين ولاست في المعين الا بالبيان والبيان له حكم
الانشاء فيما يرجع الى المعين لما عرف فكان العتق سائعا على الملك في المعين فلم يعتبر
واما في سبيله البيع فالملك كان ثابتا للبايع والتردد وقع في زواله والتصرف العارض
وهو البيع لا يتعرض للمعين والزوال المحتمل باختيار المشتري البيع فيه وقد زال لاعتقال
الزوال عن ملك البايع باختيار البيع في الاخر **ص** كذا الواصي يعتق احدهما
ادخل حق الله تعالى فتعين موصي له او قل به الجهل فتحتل كما في التوكيل ولا ينفرد
به احدهما لما مر الا بعد تعيينهما كتعيين الموصي حتى لم يملك الرجوع وبطلت وصية
الموصع حيث احب بالموضع في الوارث فلو اعتق عنه كل وارث عبدا كان الاخر في التعاقب
ومن عسا في القران عند اذ التعيين تنضمها اوزوال المزمع والساق عن المعتق في الشريك
حذا ان اللغو بعد بحس المكنه مارت او امر ضد بايع الميم للشك فيما عدا السبب
وان اعتق عنه الموصي ثم عينا له لم يجر ضد العكس لانه تعليق معنى لهذا الغنى عن الترم
من المامور به عد او جاز العكس من اي وكذا يجوز الوصية لو اوصي بعنق احد
عبد به بغير عينه ويكون البيان الى الورثة لان الجهالة اذ لم يجمع الملك فلان
لا يمنع العتق ولي قوله اذ حل حق الله تعالى بالجيم الى اخره اشارة الى جواب سوال
مقدور ونقد من ان يقال وجب ان لا يضح هذه الوصية لتكن الجهالة في الموصي له
بالمعتق وهو العبد كما لو اوصي لفلان او فلان ونقد من الجواب ان يقال لما على اصلهما
فظاهر لان الرجح في الوصية بالمعتق حق الله تعالى فتعين موصي له فكان الحق مطوبا
فلا جهالة واما على اصل في حبيفة رحمه الله فحق العبد وان كان راجحا الا ان ما في الوصية
بالمعتق من حق الله تعالى لعل الجهالة فتحتل لكونها جهالة من علم اسند رايها فصار كما
لو وكل رجلا في اعنائه احد عبده به حالة الحيوان بخلاف الوصية لفلان او فلان
لان الجهالة هناك غير مستدركة فافترا ثم اذا صحت الوصية بالمعتق لا ينفرد
به احد الوارثين لما مر من ان فيه ابطال حق الاخر في العبد الموروث وذلك حذف
فلا يجوز لان يكون اعنائه احد الوارثين بعد تعيينهما احد العبدين للمعتق لان اعنائه
مقتضى الوصية واجتماعها شرط التعيين لا حنيا جدا الى الواي لا شرط التنفيذ

لأنه من باب التلطف المستغنى عن الراي وهذا لان تعيينهما كتحسين الوصي للخلافه
 فلهذا لا يمكن الرجوع عن تعيين احد العبدين الى الآخر كما لو كان الميت هو الذي
 عينه بنفسه وكذا لو اوصى الى رجل ان يضع ثلث ماله حيث احب فعتق انسانا
 ووضعه فيه لم يحزله ان يعين غيره بعد ذلك كالوصيه الموصى من الابتداء حتى لو
 وضعه الوصي في الوارث بطلت الوصيه وان لم يصح الوضع كالوكان المورث عينه
 من الابتداء فلو اعتق عنه كل وارث الى آخره ولو لم يكتف المورثان على تعيين
 احد العبدين للوصيه حتى اعتق عن الميت كل وارث عبدا فلا يخلو اما ان خرج كلامهما
 معا او معا كبا في صورة التعاقب يكون الاخر منها عن الميت وفي القرآن كبر ان على
 البيان فمن عيناه عن الميت عنق عنه والباقي من العبدين في صورتين بلون عتقه
 عن معتقه كما في عبد شريك بينهما وحلم اعتاق العبد المشترك معروف اما بعين
 الاخر في صورة التعاقب فلان الاول كان مزاحمه في العتق وقد رآه من احسنه باعتاقه
 فصار كما لو زالت مزاحمته بموته او قتله واما تعيين تعييناه في صورة القرآن فلانها لما جبر
 على بيان لبق الاحتمال وعينا احدهما للوصيه تعيين بينهما ضرورة واما عتق العبد
 الباقي في كل واحد من الصورتين عن معتقه فلان العتق صرح بعتقه فوجب
 اعتباره حذرا من الغا كلام العاقل مع امكان صحته وقد امكن لان شرط صحة عتقه
 ملكه منه والتمكن ثابت له بتعيين لان العبدان لم يكن موصى بعتقه كان ملكه
 بسبب ملكه فيه بناء على الارث وان كان موصى بعتقه فيمكنه ما بسبب
 امر الميت بناء على ان احدهما يتفرد بتنفيذ العتق اذا كان محله محسنا وهذا خلاف
 ما اذا اشترى الرجل عبدا بن علي انه بالخيار ياخذ ايها شاء فاعتق البايح احدهما حيث
 لا ينفذ اعتاقه في الحال بل يتوقف لاحتمال ان يعينه المشرى للبيع فوقع الشك
 في صحة السبب وهو الاعتاق اما في سلبنا صحة السبب مسقنه كما ذكرنا والشك انما هو
 فيما عدا السبب وهو جهة العتق هل وقع عن الميت او عن الوارث فانترقا هذا كله
 اذا اعتق الوارث واما اذا لم يجمع الوارثان على تعيين الوصي به حتى اعتق الوصي عبدا بعينه
 ثم عينه الوارثان للوصيه فلا يجوز خلاف العكس وهو ما لو عين احد العبدين للوصيه
 ثم اعتقه الوصي حيث يصح والفرق ان هذه الوصيه من حيث المعنى تعليق بعتق

احد العبدين بوقت بيان الورثه فيه فاذا اعتقه الوصي قبل وجود ذلك
 الوقت لم ينفذ وكان اعتاقه لغوا بخلاف العكس ولهذا لو امر رجلا بان يعتق عبدا
 غدا فاعتقه اليوم لم ينفذ وكان لغوا بخلاف ما اذا امر بان يعتقه اليوم فاعتقه
 غدا حيث ينفذ لوجود بشرط محتمل **ص** ولو اوصى بعتق المعين يتفرد به
 الوارث والوصي بعينه التلطف عن الراي كاحد وكبلى بالتطبيق مجازا والايضا وجاز
 التخليق من الوارث حتى ضمن التدبير والكتاب لا من الوصي لان الوصي بامور المطلق
 لا يحد والتجيز حتى لغو خلع الوكيل بالتطبيق والوارث كالمالك اذ حق الوصي وان
 منع الارث فالسبب عامل فيما لا يرضاه كما في المكاتب وبالحد في كتف الوارث
 بالارش والعقل والكسب والولد وسقى الرق والنكاح لو كان العبد زجا
 او قريبا كما سبق في الموصى به الى الرد والقبول كذا الوضاق الثلث او حتى اولحاط
 من الموصى لا سخرار المنع اذ لم يحل عن حق العبد او غيره وان رد بعد البيع
 بقصا العود الغد لم خلاف الرد لعينه ودين العبد في الاظهر وضيق الثلث عن رقبه
 موصى بها اذ خلا الملك الجديد وما زاد الثلث عن حق الوصي وذمته عن الدين فزال
 المانع كما في موت المكاتب عاجزا اذ العجز استند الى الحر الحيه فبالت ملك بالملك
 كما في موت الموصى له قبل القبول والرد لا يستند بالملك الى حال تمام السبب وهو
 موت الموصى اذ غرضه الرد بمنع الدخول لا الخروج كما في السرا بشرط الخيار لهذا
 لو ولدت بين المومن والثلث واسع عتقت وكان الولد حرا **س** رجل اوصى بعتق
 عبد معين يخرج من ثلثه ومات فكل واحد من الورثه والوصي ان ينفذ باعتاقه
 لان الاعتاق تنفيذ الوصيه باللفظ والتلفظ مستغن عن الراي فلا يفتقر
 الى الاجتماع عليه فصار كما لو وكل رجلين في تطبيق امراته بغير عوض او بايفاديه
 وهناك يتفرد كل واحد منهما بالاستخفاف التصرف بالامور به عن الراي فكذا هنا قوله
 وحاز التخليق من الوارث الى آخره اشار الى ان الوارث والوصي اذا كانا بكتل منهما
 ان يتفردا عتقا في العبد هل يملك تعليق بعتق بالشروط كما يملك تجيزه ام لا الحكم
 انه يجوز التخليق من الوارث حتى في ضمن التدبير والكتابة وان لم يكونا مختارين
 منه وبعث في التدبير بموته عن الميت وكذا با دايه اليه في الكتابة ورد المال

الى المالك لانه استحق الحق بالوصية لباي جهة حصل ورفع عن المحقق ولما الوصي فلا يجوز
تقليده الحق بالشرط لانه يتصرف بحكم امر الامر وهو ما مور بالتجيز لان الامر
الطلق لا تجوز التجيز الى التعلق اذ التعلق ليس بتجيز ولهذ الوكيل رجلا بتطبيق
امر الله طلاقا باينا فالحق اعلى ما كان تصرفه لغوا وان كان فيه منفعة للزوج
لان الخلع تعلق بالطلاق بقبول المرأة والمراه بالتجيز لان تلك التعلق وهذا الخلاف
تعلق الوارث لان الوارث كالمالك وقد ملك التجيز في ملك التعلق وذكر في
باب الوصية بالحق للعبد بعد الخدمة من المحيط ان الوصي ايضا يجوز تقليده
قوله اذ حق الوصي وان منع الارث الى اخيه اشارة الى جواب سوال مقدروين
ان يقال وجب ان لا يجوز تعلق الوارث ايضا لانه لم يملك العبد اذ حق الموصي
وهو الوصية مع الارث ولهذا لو كان الوصي به قريب الوارث لا يجتنب عليه
موت المورث وانما ملك التصرف بحكم الامر والتفويض مكان كالوصي وتقدر
الجواب ان يقال حق الوصي وان منع الارث الا ان سبب ثبوت الملك للوارث
وهو القرابة فقام وقد وجد شرطه وهو الموت الا اذا جعلناه عدما فيها
تصاد حق الوصي حاجته فيبقى السبب عاملا علمه فثبت ملك الوارث في كل حكم
لا ايضا اذ حق الميت كما في المكاتب والتعلق المذكور لا يصاد حق الميت لان العتق
باي جهة حصل يرفع عن الميت وبهذا الحرف الذي ذكرناه يخص الوارث بالارث لو
قطعت يد الجارية الموصى بها وبالعفو لو وطئت بشبهة وبالكسب لو اكتسبت شيئا
وبالولد لو ولد لان ثبوت هذه الاشياء للوارث لا تصاد حق الوصي في تملكه وصيته
فظهر ملك الوارث فيها بخلاف الرق والعتاق حيث ينفيان وان كان العبد الموصى به
قريب الوارث او زوجا للوارث لان في ثبوت الملك للوارث في حق هذين المعينين
ابطال حق الوصي في الوصية فصار كما سلف في العبد الموصى به الى جبر نبيي حاله
برد الوصي له او قبوله ولهذا لو كان العبد الموصى به قريب الوصي له توقف عتقه على قبوله
ولو كان زوجا للموصى بها توقف فساد نكاحها على قبولها لان الوصي له لا يملك الوصي به
بدون قبوله صرحا او دلالة كاعتقاده العبد الموصى به وموت الوصي له بعد موت
للموصى كقبوله استحسانا ولو مات العبد الموصى به قبل ان يعتق قبل انفسد النكاح

ان كان زوج الوارث لان الوصية المانع من ملك الوارث انما يبطل بالموت وبعد الموت
لم يبق صلاح الملك وعلى الوارث عدم المتوفى عنها زوجها شهر وعشر لا يباح ما مات عليها
زوجها خلاف ما اذا كان زوجها مكاتب فقبل وقبضه لا ينفى بذلك المكاتب او مات
عاجرا حيث يفسد النكاح كما سلف في البيت عليه بعد هذا ان شاء الله تعالى قوله
كذا الوصايا والثلث الى اخيه اي وكذا سلف في الرق في العبد الموصى به عتقه اذا كان قريبا للوارث
ونكاحه اذا كان زوجا للوارث اذ اضاف الثلث عن تعين الوصية بالعتق
وكذا الوارث يعتق لكن اخي العبد الموصى به جناية خطا ودفع بها او لم يدفع
او كان على الوصي من محيط بحاله لا يعرف من ان حق الوصي مانع من ثبوت الارث
وقد استمر المنع في هذه الصور الثلاث اما في الصورة الاولى فلان العبد لم يخل عن
ثبوت حق العتق فيه من جهة الميت ولو ثبت فيه حقيقة العتق لم يملك للوارث
شيئا من رقبته لكن يسع فيما عدا الثلث فكذا هذا وكذا في الصورة الثانية لان
الوارث اذا خوطب بموحيب الجناية لتبامه مقام المورث وبعد اوصارته
الجناية كان له يركن والعقد ابرع من الوارث فيثبت فيه حق العتق عن الميت
وان دفعه بطلت الوصية كالودع بالدين واما في الصورة الثالثة فلان العبد
وان خلا عن ثبوت حق العتق فيه لم تقدم الدين على الوصية الا انه ثبت عده
حق اخضر عسه وهو الدين المحيط بالوصي وذلك مانع من الارث والوصية وهذا
استحسان والقياس ان الدين المستغرق لا يمنع كعينه وفك عرف وجد
القياس والا استحسان في موضع قوله وان رد بعد البيع الى اخيه اشارة
الى ان العبد الموصى به عتقه اذا بيع في الدين المستغرق وجد المشتري به عيبا
قوده بعد القبض بقضا القاضي عاد الى ما كان عليه قبل البيع لعوده قد ملك الملك
وقبل البيع كان موصى به عتقه والموصى به عتقه لا يورث كما ذكرنا بل يباع في الدين
ثانيا وهذا خلاف ما لو كان الردي العيب بغير قضا القاضي حيث لا يبقى الرق ولا النكاح
بل يعتق العبد ان كان قريب الوارث ويبطل النكاح ان كان زوج الوارث لان الوصية
بالعتق قد بطلت بالبيع في الدين والرد بالعيب بعد القبض بخبر قضا عند جريد
في حق الثالث فكان التايت به ملكا جديدا في حق الثالث وهو العتق بالقرابة

وفساد النكاح وقد خلا الملك الجديد عن حق الموصي فظهر حق الوارث بخلاف
 ما اذا كان الدين المحيط على العبد دون المولى وقد اوصى به لرجل ولا مال
 له غيره حيث لا يمنع ملك الوارث في الاظهر وروى الحسن عن ابي حنيفة ^{عليه} السلام
 انه سمع وهو راياه عن ابي يوسف رحمه الله انه اقوي من دين المولى بدليل
 تقدمه في القضاء على دين المولى واسدو بعلقا بما ليه العبد لان دين المولى
 لا يتعلق بالبيته الا عند الموت ودين المولى اذا احاط بالتركة ما لم ينال من الارث
 فدين العبد اولى وخجه الاظهر ان موت المولى سبب انتقال الملك الى الوارث
 مبرور في فوات اهليته بالملك لكن جعلت التركة مضافا على حكم ملكه فيها
 يرجع الى حاجته ودينه من حوائج الدين عنده اذا لا يحبس دينه في الدين ولا
 نفاذ به في الاخرى وقد خلت دنته عن الدين المانع من انتقال الملك الى الوارث
 فيملك العبد مستغولا بالدين كما كان في ملك الوارث وكلاهما ضيق الترتيب عن رتبة
 العبد الموصى به لرجل حيث لا يمنع ايضا حق الوارث فيما زاد على الثلاث لعلوا زاد
 على الثلث عن حق الموصي فزال المانع من ثبوت ملك الوارث في هذه الصور فصار
 كالوماته المكاتب عاجزا لان الحجر يستند الى اخر جزء من اجزائه فيفسخ
 الكتاب به حصيد ويزول المانع من ثبوت الملك لامرانه وبه فوات منه بالملك
 لا بالموت كما لو اوصى لرجل بامراته وقد ولدت منه ذوات الموصي ثم مات الموصي
 له قبل لقول والرد من حيث انها من ماله بالملك لا بالموت حتى يعتمد بالحيض
 لاستناده الى حال تمام السبب وهو موت الموصي لان الوصية تمت بموت
 الموصي تماما لا يلحقه الفسخ من جهته وانما توقف بعرضه ان يرد الموصى به
 الوصية واختار الورد انما يمنع الدخول في ملكه بعجزه عن رد الموصى به من ملكه
 اذ خيانه في الرد كخيار المتيقن بشرط الخيار له بلا شبهة لتمام وهناك لو مات المتيقن
 سقط خياره ونبت ملكه فكذا هنا ولهذا المعنى لو ولدت الجارية الموصى بها زوجها
 بين موت المولى وموت الزوج الموصى له وهي والولد يخرجان من الثلث عنقته عليه
 بالاستناد وكان الولد حرا لما قلنا من استناد الملك وهذا اذا خرجت الام والولد
 من الثلث واما اذا لم يخرج فكذلك عندهما لانها ينقدان الوصية فيهما كان الوصية

عنا ولتتأججها واما عند ابي حنيفة رحمه الله فينفذ في الام اولاً الى تمام الثلث
 من الولد فان كان الثلث بقدر رتبة الام والولد رقيق المورثه وان فضل الثلث
 عن الام فحينئذ يعطى من الولد الى تمام الثلث ويسعى في الباقي والله اعلم

باب الوصية بنصيب الوارث

فصل اعلم ان هذا الباب في ترتيب الوصية والتخيير من الابواب المتفرقة المذكورة
 عقيب ابواب الفان **ص** له بنتان وعم فاوصى بنصيب بنت له محرلا
 اذا التفتد طام والنوصف شروط معلوم لجازته نفسه كما في الاجنبى ودفع
 المبل تخير لما ياتي **فصل** رجل له بنتان وعم فاوصى لرجل بنصيب بنت
 له محرلا سوا لجازت المورثه ام لم تجز لان تنفيذها طام اذا لفظ البنت
 وان صح اطلاقه على المحدث منه بطريق الحجاز الا انه حقيقه في المرحوم والكلام
 لحقيقته ما لم يقع بدليل على الحجاز فصار كما انه ما اوصيت بنصيب لحدى بنتي
 هاتين ولو قال كذا لرجل كذا وصية بملك الغير فكذا هذا وهذا خلاف
 ما اذا اوصى بجميع ماله لانه ملكه وهو محل الوصية بدليل انه لو لم يدع وارثا
 يصح الا انه اذا ترك ورثته تعلق به حقهم فتوقف على لجازته كما لو اهن
 اذا تصرف في الموهون اما لخصيص الوارث الموجود ما يملكه الوارث بعد
 موت المورث فكذلك الوصية به وصية بملك الغير لا يملك نفسه وهذا
 خلاف ما اذا لم يكن له من حيث تصرف الاسم الى المحدث منه مجازا ونصح الوصية
 لتعذر التصرف الى الحقيقة فان قيل تعذر الحل على الحقيقة ليس بشرط لازم
 بصرف اللفظ الى الحجاز بل اذا صلب اللفظ لانه المحوز به وقام الدليل على الارادة
 تحين الحجاز مراداً وصرف اللفظ اليه سواء نفذت الحقيقة ام لم تنفذ
 وهذا اللفظ صالح ودلت الدلالة على ارادة الحجاز اذا انظر هرا الموصى قصد
 الصحة قلنا لا نسلم ان الظاهر هذا بل الظاهر ان لا يورث الاجنبى على ورثته
 ولو سلمنا ان الظاهر هذا لكن في اعتبارنا هذا استحقاق على الورثه والظاهر
 لا يصلح للاستحقاق لا ترى ان من اوصى بما في بطن فلانة ووجهها حتى لم يطلقها

ومات الموصي ثم جازت بولد لاكثر من سنته ثم نصح الوصيه وان كان الظاهر انه كان موجودا
يوم الوصيه لما ان الغالب انه يولد لاكثر من سنته اشرنا ذكرنا من ان الظاهر لا يصح
لاستحقاق لذهاد قوله والتوقيف مشروط الى اخذ اشارة الى جواب سوال مقدّم وقوله
ان يقال وجب ان يجوز الوصيه وتتوقف على ايجاز الورثة كالمواضي على اجتناب ممانع
الموصي فجاز الاجتناب الوصيه فانه يصح ويكون المال هبة من الاجنبي للموصي له ويقدر
الجواب ان يقال التوقيف على الاجازة مشروط بكون التوقيف على اجازته مغلوبا لتكول اجازته
هبة منه للموصي له كما في الاجنبي على ما ذكرنا وهذا الوصية ينصب لحدك البنتين وولدهما
بجهولة غير معلومة فاذا جاز الوصيه لا يترك من جهة ابنيها لقوله الوصيه حتى يترك
حكم النفاذ عليها وحكم البطلان في حق الاخرى فاستنعى بقوله بالتوقيف فقد شرطه
حتى لو قال اوصيت بنصيب هذه البنت فجازت صح كما في الاجنبي قوله ودفع الثل
تغير لما ياتي في اثنان الى جواب سوال مقدّم ويقدر ان يقال وجب ان يصرف
هذه الوصيه الى مثل نصيب البنت الموحودة تصحح الوصيه كما لو صرح بالمثل على ما
سواء في بعد هذا ان شاء الله تعالى ويقدر الجواب ان يقال لو صححنا الوصيه بهذا
الاعتبار ودفعنا مثل نصيب البنت الموحودة الى الموصي له كان تغييرا لنصرف
الموصي لما ياتي في غيب هذا ان الحاصل للموصي له في الوصية بالنصيب غير الحاصل
له في الوصيه بمثل النصيب **ص** وان اوصي بمثل نصيب بنت جاز لان
النصيب معيار للموصي به عكس الاول اذ المثل غير الموصي له التوزيع اذ نصيبها سهم
من ثلاثة ومثل الكل ربع الكل ولان المال منقوصا بالنصيب يعدل ثلاثة فالكامل يعدل
اربعة **ص** اي ولو اوصي بمثل نصيب بنت جازت الوصيه لانه لو يوصي
بنصيب الوارث وانما اوصي من مال نفسه بمثل نصيب البنت اذ مثل الشيء غيره
مكان ذلك النصيب معيار للموصي به من مال نفسه لانه موصي به عكس
المسئلة الاولى فان النصيب فيها موصي به لا معيار للوصيه ثم اذا صحت الوصيه
بمثل النصيب كان للموصي له ربع الزكاة لان نصيب البنت الثلث سهم من ثلاثة اسهم
ومثل الثلث ربع الكل فيجعل الفريضة على اربعة اسهم منها سهم للموصي له والما في سهم
والبنين الثلاثة لان الفريضة بعد تنفيذ الوصيه والما زدنا على اصل الفريضة سهما

لانا لو لم ترد واعطينا الموصي له من اصل الفريضة وهو ثلاثة لبقي سهمان بين
العم والبنتين اثلاثا لكل بنت ثلثا سهم وذلك اقل مما يأخذ الموصي له فيفوت
الماثلة بين نصيب البنت ونصيب الموصي له قوله ولان المال الى اخيه اسأله الى
كبح السبيل بطريق الجبر والمقابله وبما انه ان يأخذ ما لا يجوز ولا يعطى للموصي له
نصيبا محمولا ويعطى للموصي له نصيبا يبقى معناه ان الا نصيبا يعدل ثلاثة نصيبا
لان هذا القدر نصيب العم والبنتين واذا كان المال منقوصا بالنصيب يعدل
ثلاثة نصيبا كان المال الكامل يعدل اربعة نصيبا فتظهر انها وصيه بالربع
كما ذكرنا **ص** كذا لو اوصي بنصيب بنت لو كانت اذ لا ملك للمعدوم
وللموصي له سعيان قدر النصيب لو كان ثلثا ولان المال منقوصا بالنصيب
يعدل ثلاثة ونصف اذ حظ العم مثل نصيب ونصف فالكامل يعدل اربعة
ونصفا ونصح من سبعة وعشرين لكسر الموروث اثلاثا وعن محمد رحمه الله
الحاق ذالمالوسطي والا زاد النصيب اليس لو لم يكن عم بقدر الثلث فيها وعن
ابي يوسف رحمه الله العكس والاجاوز الثلثين والغرف بدرج الموصي بمقت
الفريضة في الاخرى دون الوسطى لما عرف في الزيادات **ص** اي وكذا يجوز
الوصيه فيما لو اوصي بنصيب بنت لو كانت موحودة لان ذكر النصيب فيها معيار
بقدر الموصي به من مال نفسه لان الشرع لم يجعل للمعدوم ملكا واذا صحت الوصيه
كان للموصي له تسعة الزكاة قدر نصيب بنت لو كان ثلثا ثبات وعماله انه اذا اوصي
بنصيب وارث معدوم بقدر موجود او يعطى الموصي له نصيبه ولو كان ثلثا
ثبات كان له ثلثا المال لا يستقيم عليهم فضر بنا اصل الفريضة وهو ثلاثة
فيخرج الكسر وهو ثلاثة فبلغ تسعة ثلثاها وهو ستة بين البنات الثلاثة
لكل بنت سهمين تسعان فيعطى للموصي له تسعان واما المخرج بطريق الجبر فيقول
يعطى الموصي له نصيبا من المال يبقى معناه ان الا نصيبا يعدل ثلاثة نصيبا ونصف
لانه يعدل نصيب البنين والعم ونصيب العم مثل نصيب البنت ومثل نصيبه
لان التفدير بينهما ثلث ثبات واذا كان المال منقوصا بالنصيب يعدل
ثلاثة نصيبا ونصف كان المال الكامل يعدل اربعة ونصف فيضاعف لاجل الكسر

فبلغ تسعة فيكون للعم الثلث وذلك ثلاثة اسباع ولكن بنت تسعون كما ذكرنا و نصبح
 السيل من سبعة وعشرين سهما لانكسار الموروث بالاثلاث لان الموصي له اذا اخذ تسعين
 وسقى سبعة اسباع موروثه لا يستقيم على العم والبنتين لانكسار بالثلث فنضرب
 مخارج الكسر وذلك ثلاثة في اصل السيل وذلك تسعة فبلغ سبعة وعشرين
 للموصي له تسعان وذلك ستة اسهم من سبعة وعشرين والباقي وهو احدى وعشرون بين
 الورثة اثلاث لكل واحد سبعة وروي عن محمد رحمه الله انه الحق هذه السيلة بالسيلة
 الوسطى وهي ما اذا اوصى بمثل نصيب بنت في الجواب اعطى الموصي له في السيلتين ربع التركة
 اذ لو اعطينا الموصي له تسعين لزيد نصيب كل بنت على نصيب الموصي له بسهم من سبعة
 وعشرين وذلك لا يجوز لان الوصية بنصيب بنت لو كانت ومثل نصيب بنت سواء
 الا نزي ان لو لم يكن عم مع البنتين بان مات وتزوج بنتين او ابنتين واوصى لرجل بنصيب
 بنت لو كانت ومثل نصيب بنت ان الغريضة تكون من ثلاثه وبقدار نصيب الموصي له
 بثلث المال في الصورتين وعن ابي يوسف رحمه الله عكس ما روي عن محمد رحمه الله فانه
 الحق السيلة الوسطى بالسيلة الاخرى في الجواب واعطى الموصي له في السيلتين سبعة وعشرين
 لا ما لو اعطينا الموصي له الربع لقيامه مقام بنت واعطينا لكل واحد من البنتين ربع كل
 ثلث بنات ثلاثة ارباع فيظهر انهما حازون فرضهما وهو الثلثان وذلك لا يجوز
 قوله والعرف بدراج الموصية الى اخيه لما ساء المصنف رحمه الله على ما روي عن
 ابي يوسف ومحمد رحمه الله من اتفاق السيلتين في الحكم على الوجد الذي ذكرنا من الخلاف
 اردفه باليسد على العمل الفارقه بين السيلتين في ظاهر الرواية على ما ذكر محمد
 رحمه الله في الكتاب فقال رحمه الله والعرف بدراج الموصي به كس العسمة في السيلة الاخرى
 دون الوسطى وبما انه ان يقول في السيلة الاخرى اوصى بنصيب بنت لو كانت فاحجبنا
 الى تغدير زيادته بنت ثلثة في الورثة وادراج نصيبها كس العسمة لظهور مقدار
 الموصي به فيعطيه الموصي له واذا فعلنا ذلك صار كان البنت تزوج ثلاث بنات وعما فنصح
 الغريضة من سبعة وعشرين على ما بينا واما اذا اوصى بمثل نصيب بنت فلا يحتاج الى زيادة
 بنت ثلثة في الورثة لان البنت الموصى بمثل نصيبها موجودة ونصيبها معلوم فصار
 كانه قال اوصيت بمثل نصيب احدى ابنتي هاتين ونصيبها سهم من ثلاثة فيزيد

على اصل الغريضة وهو الثلاثة مثل نصيب البنت وذلك سبعة فيصير اربعة على ما بينا
 واما الجواب عن سيلة البنتين المشار اليها بقول المصنف رحمه الله اليس لو لم يكن عم بقدر
 بالثلث فيهما اي في الوصية بنصيب بنت لو كانت ومثل نصيب بنت محمد رحمه الله
 نصرف فيها بين لفظي الوصية ايضا كما نصرف سها في سيلة الكتاب الا ان هناك التقى
 قدر الموصي به مع اختلاف المخرج وفي سيلة الكتاب يختلف عند اختلاف المخرج وبما انه
 انه متى اوصى بمثل نصيب البنت لا يحتاج الى زيادته بنت لان البنت موجودة ونصيبها
 معلوم وهو سبعة من سهاين لكن لو اعطينا الموصي له كمال النصف سهاين سهاين
 لسوا السهم الباقي بين البنتين فتزيد وصيته على نصيب البنت ثلثا على السهاين
 سهاين وقسمنا السهاين الثلاثة ليكون للموصي له مثل نصيب بنت كما زدنا في السيلة
 الوسطى على اصل الغريضة وهو الثلاثة سها للموصي له حتى صار ثلث الغريضة
 اربعة وقسمنا هاتين البنتين والعم لكل واحد منهم سهم حتى كان للموصي له سهم
 مثل نصيب البنت واذا اوصى بنصيب بنت لو كانت فعلا اوصى بنصيب بنت
 معدومة فلا بد من ان يزيد سها فجعلنا كان البنتين ثلاث بنات فصار
 اصل الغريضة من ثلاثة فظهر ان نصيب بنت لو كانت سهم من ثلاثة فاتفق
 الجواب مع اختلاف المخرج وكذا في سيلة الابنتين قوله لما عرف في الزيادات
 اشارة الى سيلة شهد لما قلنا من صحة العرق وصورتها رجل مات عن ابنتين
 واوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فالوصية من سبعة عشر سها خمسة للموصي له وهما
 الام وعش لابن ووجهه انه لو لم يكن هنا وصية كانت السيلة من سبعة للاث سهم وخمسة
 لابن فاذا اوصى بنصيب بنت لو كانت احجبنا الى زيادة بنت لتخرج نصيبها تحت
 العسمة حتى يظهر مقدار الموصي به واذا زدنا سها كان نصيبها قدر نصف نصيب
 الابن وذلك سهاين ونصف فصارت السيلة من ثمانية ونصف فصعنا لاجل الكسر
 بلع سبعة عشر كما قلنا ولو لم تزد بنتا بل قلنا بان الام تاخذ فرضها سهاين سبعة وبقي
 الابن خمسة اسهم واعطينا الموصي له مثل نصيب بنت وذلك ثلث الخمسة سهم
 وثلثان فنقرر الابن بنقصان حقه وبما انه ان الخمسة اذا قسمت بين الابن
 والبنت اثلاثا لم ينقص من نصيب المخرج الكسر في اصل السيلة وذلك سبعة بلع ثمانية

عشر ياخذ الموصي له نصيب البنت خمسة وناخذ الام ثلاثة سدس لا يبقى لابن خمسة
اسداس المال بل يبقى له عشرة من ثمانية عشر وحصة في عشرة اسهم وخمسة اسداس سهم
واذا كان كذلك تبين ان هذا المحرّج مستلزم لمخالفة النص والاجماع حيث قدم فيه
الام على الموصي له ونصير نصيب الابن ولو قسمنا الثلاثة عشر على الام والابن اسداسا
لكان فيه خلاف ما انتبه الموصي لان الابن حينئذ يحصل له عشر اسهم وخمسة اسداس
سهم فتبين ان الخمسة التي اخذها الموصي له ليست مثل نصف نصيب الابن **ص**
كذا الوصي بنصيب ابن والموصي له الثلث ان لم يحزوا والنصف ان اجازوا اذ المال
منقوص بالنصيب بعد نصيبا بحجب العم فالكامل يعدل نصيبين حتى لو كانت
البنت واحدة واجازوا اخذ ثلثين **فصل** اي وكذا المحرّج الوصية لو قال
اوصيت بنصيب ابن واليعة كالحال لانه لما لم يكن في الورثة ابن صار كانه قال
اوصيت بنصيب ابن لو كان فتصح الوصية لان ذكر النصيب فيها معيار
لاموصي به ويكون الموصي له الثلث ان لم يحز الورثة والنصف ان اجازوا وطريقه
ان يزيد في الورثة ابنا ويخرج نصيبه بحسب القسمة كما ذكرنا قبل هذا فاذا زدنا
ابنا لم يكن العم وارثا بل يكون محجورا بالابن المقدر ويكون نصيب المال
للابن والنصف للبنتين فتبين ان الوصية مفقودة بنصف المال فاذا سحر
بحر الورثة كان له الثلث وسبق الثلثان بين العم والبنتين اثلاثا لا يتقيم فيضرب
اصل القرينة وهو ثلاثة في عدد من انكسر عليه وهم ثلاثة فتصير تسعة للموصي له
ثلاثة اسهم منها ولكل وارث سهران واما اذا اجازت الورثة كان له النصف ثلاثة
من سهمه وكذا نجه ان ناخذ القرينة من اسهم الموصي له بقي سهم لا يتقيم على العم والبنتين
فضربنا القرينة في عدد من انكسر عليه صارت سهم الموصي له النصف ثلاثة والباقي لكل
وارث سهم واما طريق الجبر فنقول اعطينا من المال نصيبا للموصي له بقي معناه مال الانصبا
يعدل نصيبا وهو نصيب البنتين لان نصيبهما مثل نصيب الابن لما ذكرنا من ان العم
محجوب بالابن المقدر واذا كان المال المنقوص بالنصيب يعدل نصيبا كان المال الكامل
يعدل نصيبين فظهر بهذا ان نصف مال الموصي له والنصف من العم والبنتين اثلاثا
كما ذكرنا ولهذا المعنى لو كانت البنت واحدة وسعة المسألة كالحال اجاز العم والبنت كان

الموصي له الثلثان لما ذكرنا من تعدد حجب العم والباقي وهو سهم من العم والسهم نصيبين
انكسر بالنصف فصاعدا فصار لكل سهم للموصي له اربعة ولعم والبنت سهران واما طريق الجبر
فنقول اعطينا النصيب للموصي له بقي مال الا انها يعدل نصف نصيب البنت واذا
كان المال المنقوص بالنصيب يعدل نصف نصيب كان المال الكامل يعدل نصيبا ونصفا
فظهر ان النصيب ثلثاه **ص** وان اوصى بمثل نصيب ابن فللموصي له الثلث
لان المال منقوصا بالنصيب يعدل نصيبين فالكامل يعدل ثلاثة اذ زدنا على السهران
سهران حتى لو كانت البنت واحدة واجازوا فللموصي له خمسة اذ الفرض من ثلاثة وزيد
للموصي له مثل نصيب المقدر سهران اي وان كانت الوصية بمثل نصيب
ابن فالوصية ايضا جائزة بطريق الاولى لان مثل السهران كما ذكرنا ويكون الموصي له
الثلث لانه لو كان له ابن لكانت الزكاة بينه وبين السهران نصيبين فيزيد على الزكاة
لاجل الوصية مثل نصفها وذلك سهم فتصير الزكاة ثلاثة اسهم للموصي له سهم ولعم والبنتين
سهران بينهما اثلاثا لا سهم مصر محرّج انكسر وهو الثلث في عدد من انكسر عليه
سبلغ تسعة للموصي له ثلاثة اسهم ولكل وارث سهران ولا حاجة الى الاجازة في هذه الصورة
لان الوصية لم يحجوا والثلث واما طريق الجبر فنقول اعطينا للموصي له من المال
نصيبا بقي مال الا نصبا يعدل نصيبين كان المال الكامل يعدل لانه نصبا فظهر
ان ثلث المال للموصي له والثلثان بين العم والبنتين اثلاثا لا يتقيم فضرربنا محرّج انكسر
في عدد الورثة فبلغ تسعة قسمناه كما ذكرنا ولهذا المعنى اذا كانت البنت واحدة
وسعة المسألة كالحال اجاز العم والبنت فللموصي له خمسة المال ودل اربعة عشر
لان القرينة من ثلاثة لانا قد زدنا سهمه نزلت سهرانا وبنا بحجب العم بالابن ولو كان
كذلك كان لابن سهران فتزيد على القرينة سهران لاجل الموصي له بمثل نصيب
الابن المقدر فجعل المال خمسة اسهم خمسة للموصي له وبلاسه خمسة من العم والبنت
نصيبين لا يتقيم لانكسر بالنصف فصاعدا فصار لكل مال عشر للموصي له خمسة اربعة
اسهم ولكل وارث ثلاثة اسهم واما طريق الجبر فنقول اعطينا النصيب بقي معناه مال
الا نصبا يعدل نصيبا ونصفا لانه نصيب الابن والبنت واذا كان المال المنقوص
بالنصيب يعدل نصيبا ونصفا كان المال الكامل يعدل نصيبين ونصفا

فظهر ان النصيب خمسة المائ والاربون والالف والاربع مائة
 الثلث سهم من ثلاثة والله اعلم

صياغة الوصية للمولى

اعلم ان هذا الباب مشتمل على ما يلزم من الوصية في ترتيب الوصية
 والمحرر جعلها المصنف رحمه الله في باب واحد للمناسبة **ص** لو اوصى الى
 ومات عن الاعلى والاسفل فقد قيل بالنهي ويرد اختلاف المعنى كالقراءة ضد الاخوة
 والحداد للمشرك في الاصل والمجوز وتجزئ الوارث ويرده الشك في الاصابة
 اذا اشتركت ضد ابهم ساول البعض عيبا لهذا الوقال لواعن شيئا لكن اختار ذا
 لم يقد كما في معناه نسي وبتزجج احدها ويرده لعارض القصد في سد حله او شل
 نعمة فتعين البطلان للجهل لا يلزم الايمان اذ عموم الحقن حكم الاحتياط لا اللفظ
 ولا الايمان اذا نفى تعدد النكح ويجمع الاضداد واعتبر بقولك لا لون اوله لون
ص رجل اوصى بثلث ماله لمواليه ومات عن مولى اعلى وهو العتق وعن مولى
 اسفل وهو العتق فالوصية باطلا في ظاهر الرواية عن اصحابنا رحمهم الله
 وقد قيل بانها حازمة للراخلف في حكمها على اربعة اقوال احدها ان الوصية
 نعم الفريقتين ذكره القاضي ابو الوهم النيسابوري عن ابي سهل الرازي عن ابي
 حنيفة رحمه الله وجهه ان اسم المولى يتناول الفريقتين باعتبار معنى واحد وهو
 العتق فلم يكن بمنزلة الاسم المشترك بل بمنزلة الاسم العام وصار كما لو اوصى لجدا
 اول اخوته من حيث انه يتناول الجدة والاب والابن من قبل الام ويرد
 هذا القول ان اسم المولى انما يطلق على الفريقتين باعتبار معنيين مختلفتين لان المولى
 يذكر ويراد به العتق وهو المنعم ويذكر ويراد به العتق وهو المنعم عليه والتفاوت
 بينهما كالتفاوت بين الفاعل والمفعول ولا شك في تنافي الفاعل والمفعول وتنا في
 المنعم والمنعم عليه فكان اسما مشتركاً كالقراءة بالنسبة الى الخضر والظهور المشترك
 لا عموم له فكان المراد احدهما وهو مجهول فوجب التوقف على البيان فان لم يبين
 في حالة الحيوة والاعتين البطلان لان ذكر المولى يتناول العم ايضا والناصر وسوا
 المواليه ولا يدخلون في الوصية بالاتفاق وهذا الخلاف ما استشهد به السيلاني
 لان اسم الجدة يتناول الجدات باعتبار معنى واحد وهو الاصل اذ كل من الجدتين اصل

بالنسبة

بالنسبة الى الموصي وكذلك اسم الاخ يتناول الاخوة باعتبار معنى واحد وهو الخوار
 اما في صلب الاب واما في رحم الام واما بينهما واذا كان الاسم يتناول الكل باعتبار معنى
 واحد وهو ان اختلفت جهة تناول كان بمنزلة اسم الجنس والعام فوجب القول
 بالعموم واما القول الثاني فهو ان يخبر الوارث في صوف الثلث الى اي الفريقتين
 شأ وهو مروي عن ابي يوسف رحمه الله كما اذا اوصى باعتاق احد عبد يده فانه
 يجوز ويكون خيار التعيين الى الوارث فكذا هذا ويرد هذا القول ان قابل تحيير
 الوارث بيان مقصود الموصي واصابه مقصود مشكوك فيها اذا ما من فريقتين بعينه
 الوارث للموصية الا وتحتل ان مقصود الميت عن خلاف الوصية يعنى
 الميهم والعرف ان النابت باللفظ المشترك احد معاسه عند المتكلم به
 وان كان عند السامع غير معين كما ذكر في شرح البزدوي بسبح الامام العلامة
 عبد العزيز الحارثي رحمه الله ولهذا الوقال الموصي لم اعن باللفظ المشترك شيئا
 من معانيه لكن اختار ان يكون الموصي له هذا المريد اختيار شيئا فصار كما
 لو طلق احدي امرائه بعينه ثم نفيها من حيث انه لا يثبت له خيار التعيين اذ
 ما من واحد بعينه المطلق الا وتحتل ان الاخرى هي المطلقة للشك في الاصابة
 بخلاف العتق الميهم فان اللفظ يتناول احدهما ميمما لا عينيا فلا يقع الشك في لصابة
 الوارث بالتعيين مقصود الميت فافترقا واما القول الثالث والوابع فتزجج احد
 الفريقتين ونفي الوصية له دون الوارث الاخرى وهو مروي عن ابي يوسف
 رحمه الله لكن في رواية جعل الوصية للمولى الاعلى لان المقصود في حق الاعلى شكر
 نعمه وهو اوجب والمقصود في حق الاسفل سد خلته وزيادة في الاحسان اليه
 وذلك سخط والطاهر من حال العاقل قامه الواجب دون السخط وفي رواية
 جعل الوصية للاسفل لاهتمامه بمصلحة الاسفل وسد خلته عرفا لفقته
 وحاجته والمعروف عرفا كالمشروط لفظا ويرد هذين القولين ايضا ما ذكر
 من غرض القصد في سد خلته الاسفل او شكر نعمه الاعلى واذا كانت هذه
 الاقوال مردودة بما ذكرنا من البرهان بحسن القول بالفساد والبطلان
 لما ذكرنا من الجهالة المستقر بعوت السان قوله لا يلزم الايمان الى اخيه

اشارة الى الجواب عن مسيلتين قيل فيهما سعيهم المثلث اما المسئلة الاولى فهي
ما اذا استنما من الحربي لنفسه ولمواليه فان الامان نعم المولى الاعلى والاسفل
والجواب ان الامان لحقن الدم المختلط في اثباته وقد استحق احد الفريقين
حقن دمه ولخلط به العزيق الاخر فاوردت شبهة في حقن دمه والشبهة
في هذا الباب تقوم مقام الحقيقة فكان العموم فيه حكم الاختلاط لا حكم
اللفظ اما في ميلتنا الوصية عليك المال قال لا يثبت بالشبهة فافترقا
واما المسئلة الثانية فهي ما اذا حلف لاجل مولى فلان فكلم ثلاثة من الاعلى والاسفل
فانه محنت والجواب ان يقول ليس المحنت باعتبار ان اسم المولى ساو لهما بل باعتبار
انه ساو لحدوها الا انه بمنزلة النكح والنفي نعم النكح وجمع الاضداد لا يحد
لا يتحقق المزاجه فيه اما في ميلتنا الاسم وان كان يكره الا انها في الاثبات محض بقى الاسم
على جهالته فافترقا واعتبر ما قلنا بقول القائل لا لون في الحل فانه يتناول السباح
والسواد لاجتماعهما في النفي وان كانا صدين ولو قال في الحل له لون لا يتناولهما الاستحالة
لجتماعهما في الاثبات **ص** وان مات عن الاسفل دون الاعلى جازت
ويقسم على العتقا والعتقات لعن النسب بالعتق مراد او عمومه وعلى اولادهم
ان لم يكن فهوهم عتيق الغير او عريبا اذا النسبة بسرايه ذلك العتق وعلى عتقا العتقا
ان لم يوجد احدهم هو لا حذار النقطيل او ترك الحقيقة للحاكم كما في الوقف بخلاف الامان
اذا النسوية لا يمسح حظ الحقيقة وهي كجامع الحجاز في مثله واعتبر بالام مع الجدة في الارث
والحريم وعلى مولى الموالاة ان لم يوجد احدهم هو لا صونا عن اللغو وتزججا باللزم
كما في الارث **ع** اي وان مات الموصي عن المولى الاسفل خاصة دون الاعلى
جازت الوصية ويقسم الثلث على عتقائه وعتيقاته لانه لا يمكن له مولى اعلى
يعتق مواليه الذين ينسبون اليه بالعتق والمولى يفظ عام فيتناول الذكور والاناث
عمومه ولذلك يقسم ايضا على اولاد مواليه بشرط ان لا يكون ابوا اولاد رجلا من العرب
او عتيق رجل اخر لان الاب اذا كان عتيق الغير كان ولا اولاده لمعتقه دون معتق
اهم واذا كان الاب عريبا لا يتصور فيه ولا العتاقه لعدم جريان الوق عليه فلذا
اولاده وان كان الاب حرا من غير العرب يدخل الولد في الوصية عندهما وقاب ابو يوسف

رحمة الله لا يدخل لان الولا عنه بمنزلة النسب فيجب الحاقه بالاب كالوكا
عيسى وعندهما ولا العتق اقوي من ولا الموالاه فصار الاضعف في مقابلته
عدما فكان كالوكا كان الاب عبدا وانما دخل اولاد العتقا مع اصولهم في الوصية
لا يهرم مواليه ايضا بطريق الحقيقة اذ نسبتهم اليه بسبب سرته ذلك
العتق الحاصل لاصولهم باعتبار الموصي من غير واسطة اختياره فكان الاسم
لهم حقيقة ولهذا لا يصح نفى الاسم عنهم فلا يقال ولد معتقه وليس مولاه
وهذا بخلاف ماله الوصي لا اولاد فلان ولفلان اولاد واولاد اولاد حيث لا يدخل
الحفلة في الوصية لان اولاده حقيقة من باشر بولادهم بغير واسطة اختيارية
والحفلة ليسوا كذلك لخلل واسطة ايلاد الصليبين بينهم وبين الحفلة
ولهذا يصح نفى اسم الولد عنهم فيقال ليسوا اولاد فلان بل اولاد اولاده فصارت
الحفلة هنا بمنزلة عتقا العتقا في ميلتنا من حيث خلل الواسطة الاختيارية
في النسبة الى الاصل وهذا كله اذا وجد العتقا او العتقات اولادهم واما
اذا لم يوجد احدهم هو لا المدلورين بل مات الموصي عن عتقا يهرم فان التلف
يصرف اليهم فنقول المصنف رحمه الله حذار النقطيل تعليل لصرف الوصية لمولى
الموالي وقوله او ترك الحقيقة تعليل لا يشترط عدم المولى في استحقاق موالهم
وبين انه ان يقول اما الصرف اليهم فلا يهرم وان كانوا ينسبون اليه
بطريق الحجاز الا انه يمكن العمل به عند نعتق الحقيقة فيحصل به حذار
من تعطيل الوصية لان مقصود الموصي من الوصية اعمالها لالهائها واما
استشراط عدم العتقا والعتقات واولادهم فلان الاسم لهم حقيقة كما بينا
ولمولى المولى حجاز فلو عمل بالحجاز حينئذ كان فيه ترك الحقيقة لاجل اعمال
الحجاز وذلك لا يجوز لان المتعار لا يلزم الاصل فصار كما لو وقف على اولاد زيد
ولزيد اولاد وحفلة من حيث ان الوقف يكون للأولاد ولا يتحقق احد
من الحفلة شيئا فاما احد من الصليبين باقيا وهذا بخلاف الامان فان
الحديث اذا قال المسلمين استوفى على اولادى فامنوه وله اولاد وحفلة فالكل
استوفى لكن في دخول اولاد البنات في الوصية والوقف والامان وبيان

وانما وجبت النسوة في الامان بين ولد الصلب وبين المحابد وان كان الاسم لاحدا
حقيقته وللآخر مجاز لان النسوة لا يصر سمان حظ الحقيقه من الامان والحقيقه
تجس المجاز في مثل ذلك خلاف ما اذا كانت النسوة بوجه بعض حظ الحقيقه
كما قلنا في مسيله الوصيه واعتبر ما قلنا من العيين بالجله مع الام فان اسم الام للوالد
حقيقته ولجله مجاز وقد اعتبرت النسوة بينهما في حق التخدم لانها لا تنقص من حظ
الحقيقه شيئا من الحرمه كما ذكر في شرح البرزوي شيخ الامام العلامة عبد العزيز رحمه
الله عن مشايخنا العرافين رحمهم الله حيث قالوا سلب الحرمه في الجذات بقوله تعالى
حرمت عليكم امهاتكم ولم يعتبر النسوة في حق الارث لانها تنقص حظ الحقيقه حتى لا يحل
الجله شيئا من الارث مع وجود الام هذا كله اذا وجد العتقا او العتقات او اولادهم
او موالهم واما اذا لم يوجد واحد منهم بل مات الموصي عن مولى الموالاه لا غير فيقسم
الثلاث عليهم لما سئل المصنف رحمه الله صونا عن اللغو وتخليل
تصرف الوصيه الى مولى الموالاه وقوله ويرحمها بالزوم كما في الارث لتقليل الاشترط
عدم العتقا واولادهم وموالهم في التفتق مولى الموالاه وبينا انه يقول اما
الصرف اليهم فلا يهر ينسبون اليه بالولا حكم العتقا الذي هو اعلم عليهم لانهم
يصورهم والعتقا عنهم فجاز ان يدخلوا تحت الوصيه تصحيحا لتصرفه بقدر الامكان
وصونا له عن اللغو والبطالان واما اشترط عدم غيرهم في استحقاقهم فلا يند
اذا كان للموصي عتقا او اولادهم او موالهم فالثلث لهم دون مولى الموالاه قال
محمد رحمه الله استحسن ذلك وادع القياس واختلفوا في تفسيره فحكى الجصاص عن
اللوخي رحمه الله ان القياس والاكتسان فيما اذا كان مع مولى الموالاه العتقا فلي
القياس يكون الثلث لهم وفي الاكسان يكون لمولى العتقا واما اذا كان معهم عتقا بطلت
الوصيه مطلقا لاستواء الفريقين في مباشرة سبب الولا وهو مختلف باختلاف
السبب في الاعلى والاسفل وقال بعضهم بل القياس والاكتسان في هذه الصور
ايضا فان القياس ان يشترط العتقا وان وهو مروى عن ابى يوسف رحمه الله
في الامالي ووجهه ان السبب وان اختلف الا ان المقصود وهو زياده الانعام
مخدا في حق العتقين بخلاف الاعلى والاسفل لاختلف السبب والمقصود في الاكسان

يكون

يكون الثلث للعتقان وجدوا ولولا العتقان لم يوجد وترحمها لولا العتقا على
ولا الموالاه لانه اقوى واكد من حيث انه لازم لا يفتل الفسخ بوجه ما ولو لمه مات
بالاجماع خلاف ولا الموالاه لانه يحتمل الفسخ قبل ان يعقل عنه وهو مختلف فيه
ولهذا اترحم ولا العتقا في حق الارث على ولا الموالاه لان مولى العتقا مقدم
في الارث على ذوي الارحام ومولى الموالاه موخر عنهم وذكر هلال رحمه الله في الوقت
ان القياس ان لا يدخلوا في الوصيه لانه لا يحق اذا اجتمعوا معه مولى العتقا
فكذا انفرد وفي الاكسان الثلث له تصحيحا لتصرف الموصي وان وجدوا
كحد من الاولين فالنصف له والنصف لوارث الموصي دون الباقيين اذا لم يترك لغير الحقيقه
وما دون المثنى لا يفي بالجمع لا يلزم اخذ الحال ما بقى العلم في الوصيه للاقارب لانها
اجتماعا واما وان اختلفا في القوة وهي تحذف الوصيه لبني زيد اجتمع بنوه ويوم
او انفرد ولا شيء لغيره والمستولدات كالحجاب بالموت والعنقه بعد
عتق نفسه ضد معتق المعسر والمعلق عنقه بعدم الفعل ولا لعتقا الاب
والابن لفقد المباشرة والنسب ضد الماضي ولا يلزم الارث لانه بالنسب
دون فعل الولا لان مولى العتقا الاب تحجب والابن اسد كان الارث
لها والولا للمعين والحقل عليه ولم يترك العكس ولا يحق طرد القياس في غير
الاولاد **مس** اعلم ان حكم المني في باب الوصيه حكم الجمع لما عرف فكل حكم
عرفته في الجمع فكذا في المني حتى انه اذا وجد من الاولين وهم الطبقة العليا
اسان كان الثلث كله لهم كما لو وجد منهم ثلاثة اذا عرفت هذا فيقول اذا
لم يوجد من الاولين الامولى واحد كان نصف الثلث له والنصف لوارث
الموصي دون الباقيين وهم مولى الوالى اما عدم الصرف الى مولى الموالاه فلا يهر موالاه
مخارا والحقيقه مراده بلفظ الموصي لا سقى المجاز مرادا فامتنع تكميل الحقيقه وجيز
من المخارحذ راسن الجمع بينهما مرادين بلفظ واحد واما صرف النصف الى الواحد
فلان الموصي اوجب الوصيه بلفظ الجمع وما دون المني لا يفي بمعنى الجمع لما ذكرنا والاشترط
محرران ثلث الثلث اذا وجدوا لواجب نسخ النصف سقى النصف الاخر خاليا عن
الارث والوصيه فرد الى الورثه قوله لا يلزم اخذ الحال ما بقى العلم الى اخره اشارة

ها

الى جواب سوال مقدار وتكرير ان يقال اذا وصي ثلث ماله لا فاربه ومات عن
 عم وحال واحد الم نصف الثلث كان النصف الباقي للحال عند ابي حنيفة رحمه الله
 دون الورثة ومقرر الجواب ان يقال الم وان كان اقوي في الغرابه لكونه
 اقرب من الحال الا انها استزكا في الغرب فاذا صرف النصف الى الم لترحمه
 حاز صرف ما فصل عنه الى القريب الابعد وهو الحال لانه لا يودي الى الجمع
 بين الحقيقة والحجاز في قوله وهي كحد والوصيه لغيره اي ومنه
 الوصيه للموالي نظير ماله الوصيه لا ينافي من حيث انه ان كان لزيد بنون
 ونوبين صرف الوصيه الى بني حاصه دون بني بنيه لان الاول من بنو
 حقيقة والآخرين محاراة ولا ينفكون الا بالثبوت عليه ولا يصدق في حق الموهوب
 له ولا المفزله الاول فكذا هذا **اصل** وان صدق دعوي الاجابة والدين يدي
 بالدين اذ سبقه يلغيها بلا عكس فاشبه حره فارت منه وصل كحاصه عده
 لغريعا على تصديق دعوي الوديعه والدين **اصل** اي وان صدق الوارد دعوي
 العدم الدين على مورثه ودعوي الوصي له بجميع المال معا بان قال صدقنا فانه
 سيد بالدين لقوته اما اذا كانا في حالة المرض فظاهر لانه لو تنازع عن الاجابة كان
 الحق فاذا قارن كان اولى واما اذا كان في طالع الصحة فلما ذكر المصنف رحمه الله
 ان الاقرار بالدين لو سبق الاجابة الغاها وبطلها بلا عكس اذ سبق الاجابة لا يلغي
 الدين ولا يبطله ولهذا يفتن المحمّل للغير كما ذكرنا فاشبه حره فارت منه في النكاح
 وهناك بطل نكاح الامه دون نكاح الحرة لقوته من حيث ارسبقه على نكاح الامه
 يبطله بلا عكس فكذا هذا قوله وقيل كخاصما عنده الى اخيه اشارة الى ما قال بعض
 المشايخ رحمه الله من انهما يتخاصمان عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما في ترجيح ابي
 ما اذا صدق الموطن والوارث مدعي الدين والوديعه معا وهناك يقسم المال
 بينهما نصفين عنده خلافا لهما ولم يجعل مكرانه الاقرار بالوديعه مانعا من صحة
 الاقرار بالدين وان كان سبق افراد بهما مانعا من صحة الاقرار به وبعضهم
 فرق بان هناك الاقرار حصل بوديعة منتهلكه لعجز عثر لهما بسبب اقواله
 بالدين والاقرار بوديعة منتهلكه اقرار بالدين من حيث المعنى فكان كل من الاقرارين

الحجاز
 لا

الا عند عديم بنى الصلب وان كان له ابن واحد وسواين اخره النصف لابن والنصف
 الاخر لوارث الموصي دون بنى الابن فكت ولما قيل ان يقول وجب ان يصرف نصف الصلب الى
 الطبقة الثانية في ميلة للموالي والبنين لما اشار اليه المصنف رحمه الله قبل هذا في ميلة الامان من الحقيقة والحجاز
 الحجاز اذا كانت التسوية بينهما الا من خص خط الحقيقة سدا وفي طائفتين السبلين لذلك لان الطبقة الثانية اذا اعطوا
 ما فصل عن الواحد من الطبقة العليا لم يكن عليه ضرر في ذلك قوله ولا شيء لغيره والمنول ان اشار الى
 ان الميراث والولد لا يدخلان في الوصيه للموالي على كل حال لظاهر الرواية لان الوصيه للحال عند
 المات فيتناول من ينسب الى الموصي بالولد عند الموت وسببه الميراث والولد انما جعل بعد عتق
 نعتق الموت فلم يثبتا ولهذا لا يحجب لعدم النسبة فيما عند الموت وهذا الخلاف معتق البعض لوجود
 نسبه بالولد حال الموت ولا العبد المعلق عنه لعدم النعل فيما اذا قال له ارحم اضر بك
 كانت حر ومات قبل صريه لانه عتق في خروجه من عند الياس من صريه فاشق اسم للمولى
 عند الموت اليه اشار رحمه الله حيث قال لانه عتق قبل موته قوله ولا اعتقا الاب والابن
 الخ اي ولا شيء ايضا من الوصيه لعتقا في الموصي ولا اعتقا ابنته لا يهرسوا مواليه حقيقة
 اذ لم يباشرا عتقا فمهر بنفسه حقيقة ولا حجاز لانه لم يتسبب في عتقا فمهر بخلاف ما تقدم
 من الحكم في عتق ابنته ومواليهم لانه يشرع الاعتاق في الاولين وسبب في الاخرين اذ لو لم
 يباشرا عتقا عتق لهما تصور من عتق ان يملك عبدا ويعتقه قوله ولا يلزم الارث
 الى اخيه اشارة الى جواب سوال مقدار وتكرير ان يقال لو لم يكن عتقا الاب والابن مواليه لاورثهم وهذا
 روي عن ابي يوسف رحمه الله ان موالي الاب يدخلون في الوصيه لان الرجل ينسب موالي الاب الى نفسه
 فصان محزله مواليه ومقرر الجواب ان يقال قد تقدم ان اسم المولى لا يتناول معتق الاب والابن
 لا حقيقة ولا حجاز او ليس الارث مما يدل على اهر مواليه لان الارث بالتصديق دون نقل
 الولا الى الوارث اما الاول فلقيام الوارث مقام المعتق بسبب التصليب شرعا لقوله صلى الله
 عليه وسلم المولا الكبير فجعل ان الوارث هو الذي اعتقه حكما في حق الارث بخلاف الوصية
 لان الاختفاق فيها بالدخول بحسب اسم المولى حقيقة او حجازا ولم يوجد واما الثاني فلان المولى يشرع
 رجل من بني نعيم عبدا فاعتقه واشترى رجل من بني اسد ابن ذلك العبد فاعتقه لم يشرى
 كل واحد من الاب والابن عبدا واعتقهما فان الارث يكون لهما حتى لو مات الابن مثلا سم
 مات عتقا بعد كان ميراثهم للاب وهو مولى للمسي وان كان ولا وهم لبني اسد حتى كان عتق

جائهم على بني اسد وكذا الوات الاب والام مات عتقوا كذا رثهم الابن دل ان اللوات انما هو حكم
التعصيب لا حكم انتقال الولاء اذا الولاء لا يورث هذا كله هو الكلام على ما اذا مات الموصي عن المولى الاسفل
دون الاعلى واما اذا مات عن المولى الاعلى دون الاسفل وهو العكس المشار اليه بقول المصنف رحمه الله
ولم يذكر العكس اي ولم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب ما اذا مات الموصي عن المولى الاعلى دون الاسفل ولا
يحيى على التام طردا للقياس الذي ذكرناه في المولى الاسفل بالنسبة الى المولى الاعلى وبيانه ان يقول
تكون الوصية لمعتقبة لمعتق المولى المنسوب هو اليه مراد احد عدم المولى الاسفل دون الاولاد
لما اشترنا الله قبل هذا في مباحث التيمم والاسدي من ان ولد المعتق ليس مولى حقيقته ولا حجازا
فان لم يوجد احد من المعتقين كان الثلث لمعتقهم فان لم يوجد احد من الصنفين كان لمواي الوالا
وان وجد واحد من الاولين وهما المعتقون مثلاً فالنصف له والنصف لوارث الموصي دون الثانيين
على ما ذكرنا **ص** كذا الوصية لمواي بني تميم ان حصوا وعقوا العتقا كاعتقوا تجوز
عن معنى نعم النسبتين معتقاً مولى الموالاه عموم المنسوب اليه لاجمعا لهم كما في وضع القدم
س اي وكذا تجوز الوصية اذا وصي لمواي بني تميم وهم فخذ حصون ويكون الثلث لعقوا
بني تميم واولادهم لما ذكرنا لكن منا عتقا العتقا بمنزله العتقا في التحقق الوصية مع الابن
لان لفظ المواي صار حجازا عن معنى نعم النسب الى بني تميم بواسطة وغير واسطة
كانه قال او صيت بثلث ما الى من ينسب الى قبيلة تميم بالولا قوله معتقاً منصوب
على الحال من الصبي في نعم العائد على معنى فالتفقد تجوز عن معنى نعم النسبتين حال
كون ذلك المعنى موجبا لنا خرم مولى الموالاه عن عتقا العتقا قوله لعدم المنسوب
اليه لاجمعا لهما اسالة الاجواب سوال مفكرو وغيره ان يقال العتقا والهم حقيقته
وعتقا وهم موالهم حجازا والجمع بين الحقيقة والحجاز مراد بين بلفظ واحد لا يجوز ونقد الجواب
وهو الفرق ان يقال العموم ثابت باعتبار المنسوب اليه وهو اب القبيلة دون المنسوب اليه
بالبنوة والولا فانه اذا ذكر براد به القبيلة لانفسه لا نزي انه يقال حابا تميم وليس
وكنه والمراد فبا يلهم واذا كان كذلك فمن حيث ان المنسوب اليه عام يدخل العتقا وعتقا وهم
كانه قال او صيت لمن ينسب الى قبيلة تميم بالولا فيتناول الكل بجموعه لا للجمع بين الحقيقة
والحجاز كما في وضع القدم لما صار حجازا عن مطلق الدخول في عين الخالف صبه سواد دخل واكبا
ام ما شيا حابا كان ام مسحا عملا لعموم الحجاز لاجمعا بيني ما ومن حيث ان المنسوب وهو المواي

خاص لا يدخل مولى الموالاه لان ولده اضعف من ولا العتقا كما قررناه من قبل والا اضعف
لا يلزم الاقوى **ص** وان وصي لامامهم او لثيبتهم او لابكارهم فان احصى نسبت على الكل
ونكح الام والتب الموطون والبكر ضد ها والاطلاق نعم ذاهب العذرة بظفر وعش وزنا
واذا رد المصري بشرط بشروط البكر لا تقتضيا الشرط سلامة الجلالة اعتبارا بالصفات وقبل خص
زنا لم يظهر تغريعا على التزوج والايتم موطون لازوج لها وفضل عدم الزوج والاول اثبت اذ
قابله صلى الله عليه وسلم بالملوك حديث الاذن وان لم يخصصوا بطلت اذا الكل محجوز والبعض
مجهول والاسم لا يلبي عن الواحد لملص الا كتاب الله تعالى **س** رجل اوصى بثلث ماله
لاباي بني تميم او قال اثيب بني تميم او قال لابكار بني تميم فان احصى فالوصية حابية
لانه اصنافها البين لام التثنية فوحت لا عيانا فمن عملا بمقتضى حرف التثنية وقسم
الثلث على الكل بالسوية بينهم ثم اثيب كل امرأة وطبت كلالا وحرام سوا كان لها زوج لم
كن مشق من الثياب وهما لعود في الفعل بقله ثاب اي دجع وفي الصحاح المماثلة للموضع الذي
يثاب اليه اي يرجع اليه من بعد اخري ومنه قوله تعالى واذا جعلنا اثيب مائة للناس
وامنا شرط محمد رحمه الله الابويه في هذا الاسم وهو لام مقلد فيما نقله من اللغة ولهذا حرج
ابو عبيد رحمه الله بقوله في مواضع من غريب الحديث قال في الخبر والنقل يكون بانه لضا وثالة
يلون باستعمال اللفظ في ذلك المسمى على الاطراد حيث لا تنفي عنه كمال اما اذا كان ينبغي عنه
كمال يعلم انه حجاز فلا يحمل عليه الا عند الضرر انتهى كلامه وطلاق الثيب على الذكر في حديث الثيب
بالثيب رحم بالحجاز لا يستلزم كونه حقيقته فيه لاحتمال استعمال بطريق المقابله المراه حجازا كما
في قوله تعالى ومكروا ومكر الله وكذا الكلام في البكر بالبكر واما قول الجوهري رحمه الله رجل يد
وامراه تب الذكر والانشي فيه سوا فعارض ما حكاه الصغاني رحمه الله في مجمع البحرين عن الحديث
انه لا يقال للرجل ثيب الا ان يقال ولدا الثيبين انتهى كلامه ولما البكر ففيه الثيب اي التي لم
نوطا بكناح ولا سفاح سوا كان لها زوج لم يكن بالعد كانت ام لم تكن لانه اسم لكل امراه يكون
مقصدا اول مصيب لها لان الاسم بني عنه ولهذا يسمى اولها الفاكهة باكون وفي الحديث من بكر
وابتكر قال الجوهري رحمه الله بكر اسرع وابتكر ادرت الخطبة من اولها انتهى كلامه قوله واطلاق
يعم ذاهب العذرة بظفر وعش وزنا واطلاق القول بان الثيب هي التي وطبت نعم التي
ذهبت عذرتها بالزنا والظفر بالظلمة المفتوحة والفا الساكنة الوسمه والواد بالعش

طول المكث في منزل أهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار وراى في قول المصنف رحمه الله
 راداً رد المشتري منسوب على انه حال من الميراث المتروك لم العابد على الاطلاق والتقدير بعم الميراث المكونه
 وراى الميراث من الاشكال ما على سبيل حق الرد للمشتري اذا اشتري جاريد بشرط البكارة فوجدها
 ذاهبه العذر ولو يوسه او يخلص وهو جواب عن الاشكال المذكور في تقرير الاشكال ان يقال لو كانت
 تكو اليك ثبت للمشتري حق الرد واذا كانت ساء وجب ان يدخل في الوصية للثبات دون الابكار وكس
 ما ذكرتم وتقرير الجواب ان يقال قد بينا ان البكر هي التي مصصها اول مصعب لها وهذه المرأة بهذه
 الصفة وانما يثبت للمشتري حق الرد بالعيب لاقتضا اشتراط البائع البكارة سلامة حاله العذر والله
 المالك صفة من صفات المبيع فاذا ظهر انها لم تلد وجب له حق الرد كما نسب له بقول غيره من الصنف
 وهذا حكم الوصية معلق بالاسم وهو باق فافتراضا قد وقيل يحصر زمانا لم يظهر ثوبا على
 الزوج كاستان الى ما قال بعض ما نحنا رحمهم الله من ان على قياس قول ابي حنيفة رحمه الله ان
 المرأة اذا ذهبت عذر زنا لم يظهر بكر ولها ان يكتفي بسكونها عند الاستئذان في
 تزويجها فوجب ان يدخل عذره في الوصية للابكار دون العتبات وهذا الخلاف ما
 اذا ظهر زناها شرعا بان وطبت بشبهة او ينكح فاسد لان الشرع اظهر الفعل عليها
 حيث الزم للمهر لها والعذر عليها وان نسب ولها من واطلها او حسبان فخرجت واقم
 عليها الحد او كانت ممن اعتاد الزنا ولهذا لا يكتفي بسكونها في الزوج الا ان الصحيح انها تثبت
 لما ذكرنا اذ لا اختصاص لعن النساء بالحل والحرمه وانما يكتفي بسكونها في الزوج عند ابي حنيفة
 رحمه الله لان الشرع وضع النطق عن الابكار لا لعن البكارة بل لعن الحياء والحبا موجود فيها لانها
 ليست ثيبا حقيقته وانما الاتم فهي المرأة التي وطيت ولا زوج لها سوا وطيت كلال ام خدام
 وقيل لابويده والوطي ليس بشرط رواه الكشي رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله وكذا قال ابو القاسم
 الصفار البجلي رحمه الله الاتم الى قول الشاعر فان نكحي النكح وارساعى مد الدهر ما لم تنكحي انك
 الا ان الاول انك لان محمد رحمه الله وصاحب العرس رحمه الله قراه كذلك وهما اما مال في اللغة دل عليه
 انه صلى الله عليه وسلم قال الاتم بالبكر في حديث الاذن حيث قال صلى الله عليه وسلم الاتم الحق
 بنفسها من ولها والبكر تستدنا من في نفسها وادبها صانها عطف احدهما على الاخرى وفصل بينهما
 في الحكم وحل من العطف والفصل في الحكم دليل على العاين بينهما واما الرجل فيسمى عن باو الاصل اختصاص
 الاسماء للمسابد دفعا للاشتراك واستعمال الاسم في المرأة من غير عاتمة السامد دليل اختصاص

الاسم

الاسم بها والاستعمال في الرجل والبكر بطريق الغلبة مجازا وقبل الموطوع بالجور لا يدخل في الوصية
 الا ياتي عند ابي حنيفة رحمه الله لانها بكر كما عنده الاتم والصحيح انها ام وانما تزوج كان زوج الابكار
 لعن الحياء على ما ذكرنا هذا كله اذا كان الموصي يهن من هذه الاصناف الثلاثة حصصا واما اذا
 لم يخصص بطلت الوصية لانها تغذر في صحيحا باعتبار الصلة لان الصرف الى الكل يجوز عنه
 وما دون الكل وهو البعض ليس له حد معلوم اذ ليس بعض اولي من بعض مكان مجهولا فتعذر التنفيذ
 ونعذر ايضا باعتبار الفرية لان اسم الاتم والنيب البكر لا يسي عن الحاجة لخص الجواب الوصية
 لله تعالى كافي الوصية للفقراء ولا يقات وجب ان يجعل وصيته بالصدقة فيصح بالنفرف
 لانا نقول ليس الاتم عيني عن الحاجة لغه فلو جعلناه صدقة كان تعبيرا لما اوجبه
 من التصرف لا في حاله **ص** وان اوصى لاراملهم وانما هم فان اخصوا فثبت على
 الكل وان لم يخصصوا اعطى الوصي من شأهم لان الارامل بالغه عدت زوجها ويري بلا
 قيد الابويده والبنتم عديم الاب ما لم يبلغ فاعتبر صله فيما عصى والتفويض الى القاضي شبه
 من التفويض يادون ما به او اربعها كافي الوقف والشفعة صدقة فيما لا يخصص طامشع الحاجة كافي
 الزمى والعريان وجاز الصوف الى الفرد بشرط الفقر لافا بالجنس كيا لا يبطله الجهل والند والزكاة
 رد على محمد رحمه الله شرطه المثنى ويدخل الموالى حتى الموالاه والخليف والعدول كجور بالنسبة
 عن الناصر للعموم المطلق ضد ما عصى **ص** رجل اوصى بثلاث ماله لارامل بنى فلان او
 لانيام بنى فلان فان اخصوا قسم الثلث على الكل بالسوية وان لم يخصصوا فللوصي ان يعطي من شأهم
 والافضل ان يعطي من بعد علمه منهم فالارامل اسم لامرأة بالغه عدت زوجها قوله
 ويروي بلا قيد الابويده اشار الى ما حكى عن الشعبي رحمه الله وعين ان الابويده ليست بشرط بل
 يطلق الارامل على الذكر والانثى ومنه قول الخطيب هذه الارامل قد قضيت حاجتها فطلعت هذا الارامل الذكر
 لدا في الصحاح قال الصغاني رحمه الله والنيب الذي نبيه الجوهرى خطيبه ليس له وانما هو يور
 على ان النيب غير منسوب في بعض النسخ والصحيح ما قاله محمد رحمه الله وحكي الهاشمي رحمه الله عن
 صاحب العين يقال امرأة ارمله ولا يقال رجل ارملة الا في علم الشعر وقال ابن النباري
 لا يقال رجل ارملة الا في السندود وقال الهاشمي رحمه الله الاتم انه لو اوصى لثمان بنى فلان لانيام اول
 الاث وان كانت المرأة الشابة تسمى علامه وكذا اذا اوصى لسيدوخ بنى فلان لا يدخل فيه العجوز النساء
 وان كانت تسمى شحمة على السندود قال الشاعر وتحمك نبي شحمة عظيمه كان لم تروى قبلي اسير ايمانيا

واما البيتم فهو عديم الاسباهم مبلغ فاذا بلغ فليس يتبما لقوله صلى الله عليه وسلم لا يتيم بعد الحكم ولو كان الاسم حقيقته بعد البلوغ لما صح تغييه واذا كان كذلك لعنبرت الوصية صلبه ان كانوا اخصون والفقير صدقته ان كانوا اخصون اما الاول فان الوصية وقعت لاعيا نفهم والوصي قادر على الاحاطة بهم والوصي اليهم فامكن سفيد الوصية قوله والتفويض اي وتفويض حد الاحصا الى راي القاضي اشبه من بعد يراي يوسف رحمه الله ببادون ما به حيث قال حد ما لا كهي ما به ومن تفويض بعضهم ببادون اربعاه حيث قال حد ما لا كهي اربعاه قال في التحرير والاصح انه موكل الى راي القاضي كما في الوصية والوقف والشفعة وهو اختيار الفقهاء في الحديث رحمه الله وهو الاخير بمذهب ابي حنيفة رحمه الله وقال في خبر مطلوب كما هو اصل ابي حنيفة رحمه الله قال السفعة في رحمه الله في شرح الهداية وعليه الفتوي واما الثاني فالقياس ان تكون الوصية باطله لان اسم الارمل والبيتم لا يبنى عن الحاجة لانه تناول العني والفقير فكان كما لو اوصى لبيتي فلان وهم لا اخصون وهناك لا يجوز فكذا هنا وفي الاحتسان يصح الوصية ونصرف الى الفقير اسمهم لان الاسم وان كان لا يبلغ عن الحاجة لكن الحالة مشعر بالحاجة لان الارمل مشتق من ارميل العوم اذا فني زادهم ومن فني زادهم كان محتاجا قلت ويدل عليه ما فكر الصفا في رحمه الله في صحيح النجاشي قال ان يزوج لافعال المرأه التي لا زوج لها وهي موسى ارميل انتهى كلامه وكذا البيتم يصح بالحاجة لان البيتم عيان عن الانفراد عن الاب حال حاجته الى من يقوم بمصالحه وتربيته ولهداجله الله تعالى بهذا الاسم من مصادف جنس الغنيمة واذا كان كذلك فقد امكن تصحيح الوصية باعتبار الصدقة فوجب التصحيح حال الفقر العاقل على القابل وصار كما لو اوصى لبرماني بني فلان او لعيا نفهم من حيث ان الاسم وان كان لا يبلغ عن الحاجة لكن الحالة مشعر بها فجاز الصرف اليهم تصحيحا للوصية قوله وجاز الصرف الى الفرد الى اخره اسألة الى ان الوصية لا ارميل والايتام والزمي والعميان اذا لم يخصصوا بجوز الوصية ان يصرف الثلث كله الى الواحد بشرط ان يكون فقيرا لما ذكرنا الحاقا بالجمع المعروف بالجلس كافي قوله تعالى لا تحل لك النساء من بعد اذ لولا الحاقه بالجلس في ميلتنا لبطلت الوصية بجهالة الموصي به واذا كان المجلس سقطة اعتبار معنى الجمع واسم الجمع يقع على الاد في معان كالكل فعند الاطلاق يتصرف الى الاد في وهو الفرد الواحد لتعدد الصرف الى الكل وهذا قول ابي حنيفة وافي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يجب صرف الثلث الى الاسن فصاعدا حتى لو صرفه الوصى الى الواحد ضمن نصف الثلث او سزد كذا ذكره شمس الامية الحلواني رحمه الله

قوله

قوله والنذر والزكاة رد اعلى محمد رحمه الله شرطه المشي اسألة الى الجواب ما اشترطه محمد رحمه الله من الصرف الى المسمى مشد الى انه اوجب الوصية بلفظ الجمع واقل الجمع في الوصية اسان لانها اخت الميراث وتقدر الجواب ان يقال الوصية للفقير الجواب انه صدق على نفسه مكان كالنذر والحجاب العبد معتبر بالحجاب الله تعالى وفي الحجاب الله تعالى الزكاة للفقير امكني بالصرف الى الفقير الواحد اعتبارا بالجنس فكذا في الحجاب العبد قوله ويدخل الموالي حتى الموالاة والخليف والعديد الى اخيه ابي ويدخل في الوصية لكل من هو لا الاصناف الاربعة موالى العتاقة ولولادهم ومواليهم وموالى الموالاة والخليف وهو الذي كالف الغنيلة على مناصر نفهم والعديد وهو الذي يلحق بهم من غير حلف اذا كانوا افعوالا ان النسبة الى بني فلان اذا كانوا اخصون محاز عن الناصر للعموم المطلق وهو الباب باعتبار الاصل وهو ابو الغنيلة باعتبار التسوس اليه بالبنوة فدخل الكل تحت الوصية عملا بالعموم المطلق الا ترى ان مولى العتاقة يقول ان بنى نعيم وكذا يقال للخليف او العديد هذا من بنى نعيم وفي الحديث مولى القوم منهم وحليفهم منهم وعديدهم منهم وهذا خلاف ما اذا كانوا اخصون لان العموم جنيده باب باعتبار ابي الغنيلة دون المنسوبين اليه بالبنوة على ما قررنا قبل هذا والله اعلم بالصواب

باب الوصية بالخدم والعتاة

لومات عن عبد موسى كخدمته لزيد عاملا وعمرو عامين خدم زيدا يوما وعمره يومين الى ثلاث سنين ان اجاز الوارث والا راحم بالضعف في تسع لان تملكك المنفعة كل باليد والكنة فاعتبر بالثلاث كالتاجيد وفي النجاشي معنى لافران اذا جبر عليه ابي الغنيم منقوصا بها دون الموت وترك التوقيت فقصرت شتمه الى الرما في السائل **مس** رجل مات عن عبد مولى كخدمته لزيد عاملا وعمرو عامين ولا مال له غير امر كخدمه زيدا يوما وكخدمه عمرو يومين الى ثلاث سنين ان اجاز الوارث الوصيتين وان لم يجوز مزاحم الموصي لهما بمقدار حقه وهو اقل ثلثان فيكون له سنة ايام فصار المخرج تسعة ايام فتنتهي الوصية في تسع سنين وبما ساء ان يجعل الخدمه على ثلاثه لاجتنا الى الثلث يوم من ذلك الموصي لهما فيقسم بينهما على مقدار حقهما اثنان لان حق احدهما ضعف حق الاخر ومعه يوم واحد على يلاه لا يتقسم لانكساره بالانبات فصرنا خراج الثلث وهو ثلاثه في اصل الفريضة وذلك ثلاثه فصار تسعة للموصي لهما ثلاثه بينهما وللورثة

سنة فاستقام الثلث والثلثان فان تنازعا في البداية كان للقاضي ان يبدأ من شاءهم كما في
قضية العبد لا بد من ضرورة انما الحقوق لكن المختار ان يقرع بينهم نفيا للتمتع عنه وبطريقا للقولهم
والاصل فيه انه صلى الله عليه وسلم كان يقرع بين نسائه اذا اراد سفره فخرج معه من وقت القرعة
لها ما اعتبر الوصية من الثلث فلان المنفعة وان لم يمنع ملك الوارث في الرقبه الا ان تملك المنفعة
كل سنة لوجوب تسليم العبد الى الوصي له بالخدمة وكل ايضا يمكنه من التصرف فيه ببيع او حارة او
اجاره او استخدام الى ان يمضي مدة الوصية وللورث منع عن انزاله حق الوارث عن العبد فيما زاد على الثلث فلذا
في المنفعة اذ زوال المنفعة كزوال العبد لان المقصود من الاعيان النافع ولهذا اعتبرنا في الوصية
فيه الرقبه لانه اياها بالوصية الا ترى ان المربح كالا يملك ايرا الخرم عن الرقبه فيما عدا
الثلث حق الوارث في عبيده لا يملك ايضا تاجيله فيما عدا الثلث لحقه في ملك السيد والتمسك
من التصرف فيه حين انتقال الملك اليه كما في العبد ولما اتمها في وهو قضية المنفعة فالقولان
ان لا يجوز لان كل واحد من الشريكين يمتنع في نوبته بملك شريكه عوضا عن امتناع الشريك
بملك في نوبته ومبادلة المنفعة بجنسها باطله لما فيه من ربحوا الشبهة فصار كما حاله السلف
بالسكنى والنداء وفي الاختسان يجوز لما اشار اليه المصنف رحمه الله من ان الهما في ليس مبادله من كل
وجه بل هو مبادله من وجه افرار لعين حقه من وجه اما لكونه افرارا فلان قسمه للجنس الواحد
فلا اعيان افرار من وجه فلذا قضية النافع ولهذا اطلب احد الشريكين الهما في فامتنع الا حرم يطلب
قضية العين اجرة القاضي عليه اعتبار الطلب الهما في في المنفعة بطلب قسمه العين قوله منقول صانصوب
على انه حال من الضمير المحرور العايد على الهما في فالعقد برز في الهما في معنى افرار بدليل اجار القاضي عليه
حال كونه منفصا بقضية لطلبها احد الشريكين بعد الهما في ولا يفتقر عوت احدهما ولا يفتقرها
ولا يبطله ايضا ترك نوبته بهن اما الاول فلان الاصل هو من ملك نفسه العين والهيا في
حلفه عن نفسه ولهذا لا يبصار اليه عند طلبا لقضية واما الثاني فلانه لو انتقص بالموت لا يحتاج
الحاكم الى اعادة نية بطلب الخي منها او بطلب ووارث الميت فلا يرد في القول ببطلان شيء يحتاج الى
اعادته في الحال واما الثالث فلان الهما في قسمه المتعدد وهي معتبرة بنفسه العين وقضية العين
يجوز من غير نوبتها لانه فذلك قضية المنفعة واذا كان كذلك فصرحت الشبهة عن نفي حرمة النساء
في الهما في فان النساء وان حرم بشبهه في الحالة وهو الفكر او الجنس بكونه شبهه الفضل الا ان شروط
المبادله من كل وجه واشارة في الرقبه الى التحليل اخر وهو ان الغياض ان لا يحرم النساء احد الوصيين

لان العبد مفقود ارا الذين امكن لوجود منه والوجود لا يخترم عند وجوده الوصفين فلا لا يكون
محرمه عند وجود احدهما اذ في لكن الحرمة منه بالنظر على خلاف الغياض فيقتصر على مورد النص
والنظر ورد في المبادله من كل وجه والهيا في افرار من وجه ولعلم ان بعض المصنف رحمه الله الاجبار
ملو به عمدا باء الشريك نفسه في قوله اذ اجبر عليه في نفسه ليس يحكم بل الشرطي الاجبار
على الهما في انما هو عدم طلب الشريك نفسه عند ما يطلب الهما في منه وعدم طلب نفسه اعم
من اباؤه النفس لما عرفت من ان الاباء بعد ينكروا الامتناع عن طلب الفعل منه واذا كان
كذلك فلا ينصو الجبر على الهما في عند ابا الشريك نفسه الا اذا عرض طالب النفس على طلبها
الى طلب الهما في حما في الشريك ايضا ليصير ابا علمها والجبر غير مقصور على هذه الصورة بل يتحقق
الجبر ايضا على الهما في اذا طلب الشريك الهما في ابتداء امتنع شريكه عن الهما في ولم يطلب نفسه
كما ذكرنا ثم الموصي له بالحلمه لا يملك اجار العبد لانه ملك المنفعة بغير عوض فكذا لا يمنح
مخلاف المصالح من دعواه على خدمة عبد يجوز له ان يواجر العبد لان الصالح مبني على عدم
الدعي وفي دعيه انه ملك خدمته يعقد المعايضة فكذا لا يمنح وكذا ليس للموصي له بالحلمه
ان يجوز العبد من البالد في نوبته الا اذا خرج العبد من الثلث او اجاز الوارث **ص** وان سمح
لزيد علما بعينه ولعمرو ذلك وما يليه قبلت الاول بيني ما سوا وثلث الثاني لعمرو والثلثان
للوارث لان جبر فيكون كالثالث توزيحا للعين بقدر حقوق حصتها كما في الارث والذين ضد
الاول اذ لا يضييق في النكح والسقييل بما يلي الاحباب بعض بدليل المعروف لا يصح عكس الحار
الا يري منها لو عابا او ابق العبد في الوقت بطلت في العين لا في عينه كالمولود لكرام الموصي بخرائه
ن اي وان سمى الموصي لزيد غاما بعينه ولعمرو ذلك العام والعام الذي يليه قبلت
العلم الاول بين الموصي لهما بالسوية وثلثاه للوارث فتحرم العبد كل موصي له يوما وحرم الوارث
اربعة ايام وثلث العام الثاني لعمرو خاصة وثلثاه للوارث محكوم عمره يوما وحرم الوارث
يومين وهذا اذ لم يجز الوارث واما اذا اجاز فيكون حكم كل العبد في الاشراك في خدمته ولا
بها حكم الثلث عند عدم الاجازة فتكون كل خدمة العبد في العام الاول بين زيد وعمرو بالسوية
وفي العام الثاني لعمرو خاصة توزيحا للمدة المعينة للخدمة على قدر الحقوق التي خصتها
عند التضايق عن الكل وقد اجتمع عند عدم الاجازة في العام الاول وصح ان يكون الوقت فيكون
الثلث بينهما على سهاين فخصر حو الوارث اربعة وفي العام الثاني وصيه ولحقه لكون لعمرو سهم وللوارث

سما ان فصار نظير من لهما ما اذا اذ حمت العز ومن الموصية للعول في الارث نحو النصف والنصف والثلث
كما لو ماتت لراة وترك زوجا واما واختا لاب وكما اذا اذ حمت الابون الكبير في النكاح البسبه
وهذا خلاف الاول وهو ما اذا لم يجرى الوقت الموصي بالخدمة فيه لان مدة الخدمة منكروه وانما يجرى
في النكاح فللخدمة في التوزيع بل يضرب كل واحد من جميع حقه في الثلث وحقوقها ضعف حق الآخر فيكون
الثلث بينهما الا ان كانا ذكرا فوله والنفيد بما يلي الاجاب سفسر في اخره اسان الى جواب سوال فقل
ونقول ان يقال وجب ان سفسر الوصية اذا اطلق العام بما يلي موت الموصي لان ذلك الاجاب
كل في الاجار وهناك تعيين المدة التي على الاجار فكذا هذا ونقول للجواب ان نقول بغيره المذكور على
الوصية سفسر في كل واحد من الموصي لهما اذا لا يصل كل منهما فيجب ان ينام وصيته بدليل
ما قد سناه في تفصيل الوصية بالوقت المعروف وليس التقييد بما يلي الاجاب بل في الوصية اذا
لا يشترط في صحتها تعريف الوقت الموصي بالخدمة فيه ولهذا قال اوصيت لك بخدمة
هذا العبد منه من السنين جاز ويكون البيان الى الوارث وهذا عكس حكم الاجار لان التقييد فيه
بالله التي على الاجاب بل في الاجاب لا ينعص ما الثاني فظاهر واما الاول فلانه لو لم ينفذ بما يلي
الاجاب لصار كما انه ما اجرته هذا العبد شهرا من الشهر وذلك مفاد العقد فكان التقييد
بما يلي الاجاب صونا لنصرف العاقل عن الفساد لا نرى ان الموصي لهما بالخدمة لو غابا قيد المدة
ثم حضرا اوبق العبد قدر المدة ثم حضر بطلت الوصية ان كانت مدة الغيبة هي الوقت الذي عيّن
الموصي للخدمة وكما بطل وصيته بالغيبة والا باق في الوقت المعين للوصية فكذا اوصيه لهما
اذا كانت الغيبة منه خاصة او كان ابا في العبد في وقت وصيته خاصة واما اذا كانت
من الغيبة غير الوقت الذي عيّن الموصي للخدمة فلا يبطل الوصية بل يجب تنفيذها لعدم
قوات الوقت الذي اصبحت الوصية اليه ونظير هذه المسئلة ما اذا اوصى بنزل كومة للمسكين
بثلاث سنين ومات ولم يحمل الكرم في ثلاثين من حيث انه ان كان عين السنين التي على
مونه بطلت الوصية وان لم ينعين لا يبطل ونصرف بول الكرم في ثلاثين بالمساكين
والنزل للرجل وهو النماذ الزيادة ذكره في الصحاح **ص** وفي الوصية بالسكنى يسكن الوارث
ثلاثها ان لم يجر وزيد سدسها عاما وعمرو سدسها في الثاني بكرام لا كبر لا يزاد
حجر الوارث باليهما في زمانا مع مكنه القسمة ضد الاولى سيما وقد عم حجر قسطه في راي ويقسم الثمر
والخلة في الوصية بهما كذلك ولا تغفل الموصي له بالسكنى كالمستجير والموقوف عليه الحاجة التزم

ولا تسكن

لا يسكن الموصي له بالخلة في راي كبر لا سفسر الميت بذهاب المنفعة مجازا لو ظهر من
وجبات عن فاردا وصي لا يسكنها عاما وعمرو يسكنها عامين ولا مال له غيرها ولم يجر الوارث
الوصية قسمة الار على قدر حقوقهم فيسكن الوارث ثلثيه او يسكن زيد سدسها في العلم الاول
واما عمرو ويسكن سدسها في العام الاول وثلثها في العلم الثاني سواء كان الموصي نكرا الوقت الذي لهما
اليه الوصية ام عرفه وانما قلنا بقسمة عين الار هنا دون اليها في سكنى جميع الار وان كان الوقت
الذي لصيف اليه الوصية منكرا لان في اليها في زيادة حجر الوارث عن العين من حيث الزمان
مع لكان الاصل وهو القسمة وبيان ان نقول فيما ذكرنا من قسمة عين الار يكون الوارث
محجورا عن التصرف في قسط الوصية مع مكنه من الانتفاع بقسط منها في كل ايامه
وفي القولين ان يكون محجورا عن التصرف في ثمنها في مدة الوصية فكان فيه زيادة حجر الوارث
عن الموصي في حيث الزمان قوله سيما وقد عم حجر قسطه في راي اسان الى الحد وارجو ان يترتب
في الحدول عن الاصل وهو القسمة مع امكنها الى الخلف وهو اليها في راي بروي عن ابي يوسف
رحم الله وهو انه في القسمة يمكن الوارث من بيع نصيبه وان كان ظاهر الرواية بخلافه
وفي اليها في حجر عن التصرف في قسط من الرعية بالبيع ومن المنفعة بالسكنى في حجر قسط الوارث
رفقه ومنفعة على هذه الرواية فلا يبصار اليه وهذا لان الحقوق اذا اجتمعت لا يجوز تقديم
بعضها على بعض الا لضرورة ولا ضرورة لا مكان قسمة الار بخلاف المسئلة لا وفي الحد مكان
قسمة العبد فيصير الى الخلف وهو اليها في حتى لو كانت الار صغير لا تحتل القسمة كانت كالعبد
واما اذا اجاز الوارث فيقسم الار في العام الاول بين الموصي لهما نصفين وفي العام الثاني كلها للعمرو
وقوله المصنف رحمه الله سيما نحن كله لا قد تقدم الكلام عليه في الابواب المتقدمة قوله
ويقسم الثمر والخلة الى اخره اسان ان الموصي به اذا كان عمره ثمانية او غله دار او عبده واميله
بحالها كان الحكم في ذلك كالحكم في الوصية بالسكنى من حيث انه يكون للوارث الثلثان ولو زيد السدس
في العام الاول وعمرو سدس فيه وثلث في العام الثاني لان الوصية بالثمر والخلة وصية بالعين
لا بالمنفعة فتجب القسمة دون الثمن في قوله ولا تغفل الموصي له بالسكنى الى اخره اسان الى انه لا يجوز
للموصي له بالسكنى ان تغفل الار بالاجار لانه وان سلمت الانتفاع لكن ملكه يغور بدل قصا والمستجير
وكا لموقوف عليه من حيث انه ليس لهما الاجار الحاجة التزم ما خوب وظاهر قوله المصنف
رحم الله فتعني ان يكون الموصي له ان يوجب الار اذا جليح الى التزم والمذكور في الهداية وغيرها

ان الموقوف عليه السكنى اذا امتنع من التزويج او كان فقيرا كان الحاكم ان يوليها ويعمرها باجرتها فاذا عمرها
بردها الى من له السكنى ونص على ان من له السكنى لا يصح لغيره لانه غير مالك قوله ولا يسكن المولى
بالغلة الى اخره اعلم ان محمد رحمه الله لم يذكر هذا في الكتاب وخلف الشيخ رحمه الله فيه فقال الفقهاء ابو بكر
الاسكاف رحمه الله له ذلك لان عنى انما يسكن لاجله وباد منه وقال الفقهاء ابو بكر الاسكاف
رحمه الله ليس له ذلك لانه لو سكن بنفسه لسكن لغيره وقد نذهب المنفعة محانا لغير عوض وفيه
ضرر على الميت فنقد بران يظهر عليه دين بخلاف ما اذا جرهما واخذ غلتها وظهر دين الميت حيث
يقضى دينه من تلك الغلة وهذا القول هو الاصح وهو المشار اليه لقول المصنف رحمه الله
في راي ولعلم انه سلوه هذا الكتاب في ترتيب الجامع باب الوصية برجح في بعضها نوال المصنف
رحمه الله بعض ما يله الى باب ما يكون رجوعا والاولا البعض الى باب الوصية يكون رجوعا والاولا اعلم

صياغة الوصية بالفقر

اعلم ان هذا الباب من باب ما يله الى باب الوصية برجح في بعضها نوال المصنف رحمه الله
والخبر بنقلها المصنف رحمه الله الى كتاب الوصية بالكلية في علم بطول عمر
او فوت بعض فاذا اوصى لزيد بالثلث واوصى بان ينفق على عمره وكل شهر خمسة ماعاش او يعطى نفسه
عندهما عوليتك لشيوخ الحقوق جملة كما في الوصية بالثلث وما دونه والمحاباة واحسها والدفع العين
والنفس ولزيد ربع الكل ان اجاز الوارث وربع الثلث ان لم يجز وعنده ترابعه فلو دعا على الدعوى اذ
بدأ السبب والمالك لا يجز عكس الحول والدين كما في شرا الكل والبعض والمطوف العكس الجواب
في قسمة الثمن او بدل للدين والخطا وشريكه عا في العمد وقسمة عمر المادون بين الدائنين الحق
لم يرد المال عنده ولم يرد سعة عندهما ولزيد سدس مخصص للزواج بالثلث وقيل ربع عند
الاجازة نعيمها لفتحها باعتبار المنازعة في سهم بعضه توزيع الثلث وبمصل العير من الفضل لا يبقى
دونه ضد المحاباة واحتجها بالبهي والعنف باق والوصية بالمسئل ضد المعين له متى حق الوارث وتوقف
الباقى لتفقة عمر ومرد وانه ما لم يرد ما بقصر الزحام اذ الحكم لا يبطل اسبابا باجمع كما في ابو احمد
الغزالي في الشرا والشفعة وباقيه الى الوارث وقا حكمة التوقيف بخلاف ما لو اوصى ان حج عنه او نفق
او يطعم او يتصدق في كل عام ما يله اذ الوقف لا يفيد العود فتعجك **مس** اعلم بان الوصية بالفقعة
لشخص في كل يوم كذا ما عاش اذا كانت مرسلة غير مقبلة بالثلث وصية بكل المال وعن ابي يوسف

رحم الله انه يوقف من المال بقدر ما يعلم ان مثله بعيش اليد في الغالب ويرد الباقي الى الورثة
ويعتبر في ذلك حال اقرانه في الحادة كما في الفقهاء قال في التحرير وهذا الشبه بالاختصاص لا
نقول ربما ما في النفقة على المال كله اما بطول عمر الموصي له واما بهلاك بعض المال اذا عرفت هذا
فتقول اذا اوصى لزيد بثلث ماله واوصى بان ينفق على عمره وفي كل شهر خمسة دراهم ماعاش واوصى
بان يعطى له في كل شهر خمسة دراهم ماعاش والنسبة بين الموصي لهما عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
بطريق الحول والمصاريد وهوان يضرب كل واحد منهما بجميع حقه قوله لسدس الحقوق جملة
اشارة الى المصل الذي ينبغي عليه القسمة في جنس هذه المسائل عندها وذلك ان الحقوق متى تلبس
على وجه الشيوخ جملة في وقت واحد كانت القسمة عوليه وان تلبس على وجه القبين او تلبس
جملة للزوجة او كانت مختلفة كانت القسمة تراعيهم والمعنى فيه ان القياس بان القسمة بطريق الحول وهذا
نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال من شأنا بهلته ان الله تعالى لم يجعل في المال الواحد نصفان ونصفا
ولما وانما تركنا القياس في الميراث بل جامع الصحابة رضي الله عنهم فيلحق به ما في معناه وفي الميراث الحقوق
تنبت على وجه الشيوخ في وقت واحد وهو حالة الموت فلذا في مسيلتنا حتى الموصي لهما سدس
على وجه الشيوخ جملة وقت الموت قوله كما في الوصية بالثلث وما دونه الى اخره استشهد
بقوله ما بالمسائل المتفق على ان القسمة فيها عوليه وهي ست غير مسيلتي الميراث والدين اما
الاول من الست فهي ما اذا اوصى لرجل بثلث ماله ولا خير بعده ولا خير بسدسه وقد جمع المصنف
رحم الله هاتين الوصيتين الاخيرين كقوله وما دونه ولما سيلة المحاباة فهي ما اذا اوصى بان
يبلغ عبده لهذا بالغ وفيمنه الغان وان يباع عبده الاخر لرجل بالغين وفيمنه لانه الاف
حتى كانت المحاباة بالغين واما السيلة الثالثة وهي احدى اختي المحاباة فهي ما اذا اوصى بان ينفق من هذا
نصفه ومن الاخر مائة ومائة الثلث عن الوصيتين اما الجاه الرابع وهي الاخت الاخرى فهو الوصية
بالبع مرسلة مع الوصية بالغين واما المسيلة الخامسة والسادسة وهما المشار اليهما بقول المصنف
رحم الله والدفع بالعين والنفس فهما ما اذا افقا العبد والمدير عين رجل وقتل لخطا ودفع الجبد
او قيمة المدير الجانيين واذا كانت القسمة في مسيلتنا عوليه كان لزيد ربع كل الزكاة ان اجاز الوارث
وربع الثلث ان لم يجز لان زيدا يضرب بالثلث وهو سهم والموصي له بالنفقة وهو عمرو وبالحل وهو
ثلاثة امثاله واما عندنا في حنيفه رحمه الله فالقسمة بينهما بطريق المنازعة قوله لفرع على الدعوى
الى اخره اشارة الى الاختلاف في سلة الوصية بالنفقة بين ابي حنيفة وصاحبه رحمهم الله فرع

فرع على ميله الدعوى وصورتها ما اذا ادعى رجل دلا او ادعى اخر نصفها واقاما البينة فان عندني حنفية
رضي الله عنه يقسم الدارين بما يطريق المنازعة فيكون لدى النصف ربعها والباقي لدى الكل
لان مدعى النصف لا يباين في النصف فيسلم النصف مدعى الكل ومدعى الكل يباين مدعى
النصف وعندهما يقسم بطريق العول والمضاربة فيكون للمدعى النصف وتلقاها مدعى
الكل يضرب كل واحد منهما بجميع حقه وحق مدعى الكل ضعف حق مدعى النصف ووجه قولهما
ما ذكرنا من ان الحنفين لبنا على وجه الشروع جملة اما الاول فظاهر وكذا الثاني لا يباين حق كل واحد
من الزوجين عما ثلث بالفضاء وقت القضاء واحد فكان في معنى ما ورد به النص وهو الميراث
فيضرب كل واحد منهما بجميع حقه فايضرب اصحاب العول في التركة التي نصيب عن كمال الفروض
وكما يضرب اصحاب الديون الكثير في التركة اليسيرة ولا في حنفية رحمه الله ان الاصل في قسمة
العول الميراث كما قال الا ان سبب الاختلاف ندعى الكل يد في المال ابتدا لا في غير المال وهذا معنى قول
المصنف رحمه الله اذ بدأ السبب المال لا الغير قال في الصحاح بدأت السعي فغلته ابتداء الله
الحاق وابتداهم بمعنى انتهى كلامه واذا كان سبب الاختلاف احدهما مثبنا للمال ابتداء لم يكن في معنى
الاختلاف بالارث والدين المسووعين لنفسه بالهول والمضاربة اذ السبب في الدين يلاقي في الارث
دون المال المحبوس وفي الميراث يلاقي اخر السابغ وما ثبت في المال المعين بواسطة موثقة في السابغ
ولهذا كان ما باخذه كل وارث في الحنفية بدلا عن حقه لاصل حقه مصادرات القسمة في ميلتنا
كالقسمة فيما اذا اشترى من فضولي عبدا بالف ثم اشترى من فضولي اخر نصفه بحسب يابه واجاز المولى
البيعين جميعا وحيزا مشتربان فاحلوا الاخذ وهناك يقسم بينهما بطريق المنازعة ما لا يتناقض معه
لشرك النصف والنصف والربع الشريك لكل فكذا اهمنا قوله وبالحرف انعكس الجواب الى اخره اي ولهذا
الاصل الذي نفرد في حنفية وصاحبه رحمهم الله انعكس الجواب في القسمة في هذه السبل الثلاث
وصورة الاولى عميد قبل رجلا خطا وله ولي واحد وقتل رجلا اخر عمدا وله وليان فعلى احدهما
ودفع المولى القن بلجلنا بين وصورة الثانية ما اذا كان الجاني مدبرا او ام ولد والمسئلة بحالها وقعت
القيمة بالجما بين وصورة الثالثة ما جود عليه لرجل مائة درهم ولاخو خمسون درهم في الدينين فيكون
قسمة القن في المسئلة الاولى وقيمة المدبر في الثانية وعن الماذون في الثالثة بين التحقيق بطريق
العول عندني حنفية رحمه الله فيكون الثلثان من المدفوع لولي الخطا في الصورتين الاوليين
والثلث لولي العمد الذي لم يعف وفي الصورة الثالثة ثلثا القن لصاحب المايه وثلثه لصاحب الحسين

وكذلك

ذلك اذا كان احد الدارين احد مولد لم يكن كان باعد شيئا بلسية لان المولى الراي كالا جنبي بالنسبة
الي شريكه وهذا لان الحق في هذه الصور لم يمس في المال ابتداء ثبت في ذمة المولى وبواسطة ذلك ثبت
في المال فاستبد الميراث لان موجب الجباية ودين الما دون انما ثبت في الذمة واستوف الحقوق
في القوة لا تساع الذمة فيضرب كل واحد بجميع ولحق جميع حقه ولما عندهما فالقسمة بطريق
التزاع فتكون ثلاثة ارباع المدفوع لولي الخطا في الصور بين الاولين والربع لولي العمد
وفي الصورة الثالثة ربع القن لصاحب الحسين وثلاثة ارباع لصاحب المايه لان الحقوق
لم تنتع جملة في وقت واحد فلم تكن في معنى الميراث اما في الصورتين الاولتين فان وقت يموت حق ولي
العمد حال القتل وحق ولي الخطا وقت الدفع لان المدفوع صله والصلا لا يملك قبل القتل ولما
في الصورة الثالثة فلان الحق انما ثبت بالادابيه ووقت الادابيه مختلف فالخامس المذكور
هنا ثلاث عشرة مسألة منها ثمانية في تقسيم بطريق العول عندهم ذكر منها سبب في الاستشهاد بقولهما
كما قررنا وذكر بيان في سائر تحليل قولنا في حنفية رحمه الله وهما مسئلة في عول الارث وميلته
الدين ومنها واحد يقسم بطريق المنازعة عندهم ذكرت في الاستشهاد في حنفية رحمه الله حيث
قال كما في شراء الكل والبعض ومنها ثلاث مسائل يقسم بطريق العول عنده والمنازعة عندهما
مسئلة القن الجاني وميلته المدبر الجاني وميلته الماذون والدين ومنها واحد يقسم بطريق المنازعة
عنده والعول عندهما وهي مسئلة دعوى كل الدارين البعض قوله ولزبد سدس الى اخره اي واذا
كانت القسمة في ميلته الوصية بالنفقة بطريق المنازعة عندني حنفية رحمه الله كان لزبد سدس
المال اجاز الوارث او لم يجز خصصا للزاع يملك المال اذ صاحب الثلث لا يباين فيما عداه وهو
الثلثان ونسلم فلصاحب الكل واستنوت منار عظمى في الثلث فيكون بينهما واذا صار الثلث سهمين
صار لكل سهم لصاحب الثلث وهو زبد سهم منها وذلك سدس قوله وسدس اسان الى ما ذكره
لكن بزيادة رحمه الله من ان عندني حنفية رحمه الله لصاحب الثلث ربع المال عند الاجازة لا يباين بقسمة
الثلث لاستنوايهما وانفاقهما على الشراكة فيه وكون الوصية به اقوى من الوصية بالكل فتكون الثلث
بينهما تصفيقهم بقوله وصل لصاحب الثلث سهم بركته ونفي له سهم فلا يباين فيما عداه وهو ثلاثة
فيسقي سهم استنوت منار عظمى فيه فتكون بينهما نصيبين فيكمل صاحب الثلث سهم ونصف والربع المال
قوله بجمعا انتجها منصوب على انه مفعول لاجله فالعقد بركه فيل لزبد ربع عند الاجازة لاجل حجم نتع
الاجازة في حق كل واحد من الوصي لهما اذ في العلوم ان كل واحد منهما يستفيع بالاجازة عند الانفراد فوجب ان يستفيع

ايضا عند الاجتماع اما انتفاع صاحب الكل عند الاجان حال الانفراد فظاهر ولما انتفاع صاحب الثلث فله
 اذ الجيزت وصيته خاصة وقسم الثلث بينهما نصفين رجع بكمال حقه في الباقي والسبع في حق
 صاحب الثلث اما تحقيق باعتبار جواز سائر عنه لصاحب الكل في سهم بعض من حقه بتوزيع الثلث
 عليهما كما ذكر في كجرح الحق رحمه الله وذكر شمس الامية السرخسي رحمه الله ان كجرح الحق رحمه الله صحيح
 خلاف كجرح محمد رحمه الله لانه يودي بمصير صاحب الكل برفع الاجان لان صاحب الثلث نحو سوا
 في المالين وقيل ما ذكر الحق قول زفر رحمهما الله هذا كله عند اجان الورثة الوصية بالنفقة
 وساعدهم الاجان فعند ابي حنيفة رحمه الله الثلث بين زيد وعمر ونصفان لان ضرب
 عمر وجميع حقه محبة الخفافه واذا بطل حقه في الخفافه بطل ايضا في حق الضرب
 فصار كان كل واحد منهما موصيا له بالثلث قوله ومفضل العيزي عن الفضل لا ينفق دونه الى اخره
 اشارة الى جواب سوال مفقد ونفوس ان يقال الميت لا وصي له ولو بالكل فقد قصد تفضيله
 على زيد والجزء التشويبه بينهما لانه خلاف تصرف الميت وضرر الوارث انا هو في الخفافه
 لا في الضرب فوجب ان يصوب بجميع حقه مراعاة لقصد الميت لا يترك انه اذا باع عبدا قيمته
 الف بخمسيناه وعندها قيمته الفان بالغ وثلاث ماله الف حتى حصلت الحياه لو وصي بان يعق
 من هذا نصفه ومن الاخر ثلثه او اعتق في مرضه عبيدين متعاقوا في الفقة او علق عتقها بموته
 او وصي بالغ برسالة لرجل وبالفين لاخر وضاق الثلث في جميع ذلك وله كسر الورثة كان ضرب
 كل واحد منهما في الثلث بجميع حقه بالا طاع فكذا ههنا ونقول للجواب ان يقال للميت وان
 قصد بمفضل العيزي وهو الموصي له بالكل لكن المفضل اما سمع في ضمن الوصية بالعمل على الثلث
 والوصية بذلك تنوقف على اجان الورثة فاذا ردها بطلت من الاصل وصارت كأنها لم تكن
 ولهذا يظهر للميت مال لا ينفق الوصية بالزيادة على الثلث واذا بطل الفضل من الاصل
 لا معنى لتفضيل يدونه وصار كأنه وصي لكل واحد منهما بالثلث خلاف ميلة الحياه واحسنه لا الوصية
 بالبيع والعتق باقية لجواز ان يظهر له مال اخر فيسرع الثلث للوصيتين وفي الوصية بالالف
 والالفين رسالة الوصية لا مالا في حق الوارث لفظا فصيح اللفظ من غير تنوقف بخلاف الوصية
 بالمعين وهو ما فضل عن الثلث لانه بلا في حق الوارث لفظا ومعنى فلم يصح مطلقا قوله
 وتنوقف الباقي بنفقة عمر والى اخره اي واذا نفي نصيب الوصية بالثلث على كل واحد من الوارثين
 ودفع اليه بوقف الباقي من الزكاة لنفقة عمرو ولا يدفع اليه لان الوصية تادار بالنفقة

عليه

عليه لا بالتاليك منه قوله مرد وداعوا الى اخره اشارة الى ان عمر الوارث قبل استكمال ما وقف بنفقته
 كماله من الباقي قدر ما نقص من حقه من اجرة نفقه عمرو وذلك كالمثلث عند الاجان وذلك
 نصف الثلث عند عدم ما بقي يرد الى الوارث فقوله المصنف رحمه الله مردودا مقبوع
 على حاله من الباقي في قوله وتنوقف الباقي بعد اخذ زيد حقه لنفقة عمرو وحال كونه
 مردودا عتق عمرو وما لعب النفقة الى زيد قدر ما نقص من حقه من اجرة عمر وحال
 كونه مردودا باقية الى الوارث اما الاول فلان السبب في حق كل واحد من الوصيين لهما فصح والوصي
 من الاسباب التي تصور اجتماعها في محل واحد لعدم التنافي اذ هي عقد استخلاف وحكم القاضي لا يبطل
 الاسباب التي تصور اجتماعها في مكان الفضا واقعا لكل واحد من الوصيين على وجه التام
 اي انهما تزلما لصيق المحل فاذا زال التزم كل حقه ضرره فصار كالغرماء اذا قضى لهما بالتركه
 التي ضاقت عن دونهن ثم ابرأ احدهم عن دونه وهناك تصرف نصيبه الى تكميل
 حق الباقيين فكذا هنا بخلاف الشرا فيما اذا ادعى كل واحد من رجلين شرا دارا واقاما
 البيعة ففقد في الدار بينهما ثم رد احدهما نصيبه بعيب او خیار رويته حيث لا يكمل
 حق الاخر وكذا لو قضى للشريعتين بالدار ثم رد احدهما ما قضى له به حيث لا يكمل حق
 الاخر لان حكم القاضي لكل واحد منهما بطل حق الاخر في النصف لان الشرا ان لا يتصور
 اجتماعها في محل واحد على الكمال في حالة واحد وكذلك للمالك كان من ضرورته ان يفضا بالمالك
 حكم الشرا بينهما ان يصير كل واحد منهما مفضيا عليه بابطال المالك في النصف لان للفقي
 عليه في حادثة لا يصير مفضيا له فيها ابدا فافترقا واما الثاني فلانه اذا حل حق الموصي له
 بالثلث من باقي النفقة وفضل شيء انما يرد الى الوارث لانه مال الميت وقد حلا عن الوارث
 والوصية فيكون لو ارثه قوله وما منصوب على انه منقول لاجله وبيانه ان الموصي
 بالنفقة ما قصد تملك المال من عمرو وانما قصد توقيفه على ماله نفسه لا دارا بالنفقة
 عليه ابدا ما عاين الى ان يستغنى عنه بموته وحكمه التوقيف على ملك نفسه لا يعود
 ما بقي الى ملك الوارث عند استغنا الموصي له وخلو المال من الحقوق فتعذر تلك الحكمة خلاف
 ما اذا وصي بان حج عنه او يعتق او يصح او يتصلق عنه في كل عام بما يه درهم حيث لا يوقف
 المال لسعد منه الوصية كل عام بل يحل الكل في سنة واحدة لان التوقف لا يبعد عود شيء
 من المال الى الوارث ولما اذا المرين منبدا فلا تعتبر بل بحال كيف وفي التجهيل تحقيق مقصود

الموصى وهو المقرَّب الى الله تعالى بما له من الوجه الذي سماه **ص** كذا الواو هي ان ينفق على
عمره وبكره ان لم يجد لفظ الوصية بينهما ترجيح للاتحاد بالعقد والعاقبة وان اعاد فلزيد
عنده ثلث الثلث وعندهما سبع ما بقدر تحريف العول والنزاع وتوقف النفقة كل فرد
نصف الباقي مردودا ما البع بمولهما الى زيد والوارث كما مر وعوى عمره الى زيد
وبكره عندهما اربعا وعنده في فصل الاجازة لخماسا وقبل اسداسا وفي غيرها نصفين
كان لمزيد كواضلا وانما لم يفرج بموت المفرد فيما لم يجد لان الزحام كالسفن بعد
العقد وان الموصى له لا يلزم ما وصى ان ينفق من الثلث حيث يقسم الثلث بعد
العقد بعد الفصل ولما وصى بالثلث لسنفق حيث لا توقف اذ المصدر
تخليك والرديف مشور لا بعد رخصه سكتها **س** اي وكذا الواو هي لزيد
بالثلث واوصى بان ينفق على عمره وبكره في كل شهر عن درهم ما عاشا من حيث انه يكون
النفقة عندهما عوليتك لزيد ربع الكل ان اجاز الوارث وربع الثلث ان لم يجز وتوقف
الباقي للنفقة وعند ابي حنيفة رحمه الله نولعيتك لزيد سدس الكل سول الجاز الوارث
ام لم يجز وتوقف الباقي وهذا ما لو كان الموصى له بالنفقة ولحد اسوا هذه اكله اذ لم يجد
لفظ الوصية بين عمره وبكره سوا اجمال كما صورنا ام فصل النفقة ما ان قال ينفق على
كل واحد منهما خمسة ترجيح للاتحاد بعقد الوصية وعاقبتها وهو للموصى اذ لا تعدد
في واحد منهما بخلاف تسمية الثمن في البيع من اثنين لان العاقبة في احد الحاكمين متعدده فجاز
ان يجعل عقد بن عند خلاف التسمية لغلبة جهة التعدد فافترا واما اذ العاد
لفظ الوصية بان قال اوصيت بان ينفق على عمره وكل شهر خمسة ما عاش ولو صيت
ما يقع على بكره كل شهر ما عاش فلزيد عند ابي حنيفة رحمه الله ثلث الثلث سوا الجاز الوارث
ام لم يجز وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله له سبع ما بقدر الوصية فزيد سوا كان ثلث المال
ام كاله حرف العول عندهما والنزاع عند ابي حنيفة رحمه الله وبيانه ان يقول كل واحد من
وبكره موصى له بجميع المال لا عاده لفظ الوصية فاجتمع في الثلث عند الاجازة وفي الكل عند عدمها
ثلاث وصايا فيصير زيد عندها ثلث المال سهم من ثلاثة وكل واحد منهما بكل المال ثلاثة اسهم
فصار المجموع لزيد البيع واما عند ابي حنيفة رحمه الله فنقول فلا ستوف منازعتهم في الثلث فيقسم
بينهم على ثلاثة اسهم فكون لزيد ثلثه قوله مردود الى الحق اشارة الى ان عمره وبكره اذا ماتا قبل استكمال

النفقة جميع ما وفت لهما يرد الى زيد واما نقص من حقه من اجتهاد ما فضل بعد ذلك يرد
الى الوارث كما مر من الترتيب وان مات عمره وبكره ما فضل من نفقة عمره الى بكره وصية زيد
وبكره فيقسم بينهما لكن يكون على قدر حقهما في الاصل وذلك ارباع عندهما لان حق زيد في سهم من عمره وبكره
في ثلاثة منها واما عند ابي حنيفة رحمه الله في فضل الاجازة فاحساس لان حق زيد في سهم من ثلثه وحق بكره
في اربعة منها وقيل في بعض النسخ ان النفقة اسداس عنده لان الموقوف للنفقة باق على ملك
الليت وكان في حق الباقي من النفقة هذا البند النفقة والموصى له بالنفقة واحد ولو كان
كذلك فممن بينهما على ستة فكذا هذا ولما عند عدم الاجازة فيقسم بينهما نصفين
لاستو لهما فصار كما اذا لم يذكر عمره الاصل في الوصية ولو لم يذكر عمره في الابتداء
كانت النفقة على القولين ما ذكرنا فكذا في الاثنان قوله واما لم يفرج بموت المفرد الى اخيه
اشارة الى الفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا لم يجد الموصى لفظ الوصية بالنفقة
حيث افرد هنا وصية للميت حتى استحق زيد مشاركتها فيما بقي من نفقة الميت
ولم يفرجها هناك حتى وفقت ما بقي من نفقة الميت للنفقة التي وله فحق زيد منها شيئا
والفرق ما اشار اليه المصنف رحمه الله من ان حكم الزحام حكم النقص من حصتان كل واحد منهما انا
ثبت بتعدد عقد الوصية دون تعدد الموصى له ففي سبيلنا لحد لفظ الوصية بالنفقة لعمرك
فكاننا وصيتين كل فحد منهما جميع المال فكان كل واحد منهما من احما زيد مسفقا للوصية
فاذا مات احدهما زالت مزاحمتة فوجب ان يعود اليه شيء من حقه فلهذا كان له حق
مشاركه بكره فيما بقي من نفقة عمره واما في تلك السئلة فلم ينعقد لفظ الوصية بالنفقة لكل
واحد منهما فكانت وصية واحدة وكان عمره وبكره بمنزلة شخص واحد موصى له بجميع المال فلم
يكن افراد وصية احدهما عن وصية الاخر فكان ما يستحقه زيد عند وجود احدهما مثل ما
يستحقه عند وجودهما قوله لا يلزم اي لا يشكل على ما قلنا ما اذا وصى بان ينفق من ثلث
المال والمسئلة بحالها حيث يقسم الثلث بعد عقد الوصية حتى لو اعاد لفظ الوصية بين عمره
وبكره قسم الثلث بينهم اثلاثا لزيد ثلثه وتوقف نفقتا ما ثلثاه وان لم يجد لفظ الوصية كان
لزيد نصف الثلث ولنفتي ما نصفه اما على اصل ابي حنيفة رحمه الله فظاهر واما على الصلحا
فلان الميت لا اضاف الوصية بالنفقة الى الثلث فقد قصد التسمية من الموصى له لمول
بعضيل بعضهم على بعض خلاف ما اذا كانت الوصية رسالة عن الاضافه الى الثلث فافترا ولا

ما اوصى بالتثنية لثقت في اخيه اي ولا يشكك ايضا ما اذا قال اوصيت بثلاث ما لي فلان لينفق عليه في كل شهر خمسة دراهم حيث يدفع الثلث الى الوصي له في الحال ولا يوقف عنه دليل ولا كثير لان صدر الكلام وهو قوله اوصيت فلان بثلاث ما لي فليكن منه فلان لاصلا فانه الوصية اليه بلام التملك وما ارد منه وهو قوله لينفق عليه في كل شهر مشهور قوله لانصار اسان الى جواب سؤال مقرر ونقول ان يقال لم لا يجعل قوله لينفق عليه بغير اللوصية من التملك الى الانفاق فيكون رجوعا عن التملك وتكون الجواب ان يقال قوله لينفق يحتمل المشهور فلا يجعل رجوعا بالشك والاحتمال فصار كالمؤكد لرجل هذه الدار هبة لك سكنها من حيث انها تكون له لصنع بها ما شاء من التصرفات كذلك هذا خلاف ما تقدم لانه لم يصف الوصية الى الوصي له بالنفقة بلام التملك فانزقا والله اعلم بالصواب

صياغة طلب الرجوع اولا

من اعلم ان هذا الباب يشتمل ايضا على بعض ما في الباب السادس من ابواب الوصايا في ترتيب الجامع **ص** قوله الوصي اشهد وان لم اوص لزيد ليس برجوع اداشفاه شرط التحذير والفسخ ضمنه حتى لم يضمن احاد مداع الغائب والفيد بعم ما يقال في الاصل وان قيل بالفسخ والنفي مطلقا والفرق بين لم ولا خلاف النكاح اذ عقل لانك وقطعه لا يشبهه لعدم **ل** رجل اوصى لزيد بثلاث ماله ثم قال اشهد وان لم اوص لزيد بشي فليس قوله فقلت رجوعا عن وصيته لان تحوون وان كان رجوعا كما ذكر في رواية المبسوط الا انه مشروط فيه مشا هذه الموصي له بدلكونه من باب الحارضة ولهذا الوحد المودع الوديع في غيبة المالك ثم هلكك الوديع لم يضمن بخلاف تحوون حال حضرته واما رواية الجامع فالجود ليس برجوع صرحا لو لم يات بثلث ضمن الجود وهو قول باطل لانه كذب فلا يثبت ما في ضمنه فقول المصنف رحمه الله حتى لم يضمن احاد مداع الغائب استشهدا للوجه الاول وفي تقديمه والاستشهاد اشارة الى انه هو المختار ومن الوجه الثاني قوله والفيد بعم ما يقال في الاصل في الماحة اي والفيد المشروط في كون الجود فسخا وهو الشفاه به بعم ما يقال في نسخ من العقود كالمؤكد والوديعه والبيع والشركة حق كانت المشافهة بالجود فيها فسخا في القول المختار وهو القول لا عدل من الاقوال الثلاثة فيه المشار اليها بقول المصنف رحمه الله وان قيل بالفسخ والنفي مطلقا والفرق بين لم ولا وها نحن نذكر كل واحد منها بوجهه اما الاول وهو كون الجود فسخا مطلقا سواء كان

الحاد مشافهة للموصي له ام كان في عهده لان الجود وان كان لوما محضا الا ان بينه وبين الفسخ موافقة معنوية وهي اشتركا في عدم الرضلان للحاد غير راض بما حمله كان الفسخ غير راض بما فسخه فاذا اعد العزل بحقيقة الجود جعل محارا عن الفسخ فصار قوله لراض عزله قوله فسخ والوصي منفرد بالرجوع فيصح منه وان كان الموصله عاقبا واما القول الثاني وهو نفي كون الجود فسخا مطلقا فلان الوصية للحاجب بعد الموت فاذا قال له اوص له بشي فهو صادق في مقالته على معنى انه لم يوجب له الوصية بعد واذا كان صادقا في مقالته استغنى عن رجوعه رجوعا واما القول الثالث وهو الفرق بين كون الجود بكاه لم وبين كونه بكاه لا فلانه روي عن ابن سماعه رحمه الله عن محمد رحمه الله انه لو قال اشهدوا اني لم اوص فلان لا يكون رجوعا لانه طلب منهم شهادة الزور ولو قال اشهدوا اني لا اوص فلان كان رجوعا لانه نفاه والمنعيل كقوله لا استعين بك ولا اصادفك قوله خلاف النكاح الى اخيه اشار الى الفرق بين رجوع الوصية وبين رجوع النكاح حيث جعل رجوع الوصية بحضه الموصله رجوعا وفسخا ولم يجعل رجوع النكاح فسخا حتى لو قال لامرأتي لم اترز وحبك لم يعتبر والفرق ان عقد النكاح بعد ثامنه لا يقبل الاقاله والفسخ قصدا فيعد رجوع الجود كتابه عن الفسخ وتعد ايضا جعله كتابه عن الطلاق لعدم المشابهة بينهما اذ الجود ينفي العقد اصلا والخفة بالعدم والطلاق يقطع الملك الثابت بالنكاح ولا يقطع عقد النكاح ولهذا لا يسقط به شي من مهر المدخول بها وفتح ملك النكاح لا يثبه عدم عقد النكاح وهذا معنى قول المصنف رحمه الله وقطعه لا يشبهه لعدم ولانه لو صرح بان قال لم اترز وحبك او ما ترز وحبك لاني طلقك لا يصح ولا يفيد الا صارا لخلاف قوله لانكاح بطني وبناتك اولست لي بامرأة اذ انوي الطلاق لانه لو صرح بقوله لاني طلقك صح فكذا اذا امر **ص** وكل وصية اوصيت له فهي باطلة رجوع واما الحصة كما بطلت او تركت ضد فهي حرام او ربوا اذ الوصف **قال** او غير مناف بدليل المصوب والحديث **من** اي ولو قال الوصي كل وصية اوصيت بها لزيد فهي باطلة كان ذلك رجوعا منه عملا بحقيقة وصفها بالبطان اذ الوصية بعد الرجوع بوصف به ولهذا القول الوصي وصيه فلان باطلة لان رجعت عنها فصار كانه مأكلا وصية اوصت لزيد فقد ابطلتها وتركها وهذا خلاف ما لو قال كل وصية اوصيت بها لزيد فهي حرام او قال فهي ربوا لان وصف الحرام والربوا محال في الوصية لان الوصية لا تكون حراما ولا ربوا فليخو ابا يخر قوله

فليما اوتخ الا ترى انك تقول رددت الوصية فبطلت ولا تقول فخرمت ولا صارت ربوا والاولى الحول
 والربوا وصف لا نافي الوصية به الا ترى انه لو اوصى مال موصوب او مال اكتسبه بسبب خبيث كالربوا ونحوه
 حكم الوصية به **ص** كذا في عمر او فقد اوصيت بها عمرو ولا نه للنقل المقضي بغيرها ضد
 لانه للتفرير وهي بعد بدليل وصية العبد لكل فرد ولهذا الوصي النصف ولم يعمروا بالثالث
 في الواو والنصف في الباقي وهي عمرو وان مات الموصي قبله وفأ بالثالث ولورثة الموصي ان انعكس
 او كان عمرو منهم وردد وانظر والمبطل كمالو وردد عمرو ولزبدان كان عمرو ميتا عند
 الوصية اذ لقي الاحباب والرجوع ضمنه **ف** اي وكذا قوله كل وصية اوصيت بها الزيد
 فهي لعمرو وكل وصية اوصيت بها الزيد قد اوصيت او فقد اوصيت بها عمرو من حيث
 انه يكون رجوعا عن وصية زيد لا نه لما قال فهي لعمرو وقد اوصيت او فقد اوصيت
 لعمرو فقد اوجب سهم زيد بعينه لعمرو ونقل جميع الثلث اليه والنقل الى عمرو يقتضي
 نزع الموصي يد من وصية المنقول عنه ومن ضرورة بطلان الوصية الاولى وهذا خلاف
 ما لو قال كل وصية اوصيت بها الزيد وقد اوصيت بها عمرو وحيث لا يكون ذلك رجوعا عن وصية
 زيد لانه ذكره بالواو والحاظ فيه والعطف يقتضي نفي الموصوف عليه لا تعين فكل من وجب قوله
 ضم الوصية الثانية الى الوصية الاولى فصارت كل واحدة منهما موصى له بجميع الثلث والوصية قابلة للتعدد
 بدليل ما اذا اضافها الى عين واحدة بان قال اوصيت لعبدي هذا فلان ثم اوصى به
 لآخر وهو يخرج من الثلث كان كما واحد منهما موصى له بجميع العبد ولهذا الوردا لهما كان
 كل العبد للآخر فلذا في الوصية بالثلث ويقسم بينهما تصفين للزوجة في محل صاوغ كمال
 حتما قوله وهذا الوصي النصف الى اخيه اي ولما ذكرنا من ان قوله قد اوصيت رجوع
 قوله وقد لو سمي في الوصية الثانية النصف لعمرو كان له ان يزعم زيد بالثلث في مثله الاول لان
 موجب وصية زيد مل الثلث ولم يبطل وصيته وموجب وصية عمرو نصف الثلث فيكون حق زيد
 ضعف حق عمرو واما في الباقي وهو ميله قد اوصيت لعمرو وان يزعم فيها بنصف الثلث لما ذكرنا
 ان ذلك رجوع منه لكن بقدر ما اوصى به لعمرو وهو النصف المنقول اليه من وصية زيد بقوله وهي
 لعمرو وان مات الموصي قبله الى اخيه اشار الى اننا ثابت رجوع الموصي بقوله كل وصية اوصيت بها الزيد فهي لعمرو
 ومات الموصي قبل عمرو وكان الثلث كله لعمرو عملا بحقيقة النقل الذي تضمنه الوصية لعمرو ولما اذا
 انعكس الامر بان مات عمرو ومات الموصي بالثلث لورثة الموصي ولاك لو كان عمرو من الورثة وبقي بعد الموصي

وله خبر بقية الورثة وصيته بل رد وهالان وصية عمرو ولا صحت ثبت الرجوع عن وصية زيد
 ثم لما طرأ عليها المبطل وهو موته قبل موت الموصي في الصورة الاولى ورد بقية الورثة في الصورة
 الثانية خلا للام الموصى به عن الوصية فكان للورثة فصار كما لو كان عمرو حيا ورد الوصية بعد
 موت الموصي وهناك يكون الثلث للورثة لخلو عن الوصية فكذا هنا قوله ولزبدان كان عمرو
 ميتا الى اخره اشارة الى ان عمرو لو كان ميتا وقت الوصية له كان الثلث لزبدان لعدم بطلان
 وصيته لان لحاب الوصية لعمرو لم يصح اذ الوصية للميت باطله تلغى قوله فهي لعمرو وبقي قوله
 كل وصية اوصيت وبهذا القدر لا يثبت الاحباب لاحد فيلغوا واذا لقي الاحباب الثاني لقي
 ما ثبت في ضمنه وهو الرجوع فثبت الوصية الاولى على حالها **ص** وان قال فهي لعقب
 عمرو فهي لولده وقيل لولده ان مات قبل الموصي لثبوت الوصية ولزبدان العكس لعدم الوصف
 اذ هو بالموت كالورثة عند العتوبة ولو اراد الموصي ان كان عمرو ميتا وما عقبه قبل الموصي بطول البطل
ع اي ولو قال كل وصية اوصيت بها الزيد فهي لعقب عمرو فالوصية لولده عمرو في الذكور والاثاث
 لان الاستحقاق بالوصية استحقاق بعقد فيستثنى فيه الذكر والانثى كالمهبة والبيع فصار
 كالوصية لسي لان خلاف الوصية لورثة فلان لان تعليق الوصية باسم الارث يقتضي اعتبار الارث
 فان لم يكن لعمرو ولد فالوصية لولد بنبيه دون ولد بناته لان ولد الابن ذكورا كانا والولاء
 عقب له دون ولد بناته لان اولاد البنات عقب لا بايهم وليسوا عقبيا لا بايها منهم قوله وقيل
 ابنه عطف على قوله لولده فالتقدير فهي لولده وقيل فهي لابنه وهو اشارة الى ان الوصية لابن عمرو
 لان عقب الرجل من خلفه من اولاده الذكور دون الاناث ذكره الدرر في رحمة الله وفي الصحيح العقب
 ولد الرجل وولد لولده ونسكين القاف لغة فيه وهي مؤنثة انتهى كلامه وانما تكون الوصية لولد
 عمرو اذا مات عمرو وقبل موت الموصي لثبوت وصف الولد بكونه عقبيا وهذا خلاف ما اذا انعكس
 بان مات الموصي قبل موت عمرو وحيث كانت الوصية لزبدان باقية على حالها لعدم ثبوت وصف
 ولد عمرو بكونه عقبيا له لان الولد انما يتصف بكونه عقبيا للانسان بموت ذلك الانسان
 كما ان الورثة لا تثبت الا تصاف بها الا عند موت المورث واذا كان كذلك طهران الموصي اوصى
 لعقب غير موجود فلم يصح نقل الوصية من زيد فثبتت على حالها وهذا خلاف العتوبة فانها
 لا تنوقف الوصف بها على الموت حتى لو اوصى لعقب فلان فمات الموصي قبل موت فلان كانت الوصية لعقبه
 لان اسم تناولهم قبل موت فلان الا ترى انه يقال اوليا المراه عصبانها والعصبة البنون ثم الاباء الجداد

قوله في حقيقته رحمه الله ثم الاخوة ثم الاعمام لا يورث البعد عنه مع القرب قوله ولورث الموصي ان كان
 عمرو وصيته الى اخيه اشارة الى انه اذا اوصي لعقب عمرو وهو ميت ثم مات عقبه قبل موت
 الموصي كانت الوصية لوارث الموصي لان الحقب لما كان موجودا يوم الوصية صح نقل الوصية
 من زيد الى العقب فتثبت الرجوع عن وصية زيد ثم بطلت الوصية للعقب بعد صحتها بمطل
 طاري عليها وهو موته قبل موت الموصي واعلم انه سلك هذا الباب في ترتيب الوصية
 والتحريز باب الوصية وعليه دين نقل المصنف رحمه الله ميلته الى باب الدعوى يقتصر
 ام يتركها كما سها عليه هناك والله اعلم

من باب الوصية بغير اقل مما سعى

لو مات ثلث مالى لثلاثة بنين وهم خمسة وكانوا اكثر يوم الموت ما تلت خمسة مختار الوارث
 اذا لا يهمل في الخصوص من العام دون الصدر عكس الوصية للمولى وان كانوا اقل من الثلث بينهم حذار
 التخيير باللعو الا ان يكون فردا فاحد النصف صونا للمعنى الجمع كما في التنبيه **مس**
 رجل قال اوصيت بثلث مالى لثلاثة بنين وهم خمسة فمات فاذا بنو عمرو واكثر من خمسة
 قبلت المال خمسة منهم والخيار في تعيينهم للوارث لان قوله وهم خمسة مع كونهم اكثر من
 صح لان صدر الكلام وهو قوله لثلاثة بنين عمرو وزيد كلام صريح لا يهمل فيه لان اسم البنين عام ولما
 حصل الابهام في العدد للخص ومنه وهو قوله وهم خمسة وتخصيص الاسم العلم باللفظ صحيح واذا
 صح التخصيص بغير صدر الكلام وصار كانه قال اوصيت خمسة من بنى عمرو ولو كان كذلك
 صحت الوصية وكان الخيار في التخيير للوارث فكذا هذا الخلاف للوصية للمولى لان الابهام
 هناك في صدر الكلام وهو قوله لمولى فلان اذا مات فلان عن مولى على ومولى اسفل فتعذر
 القول بصحتها لان الجهالة ادما من توفيق بعينه الوارث للوصية الا وكتل ان مقصود
 الموصي غير عينا وقد قرناه في باب الوصية للمولى هذا كله اذا كان بنو عمرو ويوم
 الموت اكثر من خمسة ولما اقل من خمسة فالثالث كله بينهم لان قوله ثلث
 مالى لثلاثة بنين عمرو كلام تام صحيح فلا يتغير بقوله وهم خمسة لكونه لعوا اذ لا يطلق اسم خمسة
 على ما دونها بوجه ما لان الاعداد لخصوص واذا كان كذلك فلا يجوز تخيير الوصية
 الصالحة به حذار لتغير الصحيح باللعو الا ترى انه لو قال اوصيت بثلث مالى لثلاثة بنين فلان
 الطوال وهم نصارك ان الثلث كله لعمرك لانه وصفهم بغير صفاتهم قبل عوا الصفة وهذا

اذا كان البنون ثلاثة او اربعة وكذا اذا كان الوجود منهم اسان لان المعنى حكم الجمع في الوصية
 كما في الليث وعلينا ما روي عن ابي يوسف رحمه الله سعي ان يقال اذا كان الموصي لهما
 ثلث مالى لثلاثة بنين عمرو وزيد فمات عمرو واقل من خمسة يكون لهما حصصهم من الثلث اذا قسم على خمسة
 وسند كرو حجة هذه الرواية بعد هذا في هذا الباب ان شال لست تعار وانما اذا كان
 الموجود من البنين فردا واحدا فباخذ نصف الثلث لان الموصي اوجب الوصية
 بلفظ البنين وهم اسم جمع فوجب اعتباره صونا للمعنى الجمع واقل ما ينطق عليه اسم الجمع في باب
 الوصية اسان كما ذكرنا فكان للواحد نصف الثلث فصار كما لو اوجب الوصية بلفظ البنين بان
 ثلث مالى لثلاثة بنين عمرو ولم يوجد له عند الموت الابن واحد وهناك يكون له نصف الثلث فلو
 هنا **ص** وان قال لثلاثة بنين زيد وبنو عمرو وزيد على الروي كما لو اشار اوصي غير ان الوصية
 فيها الحجاب للحال بحود قسطن من مات الى الموصي وفي غيرها الحجاب عند الموت فاذا مات
 بنو زيد قبله كان المال لثلاثة بنين عمرو وكما في قوله لزيد وعقبه او جدار صدر ما لو قال
 لثلاثة بنين زيد وبنو عمرو ولانه للتخصيص بدليل قوله من زيد وعقبه او جدار من رجل
 قال اوصيت بثلث مالى لثلاثة بنين زيد وبنو عمرو ولزيد ثلاثة بنون ولعمرو اقل من ذلك وزيد
 الثلث على عدد رؤسهم لان الكل اهل الاستحقاق الوصية نصار كانه اشار اليهم بان قال
 ثلث مالى لثلاثة بنين زيد وبنو عمرو ولزيد ثلاثة بنون غيرهم ولو كان كذلك
 وزيد الثلث على عدد رؤسهم لان المشار اليهم بالمسبين على عدد رؤسهم فكذا هذا قوله
 غير ان الوصية فيها الحجاب للحال في اخه اشارة الى الفرق بين الحجاب الوصية للمشار اليهم والمسبين
 وبين الحجاب الوصية لغير مسمى او مشار اليه والفرق ان الوصية في المشار والمسمى الحجاب في الحال
 حتى ليجوز قسطن من مات منهم الى الموصي دون بقية الموصي لعمرك لان الميت من الموصي لعمرك لما كان
 معسا بالاشارة او بالتسمية وهو من اهل الاستحقاق بالوصية حسب مزاحته في الحال
 للميت فلا يزداد حقه من ماله وزوال مزاحته بخلاف الوصية لغير معين كما في قوله
 لثلاثة بنين زيد وبنو عمرو ولا يها الحجاب عند الموت لان المزاحمة لعمرك في الحال لعدم تعيين
 الموصي لعمرك المزاحمة يوم الموت فاذا مات بنو زيد قبل الوصية ظهر ان ضمهم الى بنو عمرو
 ضم فاسد لعدم اهليته الميت لا يستحق الوصية عند موت الموصي لان الثلث كله لثلاثة بنين عمرو
 لفساد ضم غيرهم اليهم في الحجاب الوصية نصار كما لو قال ثلث مالى لزيد وعقبه وكما في قوله لزيد

وجد ارم حسب ان اللب كله يكون لزير لنفسه اضم عين اليه في الاجاب اما في مبداء الجدار فظاهر
ولذا في مبداء العقب لان العقب من لعقب الانسان بعد موته فاذا كان حيا لا يكون له عقب ففسد
الزير فكان كل الثلث لزير وهذا خلاف ما لو قال ثلث مالي بين بني زيد وبني عمرو وجب كل لبني
عمرو ونصف الثلث سوا مات بين زيد قبل الموصي او لم يموتوا لان كلمة من يقتضي الاشتراك والتعريف
ببطلان ما لو قال ثلث مالي بين زيد وعقبه ولو بين زيد وجدار وهناك يكون لزير نصف الثلث
لثبوت الاشتراك والتصنيف بموجب اللفظ لا بحكم المزاوجة لما بيننا من عدم استحقاق المضموم الى
زيد فكذلك هنا لا نرى انه لو قال ثلث مالي بيني وبين فلان وسكت لم يكن فلان لان النصف الثلث
وكان الاشتراك بموجب اللفظ لا بحكم المزاوجة في المحال فكذلك هنا ما لو قال فلان وفلان واحد هاتين
لان الاشتراك والتعريف هناك بحكم المزاوجة في المحال بموجب اللفظ لان اللفظ يقتضي افراد كل واحد
منهما بكل الثلث لما عرف من ان كان اجتماع الوصايا المتعددة في الثلث الواحد فافترقوا عن ابني يوسف
رحمه الله انه اذا لم يرع الموصي موت احدهما كان للحي نصف الثلث لان محال الوصية بعد الفسدة
وفسد الوصية الشكره فكانت الوصية لكل منهما بنصف الثلث خلاف ما اذا علم بموت احدهما انه
حيث يكون هازلا لا يدكر الميت فبطل ذكره فالوصية الى الحي جدار او دانه وجهه ظاهر الرواية
ما شرفا اليه من ان النقصان انما ثبت بحكم المزاوجة والميت لا يصلح مزاوجة الحي على كل تقدير
وان قال لبني زيد بكر وعمرو وليس له عمرو وفا لكان لبكر عند الميراث علم الشخص بدل اقوى
بمسح علم الحسرة كالتقدم من رجل قال اوصيت بثلث مالي لابني زيد وبكر وعمرو وليس لزيد
ولغير بكره الكمال وهذا لان قوله بكر وعمرو من الاعلام الشخصية وقد جعلها مبدل لان قوله لابني
زيد وهو علم جلوس وعلم الشخص اقوى من علم الجنس في العلم الشخصي كالمساواة بخلاف الجنس فيجعل
الاقوى ناسخا وقصارا كما تقدم علم الشخص وضاف الوصية اليه ففان اوصيت بثلث مالي
لبكر وعمرو وابني فلان ولو قال لذلك ولم يكن لزيد ولد الا يكون كل الثلث له فلذا هذا خلاف
ما اذا لم يرع الموصي ان قال لابني زيد ولم يرع الموصي ان قال لبكر نصف الثلث لانه اضاف
الوصية الى بني فلان فاذا لم يوجد لهما الميراث وجد الاسم المضاف اليه لان الواحد لا يسمى اسمين وقد اضاف
الثلث مفسوما على الاثنين فكان الوجود بنصف الثلث اما في ميلتنا فقد اضاف الوصية الى بكر وعمرو
اليه عمرو وهو معدوم فلم يصب منه فلم يصب الشكره منهما وقد وجد جميع الاسم المضاف اليه الوصية
بثلث وهو بكر فكان له فان قيل قوله بكر وعمرو كما يصلح بولا يصلح ايضا عطف بيان وللعقب في

عطف

عطف البيان المذكور والاول الثاني ذكر لانه لا يزيله الا بهام عن الاول كما في قوله جاني اخوك زيد فاذا كان له اخ
غيره فكان عطف الثاني بمنزلة العطف موضوعا لما وضع له العطف وهو ازالة الابهام لان ازالة الابهام
عن الذات بما هو من قبيل الصفات تسمى بعماد وما هو من قبيل الاسماء يسمى عطف بيان واذا كان الابهام
بالسالي كان للصبر هو الاول واذا كان كذلك كانت العينة لقوله لا يبي فلان دون قوله بل وعمرو وجب
ان يكون لبكر النصف كما اذا لم يرع بكر وعمرو اقلنا جعله بدلا لاولي اوجهين احدهما الكثير لان الموصي
والوصية عند مندوب اليه فاذا دعي اليه الكثير موجب كان اولى والوجه الثاني ان شرط عطف
البيان ان يكون الثاني معلوما ليزول به الابهام الاول كما في قوله جاني اخوك زيد وفي ميلتنا
الثاني ليس معلوم لان عمر ليس بموجود ليمضح لازالة الابهام الساتر في الاول فتعذر جعله
عطف بيان فكان بدلا ضروريا واعلم ان في جعل المصنف رحمه الله قوله لابني زيد من اعلام
الجنس نوع اشكال لما عرف من ان اسم الجنس عند الاصوليين هو اللفظ الموضوع للماهية من حيث
هي كاسد وعلم الجنس هو الموضوع للماهية من حيث تستحق في الوجود كاسده ولا شك
في ان لفظ الابني موضوع للماهية من حيث هي فكان كاسد لا سادة واعلم انه تنلو هذا
الباب في ترتيب الوجيز والتحريز باب الوصية ثم فقلها فتجمل نقل المصنف رحمه الله ما يلي

باب الوصية السعة والله اعلم

لو قال انفق كذا الى البلوغ عليك او على عبيد ورت واشتريت وما لوالد والفقوا
صدق التسليط بشرعا او حذار التنفير كما من القاضي الا ان يزيد على نفقة المثل الكذب
الظاهر او التنوير حتى عزم الفضل وان اقام معس اذا قال وصي الصبي بعد بلوغه
انفق عليك كذا من المال الى حين بلوغك او انفق على عبيد ورثتم من اناك او على
عبيد اشتريتهم انالك من مالك وقد ماتوا او ابغوا والصبي يكذب ولا بد منه للموصي بالقول
قول الوصي اما لانه ليس الميت وهو سبط على ذلك شرعا والقول قول الامين واما لانه
لو لم يجعل القول لادى الى تنفير الناس عن قول لا يصححوا عن وجوب الضمان عليهم فصار امين
الميت كامين القاضي ولو كان من جهة القاضي كان القول له فيما سبط عليه فكذا ليس الميت يكون القول
لما لانه يزيد ما ادعاه من الاتفاق على المعتاد وهو نفقة المثل غير سرف لا تنفير جليل يصح الرواية اذا
كانت فاحشة كما تكذب الظاهر اياه واما التنزيل بالاسراف لانه انما سبط على نفقة المثل وان اقام البينة

على نفقة المثل
والله اعلم

على ما ادعاه الاثر انه لو اشترى شيئا بعين فاحش حصة الشهود وهي الفضل لتضيقه كذا هذا ثم في كل موضع كان القول الوصي فلزمه اليقين الا ان الحسن القاضي ان لا يخلفه في الاشياء الظاهرة كالتفقه وغيرها لانه ظاهر لا بد منه لما في ذلك من تعريب الناس في قبول الوصايا ببدء الاحتراز على التقدير عنها صياغة اللب وحق الحجة المصغرة والافانين ولجبه فباسا **صلوات** الخراج او جعل الاياق عند اني يوسف رحمه الله الحجة المخلص ادخل من العبد العلة فيها ما يملكه للاخوة والكانب دائما لم يامن القاضي بالرفع ما لم يقع على الرد في راي لا بين الحوض والغرم فالحجب على الوصي والصحيح بالشك وقال محمد رحمه الله ان كونه في الرد او تارك النظر او مله لرفع لم يصد ولا يسه اذا قرع على الغير بد من بجلي سيرة كما في دين الاملاف وفرض النفقات سو قيل ان تنازع في ملكه الزرع حكم الحاكم في الاجابة **عوي** ولدا بصديق الوصي اذا قال للصبي بعد بلوغه ادبت خراج ارضك في كل سنة لدا الى البلوغ عوي قال ان عملك اني الى بين السفر ورد رجل على قاذيت اليه جعل الاياق عند اني يوسف رحمه الله الحجة الوصي الى تخلص العبد من الراد وتخلص الغلظ السلطان لان الراد يجلس العبد الى ان يستوفى جعاه والسلطان يجلس الغلظ الى ان يستوفى خراج الارض ولو منع صاحب الارض الخراج لا يطيب له الغلظ وصار الجعل والخراج كالعوض باعتبار ان الصبي يتفقد الملك في العبد من جهة الراد بعد هلاكه حكما واستفاد الغلظ من جهة السلطان بدفعه الحد وعن ارضه خارج المصرو والليل على ان الجعل والخراج كالعوض ان الكاتب والمادون مملكان اداهما لما فيه من المبادلة الحكيم فكان اخبار الوصي بادبهما بمنزلة اخباره بادا الوجه والنقن وكذا لو اختلفا في تاريخ نبوت نظر الوصي وهو وقت موت الوصي فقال الوصي مات منذ عشرين وقالا الصبي منذ سنة او اتفاقا على تاريخ النقط واختلفا في التمكن من زراعة الارض فقال الوصي انما تعذرت الزراعة الان لاني الماضي وقال الصبي لا بل كانت متعلمة في جميع المدة لا ذكرنا من المعنى قوله وانما لم يامن القاضي بالرفع الى الخة اشارة الى جواب سوال مقدر ونقرب ان يقال وجب ان لا يثبت في قول الوصي لما فيه من الاضرار بالصبي الا يري انه لو حضر رجالا وقال ان هذا رعد عبد الصبي من بين ثلاثة ايام فتر في يد دفع الجعل اليه فان القاضي لا يمين بدفعه لان قوله اقرع على الصبي بالدين فلا تقبل الا بينه يقيم على الرد بعد الاياق ونقرب الجواب بان يقال الجعل مفرد دين كونه عوضا حقا لا ذكرنا وبين كونه عرما حقيقا لكونه لم يملك بازابه شيئا في مسيلتنا اعتبر عوضا لوقوع الشك في وجوب الغرم على الوصي لان كان وجوب الضمان وفي سبيله الامر اعتبر عوضا لوقوع الشك في وجوب الغرم على الصبي لان كان ما يدعيه عليه الوصي من وجوب الضمان وتعيين المصنف رحمه الله

عدم امر القاضي بكونه على راي حيث قال ما لم يقع على الرد في راي اشارة الى ان هذا النوع المذكور من هاتين السيلتين انما هو على تقدير تسليم ان الحكم في سبيله الامر متفق عليهم عند اني يوسف ومحمد رحمه الله اما اذا كان على الخلاف بينهما فلا بد اشكاله على قول اني يوسف رحمه الله كما ذكر في الخبر من ان سبيله الامر على الخلاف ايضا فان القاضي بامر الوصي هناك بالرفع ايضا عند اني يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله ومحمد رحمه الله وان ذكر استثناهما في سياق قوله لانه كثير اما يستشهد به بالمختلف فيه على المختلف فيه نقلا للكلام الى ما هو الصحيح وطالب محمد رحمه الله اذا كذب الصبي في رد العبد من الاياق او في تاريخ نبوت نظر عليه او كذبه في تاريخ التمكن من زراعة الارض لم يصدق الوصي عليه الا بينه لانه اقرع على الخبر وهو الصبي يد بين ليس له ولا يدين على سبيله لان سبب وجوب الجعل اياق العبد ورد الراد بسبب وجوب الخراج على الصبي فتعلق ملك الارض لوجوبه اليه وسلامه الخارج له حقيقة لحكما وكل ذلك ليس من فعل الوصي فلا يكون دافلا حجب ولا يمين ولا يكون ملطاعا عليه شرعا فلا يصدق فيه الا بينه كما لا يصدق في اداد بين وجب بان لا يوافق الصبي او اتفاق عبده او بفرض القاضي نفقه الاقارب اذ لم تكن الاملاف والعرض معلوما وفي هذين الدينين لا يصدق اذ كذب الصبي الا بالبين في الجملة في الاصح فكذا فيما نحن فيه والحاصل ان كل ما كان الوصي مادونا فيه بالاتفاق على الصبي ويلزمه ذلك في ذمته كالنقن والحد او ادعي اذ من مال الصبي صدق كذا لا يدين الصبي ليدل التلقات ونقته المحارم فالجعل والخراج عند محمد رحمه الله من القسم الثاني لوجوبه على الصبي لا يصدق الوصي عند اني يوسف رحمه الله من القسم الاول لوجوبه بالحجاب شرعا فكان كالجواب بامتناع الوصي رجلا على محمد الصبي من اياقه فابو يوسف رحمه الله اعتبر قول الوصي في عيني ما قوض اليه وفي جنس ما قوض اليه ومحمد رحمه الله اعتبر قوله في عيني ما قوض اليه خاصة ولو تضاد فاعلى تاريخ النظر وجوب الخراج صدق الوصي بالاجماع لان للوصي ولا يدين اذ الواجبات المالية على الصبي من ماله كنفقة الزوج والغريب وصدقنا الفطرق وله وقيل ان تنازع في ملكه الزرع الى اخذ اعلم ان المصنف رحمه الله لما قدر احكام الصور الثلاث على المذهبين بناء على ما ذكر من العلة لاد والله اعلم ان سببه على ما علم به حكم الصورة الثالثة ايضا من اعتبار تحكيم الحائز فيها على مذهب محمد رحمه الله تعالى فانه ذكر في الخبر بر تعارض لا يقول محمد رحمه الله ان الحكم هو عليه الا على الارض مثلا لا يوجب الوصي تحكيم الحائز واجبي في كل امر اشكل في الماضي كالمناجر مع رب الطحونة اذا اختلفا في جريان الماء وانقطا عنه حكم الحاكم وكما لو استاجر عبد اشترى البعل له فملا الخور الشهور والعبد

ابق او مريض فمال الخارج ابق او مريض حين اخذته و كذا لئلا يكون ذلك الا قبل ان ياتى
 ساعدا لقول فمال الخارج لان الحال يشكك له ولو جاز الشهور وهو صحيح او غير ابق فالقول قول
 الاجر حكيم الحال في معرفة الماضى ولو اختلفا والارض تصح للزراعة فالقول قول الوصي لهما وذكر
 في الوجيز ما يشير الى ان هذا على الخلاف ايضا وان الاتفاق على حكم الحاكم اذا لم يكن مكنه
 الرادع نائيه في الحال عكس ما نقلنا من الخبر بانه قال ولو اتفقا لعني الوصي والصبي ان اباه مات
 منده عشرين وثلاث ارضاء فقال الوصي قومت الارض لان وقال الصبي لم تنزل ذلك فالقول قوله
 حكيم الحال كما في السناجر مع رب الطاحونه اذا اختلفا في جريان الماء وانقطاعه وهو العبد
 مع لئلا جازا اختلفا في اباق العبد ومريضه ولم يذكر في ذلك خلافا ثم قال عتبه وار لم تكن فعلى
 الخلاف انتهى كلامه **ص** وان كان له ادب من مالى لا يرجع له صدق في الكل ما لم يقم لحاجة
 الالتزام لهذا في قول اشترى دوا وعتقت لدا وعصبي اصدق في حق نفسه دون
 السيد كما في المامور بالدفع وفي قول الوكيل اشترى ومات صدق في الثمن المنقود دون **ع**
 ابي ولو قال الوصي في جميع ما ذكرناه اذ بيت من مالى لا يرجع على الصبي لم يصدق لهما الا
 ان يفهم منه على ذلك طلبة الى الزام المالك على الصبي المنكر وفيما تقدم كان الوصي هو المنكر
 لوجوب الضمان ولهذا قال الوصي اشترى هذا العبد الذي في يدي وعتقت منه من مالى
 الصبي وانفقت عليه ما به درهم ثم عصبه منى د والبيد فانه يصدق في حق براءة نفسه لانه
 مسلط على الشر للصبي وعلى الاتفاق شرعا فلا يفتن للصبي شيئا ولا يصدق في حق ذي اليد ما لم يفتن الله
 بانه عصبه منه فصار كما مامور بدفع الدية الى رجل اذا قال عتبتها اليه والرجل ينكر من حيث انه
 يصدق في حق براءة نفسه عن الضمان دون قبض ذلك الرجل وكذا اذا قال الوكيل بالبشر اشترى
 وعتقت وهلك عندي من حيث انه ان كان الثمن منقود اصدق في حق براءة نفسه لا يفتن اذ على البراه
 عن الضمان دون قبض ذلك الرجل وكذا اذا قال الوكيل بالبشر اشترى وان لم يكن الثمن منقود لم يصدق
 لانه يدعى الرجوع على الكل وهو ينكر والقول قول النكر والله اعلم

صياغة الوصية

تتخذها بالاجحاج من حيث الوطن لا الموت حتى لا يخرج ملكه صونا لوصف الكمال اذ
 تاصلت النفقة بالياس كالغديه وتلك الامحاء حتى لم يجر ما شيا ولا باتفاق منبر عند الاصيل
 ولا لزوم الانثى والصوم اذ المعص لمعنى في غير الذات والغزو كالحج والنقل كالقروض الا في شرط الياس

وقد عكسا في الميت ذاهبا صونا لما في الاصيل لكن الموت يقطع البناء كما في الادان والخطبة والطواف
 واصله الاي فيما سبق الا ان لا يبلغه الثلث او سمي مبداء فصح من حيث بلغ او سمي حذا لخطبة
 نزاع النص ولا سطل بعض القدر اذ الحق لله تعالى والوصف في العين لغرضه نقص الرصد لشر
 النفسه عنده اذ العتق حق العبد والوصف في الغايب اصل **ع** اعلم ان النيابة محوكة
 في العبادات المالية مطلقا لوصول المقصود وهو سد خلل الفقر بالمال وقد صح انه صلى الله عليه وسلم
 صحى بكسيتين لخبين لحرهما عن امته ولا جرى في العبادات البدنية مطلقا كالصوم والهلا لان
 المقصود فيها انخاب النفس لآمان بالسوء ومهرها وذلك لا يحصل بالتأب واما في الوكيل من المال والبيت
 كالحج ففي حالة الفقد يلحق منه مهر النفس فيمنع النيابة وفي حالة العجز يلحق فيه سد المال
 فحجوز النيابة وهذا في الحج الوصي واما في النقل فيجوز النيابة في المال لسعة بابه اذ عرفت هذا
 فقوله سقدا الوصية بالحج انما تحقق بالاجحاج عن الوصي من وطنه وهو البلد الذي فيه منزله
 لان المكان الذي مات فيه حق لو دخل الرجل مله ناجر فحضر الموت واوصي بان يحج عنه ولم يبين من
 اين حج عنه فانه حج عنه من وطنه رواه خلف بن ابوب عن ابي يوسف رحمه الله وهذا لان الوكيل
 على المصلحة اذ الحج بنفسه وانفاق للمالك في طريق الحج فاذا تعذر الاداء بنفسه تاصلت النفقة
 في تغلق الوجوب بها كما تاصلت الغديه في الصوم عند اليأس عن الحج الثاني وكما تاصلت عليه شاه
 الاحمية من الفقير عند اليأس عن ارافته ومما يطى ايام الحروف وتعرف في اصول الفقه والمعروف
 ان الانسان انما ينشئ الحج من وطنه لانه الاكمل والافضل لما فيه من زياده مستفاد السفر المعين
 على قهره لنفسه لآمان بالسوء وقد روي عن علي بن ابي سعيد رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى
 وانموا الحج والعمرة لله ان اتمام الحج ان يحرم به من دويل اهله فحمل وصية المسلم العاقل عند الاطلاق
 عليه صونا لوصف الكمال المرعوب فيه عرفا وشروعا ولهذا لم يجر الاجحاج ما شيا لانه كما اعبر
 العرف في مكان الاجحاج فكذلك العتق في وصفه وهو كونه بالرحله لانه الوسط اذا علاه في العماره
 وادلاه ما شيا وكذا لا يجزى الاجحاج بنفسه منبر على الميت لتاصل الاتفاق من ماله وذكر في
 المحيط ان المامور اذا اتفق شيئا من ماله نفسه وفي مال الميت وقابا بالنفقة لا يصير مخالفا ويرجع
 بما استحق احسانا وان لم يكن في مال الميت وقابا بالنفقة فان كانت النفقة او اكثرها من مال الميت وقع
 الحج للميت والا فلا انتهى كلامه وهذا اذا كان للميت وطن واحد واما اذا كان له اوطان مختلفة
 فانه حج عنه من اقرها الى مكة لان حوله مشفق وما عداه مشكوك فيه الا ان الموت في غير الاقرب فينتخب من لم يكن

غيره **ص** وان عاد الحاج بعض نفقته فالسار مردود على الوارث لانه كناية العطل
لاجره اذا حج الامر حتى كان دم الاحصار عليه في المذهب لانه لا خلاص للنفس عكس غيرها
والكثير يوجب عدم الوصي والاستيناف من الابد للخلاف في البعد اضد البسير لعسر التحرر كما في العيين
مس اي وان كان الثلث لا يبلغ الاحجاج من حيث اوصى او من وطنه فالحج الوصي جاز حيث
بلغ حج المأمور ثم عاد بعض نفقته زاد او كسره فان كان ثيبا يسيرا ففي مثله عان كالداهين نحو
ذلك جاز الحج عن الميت وجب رد الفضل الى الوارث لا ما اخذه العامل وهو المأمور بالحج في النفقة والاصل
الحج لا يخله لص الحرف من ان اخذ العوض عن اظلمه الطاعات لا يصح عندنا لان للباشرة للطاعة
يقع عمله لله تعالى فيمنع نفيه الى التناجر فالجبر لا جبر لنفذه وتسلم المعقود عليه واذا كان كذلك
كان ما تخفه العامل بطريق الكفاية لان الحج يقع للامر في الصحيح فكر اسم الامه السر حسي رحمه الله عنه
ملوك كفايته في مال الامر حيث فرغ نفسه بعمل ينفع به الامر كالفاضي وعامل الصدقات والزوجه
ونحوهم واذا كان الاخذ بطريق الكفاية كان الفضل البسير للوارث والنفق عليه والدليل على ان
الحج يقع للامر ان لو احصر المأمور كان دم الاحصار على الامر على الذهب طائفا لا في يوسف
رحمه الله فانه جعل دم الاحصار على المأمور لانه وجب التخلل فاعلا ممداد ضرر الاحرام وهذا
الضرر راجع اليه فان الامر عليه ولا في حقه ونجد جميعا الله ان دم الاحصار راجع للخلاص عن
ورطة الاحرام لا للنسك والامر هو الذي ادخله في هذه العهدة فكان عليه خلاصه في ماله
لا على غيره وهذا الخلاف ما يجب بغير الاحصار من الواجب حيث كان الحكم فيها بالعكس فيجب على المأمور
دون الامر اداء القرآن فلانه وجب شكر الماد فقه الله تعالى من الحج بين النساكين والمأمور هو
المختص بهذه النعمة وحقيقته الفعل منه واما ما الجنايات فلان المأمور هو الجاني عن
اختيار وقال الهاشمي رحمه الله في شرح الجامع وروى عن محمد رحمه الله ان نفس الحج يقع عن
النايب لكن تطوعا لا فرضا والحج عنه نواب النفقة والتسبب ويسقط
عنه الحج بذلك وهو المشهور من مذهبنا ولهذا يشترط اهليه للمأمور بالحج دون الامر ولهذا
لوارثك المأمور شيئا من محظورات الاحرام بحب كفارته من ماله والذي يورد ذلك ما ذكر في
الوصايا ان جلا الوصي ان يحول عنه وارثا لم يكر الا ان كثر الورثة لان عمل الحج يقع له فيكون
نفع هذا الوصية راجع اليه فتكون وصية للوارث فلا حرج ولا باحسان ببقية الورثة ولان
الحج عانة بدنه وماله على ما ذكرنا والبدن للحاج والمال للحج عنه فما كان من البدن

يكون

يكون لصاحب البدن وما كان سبب المال يكون لصاحب المال انتهى كلامه هذا كله اذا كان
الفاضل من النفقة شيئا يسيرا ولما اذا كان كثيرا فان ذلك يوجب غرم الوصي مادفعه الى
المأمور ويوجب استسما في الاحجاج من كان ابعد من الاول لانه ثيبين انه خالف حيث ظهر له لم يبلغ
الاحجاج من حيث بلغ الثلث والزيادة للثيبين يمكن التحرز عنها بخلاف البسيرة على ما ذكرنا لعسر التحرر عنها
مكانت عفوا كما في شرا الوصي والاب والوكيل وبيعهم بالخبر من حيث انه ان كان الغني يسيرا كان
عفوا وان كان كثيرا كان مضمونا كذا هذا **ص** وان قيل للموصي حج او عتق ان الثلث لا يبلغه
فقال فاعبوا به في الحج او الرقاب صرف الى المكاسب ونفرا الحاج لان اسم الحاج ان لم يسر للحاج
حتى لم يحج الوصية للحاج فلفظ الاعانة اسر لكن بشرط ان لا يبلغ الاول فالتبويب الجواب
مس رجل اوصى بان يحج بنقله من الكوفة او اوصى بان يعينه رفيه فقبل له ان يترك
لا يبلغ ما اوصيت به قال فاعبوا به في الحج او قال فاعبوا به في العتق ففي مثله العتق لم يرف
البدن الى المكاتبين لان المراد بالرقاب في قوله تعالى وفي الرقاب هم المكاتبون لا عتق عباس
رضي الله عنهم وروى الكرخي رحمه الله عن ابي يوسف رحمه الله انه لو اوصى الى من يعينه به فقبضه
حان لان الاعانة قد حصلت في فك الرقبة والاولى الحج واما في صورة الحج فيصرف الثلث الى فقرا الحاج
قوله لان اسم الحاج ان لم يشعر بالحاجة الى اخذ اشارة الجواب سوال مقدور وقوله ان
نقل الوصي له مجهول جهاله لا يمكن اسدراكها فوجب ان ينقل لان الحاج قوم لا يخصصون
والاسم لا يشعر بالحاجة والفقر لغة ليصح باعتبار كونه وصية لله تعالى ولهذا لا يصح الوصية
لحاج لسأله العتق والفقر فصار كالوصية لبني فلان هم لا يخصصون ويقرب الجواب وهو
الاستحسان ان يقال اسم الحاج وان لم يشعر بالحاجة كما ذكرتم الا ان لفظ الاعانة
يشعر بها لان الاعانة انما تكون للحجاج دون العتق فصار كانه قال لعينوا به المحتاج
من الحاج ولو نص على هذا صحت الوصية وصرف الثلث الى فقرا الحاج فكذا هذا خلاف الوصية
لحاج لعدم السع بالحاجة مطلقا فترقا وهذا كله بشرط ان لا يبلغ ثلث الوصي ما اوصى
به من الحج ولما اذا بلغ ذلك فلا يعدل عما اوصى به لان قوله فاعينوا به في كل اجواب لقول
التقابل ان الثلث لا يبلغه والجواب يتضمن اعاله الكلام ليعتد عليه فصار كانه قال
ان كان لا يبلغ ما اوصيت به فاعينوا به فيه ولو نص على هذا كانت الوصية بالاعانة
مرسدة على الوصية الاولى فيجب ناخيرها عن الاولى تحقيقا لترتيب الجواب على ما تقدم والله اعلم

صياها اجانة وصايا الموت

هي ان كانت في مرض الحجز كانت وصية منه للموقوف اسوة وصاياه لانه اسقاطا لا يبرأ
الا ان يكون في العتق قبيل ان يملك الموت ام قبله بوجوب اللزوم صد ما يعله الا ان يكون
الحجز عتقا مشله فيكون الثلث بينهما بقدر الحق للساوي في القوج حتى لو لم يتركها غيرها
سعي الثاني في نفسه والاول في اربعة الساعه اذ هم ثلثاه الموقوف الى الثاني فبلغ خمسة عشر اذ
الواحد تسعة مخرج ثلث الثلثين وقسم ثلثه لثلاثا مثل الوصايا للحاقا للتقدير بالاشارة الا ان يكون
فيها محاباه فترحم العتق ان لحقت وتخرج ان سبقت عنده اذ ساوته في أصل اللزوم مدخبا ما
زاد بدليل الدين فوجها البيع بالسبق جازا فوته وبالخرق كان نصف الثلث لمحاباه الوصي
والنصف للعتق في الطرفين والنصف لمحاباه الاولى والنصف من عتق ثلثها ومحاباه ثلثه
الا ان يترك من فاقه في الوصية بحقوق الله تعالى وان قال انا اعطي الف
ولذا على الف قدم دين الموت اذ لا في العتق حسب السلطان والعطو لا غيرها فكل من يتركها في
الموت ضد ولا على الف التغيير بالخاص ضد الفضول وان عكس كما اذا رجم لخرائه جهل او سلب
او لا يطى ذا الالف ودلعه وعلى ابي والعكس **عن** علم ان اجانة الوارث وصايا موث ان كانت
في مرض الحجز بان ترك الميت وارثا وقد كان اوصي لرجل جميع ماله فمضى الوارث ثم اجاز وصية مورثه
صح اذ لم يعترض على ما توقف على اجانة الوارث ملك بات لعينه وكانت اجازته وصية منه بالعقد
الموقوف على اجازته اسوة ساير وصاياه فبعض من ثلثه وهذا لان اجازته اسقاطا لحو نفسه
فكانت تبرعا بمنزلة لا يرافقه الا ان يكون فيها عتق الحجز اشارة الى انه اذا كان في ليلته عتق
الوارث بان يعتق عبدا له في مرضه قيمته قدر ثلث ماله او عتق عتقه موصيه وكان قد اجاز وصية
مورثه فانه يبدا بتنفيذ العتق لئلا يزل سوا ربه موصيه بان كان علقه موصيه ام تركه فله موصيه بان
كان حجه في مرضه بوجوب العتق باللزوم اذ ليس هو بقابل للفسخ ويؤيد ما روي عن عمر رضي الله عنهما
اذا اجتمعت الوصايا وفيها عتق يبدا بالعتق وهذا خلاف الاجابة لانها وصية كما قرنا والوصية
قابله للفسخ وهذا خلاف العتق لئلا يزل بعد الموت فيما اذا اوصي الوارث بان يعتق عبده بعد موته
حيث لا يفتد على اجانة الوصية لان الوصية بالاعتاق غير لازمة لانها كساير الوصايا
تبرع قابله للفسخ بالوجوع قوله الا ان يكون الحجز عتقا مشله الى الحجة اشارة

الى ان العتق النازل بالموت او قبله انما يقدم على الاجازة اذ لم يكن الحجز عتقا مثل العتق النازل
من الوارث اما اذا كان الحجز عتقا مشله بان يعتق لمورث في مرضه عبدا ومات والوارث
عبدا اخر عتق فاعتقه في مرضه ولجاز اعتاق الموت ومات فانه لا يعدم واحد منهما ما على صاحبه
بل يكون ثلث مال الوارث بين العبد بين على قدر حقوقهما لاسنوا النصفين في القوج في الوارث
والمورث لو لم يتركها الا لغير العبد بين سعي العبد الثاني وهو عتق الوارث في ثلثي قيمته عند عدم
اجانة ورثته الوارث لسنود العتق في ثلثه من غير توقف ويسعى الاول وهو عتق المورث في الحجة
ان شاع قيمته وهذا لان اعتاق المورث بقدر ثلث عبده وتوقف ثلثاه على اجانة وارثه فلما اجاز
تقدمت اجازته في ثلث الثلثين فاحسب الى حساب لثقتيه ملك واقله تسعة مضاركل واس
من العبد بين على تسعة اسهم فالعبد عتق منه ثلثه وذلك ثلثه من تسعة باعتاق المورث وتوقف
عتق بثلثه فتم الثلثان الموقوفان من رقبته الى رقبته العبد الثاني فبلغ مجموع السهام بعد ثلث المورث
خمسة عشر لما ذكرنا من ان الرقبه صادرة على تسعة اسهم مثل مخرج ثلث الثلثين ثم قسم ثلث المورث
وهو خمسة اسهم بين العبد بين اثنا سالا ووصية الاول بثلثي رقبته فكان له سهمان منها مضادا الى ما
عتق منه باعتاق المورث وذلك ثلثه فصار مجموع خمسة من تسعة ويسعى في اربعة الساعه
كما ذكرنا واما العبد الثاني فوصيته برقبته كامله فكان له ثلث اسهم منها وذلك بانه اشاع ويسعى في
سنة اشاعه وذلك ثلثا رقبته كما ذكرنا فان قيل كان ينبغي ان يقسم ثلث مال الميت الثاني
بين العبد بين نصفين لان كل واحد منهما موصى له بالثلث والذهب عند في حنفية رحمه الله ان الوصية
بالثلث لا يقرب الا بقدر الثلث فوجب ان يكون الثلث بينهما نصفين قلنا الموصى له بما زاد على
الثلث اذا كان اجنبيا اما لا يقرب بالثلث لان وصيته بالزيادة يبطل برد الوارثه اصلا
ويلحق بالعدم فلا يقرب به واما فيما نحن فيه فالوصية اذ يطلب في حق المالكه حتى وجب على
العبد رد ماله ما ودا الثلث بالسعابه لم يبطل في حق استحقاقه العتق فيما زاد على الثلث
يلحق بالعدم فبقيت معنيتي فيستحق الصرب بجميعه قوله الحاقا للتنفيذ بالاشارة الى
جواب سوال مخدر ونقول ان يقال هذا الجواب لما يتفهم على قول في حنفية رحمه الله لكون الاعتاق
عند تجزيا فامكن ان يجعل اجانة الوارث اعتاق المورث بمنزلة اشائه ابدا في العبد الاول لما
على قوله لما فوجب ان يكون العبد الثاني في مؤد ما على الاول لان الحجز بالاعتاق ليس باعتاق لانه
ما لا يترك بل هو هبة لا على الاول من بدل السعابه واذا كان كذلك صار كانه وهب ماله في مرضه لرجل

واعتق عبده ولو كان كذلك كان صاحب العتق مؤدما لذلك ها هنا وغدير الجواب ان يقال الاجابة تنبذ
 اعتاق الورثة وابطال حقه فكان التتبع في حقه مع ان له ان لا ينفذ بمنزلة الانشاء لا بمنزلة العبادة
 والابرار السعادية بخلاف مالو وهب واعتق لا يذهب حقيقته وحقا فكان الاعلان اولى الا ترى
 انه لما اعتق عبدا او امراة على السلب فجاز الوارث ذلك على ان العتق اولى بما بقي صرف الى
 الوصية ولو كان العتق كالوصية لعين لا سنويا وليس كذلك فظهر ان لجان الوصية الحق كالعتق
 لا كالوصية بالمال فلو كان يكون فيها محاباة الى اخره اشارة الى ان العتق اذا جتمع مع البيع المحاباة
 في الموضع مختلف عنه فعند ابي يوسف ومحمد جميعهما الله يبدأ بالعتق لانه اقوى من المحاباة لاحتمالها الشك
 دونه فكان اولى سوا سبق المحاباة لمخالفها واما عند ابي حنيفة رحمه الله فالمحاباة ان كانت لاحقه
 ولجت العتق فلا يقدم واحدا منها على الاخر وان كانت سابقة على العتق ترجح عليه وكانت اولى
 بالتقدم وهذا لان المحاباة قد ساوت العتق في اصل اللزوم وهو عدم اجماع الشك من جهة
 الموصي وما راد به العتق على اصل اللزوم من بعد فسخه مطلقا وما ذكرنا من لا يصح في الترخيم به الا ان
 ان الربن مما يفسخ ومع ذلك فهو تقدم على العتق لاجتماع قول المصنف رحمه الله بطلان منسوب على انه
 حال من الضمان العايد على ابي حنيفة رحمه الله في قوله عندك والتقدير وتخرج المحاباة ان سبق العتق عند
 ابي حنيفة رحمه الله حال كونه ملغيا ما راد على اصل لزوم العتق من تخرجه الفسخ بغيره ليدل عليه
 الربن فاذا ذكرنا واذا استوفت المحاباة والعتق في الفوق من هذا الوجه في صورته من المحاباة ثبت لها مكان
 احدهما لو بها بانه بجفت المعاوضة وهو البيع والناهي سبقت على العتق لان التقدم يدل على الاهتمام
 فوجب البداة بها وفي صورة سبق العتق ان كانت المحاباة راحة باعبار وثبوتها بجفت المعاوضة فالعتق
 راحح بسبقه فكان السبق جابرا اما فاته من ترجح الثبوت بجفت المعاوضة فاستوى باجليله فتقول
 المصنف رحمه الله جابرا منصوصا على انه حال من الحجور وهو السابق والبالو حل فيه للمصاحبة
 وقوة منصوص على انه منقول جابرا قال المتقدم في فتح المحاباة سوتها بجفت البيع المصاحبة للسبق
 حال كون السابق ايضا جابرا اما فاته العتق من ترجح الثبوت بجفت البيع حتى ساو لها عند سبقت عليها قوله
 والموقوف كان نصف الثلث لمحاباة الوسيط في الحجري وبالاصل التي ذكرناه لا في حقيقته رحمه الله من ان
 المحاباة اذا كانت لاحقه للعتق كانا سوا او اذا كانت سابقة كانت راحة لو ان للدين عتق عبدا
 ثم حان يم اعس عبد الخو لم يجد الورثة كان نصف الثلث لمحاباة والنصف للعتق في الطر والسبق على المحاباة
 وفي الطر والحق لها لان الثلث ينقسم بينهما وبين العتق الاول لاستواءهما فملوا ثلث الثلث لتمام المصاحبة

العتق الاول ينقسم بينه وبين العتق الثاني لاستواءيهما ونجا نسهما واما اذا حان يم لعن ثم حان يملكون
 نصف الثلث لمحاباة الاولى والنصف بين العتق الذي يدي المحاباة وبين المحاباة التي تليها لان المحاباة
 الاولى مقدمه على العتق في جميع الثلث فيقسم بينهما وبين المحاباة الثانية نصفين لاستواءيهما
 ما لصاب لمحاباة الثانية ينقسم بينهما وبين العتق لاستواءيهما وهذا كله اذا لم يفر الوارث بين اما اذا
 اقر بدين على نفسه او على مورثه فيقدم الدين على اجازة الوصايا سواء كانت وصايا عتق لم عين
 وسواء قدمت الوصايا على الاقرار بالدين ام فخرت لان الترخيم بالسبق مما يتحقق عند المساواة
 في الفوق ولا مساواة من الدين والوصايا لما فيه من فك الرقبة الموثقة بالدين بصلو كما اذا جفت
 الوصايا كحقوق الله تعالى وهذا لعدم الغوايض لما فيها من فك رقبة المؤمنة بالنظر اما اذا قدمت
 على النوازل في الاقر فظاهر واما اذا اخرها فلان الظاهر من حله تقدم الوصية بالنظر على النفل فعمل عليه تحسينا
 للظن به قوله وان قال كذا على ان الف الى اخره لا تقدم كلام على حكم اقرار الوارث ما حد الدين مع اجازة
 وصية المورث شرع المصنف رحمه الله في بيان حكم اقراره بالدين مع الاجازة اذ عرفت هذا فتقول
 اذا اجاز الوارث وصية المورث ثم اقر بالدينين فلا حلوا ما ان تقدم الاقرار بدين المورث على الاقرار بدين
 نفسه واما ان يعكس فان قدم دين المورث بان قال لهذا الرجل على الف درهم ولهذا الرجل الف درهم
 على الف درهم فانه تقدم دين المورث لان الاقرار بدين لا في عين التركة دون الدية اذ لا سلطان له
 للوارث على اساسه في ذمة المورث بعد خرابها بالموت وله سلطان على اساسه في عين التركة
 بان يجعل اقرارا سانه ليريد العين ولهذا ينبغي ببقاء عين التركة ويستغنى بها كلها واذا كان اقرارا
 بالعين فبوجوده تعلق به حق الفقرة ولم يتوقف على اقراره اذ ليس في اقراره ما يغتر موجب
 اوله فان وجبه ان عين التركة لم تكن مملوكة له فقط وذلك لاستعير بقطف الاقرار بالدين على نفسه
 وان كان موصولا فكان الحظ لغدير الاول كما في الوارث اذا حطف بها طلاق غير الموقوف لها في قوله
 انطالق وطال وطالق وهذا خلاف ما لو كان الاقرار الثاني على الميت ايضا بان قال ولهذا الرجل الف درهم
 على الف درهم لان موجب كل واحد من الاقرارين استحقاق عين التركة فكان الثاني معبرا الاول
 ما استحقاق جميع التركة الى المحاباة بينه وبين الثاني فيمن وقف اول الكلام على اخوه فيصير اقرارا بالدينين
 معا كلاف ما اذا اقر بها بكلام مفصول لانه لما فصل ما رجميع التركة من حق الاول فكان
 الاول الثاني في مصادفا محلا مشعولا بحق عين فلا يعتبر هذا كله اذا اقر بدين ابيه او لا واما اذا عكس
 فبعد ابد بين نفسه بان قال لهذا الرجل على الف درهم ولهذا الرجل على الف درهم فاما ما صح ان

الاعراف

دولت و ملت و ملت و دولت

[illegible]

الاول دون الثاني لسبق استحقاق الاول وان كان ذلك في مرضه كانت العين بهما
 لان الهبة في المرض كالإضافة الى ما بعد الموت حتى تعتبر من الثلث فاذا مات تبين
 ان الهبة للنفا في صادفت ملكه ايضا ويوجب الحساب على وقت النفاذ
 وهو ما بعد الموت قوله فلوما يت الاب الى اخن اشارة الى التفريع على ما تقدم
 من الاصول اذا عرفت هذا فنقول اذا مات الاب عن الف درهم لأماله غيرها
 وقد كان اوصى بها الزيد ولم يكن الابن وصيه ابيه سم ماث الابن عن الف ابيه
 وعن الف لنفسه وقد كان اوصى بالالفين لعمرو فاجاز الخافد وهو ولد الابن
 الوصية في مرضه ثم مات ولم يكن وارثه تصرفه فلزيد ثلث الف
 بالوصية الاولى وعمرو ثلث الباقي والباقي بعد وصية زيد الف وثلثا الف
 وذلك خمسة عشر سهما لاننا جعلنا كل الف تسعة اسهم كما مر لاجتناب العدد
 لثلاثة ثلث قدر نصيب عمرو من الف الاب فكان مجموع الفين ثمانية عشر
 كل سهم فاجده واحد عشر درهما وتسع دراهم اخذ زيد ثلث الف كما ذكرنا وذلك
 ثلثا اسهم بقي خمسة عشر درهما وعمرو منها ثلثها وذلك خمسة سهما من الف
 الاب وثلاثة من الف الابن فكان مجموع ما لزيد وعمرو بغير اجازة ثمانية اسهم
 من الباقي بعد ذلك وهو عشرين سهما لعمرو عا الف وما به واحد عشر درهما وتسع دراهم
 يكون ثلثها وذلك ثلاث ما به وسبعون وثلاثة اشباع درهم وثلث تسع دراهم
 بين زيد وعمرو واسما عا عند ابي يوسف ومحمد جميعا الله اذ عندهما الموصى له باكثر
 من الثلث مضرب جميع حقه والمزدحمان على عين واحد يضرب كل منهما بجميع تلك
 العين وقد بقي من حق عمرو وعش اسهم لان حقه كان في خمسة عشر واصل البند
 خمسة سهما من الف الاب وثلاثة من الف الابن وذلك في عشرة ستة من الف
 الابن واربعة من الف الاب وبقي من حق زيد اربعة اسهم لان حقه كان في تسعة
 واصل البند ثلاثة منها بغير اجازة واستحق عمرو من محل وصيته الاولى سمان وهو ثلث
 الستة الباقي من الف الاب واذا كانت سهام الوصيتين اربعة عشر درهما
 الى النصف وذلك بعد لابن العدد من الموافقة بالنصف واذا كان لولد احدهما
 الى نفسه محل الوصية وهو ثلث العشرة التي بقيت للخافد من الموصى لها على بعة

فيمتدك

فيمتدك بنفسه الكسر الذي مع التلاصق وهو ثلث سهم لجعله على سبعة دراهم من
 لها واذا صار ثلث السهم بعد صار السهم الكامل احدا وعشرين فيكون حينئذ مجموع الالف
 الاسهم والثلث سبعين جزا واذا صار ثلث مال الخافد سبعين جزا كان ما يخص وارثه وهو
 الثلثان ما به واربعين جزا لكل سهم فيصير جملة مال الخافد وهو العشرة الاسهم ما سمان
 وعشرة اجزا فكل سهم احد وعشرون واذا كانت العشرة الاسهم ما بينين وعشرة اجزا
 كانت حصة الالف وهي تسعة اسهم ما به وتسعة وثمانين جزا فيصير مجموع الالفين
 ثلثا به وثمانية وسبعين جزا حصل لزيد بالوصية الاولى ثلث الف وذلك
 ثلاثة وستون جزا وبالوصية الثانية سبعة ثلث مال الخافد وذلك عشرون جزا
 عنها اربع ما به وتسعة وثلاثون درهما وتسع دراهم وثلث تسع دراهم وثلث تسع
 درهم منها بغير اجازة ثلاث ما به وثلاثة وثلاثون درهما وثلث درهم وبالا اجازة و
 الشراكة ما به وخمسة دراهم وسبعة اشباع درهم وثلث تسع دراهم وسبع ثلث تسع درهم
 وحصل لعمرو من خمسة اشباع الف بغير اجازة وذلك ما به وخمسة اجزاء ومن
 بالا اجازة والشراكة خمسة اشباع ثلث مال الخافد وذلك خمسون جزا ببلغ مجموع وصية
 ما به وخمسة وخمسين جزا عنها ثمانية وعشرون درهما وتسع دراهم غير سبع ثلث
 تسع درهم منها بغير اجازة خمسة وخمسة وخمسون وخمسة اشباع وبالا اجازة و
 الشراكة ما بينان واربعة وستون درهما وخمسة اشباع درهم غير سبع ثلث تسع
 درهم فجميع الوصيتين الف وما بينان وتسعة وخمسون درهما وتسعة دراهم
 وثلث تسع درهم وبقي للوارث ما به واربعون جزا عنها سبعة واربعون درهما وثلث
 اشباع درهم وثلث تسع درهم وجملة الفان واستقام وانما انفسحت وصية
 زيد في قدر درهمين لانه اعترض عليها حال توقفها ملك باب لعمرو فبطلت
 لا ذكرنا قبل هذا الا يقال قد اعترض ايضا على الاربعة اسهم الباقي من الف
 الاول حال توقفها ملك مات لعمرو من توقف الوصية على اجازته وهو الخافد
 لانه ورثها من الميت الثاني فوجب ان ينفسخ وصيته زيد فيها ايضا لانه
 نقول ليس المحترض ملكا باقيا بل ملك موقوف لان الميت الثاني ملكها ملكا موقفا
 فينقل الي ولله كذلك ولهذا لو كان الموصى به من الوارث لا يحق عليه

اذا خرج من الثلث وكذا اذا خرج ما لم يزد الوصية واما عند ابي حنيفة رحمه الله
 فمعه ثلث العشرة بين الموصي لهما ملون لخامسا لعمرو وثلاثة اسهم وثلث سهم
 ان عند ابي حنيفة رحمه الله لا يضرب الموصي له ما اكثر من ثلث المال باكثر من
 الثلث لما عرف من مذهبه ولزيد سمان اذا لا يضرب عنده احد المزدوجين
 فيعين باكثر من الثلث لا يعرف من مذهبهم بصفها وقد راجع الموصيها في
 الاربعه / لا سهم التي يصب من الف الاب كما ذكرنا اذا عرفت هذا فتقول اذا
 انتهينا الى ان الباقي للحاقفة عشرة اسهم واجاز الوصيتين في سره عند اعتبار
 الاجازة من ثلث العشرة وذلك ثلاثة وثلث منها فيقسم بين زيد وعمرو على
 خمسة وثلث كما ذكرنا وهو المراد بقول المصنف رحمه الله وخامسا عنده واما
 لم ينص على الكسر الزايد وهو الثلث واقتصر على قوله اخامسا لئلا يسيء قوله
 قبل ذلك اسما عند ما واعنا دامت على ما ذكره بعد ذلك من بيان الكسر
 الزايد على خمسة بقوله ويضرب عمرو بثلاثة وثلث واذا كان كذلك فيلزم
 بفساد الكسر الذي مع الثلاثة فيجعله على خمسة وثلث واذا صار ثلث الحصة
 خمسة وثلثا صار الجزء الكا مل ستة عشر مائة فيكون مجموع الثلاثة اجزا
 وثلث الجزء ثلاثة وخمسين وثلثا اذا قسمت على خمسة وثلث خص الواحد
 عشرة اسهم فيكون لزيد منها حصه ستمين وذلك عشرون من ثلاثة
 وخمسين وعمرو حصه ثلاثة وثلث وذلك ثلاثة وثلاثون وثلثا اذا صار
 ثلث ما للحاقفة ثلاثة وخمسين ولما كان ما يخص وارث الحاقفة وهو
 الثلثان مائة وستة وثلثين فيكون الكل مائة وستين واذا صار العشرة
 الاسهم الباقية للحاقفة مائة وستين كانت كل الف على مائة واربعه
 واربعين لان الف الكا مله تسعة كما ذكرنا حصل لزيد من ثلث الف
 الاولى بالوصية الاولى وذلك ثمانية واربعون ومن بالوصية الثانية
 عشرون فكان مجموع ما اصابه بالوصيتين ثمانية وستين جزا من مائة
 واربعه واربعين جزا من الف درهم وحصل لعمرو مائة خمسة اشباع الف
 وذلك ثمانون ومن ثلاثة وثلاثون وثلث فكان مجموع ما اصابه بالوصيتين

مائة ومائة عشرة جزا وثلث جز من مائة واربعه واربعين جزا من الف وحصل
 لورثة الحاقفة من العشرة الباقية له ثلثاها وذلك ثلث الف وثلثا شهما
 وذلك مائة وستة اجزا وثلثا جز من مائة واربعه واربعين جزا من الف
 فبلغ مجموع الاجزا مائة وثمانية وثمانون جزا وذلك مجموع الف من
 حيث الاجزا واما بيان ما نصبت كل واحد من الوراثين فتقول اذا
 قسمنا كل الف على مائة واربعه واربعين جزا اصاب كل جز ستة دراهم
 ونصف درهم وربع درهم وثلث درهم ونصف ثمن درهم وجز من مائة
 واربعه واربعين جزا من درهم حق زيد في ثمانية وستين جزا من مائة
 واربعه واربعين جزا من الف مائة وستة دراهم وكسورها
 فبلغ اربع مائة درهم واثنتين وسبعين درهما وتسعة درهم وحق عمرو
 في مائة وثلاثة عشر جزا وثلث جزا من مائة واربعه واربعين جزا من الف
 مائة وستة وكسورها فبلغ سبع مائة وستة وثلثين درهما
 وثلث تسع درهم وحق وارث الحاقفة في مائة وستة اجزا وثلث جزا من مائة
 واربعه واربعين جزا من الف مائة وستة وكسورها فبلغ سبع مائة
 واربعين درهما وستة اشباع درهم وثلث تسع درهم والله اعلم بالصواب

صياغة من هبة المريض
 اعلم ان هذا الباب في ترتيب الوجيز والتخوير من الايواب
 المتفرقة في آخر الكتاب نقل الى هنا المناسبة **ص** وهي بشرط العوض
 يقتضي شروط نفسها ابتداء حتى يتقارب والا فزاد وحكم البيع انما حتى الشفقة
 والود بالعب والووية وثمان العهدة والغرور وفاقا باللفظ والعنى ولا يلزم
 ان هبة المتعقة بشرط العوض احاطة ابتداء وانها اذا التفتت بعد منع الحكم
 مشروط بالبقاء والعنى عند تعدد الجمع راجع بدليل ما كس الحواله والكلالة بشرط
 طب الاصل وبرائة **ص** اعلم ان الهبة بشرط العوض يقتضي شروط
 نفسها في الا ابتداء حتى في وجوب التقابل بعد النفس والا فزاد حتى لو هب

نصف هذا الكره على ان يعوضه نصف هذا الثوب اشتراط في ثبوت الملك لكل
 منهما فيما سمي له تسليمه اليه بعد قسمته واقراره ولهذا كان لكل منهما ان يمتنع عن
 التسليم واما في الانتهاء وهو ما بعد النكاح فيبقى احكام البيع حتى في ثبوت
 حق الشفعة في العفارة وثبوت حق الرد بالغيب وكذا الروية وثبوت ضمان
 العهدة وهما العزور وهذا لان تملك المال بلفظ مخالف ظاهر معناه
 يوجب اعتباره في الابتداء بلفظه وفي الانتهاء بمعناه رعاية للفظ والمعنى
 جميعا لعقد الهبة في الموضع فان ابتداءه معتبر بلفظه حتى اشتراط القبض
 وعدم التسليم وانتهائها معتبر بمعناه حتى تاخر عن الدين وعبر من
 ثلث المال لو صح ان الالفاظ قوالب المعاني فلا يجوز ان اللفظ وان
 وجب اعتبار المعنى الا اذا تعذر الجمع بينهما المتافاه ولا متافاه هنا اذ
 شرط العوض لا يفوق حقيقة التحويلين وحقيقة التحويلين لا يلتقي
 حقيقة الهبة فلا يفي شرط العوض بالطريق الاول في قول ولا يلزم
 الى اخره اشارة الى الجواب عن قول زفر رحمه الله حيث قال الهبة شرط العوض
 بينك وبينها اعتبارا بالمقصود هو الذي يبنى عليه الحكم الا ترى انه لو قال
 وهبت مناه هذه الدار شهرا بعشرة دراهم كان لانه ابتداء وانتهائها ولا يلزم
 بنفس العقد قبل الاستيفاء فكذلك تملك العين قلنا لا يسلم هذا الحكم اذ لا يلزم
 الا خالفه يدون استيفاء المتفعة فانه حكى عن الشيخ الامام ابي طاهر الدباس
 انه قال كنا في تدبير جواب هذه المسئلة فوجدت رواه عن ابي حنيفة
 رحمه الله انه لا يلزم قبل استيفاء المتفعة ونقول في الجواب بعد تسليم ما استشهد
 من الحكم ان المتألفين وهو اعتبار موجب المعنى بعد اعتبار موجب اللفظ مشروط
 ببقاء المعقود عليه كما قلنا في هبة العين والمعقود عليه في الاحوال وهو المتفعة
 ولا يبقى زياتين فلم يمكن اعتبار الموجبين فصرنا الى التزجيم لتعذر الجمع بينهما
 وموجب المعنى عند تعذر الجمع بين الموجبين راجح على موجب اللفظ بدليل
 تناكس الحواله والكفالة الا ترى ان الحواله بشرط مطالبة الاصيل كفالة والكفالة
 بشرط براءة الاصيل حواله برحما المعنى في الصورتين عند تعذر الجمع بين موجب

ابتداء

اللفظ

اللفظ بتكامل تناكس الحواله والكفالة الا ترى ان الحواله بشرط مطالبة الاصيل
 كفالة والكفالة بشرط براءة الاصيل وموجب المعنى فيهما واذا ترجح جانب المعنى
 في مساله هبة المتفعة بشرط العوض كانت لحواله ابتداء وانتهائها
 فلو ساوي العوض ثلثها ولم يترك سواه ففي الجنس او جنس غير ربوي
 يرد ثلث الهبة دون العوض ولو بعد اخذ الشفع لم يسلم للوارث ضعف
 المحاباه وفي الجنس الربوي يرد نصف الهبة والعوض لثمنه عدلا اذ
 غيره خفف اربوا ورتج المحاباه بحال لان الزيادة ان لم يلحق اصل العقد
 كانت براء مبتدأ لا عوضا وان لحقت بطلت بقوت القبض كما في المرف
 ضد البيع ولا يلزم تحويله بلا شرط اذ رد الثلث الموهوب يزيل الخلف
 ويحذف هبة باقي الزيادة كالشفعة لكن سلامة الموهوب عرض يفي
 الرجوع حاصله كالماله وبعده فاسا بالاشفاق ولو بقيت النسابة
 بعد ما تقدم الكلام على الاصل الذي يبين عليه مسائل الباب
 شرع المصنف رحمه الله في التكرير عليه اذا عرفت هذا فتقول
 الهبة في العوض المشروط معا بثلثها اما ان يكون ثلث جنسين مختلفين او
 من جنس واحد غير ربوي او ربوي فهذه ثلاثة فصول اما الفصل الاول
 وهو ما اذا وهب المرء دارا تساوى ثلاث مائة درهم لو حل على ان يعوضه
 عوضا يساوى مائة وبها يضام مائة الواهب ولا مال له سوى ذلك
 العوض ولم يجر الوارث المحاباه فيما عدا الثلث وجب رد ثلث الدار على الوارث
 لان المرء حالي بعد ما يتبين وثبت ماله قدر مائة فوجب تنقيذ الوصية
 فيه ورد ما عداه على الوارث ليسلم له العوض وقيمته مائة وثلث الدار
 وقيمته مائة فتكمل له مائتان وذلك ما يتبين ان نصفه بعوض ونصفه
 بالمحاباة ولا يقال متى نقص العقد في بعض الهبة وجب ان ينقص
 فيما يقابل من العوض تخفيفا للمحايضة لانا نقول انما نقصناه في بعض
 الهبة بطريق الضرورة رعا للمحاباه ولا ضرورة فيما يقابل في بعض العوض

في مقابلته بعض الهبة ويستقيم هذا في الابدان فانه لو وهبه عبدا على ان يعوضه عن ثلثه جائز فكلنا في الاثنان وهذا بخلاف البيع فانه لو باع شيئا على ان يكون الثمن بمقابلته بعضه وخلو بعضه عنه لم يجز لما فيه من اشتراط الربوا وهو الزيادة الخالية عن العوض في عقد البيع ومنى لم يجز في الابدان لم يجز في المسا وفي الهبة ليس له حكم المعاوضة الا بعد التفاضل لا يكون في اشتراط اخلا بعضه عن العوض معنى الربوا لاختصاصه بالمجاوضا من المحضه وفي تفسير المصنف رحمه الله رد ثلث الهبة بقوله ولو بعد اخذ الشفعين اشارة الى ان الدار لو كان لها شفعين واخذها بالشفعة من الموهوب له والمبيلة حالها فانه لا يختلف الحكم بل يجب رد ثلثها للقيام الشفعين مقام الموهوب له واما الفصل الثاني وهو ما اذا كانت الهبة والعوض من جنس واحد غير ربوي بان وهبه دارا على ان يعوضه دارا يساوي ثلثها او وهبه عبدا على ان يعوضه عبدا يساوي ثلثه فالحكم فيه كالحكم في الفصل الاول سواء ما ذكرنا واما الفصل الثالث وهو ما اذا كان من جنس واحد ربوي بان وهبه كرم جيد يساوي ثلاثين درهما على ان يعوضه كرم ردي يساوي ثلثه فيجب رد نصف الهبة الى الوارث ورد نصف العوض الى الموهوب له للمسلم للوارث نصف كرم جيد يساوي خمسة عشر درهما ونصف كرم ردي خمسة دراهم وسلم الموهوب له نصف كرم جيد خمسة عشر درهما فدر خمسة عوض وقد عثر في غير عوض فيكون الحاصل للوارث ضعف الحاصل بالمحابة وانما مرنا الى هذا المخرج لعمدة عدل في الحكم دون غيره لان في عينه اما ابقاء العقد على حاله من غير تغيير وذلك حيف على الوارث في تعويض ما عدا الثلث عليه واما رد ثلث الهبة الى الوارث كما قلنا في المبيلة التي قبل هذه وذلك ربوا لانه يصير بيع ثلثي كرم جيد بكم ردي وثلث كرم جيد قوله وبيع المحابة حال الى اخره اشارة الى ان الموهوب له في الفصول الثلاثة لو قال انا امسك الهبة وازيد في العوض الى تمام الثلاثين المختصين بالوارث لارتفاع المحابة لا يلتفت اليه اذ رفع المحابة على هذا الوجه محال لان الزيادة التي يبدلها ان لم يلحق اصل

العقد

العقد فبطلانه بموت الواهب نظرا الى كون العقد هبة ابتداء يكون برأ مبتدأ من الموهوب له للوارث لا عوضا عن الهبة والبراء مبتدأ لا يرفع المحابة وان لحقت الزيادة اصل العقد لعدم بطلانه بموت احد المتعاقدين نظرا الى كون العقد بيعا انتها يصير كالمشروطة في العقد حكما ولو كانت مشروطة في العقد حقيقة كان قبضها شرط صحة كونها عوضا لان الهبة بشرط العوض تتحقق هبة ابتداء ولا يصير بيعا الا بعد اتصال القبض بالدليل انتها وفقدات قبض الزيادة بموت الواهب خلاف البيع لان الزيادة فيه لو كانت مشروطة في العقد حقيقة كانت ثننا وقبض الثمن ليس بشرط ولا يبطل بموت احدهما حتى لو كان عقدا اشترط قبض البذل بان باع المرءين ابريق فضه قيمته ثلاث مائة بمائة ثم مات ولم يجز الورثة فاراد الشريفي ان يرفع المحابة ويمسك كل الا يبريق لم يجز بل يرد الثلث كما في الهبة بشرط العوض وهذا معنى قول المصنف رحمه الله كما في الصرف عند البيع ولا يلزم على ما ذكرنا ما لو عوضه الموهوب له من غير شرط حيث رد ثلث الهبة ولا يرجع على الوارث بشي لان رد الثلث الموهوب يربل الحيف عن الوارث ويحذف العوض هبة نعم الربوا اما الاول فانه يحصل للوارث كرم ردي قيمته عشرة وثلث كرم جيد قيمته عشرة وذلك ثلثا مال الميت ويبقى للموهوب له ثلثا كرم جيد قيمته عشرة ونصف عوض ونصفه بغير عوض فاستقام الثلث والثلثان واما الثاني فلان الربوا لما تحقق في اللبالات والغويض من غير شرط ليس بمبادلة ولهذا لو كان الموهوب عقارا لم يجب فيه الشفعة ولو كانت مبادلة لو حبت تولد لكن سلامة الموهوب عوض يبقى الرجوع الى الخشاعة الى جواب سوال مقدور ونقد بين ان يقال لو كان العوض الذي لم شرطه هبة محضه لجاز للموهوب له ان يرجع في العوض ويقتصر الجواب بان يقال العوض وان كان هبة محضه الا ان غرض الموهوب له منه سلامة الموهوب واستغناء حوز حوز الوهاب به عليه ولهذا يفتح التعويض من الاجنبي لانه بمقابلته الاستغناء وقد نال هذا العرض وحصول هذا الغرض للموهوب له يبقى الرجوع بالعوض كما ينبغي في الغرض الاجنبي وهو المراد بالصله في قول المصنف رحمه الله يبقى

الرجوع كالصلاة وفوات عرضه باستحقاق الموهوب يقتضي رجوعه بعين
 العوض ان كان قائما وبقيته ان كان نائيا كما في الصلوة المبدولة من الاجنبى
 فقوله المصنف رحمه الله حاصله فارتبنا كل منهما منصوب على انه حال من الضمير
 المستتر في قوله ينبغي العائد على قوله عرض فتدبر الكلام لكن لانه الموهوب
 الموهوب له عرض ينبغي رجوعه بالعوض حال كون ذلك العرض حاصل الموهوب
 له ويقضي رجوعه بالعوض حال كون الموهوب فائتا بالاستحقاق الى اخيه
 وفي قول المصنف رحمه الله ولو بقيت الناقصة الى ما روي عن ابي يوسف
 رحمه الله ان العرض اذا هلك لا يضمن لان العرض واهب وقبض الهبة ليس
 بقبض ضمان وحق الواهب في الرجوع مقصور على العين وحده ظاهر الرواية
 ان التعويض لا يكون الا مضافا الى الهبة والتكليف مضاف الى بدل المتخلف
 فتبين ان الواهب قبض العرض لنفسه بسبب فاسد فكان متخلفا عليه
 عند قيامه ضمونا بالعهده عندها له واعلم ان المصنف رحمه الله لم يذكر موت
 الخيار للموهوب له في رد كل الهبة واخذ عوضه وهو ثابت له اذا كان العرض
 موطا واما اذا لم يكن موطا فذكر في كتاب الهبة انه يرد تلك الهبة
 من غير خيار يعني فيما اذا كان الواجب رد الثلث لان الهبة قد صحت في الكل
 لما عرف من ان تصرفات الموهوب صحيحة في الحال ثم ورد الاستحقاق في ثلثها
 للواري فلا خيار ولا يحكم بحصر العقد نظير الخيار بالعيب وذلك
 لما ثبت في البيع وهذا ليس ببيع لكن الاصح خلافه لانه انما عوضه ليس
 له كل الهبة فكان التعويض حكم المعاوضة في حقه واذا لم يسلم له كل الادار
 ثبت له الخيار لفوات عرضه من التعويض ولهذا لو استحق الموهوب بعد هلاك
 العرض كان له ان يرجع بقيته العرض والله اعلم بالصواب

كتاب الوصية في القصد

ان مات الموصي قبل القطع المظا والسراية بقيمة ما وسع الثلث واجيز للموصي له
 ملك الاصل او القبول اسند الى حال الموت بدليل الزاوية والاجابة اسقاط

لا تملك

لا تملك حتى لم يقد رجوعا ومنه قبل القبض والا فزاد المحرر في الخبر لا ملكه
 عكس وصية الفضول وان مات بعدها فهو للوارث كما لو ردت اذ فقد
 السميح حال الاحباب وهو الموت ابطالها شبهة ما لو صار الكفرى براء والعصير
 خلا والقصد جبا وان مات بينهما فارس البديل للوارث على الجاني اذ بان
 قبل الاحباب وباقى القيد للموصي على العاقلة ان قيل بعد الشرا بدماعرفه
 ويهدران قبل قبلها لجهل المتخلف اذ تخلص الملك كالعق قسّم الضرر ضد
 الادلي اذ الملك بالعكس لا في القيمة لا العبد للعدم الا ان شريك غير متجب
 تلك الباقي ايضا للوارث فكيف لا للثلاثين لانه عكس الموصي له خليفة لا يملك
 بدليل الرد بالعيب نحو لا على العاقلة مع تلك اليد اذ اذلت نفسها لعل اعلم
 ان العبد الموصي به اذا قطعت يده خطأ وسرقت جنايته القطع الى نفسه فمات
 فلا تخلوا ما ان مات الموصي قبل الجناية والسراية واما بعدها ولما بينهما فهذه
 ثلاثة فصول اما في الفصل الاول فيكون الموصي له قيمة ما وسعه الملك من العبد
 عند عدم الاطاع وما لغيره عند وجودها سواء قبل الموصي له الوصية قبل
 الجناية والسراية ام بعدها ام بينهما لان الموصي له ملك الاصل وهو العبد من حين
 مات الموصي اذ قبله الوصية اسند ملكه الى حال الاحباب وهو الموت ولهذا استحق الزاوية
 الحادثة من العين الموصي بها ان خرجت من الثلث بالاجماع وان لم يخرج فعند اخيه
 رحمه الله ينفذ الوصية في الاصل ثم يملك الثلث من الزيادة وعندهما تنفذ منهما
 وهذا لان يموت الموصي يملك العين تمام سبب الملك في حقه لكن ملكه موقوف فالان
 الموصي لا ينفذ على اثبات الملك له بغير رضاه فاذا قبل الوصية ظهر انه ملكه ملكا
 باتنا من وقت الموت لا من وقت القبول واذا ثبت ملك الموصي له في الاصل عند
 موت الموصي تبين ان الجناية حصلت على ملكه فيكون البديل وهو قيمة المحني عليه
 له لانه لم يتخلل بين الجناية والسراية ملك مات مبتد العين وهذا اذا كان
 الثلث يسع العبد ظاهر وكذا اذا لم يسعه واجاز الوارث لان الموصي له بالاجاز
 لا يملك ما زاد على الثلث ملكا مبتد من جهة الوارث لان اجازته اسقاط حقه وليس
 بتكليف مبتد ولهذا لا ينفذ الاجازة الرجوع فيها الجاز ويتم قبل قبض الجاز له

وقبل اقراره وهذا لان تصرف الميراث صادف ملك نفسه الا انه حجب عليه فيما
يما زاد على الثلث لحق الوارث لملك الوارث فاذا جاز فقد سقط حق نفسه
فينفذ التصرف من الموصي كما لو اهن اذ اباغ الموهون واجاز الوهن فانه ينفذ من
المالك كذا هنا ولو كانت احاز الوارث فملكها كانت الاحكام المذكورة على العكس
وهذا بحسب وصية الغضولي اذا اجازها المالك كان له ان يرجع الى جازر
قبل الدفع الى الموصاله ولا يسم قبل القبض والاقرار لان الحجر هناك على الموصي
للك العجز لا لتعلق حقه لان وصيته صادفت ملك غيره فكانت كالهبه والهبه
لا يملك الا بالقبض كما لو وهب ما ملك نفسه اما هنا الملك يثبت من جهة الموصي
فلم يكن التسليم من شرط صحتها فافترقا واما اذا لم يجر الوارث الوصية فيكون
لموصاله ثلث القيمة خاصة والثلثان للوارث واما في الفصل الثاني وهو ما اذا
الموصي بعد الجناية والسراية فقيمة العبد للوارث لبطان الوصية كما اذا ردت
اما من الموصي بالاجوع واما من جهة الوصاله وهذا لان الوصية تنصير المالك
عند الموت لانها تعلق بالموت والعلق بالشرط عدم قبلة والموصي في الوصية
العبد وقد فقد ذلك المسمى قبل ثبوت الاكباب وصار قيمة وفقد المسمى في
حال موت الاكباب وهو موت الموصي بوجوب بطلان الوصية فصارت كما لو اوصى
بكفر في تحله فصارت قبل الموت بسرا او اوصى بحصير فصارت خلا او اوصى بتفصيل فصارت
وهناك بطل الوصية لغت الاسم وخير فكذا هنا والجامع ان الموصيه لم يوجد
عند الاكباب لم يوص به وهذا بخلاف ما اذا باع الكفري مثلا بطوط الحيار شهرين
على راي من يرى جواز الحيار شهرين فصارت في اده بشر حيث لا يبطل البيع لان البيع
سبب في الحال وانما الحيار انما هو في نفع الحكم لا عرف ولهذا ثبت الملك بعد مضي من
وقت العقد حتى كانت الزوايد كشوى فلم يكن تعبر المبيع قبل سقوط الحيار
ببطل البيع واما في الفصل الثالث وهو ما اذا مات الموصي بين الجناية والقبض فارش
العبد وهو نصف قيمه العبد حال الوارث في مال الجاني لان اليد قامت من العبد
قبل ثبوت الاكباب الوصيه فكان وجوب الارش موجودا على ملك الميت فكان
ميراثا عنه والطواف العبد بسلته لها ممتلك الاموال فلا تجملها العاقلة فتكون

في مال الجاني واما باقي القيمة فتكون لموصاله على عاقلة الجاني ان قبل الوصيه بعد
السرايه لا عرف من ان الموصي له ملك الموصي به عند القبول مستندا الى وقت
الموت والسرايه وقعت في حال التوقف فصارت لها حظ من الاستناد وتعلق
الحق وهو للثالث الموقوف يكتفي لسرايه الحق الى البدل واما اذا قبل الوصية
قبل السرايه فتعذر السرايه لجهالة المشتق للضمان عندها وهذا لان ملكه
بلاقي عين العبد لا قيمة والضمان انما يجب بفعل يضر ربه المالك ويخلل
ملك الموصي له بين الجناية والسرايه فوجب انقسام الضرر بين الموصي والموصي له
فتعذر الجاب الضمان للموصي لمصالح ضرر السرايه في ملك الموصي له وتعذر الجاب
للموصي له لوجود ضرر بفعل الجناية في ملك الموصي فان قبل لم يخلل قبول الموصي له قبل
موت العبد كما لقبول بعده في حوالجنايه تكون ملكه مستندا الى وقت موت الموصي
لصحها للوصية وحينئذ وجب ان يكون موجب السرايه للموصي له كما في الصورة
الاولى قلنا الجنايه ليست من احكام الوصية فلا يعتبر الاستناد فيها الا ترك
انه لا يملك الولد في العصب بزمان الام لانه غير مضمون فلا يعتبر الاستناد فيه
وهذا بخلاف الصورة الاولى وهي ما اذا قبل الوصية بعد السرايه لان ملك الموصي له
هناك ما لعكس بلا في القيمة ابتداء لعين العبد لعدمه والقيمة كالمه عند
موت الموصي فيما كرها الموصي له عند القبول مستندا الى وقت الموت فلم يتبدل الملك
الموجب لبطلان السرايه وقول المصنف رحمه الله كالعتق في قوله ادخل المالك
كالعتق قسم الضرر اشارة الى ان حلال اللاب كما يقطع سرايه الجناية فكذا الحلال العتق
حتى لو قطعت فاعتقه مولاه ثم مات من القطع بطلت السرايه لانا لا نعتبرها
حاله الحياه بحسب القيمة للمولى وان اعتبرنا حاله السرايه بحسب القيمة المحبى عليه
وجماله المشتق يقطع السرايه فجها لانه وجماله المضمون بالجناية اولى وهذا كله
اذا كان العبد يخرج من الثلث في سيرة الوصيه بان يترك الميت ما لا عينه ولذا اذا لم
يترك ما لا عينه واجاز الوارث واما اذا لم يترك سواه ولم يجر الموات فوجب
ثلث باقي القيمة ايضا مع ارش العبد للوارث ليحل له ثلثا المالك لان ارش العبد
نصف القيمة وثلث الباقي بعد ذلك سد من القيمة فتصير الجملة ثلثا

الغنية وبقي للموصي له ثلثا قيمة الباقي وذلك ثلث كل القيمة فاستفاد الثلث والثلثان
وهذا فيما اذا كان قبول الموصي له بعد السراية واما اذا كان قبول السراية فلا
له كما قد رنا لا يرى انه لو كان يخرج من الثلث بطل الوصية في الكل فلا شيء
على الحاجي لجماله الحق فاذا كان لا يخرج بطل الوصية في الثلث وهو ثلثا قيمة
الباقي بعد القطع اعتبارا للبعض بالكل واما لم يختلف الحكم في حق الوارث
عند عدم الحاجة في صورتين لانه لم يخلل في حقه بين السراية والجنابة بقدر
ثلث العبد الا ملك نفسه وملكه ما لا يهدر السراية الا بطريق الخلاف ولهذا
لا يرد بالعيب ولا يرد عليه خلاف الوارث فلو لم يرد لم يرد على ان حال
ميراث الباقي في قوله فيجب ثلث الباقي فالتقدير ليجب ثلث الباقي من قيمة
العبد ايضا للوارث حال كونه محمولا على العاقلة مع ثلث اليد واما وجب ثلث
ارشيد اليد للوارث على العاقلة وان كان طرف عبد لان الجنابة لما سرت وصارت
نفسا لم تقتصر على اليد في حق الثلث الذي لم يهدر لان القطع لما سري
انقلب نفسا فكان الثمان مائة فوجب على العاقلة ثلثا كخلاف ثلثي اليد
لان الجنابة اقتصرت في ذلك القدر لما هدرت فيه وهذا اذا كان القطع
خطا واما اذا كان عمدا فارتش جميع اليد مع ثلث قيمة النفس كله يجب في مال
الحاجي للوارث لانه عمد وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
لا يعقل العاقلة عمد الحديث ولا يحب العصا ص على الحاجي لان الحل لم يصرف نفسا
لا يطاع السراية في العبد ولا شيء للموصي له لا فكرنا والله اعلم

صياغة بيع الوصي

اوصي ان تسمى بالثلث ويعتق ما ربحه الا ما ربحه من حيط الثلثين فشا
القاضي عن الموصي كمالا يصير خصما بالعهد واعتاقه لغو لعدى الوصية وهي
الثلث بعد الدين وشرا الوصي وعتقه عن نفسه للملك ضمن الخلاف كالوكيل
وقتل بعذره ابو يوسف رحمه الله بالجهل بقربها على العين وان نصيبه
القاضي لانه عكس لا بين سوابق لا القاضي لما روي بيع الغنم ويعتق

عن الميث

عن الميث بثلث ما اشترى القاضي او غرم الوصي وقابا بالوصية الا ان يظهر مال
مخرج الاول من ثلثه فينقلب الوفاق اليه والخلاف الى الثاني ويعكس الجواب
عن رجل حضر الموت قاضي ان اشترى سلب ماله تسعة تعق عنه
ثم مات ومنزل شعاع يدوهم فاشترى منها بثلثا به درهم سربه واعتقت
عنه ثم ظهر ان عليه ديننا لحط بثلثي تركه وذلك سماه درهم ودفع ذلك
الى العدم فلا تخلوا ما ان يكون السرا والاعتاق من القاضي او من الوصي فان كان
السرا من القاضي بان لم يكن للميت وصي فراه يقع عن الموصي لانه ان تعذر
تنفيذه على الوصي لمخالفة امر حيث ظهر انه اعتق بالكر من الثلث ولكن تنفيذه
على المشتري وهو القاضي الا ان يصرفه في مال العبد يكون على وجه الفكاك بها
بفقط فيه ولو جعلناه مشريا لنفسه لصار خصما لحقوق العهدة اياه والخصم
في شيء لا يصلح قاضيا في ذلك الشيء لا يصلح شيئا هذا اذا لم يصلح قاضيا
لا يصلح شراؤه واما لم يصلح شراؤه لا يبقى خصما فكان في جوارحه خصما ابتداء ابطال كونه
خصما انتهى واما كان في اثباته بطلانه لا يثبت واما اعتاقه فهو لخلوان
تنفيذ الوصية اذ يعتق في الثلث بعد قضاء الدين لا قبله وقد ظهر ان
الوصية هنا جارية مجراها وهو الثلث بعد الدين وتقدر تنفيذه الاعتاق
باعتبار ولا يثبت العامة لان ولاية القاضي مفقودة بالنظر ولم يوجد النظر
فيلغو واما اذا كان السرا من الوصي فشرأوه واعتاقه يقع عن نفسه سوا
اشترى بامر القاضي ام بغير امره وسواء كان منصوبا من جهة الميث ام من
جهة القاضي فتعذر وقوعه عن الموصي بحكم الامر للمخالفة كما ذكرنا او بحكم
الولاية العامة ولا ولاية وتعذر التوقف لعدم المحرر فتعين التنفيذ
على المشتري فكان الاعتاقه يصادف ملك نفسه السابق في ضمن خلافه امر
الموصي فصار كالوكيل بالشرأ باللف اذا اشترى بالكر وتقدم ما له الموكل وهناك
يقع الشرا لنفسه ويضمن النفس فكذا هنا قوله وقيل يعذره ابو يوسف
رحمه الله بالجهل الى اخيه اشارة الى ما قاله مشاكنا رحمه الله من ان الوصي يعذر
بالجهل على قياس ما روي عن ابى يوسف رحمه الله اذا باع المالك مال الوكاه

بالعين واشترى الاب لابنه الصغير بالعين فانه ينفذ على الابن وله حواله
على البائع كما في العيب قال شمس الاية الخلو في رحمه الله وهذا الرق بالناس قوله
وان نصبه القاضي اشارة الى ان الحكم لا يختلف في الوصي سواء كان منصوبا من جهة
الميت ام من جهة القاضي كما ذكرنا قوله لانه عكس الامين الى اخيه اشارة الى الفرق
بين وصي القاضي واسببه حيث كان تصرف الامين كتصرف القاضي في عدم
لحوق العهله دون تصرف الوصي والفرق ان الوصي نائب عن الميت لا عن
القاضي ولهذا سماه القاضي وصيا بخلاف الامين فانه نائب عن القاضي
دون الميت ولهذا سماه امينا وهذا لما مر في باب بيع الغنائم بكتاب البيوع ان
تصرف امين الامام كتصرف الامام بنفسه وتصرف الامام حكم وكذا المهر
امينه ولهذا لم يجر لكل واحد منهما ان يشترى من نفسه شيئا لنفسه من العسرة
وان كان فيه منفعة ظاهرة للخالين يان لا يشترى بمثل قيمته وزيادة لا يتقار
الناس في مثلها وقد ذكرنا في باب بيع الغنائم ان بعض شائخنا رحمهم الله
ذكروا ان هذا قول محمد رحمه الله اما عنده اني حبيبة واحدى روايتي ابي يوسف
رضي الله عنهما انه اذا كان فيه منفعة ظاهرة يجوز كوصي القاضي والصحيح
انه قول الحل نص عليه في الدخيل وهذا خلاف الوصي لان القاضي اقامه
مقام الميت حكم الولاية العامة عند عجز الميت لامقام نفسه فصار كان
الميت بنفسه اقامه وتصرف الميت ليس بحكم فكذا يتصرف نائبه قوله
ولحق عن الميت بثلاث ما اشترى القاضي الى اخيه اشارة الى انه اذا اشترى
القاضي في الصورة الاولى حتى بقي العبد الاول على حكم ملك الميت فاخذ
التمن من الوصي في الصورة الثانية فانه يشترى بثلاث ذلك قسمه لعنق
عن الميت وعائده لتنفيذ وصيته بالقدر الممكن قوله الا ان يظهر
مال الى اخيه اشارة الى انه اذا اشترى بثلاث ما بقي ثمنه واعتقت ثم ظهر
للميت مال كخرج العتيق الاول من ثلثه بان ظهر له سماية اخرى نظير ما
كان عليه من الدين المحيط بالثلثين فانه ينقلب وفاق امر الامر الى اعتناق
الاول فينقلب الخلاق الى اعتناق الثاني وينكسر الجواب فيكون شرا

الاول واعتناقه عن الميت وسوا الثاني من الوصي واعتناقه عن نفسه ومن
القاضي الورثة والله اعلم

كتاب الوصية تكون رجوعا ولا

من ابواب الوصايا في ترتيب الجامع **ص** او قال او صلت بهذا الالف
او بالف لزيد وعمرو وزيد منها ما يده فله ما يده وعمرو باقية لا
الغير كما في الاقرار الاول لكنه الرجوع منصوص لا او ضمن فعلى زيد ملك
الغير كما لغزل والشيخ او يزيد العين كالصبي والسنا او يعدها للمجاهد
كالذبح والقطع والاحواب معروفة لهذا الوقت لزيد منها الف كان
الحل له وان زاد وعمرو من ملك الالف الف فالحل للعمرو الرجوع زابا
وان قال لزيد سماية وعمرو سماية تقاسما على ثلاثة عشر حلا على الضرب
فيما ضاق الاخذ كما في الفرض العادل **ص** رجل قال او صليت بهذه
الالف او قال او صليت بالالف لزيد وعمرو وزيد منها ما يده ثم مات
والالف يخرج من الثلث فزيد منها ما يده وما بقيها للعمرو لان صدر
الكلام وان اقتضى الشركة على السوا الا انه وصل به العير حيث قدر
نصيب احدهما بالاول من النصف قصدا للكلام يتوقف على اخره اذا
كان في اخره ما غير اوله فصار كما في الاقرار اذا قال لزيد وعمرو على انهم
لزيد ما يده منها وفي الاقرار يعتبر بيانه اذا كان موصولا فكذا في الوصية
اولي لا مكان رجوعه عنها منصوص لا او ضمن فعليه في العين الموصى بها فعلا
لو فعله في ملك الغير زال به ملك المالك كما لو اوصى بقطعة ثم غزله او اوصى
بغزل ثم شججه ثوبا او فعلا بزيد به العين الموصى بها كما اذا اوصى بثوب بصفه
او اوصى بدار ثم بنى فيها او فعلا بعد العين الحاجة المطلوبة منها كما اذا اوصى
بشاه ثم ذكها او اوصى بثوب ثم قطعه فميتا واخوات هذه الافعال معروفة
من القسم الاول ان يجعل الحد له سيفا او الفضة حليا لان تعلق حق المالك
بالعين اقوي من تعلق حق الوصي له ومن القسم الثاني السويق اذا لته بسمن

والفطن اذا جشني به والبطانته اذا بطن بها ونحو ذلك لان الزيادة لم تدخل في الوصية وتصدق بتسليم احد هادون الاخر وهو فعل صادق على النفس فلا يجوز ان يكلف بعضه بخلاف غسل الثوب وتخصيص الارز وهدمها حيث لا يكون رجوعاً قوله لهذا اي لما اشار اليه من ان صدر الكلام بتغير موجب به باتصاف المختبر به لو قال يزيد منها الف لم يقله لزيد منها ما به كانت الالف كلها لزيد دون عمرو وان زاد على ذلك بان قال بعد قوله لزيد منها الف وعمرو من تلك الالف الف كانت الالف كلها لعمرو دون زيد وهذا لا يثبت الشك بين زيد وعمرو في الالف على السواء ولا ثم رجع ثانيا حيث قال في الصور الاولى لزيد منها الف لان ما نصيبه كالنصيب على ان الباقي من الالف لعمرو وقد جعله كالعصبة ولم يبق من الالف شيء فكان رجوعاً واما في الصور الثانية فلانه لما كان قوله لزيد منها الف رجوعاً عن الاكباب الاول والحجاب بالالف له كان قوله بعد ذلك وعمرو من تلك الالف الف نقلاً للالف من زيد اليه فلم يبق لزيد شيء من روعة فكان رجوعاً الا نزي انه لو اوصى لعبد لجل ثم قال العبد الذي اوصيت به لفلان قد اوصيت به لفلان اخر كان رجوعاً عن الاول لانه نقل جميع ما اوصى به للاول بعينه بخلاف قوله بعد الوصية اوصيت بعبد هذا فلان حيث لا يكون رجوعاً عن الوصية الاولى بل يكون العبد بينهما نصيبين لان الكلام الثاني يحمل التثنية بينهما ويحمل النقل احتمالا على السواء فوقع الشك في كونه رجوعاً فلا يثبت الرجوع بالشك اما في الاول نزح النقل بقوله العبد الذي اوصيت به فكان نقلاً لعبد العبد الموصى به الى الثاني فافترقا هذا كله اذا قال لزيد منها ما به وكذا اذا قال وعمرو ما بقي وهذا اوضح النسخ بما بقي لعمرو والاول ثابت بطريق الدلالة واما اذا قال لزيد منها ما به وعمرو سعيه فانها يقتسمان الالف على ثلاثة عشر سهماً لزيد ستة اسهم وعمرو سبعة اسهم لان الالف لما ضاقت عن اخذ مجموع الوصيتين علم ان مراده ضرب كل واحد منهما في الالف بما سمي له من المئات كما قال لهذا على حساب سعيه ولهذا

علي

علي حساب سعيه حملاً لكلامه على اراده الضرب فيما ضاقت عند الاخذ كما في فرض الورثة اذا عالت ونفذ باعتبار الكل من التركة من حيث الاخذ و اعتبار الكل من حيث الضرب فيضرب كل واحد من ذوي الفروض سهمه على طريق العول حتى يدخل النقصان على الكل **ص** وان اوصى لبكر ايضا بالالف والثلاث الف فالنصف بينهما اعشار والنصف لبكر وفان السبب في الباقي والحق كافي التوى واعتبر بزواج زاحم الابوين **ص** اي وان قال اوصيت لزيد وعمرو بالالف لزيد منها ما به ثم اوصى لبكر بالالف واقلت كله الف فالنصف بين زيد وعمرو واعشار لزيد منه العشر وذلك خسون درهما وعمرو تسعة اعشار وذلك اربع ما به وخسون والنصف لبكر اما المناصفة فلانه اوصى لبكر بالالف على حده ولزيد وعمرو بالالف بوصيه على حده فصارت سبب الحاد الوصية كشخص واحد كما لان المزاحمة لا تزداد بزيادة الموصى له وانما تزداد بزيادة الوصية كما قدمنا في الابواب المتقدمة فصارتا بينهما شخص واحد حقيقة واما القسمة بين زيد وعمرو وعشار فلان النصف الذي استحق بوصية بكر جعل كالتاوي واوتوي نصف الالف فكان النصف الباقي بينهما اعشارا رعاية لما بوجبه السبب وهو الوصية لكل واحد منهما في الباقي لها من الالف وفي الباوي منها كذا هذا واعتبر من احد بكر هذا لزيد وعمرو بما اذا زاحم الزوج ابوي اراده في ميراثها وهناك الباقي بعد فرض الزوج وهو النصف لابوين الا اننا نراعيه لسبب استحقاقها في الباقي وفي التاوي كذا هذا **ص** وان قال اوصيت بثلاث لزيد وعمرو لزيد منه ما به فالنصف الباقي بعد اخذ بكر اعشار وبعد التوى اخماس وعمرو يضرب بما عدا ما به يوم القسمة لا الا ايضا للمجهل عكس الماضي والتوى ضد الزحام بفتح السبب فلوزا حرم وعمرو وخسون فلكل شخص ما سمي والباقي بينهما نصفان وقابا بالصدر فيما عدا المختار صدر الرد على ذوي السهام لا اختلاف الموجب حتى لو عطف في الصدر ثالثا جاز ما بقي المعدر كالعصبة **ص** رجل قال اوصيت

جب

ثلث ما لي لزيد وعمرو وزيد منه ما يده ثم اوصي ليكر بالثلث او لعمرو بوص لكن بنوي
 نصف الثلث ففي الوجه الاول يكون النصف ليكر والنصف الباقي بعد اخذه
 بين زيد وعمرو واغشار لزيد العشر وعمرو تسعة اعشاشه وفي الوجه
 الثاني الباقي بعد النوي بينهما الخامس لزيد والخمس وعمرو اربعة اعشاشه وهذا
 لان عمرو يضرب حقه في الباقي بما عدا ما يده زيد يوم قسمة التركة لا يوم
 الا بصا لان الوصية مضافة الى الثلث ما لم يكن للميت عند القسمة ولغيره
 مضافة الى الثلث ما لم يكن له عند الا بصا فهو وان اضاف الثلث اليها
 لكن لم يثبت نصيب احدهما بغير نصيب الاخر لجهل مقدار الثلث
 يوم القسمة لانه قد يزيد وقد ينقص فلا يدرك ان الما يده اي حصة
 تكون من الثلث هل تكون عشا او خمسا او اقل او اكثر وانما يثبت ذلك عند
 ظهور الثلث يوم القسمة لانه اضاف الوصية هناك الى ما لم معلوم لا
 يزاد ولا ينقص وهو الالف المعينه او المرسلة فلا يخبر المشرقة بينهما في العشا
 في الصور بين اما في سبيلنا فمقول الموصي بفسخ استحقاق زيد وعمرو في الثلث
 الباوي من الثلث فلم يبق الا كجاء لهما محض الباقي في الثلث الباقي وهو يوم القسمة
 خمس ما يده وقد اوصي لاحدهما بما يده اما بالوصية ليكر لم يفسخ سبب استحقاق
 زيد وعمرو في الثلث المال ولهذا الورد بكر الوصية كان الثلث بينهما على ما
 سماه الموصي الا ان بكر ارحمهما في مبلغ الثلث وهو الالف في حقهما اعشاشا
 كما كان فافترقا قوله ولزاد وعمرو وخمسون الى اخيه اي ولو قال الوصية
 بثلث ما لي لزيد وعمرو وزيد منه ما يده وعمرو وخمسون وثلثه الف فلذلك
 واحد منهما ما سمي له والباقي من الثلث بينهما نصفان اعتبارا بالصدر الكلام
 فيما عدا البعض الذي عيّن بقوله لزيد ما يده وعمرو وخمسون لانه نص على
 السعيير والعصم في بعض المال وذلك لا يتلزم بغير الباقي فاعتبر فيه
 صدر الكلام الموجب للشركة بينهما على السواء وهذا الخلاف الوردي في البراءة على ذوي
 السهام حيث كان الوردي يقدّر السهام باختلاف الموجب لا استحقاق ذوي السهام وهو
 التوايه التي جعلها الشرع مفاوته في اصل التوزيعه فكذا فيما زاد عليها خلاف

الموجب

الموجب في الوصية لانه الجواب الموصي وصحة الاحجاب تقتضي انشاوي بغير الوصية
 لهما والتخير وجد في البعض بالتصديق عليه فبقي الباقي على الاصل فظهر ما
 قال في الاقرار اذا قال هذه الالف لزيد وعمرو وزيد منها اربعة اعشاشه وثلثه
 ثلاث ما يده موصولا باقراره كان للاول اربعة اعشاشه وللثاني ثلثا يده وما بقي
 وهو ثلثا يده بينهما نصفان اعتبارا بالاحجاب الما في صدر الاقرار فيما عدا
 البعض المختار ولهذا الوزاد في صدر الكلام رجلا ثالثا بان قال لزيد وعمرو
 وبكر كان ليكر ما عدا المال المقدّر لهما لانه لما بين نصيبهما دور نصيب
 بكر لان له ما بقي بعد وصيتهما فيكون عتله العصبية وزيد وعمرو بمنزلة
 ذوي النذور **ص** وان قال هذه الالف لزيد منها ما يده وصية
 وعمرو باقيةا تقدم زيد وعمرو للتفرد بالصدر عند الماضى وضارب
 بكر على احد عشر حسب السبب وعمرو كالعصبية في الفرض العايل **ص**
 رجل قال هذه الالف لزيد منها ما يده وعمرو باقيةا فانه يقدم
 وصية زيد على وصية عمرو لتفرد زيد بصدر الكلام لانه لم يشرك
 بينهما بل اوصى بكل منهما وصية على حدة ولهذا الواقتصر على قوله لزيد
 ما يده لم يشترط وعمرو مثلا لعدم الوصية له بخلاف الميالة الماضية وهي
 قوله وصيت بثلثي لزيد وعمرو وزيد ما يده وعمرو وما بقي لانه لم يفرّد
 زيدا بصدر الكلام بل شترك بينهما في الصدر على السواء ولهذا الواقتصر عليه
 كان الثلث بينهما نصفين ثم رد مشاركتها من الا لضاف الى الاعشاش والكلام
 الثاني فلا تقدم احدهما على الاخر قوله وضارب بكر الى اخيه اشارة الى
 ميالة اخري وهي ما اذا كان الموصي زادا في الوصية رجلا ثالثا واوصى له
 بالغا بان قال لزيد ما يده وعمرو وما بقي من الالف ثم اوصى ليكر بالالف
 والثلث الف فان الثلث يكون بين زيد وبكر على احد عشر سهماء عجب
 سبب الاستحقاق اذ حق زيد في ما يده وحق بكر في الف فيجعل هو والما يده
 سهماء فيكون المجموع احد عشر كما ذكرنا ولا شئ لعمرو لانه موصى له بما بقي
 بعد السهام المقدّرة ولم يبق احد شئ فكان بمنزلة العصبية مع اصحاب

المفروض العايله وهذا ليس للعصبة شي فكذاها هنا لان الوصية اخت
 الميراث **ص** وان قال وصيت لك ما بقي من ذالالف فله الكل
 ان انفرد بشمول اللفظ ومن بعد ما للتمييز كما في خالعتي على ما في يدي من الدراهم
 من رجل قال لا خرا وصيت لك بما بقي من هذه الالف وهي ثلث
 ماله فله الكل ان انفرد بان لم يكن مع وصيته اخري فصارت
 كالعصبة له الكل اذا انفرد والباقي اذا كان معه وسهم فالتقدير
 او وصيت لك بما بقي من الوصايا ان كان معك وصيه اخري وان لم يكن
 فلك الجميع قوله لشمول اللفظ ومن بعد ما للتمييز الى اخيه اشارة الى جواب
 سوال مقدرو وغيره ان يقال كلمة من للتبعيض فوجب ان لا يتحقق
 الكل اذا انفرد وتقرير الجواب ان يقال بل كلمة من اذا وقعت بغير كلمة
 ما تكون للتمييز دون التبعض كما في سبيلتنا لان لفظ ما بقي اسم عام شامل للدراهم
 وغيرها وكلمه من افادت ان التبعض المضاف اليه الوصيه هو الدراهم دون
 غيرها فاذا عملت في التبعض من فيما دخلت عليه وهو ما بقي لا يجعل التبعض
 مرة اخرى في نفس الالف فكانت لتمييز جنس الدراهم من غير كما في قول المراه لزوجها
 خالعتي على ما في يدي من الدراهم من حيث انه يتصرف في بلاشه دراهايم لا درهم
 لانها دخلت على قوله ما في يدي وهو عام فاجبت بعضنا هو الدراهم ولم يدخل
 على الدراهم لتوجب بعضنا منها فكانت لتمييز جنس هو دراهايم والثلاثة متبقية
 لانها اقل الجمع فحمل اللفظ عليه هذا كله اذا انفرد الموصي له بما بقي واما اذا انفرد
 بان وصي لاخر معه بالالف اخري فلا شيء له لاقلا من ان تقدير الكلام لثلث الالف
 ان لم يكن معك وصيه اخري وهذا معه وصيه له سبق من الالف شيئا وحكي
 ان اهل بخارا استغنوا في رجل وصي بوصايا فاسده نحو الوصيه باصلاح خبر
 ابو به او ببناء فيه عليهما ووصي لاخر بما بقي من ثلث ماله قبل يعطى له ما بقي من الثلث
 لو نفذت الوصيه الفاسده وقبل بل يعطى له الكل لان الوصيه بما لا يجب تنفيله
 كلا وصية قال الصدر الشهيد رحمه الله وهذا صحيح والله اعلم بالصواب

ص باب ما يفعل المصبي بعد ان يكون اولاب

هما اقسدا ببيعة من الوصي مطلقا ومن غير بالغيرين الفاحش مبالا الى النيابة
 والامام امضاه من الغير مطلقا وان كان موروثا في الاظهر لما قاله المكسوب ومن
 الوصي يوطئ خبر بعد الفقيه في راي والنصف في راي بعض اصحابه مالم يسم
 اذا الاذن استغناط وتكميل للراي لا تملك حق غم المحصوص والمجهول لا عمل على
 الاذن ضد الباب فحاز اقراره بالعين والدين والاستيفاء والاثلاف للغيرين
 لانه ضد المهر والنفقة له جميع النجاة ولم يجوز للوصي لثمة جزها الاذن حذو
 اقرار العبد المديون للمولى والاجنبى **مع** اعلم ان هذا الباب يمثل ايضا
 على ما يلزم باب ما يجوز لليتيم ان يفعل له ثلث المصنف رحمه الله من الابواب
 المتعارفة في اخر الكتاب في ترتيب الوجيز والخويز للناسبه اذا عرفت هذا
 فنقول اذا اذن الوصي للصبي في النجاة فباع شيئا من وصيه او من اجنبى قالو
 يوسف ومحمد رحمهما الله اقسدا ببيعة من الوصي مطلقا سواء كان فيه نفع
 ظاهر للصبي ام يكن واقسدا ببيعة من الاجنبى ان كان فيه عين فاحش
 مبالا منهما الى ان يصرف الصبي الماذون له بطريق النيابة عن الوصي
 فالوصي لا يملك شراياك اليتم لنفسه ولا بيع ماله لغيره بعين فاحش
 فكذا نائبه وانما روي الوجيز الى ان المذكور مع محمد قول اني يوسف الاول
 وان قوله الا حرم مع اي حنيفه رحمه الله وقال الهاشمي رحمه الله قول اني يوسف
 مضطرب ذكر قوله في بعض الروايات مع اي حنيفه وفي بعضها مع محمد رحمهم
 الله انتهى كلامه واما الامام ابو حنيفه رحمه الله فامضى ببيعة مع الاجنبى طاقا
 سواء كان فيه نفع للصبي ام لم يكن وسواء كان المالك الذي تصرف فيه موروثا
 او مكسوبا في الاظهر من الرواية انه الحاق المالك الموروث بالمالك المكسوب
 حال الاذن وروي الحسن عن اي حنيفه رحمه الله انه لا يجوز تصرف في المالك
 الموروث من ابنه وامه وانما يجوز تصرفه فيما اكتسبه مجازيه الا نزي
 ان العبد الماذون له لو باع شيئا من مال مولاه لم يجوز وجه الاظهر ان يبي
 الاذن على العموم فاذا صار ماذونا في نوع صار ماذونا في الانواع كلها والصبي
 يتصرف في ملك نفسه بخلاف العبد لانه يتصرف في ملك غيره ولا يبيعه

من الوصي قائما بمصيبة الامام رضي الله عنه شرط خيرا ظاهرا للصبي وهو ان يكون
زائدا على القيمة بمثل القيمة في راي شمس الائمة الخلو في رحمه الله بان يسع ما
يساوي عشره عشرون وشتركي ما يساوي عشرين بعشره قلت هكذا الخلق
في الوجيز واما في الخبر فنقبل بكونه في العار واما في راي شمس الائمة الشري
رحمه الله فالخبر الظاهر ان بعد له فقير القيمة وهو ان يبيع ما يساوي
عشره خمسة عشر وشتركي ما يساوي خمسة عشر بعشره قال الصدر
الشهيد رحمه الله وبه يعني وفي زيارات تاج الدين رحمه الله وغيرها
من المواضع ما يساوي الغائبان ما يبدو وعمل بعضهم مقدرا للغيب الفاحش
وقد مر تفسيره في كتاب الزكاة قوله تعالى يا منصور بقوله امضي على انه
مفعول لاجله فالتقدير والامام امضي ببيع الصبي الى اخيه بخليليا لاصالة
نصرفه مالم يتم الوصي وبما نذر ان اذن الوصي ليس بملك للصبي
ايكون الصبي بايبا عنه كما قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لان الصبي
مالك للتصرف حقيقة وانما منع عنه خلق الولي الباب له شرعا على وجه
ليس لاحد عزله عنه ولتقصان راي الصبي وعدم اهليته وحريته
فاذا اذن له كان اذنه اسقاطا لحقه وتكميلا لراي الصبي بطلب راي
الولي اليه فيصير جليلا بمنزله كما مل الراي فينفذ تصرفه مع الوصي
تخلييا لاصالة تصرفه مالم يتم الوصي بان يشتركي منه بخبر تقع ظاهر
للصبي لان تصرفه وان كان بطريق الاصاله الا انه نكث فيه شبهة
التميز به اذن من الجائز انه انما اذن له لينفذ تصرفه معه فاعتبرنا
الحقيقة فيما بينه وبين الوصي لانه موضع التهمة والشبهة يجب اعتبارها
في مواضع التهمة احتياطا وعن ابي حنيفة رحمه الله انه يملك التصرف
مع الوصي كما يملكه مع الاجنبي اعتبارا لاصالة مطلقا والدليل على ان الاذن
ليس بملك ما ذكر المصنف رحمه الله من ان الاذن يعم الخصوص والعموم
بلاعته على الاذن اما الاول فلانه لو خص الوصي عن الاذن نوعا من الجارة
بان اذنه في الرقود ون السليم يخص وكان له ان يخرج في الكل واما

الثاني

54
الثاني ولانه لو قال له اذنت لك في النجاسة صح الاذن مع ان المأمور به محمول
واما الثالث فلانه لو تصرف ولحقته عهدة لم يكن على الولي الاذن منها
شي بخلاف النايب حيث يتقيد تصرفه بما عين له من الانواع ولا يبيع مع
الجهالة ويرجع بالحقة من العهدة على من قبله قوله فجاز اقراره بالعين
والدين الى اخيه لما بين المصنف رحمه الله حكم تصرف الصبي المادون على خلاف
المذهبين شرعا في بيان حكم اقراره اذا عرفت هذا فنقول اذا اقر الصبي
المادون له بعين من ماله او بدين كالثمن والاجر او باستيفاء بها او باستيفاء
دين من ميراث ابيه او امه او اقربا لان مال ان كان الاقرار لاجنبي جازا ما
عند ابي حنيفة رحمه الله فلا صالة وعندهما ان اعتبر وجه النيابة
عن الوصي والوصي لا يملك الاقرار عليه الا ان ذلك تابع للنجاسة حيث
كان من ضروراتها اذ لو لم يصح اقراره بذلك لا يمنع الناس من معاملته
فيقوت ما هو المقصود من الاذن وهو النجاسة وهذا خلاف اقراره بالهر
والكفالة حيث لا يصح لانه ليس معاوضة حقيقة ولا حكما فلا يصح
ان يجعل تبعا للنجاسة بخلاف الاقرار بالانكاح لانه اقرار بالمعاوضة
من حيث المعنى اذ حصل له بمقابلته العوض فان قبل الوصي لا يملك
الاقرار بماله الصبي للاجنبي فوجب ان لا يملكه الصبي قلنا انما ملكه الصبي
بكونه من ضرورات النجاسة كما ذكرنا خلاف اقرار الوصي لانه ليس من
ضروراتها بل هو شهادة عليه فافترقا واما اقرار الصبي للوصي فلا يجوز
لكنه جرحها الاذن اذن الجايز اذنا اذن له ليهي اقراره له كما ذكرنا
من اعتبار شبهة النيابة عنده وحقيقة النيابة عندها نصارا اقرار الصبي
للوصي والاجنبي نظيرا اقرار العبد المدين للمولى ولا جنبي من حيث
ان اقراره للمولى لا يصح للتيمم واقراره للاجنبي يصح لعدتها **ص**
وشرط خلاف الاب والوصي في تبايع التيممين وباررها صونا لشرط الخير
دون غيرها اذ قرب الاب من التيمم مالم يلحق الغيب حتى جاز الاقرار للعبد
من الاب لا الوصي والتبايع بين عبده المدين وابنه لا بين عبده ونبيه

وبير عبدي الاب والابن لا ير عبدي الوصي واليتيم وحاز اقرار العبد لابن
المولي ويتيمه بلا عكس والحرف تعلب النيابة على الاصله بالنهية
والعكس بعد ما موسى الفعل الاذن **مس** اعلم ان اليتيمين
الماذون لهما في التجارة اذا تباعا واقر لهما بالآخرين او غيرهما استيفا
ولا خلوا ما ان يكون ابوها واحدا او مختلفا وعلى كل تقدير فاما ان يكون الوصي
واحدا او مختلفا فله اربع صور لا يصح تباع اليتيمين وتوارهما الا في صورة
واحد منها وهي ما اذا كان الاب مختلفا والوصي مختلفا بخلاف بقية الصور
اما الجواز عند اختلاف الاب والوصي عند ان حنيفه رحمه الله فلا
كل واحد من اليتيمين يتصرف بطريق الاصله عن نفسه وشبهه
النيابة وان كانت ما بينه في حق كل واحد منهما بالنيابة الى وصيه
الا ان وصيه اجنبي من اليتيم الاخر ولما عند ان يوسف ومحمد رهما
الله فلا يتصرف كل واحد منهما وان كان بطريق النيابة عن وصيه
الا ان وصيه اجنبي من الوصي الاخر لا يترك ان الوصيين لوتباعا
جاز فكذا اليتيمان الا ان اقرار الوصي على يتيمه لا يجوز لما عرف من انه
شهاده عليه واقرار اليتيم على نفسه نافذ لكونه من ثواب التجارة واما
عدم الجواز في الصور الثلاث الباقية فلان الاب اذا كان واحدا والوصي
واحدا او كان الاب مختلفا والوصي واحدا او كان الاب والوصي
مختلفا فلان الوصي في الصورين الاوليين واحد حقيقته وحكما وفي
الصورة الثالثة ان كان مختلفا حقيقته لكنه واحد حكما لان الاب
اذا كان واحدا كان كل واحد من الوصيين وصا اليتيمين واذا كان
كذلك فبهم النيابة عن الوصي باسده في تصرف كل واحد من اليتيمين
فصار كان كل واحد منهما يتصرف مع الآخر نيابة عن وصيه فيكون
يتصرف الاخر واقعا مع الوصي حكما فيشترط كصفتيه وجود يقع ظاهر
لليتيم ولا يحل لاحدهما النفع الظاهر لا يحصل الضرر الظاهر الاخر
وذلك مبطل للتصرف هذا في التباع واما في الاقرار فيصير المقر منهما

مقرا الوصي حكما فلا يجوز لاحتمال التهمة كما قررنا قبل هذا وهذا على اصل
ان حنيفه رحمه الله واما على صلتهما فلان اليتيمين يتصرفان بطريق
حنيفه النيابة عن الوصي والوصي لو باع مال احدهما للاخر واقر عليه
للاخر لا يجوز فكذا اليتيمان وهذا الخلاف ما اذا لم يكن الماذون لهما يتيمين
حيث لا يشترط لصحة تباعهما وتوارهما اختلاف الاب حتى لو اذن الاب
لابنيه الصغيرين في التجارة فتابعا واقر لهما للاخرين او دين او
استيفا صح لان الاب لو باع مال احدهما من الاخر ولو بعين سحر حاز لعدم التهمة
فله اذا فعل لهما نفسهما وقد استنفاد الاذن من الاب وروي الحسن رحمه الله عن ابي
حنيفة رحمه الله انه لا يعفى العتق اليسير في تصرف الاب لاحتمال انه يورث
نفسه على ولده فلا يتحمل منه كما لا يتحمل من المريض المديون والصحيح انه يعفى
اليسير من العتق لان قرب الاب من ولده يبقى التهمة عنه ما لم يكن فيه عتق
فاحش لان الظاهر من حاله كمال شفقته ان لا يورث نفسه على ولد
لاجل منفعة يسير خلاف المريض لانه يحير عن النبرع حتى الخرم
فليستوى فيه اليسير والكبير وخلاف الوصي لان في تصرفه مع الصغير
بمثل القيمة همه لما ذكرنا ولا فترابه بينهما تدل على كمال سعه سعي
همته واعلم ان مطلق كلمة غير المضافه الى ضمير اليتيمين في قول المصنف
رحمه الله دون غيرها وان تناولت احدى عتق صورة كما سلكه لكن المراد
منها خمس صور الصورة الاولى اذا كان الاب لابنيه فتصرف احدهما
مع الاخر وقد ذكرناها بالناسه تصرف عبد احدهما مع عبد الاخر
الثالثة تصرف الاب مع عبد الابن الرابعة تصرف عبد الاب مع
عبد الابن الخامسة تصرف احد الاثنين مع عبد الابن الاخر لان تكميل
المصنف بقوله لان قرب الاب من التهمة فربينه موجبه لكون
الاذن من جهة الاب فيخرج ما كان الاذن فيه من جهة الوصي وهي
ست صور ايضا الاولى تصرف عبد احد اليتيمين مع عبد اليتيم الاخر
الثانية تصرف احد اليتيمين مع عبد الاخر الثالثة تصرف عبد الوصي

مع عبد اليتيم الرابع بصرف ابن الوصي مع اليتيم الخامس بصرف ابن الوصي
 مع عبد اليتيم السادس بصرف عبد الوصي مع اليتيم قوله حتى جاز
 الاقرار للخير من الاب لا الوصي الى اخره اشارة الى اربع صور ينبغي الحكم فيها على
 وجود النعمة وعدمها ويشتمل الصور الاربع على عشر مسائل مما ستراه في اثناء الكلام
 عليها اما الصورة الاولى فهي ما اذا اقر الولي لاحد الصغيرين على الاخر فانه
 يجوز من الاب لعدم النعمة ولا يجوز من الوصي للتمتع لان المراد في قول
 المصنف رحمه الله حتى جاز الاقرار للخير احد الصغيرين لا الاجنبي اذ
 لا يجوز اقرار الولي للاجنبي على الصغير سواء كان الولي اباً أم وصياً لانه
 شهادته كما عرف واما الصورة الثانية وهي ما اذا اثنى بايع عبد مديون
 للمولى مع الصغير فانه يجوز ان كان الولي اباً ولا يجوز ان كان وصياً لان
 العبد قام مقام مولاه لما ان كسبه وما حصل في يده للمولى وتبايع المولى
 مع ابنه يجوز لعدم النعمة ومع يتيمة لا يجوز للتمتع فكذا من قام مقامه
 واما الصورة الثالثة فهي ما اذا اثنى بايع عبد الولي وعبد الصغير فانه يجوز ان كان
 الولي اباً ولا يجوز ان كان وصياً لان تبايع العبد بين كتابي الوليين وتبايع الاب
 وابنه جاز لعدم النعمة وتبايع الوصي ویتيمه لا يجوز للتمتع فكذا العبدان
 واما الصورة الرابعة فهي ما اذا اقر العبد لصغير مولاه فانه يجوز سواء كان
 الصغير ابن المولى أم يتيماً المولى لعدم النعمة كما لو اقر المولى بنفسه ولو كان الامر
 بالعكس بان اقر الصغير لعبد المولى لم يحز للتمتع كما لو اقر المولى قوله والحرف
 اي والاصل الذي ينبغي عليه الحكم في هذه الصور ان يقال اذا كان في التبايع او في
 الاقرار نعمة وجب تغليب جهة التبايع على جهة الاصاله فيمنع كما ذكرنا
 في تصرف احد اليتيمين مع الاخر اذا كان الاب واحداً والوصي واحداً
 او اختلف الاب دون الوصي او بالعكس وفي اقرار الوصي لاحد اليتيمين علي
 الاخر وفي تبايع عبد الوصي او ابنه مع يتيمة وفي اقرار اليتيم لعبد الوصي
 او لعبد الاب وكما ذكرنا من تصرف احد اليتيمين مع عبد الاخر وفي
 تصرف عبد احد اليتيمين مع الاخر واما اذا لم يكن في التبايع ولا في الاقرار

نعمه

نعمه وجب تغليب جهة الاصاله على جهة التبايع فحوز كما ذكرنا في اليتيمين اذا
 اختلف الاب والوصي وفي اقرار الاب لاحد الابيين على الاخر وفي تبايع
 عبد الاب مع ابنه او مع عبد ابنه وفي اقرار العبد لابن مولاه او ليتيمه وكما
 ذكرنا من تبايع عبد الابيين وتبايع احد الابيين مع عبد الاخر وتبايع
 الاب مع عبد الابن اما تغليب جهة التبايع على جهة الاصاله في موضع الله
 على قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله فظاهر واما على قول ابى حنيفة رحمه الله
 فلان الصغير وان كان يتصرف بطريق الاصاله لكن لم يكن فيه شبهة
 التبايع اذ من الجائز ان الوصي اذا اذن له لسفد تصرفه معه والشبهة
 كالحقيقة في موضع النعمة وقد ذكرناه واما تغليب جهة الاصاله على جهة
 التبايع في غير موضع النعمة على قول ابى حنيفة رحمه الله فظاهر ولما على
 قولهما لان الصبي وان كان يتصرف بطريق التبايع عن الاب الا انه لما جعل
 شخصه كشخصين وعبارته كعبارتين لكان شفقته صادرة باع من الاب وهو
 كبيرم يحمل الحق عن الابن بحق الابن لا بحكم العقد فيكون الاب اصلاً
 في حق نفسه تايماً في حق الصغير ولهذا اوجب كانت العهدة على الصغير قوله
 موضحاً اسم مفعول من اوضح وهو منصوب على انه حال من قوله والحرف
 قاله ليدبر والحرف تغليب التبايع الى اخره حال كون ذلك الحرف موضحاً بما لو
 تصرف الاذن بنفسه مع الصغير او مع عبده وقد ذكرناه في اثناء الكلام

صكات المكاتب

باب شرط الحمل في الكتابة وغيرها
 ان كانت على الف على ان الحمل له فسدت خط في البطل او شرط
 خالف مقتضاها اذ هي بين البيع والتعليق فسد بما في الصلح كحمل البطل
 دون الخارج كشرط ان لا يخرج لا يلزم ما لو وهب او تصدق او رهن
 او مهر او صلح عليها عن العبد على ان الحمل له اذ الشرط ربوا معنى بلعود
 دون عقد عقد التبع وما نأمره بفعل او قول لا يقال كما في العمري

ولما اوصى بها على ان الحمل للوارث او غيره لا ينافي ضد الماضى كجامع الخطر والاضافة
بدليل ان اذ الحمل بها فصح الخل لا تنزى ان الخلع لما قبل الاضافه والتعليق
حاز على الحمل وان لم يجز تنسأه اذ هو بيع في حق المشروط لها تعليق
في حق المشروط عليها نظرا الى المقابل حتى افسده اكرامها دون
الزوج ولا ما لو اوصى بها على ان الخدمة والغلة للوارث لان الارث
عكس الوصية بالا في بقا المالك لا الابتداء او المنفعة ضد الحمل
لا سمي وتلك ابتداء بطريق الاحاطة فلعنى سبأها للوارث وصح للغير
الا تنزى انه لو مات الموصى له كان الحمل لوارثه وللخدمة لصاحب العين
ويعتق بادا الالف وفأجمع على التعليق وان لم تنزل الولد لانه
لا يتعلق بما لا يصلح بدلا بدليل الف وحراود ما ومكانب او
خدمة مجهولة ضد الف وجرم الا تنزى انه لو كانت على الف على
ان يطأها بعقوباد الالف وان لم تطا وتسعى في باقي النظمه
ولا سبغ الفضل توسط بين البيع والتعليق وان كان الحمل سبغ
به بفساد الكتابه شرطه الموصى له لانه خلاف مقتضاها وان
وافق المالك ويتوقف بترك الشرط ككتابة الشريك فتنفذ
بالولاده والاحالة لزوال المانع ولو بعد الولاده في الاظهره كونه
الانباغ كما في المشترا بلا قسط اذ الكتابة تنفي قبضه ولم تنكله لفظا
ضد المولود قبل القبض في البيع لكن شرط حيواتها اذا العتق
والعجز بالاداء والعدم تنفذ الى اخرها ولا عقده بعدها وان
تركها اسما اخر لانه وان خلفها بالسعي في الهجوم للحدوث بعد النفاد
ضد ذلك من ضرورة الاداء قصد اعليه حتى حل الدين وان كوتب
الزوج معها العتق الاحاطة بعد موتها قبل موته لما مراد هو
تابع لها حتى كان كسبه لها دونته وجازت في العكس استخسانا لان عتقها
وان استند الى اخر عمره فيما بينهما للنفاد دفعة حتى ورثته اقتصر على حال
الاداء في حق الحجاز كما في حق الشهاده والجنابيه وللحد حتى لم ترثه كما

لم ترث لخواه ضد الحجاز في حيوتها **مس** اعلم ان الرجل اذا كاتب
امته الحامل لا يخلو اما ان يكون الحمل ملكه ايضا او ملك غيره واذا كان ملك
غيره فلا يخلو اما ان يكاتب الزوج معها او لا فهذه ثلاثة فصول الفصل
الاول رجل كاتب امته الحامل على الف درهم على ان الحمل ليس بداخل
في الكتابة فسد الكتابه حتى كان لكل منهما ان ينقذ بنفسها
اما الخطر في بدله لانه سمي القاي وجبينا لا يعرف كونه ما لا يجوز
انه لا ينفخ فيه الروح والاصل عدم الروح واما لانه شرط في الكتابة
شرطا مخالف مقتضاها لان مقتضى العقد ان تكون المكاتبة حتى بنفسها
ويولدها ولهدا الولد ينسب له الحمل دخل الولد في الكتابة وهو شرط
وجد في صلب العقد فيكون مفدا وهذا لان الكتابة دابرة
بين البيع والتعليق اما الاول فلان صحتها تتعلق بذكر البدل
الحال في العقد وبفعل الفسخ وبصح فيها شرط الخيار واما الثاني
فلان الكتابة تعليق للعتق اذ البدل فوفرا على السهمين
حظهما فقلنا بانها تفسد بالشرط الموجود في صلب
العقد نحو جهالة البدل ولا يفسد بالشرط الخارج عن العقد
نحو اشتراط المولي على المكاتبة عدم الخروج من البلد لانه وان
خالف مقتضى العقد من حيث ان موجب العقد اختصاص
المكاتبة بنفسه ويمكنه من الاكتساب والضرب في الارض لا يتعا
المال الا انه شرط لا قابلية فيه للمولي ولا للمكاتبة لان غرض
المولي الوصول الى بدل الكتابة وعرض المكاتبة الوصول الى العتق
بادا بدل الكتابة ولا حصول بقصودها الا بفك الحجر عن المكاتبة
ويمكنه من الاكتساب حيث شاو اذا لم يكن الشرط مفيدا كان
وجوده كعدمه فيبطل ولا يفد العقد فاما بقا الولد في ملك
المولي مفيد فكان اشتراطه معبرا وهو شرط مخالف
لمقتضى العقد فيكون مفدا للعقد قوله ولا يلزم مالو وهب

الى اخذه اشارة الى ما يخالف الكتاب من العفود وهو قسمان الاول
يصح فيه العقد ويقد شرط والقسم الثاني يصح فيه العقد والشرط
جميعا اما الاول فكما لو وهب امته او تصدق بها او رهنها او امهرها
لا مراه تزوجها او صالح عليها عن دم عمده على ان حصلها له
وهذا لان الشرط الفاسد ريبا من حيث المعنى لا يتباع احد
المتعاقدين به من غير عوض يقابله والربوا انما يدخل في البيع وهو
مسا دله المال وعند الهبة والصدقة ليسا في معناه لانهما
عقد تبرع ولا تحقق الربوا فيلغوا الشرط دون عقد الرهن
والنكاح والصالح عن دم العمد لانها لا يعمل الفسخ والاقاله
فلم تكن في معنى البيع فلا يدخل فيها الربوا لان كل عقد يكون ثامنه
بالفعل كالرهن والهبة والصدقة او بالقول كالنكاح والخلع
والصالح عن دم العمد لا يقبل الفسخ والاقاله كما في العمري الا توي ان
النبي صلى الله عليه وسلم اجاز العمري وابطل شرط المعسر واذ ابطال
الشرط كانت الجارية والولد لما لك الجارية قال في التحرير وحقيقته
الفرق بين هذه العفود والكتابة ان هذه العفود لم تبطل بطلان
السمي ففي العقد الموجب لا تحقق الام فتبعها الولد ولو لم يجب
السمي في هذه العفود لو حبت القربة كما لو استحق السمي وفي الكتابة
لا يجب القربة بل تبطل فلم يبق الموجب والهبة صحت بالقبض وانه فعل
والشرط لا يقدح في الافعال واما القسم الثاني فكما لو اوصى بامته على ان
الحمل للورثه او للغير وهذا لان الوصية كجامع الخطر ولهذا صحت
بالمعذور اذ كان بما يجوز تخليكه بجفده ما حاله الحياه وتجامع الاضافه
لان وصيتها ان تكون مضافه الي وقت الموت بخلاف ما مضى ذكره
من العفود كالكتابة والهبة واخوانتها لانهما لا كجامع الخطر
والاضافه ولهذا لو اقرض المحرم في العقد جاز في الوصية دون غيرها
لان الجنين كالطرف باعتبار الحال وكالمفصل باعتبار المال

فجعلناه

فجعلناه نبتا كسابر الا طرف فيها ذكرنا من العفود لان صحتها
تعتمد بدلا ما ليا مقدور التسليم وجعلناه اصلا في الوصية
اد ميناها التوسعة والتسهيل واد اكان الجنين كالمفصل
في حق الوصية فكذا في حق الاستثناء الا توي ان الخلع لما قبل الاضافه
والنفليق كالوصية جاز على الحمل حتى لو خالع الرجل امراته على حمل
جاريته كان له ذلك قوله وان لم يحضر ماله الى اخره
اشارة الى جواب سوال مقدرو تقريره ان يفتى لو كان
الجنين في حق الخلع كالمفصل صح استثنائه كما ذكرتم في الوصية
وليس كذلك لانه لو خالعها على جاريته لاحملها صح الخلع
وبطل الشرط وتقرير الجواب بعد التسليم على احدي
الروايتين عن ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ان يقال الخلع
بمنزلة البيع في حق الجنين المشروط للمراه وبمنزلة النفليق في حق
المشروط للزوج للزوج عليها نظر الى ما يقابله في الصورتين
اذهوا اذا شرطها بان خالعها بالفسخ وحمل امته هذه
تكون مقابلا في حقها ببعض الالف واما اذا شرط الجنين
للزوج بان خالعها على حمل جاريته تكون مقابلا في حقها بزوال
ملك النكاح وذلك ليس بحال ولهذا قلنا لو اكرهت
المراه على قبول بدل الخلع فقبلت لا يجب المال لفساد الخلع
اذ المطلوب من جانبها المال فكان في حقها بمنزلة البيع
والبيع يفسد بالاكراه لكونه من الرضا بخلاف ما اذا
اكراه الزوج على الخلع فتعد حيث يقع الطلاق ويجب
المال لعدم فساد الخلع اذ المطلوب من جانب الطلاق
والاكراه لا يفسده فاقترقا قوله ولا ما لو اوصى اي
ولا يلزم ايضا ما لو اوصى الى اخره وهو اشارة الى ما يخالف
الحمل في صحة الاستثناء من الوصية وهو المنفعة فاشلو اوصى

بالامانة على ان الخدمة والفله لورثته بطل الاستثناء وتكون
الحباريد وحدها وغلقتها للموصي لانه لان الارث
الملك بلاقي بتمام ملك المورث ملك خلافة لا ملك ابتداءي ولهذا
يرد التركة بالعيب ويورده عليه وملك الموصي له بالعكس ملك
ابتداءي لا ملك خلافة ولهذا لا يرد بالعيب ولا يورده عليه
والمنفعة ما لا سعي زما من الحمل سعي والمنفعة ما لا سعي
زما من الحمل سعي والمنفعة ملك ملكا اسداسا بدليل الا حان
والحمل لا يملك ملكا اسداسا واذا كان كذلك فعول
الاستثناء لا يستثني المستثنى على ملك المورث فيما يجري
فيه الارث بطريق الخلاف فيعتمد وجود المستثنى
في ملك المورث لمختلف الوارث فيه والمنفعة
معدومة فلا يجري فيها الارث وانما يملكها
الوارث ابتداء بتمام ملك العين واذا كانت كذلك فلا
يصح استثناءها والورثه بخلاف الحمل وانما صححت
في الوصية بتفديرا يفا العين على ملك الموصي ثم يموت
حق الوصي له في منفعتها ابتداء بالتاليك السابق
مضافا الى وقت الوجود كما في الاحبار طالع الحيوه فاما
ان يكون وصيه مجردة مضافه الى المنافع فلا ولهذا
يعتبر خروج العين من الثلث فان قيل وجب ان يقدر
في حق الورثه هكذا يصح استثناء المنفعة لهم قلنا لا يتقيم
لان الوارث ليس بخلف على الاطلاق بل فيما صار اليه
من المورث ولهذا لم يختلف في الوصيه بالاعتناق
ولا في ملك المالك ثب حتى لا يملك رقبه العبد الموصي
يعتقده ولا رقبه المالك ثب وان كان كل واحد منهما
مملوكا للمورث واذا كان كذلك فالمنفعة لا يملكها

المورث فلا يتحقق الخلاف فيها خلاف الحمل الا ترى انه لو مات الموصي له
كان الحمل المستثنى من وصيته مردودا على ورثه الموصي وكانت الخدمة المستثناة تخلفه
لصاحب العين الموصي له بها ثم الغلة وان كان عين مال حقيقه الا انها قامت
مقام المنفعة فكانت منفعه حكما على اليها بعد ومرة في الحال حقيقه فوله وتعتق
اي للكانيه في سلبه الكتابه يا ذا الالف لان في الكتابه معنى تغليب العتق بالاداء اذا
حصل الاداء حكما بالعتق وفما معنى التعليق لان العتق وان كان فاسدا فهو اذا
انضرب به القبط ملحق بالجانب في حق افادة الاحكام فتعتق وان لم يره
الولد لان العتق لما وجد كان الولد جنينا لا يصلح بطلا في عتق ما
سوى الخلع ولا يتعلق العتق باداءه كما لو سمي مع الالف حوا او دما او مكاتبا
او خدمه مجهوله من حيث انها لا تحقق يا ذا الالف وان لم يره ما شرط معها
لعدم تعلق العتق به حيث لم يصلح بدلا لخلاف ما اذا كانت لها باللف
ورطال جملان المحرر يصلح بدلا في الجملة لكونه مالا مقدورا للتسليم وان
لم يكن متقوما في حقا فتعلق به العتق الا ترى انه لو كانت
باللف على ان يطاها في من الكتابه فادت الالف فانها تعتق وان لم
يطاها خلافا للبشر عنان ثم اذا وطبها فادت بدل الكتابه لزمه
عتقها لا بها لما اذن فقد استند عتقها الى وقت الكتابه وصار
حكمها حكم الكتابه لما بين لا ترى انه لو وطبها عتقها كان العتق بها فلذا اذا
وطبها المولى الا انه انما يتاحز وجوب العتق الى وقت الاداء في الكتابه الفاسدة
لوجوب القسح فلا تتخلل بحاجب العتق خلاف البيع الفاسد لان الملك
انما يقع المشتري بالقبض بدليل ان عتق لو وطبها في يد البايع كان العتق
للبايع لا للمشتري فكذا حكم وطبها بايع فوله ويسعى في القبيح الى اخذ
اشارة الى ان الالف للموداه اذ لم تكن مثل قيمة المكانية بل كانت اقل فان
المكانية بحسب عليها السعيرة في با في القيمة وفي قول في حقيقه رضي الله عنه
الاول لفظ الكتابه مثله الى قيمتها ثم دمج الى ما ذكرناه وهو قوله لان المتحق في
الكتاب الفاسد قيمة المالك ثب لا المسمى كما في البيع الفاسد بخلاف ما اذا كانت

٧١ لعل كثر من القيمة حسب لا يسترد المالك منه من الفضل شيئا استخسانا وفي القياس وهو قول
 وقرره الله مسترد الفضل على القيمة كما في البيع الفاسد وحده لا كخسار ما اشار اليه المصنف
 وجه الله من ان الكتابة متوسط بين البيع والتعليق وسببه البيع وان اوجب وجع الكتابة بالفضل فثبت
 التعليق لا يوجب ولا يفسد حوالا كانه في الرجوع بالاشاغل لا في السمع لانه معا وصد محضة فاقترقا ولانه
 قبضه قبل ان ينفذها كما سها للفساد فصار كالوفاة لها ان ادبته الى التوافق فخرج فادنا الفاء وخسار
 واما اذا كانت القيمة مساوية للالف فلا يرجع لان المضمون بالعقد الفاسد مضمون بالقيمة ولما الفصل
 الثاني وهو ما اذا كانت الحاربية لرجل وللرجل الغنم بان اوصى رجل بامته لزيد وتكلمها لعمرو ومات
 فكانت لها زيدا على الغنم استثنى لعمرو فقد الكتابة بشرط الحمل لعمرو ولانه وان كان شرط موافقا
 من حيث ان المالك في الحمل مات لعمرو ولا انه مخالف ليقضي العقد من حيث ان مطلق العقد
 يقتضي دخوله تحت الكتابة وان كان لغنم لكن بصفته التوقف على امانة مالكه وبعد الاستئذان
 يدخل تحت الكتابة وان اجاز مالكه واشترط مخالف الكتابة في صلح العقد وفقدان قيل
 الشرط هنا غير المتعاقد بين فوجب ان لا يفي ذلكا لشرط البائع ان يرضى للزكي جلا لغيره اذ رها
 قلنا نعم اذا كان الشرط زائدا اما اذا كان في صلح العقد كما في مبيعتنا فيكون مفدا مطلقا قوله
 ويتوقف بترك الشرط اشارة الى ان زيدا لو ترك الشرط لكان له ان يرضى لغيره فثبت ان الكتابة يتوقف
 كتابه لحد الشرط بكون العقد المشترك بينهما ثم تنفذ الكتابة في الحاربية بالولا او بالاجازة وعمر ولا التوقف
 كلا يتعدى الحق الموصل بالولد وهو عمرو وهذا المبدأ بالانفصال في الولاء وبالرضا في الاجازة
 سواء كانت الاجازة بعد الولادة لا تنفذ الكتابة في الولد لانه دخل في الكتابة بعبا فلا يصح مقصودا
 وجه الاظهر ان ابا عبد الله الولد امه بعد الولادة ممكن كما فيها ان الكتابة ما استغني عنه بعد الولادة
 بالتبعية كما في الولد المشترك بكتابة فيه بالشر بالتبعية فكذلك هنا سجد الكتابة فيه بالاجازة
 بالتبعية قوله بلا قسط متعلق بقوله فينفذ فينفذ الكتابة بالولادة والاجازة بلا قسط يجب ان
 الولد لصاحبه قوله ما اذا الكتابة تنفي قبضه الى الخطا شاذ في جواب سؤال مفرد ونقير ان يقال
 ان كانت الاجازة قبل الولادة وجب ان يكون له قسط يرد الكتابة كالولد المولود قبل القبض
 فيما اذا باع الام ثم اجاز صاحب الولد حيث انها ان ولدت قبل قبض المشترك كما لو حصه
 من الغنم لو ود مالها سجد بالعقد وهو القبض عليه كالفاء اذا ولدت بعد قبض المشترك
 لم يرد عليه عقد ولا قبض ذكر ابو يوسف رحمه الله في الاما في قال الغنم ابو الليث رحمه الله

يلتقي

يلتقي ان يكون في الكتابة كذلك ونقد الجواب وهو الفرق ان يقال للكتابة هنا وان كانت بمنزلة
 المشتري الا ان قوام الكتابة في الولد وان كانت موقوفة شئ امكان قبضه فلا يتصور ان يجعل الام
 قابضة له لوجود المانع سواء وجدت الاجازة قبل الولادة ام بعدها والكتابة ايضا لم يرد عليه لفظ الخ
 سهر عليه حاله العقد وانما دخل في الكتابة بعبا لما ذكرنا واذا لم يرد عليه العقد ولا ما
 يشبهه نقد ان يجعل له قسط من الغنم كلاف الولد المولود قبل قبض المشترك لان قبض العقد
 البيع في الجنب لا سعي امكان قبضه بعبا لانه فاقبضه امكان ان يجعل له قسط من الغنم كما ذكرنا قوله
 لكن بشرط حصولها الى الخط سجد راك من قوله فنفذ العقد من بعد الكتابة بالاجازة الى الحد
 بشرط حصوله الام حتى لو اجاز صاحب الولد الكتابة بعد موت الام لم يصح اجازته لان الحكم بسوت
 الغنم ياد ابدل الكتابة اذا تركت وفاء الحكم ببيوت العبد بعد الام اذا اترك وفاء ذلك الملك
 قبل الادا يستند كل منهما الى الخ جيبونها فتدعى الكتابة جليل فاذا اجاز صاحب الولد لم يرد عليه
 كتابة فامه في الام التي هي شرط صحة الاجازة في الولد ولا عقد حدث بعد موت الام لم يصح الاجازة في الولد
 بناء عليه فطلت الاجازة ضرورة قوله وان تركت ابنا اخر الى اخره الواو فيه التحقيق كقوله
 صلى الله عليه وسلم دخل الجنة وان زنا وان سرق كما قررناه غير من فلهذا في ايدى تنفيذ الكتابة
 في الولد بالاجازة بشرط جيبه الام سواء تركت ولد اخر غنم او لم تترك وفيه اشارة الى حوال سوال
 مفرد ونقير ان يقال الولد الثاني خلف الام وقام مقامها ولهدا سعي في جوبها وفيما عليها
 من الدين لانه مولود في كتابة نافله اذ هي قد نفذت بولاده الولد الاول كما قد شاء والولد المولود
 في الكتابة النافله خلف الام في السوايه بالاجماع لسوايه الكتابة اليه حال اتصاله كاسرى
 الكبير والاستيلاء وان فصل تلك الصفة فكانت الام كالقائمة حكما ولو كانت حصة حقيقه
 تحت اجازة صاحب الولد فكذلك اذا كانت حصة حكما ونقد الجواب ان يقال الام ماتت حقيقه
 والولد الثاني وان كان مدخلف الام بالسعي في جوب كتابها لحد وبعده نفذ كتابتها كالا
 الولد الاول كما ذكرنا لكن ضرورة تخصيص الادا الموصى لغيره فيقتصر على ذلك لان ما
 ثبت بطريق الضرر تنفذ ويقدرها فلا تنعدي الى الاجازة وغنمها من الاحكام وهذا
 دينها الموجب بموتها ولو كان الولد قابضا منها في جميع الاحكام لما حل دينها فصار له لفضول اذ كانت حاربية
 الغير فولدت ثم ماتت وبقي الولد فاجاز مولي الحاربية كتابتها لا تصح اجازته لعدم شرطها
 وهو قيام الحلية عند الاجازة ولا يجعل الولد قابضا منها في حق بقا الكتابة الموقوفة لاهنا

ولما انفصل الثالث وهو ما اذا كان الجارية الحامل زوج مملوك لولاها وقد اوصى المالك بغيرها الرجل
واوصى لآخر لاجل ثم مات الموصي فكانت الجارية الزوج مملوكا كتابه ولحقه ونفيه مسئلة
بحالها فان اجاز صاحب الولد كتابه بعد موت الام قبل موت الاب لقولنا من شرط
صححة الاجازة حبس الام لان الولد في الكتابه يتبع الام دون الاب ولهذا كان كسبه لهما دون الاب
واما في العكس وهو ما اذا اجاز قبل موت الام بعد موت الاب فلا اجازة معبرين استحسانا والقياس
ان لا يصح الاجازة لانها لم تصادف كتابه فاقبضه في الحال لان الام لما انجزت وتفق بالاداء
من كسبه او من كسب الزوج والعنف والعجز يستند كل منهما الى اخرج حيو الزوج لما العجز فظاهر واما
العنف فبدليل انها تزوج واذا تبين ان الكتابه منهية بموت الزوج فظهر ان اجازة صاحب
الولد لم تصادف كتابه فاقبضه فعلى وجه القياس وهو المذكور عن محمد رحمه الله في الرضا
بشرط لصحة اجازة الكتابه في الولد قيام الكتابه في الابوين وعلى رواية الجامع وهو الاستحسان
بشرط قيام كتابه الام خاصة وجه الاستحسان ان عتق الام بالاداء وان استند الى عمر
الزوج فيما بينه وبين المرأة لتفاد كتابته مادفعه ولحقه حكمه للعنف عتق بالاداء بدليل
انها من كذا ذكر لانها اقتصر على الاداء في حق الولد المجاز فيه الكتابه لكون الاجازة ليست
حقوق كتابه الاب كما اقتصر في حق الشهادة والحماية والحد الا ترى ان لو مات الزوج فمهدت
الجارية في حادثة او جنى عليها او جرب لها او عليها احد ثم ادت بدل الكتابه وعتقت كان حكمها في الشهادة
والحماية والحد لها وعليها حكم الاما ولهذا لم يورث الولد اباه وان عتق لعتق الام لان العتق وان استند الى وقت
موت الاب لانه انما يظهر في حقه وفي حق من هو تابع له والولد ليس يتابع له فلا يظهر حكم الاستناد
في الاب بالنسبة الى الولد واذا كان الولد عبد لحال موت الاب يورثه كالمورث شاه الحرفيما اذا مات
الاب ثم الاخ الحرم ادين الكتابه وحكم بعقده مستندا الى اخر عمر الاب لان ارثه من اجبه ليس من حقوق كتابه
الاب كذلك هنا فان قيل ان لم يكن الولد عبدا لالاب فهو يتبع الام والام لعتق في اخر عمر الاب فوجب
ان يحكم بعتق الولد جنيده فيظهر ان الاب مات والولد حر قلنا الام عتقت بالاداء مع الزوج والتابع
لا يستتبع عتق فيما كان عبدا فلا يعتق الولد الا حين الاداء انصروا عليه فيظهر ان الاب مات
والولد عبد فلا يعتق لادته وهذا خلاف ما اذا اجاز صاحب الولد كتابه في حيوه الابوين حيث يورث
الولدا بانه لان الاجازة ماتت كتابه فاقبضه في الابوين فصار لهما الولد في العقد حال حيوها وصار كالولي كما تقدم
كتابته ولحقه فعتقوا دفعة ولحقه وظهر ان الاب مات عن امرأة حرة وابن حر فورث من امه ولحقه والله اعلم

باب كتابه الغائب

المخافه

ص باب كتابه الغائب لو قال كاتني والغائب بالغ ففعل بالنفد
على الغائب تبعا احسن من التوقيف بحال المام كالولد لكن مما سعه بعد الولد والبرصا
بالضر ولا يورث كسبه ضد الولد لانه كسب المصل ولا ساع وان رد او عجز نفسه كمال نصير التبع في العقد
اصلا في السمع كالولد ولا يوجد بالبدل وان اجاز حذرا بعد النافذ او قبل مقتضاه كمال الواجز
كعالة الفصولي او زكاته عنه او خلعه او صلحه على ماله ليعهد الوكيل عن مولاه بامر وادي
بعد العتق لم يرجع ولو ضمن درك مع المحجور لم يغرم ويحبر المولى على القبول ان ادى لانه
كالولد ضد الاجنبي ذ وخط كوصي ادى الدين من ماله ويستقط قسطه ان اعوى وسعى
حالا فانه ان اعوى الحاضر ضد الولد لانه وان لم يقبل المولى قابل به والضر في التورث يرجع
دحولا لآخر وجا الميراث انما لو قال بطلني وسعدى بالغ على ففعل ما سعدى وان لم يلزمها
مال لكن الاجل ابرام وقت ولو ابراه مطلقا الغا لعدم الدين خلاف ما لو ابراه الخطاب لانه ملك
ما عليه معتما كمال الوادي ولا يستقط الموت شيئا لانه ضد العتق لا يسبح اذ لا يغني عنه
بل يودي الى الجي ويحتر ولا اولاد الت من موالى بلزم الى مواليه كاولاده لزال العذر
ما ساد العتق الى ما قبل الموت عبد فان لم يولد كاتني وعبدك فلا ما الغائب بالغ
من غير ان يامر به الغائب بذلك ففعل المولى نفذت الكتابه في حق الحاضر والغائب جميعا
استحسانا والقياس ان ينفذ على الحاضر حصه من البدل وسوق في حق الغائب على اجازته
حتى يملك المولى سعة لانه لا ولاية للحاضر عليه فصار كما اذا باع الرجل عبدا نفسه وعبد غيره
فانه ينفذ بعبده في عبد نفسه حصته وسوق في عبد الغير على اجازته وجه الاستحسان
ان تنفذ بصرف العاقل اذا امكن احسن من توقفه تحريرا لتمام العقد لان الموقوف منعقد
في حق العاقل دون الحكم مكان ناقضا والنافذ منعقد من كل وجه ويترتب موجه عليه
والاصل في التصرف وقوعة تاما وعقد الكتابه كما يمكن تنفيذه بطريق الاصاله يمكن ايضا بطريق
التبعيه كما في الولد المولود في الكتابه والولد المشترا فيها فان تعدد التنفيذ في حق الغائب
بطريق الاصاله امكن بطريق التبعية على معنى انه على عتقه باء الحاضر فان قيل هذا
كانه يدل على العتق فكانت باطله فلنا انما تبطل اذا كان الغير لا يستفيد به عتقا اما اذا كان يستفيد
به عتقا كان البدل بازا مكاتبة من وجه وبازا مكاتبة الغائب من وجه ومثله لا يقع الجواب
البدل فيه على الغير لكن انما تنفذ الكتابه في حقه بالنسبة الى ما ينفعه كحصول العتق له
بإداء الحاضر لا في حق حكم يتضرر به كلزوم البدل لان نفوذ التصرف على الغير انما يتحقق
بالولاية عليه او برضاه ولا ولاية للمولى والحاضر على الغائب في اثبات تصرف يتضرر به الا برضا ه

والمريض بالضرر واذا كان كذلك فلا يوجب كسبه لانه صار مكانا في حق المولى والمخاض فاختص
بأكساب نفسه بخلاف كسب الولد فيما لو كان مكان الغائب ولد المخاض حيث كان لبيه ان يأخذه
لانه كسب الاصل وهو الاب بواسطه كون الولد من كسبه بخلاف الغائب لانه ليس من كسب
المخاض فافتقر فالول ليس للمولى ان يبيع الغائب سواء رد الكتابه ام لم يرد وسواء عجز نفسه ام لا
سواء كمل بصير النفع في العقد اصلا الى اخره اشاره الى جواب سوال مقدّر وتقريره ان يقال
اذا رد الغائب الكتابه ورضى المولى وجب ان يفسخ كتابته لان الكتابه النافذه محتمل الفسخ
فالموقوفه اولى وتقرر الجواب ان يقال الغائب دخل في عقد الكتابه تبعاً للمخاض والنفع
في العقد لا يمكن جعله اصلاً للفسخ كولد الكاتب اذا فسخ المولى الكتابه فيه برضا ابيه لا يفسخ
فكذا هذا وليس للمولى والمخاض ان يطالب الغائب بالبدل سواء الجار الكتابه ام لم يجز اما الثاني
فظاهر وكذا اذا ايجاز اذ لا يجوز اعتبارها لفقد شرط صحتها وهو التوقف
اذ كتابته قد نفذت تبعاً للمخاض وتنفيذ النافذ محال وأما لان في المطالبة قلب مقضى العقد
في حقه لان العقد في حقه وقع غير موجب للمطالبة فلا يتقلب بالإجازة موجبا لها
كما لو ايجاز المديون كفا له الفضولي عنه بالدين او ايجاز الغنى زكاته عنه او المرأة خلعه
على ماله او المديون صلحه على مال نفسه فانه في هذه الصور لا يرجع بما أدى ان تصرف الفضولي
لم يقع موجبا للرجوع ولا يستقلب موجبا له ولهذا العنى لو كفل عن مولاة بامر وادى الدين
بعد عتقه لم يرجع لو فزع الكماله غير موجب للرجوع على المولى وكذا الرجل اذا كفل بذكر
بيع العبد المحجور او الصبي المحجور بعد قبضها التمس لا يرجع بما عزم اذا استحق البيع وعزم
الكفيل التمس للمستري لان قبض التمس وقع غير مضمون عليها فلا يتقلب مضمونا والكفاله
بغير المضمون لا تصح خلاف ما لو كفل قبل نقد التمس لانه انما نقد التمس بناء على كمالته
وليجبر المولى الى اخره اشاره الى ان الغائب لو حضر واختار للاذ ا وادى البدل
اجبر المولى على قبوله لعنى انه اذا خلا بين المولى وبين المال جعل قابلا وحكم بعتهم ما
يؤثر لانه كالمولد ضد الاجنبي الى اخره اشاره الى جواب سوال مقدّر وتقريره
ان يقال الجبر على القبول انما شرع نظرا لمن عليه لينتفى من تفريغ دمه ولا دس على الغائب
فصار كاجنبي اذا تبرع باد بدل الكتابه من حيث ان المولى لا يجبر على قبوله
وتقرر الجواب وهو الاستحسان ان يقال الغائب بمنزلة الولد من حيث ان كل واحد منهما
له حظ في ادايه لان الاداوسيله الى عتقه فصار كوصي البيت اذا ادى الدين من مال نفسه
وهناك يجبر الغريم على قبوله لما له من الحظ في الادا وهو سقوط المطالبة عنه فكذا هنا

في
صحيح

علاف المولى اذ لا حظ له في اد ابدل الكتابه فافتقر الى اطلاق المصنف رحمه الله
القول باجبار المولى على القبول والمذكور في المحرر وغيره ان الغائب اذا ادى البدل
في حياه المخاض لا رايه فيه بآل الهاشمي رحمه الله فلما لم ينسحب ان يقول لا يجبر المولى
على القبول لم يصل الى الحق المستحق له على ما بيننا ولتقابل ان يقول لا يجبر المولى
الى العنى مرجح ما دام المخاض فلا يسمعه له في لزوم البدل بخلاف ما اذا مات المخاض
لا ينقطع هذا الرجاء كما تبين من مقتضى لزوم البدل لينال الحرية بلا اد ابدل
وسقط قسطه ان اعتق الى اخره اشاره الى ان المولى لو اعتق الغائب سقط قسطه
من بدل الكتابه ويسعى المخاض في حصه نفسه على تجزئه وان اعتق المخاض دون
سعى الغائب في حصه نفسه حالاً ان شاء ولا رد في الرق فان ضد الولد الى اخره
اشاره الى جواب سوال مقدّر وتقريره ان يقال الغائب دخل في كتابه المخاض
تبعاً فوجب ان لا يستطاع اعتاقه عن المخاض شئ من بدل الكتابه كما اذا اعتق المولى ولد الكاتبه
وتقرر الجواب ما اشار اليه المصنف رحمه الله من ان الغائب وان دخل في الكتابه تبعاً للمخاض
من حيث انه لم يوجد منه القبول الا ان المولى قابل الالف برقبته ورقبه المخاض مكان
الالف في حق المولى والمخاض يد لاعتن الرقبين جميعاً لكن لما يظهر حكم هذه المقابله
فما ينفع الغائب دون ما يصوره والضرر في توزيع الالف عليها حال دخولها في عقد الكتابه
ولا تثبت التوزيع في حق الغائب لعدم ولأيه الغائب عليه في الزام ما لم يلزمه ولا ضرر عليه
في التوزيع حال خروجه من عقد الكتابه بالعتق واعتبر الموزع حينئذ وقد فات
ما عتاقه بعض ما عقد عليه المخاض فوجب سقوط ما يقابل من البدل الا يرى ان المراه
اذا قالت لزوجها طلقني وامر انك سعدى يالف من مالي ففعل بانب سعدى لوقوع الطلاق
عليها بمال وجب على غيرها كذلك هنا صحت كتابه الغائب وبدل وجب على الغائب
مكائن في حق الغائب كتابه بغير بدل وفي حق المخاض والمولى بدل واذا اعتق احدهما
سقط حصته لكن الاجل ابرام وقت الى اخره اشاره الى العله في وجوب
السعابه على الغائب حال اعتناق المولى العدم المخاض وبيانه ان يقول تأجيل الدين
ابرام وقت والمولى لو ابرام الغائب ابرام مطلقاً كان لغوا لعدم وجوب الدين عليه
فكذا اذا اجله وهذا بخلاف ما لو ابرام الخاطب بالكسر وهو المخاض ابرام مطلقاً حيث يصح
لوجوب الدين عليه فملك الدين بالابر او عتقاً كما يقتضيان اذا ادى واذا كان الابرام المطلق
معتبراً في حق المخاض فكذا الابرام الوقت فلهذا يسعى في حصته موجبا عند اعتناق

العاب فان قيل الغائب تتبع فوجب ان يعنى باعاق متبوعه وهو الحاضر كالسود
فلسا نفود الكتابه باب فباس المولى والحاضر لا يطرق التبعيه بل بطريق
الاصاله كأنها حاضره عند العقد خلاف الولد لانه تتبع من كل وجه فافترق
سواء ولا يستقط الموت شيئا الى اخره اشار به الى ان احد العبدتين لو مات لا يستقط
شي من البدل بخلاف ما اذا اعتق احدهما والعرف ان الموت لا يفسخ الكتابه
لانها تعليق العتق بآداء البدل والموت لا يغير المكتتب المجبي عن حصول معصوده من ذلك
التعليق اما في موت الحاضر عن وفا فظاهر وان مات عن غير وفا فللغائب ان يود ك
البدل فيعتق ان او يرد الكتابه ويبقى مملوكا واما في موت الغائب فلا لم يكن عليه شي
من البدل كان موته وصاته سواء في حق الحاضر وادامت الكتابه كان البدل ايضا باقيا
بخلاف اعداى احدهما لانه اغناه التخيير عن التعليق فانفسخت الكتابه في حقه ضروره
فلا يبقى البدل بعد ذلك فافترقا واذا لم يستقط شي موت احدهما كان للمجبي ان يسودي
محصولا لمعصوده وهو العتق فاذا ادى المجبي عتقا وجرة ولا اولاد البيت من معتق
اهم الى موالى ابيهم كايحتر ولا اولاد نفسه من معتق اهم الى مواليه لان الولد كالنسب
والنسب محتص بالاب الا اذا تعدى لرق الاب فنكون لموالى الام الى ان يزول التقدير
وقد زال في حق الميت لانه باء المجبي استند عتقه الى ما قبل موته فليس انه مات حرا
فطيره ولد الملا عنه ينسب الى امته فاذا الكذب الزوج نفسه يحول اليه
وان قال كاتب الغائب بالف او زاد على اتى ضامن ففعل لم ينفذ ما لم يجز الغائب حذار
الزام من لم يلتزم او لم يدخل في العقد المشروط بالبدل كالبيع ضد الاولى والمجع والصلح
فان ادى المخاطب قبل الرد عتق وفا بالتعليق معنى كالغير والضامن يسرد للفساد
كما في النافذ اذ اللزوم ينفى الضم ضد من اخر ودونه لا يعنى الضمان ولا يرجع به المولى
على المعتق لفقده الالتزام ضد النافذ لمسقط السلامه معنى وغير الضامن لا يسترد
لتام الغرض من الاحسان بخلاف ما لو ادى البعض للمعدم وحذوه هبه الرحم المحرم
والغير بخلاف النافذ لان البراءة غرض والعجز وان تافى البدل لم ينفى الضربه بخلاف
التمن والهراذ لا غرض سوى عوض اطله الموت والردة فوجع بال لا خير
كاتب عبدك فلا ما الغائب بالف درهم او قال بالف على اتى ضامن لها من غير ان يامر به العبد
ففعل المولى ذلك لم تنفذ الكتابه ما لم يجزها الغائب لانها لو نفذت في حقه لا تخلو اما ان تنفذ
بدل على العبد وذلك محال لعدم التزامه واما يبدل يجب على الحر المخاطب وذلك لا يجوز

لان الكتابه عقد يشترط فيه البدل فكان كالمع وسرط وحوب البدل في العاوضه دخول
البدل في العقد والغائب لم يدخل في العقد قصد الغيبه ولا يعا معن التوقف خلاف ما ستر
في المسيله المولى لانه امكن جعل المخاطب اصلا في العقد لكونه عبدا والغائب تبعاله
وهما المخاطب حر لا يمكن دخوله في العقد فلا صلح مستقعا للغائب فافترقا وخلاف
صمان الحر في الجمع والصلح حيث ينفذ ان من غير توقف لان كل واحد منهما لا يشترط فيه
البدل لانفراد الزوج بالطلاق ووب الدوس باسقاطه فكان صمان الاخرى فمما يسره التزام
المال ابتداء وهو من اهل الالتزام ولا يحتاج في صحته الى اجازة الملتزم عنه فعول
المصنف رحمه الله حداد الزام من لم يلتزم اشار به الى العلل في الوجه الثاني وقوله
اولم يدخل في العقد اساره الى العلل في الوجه الثالث ونفسه العقد لكونه مشروطا فيه البدل
اشاره الى العلل في الوجه الاول ونفسه بالبيع بيبه على الظاهر بول وان ادى المخاطب
الى اخره اشار به الى ان الحر اذا ادى بدك الكتابه الى المولى قبل ان يرد الغائب عقد الكتابه
يعتق وبما تعلق العتق لان الكتابه تعلق للعتق بلا اد او العتق لا يتوقف لاستبداد
المولى به فكان الشرط اداء البدل منه او من الغايه فاذا ادى البدل يعتق كالمواذى الغير
الاسرى ان الاخرى اذ يتبرع بلا اد الى الكتابه النافذه يعتق العبد فكذا هنا سواء
والضامن يتنود للفساد اساره الى ان المخاطب ادا ضمن بدك الكتابه يسرد مادفعه لفساد
الضمان كما يسرد في الكتابه النافذه وهذا لان ضمان البدل في النافذه لو صح كان اما على وجه
اللزوم واما بدونه ولاول متمنع لان اللزوم ينفى صحة الكفاله لتعد رعاها وهو الضم
اد من شرطه الاتحاد ودوس العبد غير لازم لتكده من اسقاطه بتخيير نفسه بخلاف الضمان
بدش اخر غير بدك الكتابه لا كان محقق معنى الضم فيه فافترقا واما الثاني ولان اثباته
دون لزوم الدوس لا يعنى شيئا اذ الاسترد البدل من المولى لم يكن للمولى ان يرجع به
على المعتق لعدم التزامه خلاف ما اذا كانت الكتابه نافذه لشرط السلامه فيها من حيث المعنى
اذ هو لم يرض بخروج الرقيقه من ملكه بغير بدك وقد سلب الرقيقه للعبد فوجب ان تسلم
المولى بدله او يستحق الاسترد اذ ظهر انه لم يسلم له وكان له ان يرجع على المعتق بذلك
هذا كله اذ كان الحر المخاطب ضامنا واد لم يكن ضامنا فلا يسترد شيئا من المدفوع اليه
لان غرضه من الاد الاحسان الى العبد بتخليصه من دل الرق وقد تم غرضه بالعتق بخلاف
ما لو ادى المخاطب بعض البدل حيث كان له ان يسترده وان كان الدفع بغير ضمان لعدم
حصول غرضه من الدفع حيث لم يعتق العبد اذ البعض نظير الاول ما اذا اوهب الرجل

شيء الذي رجم محرم منه لا يرجع فيه لحصول غرضه من التبرع وهو صلة الرحم المندوب
الى وصلها ونظير الباى ما اذا اوجب للغير وهو لا يخفى حيث يرجع ما لم يعوضه لعدم حصول
غرضه وهذا بخلاف الكتابه النافذه حيث لا يسرد البعض فيها من المولى وان دفع غير
صمان ثم عجز الكاتب ورد في الرق قوله لان البراه غرض الى اخره اشاره الى جواب
سؤال معذور وتقريره ان يقال الحكم بعجز الكاتب فمعنى ينافى كون المدفوع دالا عن الكتابه
فوجب ان يكون للمخاطب ان يسترده لعدم حصول غرضه فصار كالو تبرع باءا الثمن
او المهر ثم انفسح العقد بموت المبيع او برده المراه وهناك له ان يسترده لعدم حصول غرضه
وهو كون المدفوع ثمنا او مهر فكذا هنا وبسرر الجواب ان يقال براه دية الكاتب
غرض صحيح للمسرع عليه وقد امكن تحقيق غرضه لان يدك الكتابه ليس بدله محض بل هو
معنى ضرر به ضررها المولى عليه بعقد الكتابه بدلا عن خدمته ولهذا لا يحبس فيها الا يرى
ان المولى اذا ضرب على عبده الديون صرح به مثله واخذها منه سلب له ولا تعلق بها
حق الغرماء لانها بدل خدمته فاذا كان كذلك فنقول العجز ان نافي كون المدفوع
بدل الكتابه لا ينافى كونه ضربه فاذا بطل كونه كتابته لم يبطل كونه ضربه بخلاف الثمن
والمهر اذا عرض فيها سوى عوض ابطله الموت في صورة البيع وردة المراه في النكاح
وبطلان العوض بفوت الغرض فيثبت له ولايه للاسترداد حتى كذا كاتب ابني اذ الرق
يقطع سلطه الاب لكن بشرط العقل حال العقد والا لا ينفذ اذ لا يجوز فلا يفتق بالاداء الا
ان تعلق نصا كما في الجنين ومثل كفى بالفعل حال الامضا الحيا ما يجوز لا يطبق في حق
النفق شئ اى وكذا انتوقت الكتابه اذ قال الحر لمولى ابنه كاتب ابني على الف ففعل
لان الرق يقطع ولايه الاب عن ابنه الصغير كالبلوغ في ولده الحر لكن انما انتوقت الكتابه
اذا كان الصغير من يفتل البيع والشرا حال وجود عقد الكتابه وهو اختيار بعض المشايخ
رحمهم الله واما اذا لم يكن يفتل العقد فيبطل لعدم الجبر له حال وقوعه واذا كانت كتابته
باطله فلا يفتق وان ادى الاب عنه الا ان يعلق المولى عتقه بالاداء نصا كما في الجنين اذ كاتب
رجل عنه وصمن البدل من حيث انه ان اطلق المولى لا يفتق بالاداء وان علق عتقه نصا بان قال
ان ادت الى القاف فهو حر وادى عتق وان لم يجز الكتابه اذ او صغته امه لافل من سته اشهر
من وقت الكتابه لانه علق عتقه باءا العتق عنه وقد وجد الاداء فيعتق ويرجع الحر بما ادى
للفساد كما ذكرنا بالم بعض مشايخنا رحمهم الله كفى العقل حال امضا الكتابه واجازتها
لان العقد حال وقوعه ان لم يكن له مجبر حقيقه لكن له مجبر حكما وهو نفع محض كمال اهله

64
والعقل منتظر فتوقف كالتصولي اذ باع مال مجنون جنونه غير مطبق ثم افاق واجاز
البيع جاز وان كان العقد لا يجبر له حال وقوعه لعجز المجنون وعدم ولايه القاضي عليه
لكونه جنونه غير مطبق واعلم ان لاختلاف المشايخ رحمهم الله في هذه المسله بنا على الاختلاف
في اولى قول محمد رحمه الله حيث قال لا يبيع الا ان يفتل فيقتل فيجبر قيل اراد به اذ اجدد عقدا ما
بحال العقل وقيل المراد به ذلك العقد قال في التحرير والمهاشمي وهو الاصح وفي الوجيز
قال هو الصحيح وفي قوله المصنف رحمه الله اشاره الى ان الاول اختياره حيث قد مر
وذكر الوجه الثاني بصيغة المرفوض حيث قال وقيل يكفى العقل حال الامضا ويؤيده
كونه المنصوص عليه في الهدايد ص وان قال شقك بفعل مكاتب النصيب لا الكل
عكس ما قال لا تغزى على التجزى وبطل حق التضمين بعد العتق والفسخ قبله للرضا
دون حق الاستسعا والكسب وفما بالشريك لان ما دون في قص البدل ايضا فلا يسرك
في المودى المكسوب بعد الاذن قبل الموت والهي اذ تم احصا ما سدل او صر به كما مر
والاذن ممكن من منفعة ايضها وان كان مريضا اذ حق الوارثه عليها في الملك بدليل
الوصيه لا قبله بدليل الاعاره لكن في الاى لا الماضى بدليل ان من علق المرفوض عتقه
بأداء الله يعق به من كل المال ويرجع المولى بالمكسوب قبل العتق لا بعده س سر كان
في عتق مال لخدمها للاخر كاتب شقك بالف ففعل المامور كاتب نصيبه خاصة لا الكل
عند اى خفيه رحمه الله عكس ما قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله من انه كاتب الكل لا النصيب
خاصه فيكون مكاتب بينهما والدليل المسمى تغزى على القول بتجزى الكتابه عنده كالاتاق
خلافا لهما وسطل حق الاذن في تضمين شركه بعد العتق موسرا كان او معسرا وحق فسخ
الكتابه قبل العتق لرصاه بضرر الكتابه وسطل في استسعا العبد بعد العتق لا احتباس
نصيبه عند العبد كما عرف وكذا لا يبطل عتقه في الكسب قبل العتق حتى كان له ان يرجع
على شركه بنصف ما اخذ من العبد بدلا عن الكتابه لانه كسب عتق مشترك بينهما
لان يكون الاذن قد اذن له في قص البدل ايضا فينبذ لا يكون له ان يشارك في البدل
المودى ان كان اذاه من كسبه اكتسبه بعد ادائه بالكتابه قبل موت الاذن وقبل نهيه شركه
عن القبض سوا ادى الكل وعتق ام البعض وعجز لان العرض من الاذن بالكتابه وقبض
البدل للاحسان الى العبد براه دمه وقد تم الاحسان باءا الكل على وجه البدل وفي اداء
البعض على وجه الضربه كما مر قبل هذا بخلاف ما اذا ادى من مال اكتسبه قبل الاذن
حيث كان للاذن ان يشارك القابض فيه لان ادائه بالقص لم ينصرف الى قبض مال اكتسبه

قبل الاذن لان الغرض من الاذن بالكتابة بحريض العبد على الاكتساب وذلك انما يكون في المستقبل
 ليتمسك الاذن منه فملك المولى ما لم يكن مملوكا له قبل ذلك ويختلف ما اذا ادى من مال اكتسبه
 بعد موت الاذن او بعد نفيه الشريك عن القرض اما الاول فلان الاذن يبطل بالموت
 فكان الكسب بعده للورثة وقد اخذه الشريك بغير اذنه فكان له استرداد نصفه واما
 الثاني فلان الاذن تبرع بنصيبه من الكسب والتبرع قبل تمامه يقبل الفسخ والرجوع
 وغير المقبوض لم يتم التبرع به ولم يحصل الغرض منه بخلاف المقبوض فاقترقا قول
 والاذن مكن من منفعة لا يضرها وان كثر ايضا الى اخره اشار به الجواب بنحو مقتضى
 ان يقال لو كان مريضا حال اذنه فادى العبد بدل الكتابه ثم مات الاذن ولا مال له غيره
 وجب ان يرجع الوارث على الشريك الجي ثلث بدل الكتابه وهو ثلثا نصف البذل
 وان كان من كسب اكتسبه بعد الاذن وفاحق الشريك لنفاذ التبرع في ثلث النصف دون
 الثلثين وبصرف الجواب وهو الفرق بين الكسب الحاصل قبل الاذن والكسب الحاصل بعد
 ان يبالى الاذن بالاذن مكن الشريك من منفعة العبد والمنفعة غير مضمونه عليه
 وان كان مريضا اذحق الوارث تسيرها اي يتعلق بها حال ثبوت الملك له حقيقة وحكما
 ولهذا احكاما بعدم ملكه العين الوصى بنفعها وجعلناها باقية على ملك الميت حكما ولا يتعلق
 حقه بها ايضا قبل ثبوت ملك العبد له ولهذا لو اعار المريض عينا لا يغتبر فيه الثلث
 والثلثان فان حصل ان كان الاذن متبرعا بالمنفعة في الابتداء ففي الانتهاء صار متبرعا
 بالعين لان الاذن استحق نصف الكسب الحاصل بدليل انه لو نهى الشريك عن القبض صح
 نفيه والاذن ليس بلازم فكان له واداه حكم الابتداء كالموكاله ولهذا لو وكل الصبي رجلا
 بالطلاق البائن ثم مرض ففعل الوكيل في مرضه صار الزوج قارا كما لو انشأه بنفسه
 في المرض قلنا حق المرأة تعلق بمال الزوج ثم وقع الشك في بطلانه فلا يبطل بالشك
 لان اعتبار وقت التوكيل بطله واعتبار حاله لا يقع لا يبطله واما في مسائلنا حق الوارث
 لم يتعلق بالكسب فباختبار الابتداء لا يثبت لانه منفعة وباعتبار الانتهاء يثبت فلا يثبت
 بالشك قوله لكن في الاثنى لا الماضي الى اخره استدراك من قوله والاذن مكن العبد
 والاذن مكن من منفعة لم يضمنها لكن في الزمان المستقبل لا في الزمان الماضي لما قلنا
 من ان المقصود من الاذن التخرىض والتخريض على الاكتساب لا يتحقق في الزمان الماضي
 ولهذا لو علق المريض عتق عبده بآداء القيمة يعتق باذنها من كل المال ويرجع المولى عليه
 مثل ما اكتسبه من القيمة قبل العتق لانه كسب عبده لا بما اكتسبه بعده لانه بالتعليق

كان

يصير ما دون ما لانه رغبة في الاكتساب بطله الاذنه ومراوده التجاره ذون التكدى
 وكان ما دون ما لانه فيها دلاله واعلم ان مقتضى الرجوع في المتى يكونه قبل العتق
 شكل ان لم يكن الناسخ صحف التعليق بالعتق اذ الحكم انه لا رجوع بالمكسوب قبل العتق
 اذ كان بعد التعليق وقد كشف نسخا متعددة فوجدتها متفقة على لفظ العتق وعندى
 ان خفا مثل هذا على مثل النصف رحمه الله بعيد فعليك بالكشف من نسخة اخرى واعلم
 ايضا ان المذكور في التخرىض والوجيز وغيرهما تعليق العتق بآداء الالف بالقيمة وانما وضع
 النصف رحمه الله في القيمة بنيتها على ان العتق المعلق بآداء القيمة كالمعلق بآداء الالف
 من حيث نزول العتق بالاذن ولهذا لو كاتبه على قيمته كان فاسدا لجهالته لكنه يعتق
 باذنها لان الكتابه فيها معنى التعليق وقد تصادقا على وجود الشرط وتيقنا به عند اداء
 القيمة بخلاف الثوب فيما اذا كاتبه على ثوب حيث لا يعتق باذنها لان جهالته لا يمكن
 ذكرها اذ لا يعرف الثوب المشروط اذ اوه فافترقا والله سبحانه وعالي اعلم بالصواب
 ص كتاب الشفعة باب تسلم الشفعة
 قول الموائت سلت لك الشفعة او بعثتها او وهبتها منك للعائد او الموكل استقام
 تحريا للصحة بالحمل على البر او ان اياه القياس حيث زال اليد والملك اذ وهم العود كان
 بعد السبب بدليل صحة البر اعني عيب من ابق او بيع او كونه وغيرهما لغو لغو لا شطاط
 والتمليك لا حال شفاعته بحمل الاثم للتعليل كسلت لاجلك وطلقت لمشيته زيد لهذا
 لو قال لمولى المديون او وراثته او لم يشفع او بروح او لا يطلق وهبت لك الدين
 او بنتى او الطلاق سقط الدين وكان العقد مخاطب ولم يقع شىء ضد خطاب الغير
 ويحدوها تركت وصفت واعرضت والعفو عن الدم لما لا يلزم مالم لا يصف
 للمكة بصرف المطلق الى من عليه مثل عفوت او ريت عما علي زيد ولا ركب طلاقك
 لانه محتمل لارسال ولا مساك سوا فينوي ولا عرضت عنه اذ اللفظ لا يبنى والحمل ضد
 الشفعة لا يبطل بالاعراض من اعلم ان الشفعة تجب بالبيع وتناكذ بالطلب وتلك
 بالخذ والطلب نوعان طلب مواثبه وطلب تخرىض فطلب المواثبه ان يقول الشفيع
 حين يبيع بالبيع طلبت الشفعة ونحو ذلك سوا كان محضرته لحدام لم يكن وسهده عليه
 وطلب التخرىض ان شهد عند العاقد بايعا كان او مشريا او عند الدار اذا عرفت هذا
 فتقول دار بيعت فحضر الشفيع وطلب الشفعة ثم قال سلت لك الشفعة او بعثتها
 او وهبتها منك فهو استقام لحقه في الشفعة سوا كان مخاطبا للعائد ام لموكل العاقد

١٢ حق الشفعة لما لم يحتمل التملك أصلا لكونه حقا ثابت شرعا مع وجود النافي لما فيه
من تملك مال الغير بغير رضاه حل على المبرأ عنه فخر بالصحة كلام العاقل البالغ وإذا كانت
هذه الألفاظ استقاطا وقد خاطب بها العاقد فقد استقط ما ثبت له من الحق في قبلة
سواء كان مشتريا لنفسه أم لغيره وسواء كان يبيع لنفسه أم لغيره لأن المأخذ بالشفعة
من حقوق العقد فكان العاقد خصا فيه وكذا إذا خاطب به الموكل لأنه عقد واحده
لا يتصور سلامته ولزومه في حق الموكل دون العاقد أو في حق العاقد دون الموكل
فيطلب تقييده وكان سقوطه في حق شخص سقوطا في حق الكل **قوله** وإن أباه
القياس إلى أخيه الوافيه للتحقيق كقوله صلى الله عليه وسلم دخل الجنة وإن زنا وإن سرق
وقد ذكرناه غير مره وهو متعلق بقوله استقاطا بالتقدير قول الموائت سلت لك الشفعة
إلى أخيه استقاط وإن أباه القياس وهو اشاره إلى أن في المسئلة قياسا واسمسا نأى لكن
محلها ما إذا قال الموائت ذلك للبايع بعد تسليم المبيع إلى المشتري بدليل قوله حيث
قال اليد والملك وفيه اشاره إلى وجه القياس لأن البايع بعد تسليم المبيع لم يبق له يد
ولا ملك فكان كالأجنبي فلم يكن للموائت قبلة حق يمكن إبراؤه عنه فلم يكن تسليمه إليه
استقاطا بل تملكه وتملك حق الشفعة غير صحيح لما ذكرنا وجه الاستحسان أن حق المأخذ
من البايع كان ثابتا لما شرته السبب وهو البيع والتسليم إلى المشتري لم ينقطع من كل وجه
أن يجوز أن يعود الدار إليه بعيب أو غيره ويوهم عودها إلى ملكه كاف في صحة الإبراء
بعد وجود السبب بدليل صحة إبراء المشتري بإيعه عن عيب العبد بعد إبقائه وبيع
أو كتابته ناعلى توهم عوده إلى ملك المشتري برده أو غيره فإن **قوله** اللام كما يحتمل
السببية تحتمل التملك فوقع الشك في بطلان الشفعة فلما بغير لكن حق الشفعة متى دار
بين الصحة والبطلان ترجح البطلان لأنه حق ثبت شرعا بخلاف القياس وأما إذا كان
قول الموائت ذلك لغير العاقد وغير الموكل فهو لغو لتعذر الاستقاط أو شرطه وجود
حق يمكن استقاطه ولا حق للموائت قبل الأجنبي وتعد أيضا التملك لما ذكرنا فتعين **قوله**
لأن يقول للأجنبي ذلك في حال شفاعته فيجئد يكون قول الموائت له سلمتها لك
استقاطا للشفعة استحسانا لأن قوله سلمت خرج جوابا لشفاعته والجواب يتضمن إعادة
السؤال فنصار كان الموائت قال سلمت الشفعة للمطلوب منه لا جلك إياها للأجنبي حلالا
لحق اللام على التقليل كقوله لامرأته أنت طالق لم يشبه زيد ولهذا **قوله** قال رب الدين لمولي
الديون أو لوارث الديون وهبت لك الدين سقط لكون كل واحد من المولى والوارث

١٣ سبيل من ذلك وكذا **قوله** قال الموائت لمن يشفع عنده أن يزوج ابنه من ولان الغايب وقال
وهبت بنتي لك كان العقد للمخاطب وهو الغايب دون المخاطب وكذا لو أراد الرجل أن يطلق
امراة فشفع عنده رجل أن لا يفعل فقال وهبت لك طلاقها لم يقع عليها شيء لأن الكلام
في هاتين الصورتين خرج جوابا فتقيد بالسؤال وقد سال الشافع في الصورة الأولى
أن يزوج المخاطب الغايب وفي الثانية أن يعرض عن طلاق المرأه فكان قوله وهبت
إجابته لما سألته بخلاف ما لو خاطب غير المولى والوارث في مسلمي الدين حيث لا يستقط
لأن الأجنبي ليس بسبيل من المديون لكونه أجنبيا عنه فكان قوله وهبت تملكها منه
وتملك الدين من غير من عليه الدين لا يصح وكذا **قوله** قال الموائت لغير الشافع وهبت بنتي لك
لا يكون العقد للمخاطب بل للمخاطب حلالا للكلام على ظاهره عند عدم القرينة وكذا **قوله**
الزوج للمراة ابتداء وهبت لك طلاقك وقع عليها إذ معناه طلاقك بغير شيء ولا يشترط
قبولها لعدم اشتراط المال فيه وإن كان نوى أن يكون الطلاق بيدها لا يصدق في القضاء
لأنه خلاف الظاهر لأن الهبة تنزل ملك الواهب وتجعل الطلاق بيدها سريزول ملكه
ويدين فيما بينه وبين الله تعالى وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه يدين في القضاء لأن هبة الشيء
من غيره يملك لذلك الشيء منه في الظاهر فيكون تملكها للامرأه منها **قوله** ونحوها
أي وبساويها والضمير فيه لما تقدم من مسيله الشفعة والألفاظ التي تسقط بها والمعنى أن قول
الموائت تركت الشفعة لك أو صغحت أو عرضت عنها لك يساوي قوله سلت وبعث
وهبت لك في كونها استقاطا وإن العفو عن دم العمد يساوي الشفعة في كونه يستقط
بما تستقط به الشفعة حتى لو قال سلت لك القصاص أو بعته أو وهبته أو تركته أو صغحت
أو عرضت عنه لك سقط لما مر من أنه حق لا يحتمل التملك فحلت هذه الألفاظ على الإبراء
تحرر بالصحة كلام العاقل بقدر الإمكان ولا يلزم على ما ذكرنا ما لم يصف التسليم
ونحوه إلى أحد بأن قال سلمت شفعة هذه الدار ولم يزد حيث جعل أيضا استقاطا
للشفعة لا كان تصحيحه بالحمل على الإبراء كما تقدم وإن لم يخاطب به العاقد ولا الموكل
وذلك بصرف مطلق قوله سلمت إلى من عليه حقه كما صرف مطلق قول ولي القصاص
عفوت عما على زيد إلى من عليه وقول رب الدين رب ما على زيد إلى من عليه وإن لم
يصف الخطاب إليه وكذا لا يلزم قول الزوج لامراة تركت طلاقك حيث لا يقع الإبراء
لأنه يحتمل أن يكون مراده تركت طلاقك من يدي فلا رسال إليك وتحتمل أن يكون مراده
تركته فلا مساك عن التصرف فيه احتملا على السواء فيرجع فيه إلى النية بخلاف حق الشفعة

فان السر في الاحتال لا مساك فافتروا وكذا لا يلزم قوله لها اعرضت عن طلاك حيث
لا تطلق وان نوى لان الطلاق لا يطل ملك النكاح وقوله اعرضت لا يبنى عنه والحل
في الزوج لا يبطل باعراض الزوج عنه وانما يبطل بالابطال وقوله اعرضت ليس بابطال
ولا يبطل بخلاف حق الشفعة فانه مما يبطل بالاعراض ولهذا الواعض عن طلب المواتية
بطلت شفعته وكذا الواعض عن طلب الاشهاد بعد طلب المواتية فاذا قال اعرضت
فقد اثبت ما به يبطل صريحا فبطل ولو قال الاجنبى مبتدئا اعرضت لك لم يذكر في الاصل
فقال بعضهم لا يكون تسليميا كما في لفظ البيع والهبة والتسليم وقال بعضهم يكون تسليميا لانه
استقاط وترك الخلف البيع والهبة لانه تمليك ص كذا سلت البيع والشرافى التفصيل
لاقتضاه الامن من البعض حتى يلزم به بيع الفضولي الا ان يردف ان كتب اسرنتها
لنفسك فيراعى شرطه كما في سائر الاستقاطات مش اي وكذا قول المواس سلت
البيع او سلت الشرافى التفصيل المذكور في قوله سلت الشفعة حتى لو قاله للعاقبة
او للموكل او للاجنبى الشافع سقطت الشفعة لان قوله سلت البيع مثلا يقتضى سلامة العقد
وسلامته انما يحقق بالامن عن نقضه وذلك بسقوط حق الشفعة ولهذا يلزم بيع الفضولي
بقول المالك له سلت البيع بمنزله قوله اجزت مولا الا ان يردف الى اخره استأنا
من قوله سلت البيع التعدير كذا قول الواثب سلت البيع الى اخره الا ان يردف بقوله
ان كتب اشترتها لنفسك فحينئذ لا يكون تسليميا للشفعة الا عند وجود الشرط وهو كونه
اشترها لنفسه دون غيره مراعاة للشرط المذكور لان تسليم الشفعة لما كان استقاطا
كما ذكرنا جاز تعليقه بالشرط كما في سائر الاستقاطات من الطلاق والعناق ونحوهما
ص وصلحه على جزء شايع من المشفوع استقاط في الباقي للتجري استيفا وعلى غيره
استقاط في الكل مجانا اذ سقوط المنافى ضروره دفع الدخيل لا يعدو الى الاعتياص
كما في الخيارات حد وراى البعض في النفس المكحول ضد العفو والخلع لزوم توبة
او خطر في النفس والبضع الا ان يكون الصلح على بيع من المشفوع او بشرط الشفعة للاجنبى
فلا يستقط اصلا وفاقا بقصد التقرير حال جهل القسط او تعدد العمل س هذا شروع
في تفصيل الحكم في صلح الشفيع من المشتري عن حق الشفعة وهذا على نوعين الاول
ان يصلحه على جزء شايع من العقار المشفوع كالنصف مثلا وذلك استقاط لحق الشفعة
في الباقي لان حق الشفعة ان لم يتجزأ ثبوتا لكونه في الحقيقة دفع ضرر الدخيل الذي تنوهم
وذلك مما لا يتصور تجزئه لانه يتجزأ استيفا لان الاستيفا عبارة عن ملك المشفوع

67
والشفوع تجرى فكذلك ملكه والشاى ان يصلحه على غير جزء شايع من المشفوع وذلك يشمل
الجزء العين من المشفوع ويشمل ما لا يخرج غير المشفوع اما اذ اصلحه على مال اخر فهو استقاط
في الكل مجانا بغير شى لان ثبوت حق الشفعة مناف للقياس لما فيه من ملك مال الغير
بغير رضاه وانما عرفنا سقوط المنافى شرعا ضروره دفع الدخيل وسقوط المنافى للضرورة
يظهر فيما فيه ضروره وهو اما الاستيفا اذ به جند دفع الضرر واما في حق الاستقاط لانه دليل
عدم الضرر او دليل الرضا به والضرر المرضى به لا يجب دفعه ولا يظهر سقوط المنافى
فيما عدا ذلك كجواز الاعتياص عنه اذ لا ضروره في نقله الى الغير وتمليكه منه لانه مجرد حق
ولهذا لا يورث فصار خيار البلوغ والعقوى والرويه والشرط واستقاط هذه الخيارات
بالمال لا يجوز فكذا هذا اقوله حد وراى البعض اى نظير راى البعض في النفس المكحول
بها وهو روى انه ابي حفص رحمه الله فان الكفيل بالنفس اذا صالح المكحول له على مال
يحتسب بزيه عن الكماله بالنفس يرى مجانا بغير شى كما في الشفعة لانه مجرد حق لا يوصف
بانه ملكه ولا يعتياص عن مثله لا يجوز بخلاف ما لو ادى الكفيل المال على ان يبرسه
لانه متبرع والطالب بملك المال منه بدلا عن اصل حقه لا عن كفالته وينتقل الكماله
بالنفس من غير عوض اما اذ يجعل المال بمقابلته البراة فلا ولو اذاه كان له ان يرجع
فيه واما على روى ابي سلمى رحمه الله فانه انما لم يبر العدم رضاه بسقوط حقه
مجانا ولم يحصل له العود صور ولا معنى فلا يبر بخلاف حق الشفيع لانه سقوط بعوض
من حيث المعنى لانه لو اخذ المشفوع لزمه الثمن فكان استعاطه الشفعة موجبا لسلامه
ما كان يلزمه من الثمن له عند الاخذ وسلامه العوض من حيث المعنى يوجب سقوط
حقه في العوض فانترقا فاقوله ضد العفو والخلع الى اخره اشار الى الفرق بين
الشفعة وبين العفو والخلع بحيث لم يجب العوض المشروط في الشفعة ويجب في الخلع
والعفو عن النكاح والفرق من وجهين احدهما مزيد توبه فيه مادونه لانه ملك القصاص
والنكاح ملك منقرر في المحل شرعا للمولى والزواج اذ لا يستقط بعد ثبوته بالاستقاط تام
بعد تمام الرضى ولهذا لا يستقط بالسكوت بخلاف حق الشفعة فجاز الاعتياص عن ابطاله
والوجه الثانى الخطر في النفس والبضع اما الاول فلان نفس القتال كانت مباحة في حق المولى
وبالصالح حدث له العصية على وجه لا يباح باباحتها اظهار الخطر النفس بخلاف حق الشفعة
فيجوز ان يلزمه العوض بمقابلته واما الثانى فلان ملك النكاح لا يثبت الا بالمال اظهارا
لخطره فكما يلزم العوض لثبوته فيجوز ان يلزم لسقوطه مولا الا ان يكون الصلح

على سبب الى اخره استثنائا من قوله وعلى غيره اسقاط في الكل التعديروا صلحه على غير
استقاط في الكل الا ان يكون الصلح على سبب من المشفوع بحصته من الثمن او يكون الصلح
على غير المشفوع كالدراهم ونحوها بشرط ان تكون الشفعة لرجل اجنبي فلا يستقط الشفعة
اصلا في الصورتين لانه قصد التقرير دون الاستقاط اما قصد التقرير في الصورة الاولى
فلانه تعدد القول بانه قصد المبادله لهما له قصص البيت المعين اذ العاقل لا يقصد بتصرفه
العقد الباطل والاستقاط يقتضي على وجود قصد المبادله فعدد القول بقصد الاستقاط
حكما لجهالة قسط الصالح عليه فلم يكن مستظا لحقه بذلك بل بقدر امله باظهار رغبته في اخذ
معدار ما يحتاج اليه من الدار المشفوعة وهذا بخلاف الصلح على جزأ شايخ من الدار لانه معلوم
وتمنه معلوم فامكن القول بانه قصد المبادله فترتب الاستقاط عليها واما في الصورة الثانية
فلانه لما صالح بالمال بشرط ان يكون الدار المشفوعه للاجنبي فقد قصد اقامه الاجنبي مقامه
في الاخذ وانما يتحقق اقامته مقامه اذ اقيمت شفعته بعدد القول بالصلح فكان
قصد الصلح التقرير لا الاستقاط حكما لتعدد العمل عن الشفع كما قلنا والله اعلم
فصل في اقسام الشفعا اخذ او تركه بعضي للحاضر او لا بالكل
لتتمام سببه وشده في مواثبه الغير ضد اخذ الغرماء ليس المراهم وللحاضر ثانيا بالتصف
وبالبا بالكل بشرط موافقه كل واحد من اكل قصر البطلان في قدر الزحام كما في مدبر
جنى ثانيا وبالثابت بعد دفع القيمة من اعلم ان هذا الباب شمل على مسائل الباب الثالث
والرابع والبا من من ابواب الشفعة وعلى مسيله شفعة المنقول والموروث من الباب السابع
من ترتيب الوجيز والتحرير اذ اعرفت هذا فنقول **باب في بيعت ولها شفعا كلهم**
جيران حضر لحدوم او لا وطلب الشفعة يقضى له بكل الدار **فصل في تمام سببه وشده**
في مواثبه الغير الى اخره اشار الى جواب سوال مقدر وتقريره ان يقال عليه الاستحقاق
وهي اتصال ملك الشفيع بالدار المشفوعة ثابت في حق كل واحد منهم فوجب ان لا يقضى
للحاضر بالكل بل بما يخصه فقط كاحد الغرماء او احضر والتركه لا تنفي ديونهم وتقرير
الجواب ان يقال **انما يقضى له بالكل لتتمام سببه حقه لان حق الشفعة يثبت بالبيع**
ويتأكد بالطلب وقد وجد الامران في حقه واما حق الغايب فهو هوم لثبوته من وجه
دون وجه اذ لم يوجد الطلب منه فكان في وجود مواثبه شك فلا يصلح مزاحما
بخلاف احد الغرماء لتتمام السبب في حق كل واحد منهم على السواء فكان المراهم متيقنا به
فلا يترجح الحاضر ثم في مسيلتنا ان حضر شفيع اخر قضى له بالنصف فان حضر ثالث

بانه

قضى له بالثلث بشرط موافقه كل واحد منهم في كل الدار **فصل في البطلان على قدر الزحام**
الى اخره اشار الى علمه هذه القصة وسان ذلك ان الثاني لما حضر صار كان الشفيعين حصرا
معا ولو كان كذلك قسمت الدار بينهما نصفين لانه حاكم الحقين المتساويين فكذا هذا ومن ضروره
استحقاق الثاني النصف بطلان استحقاق الاول فيه ثم لما حضر الثالث صار كانهم حضروا معا
واردحت حقوقهم المتساوية فيقسم بينهم اثلاثا ومن ضروره استحقاق الثالث الثلث بطلان
حق كل واحد من الاخيرين في السدس فصار هذا كما في المدبر اذ اجنبي جنابه خطا
ودفع مولا قيمته الى ولي الجنابه ثم جنى ثانيا على اخر كان للثاني نصف تلك القيمة ثم ان جنى
على اخر كان للثالث ثلث القيمة لما ذكرنا من اقتصار بطلان حق الاول والثاني فيما قبضا
على قدر حق من يراحم كل واحد منهم وستاتي هذه المسيلة في اول كتاب الجنائات ان شاء الله تعالى
فصل في رد الاول بالعيب قبل الحكم بالشفعة يقضى للثاني بالكل للتفرّد قبل تقرير الزحام
كذا ان رد بعد الحكم والقبض بغير قضا التجرد بالبيع معنى وان رد بعد ما قبضا او بعد الحكم
قبل القبض بغير قضا لم يقض بتسليمه للعبر وان كان الراد شركا لم يصح للمحاضر ايضا حار القضا
للمقبض عليه اذ الرد لا ينقض القضا سيما في حق حكم لا يصلح البيع ولا يصح قبل القبض بيبعا
للاقتناع المطلق عند محمد رحمه الله وفقد الرضا عندها اذ يسد به قبل القبض ليقض الصفقة
كالخبر ورضا لا يشترط لا بعد حتى كان تسلم الراضى بالشفعة معاني المنقول والموروث
دون العمار والمسرا واصله المدعيان ولا يلزم ان بعض الغرماء لو ابرأ بعد الحكم كانت
قسطه للبائتين اذ القاضى رفع العقد لا الدين من اى فلو ان الحاضر او لا لم يحكم القاضي له بالشفعة
حتى راي بالدار عيبا فردها بالغيب ثم حضر الثاني يقضى له بكل الدار لتفرّد به باستحقاقه
قبل ثبوت من لحد الاول كان ردّه قبل الحكم له بالشفعة من باب البطلان وحق الثاني ثابت في كل
الدار لتتمام سببه كما قلنا فكان له اخذه وليس له ان يأخذ النصف فقط لما فيه من ضرر يرس الصفقة
على المشتري كما لو كان الشفيع واحدا او اثنا وسلم احدهما لان في اخذ البعض اضرارا بالمشتري
فالشفيع لا يأخذ بدفع الضرر عن نفسه فلا علك لا يأخذ على وجه يكون فيه اضرار بالغير
وكذا يقضى للثاني بالكل ان رد الاول بالعيب بعد الحكم له وبعد القبض اذ كان الرد بغير قضا
القاضى لان الرد بالعيب بعد القبض بغير قضا بيع من حيث المعنى لما عرفت من انه بيع جديد
في حق ثالث فصار كان المشتري اشترى هذه الدار من الاول ابتداء فبغير الثاني بين اخذ
نصفها بالبيع الاول وبين اخذ كلها بالبيع الجديد ولو اراد ان يأخذ النصف بالبيع الاول
والنصف بالبيع الجديد ليس له ذلك لما فيه من تفرق صفقة البيع الثاني وان كان الرد

بعد الحكم والقبض بقضا او كان بعد الحكم قبل القبض بغير قضا لم يقض القاضى بقسط الاول
للتانى لان الرد بعد القبض بقضا كالرد قبله بغير قضا في ان كل واحد منهما فسخ مطلق
وليس ببيع صوره ولا معنى فلم يتجدد به حق الشفعه للتانى فبقى له ما كان يستحقه
من سعة البيع السابق وقد رلعه الاول فيه فكان حقه النصف لا الكل هذا اذا كان
الشفيع الاول جارا واما اذا كان شركا للبائع وطلب الشفعه وحكم له بها ثم رد الدار بالعيب
قبل القبض مطلقا او بعده بقضا فلا يقضى للجار لا بكل البيع ولا بنصفه الا في رواية عن ابن
رحمه الله ان القاضى لما قضى للشريك بالشفعه فقد ابطال شفعه الجار لا يستحقها ما بنا على ثبوت
حقها معا وتقدم الشريك عليه كما في عروما الصحة مع عروما المرض ولهذا قلنا بانه يلغى
للجار ان يطلب مع الشريك اذا علم بالبيع ليتك من المخذ عند ترك الشريك واذا اصاب الجار
مقتضيا عليه لا يتجدد له الشفعه بالنسخ لان القضى عليه في حادته لا يصلح مقتضيا له فيها
بعد ذلك بخلاف ما اذا كان الرد بعد القبض بغير قضا حيث كان للجار ان يخلد بالشفعه
لان الرد حينئذ يكون بيعا جديدا في حقه فلو انه اد الرد لا ينتقض القضا الى اخره
اشاره الى جواب سوال مقدر وتقريره ان يقال اذا قضى للاول بالشفعه ثم رد بالعيب
قبل القبض مطلقا او بعده بقضا كان فسخا من كل وجه فوجب ان يثبت حق الشفعه للتانى
سواء كان الاول شركا للبائع ام جارا لان شفعته انما تبطل بالقضا للاول وقد بطل القضا
للاول بالنسخ في حق الكل فصار كما لو علم مشتري العبد بعينه بعد بيعه وتقدر عليه ان يحام
بايعه فيه ثم رد عليه بعيب قبل القبض او بعده بقضا فانه يعود حقه في الخصومه كما كان قبل
البيع كذا ههنا وتقرر الجواب ان يقال لا نسلم بطلان القضا للاول لان القضا يعتمد
سببا صحيحا وهو اتصال الملكين والطلب وبالرد لم يظهر ان السبب لم يكن فلا يظهر بطلان القضا
للاول وان زال السبب كما لو فسخ القاضى البيع بسبب اباق العبد ثم عاد العبد من اباق
لا يبطل القضا لا اعتمادا سببا صحيحا فلو انه سما في حق حكم لا يقبل النقض قد تقدم الكلام
على حذف لامن سببا غير مرمه وفيه اشاره الى جواب بار على تقدير تسليم بطلان القضا
وتقريره ان يقال ان بطلانه انما يظهر في حق حكم يقبل الانتقاض بعد موته
كما في مسله العبد المردود بالعيب ايا في حق غيره فلا وبطلان شفعه التانى لا يحمل السبب
والعود بسبب ما فلا يبيح بطلان القضا الا يرى ان الكاتب اذا دفع بدل الكتاب
وعتق ثم ظهر ان المدفع زيف ورد عليه امس الا داس كل وجه لاحتماله النقض ولم يظهر
في حق العتق لعدم احتماله النقض فلو انه ولا يصير بل المص بوعا الى اخره اشاره

الى جواب سوال مقدر وتقريره ان يقال اذا كان الرد قبل القبض بغير قضا وجب ان يجعل
بيعا جديدا في حق الشفعه للتانى ليجد حقه كما اذا كان بعد القبض بغير قضا وتقرر الجواب
ان يقال لا يمكن ان يجعل الرد قبل القبض بوعا اصلا اما عند محمد رحمه الله فلا مشاع المطلق
اد لا يجوز بيع العقار قبل القبض عنده واما عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله فلا ان بيع
العقار قبل القبض وان حاز لكن هنا فقد شرط صحة البيع وهو الرضا من الجانبين اذ رضا البائع
هنا غير معتبر لان المشتري يستبد بالرد عليه شأوا بى لان الصفقة قبل القبض ناقصة
لم تتم حيث لا تتعل ضانها الى المشتري فكان للمشتري بعضها نصار كالورد والعقار قبل القبض
مختيار رويه او عيب وهناك لا يجعل بيعا جديدا في حق غيرهما حتى كان للبائع ان يرد بالعيب
على بايعه فكذا هنا واذا كان رضى البائع بالرد هنا مما لا يشترط فلا يكون معتدابه في تضييع
عقد البيع المعنوي الا يرى ان تسليم المشتري الرضى بالشفعه يجعل بيعا مبتدا في كل موضع
لا يجب فيه الشفعه كما لمقتول تكون الرضا شرط في صحة التسليم فيكون معتدابه في صحة
البيع كما لو اشترى منقول فطلب الشريك شفعته فسلمها المشتري وكما لو ورث عتقا را
فطلب الشفعه فقال الوارث سلمت لك شفعته بالف وفي كل موضع يجب تسليم الشفعه
لا يجعل بيعا مبتدا لان رضاه ليس بشرط في صحة التسليم فلا يكون معتدابه في صحة البيع
كما لو كان الذي وقع التسليم فيه عقارا وهو مشري فكان تسليمه بالرضا كالتسليم بالقضا
فولاه واصله المتداعان اشاره الى ان الاصل في مسله الشفعه حيث كان الرد فيها
بعد الحكم للاول مستقيا الحق الثاني في النصف والرد قبل الحكم غير مسوط مسيله المتداعين
وصورتها ما اذا ادعى كل واحد من رجلين دارا في يد رجل انها كلها له واقام البيئه
على ذلك فترك احدهما الخصومه ان تركها قبل القضا كان الكل للاخر وان تركها بعد القضا
كان للاخر النصف فقط فلو لا يلزم الى اخره اشاره الى الفرق بين الشفعه الاول
اد ارد بالعيب بعد القضا له بالشفعه وبين احد الغرما من الركة اذ ارد نصيبه بالبراعه
حيث كان نصيبه لبقية الغرما وفي الشفعه لم يكن المردود كله للتانى بل نصفه كما ذكرنا
والفرق ان حكم القاضى بالركة الضيعه بين الغرما لا يرفع ما بقى لهم من الديون اد لا ولايه
له على ذلك فاذا ارد احدهم نصيبه بالبراعه يتركه كما كان فاستحقه الباقيون بديونهم
الثابت بخلاف حكم القاضى بالشفعه لانه يرفع عقد المشتري ويثبت له يستحق الشفعه
فينصير حكمه للحاضر حكما على الغائب في سقوط حقه في النصف للمراجه لان حكمه بمنزله
قيمته فاذا ارد الاول بالعيب ثم حضر الغائب لم يكن له سوى ما ثبت بالشفعه من نصيبه فان صالح

الاول المشتري على النصف فالثاني ثلثه لارباع اذ زوجه في نصف دون نصف وان صالح
 الثاني لاول على الثلث فله تسعان اذ ياخذ منه الثالث يثلث الثلث لشيوع حقه ويجه الى
 ما في يد الاول فيعاسمه نصفين وان اخذه الثلث بغير حقه في الثلثين كما ان اخذه النصف
 بغير حقه في الكل ضد الاول لفقد المزاحم فكان الثلث لغيره والبلدان لهم وصحت من ثمانية عشر
 ضرورة نصف الثلث وطلب الثلثين وبالحرف واحد السدس ان يلا في اربعة وساطر
 فيما في يده ان حضر وحده وياخذ ثلث الثمانية ان جاورها اخر اذ سلم ثلثه من سها مهر
 وهو واحد عشر للاخرس والباقي اثلاث سس اي ولو كان الشفع الاول طلب الشفعة
 ولم ياخذ كل الدار بل صالح المشتري على ان ياخذ نصفها فقط صح لما ذكرنا انه من باب
 الاستيناء والاستيناء يجري فان حضر الثاني بعد ذلك وطلب الشفعة فله اخذ ثلثه اربع الدار
 لانه زوج في النصف الذي لم يسلمه الاول فكان بينهما نصفين لكل واحد منهما اربعة وما زوج
 في النصف الذي سلمه الاول للمسري فكان له اخذ كله هذا اذا صالح الاول المشتري
 على النصف وان لم يصالحه بل اخذ كل الدار ثم حضر الشفع الثاني وطلب الشفعة من صالح
 الشفع الاول على ان ياخذ منه ثلث الدار صح وكان للثاني تسعان منها فوله اذ ياخذ
 منه الثالث الى اخره اشاره الى موضع المسئلة فيما اذا حضر الشفع الثالث وان يكون للباقي
 تسعان لان الشفع الثالث اذا حضر وطلب الشفعة ياخذ ثلث الثلث الذي في يد الثاني
 لشيوع حق الثالث وهو الثلث في النصيبين واذا صار الثلث ثلثه اسهم صار اكل ثلثه
 فليأخذ الثالث من الثاني سها وهو تسع الدار ويجه الى ما في يد الاول وهو تسع اسناع
 مصر سبعة فيقتسمانه نصفين لاستواء حقيهما اذ حضور الثاني والثالث بعد اخذ الاول
 بمنزله حضورهم معا فكانت السه بينهم املا فلهذا قلنا بان حق الاول والثالث على السوا
 فيعسما به نصفين وسبعة على اثنين منسرة بالنصف فيصعب اصل المسئلة وهو تسعة
 فليأخذ ثمانية عشر تسعان منها وذلك اربعة للثاني وثلثة اسناع ونصف تسع لكل واحد منهما
 وذلك سبعة لان حق كل واحد منهم في كل الدار لما ذكرنا فلما اخذ الثاني ثلثا كان ذلك ابعاً
 لحقه في مثليه وذلك ثلثا الدار كما ان اخذه النصف ابتاعه في مثليه وابطال الحق
 في الثلث وهو اكل اذ لو كان ابتاعه في الماخوذ خاصة لاستحق الماخوذ منه وهو
 الشفع الاول عليه نصفه لزم اجتهاد اياه في الماخوذ زحاما على السوا بخلاف صالح الاول
 مع المشتري حيث يكون ابتاعه في مثل الماخوذ لا في مثليه لان الماخوذ منه وهو المشتري
 لا يستحق عليه استرداد شي لانه لا يصلح مزاحمه فانتزعا واذا كان لحد الثاني طلب

ان صح

ابتاعه في الثلثين وابطال في الثلث كان ذلك الثلث الذي ابطال شفعه نفسه فيه مصرونا
 الى غيره وهو الاول والثالث سها نصيبين وكان الثلثان سها اثلاثا لاستواء حقوقهم فيه
 وتصح المسئلة من ثمانية عشر كما ذكرنا ضرورة نصف الثلث الذي بطل من نصيب الثاني
 وصروا الى الاول والثالث وثلث الثلثين الذين اشتركوا فيها لان اقل عدد يكون لثلثه
 نصف وثلثيه ثلث ثمانية عشر فيأخذ الثاني ثلث الثلث وذلك اربعة لما ذكرنا ان حقه
 في الثلث وقد استحق عليه الثالث ثلث ذلك الثلث لشيوع حقه في كل ثلث وياخذ كل واحد
 من الاخرين من الثلث الذي بطلت فيه شفعه الثاني نصفه لاستواءهما فيه وانقطاع شركه
 الثاني منه وذلك ثلثه اسهم ومن الثلثين الاخرين الثلث وذلك اربعة لمزاحمة الثاني فيه
 فصار لكل واحد منهما سبعة فان حصل المصالح انما سلم شفعته للاول فكيف يقسم الثلث
 الساقط بين الاول والثالث فلهذا سلمه اسقاط لحقه فيعتبر وتخصيصه الاول
 بالساقط تملك منه فلا يعتبر لتعدد التملك في حق الشفعة كما قدمناه فصار كان ثلثي الدار
 وهو جمع الشفعين وله شفعان فوله وبالحرف الى اخره اي وبلاصل المذكور وهو صيرورة
 المصالح سها شفعته في ثلث الدار معا لهما في الثلثين لو كان للدار شفعين رابع فحضر وطلب
 الشفعة بعد قسم الدار على ما ذكرنا فلا يخلو اما ان لقي الثلث معا او لقي المصالح وحده
 ففي الوجه الاول ماخذ المصالح السدس ثلثه من مائة عشر لحاجتنا الى عدد لثلثه ثلث
 كما ذكرنا وثلثيه ربع لوجوب قسمه الثلثين على الشفعين اربعة ارباعا كما قسم الثلثان
 في المسئلة الاولى على الشفعين الثلثة اثلاثا واقل عدد لثلثه ثلث وثلثيه ربع ثمانية عشر
 وهذا لان شفعه المصالح بطلت في ثلث الدار وهو ستة اسهم كما ذكرنا فيكون بين الملائه
 الاخرس لكل واحد سها وبقيت شفعته في الثلثين والاربعة منها سوا فيكون لكل واحد
 ربعة وذلك ثلثه نصيب المصالح لانه من الثلثين وذلك سدس اكل ويصيب كل واحد
 من الاخرين سها من الثلث الذي بطلت فيه شفعه المصالح وثلثه اسهم من الثلثين
 فصار له خمسة واما في الوجه الثاني وهو ما اذا لقي الرابع المصالح وحده فليسا طره
 فيما في يده وذلك اربعة لكل واحد منها سها لاستواء الحقين في الاربعة حيث كانت
 من الثلثين الذين لم يجزها سلم المصالح اقصى ما في الباب ان حق الرابع في اكثر من ذلك
 لان الزيادة في الثلث الذي في يد الاخرين فان اخذ الرابع نصف ما في يد المصالح
 ثم انما لقي احد الاخرين ضم المصالح والرابع ما في ايديهما وذلك اربعة الى ما في يده وهو
 سبعة صار احد عشر للمصالح منها ثلث ثمانية والباقي بين الاخرين نصيبين وهذا لان ثلثه

من سهاهم الاحد عشر للاحد من خاصه لانها من الثلث الذي بطلت فيه شفيعه المصالح
 فيكون الباقي وهو المتاينه بينهم اثلاثا استوا حقوقهم فيه لكل واحد منهم سهمان وثلاثان
 وتصحيحها ان نصيب احد عشر في ستة تبلغ ستة وستين والسالم من منازعه المصالح
 ثلثه مصروبه في ستة فيكون ثمانية عشر يكون بين الاخرين لكل واحد منها سعة والمصارف
 سهم ثمانية مصروبه في ستة يكون ثمانية واربعين لكل واحد منهم ستة عشر فكان للمصالح
 ستة عشر ولكل واحد من الاخرين خمسة وعشرون ستة عشر من المتنازع بينهم وتسعة
 من السالم عن المتنازع ص وان اشترى الشفيعان صفقه على ان السدس لاحدهما
 والباقي للاخر فلا شفيعه بينهما اذ المشفوع زال بقول الشفيع لما عرف بالحق بالبايع دون
 المشتري صوتا للنفائي وان لقيهما ثالث احد مشتري السدس تشبعا اذ تزاجهما في ضعف
 ما اشترى دون الباقي على ما مر وان اشترط نصفين او كان المشتري غيرها واخذ
 بالشفيعه ثم لقيهما الثالث اخذ من كل واحد ثلث ما في يده ورجع الماخوذ منه على الاخر
 بنصف ما اخذ منه توزيعا بقدر الحق كما في الدين اذ التسليم استقاط يعدو المسلم الى الباقي
 حذار السعصع وذلك فيما اتحد المشتري ولم يأخذ الشفيعا ضد العكس والحرف تحزى
 ان تعدد المشتري واخذ البايع او الامر بلا عكس اذ يرك المنافي لا دفع الدخيل ابتداء
 لا اتباع والعائد في حق الحقوق اصيل وان لقي احدها اخذ منه نصف ما في يده ثم ايهما
 انفرده بالغاب اخذ منه ربع ما في يده اذ العدل في الشطر بعد ضم ما حازا كما انه
 يثبت الكل اذ ابلوا فان سلم له ثم لقي الاخر اخذ منه نصف ما في يده ورجع الماخوذ
 منه على الاخر بنصف ما اخذ منه لما مر فان جا الثالث بعد ما اخذ الشفيعان واقتسما
 بينهما فان لقيهما نقض القسمة كيلا يفرق ثلثه ضد جاز واسم البايع ثم جا الشريك او واسم المشتري
 لانها من تمام القبض حتى فسدت هبة المشاع قبلها وهو لا ينقض وان افاد عود العهد
 فلان لا ينقض ولا يفيد اصلا اولى اذ لو عطف اعيدت نصفين هنا اثلاثا ثم وان لقي
 احدهما لم ينقص حذار الزام الغائب ولا يرد ربع ما في يد الحاضر لانهما من اصل بوحده
 وبدل لا يوجب اذ قسمهما دون الثالث فاسده لا يعط حق الغائب من دار لها ملكه
 شفعا اشتراها اثنان منهم صفقه واحده على ان سدسها لاحدهما والباقي للاخر فهو جائز
 ولا شفيعه بينهما لان الدار المشفوعة انا تزول عن ملك البايع بقول كل واحد من الشفيعين
 لما عرق من ان البايع متى خاطب اثنان في شرائين لا يصح الشرا الا بقبولهما فالحق كل واحد
 منهما بالبايع من حيث انه لا يعمل قبوله بدون قبول صاحبه كما لا يعمل اجاب المشتري

صد اولي

بدون قبول البايع والبايع لا شفيعه له فيما عه فذلك من الحق به قوله والحق بالبايع
 دون المشتري الى اخره اشارة الى جواب سوال مقدر وتقريره ان يقال شبه كل واحد
 منهما بالمشتري اكثر لان قبوله شرط التملك ولو اشترى حقيقه ما كان وكلا بالشرا
 لا تبطل شفيعته وكذا اهدا وعبرير الجواب ان يقال لما تعارض الشبهات
 وجب ان يرجح الشبه المسقط للشفيع لان حق الشفيع ثابت مع المنافي لما ذكرنا
 من انه ملك مال الغير بغير رضاه فاذا دار بين الثبوت والسقوط كان الحمل
 على ما سوطه اولى صوتا للنفائي ودفعنا للنزاع وانفا على ما كان من العدم فان لقيهما
 الشفيع الثالث اخذ مشتري السدس تسع الدار لانه مع الثالث تزاجهما في ضعف ما اشترى
 وهو الثلث دون الباقي ما على ما مر من ان اخذ الشفيع جزءا ابقا الحق في مثليه
 لوجود من يزاحه واسقاط الحق في الباقي فكان طلب المشتري هنا السدس
 طلبا للثلث وتسليما للثنتين فاذا حضر الثالث سم الثلث بينهم اثلاثا وكان
 الثلثان بين الاخيرين نصفين وقصص من تسعة لما احتنا الى ثلث الثلث الذي
 لم سلم شفيعته وتنصيف الثلثين الذين سلب شفيعتهما واول عدد لثلاثة ثلث
 وثلثيه نصف تسعة هذا اذا اشترى ما على ان لاحدهما السدس واما اذا اشترطا
 ان يكون الدار بينهما نصفين او كان المشتري غيرها واخذها منه بالشفيعه
 ثم لقيهما الشفيع الثالث فلا يخلو اما ان لقيهما قبل ان يقتسما الدار او بعد القسمة
 وان لقيهما قبل القسمة كان له ان ياخذ من كل واحد منهما ثلث ما في يده وهو سدس
 الكل ليسم لكل واحد منهم ثلث الدار استواهم في سبب الاستحقاق وان سلم لاحدهما
 ما في يده صح تسليمه في حقه واخذ من الاخر ثلث ما في يده ويرجع الماخوذ منه
 على الشفيع الاخر بنصف ما اخذ منه وهو سدس جميع الدار لانه بقي في يد الماخوذ
 منه سدسان وفي يد صاحبه ثلثة اسداس فيقسم بينهما نصفين لكل واحد منهما اسدسان
 ونصف توزيعا للمقسم على قدر الحق المتعلق به وحقوقهما في الدار على السوا
 قصار كما في الديون المجتمعة في التركة التي صاقت عن ايقايها  اذ التسليم
 اسواط الى اخره اشارة الى جواب سوال مقدر وتقريره ان يقال اذا سلم الثالث
 الشفيعه لاحد الشفيعين لا ولس وجب ان سطل شفيعته التي في جهه الاخر
 لا ترى ان الشفيعا الثلثة لو اجتمعوا فقال احدهم قبل الاخذ سلت شفيعتي في نصف
 الدار سطل شفيعته في جميعها واختص بها الاخران فكذا هنا وجب ان يتعدى الاستقاط

من الحزب المسلم شفعه الى الجزء الباقي وهو نصيب الشفيع الاخر فلا يرجع عليه بشئ وتقرر
الجواب ان يقال التسليم اسقاط كما ذكرتم وانما يتعدى من القدر الذي وقع التسليم فيه
الى باقي الدار حذر تفريق الصنفه وتشتيقها لان التشتيق في الامكان المجتمعة
غيب و الشرع ورد ما ثبات الشفعه لدفع الضرر على وجه لا يودي الى الاضرار بالغير
والجاء الصنفه انما يتحقق عند اتحاد المشتري قبل ان يأخذ الشفعه الدار بالشفيعه خلاف
العكس وهو ما اذا كان المشتري متعددا كما في سبيله شري الشفيعين الدار بانفسهما
لان الملك وقع لهما متفرقا فلا ضرر في اقتصار التسليم على نصيب المسلم اليه وكذا
اذا كان المشتري متحدا او قد اخذ الشفعه كما في سبيله اخذ السبعين الدار قبل حضور
الثالث لانها ماخذها نزلا منزله المشتريين فلم يكن في اقتصار التسليم على نصيب
المسلم اليه ضرر لان الملك وقع لهما متفرقا ايضا قوله وقال حرف بحري الى اخره اي
وبالاصل الذي ذكره من اتحاد الصنفه انما يتحقق عند اتحاد المشتري بحري الاخذ بالشفيعه
اذا تعدد المشتري واتحد الباع او الامر بالبيع ولا يحري اذا كان الامر بالعكس وهو ما اذا
اتحد المشتري وتعدد الباع او امره وهذا لان المشتري اذا اتحد لو قلنا يجوز اخذ
الشفيع البعض دون البعض لتضرر المشتري بتفريق ملكه عليه ضرر لم يأت به
الشرع لان المشتري اذا كان واحدا لم يتحقق اندفاع الضرر الا بوزال محاوره
وذلك لم يخله جميع الدار فاذا اخذ بعضها دون بعض لم يزل الجاوزه فيعلم انه لم يقصد
دفع الضرر عن نفسه بل قصد الاضرار بالمشتري بتفريق ملكه عليه فلو تركنا اعتبار
القياس المنافي لثبوت الشفعه هنا كان تركه ابتداءا لا اتباعا لحكم الشرع لان الشرع
لم يرد به عند عدم ضرر الدخيل وفي التحرير واذا كان الباع اثنين والمشتري واحدا
فطلب نصيب احد الباعين لم يبطل بذلك شفيعته وله ان يأخذها كلها مقسومه
كانت او غير مقسومه لانه ما اعرض عن الطلب لكنه اظهر الطلب والرغبه ثم اشتغل باسم
لم يجعل له الشرع قبطل تقسيمه وبقي حقه في جميع الدار وهذا خلاف ما اذا كان المشتري
اثنين حيث كان للشفيع ان يأخذ نصيب احدهما او قد يكون احدهما ممن يتضرر بجواره
دون الاخر فيرغب في دفع جاره السوء يأخذ نصيبه هذا اذا كان الشرا بطريق
الاصله وكذا اذا كان بطريق الوكالة لان العاقد في حقوق العود اصيل لا نائب عن
الموكل والاخذ بالشفيعه من حقوق العقد فاذا كان المشتري لغيره واحدا لا ملك الشفيع
لحد البعض لما فيه من تفريق الصنفه على العاقد سوا كان المشتري له واحدا ام اثنين

ان
صح

واذا كان المشتري اثنين كان للشفيع ان يأخذ النصف لو وقع الصنفه متعددا
كالو اشتريا لاسمهما وروى المحسن رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله فيما اذا
اخذ المشتري والبايع اثنين انه ان كان قبل القبض للشفيع احد نصيب احدهما
لان الملك عليه وقد وقعت الصنفه متفرقة في حقتها بخلاف ما بعد القبض
لان الملك على المشتري والملك في حقه مجتمع وفيما اذا كان الباع واحدا والمشتري
اثنين بالعكس له اخذ نصيب احدهما بعد القبض لا قبله بالسب في التحرير هذا
قوله الاول اما قوله بالضرر ما ذكرنا انه يعتبر جانب المشتري قبل القبض وبعد
هذا اذا لقي السبع الباع الشفيعين معا واما اذا لقي احدهما دون الاخر
فله ان يأخذ منه نصف ما في يده وهو ربع الدار لان المشتري على شفيعته ايضا
وقد استوى حقاها ثم بعد ذلك اي الشفيعين انفرادا بالسبع الغائب وهو الذي
اشترى النصف وغائب كان له ان يأخذ منه ربع ما في يده وهو ثمن الدار لكل
له ربع و ثمن لان حق كل واحد منهم في الشفعه على السوا كان العدل في القسمة
سهما نصيبين لاستواحقتهما لكن السهم بعد ضم ما حازه احدهما وهو السهم
وما حازه الغائب وهو النصف حتى يبلغ نصفين وربع لكل واحد منهما نصف
وذلك ربع و ثمن كما ان العدل في القسمة من الثلثة اذا تلاوا في العليين بينهم
بعد ضم ما حازوه وهو كل الدار اذ في يد الغائب نصفها وفي يد كل واحد منهما
ربعها هذا اذا لقي الثالث احد الشفيعين الاولين واخذ منه نصف ما في يده
واما اذا سلم له ما في يده ثم لقي الاخر فانه ماخذ منه نصف ما في يده لا يستوا
حقهما ثم يرجع المأخوذ منه على الاخر نصف ما اخذه الثالث منه وهو ثمن الدار
لما من ان العدل في القسمة بينهما بالتصنيف بعد ضم ما في يد كل واحد منهما
الى ما في يد الاخر لاستواحقتهما وفي يد احدهما نصف وفي يد الاخر ربع فاذا اسرد
صاحب الربع من صاحب النصف قد رتب نصف ما اخذ منه الثالث وهو من صار ربع
ربع و ثمن ومع الاخر مثله فاستوا هذا كله اذا لقي الثالث قبل ان يقسم الشفيعان
الدار اما اذا جاء بعد تقاسمهما فلا تخلو اما ان يلقي الشفيعين معا او احدهما
فان لقيهما معا كان له ان ينقص قسمة ما لانه يستحق ثلث الدار فلو لم ينقص القسمة
لتفرق نصيبه في موضعين حيث يتاسم كل واحد منهما قسمة على حده ولو كان
جائزا واقتسموا الوقع نصيبه في موضع واحد فكان في ابقا القسمة تفويت

المطلوبه منقص كذا يصوب مقصوده بفرق ثلثه في التصيين وروى الحسن رحمه الله
عن ابي حنيفة رحمه الله ان القسمه اذا كانت بغير قضا كان له ان ينقض كما في الرد
بالعيب بعد القبض وحوايه ما عرف من ان القسمه من تمام القبض اذ بها
يتكمن من الانتفاع بملكه من كل وجه واما في الحق لا يختلف بالتضاوعده بخلاف
الرد بالعيب وهذا بخلاف ما اذا بيع نصف دار واخذها الجار بالشفعه واسم الباع
ثم حضر الشريك في الطريق وقضى له بالشفعه لكونه مقدما عليه فإراد ان ينقض
القسمه حيث لا يكون له ذلك وكذا لو اشترى نصف دار وقاسم بايعه ثم حضر
الشفيع وإراد ان ينقض القسمه والفرق ان القسمه هناك من تمام القبض لان القبض
التمام انما يتحقق بالقسمه اذ قبض الشافع ناقص لكونه مقبوضا ثانيا لغيره لا مقصودا
ولهذا افسدت هبه المشاع قبل القسمه فيما احتمل القسمه لغوت شرطها وهو القبض
التمام عند امكانه وقبض الجار قبض المشتري لانه يوكد الحق في الرقبه ويبقى
ملك اليد فلا ينقض وان كان النقص مفيد عود العهده على الباع او على المشتري
لكون الناس يتفاوتون في العهده والمقصومه بلان لا يفسد ولا فائده له فيه
اصلا اولى بخلاف نقص سهم الشفيعين في السيله الاولى لانها مفيد لا يبرى
ان قسمه الجار اذ انقضت اعيدت نصيب كما كانت فلا فائده ولو نقض سهم
الشفيعين اعيدت اثلاثا لتحقق العاده هذا اذا لقي الثالث الشفيعين معا
واما اذا لقي احدهما فليس له ان ينقض القسمه لما فيه من الزام التصرف على الغائب
بل يأخذ ربع ما في يد الحاضر فوله لانها بين اصل يوجب الى اخره اشاره الى
حواش سوال مقدر وتقريره ان يقال وجب ان يكون له اخذ نصف ما في يد الحاضر
لاستواء حقهما كما تقدم في السيله التي قبل هذه وتقرير الحواش وهو الفرق
بين السيلتين ان يقال انما يأخذ نصف ما في يده اذا كان قد اخذ كله بالشفعه كما في
ملك السيله اما هنا فنصف ما في يده اصل ما خود بحكم السعه ونصفه بدل ما خود
عوضا عما تركه لصاحبه بالقسمه فدارت شفعه الثالث بين اصل يمكن اخذ نصيبه
منه فبأخذ نصفه وهو ربع ما في يد القاسم وبين بدل لا يمكنه الاخذ منه لكونه
مقبوضا بحكم قسمه فاسده ادهى مستحقه النقص حوا للغائب لان قسمه ما في يده
الثالث لا يقطع حقه في المصروف فبالضرر تفرق ملكه في موضعين الا يرى ان القبض
المباد له من كل وجه اذا كانت فاسده لاشفعه فيه لما في ذلك من تقرير الفساد الواجب

73
رفعه ففي المباد له من وجه اذا كانت فاسده اولى ص بال
الشفعه في بيع شرط فيه الصمان والخييار لاشفعه فيما اشترى على ان الشفيع صا من
دركا او ثمنا للفساد بالغرر ان لم يضمن الشفيع في المجلس والاستقاط حد ار التصاد
ان ضمن كالبائع او الامر به اذ لاخذ منقص القبض او العقد فيبراه الاصيل
صند مستاجر بمعنى بيع الموجه لان السبب ثم قبله لانه عكس هذه للتعليق
ولام الشرط على الغير اذ لم يعامل ثوبا كالتزايده س اعلم ان هذا الباب
مشتل على مسائل الباب الخامس والسابع من ابواب الشفعه في ترتيب الوجيز
والتحرير اذ عرفت هذا فنقول رجل اشترى دارا على ان شفيعها ضامن
درك المبيع للمشتري او ضامن ثمنه للبائع فلا شفعه فيها سوا حق الشفيع في المجلس
وقبل الكماله ام لم يحضر اما اذ لم يحضر فلفساد البيع بسبب الغرر اذ لا يدرى انه هل يفل
ام لا ولا شفعه البيع الفاسد واما اذ حضر في مجلس العقد وقبل الكماله فلا ان البيع وان جار
استحسانا فلا فالزفر رحمه الله لا ان الشفيع يقبوله الكماله صار مستقطا لشفعه ضروره
اذ القول بعدم سقوطها يودي الى التصاد لصيرورته ساعيا في نقص ما تم به اما اذا اخذ
من المشتري فلا ان فيه نقص قبضه والقبض بنا على عقد ثم كمالته والتزامه واما اذا اخذ
من البائع فلو جهين احدهما سعيه في نقص العقد الذي تم كمالته كما ذكرنا وكذا في الوجه
الثاني لان اخذه يوجب انفساخ العقد وصيرورته كان لم يكن فيبراه الاصيل وهو البائع
في صورته الدرر والمسرور في صورته الثمن اذ لا يبقى عقد يضمن درله او ثمنه واذا برى
الاصيل في الصورتين يرى الكفيل فكان في الاخذ ايضا نقض ما قصد من الالتزام بالكماله
ولا يقال بان الشفيع اذا اخذ الدار بالشفعه يلزمه الثمن فلا يبراه لانا نقول انما يلزمه
بطريق الاصاله لا بطريق الكماله وهما مختلفان فكان في الاخذ نقض الالتزام الحاصل
الكماله كما ذكرنا فيكون سعيه في نقص ما تم به والظاهر من حال البائع العاقل انه لا يستغل
مثل هذا التصاد فجعل اقدامه على مثله دلاله استقاط حقه في الشفعه لا تقريره حد ار
التصاد فصار في التصاد والسعي في نقص ما تم به كالشفيع اذ باع الدار او امر ببيعها اما الاول
فلان البيع يوجب التسليم على البائع سوا باع عن نفسه ام عن غيره بوكالته لان التسليم
من حقوق العقد وهو اصيل فيها ولاخذ بالشفعه يمنع التسليم بعد التزامه لكون حق الشفيع
مقدما وذلك مفسد للبيع واما الثاني فلا ان تمام البيع انما هو ما امر الامر اذ لو امره لما جاز البيع
فكان لا اقدام على البيع وعلى الامر به استقاط الحق الشفعه كما قلنا في الشفيع اذ ضمن وهذا خلاف

الدار المتأجرة اذا بيعت من اجنبي والمستاجر شفعها فامضى البيع حيث لا سقط شفيعته
لان اخذه بالشفعة ليس فيه تضاد ادليس سعيها في نقص ما تم به لان سبب ثبوت حقه
وهو البيع من قبل امضائه لا بنفس امضائه ادليس البيع معلقا بامضائه عكس مسيلنا
هذه لان البيع فيها تعلق بضمان الشفعين فكان تمام السبب معلقا بقبوله الكماله والمعلق بالشرط
عدم قبل وجود الشرط **قوله** ولا ثم على وزن سا فر الى اخره من الملامه معنى الاتفاق
يقال التام الشيان اذا اتفقا وفيه اشاره الى جواب سوال مقدر وتقريره ان يقال
التم مقابل ثبوت الملك للمشتري فوجب ان لا يصح اشتراطه على الاجنبي اذا لم يجوز
ان يشتري الانسان شيئا بثمن على غيره لانه شرط لا يلزم العقد اذ موجه وجوب الثمن
على من ثبت له الملك لا على غيره وهذا قياس وبه قال زفر رحمه الله وتقرر الجواب
وهو الاستحسان ان يقال الشرط المذكور مذكور للتوثق بالثمن فكان من هذا الوجه
دلالة للعقد وليس هو مقابلا بثبوت الملك للمشتري ليمتنع بل ما تنافي الغرر المنسل للعقد
اذ يقبل الكفيل يلتقي معنى الغرر واذا لم يكن مقابلا بثبوت ملك المشتري كان المشتري
والاجنبي فيه سوا كالمزايده فيما اذا قال الاجنبي للبائع زدك في الثمن خمسمائة على اني
ضامن ولم يامر المشتري بذلك لانها وان كانت مقابله بثبوت الملك للمشتري من حيث
الصورة والتسمية الا انها ليست مقابلة من حيث الحقيقة والمشتري والاجنبي
في ذلك سوا اذ كل واحد منهما لا يملك بازاياها شيئا لم يكن ما كاله من قبل وقد ذكرنا
هذه المسئلة في باب زيادة الاجنبي من كتاب البيوع ص كذا ان باع على ان الشفعين
بالخيار لمضاد بين الرغبين صفة ما لو اشترى اذ الشفعة بالزوال لا بالثبوت
بدليل الوجوب بزعم مردود وهو في الاول بلامضا وفي الاخرى بالعقد كما في خيار
نفسه ثم الغير نايب تحريا للصحة والتوكيل ينقل التنفيذ الى الشارط حكما لاحقيقه فالشك
في الاول في الثبوت وفي الاخرى في السقوط والحرف يعرف وقت الطلب وحسب
الشفعة للمشتري لا للبائع وفي شراء المرد كافي بعهده عند الامام الا ان يسلم وفي الشراء
بشرط الخيار وان رد لافي البيع لان تجسس اي وكذا لا تجب الشفعة لو باع الرجل
دارا على ان شفعها بالخيار ثلثة ايام لانه ان ابطال البيع فظاهر وان امضاه سقطت
شفعته جدار التضاد لان الامضا رغبة منه في ملك المشتري واخذه بالشفعة
رغبة منه في ملك نفسه ومنه وبين الرغبين تضاد والعائق لا يشتغل بمثل ذلك
فكان اقدامه على الامضا دليل استناط حقه بخلاف ما لو اشترها على ان شفعها

بالخيار ثلثة ايام فامضى البيع حيث لا تبطل شفيعته ان كان قد طلب الشفعة قبل ذلك لان حق
الشفعة يتعلق بزوال ملك البائع لا بثبوت ملك المشتري بدليل وجوبها اذ ازم المالك
انه باع من فلان ورد فلان زعمه البيع وزوال ملك البائع في الصورة الاولى وهي ما اذا باع بشرط
الخيار للشفيع يتعلق بامضا الشفعين وفي الصورة الاخرى وهي ما اذا اشترى بشرط الخيار
للشفيع يتعلق بالعقد لا بلامضا كما لو كان الخيار مشروطا بنفس العاقد في صورتين
الاسرى انه لو اشترى دارا على انه بالخيار وجبت الشفعة لان خيار المشتري لا يمنع زوال
ملك البائع ولو باع على انه بالخيار لم تجب الشفعة لان خياره منع زوال ملكه ثم نقول
العر المشروط له الخيار ما لم يشرط بحرا للصحة اذ لو لم يجعل ماسا للبطل اصلا
وهذا لانه لا وجه لاثباته له بطريق الاصاله ويمكن اثباته له بطريق البناءه عن نفسه
ولهذا كان اشتراط العاقد الخيار لغيره اشتراطا لنفسه ايضا واد كان كذلك فيجعل
اشتراط الخيار للشفيع اشتراطا لنفسه او لا ثم اشتراطا للشفيع بطريق البناءه عن نفسه
حكم الخيار اقتضا تصحيا التصرفه بقدر الامكان ولهذا لم يقل به زفر رحمه الله لكونه
لا يقول بلاقضاء واذا كان الشفعين في الخيار نايبا عن الشارط والتوكيل ينقل تنفيذ
العقد الى الشارط حكما لاحقيقه لكون الشفعين هو الموجب للبيع وقع الشك لكن في الصورة
الاولى وثبوت الشفعة لانها لم تثبت بنفس العقد فلا يثبت بالشك وفي الصورة الاخرى
الشك في سقوطها لانها تثبت بنفس العقد ولا سقط بعد ذلك بالشك **قوله**
والحرف يعرف وقت الطلب الى اخره اشاره الى اربع صور تبنى على الاصل المذكور
وهو تعلق حق الشفعة بزوال ملك البائع اما الاول فهي معرفة الوقت الذي يعتبر
فيه طلب الشفعة حتى ان البائع اذا اشترى الخيار لنفسه لم تجب الشفعة قبل سقوط
خياره فلا يكون الطلب قبل ذلك معتبرا في ثبوتها ولا عدمه معتبرا في سقوطها
واما الصورة الثانية فهي وجوب الشفعة للمشتري لا للبائع حتى لو اشترى الشفعين
الدار لنفسه او لغيره وجبت له الشفعة لوجود الشرط في حقه وهو زوال
ملك البائع ولا يقال اذا كان مشتريا لغيره لو اخذ بالشفعة كان ساعيا في نقص ما تم
من اثبات الملك للامر به فوجب ان سقط شفيعته لانا نقول العقد ينقض ثبوت
الملك للعاقد في الاصل لانه يقع للامر حكما والشفيع بعض ما اوجبه الحكم الاسرى
انه بعض ملك المشتري فكذا هذا بخلاف ما اذا باع عن نفسه او عن غيره حيث لا يجب
له الشفعة لان اخذه بالشفعة سطل القبض المسمى بالعقد للمشتري فيفسد البيع فلا يحقق

شرط وجوب الشفعة وهو زوال الملك واما الصورة الثالثة فهي وجوب الشفعة
في شرا المرتد الدار المشفوعة لان حق الشفعة يتعلق بزوال ملك البائع وقد زال
ملكه سواء قلنا يصح تصرفه كما هو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ام قلنا يتوقفه
كما هو مذهب ابي حنيفة رحمه الله لتام البيع من جانب البائع بخلاف ما اذا باع حيث
لا تجب الشفعة عند الامام لان يسلم قبل الحاق بدار الحرب لان توقف العقد لحق
المرتد عنده فاذا كان بايعا كان بمنزلة البائع بالخيار واما اذا كان مشتريا كان بمنزلة
المشتري بالخيار واما الصورة الرابعة فهي وجوب الشفعة في شرا الدار بشرط
الخيار للمشتري سواء رد المشتري البيع ام امضاه لان خيار المشتري لا يمنع خروج البيع
من ملك البائع فوجد شرط وجوب الشفعة وهو زوال ملك البائع بخلاف البيع بشرط
الخيار حيث لا تجب الشفعة لفقد شرطها وهو زوال ملك البائع الا ان يجبر البائع على
قبول الشفعة حينئذ لتحقق زوال ملكه ص فان ادعى البائع الخيار والشفعة للزوم
والقول لمن صدقه المشتري لانه ان صدق البائع فقد انكر التملك وان صدق الشفيع
فقد انكر الشرط ادعى زوال معارضه بالقرار بالبيع كما لو لم يكن ثالث والبينه للشفيع
ترجيحا للمثبت معنى على المثبت لفظا كما لو شهدوا انه اعتق او اسلم ولم يسم وحدوه
البائع والامر بالسرايس رجل باع دارا فطلب الشفيع الشفعة نادى البائع انه
باع بشرط الخيار لنفسه ولم تمض المدة وادعى الشفيع لزوم البيع بان قال كان بائنا
او كان بخيار وقد مضت المدة فالقول قول من صدقه المشتري منهما لانه ان صدق
البائع في كون البيع بالخيار فقد اتفقا على عدم التملك اذ خيار البائع يمنع خروج البيع
من ملكه فكانا متكررين ما يدعيه الشفيع من ثبوت حق الشفعة لان اصل العقد لا يعرف
الا بقولهما فكذا وصفه والقول قول النكر وان صدق الشفيع فقد اتفقا على انكار شرط
الخيار وهو عارض والقول قول من ينكر العوارض هذه رواية الجامع وهو استحسان
والقياس ان يكون القول للبائع وهو رواية النوادر عن ابي حنيفة رحمه الله قال
الهاشمي رحمه الله وذكر الجصاص رحمه الله ان عند ابي حنيفة رحمه الله القول قول
من يدعى الخيار وعند محمد رحمه الله القول قول من ينكر وعند ابي يوسف رحمه الله
ان افتراقا عن المجلس كان القول قول من ينكر الخيار وان لم يفترقا كان القول قول
من يدعى الخيار لان الافتراق بعد القبض اماره تمام العقد وما كده فمن ادعى خلاف الظاهر
فلا يقبل والقيام من المجلس قبل القبض بمنزلة القيام بحالة الاجاب فيكون الظاهر شاهدا

من ادعى الخيار قوله ادعى زوال معارضه بالقرار بالبيع الى اخره اساره الى وجه
القياس والاستحسان اما القياس فوجهه ان يقال اللابيع وان كان مدعى صورة له عواه
شرطا زيدا في البيع لكنه منكر لانه يحسد زوال المبيع عن ملكه فوجب ان يكون القول قوله
كما لو اختلف هو والمشتري في نفس البيع واما الاستحسان فوجهه ان يقال ما ذكرتم
من يحسد البائع زوال المبيع عن ملكه معارضه باقراره بسبب الزوال وهو البيع ثم هو
يدعى على المشتري امر احاديا يمنع الروال والمشتري ينكر فكان القول بوله وصار كما لو
اختلفا على هذا الوجه ولم يكن معهما ثالث وهو الشفيع وهناك القول قول المشتري
لانكاره عارض الخيار فكذلك اختلفا في نفس البيع لان البائع هناك لم يقرر
بسبب الزوال اضلالا بل يحسد فلا يعارض هذا كله اذ لم يكن بينه واما اذا اقام البينه
والبينه بينه الشفيع لانها وان قامت على نفي الخيار صورة فهي مثبتة لحقه في الشفعة
من حيث المعنى عكس بينه البائع لانها وان قامت على اثبات الخيار صورة فهي باقية
لحق الشفعة من حيث المعنى فترجح بينه الاثبات المعنوي كما ترجحت فيما اذا شهدوا
على رجل انه اعتق عبده او انه اسلم ولم يسم على سبيل من شهد له انه استثنى من الشهادة
لاستثنا وان كاتب سنده لفظا لكنهما ناهيه للعتق والاسلام من حيث المعنى بخلاف
الاخرى لانها وان نفت الاستثنا لفظا لكنها اثبت العتق والاسلام من حيث المعنى والعبر
للمعاني لا للالفاظ والبيانات لا لاثبات لا للنفي قوله ويحدوه البائع والامر بالبشر
اي ويشهد اختلاف البائع والشفيع في صفة العقد من حيث جعل القول قول من صدقه
المشتري اختلف الامر بالشرايع المأمور في صفة العقد من حيث جعل القول قول
من صدقه البائع حتى ان من امر غيره بشرا عبدا بعينه ولم يسم ثمنا فاشترى فقال الامر
استرنيته بالف وقال المأمور بالبيع كان القول قول من صدقه البائع اما اذا صدق
المأمور فلان اصل العقد انما يعرف بقولهما فكذا وصفه وهو التمس اشار اليه
في الهداية وفي التخاليف اختلاف يعرف هناك واما اذا صدق الامر لانها اتفقا
على انكار الالف الزايد والقول قول النكر فالبايع نظير المشتري في مسئلة الشفعة
والامر بنظر الشفيع والمأمور بنظر البائع وزيادة التمس نظير الخيار المختلف فيه والله اعلم
ص باب في الشفعة دون المسمى وبالعكس اعلم ان هذا الباب
في ترتيب الجامع سادس ابواب الشفعة وقد ضمر المصنف رحمه الله الى مسأله مسائل
من الباب السابع كمسئله بيع الدار بالعبد ومسئله تجوز البائع والكفيل عن الجياد بالزيف

ومسألة القسمة كما بينه ان شاء الله تعالى من له خيار الرويه والعيب وان راى
المشتري او ابرأ ان لاخذ شرا او خلافة به بعد الملك لا قبله عكس الموكل فيما
بالعقد كالا قاله العارض كالتجيز والتأخير قصر الجهر على دفع الدخيل
والعهده على الماخوذ منه اذ لاخذ من المشتري تقرير لانه ان كان حق سابق
حتى شاع فساد هبه الشفع بزمان المثل لم يمس عدم الملك عند الاستحقاق ومن الباع
فسخ لغوت القبض غير ان الشفع بنفس الروال عي يثبت ان يلف البدل
قبل القبض لكن بقيته سليما في عيب جهل عند العقد ونأ بمقتضاه اذ رضى المشتري
بر لا حظ حدار بغير الاصل بالوصف لهذا الوجه والبايع والطالب بالعرف
كان رجوع الدخيل والصهي والمراحمه بالحياد ولا يرجع بقيته بناء على فكه الاستحقاق
وان سلم الدخيل راصيا لشريك دار قاسم اذ الجبور لا يفر والحق العين لا يشترط
الحكم ضد دار لان القسمة في النصف اذ لم يسمو قبل الحكم وبالحرف لم يرجع النازك
على العازي بقيته الولد يعنى فاسد على تدبير الام قبل الاسر والا فلا يظهر ترجيح
حق العتق من اعلم انه اذ بيعت الدار المشفوعة واخذها الشفع بالشفعه
ولم يكن رايها فله خيار الرويه سوا كان المشتري ودرأها ام لم يكن وكذلك لو وجد
بها عيبا قد بما كان له ان يردّها بالعيب سوا كان المشتري ابرأ الباع من كل عيب
ام لم يكن لنزول الشفع منزله المشتري قوله لان لاخذ شرا او خلافة اشاره
الى اختلاف المشايخ رحمهم الله في نزول الشفع منزله المشتري قال بعضهم
مكون لاخذ شرا للدار من الباع لا خلافة وينتقض البيع بين الباع والمشتري
بدليل ان الشفع لو ردّ الدار لا يعود البيع بين الباع والمشتري ولان التحول والخلافة
كان للضرورة وبالدّار تفعت الضرورة فلو كان لاخذ خلافة لعاد البيع بين الباع
والمشتري وقال شيخ الاسلام على الاستيعاب وجه الله وهذا غير صحيح لانه
لو انتقض البيع لم يطلت الشفعه لانها لم يمس عليه والصحيح ان حكم عقد المشتري
ينحول اليه واليه اشار في الكتاب فانه قال وصار البيع للشفع وصار في معنى المنتقض
في حق المشتري على معنى انه لا يبقى له حكم في المستقبل في حقه الا انه اذا كان
الحال قبل القبض منتقض من الاصل لعدم تمام القبض فوقع الشفعه على كذا
على الباع ولهدا يرجع بالعهده عليه واذا كان بعنى القبض لم ينتقض من الاصل
فبقى ملكا في الظاهر على المشتري لتحول حكم العقد منه اليه فتكون العهده على المشتري

فولسه به بعد الملك لا قبله عكس الموكل اساره الى جواب سوال مقدّر وتقريره ان يقال
لو كان ثبوت الملك للشفع بحكم الخلافة والتحول عن المشتري كان الشفع كالموكل والمشتري
كالوكيل ولو كان كذلك لم يثبت للشفع خيار الرويه والعيب لان المشتري وكيله
ورويه الموكل بطل خيار الموكل وتقرير الجواب ان يقال الخلافة هنا انما يثبت
لاخذ بعد ثبوت الملك للمشتري لا قبله لانه انما عقد لنفسه دون الشفع لكن الشرع
حكم عليه فحول حكم عقده الى الشفع فصار الشفع كالمشتري منه ويلزم العقد
في حق الاول لعنى خصه وهو الرويه والعلم بالعيب لا يوجب اللزوم في حق الثاني
انما خلافة الموكل عن الوكيل فلا يتوقف على اخذه المبيع بل يثبت بعقد الوكيل
قبل ثبوت الملك للوكيل لا بعده فكان لزوم العقد في حق الوكيل لزوما في حق الموكل
فولسه بما بالعقد الحار فيه متعلق بقوله شرا التقدير لان لاخذ شرا او خلافة
فيما يخص بنفس العقد كالا قاله لا فيما يثبت بامر عارض للعقد كحصر اخذ العاقد من
صاحبه وكما خسر الباع الثمن عن المشتري فلا يثبت الخيار المشروط في العقد للشفع
ولا الاجل المشروط في الثمن له لما ذكرنا من ان ثبوت حق الشفعه على خلاف القياس
شرع جبر اضروره دفع الدخيل وذلك يحصل بانتقال ما يثبت بمطلق العقد الى الشفع
وهو الملك قصر الجهر الشارع على ما يدفع منور الدخيل ولا ضروره في تعديده الجهر
الى ما لا يثبت في العقد الا بامر عارض فامروا وقول المصنف رحمه الله كالا قاله
تشبيه للاخذ بالشفعه كالا قاله من حيث ان كل واحد منهما يفسخ في حق العاقد من بالنسبه
الى الحقوق التي تخص بنفس العقد بالنسبه الى ما يثبت في العقد بامر عارض على ما ذكرنا
ثم اذا اخذ الشفع الدار كانت العهده على الماخوذ منه سوا كان الباع ام المشتري
اما اذا اخذ من المشتري فلان اخذه منه تقرير ملكه لا يفسخ له فينتقل الى الشفع
بعهده قوله لانه ان كان الى اخذه اساره الى جواب سوال مقدّر وتقريره ان يقال
ان حق الشفع سابق على حق المشتري ولهدا الواشتري احد الشفعين الدار ثم وهبها
من رجل ثم حضر الشفع الاخر واخذ النصف انسخت الهبه فيه وتعدى الفساد الى
النصف الاخر لان اخذ الثاني لما كان حق سابق على ملك المشتري صار كهبه المشاع
فيما يحمل القسمة واذا كان حق الشفع سابقا على حق المشتري وجب ان يفسخ البيع
كما لو ورد الاستحقاق على يده ولو انفسخ ملكه لم يلزمه عهده وكذا هنا وتقرير
الجواب ان يقال حق الشفع ان بان انه سابق على حق المشتري كما ذكرتم الا انه

لم يس ان الدار لم يكن مملوكا للشترى اذ لا شك في كوالها كان ما كمالا انقل بيده الى ملك المشتري واذا كان ملك المشتري تابا وقت اخذ الشفع كان الاخذ منه فقر سدا ملكه فينتقل منه اليه فكان الشفع ملكا من المشتري فكون العهد عليه خلاف الاستحقاق لان به يقين ان البائع لم يكن ما كمالا باعه فاذا لم يحرم المسمى السع بطل من اصله فانقرا واما اذا اخذ الشفع الدار من البائع فلان الاخذ منه فسخ لعقد الشترى حيث كان موقوفاً للقبض المستحق بالعقد في حق الشترى وذلك يوجب انفساخ البيع كالمهلك المبيع قبل القبض وهذا لانه تعدد ان يجعل يد الشفع باسمه عن يد المشتري لتقدم حقه وقبضه لنفسه على وجه التملك ابتداء بخلاف ما اذا باعها المشتري من غير الشفع على راي من يجوز بيع العقار قبل القبض حيث لا ينفسخ البيع لان يد الثاني يمكن جعلها باسمه عن يد المشتري لانه بسلطه ولا يوجب قبض المشتري الاول من حيث المعنى فانقرا قول غير ان الشفع بنفس الزوال الى اخره اسارة الى جواب سوال مقدر وتقرره ان نعال سبب وجوب الاخذ بالشفع عقد البيع فاذا انفسخ وجب ان سطل الشفع ويعبر عن الجواب ان نعال سبب وجوب حق الشفع زوال ملك البائع وقد وجد وبنا السبب ليس بشرط لتأحق الشفع ولهذا ثبت الشفع بعد انفساخ السع الامر ان لو اشترى دارا بعبد فملك العبد قبل قبضه انتقض البيع لغوات القبض المستحق بالعقد والعبد معقود عليه وكان حق الشفع باقيا كما كان لوجود سلبه وهو زوال ملك البائع فباخذها الشفع بقيته قول فكر بقيته سليما الى اخره اشاره الى ان مشتري العبد وهو باع الدار لو اطلع على عيب فيه لم يعلم به حال العقد كالعود مثلا ورضي به وقبضه او لم يرض ويصير البيع واخذ الشفع الدار فعليه قيمه العبد سليما ونا بمقتضى العقد وهو سلامة العقود عليه واذا دخل العبد في العقد سليما وجب ان تحب قيمته على الشفع سليما كما دخل في العقد بخلاف ما اذا علم مشتريه بعيبه عند العقد ورضي به حيث تحب قيمته على الشفع معيبا لدخوله في العقد معيبا قول اذ رضا المشتري رلاحظ الى اخره اساره الى جواب سوال مقدر وتقريره ان يقال وجب ان لا يلزم الشفع قيمته سليما وان جهل المشتري عيب العبد عند العقد اذ ارضى به بعد ذلك لان رضاه مع فقد وصف السلامة يجعل الثمن هو العبد لا وصف سلامته فكان خطأ البعض ثمن الدار عن مشتريها وخطأ بعض الثمن

عن المشتري بخط عن الشفع وتقرر الجواب ان يقال رضا المشتري بالعيب سدا رلاحظ فلا يظهر في حق الشفع لان الرضى به بدل العين العور او هو وصف وتبع في العقد ولو قلنا انه خط من الثمن لا يتحق باصل العقد واوجب تغييره لخروجه من ان يكون موجبا صفة السلامة في الثمن ولا يجوز ان يتغير الاصل وهو العقد بالصراف فيما هو وصف وتبع في العقد واذا لم يجوز ان يتغير الاصل بالوصف لم يلحق بركه باصل العقد بل يقتصر على الحال على وجه البر المبتد او المسامحة والبر في حق شخص لا يكون بترافي حق شخص اخر لا يرى ان المشتري او الكميل لو دفع الزيف عن الجياد ونجوز بها البائع او الطالب كان رجوع الدخيل وهو مشتري الدار على الشفع اذ اخذها ومراجحة الجياد وكذا رجوع الضمين على المذيون بالجياد لما ذكرنا ان الجياد مستحقة للاصل فلا يجوز ان يتغير بالتصرف في التبوع وهو الوصف فكان برا مبتد اقول ولا يرجع بقيته بنا فله الاستحقاق الى اخره اساره الى ان الشفع اذ اخذ الدار بالشفعه وبني فيها ثم استحقها رجل وبص بناءه يرجع على الماخوذ منه بالثمن ولا يرجع بقيته البناء سوا كان الماخوذ منه بايعا ام مشتريا وسوا سلم الدخيل وهو المشتري الدار بالشفعه راضيا ام بحكم القاضي اما الثاني فلا الشفع وان كان كالمشتري من الماخوذ منه الا ان المشتري انما يرجع على بايعه بقيته البناء بحكم الغرور لان البائع لما ملك المشتري فاختار اصابا منا سلامة المبيع وسلامة تصرفاته التي تنصدها بالبيع لانه يكون والداله بدلاله الحال ابا المالك لهذا الحق لاحد فيه وان جاء من يدعي استحقاقه فهو ميطل وانا ضمن ما يجب لك تحقيقا لسلامة ما شرطت لك وهذا المعنى انما يتحقق فيما ملكه لغيره باختياره والمخوذ منه بالشفعه مجبور على التملك فلا يكون شارطا للسلامة دلالة فلم يكن غار الشفع فلا يصير الشفع مغرورا من جهته بل يصير مغترا فلا معنى لرجوعه على الماخوذ منه وروى بشور بن الوليد عن ابي يوسف روجه انه ان الشفع يرجع بقيته البناء وهكذا روى الحسن بن زياد روجه انه لان كل من يثبت الرجوع عليه بالثمن يثبت الرجوع عليه بقيته البناء وخواته ما ذكرنا وانما يرجع الشفع بالثمن لان المبدل استحق من يده فيرجع بالمبدل كيلا يجتمع البدل والمبدل ثل ملك رجل واحد واما الاول فلان المشتري وان سلم الدار راضيا الا انه فعل عين ما وجب عليه من الحق والحق اذا كان معينا لا يشترط في اقامته حكم القاضي ولهذا لو لم يسلم اجبره القاضي فكان مجبور عليه من حيث المعنى وصار شريك في دار واحدة

طرح

ح
الاي اذ ادفع للمخوذ منه
علم الناصي

والا جميع الدول والدار وملكها واد
انفس من ان حال كمالا يخرج الدار من ملكه
بلا يجوز لسلامته من الاخرين
بظهور الناطل

ح
الاول اذ اسلم
راضيا

باسم شريكه وبنى في نصيبه فاستحق نصيبه من حيث انه لا يرجع قيمة البناء على شريكه
وان كانت القسمة بغير قضا لانها فعلا عين الحق الواجب اذ قسمه الدار الواحد
لهمما واجبه اذ لا يمكن كل واحد منهما من الانتفاع بملكه لا يتميزه عن ملك الاخر
الا انه بتضييق الوجوب بالقضا والغرور في اقامة الواجب وهذا الخلاف المشتري اذا
رد المبيع بالعيب بعد القبض بغير قضا حيث لا يجعل البائع مجبور عليه وان كان بحال ولو لم
يفعل اجبره القاضي اذ هناك لم يفعل عين الحق الواجب لان الرد ليس هو عين الحق
بل الواجب تسليم المبيع سليما والقاضي او المشتري مطالبه بذلك او لا انه يحكم العجز عنه
تعيين الرد مخلصا له فكان كالتحار فيه على ما ذكرنا فلو انه ضد دارين اشار الى الفرق
بين تقاسمه الشريك في دار واحدة وبين تقاسمه في دارين حيث يرجع الشريك
بقية البناء في قسمة الدارين اذا كانت بغير قضا ولا يرجع في قسمة الدار الواحد
والفرق ان الدارين لا تقسم قسمة واحدة بطريق الوجوب ولهذا الورع لا امر
الى القاضي لا يجبرهما على ذلك فلم يكن فعلهما عين الحق الواجب فصار بمنزلة بيع نصف
دار بنصف اخرى وكل واحد منهما مختار في ذلك فيدخل فيه الغرور وهذا على قول
ابي حنيفة رحمه الله ظاهر ان القاضي لا يقسم الدارين عند قسمة واحدة واما عندهما
وان كان يقسمها الا ان القسمة غير معينة عليه بل هو مخير في ذلك ان راي المصلحة
فيه الزمهما ذلك والا فلا واذ راي المصلحة فيه وتقسيم الدارين جاز لاجتماع وصار
قسمة الدار الواحد لكونه قضا في فصل مجتهد فيه فوله وبالحرف لم يرجع الفادي
على الغازي اى وبالأصل الذي ذكر من ان الحق اذا كان معين لا يشترط في اقامته
حكم القاضي لو اسرت جارية ثم غنمت ووقعت في سهم بعض الغزاة ففداها المولى
القدم بالقيمة ولخذاها واستولدها فاقام رجل بينه انها اسرت من يده وردت
الجارية عليه وضمن المستولد عقرها وقيمة الولد له كما هو الحكم في ولد المغرور
من حيث انه وطئ على تدبير الملك ظاهرا وبلي ان لا ملك له واذا ضمن كانه
ان يرجع على الغازي بالقيمة التي دفعها اليه دون العقر والولد اما العقر فلكونه
استنفا بدله واما قيمة الولد لان الغازي اذا دفع الجارية الى الفادي بالتضامن مجبور
والغرور لا يتحقق من الجبور وكذا اذا دفع بغير قضا لانه فعل عين الحق الواجب
وايقاع عين الحق بقضا وبغيره سواء فوله يعني وامب على تدبير الام قبل الاسر
الى اخره اشار الى ان بينه المستحق انما تقبل وتنضى بالجارية له اذا قامت على انها

بمصادره
المستحق

مدبرته دبرها قبل اسرها من يده لا تتأخر نقل المدبره من ملك الى ملك فلاسر وغيره
واما اذا قامت البيعة على مجرد الملك فلا يظهر من الرواية ترجيح الفادي على الغازي
لثبوت حق الحرية وهو الاستيلاء من جهته وهذا على رواية الجامع والشفعة
ودكر في السير الكبير ان المستحق ياخذها من الفادي لان حق الفد كان له للفادي
فلم يملكها الفادي ولا تصير ام ولد له بالاستيلاء فكان لولاها ان ياخذها لكانت تقول
بان تسليم الغازي الى الفادي بمنزلة البيع منه فصار كانه اشتراها واستولدها
ثم حضر الماسور منه وهناك لا سبيل للماسور منه على الجارية ترجيح الفادي بالثبات
حق الحرية للجارية من جهته كما ذكرنا فكذا هنا والله اعلم ص ما
سعه الوارث مع المريض من الاجنبي يوجب الشفعة للاجنبي مطلقا اذ يلزم دانا
او بالاجازة او رفع الحماة او يفسخ بعد الزوال لان ضيق الثلث بالموت لا قبله
ولا يوجب للوارث بحال خلافا لهما في العادل وحاسر عدل لانها بشفقة البائع
شرا او خلافا على ما مر ولا يعرى عن ايثار بعين او مالهيه والكل مثار الغيظ والاجازة
يلحق العقد لا الحق وبيعه من الوارث يوجب للاجنبي مشروطا بالاجازة عند
لا ايثار المنفسد قبلها ضد الاولى واكتفاء بتعديل المالهيه اذ قصر الحجر عليها
اعلم ان المريض مرض الموت اذا باع داره ولها شفيع فلا تخلو اما ان يبيعها من اجنبي
او من وارثه اما يبيعه من الاجنبي فيوجب الشفعة للشفيع مطلقا سواء كان
البيع بمثل القيمة ام لمجاهاه تخرج من الثلث او لا تخرج وسواء رضى المشتري برفع الحماة
ولخذا الدار ام لم يرض ورددتها وهذا لان حق الشفعة يلزم بدات عقد البيع
ان كان بمثل القيمة فصاعدا او لمجاهاه تخرج من الثلث او يلزم بلعارة الورثة
ان لم تخرج الحماة من الثلث او برفع المشتري الحماة وتبليغ الثمن الى تمام ثلثي
مال الميت وكذا اذا لم يرفع الحماة ونسخ البيع لان البيع وان انفسخ انما يفسخ
بعد زوال ملك البائع والزوال كاف في ثبوت حق الشفعة وهذا لان البيع صحيح
صحيح لان المانع من صحته اذا كان لمجاهاه لا تخرج من الثلث حال الوصية ضيق
الثلث عنها وضيق الثلث انما يتحقق بموت المريض قبل ان يكسب فلا يتسع
الثلث به للمجاهاه لا قبل الموت حتى لو ظهر له مال اخر سلم البيع للمشتري
وباعتبار صحة البيع بزول ملك البائع وبالزوال يثبت حق الشفعة كما ذكرنا
هذا اذا كان الشفيع اجنبيا واما اذا كان وارثا فلا يوجب بيع المريض الشفعة

للوارث حال سوا كان البيع مثل القيمة فصاعدا أم ما قل وسوا اجاز بقيه الورثة أم لا يجوز
وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لما في البيع العادل وهو البيع مثل القيمة وفي الناس
وهو البيع ما لم من العمد اذ عدل بتبليغ الثمن الى القيمة لان اخذ الشفع الدار بالشفعة
كشرا بنفسه ولو اشتراها بنفسه مثل القيمة او باقل وبلغ الثمن الى القيمة جاز عندهما
فكذلك هذا ولا يبي حنيفة رحمه الله ان الشفعة التي ثبت للشفيع انما تثبت بشفقة النافع
بشرا او خلافا على ما مر في باب ما للشفيع دون المشتري وبالعكس فيصير كان
المريض يبعها من الوارث وبيعه من الوارث لا يصح كانه يعزى عن الاثر اما المالية
ان كان البيع ما لم من القيمة واما بعس الدار ان كان البيع مثل القيمة فصاعدا الرغبات
الناس في الاعيان اذ الانسان قد يفتر بحظه اياه فوي ما يفتر بكثره امواله وكل ذلك
مظنه اثاره غبط بقيه الورثة طاهرا بسطل شفقتة اصلا سوا كان منفردا ام كان
معه شفيع اجنبي ويكون الكل للشفيع الاجنبي بخلاف الاجانب اذ لا يعتبر في حقهم
الرغبات في الاعيان لعدم اماره التهمة والاسرار لا يرى ان اقرار المريض بالدين
والعين والاستنباط يصح في حق الاجنبي دون الوارث فكذلك البيع مثل القيمة
واعلم ان الخلاف المذكور انما هو على رواية كتاب الوصايا اما على رواية الجامع
وكتاب الشفعة فلا شفعة للوارث بالاتفاق قال في التحرير وهو الصحيح وفي الوجيز
هو الصحيح وجهه ان المريض اذا باع من اجنبي دارا بعين وقيمتها للمأب ولا مال له
غيرها لا يمكن الوارث اخذها بالشفعة بالثمن المسمى لما فيه من الحمايه ولا بالقيمة
لما فيه من تغير العقد بزيادة الثمن ولا اعتبار باجازه بقيه الورثة لان محلها
عقد موقوف وعقد الاجنبي نافذ ان الحمايه بقدر الثلث ولا يمكن اعتبارها
اصلا في حق الوارث لانه لا حق له قبل اخذ المشتري بعمل اجازة العقد في حقه
وبعد اخذ المشتري لا حق للوارث في اخذ الثمن لما فيه من الحمايه ولا بالقيمة
لما فيه من تغير العقد كما قلنا وهذا بخلاف ما اذا اشترى الوارث بنفسه كما استشهد
به لهما في وجه رواية كتاب الوصايا لان شراء الوارث بنفسه يتوقف على سلامه
البيع له اما بالثمن المسمى عند اجازة على قولها واما بالقيمة عند عدمها فجاز اتاها
على هذا الوجه واذا كان كذلك ظهر ان قول المصنف رحمه الله خلافا لما في العادل
وخاسر عدل مشكل لوجهين احدهما اطلاق الجواب مع تعدد الرواية عنهما والثاني
اعراضه عن ذكر الرواية المختاره الى غيرها فوله والاحارة تلحق العقد لا الحق

اساره الى جواب سوال مقدر وتقريره ان يقال اذ كان اخذ الوارث بالشفعة كشرا به
بنفسه وجب ان يثبت له حق الشفعة اذ اجاز بقيه الورثة كما لو اشترى بنفسه
وليس كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله وتقرير الجواب ان يقال الاجازة انما تلحق
شيئا تعمل فيه وحق الشفعة لا تعمل فيه الاجازة اذ عملها في العقود الموقوفه
دون الحقوق وعقد المشتري هنا غير محامخ الى الاجازة لنفوده فلا تلحقه
الاجازة بخلاف ما اذا اشترى الوارث بنفسه لانه باشر عقد اوقوف فجاز
ان يلحقه الاجازة هذا كله اذ باع المريض الدار من الاجنبي واما اذ باعها من الوارث
فيلحقه بوجوب للشفيع الاجنبي حق الاخذ بالشفعة مشروطا باجازه بقيه الورثة
وان اجازوه جاز وثبت حق الشفعة للاجنبي وان ردوه بطل وبطل حق الشفعة
وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله لانه اثره بعين من اعيان ماله والاثر مقسد
للبيع عنده قبل اجازة بقيه الورثة ولا شفعة في البيع الفاسد الا ان يزول الفساد
باجازة بقيه الورثة وصار كما لو باع الى الحصاد والدياس ثم اسقط الفساد قبل تقرر
خلاف المسئلة الاولى وهي ما اذا باع من الاجنبي والوارث شفيعها حيث لا يصح
باجازة بقيه الورثة لما ذكرنا من ان الاجازة انما تلحق العقد الموقوف دون حق
الاخذ بالشفعة والعقد هناك نافذ واما ابو يوسف ومحمد رحمهما فاكفيا في نفوذ
العقد للوارث بتعديل المالمية اذ حجب المريض عن التصرف في حق الورثة مقصور
على معنى المالمية والاجنبي والوارث في مثل هذا التصرف سوا الا يرى انه
لو كان عليه دين يستغرق ماله لم يجعل لمعه مثل القيمة وصيه في حق الاجنبي
وكذا في حق الوارث فلما الاسار بالعين لا يصح لما قلنا فصار كما لو اوصى بان يعطى
الوارث دارا بعينها بنصيبه من الميراث وذلك لا يجوز فكذلك الاسار انه
لو اوصى بان ساع داره من اجنبي مثل قيمتها بحسب بعد الوصيه بعد موته
اذ اطلب الوصى له وان الوصى له بالبيع يزاحم ساير اصحاب الوصايا فاذا ثبت
ان نفس البيع وصيه وقد نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم الوصيه للوارث
قلنا لا يجوز البيع منه اصلا وهذا بخلاف بيع المريض من الاجنبي اذ كان عليه دين
يستغرق ماله لان المنع لحق الغرما وحتم في ديونهم لا في عين مال المريض الا يرى
ان للوارث ان يستخلص العين لنفسه بقضاء الدين من مال اخر فاذا لم يكن في البيع
محل القيمة ابطال حتم عن شئ مما تعلق به حتم كان صحيحا بخلاف ما نحن فيه فان

على يوليها اذا وجب الاخذ للشفيع الاجنبى مثل القيمة صار كانه باع بالقيمة والبيع بالقيمة
فاسد لانه مجهول فكيف تجب الشفعة قلنا لا تساد في لفظ المتعاقدين لانه باع بثمن
معلوم الا ان الحماة لم تجز لحق الورثة الا يرى ان الورثة لو اجازوا لاجاز بالثمن المذكور
فادام يجوزوا يزداد على ذلك والزيادة في الثمن بعد صحة العقد لا يوجب بطلانه
فادام يلتزم المشتري الزيادة لم يلزمه والشفيع يقوم مقامه لان البايع اوجب
الحق له في نفس البيع فجاز ان يقوم مقام المشتري ص وبيع الصحيح يوجب في الكل
اذ لا تهمه عنده ولا نفع بعده حتى لم يصرفا بشرط فعل الغير فلو مرض
في ط بعض الثمن توقف الحط قبل اخذ الوارث بالشفعة على سقوطها وبعده على
احازة الورثة وبعده اخذه توليه على وفا الثلث حسب اذ التقصر على المشتري
عدول لا لصون العقد ضد حط الكل والالحاق اساره في الشفعة لانها تصيب الورث
لاني التولية لانها بخري بوجوب الحط حدار التغيير والخلف الا يرى ان البدل
لو كان كرامينا زدا بالبيع غرم المشتري مثله لقيمة الدار في الاولى اذ وجوبه
والعجز عن رد الدار بفعل البايع لا فعله عكس الاخرى س لما من المصنف رحمه الله
حكم ببيع المريض داره من الاجنبى والوارث في حق الشفيع شرع في بيان حكم
بيع الصحيح اذ اعرفت هذا فنقول اذ اباع الصحيح داره وسلمها فبيعه
يوجب ثبوت حق الشفعة للشفيع في كل الصور سواء كان البايع الاجنبى ام للوارث
وسواء كان الشفيع وارثا ام اجنبيا وسواء كان مثل القيمة ام باقل وسواء استمر البايع
على صحته ام مرض لانه لا تهمه عند وجود البيع لعدم تعلق حق الورثة بمال الصحيح
ولم يوجد منه بعد البيع فعل يوجب حق الشفعة ولا قدره له على ابطال سبها
وهو البيع الصادر منه لتعلق حق المشتري به ولا على منع الشفيع من اخذها لثبوته
شرعا ولهذا المعنى لم يصرف الزوج فاما اذا علق طلاق امراته وهو صحيح بشرط هو فعل
اجنبى ثم مرض ففعل الاجنبى ذلك الفعل لعدم تهمه الفرار اذ لا يمكن جعله باصدا
للفرار لعدم تعلق حق المراه بماله عند التعليق ولم يوجد منه بعد ذلك فعل
في ايجاد الشرط وهو فعل الاجنبى ولا قدره له على ابطال التعليق الصادر منه لانه
يمين ولا على منع الاجنبى من فعل الشرط فلو مرض فحط بعض الثمن الى اخره
اساره الى ان البايع اذ اباع الدار في صحته من الاجنبى كمال القيمة والوارث شفعها
ثم مرض البايع فحط عن المشتري بعض الثمن فلا تخلوا اما ان يكون الحط قبل اخذ الوارث

بالشفعة او بعده او يكون الحط بعد ترك الوارث الشفيع الاخذ بالشفعة واختياره
الاخذ من المشتري بالتولية اما اذ لم يترك الاخذ بالشفعة فان كان الحط قبل اخذه
بالشفعة توقفت صحته على سقوط شفيعته فان استقطا مع الحط وان احاد
بالشفعة بطل وان كان الحط بعد اخذه بالشفعة توقفت صحته على احازة بقيه
الورثة واما اذ احط بعد ان ترك الوارث الاخذ بالشفعة واحد الدار بالتولية
فتوقف صحته على وفا ثلث مال البايع خاصة فان خرج قدر المخطوط من الثلث
صح وحط مثله عن الوارث المشتري وهذا لان الاصل في الحط ان يلتحق باصل
العقد ويجعل كان العقد ورد على ما ورا المخطوط فلا يقتصر على الثبوت في حق
المشتري لانه عدول عن الاصل لا لصرفه بخلاف حط الكل حيث يقتصر ثبوته
على المشتري ويكون برأبستد امته صونا للعقد عن التبديل لانه لو لم يقتصر
عليه بل لحق من تلقى منه لبقى اماهيه وهما لم يقصدا عقد الهبة واما بيعا للاثمن
فيكون فاسدا وهما اصدا الصفة لا الفساد واذا ثبت ان حط البعض لا يقتصر
ثبوته على المشتري بل يتعدى الى من يتلقى منه وهو الوارث الشفيع فنقول
ان الحاق الحط باصل العقد ايثار للوارث في صورة الشفعة لافي صورة التولية
اما الاول فلانها ثبت للوارث بصفته الورث من وجه كما ذكرنا في ثبوت الحط
في حق الشفيع ضرورة حدار التغيير اذ المشتري لا يملك ابطال حق الشفيع
فلا يملك تغييره ايضا لكن اذ كان الحط قبل اخذ الوارث توقفت صحته على استقاط
الوارث شفيعته بالتسليم لان الصفقة لا يحول الى الشفيع قبل الاخذ وان كان
بعده اخذه تحولت الصفقة اليه وانقلب الحق مكانا نصار كان الثمن وجب عليه
ابتد البقية الورثة وفيه محاباة فيتوقف على اجازتهم واما الثاني فلان التولية
انما ثبت بصفته اخرى توجب اعتبار الحط في حق المشتري حدار الخلف
في الصفقة اذ لو لم يحط عن المشتري الثاني في التولية لا ينعى الصفقة توليه
بل سراحه لزيادته الثمن الثاني على الاول وذلك بخلاف ما قصداه فقول المصنف
رحمه الله حدار التغيير يعود الى صورة احد الوارث بالشفعة كما قررنا وحدار
الخلف يعود الى صورة اخذه بالبيع توليه قول الا يرى الى اخره اساره
الى الاستشهاد على ما ذكر من الفرق بين الصورتين وسأله ان نقول ما يدل
الدار البيعه لو كان كرامينا فبضه بايعها ثم وجد به عيبا برده على المشتري غرم له

المشتري مثل الكراقيه الدار في الصورة الاولى وهي ما اذا اخذها الوارث
 بالشفعة لان وجوب حق الشفعة للشفيع وعجز المشتري عن رد الدار الى البايع
 عند رده بدلها بالعيب اما يحس بعل البائع وهو موعده لا بفعل المشتري فكان
 من جهة المشتري ان يقول البايع عجزى عن رد الدار من جهتك لا من جهتي فليس
 لك ان تضمني قيمه الدار واد اعدز تضمنينه فيه الدار عن رد مثل الكراقيه العيب
 واما في الصورة الاخرى وهي ما اذا اخذ الوارث الدار بالتولية بالحكم بالعكس
 فيجب على المشتري رد قيمه الدار لا مثل الكراقيه الرد وبالعيب لا انعكاس العلة اذ وجوب
 اخذ الوارث الدار بالتولية وعجز المشتري الاول عن ردها انما تحقق بفعل نفسه
 وهو موعده من الوارث لا بفعل البايع فلم يتحقق المانع من تضمنه قيمه الدار فيضمنها
 والله اعلم **ص ما** **الخصومه في السعده** من اعلم ان هذا الباب
 شتمل على مسائل اربعة ابواب الاولى **من الابواب المتفرقة المذكورة** في كتاب
 البيوع في ترتيب الجامع والباب الثاني والعاشر والحادي عشر من ابواب كتاب
 الشفعة جمعها المصنف رحمه الله في باب واحد للناسبه **ص** هي مع مودع المشتري
 وغاصبه باطله لان البد والمالك للغير كذا مع موهوبه خلافا لابي يوسف حذار
 البصاد اذ التملك على الموهوب له قلب الموضوع وبعد تنقض الهبة فاصل للغايب
 بالحكم نظيره غريم المادون مع مشتريه حال غيبه المولى **ص** اعلم ان الشفيع
 اذا حضر وطلب الشفعة والدار في يد مودع المشتري او غاصبه لخصومه الشفيع
 معه باطله لان الانسان انما ينتصب خصما باعتبار ملكه او يده واليد في الدار والمالك
 للغير وكذا اخصومته مع موهوب المشتري حتى ان الرجل لو اشترى دارا وقبضها
 ثم وهبها من رجل وسلمها اليه فحضر الشفيع وطلب شفعتها فخصومته معه باطله
 عند محمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله وقول ابي حنيفة رحمه الله مع محمد
 رحمه الله في الاصح وهو اختيار سماع العرائ لان ابن سماعه رحمه الله ذكره في نوادره
 مع محمد رحمه الله وجه قول ابي يوسف رحمه الله ان الشفيع يدعى حق ملك الدار
 والموهوب له يباذعه ويدعها ملكا لنفسه ينتصب خصما له كالمودعي عليه
 ملكا مطلقا ولها ان القول بجواز الخصومه مع الموهوب له يودي الى التضاد
 فلا يصح وبيانه ان يقال فايد الخصومه الموصلة الى ملك الدار بالسعده والتملك
 على الموهوب له قلب لموضوع الدعوى لان الشفيع يدعى حق التملك على المشتري

لا على الموهوب له فكان الملك عليه مضاد لما يقتضيه اصل الدليل واما التملك
 على المشتري فلا يمكن الا بعد الحكم بفسخ هبته وذلك يودي الى جعل الغائب اصلا
 في الحكم عليه وذلك غير جائز فكان الملك عليه مضاد لاصل الدليل وهذا بخلاف
 الملك المطلق لان دعواه دعوى اصاله الملك لا من جهة الواهب فلم يكن في الملك
 على الموهوب له مضاده لما يقتضيه اصل الدليل فانترقا ثم على قول ابي يوسف
 ثم على قول ابي يوسف رحمه الله اذ اخذ الدار من الموهوب له لا يجوز دفع الثمن اليه
 من الهبة انفسخت ولا حق للموهوب له على الواهب حتى يخذ الثمن وعلى روايه
 ابن سماعه يستوثق الغاصب من الشفيع بكفيل لاختناط الحق الغائب وعلى روايه
 هشام عن محمد بن ابي يوسف رحمه الله القاضي يخذ الثمن فيجعله على يد عدل
 وبعد اليس باختلاف زوايه واما هو بحسب ما يرى القاضي من المصلحة للغائب
 لان في كل واحد من الوجهين فايد اخذ استوثق من الشفيع بكفيل
 فالمر في ضمانه لانه دين وهو على خطر واد اقبضه وجعله على يد عدل فهو في
 ضمان الغائب والمصلحة في ذلك تختلف فيكون للقاضي اختار اصلح الامرين
 وبطريق الشفيع مع الموهوب له في الحكم والخلاف والتعليل بحرم العبد المادون له مع
 مشتريه حال غيبه مولاة وبيانه ان الكولي اذ باع عبده المادون له المديون بغير رضا
 الغرنا وغاب ثم حضر غرما وه وارا دوا ان يخاصوا المشتري ليس لهم ذلك عندها
 خلافا لابي يوسف **ص** **مد الخصومه مع المشتري الثاني في السع الاول** كرايهما
 حال العاصبيه حتى كان الاخذ باحدهما بطلا لحق الاخذ بالآخر **ص** اي وكذا يكون
 خصومه الشفيع مع المشتري الثاني في السع الاول باطله عندها خلافا لابي يوسف
 فان كان المشتري باعها من رجل اخر وغاب فاد الشفيع ان يخاصم المشتري الثاني
 في حق الشفعة بسبب البيع الاول اما قلنا الممن منه او لغرض اخر اما توجه
 الخصومه على قول ابي يوسف رحمه الله علانه بعير دعوى الحق بدعوى الملك المطلق
 واما عدم توجه الخصومه على قولها فللضاد لان السبب مختلف ولهذا كان اخذ
 الشفيع الشفعة باحد البيعين مبطلا لحقه في الاخذ بالبيع الاخر فكان التملك على المشتري
 الثاني بسبب البيع الاول قلبا لموضوع الدعوى اذ هو يدعى حق التملك على المشتري
 الاول لا على الثاني فكان الملك عليه مضاد لما يقتضيه اصل الدليل كذا ذكرنا ثم على
 قول ابي يوسف رحمه الله اذ اخذها الشفيع فالبيع الاول من المشتري الثاني وانتقض

البيع الثاني وثبت للمشتري الثاني حق الرجوع على المشتري الاول واتفق الثمان في القدر
 والنوع له ان يأخذ من الشفع ما سدد من الثمن عوضا عما له على المشتري الاول لانه ظفر
 بحسن حقه من مال المشتري الاول وان كان خلاف جنس حقه ليس له ذلك لكن القاض
 بالخيار ان شاء استوفى من الشفع بكيل وان شاء اخذه منه ووضع على يد عدل
 على ما ذكرنا وان كان الثمن الثاني اكثر من الاول بان كان الاول الف والثاني الفين يدفع
 الى المشتري الثاني الف لان ذلك حق بايعه وقد وجب له على بايعه الف درهم فكان له
 ان يأخذه قضايا ويقال له اطلب بايعك وخذ منه الف اخر لان الملك استحق عليه
 سبب كان في يده وسلامه الثمن بوقوفه على سلامه البيع ص ولا يندفع عن المدعي
 الشرا باحالة اليد الى الغير الا بعلم القاضى او باقرار الشفع لما ذكر في ابواب الدعوى
 من رجل في يده دار ادعى شفعها ان دايد اشتراها من زيد وزيد صدقته
 في ذلك وطلب الشفع فقال دايد هي في يدي وديعه لعز و واقام بينه على ذلك
 لا سدد في الخصومة عنه باحالة اليد الى الغير الا ان يكون القاضى يعلم ذلك او يقر الشفع
 بذلك لما في الباب الثاني من ابواب الدعوى من ان علم القاضى حجه وان اقرار المدعي
 باحالة اليد الى الغير اقرار بان المدعي عليه ليس بحصم له ص وان قال دايد ورثتها
 واقام الشفع ان زيد امدعني البيع منك هو الوارث يقضى بالشفعه دافعا عهدتها الدفع
 الى مدعي البيع لكن خلطه الملك سبب يثبت بينه الشفع كالخلطه بلسه ولي القليل
 والبيع بالتصديق اذ القول في جهه الزوال كاصله للمالك من اي ولو لم نقل دايد
 هي في يدي وديعه لكنه قال الدار داري ورثتها من ابي فاقام الشفع بينه ان زيدا
 مدعي البيع منك هو الذي ورث الدار تقبل بينته ونقض له بالشفعه **فصل**
 دافعا منصوب على انه حال من الفاعل وهو الدفع والعامل فيها تقضى وعهدتها
 منصوب على انه متعول لدافعا بالتقدير يقضى له بالشفعه حال كون دفع ذي اليد
 الدار الى مدعي البيع وهو زيد دافعا عهدته الشفعه اليه وحاصله ان الشفع اذا
 قضى له بالشفعه بخير ذي اليد من ان يدفع الدار الى الشفع ويكون عهدتها عليه
 وبين ان يدفعها الى زيد فيأخذها الشفع من زيد ويكون عهدتها عليه ويرجع
 للمشتري عليه بالثمن فان فعل كلف بصدق المشتري البايع في البيع بعد ان يحكم
 لا يرى ان القوله اذا جحد اقرار المقر لا يعمل تصديقه بعد ذلك فلكا محمود احد
 المتبايعين لا يفسخ البيع لانه لا يرتد بالرد فكان له ان يعود الى تصديقه بخلاف

محمود لا يترار لان اقراره بما يرتد بالرد فانقر فاقوله لكن خلطه الملك سبب الى اخره
 اشاره الى جواب سوالين مقدمين وتقرير الاول ان يقال السبه دامت على ملك الغير
 وهو مدعي البيع فوجب ان لا تقبل وتقرير الثاني ان يقال البينه لم تنعصر الى ذكر
 البيع فوجب ان لا تثبت الشفعه لفقد شرطها وتقرير الجواب اما عن الاول فهو
 ان يقال خلطه الملك لمدعي البيع في الدعوى والشهاده بسبب ثبوت حق الشفع
 في الشفعه والمز كما ينتصب خصما في اثبات عين حقه فكذا في سبب حقه لا يرى ان الرد
 اذا وجد فيها قليل وانكر رد والبد انها ملكه كان لولي القليل ان يمس انها خطبه
 وملكه لكون الملك سببا لتبوت حقه في الدمه على العالمه واما الجواب عن الثاني
 فهو ان يقال انما يتشأحق الشفعه وان لم يذكر البيع في الشهاده لان الملك اذا ثبت
 لمدعي البيع بالينه صار كالمرا الطاهر وثبت البيع بتصدق البايع لما عرف من ان القول
 في جهه روال الملك للمالك كما ان القول في اصل روال الملك للمالك وبالنزوال يثبت
 حق الشفعه كما قدمناه وان قال لا يجنبى اشترتها منك باننا وبشرط خيار وقال هو
 بل وهبتك ثبت حق الرجوع والشفعه وفانزعم الملقى منه والمالك وسقوط الخيار
 بالمجد وللشفعه فضل تأكيد لفضل ضرر الدخيل حتى لم يبطلها النقل ضد الرجوع
 فسرده على ماعكس حد والمشتري فاسد ايقرب بالبيع لغالب من رجل في يده دار
 قال لا يجنبى هذه الدار اشترتها منك شرا يا ثا الف او قال اشترتها بشرط الخيار لك
 فقال لا يجنبى لم ابعها بل وهبتها منك ثبت له حق الرجوع فيها وثبت للشفع حق الشفعه
 اما الاول ولان لا يجنبى ودالد صادقا على التلقى من لا يجنبى ولو انكر لا يجنبى للمالك اصلا
 كان القول قوله فلو انكر سبب الملك الذي ادعى عليه به وقد زعم انه ملكه الدار
 بجهه البينه فثبت البينه دون البيع وفانزعم التلقى منه واذا صار واحدا كان له حق الرجوع
 فان فعل الواهب قد اقر بخروج الدار من ملكه وادعى لنفسه حق الرجوع فوجب ان لا تقبل
 قوله كالموادعي انه باع بسوط الخيار والمشتري سكر الخيار وهناك يكون القول
 للمشتري قلنا هنا فلما هناك اتفقا على البيع واختلفا في زياده شرط فيه والمشتري
 ينكر الزياده فكان القول له اما هنا فالواهب انكر البيع اصلا فكان القول قوله انه لم يبيع
 واما الثاني فلانها اتفقا على ان دايد مالك وان اختلفا في سبب ملكه فادادعي
 دايد انه ملك بجهه الشرا فقد زعم ان حق الشفعه ثبت للشفع فثبت الشفعه
 وفانزعم المالك قوله وسقوط الخيار بالمجد اشار الى جواب سوال مقدم وتقريره

ص

ان يقال بموجب الشفعة في صورته دعوى الشراء البات ظاهر واما في صورته دعوى الشراء
 بالخيار فوجب ان لا تثبت الشفعة لانها لا تنافي على عدم السبب لان الاجنبى يدعى الهبة
 ولا شفعة فيها ود واليد يدعى خيار البايع ولا شفعة في البيع بخيار البايع وتقرير الجواب
 ان يقال لما ادعى الاجنبى الهبة فقد اقر بنبوت الملك لذى اليد وينفوذ تصرفاته في الدار
 وذلك منه بجعل لشرط الخيار ضرورة فبقى اقرار ذى اليد بالشراء منسلا عن شرط الخيار
 فثبت به الشفعة لاقراره بالشراء عند سقوط الخيار بحكم البايع **فوليه** وللشفعة فضل
 تأكيد الى اخره اشارته الى حكم الواهب في الرجوع وحكم الشفع في الاخذ بالشفعة اذا غاب
 احدهما وحضر الآخر وبما يسهل ان الشفع اذا غاب والواهب حاضر وقضى له بالرجوع
 لتحقيق حقه وتقوم ثبوت حق الشفع ثم حضر الشفع وطلب الشفعة كانه ان ياخذ
 الدار من الواهب لاسرى ان المشتري شرا فاسدا اذا اقر بالبيع من غيره وكذبه البايع
 واسترد البيع للفساد ولتحقق حقه ثم حضر المقر بالبيع فان السع يوجب من يد البايع
 فاسدا ويدفع الى المقر كذا هذا **فوليه** بلا عكس اشارته الى ان العايب لو كان هو
 الواهب دون الشفع واحد الدار بالشفعة ثم حضر الواهب لا يوجب الدار من الشفع
 لان الشفع والواهب وان اشترك في ثبوت حق الاخذ لانهما لحق الشفعة فضل تأكيد
 على حق الرجوع لما فيها من دفع ضرر الدخيل ولهذا لم يبطلها انتقال الملك من المشترك
 الى غيره لاسرى ان للشفع نقض جميع تصرفات المشتري في الدار واخذها بخلاف
 الرجوع فانه يبطل بانقضاء الملك من الموهوب له الى غيره فافتراض وان قال
 للشفع اشترى منها كلب بامر ك لم يبطل شفعتها كما في العار والتصدق حصل المطلوب
 لا اختر الطلب بعكس السوم ولا يلزم كاستلى او ك ولم يكن للبائع للبيضاء في الفساد
 لكن رعيها لا بعد وها فياخذها شفع اخر من رجل اشترى دارا ثم قال لشفعيها
 اشترى بها ك بامر ك فقال نعم فتصدق بطل شفعتها كما لو كان الامر بالشراء
 معاينا لما ذكرنا فيما تقدم من ان الشراء والامر به لا ينافي في حق الشفعة بل يقررهما
فوليه والصدق حصل المطلوب الى اخره اشارته الى جواب سوال مقدر به
 وتقريره ان يقال وجب ان تبطل الشفعة لو جهن احدهما ان الملك وقع للمشتري
 من حيث الظاهر فتصادقها على الامر كشر لا يجد ثبت بينهما والشفيع متى ساو
 المشتري البيع في الدار بطلت شفעתه فضلا عن شرايه اياها منه والوجه الثاني ان الشفع
 لما اشتعل بدعوى الامر صار موخر الطلب الشفعة لا عراضه فتبطل شفעתه وتعتبر

الجواب ان مال تصدق من الشفع لا يصلح سطلا للشفعة لان المطلوب من طلب الشفعة
 اما هو ملك الدار بها في باب الحال اما بالتقضا واما بالرضا وصدق منه يحصل لمطلوبه
 في الحال كما هو خسر للطلب اذ الملك في الحال طلب ورأده لان الطلب المحرر لا يفيد
 الملك بنفسه ما لم ينضم اليه الاخذ وهذا بخلاف السوم لانه يتاخر به طلب الشفعة وليس
 هو محصلا للمطلوب فافتراضا ولا يلزم على ما ذكرنا من عدم بطلان الشفعة في سبيلنا بطلانها
 مما اذا كان المشترك قال للشفيع هذه الدار كانت لي ولم يكن للبائع او قال كانت لك ولم يكن
 للبائع وصدق الشفع في ذلك لا يفسد ما صادق على كون البائع لم يكن مالكا لما بعه فكان فاسدا
 ولا سعة في السع القاسد لما فيه من بطلان الفساد كما قد مضى فبطلت الشفعة ضرورة ولا تثار
 على الفساد في المسئلة الاولى لان المشتري ان كان صادقا كان الشراء حاسرا او محال للشفعة وان كان
 كاذبا فقد اقر على نفسه باستحقاق اخذ الشفع الدار منه **فوليه** لكن رعيها الى اخره
 اساره الى ان صادقا على فساد البيع وعدم ثبوت حق الشفعة لا بعد وها الى غيرها
 بل تقتصر عليهما لو بينهما على انفسهما دون غيرهما حتى لو كان للدار شفع اخر كان له
 ان ياخذها بالشفعة لطلان حق الاول ما قرره بالفساد وانه اعلم ص **بأن** مع
 الشفع بعض داره هو مشاعا بعد الطلب لا سطل الشفعة اذ الباقي لم يكن سببا بدليل
 لا ابتداء او مفزرا فاصلا من الشفعه والباقي بطلها بالحوار لا بالطريق عكس قسمه خصت
 لحدتها بالطريق حدار الاهمال او ترك المناق في العارض ولا يلزم قوله استقطب الشفعة
 بالطريق لانه ضد السبب لا سعدد والعلة نفس الاتصال ويرجح بالقوة لا الكثرة كما في الجرح
 والقتل حتى ان شقص البيت ينفذه شريك البيت ولو في جدار ثم شريك الدار ثم اهل
 الدار ثم الجار يستوى صاحب الكثر والقليل ولصيق الجانب والحواب **س** رجل
 اشترى دارا وله جار طلب شفعتها ثم باع الجار بعض ما يشفع به فلا بد ان يكون
 ذاك البعض مشاعا او مفزرا فان كان مشاعا لا تبطل شفעתه لان قيام الحوار الملاصق
 في بعض الدار ولو قل كاف لوجوب الشفعة في كل الدار الشفعه بدليل ما لو كانت
 كذلك في لا ابتداء وان كان البعض المبيع مفزرا بالقبض فاصلا بين الدار الشفعه وبين البعض
 الباقي من الدار الشافعة بطلت شفעתه بالحوار لا بالطريق وهذا عكس الحكم في قسمه
 خصت احد الشفعين بالطريق حيث سطل الشفعة فيها بالطريق لا بالحوار وصورتها
 داران طرفيها واحده غير نافذة احدهما بين زيد وعمرو والاخرى لبيكر وباع بكر
 داره واستحق الاخران شفعتها بالشركة في الطريق فلم ياخذها حتى اقتسما فوقع سهم زيد

من ان مع الشفع بعض داره

مع الطريق المشترك وسهم عمرو وبلا طريق ففتح لنصيبه طريقا الى الشارع الاعظم
وهما جميعا جارا للدار المشفوعة بطلت شفعه عمرو بالطريق لاختصاص زيد بها
ولا تبطل شفعته بالجوار حتى لو سلم زيد الشفعه بالطريق كان لعمرو ان يأخذها بالجوار
كما في الشريك مع الجار في الابتداء اما بقا الشفعه لحد السببين في صورتين فلا احتراز
عن افعال عمل السبب مع وجوده واما بطلانها بالسبب الاخر في صورتين فلا احتراز
عن ترك القياس المتنافي لثبوت حق الشفعه لا معارضا او المعارض صرر الدخيل
وذلك اما بالجوار ولم يبق في الصورة الاولى او بالشريك في الطريق ولم يبق في الصورة
الثانية وقيام السبب عند القضاء بالشفعه مشروط استحقاق الشفعه لانه انما يصير عليه الاستحقاق
حينئذ فلو لم يلزم قوله استقطت الى اخره اشارته الى جواب سؤال مقدر وتقرر
ان يقال اذا وجب لانسان شفعه بالجوار والشريك في الطريق فقال استقطت الشفعه
في الطريق بطلت الشفعه ايضا بالجوار وعلى ما ذكر من التقرر يجب ان لا يسل الشفعه
بالجوار وتقرر الجواب ان يقال استقطت الشفعه لحد لا تعد فيه خلاف سببها
وقد استقطه فيستقط في نفسه اما في سبيلنا لم يستقط حق الشفعه واما ابطال بالقسمه
لحد السببين فيبقى السبب الاخر قوله فالعله نفس الاتصال الى اخره تلييه
على اصل العلة في استحقاق الشفعه وما يتبرح به بعض الشفعه على البعض وبيان
ان نقول العلة في الاستحقاق مطلق اتصال ملك الشفعه بالدار المشفوعة ويرجح
الاتصال بقوته لا بكثرته كما لو جرح رجلا وقده اخر نصين كانت النفس على القاد
دون الجرح لقوة فعله ولو جرحه احدى جراحتا واحدة وجرحه الاخر جراحتا
متعدده فمات من الكل كانت النفس عليهما لعدم اعتبار التبرج بالكثره او التبرج
لا يجوز ما يصلح عليه بانفراده بل بالوصف وكل جرحه يصلح عليه بنفسها لم يكن وصفا
وقد عرف ذلك في اصول الفقه واذا ثبت ذلك فنقول اذا بيع شتص بيت من دار
في درب غير نافذ فالاخذ بالشفعه لشريك ذلك البيت هو كانت شريكه في كل البيت
ام في جدار واحد منه لقوة اتصاله على اتصال شريك الدار فان سلم اخذه شريك الدار
لقوة اتصاله فان سلم اخذه شريك الدرب لقوة اتصاله فان سلم اخذه الجار يستوي
في كل طبقه من الشفعه صاحب القليل وصاحب الكثير عندنا حتى يكون الشفعه
بحر ولحد من الدار كالشفيع بمايه جزئها في الاستحقاق من غير تفضيل في الدار المشفوعة
فينقسمها نصفين ويكون الجار الملاصق بجانب واحد كالجار الملاصق بثلاث اجواب

لما لم يكن ان الكثره لا يصلح مرجحة لا تتراد كل فرد بالعله فلم يكن وصفا والله اعلم
ص كتاب الشفعه في المصادر والمبررات وعمره من اعلم ان هذا الكتاب
سجل على سائل باسم من ابواب الشفعه في رتب الجامع لحد هاهنا من الابواب المتفرقه
المذكوره على كتاب السوء والآخر الباب الثالث عشر من ابواب كتاب الشفعه من
الداس والمولى والوارثه والموصى لشفعه ما باع القاضى والموصى في دس العبد والمب
سلاما ما عا لم يخط الصغير من الدس مع اليد مطلقا وان لم يمع الملك ما لم يخط في الاحسن
والشفعه يسرع ليحصل اليد كالسرا ولا يسرع لمن باع او بيع له للتضاد من الجاب
الملك والتسليم لنفسه والغير وقد مر والبيع عن دين يقع للمديون ودون اللورثه
اسد لا بالثوى والحقوق وقرار العهد ولا حصص المكه قدر الدين وقسط الصغير
كما قال في الوصي جدار ضرر التضييق من اذ باع القاضى دار العبد المديون
في دينه بطلب غرمائه فللغرم الدان والمولى شفعته وكذا الوبايع القاضى او الوصى
دار الميت في دينه للوارث والموصاله شفعها بخلاف ما اذا باع دارا الصغير لخطه
ومصلحته حيث لا يجب له الشفعه فيها وار كبر فطلب ولا للورثه الكبار ولا للموصاله
اما ثبوت الشفعه في الصور الاربع فلان الدس منع ثبوت يد المولى على ما في يد عبده
المديون وثبوت يد الوارث والموصاله في التركة سواء كان الدين محيطا برقبه العبد
وموكة الميت ام لم تكن وان لم يمع الملك في صورتين ما لم يخط في الاستحقاق على ما عرف
واذا كان كذلك فنقول في كل موضع لا يكون الدار المشفوعة مملوكة للشفيع كانت
للاخذ لتحصيل الملك وكل موضع تكون مملوكة الرقبه للشفيع دون اليد كان الاخذ
لتحصيل اليد والشفعه تشرع لتحصيل ملك اليد كما تشرع الشر لالحصول ملك اليد
للمارى انه يصح سرا المولى من عبده المديون لتحصيل اليد وكذا هذا فان سئل المولى
بأخذ بالشفعه اذا كان الدين محيطا ولا يأخذ اذا لم يكن دس فوجب ان يتعذر اخذ المولى
الشفعه بقدر الدس خاصة اعتبار البعض بالكل قلنا انما استنع الاخذ بقدر الدين لما فيه
من تفرق ملك الشريك والشفعه شرعت لدفع الضرر لا لاضرار بالغير وقد ذكرنا
قل هذا بوجه ولا تشرع اي الشفعه لمن باع الدار المشفوعة ماصالة او وكاله ولا لمن
بيع له لما فيه من التضاد لانه يودي الى ان البايع بالسع يوجب الملك والتسليم لغيره وهو
الشريك ولا يأخذ بالشفعه يوجبها لنفسه بخلاف الشريك هو قد مر الكلام على هذا
فيما قدمناه من ابواب الشفعه قوله والبيع عن دس اساره الى جواب سؤال مقدر

وسمى به ان يقال وجب ان لا يثبت الشفعة للغير لان البيع وقع له بدليل رجوع
المشترى عليه بالثمن اذ استحق البيع بعد هلاك الثمن في يد القاضى او امينه وسمى
الجواب ان يقال البيع اذا كان لاجل الدين كان واقعاً للمدينين عند اكان او ميتاً واد اكان
البيع لغير الدين كان واقعاً للورثة استثناء لا بما ذكر من المسائل الثلاث وهي قوى الثمن
وحقوق العقد وقرار العهده فانها في الوجه الاول تلزم المدينين وفي الوجه الثاني
تلزم الورثة وانما يرجع المشترك بالثمن على الغريم لان القاضى او امينه اذ الحقده عهد
بلا يضمن للعرف ويكون الضمان على من وقع عليها له والقاضى او امينه انما باع الدار لمصرف
فمنها في دين الغريم فكان عاملاً له فلذلك يرجع عليه المشترك عند الاستحقاق لان البيع
وقع له وهذا لان الدار ليست ملكاً للغريم وكذا انما يعتد بها حتى لم يصح ابراهم المشترك عنه
وفي قول المصنف رحمه الله دور الورثه اشاره الى علم عدم استحقاق الشفعة في الصورة
الحاميه لان بيع دار الصغير انما كان نظراً له لانه يبيع في الدار فكان البيع واقعاً له ولبنته
الورثة فلا يستحقون شفعتهما وكذا الموصى له لانه يشترك الورثة وكذا المولى لانه مع العبد
في كسبه كالوارث مع المورث لانه في هذه الورثة قاموا مقامه بحكم القرابة وهذا المولى
مخلف بحكم الملك ثم الوارث لا يستحق لغيره شي من التركة ما لم يفرغ من حاحه البيع فكذلك المولى
قوله ولا يخص المكنة قدر الدين الى اخره اشاره الى ان يمكن العاجز والوصى من
البيع لا يتقدر بقدر الدين ولا بعد قسط الصغير بل لكل واحد منهما ان يبيع كل الدار في الدين
ولكن كانت الدار كل المال وقيمتها اكثر من الدين في سبيله المدينين او كانت مشتركة بين
الصغير وبين ورثته كبار حضور وهذا عند ان يملكه رحمه الله وهو استحسان وكذا
عندها ان باعها القاضى لعموم ولايته ويغده حكم منه وقد صادف فصلاً يجتهد فيه
فينفذ واما الوصى فلا يبيع الا بقدر الدين وقدر قسط الصغير لانه قام مقام الميت
في المشعول بالدين خاصة فلا يكون له ولا يه على غيره ولا على الورثة الكبار في بيع
العقار سواء كانوا حضوراً ام غيباً بخلاف العروض اذا كانوا غيباً لان بيعها جليل
من الحفظ وهو ما مورس بحفظ التركة حقاً للميت ولهذا الوظير دين عليه قضى منها
ولا يبيعه بوجه الله ان العول يبيع الدار يودى الى التشخيص وذلك عبث في الاعيان
له يوزن ان ثمن البعض عند الانفراد اول من ثمنه عند الضم فكان له بيع كل الدار نظراً
للمدين في الصورة الاولى وللورثة الكبار في الاخرى ص ولرب المال والمضارب
شفعة المشترى للمضاربة لم يحصل اليد او الملك وبمحو المضاربة الى الثمن اذ الدين

بعض
ص

ضد الغرم لانه في التقاود اذ المضاربة تراحمها دون الغير لانها كمال الغير في حتمها وبالمعنى
في حق الغير اذ لا يقدّر المضارب بغيره فالحش الغبن ولا رب المال يسيره ويحرم الوطى لا شراً
ما باع ما لم يكن الثلث للغير وقا بعدد الرأس والماني بينهما والمضاربة اثلاثاً لما مر
س مضارب اشترى داراً للمضاربة وكل واحد من المضارب ورب المال شفعهما
مدار اخرى ورثتهما من ابيه فلما الشفعة في الدار المشترى امدد المال فلانه وان كان
ملكاً لم يقبها لانه ليس له فيها يد فكان له حق الاخذ بالشفعة لم يحصل اليد واما
المضارب لانه وان كان ملكاً لم يقبها لانه ليس له فيها يد فكان له حق الاخذ بالشفعة
لم يحصل ملك الرقبه واذا اخذت الدار بالشفعة تحولت المضاربة الى ثمنها فلو
ما الذي يبيعه ضد الغرم لانه في التقاود اشار به الى جواب سبرال معذور وبورس اذ يقال
بوجوب ان تبطل المضاربة فيما اذا اخذها رب المال بالشفعة حتى ثبت الثمن في دمه
فان شرط صحيحاً يكون رأس المال عينا لا ديناً ولهذا الوامر الرجل مدينه ان يعمل
بالدين مضاربة لم يحز لان سبيل المضاربة ان يكون رأس المال امانه في يد المضارب
ولا يتصور ان يصير اميناً فيما عليه من الدين لانه قبل القبض مضون عليه ولا يصلح وكلاً
بالقبض من نفسه لجعل امانه بعد القبض وتقرير الى ارباب ان يقال ان العينيه
شرط صحة المضاربة في الابتداء اما في حاله البقاء فلا اذ لا فرق في حاله البقاء كون
دين المضاربة في دمه لا يضمن او دمه رب المال بخلاف الغرم فيما اذا استرا المضارب
عند الف ثم باعه بالدين واشترى بهما عبد ام ملكاً قبل النقل وغرم نظير حصته من
الزبح وهو خمسا يبيع وقبض العبد حيث يخرج ربع العبد من المضاربة لطلان حكمها فيه
لانه لما وجب عليه غرم خمسا يبيع خراج ذلك القدر من المضاربة لمصرو رته مضوناً عليه
حيث كان فيه مشترك بنفسه فكذلك ابد له وهو ربع العبد ومن شرط بقاء المضاربة
كون المال اماناً في يد المضارب ابتداءً او بقاءً ولهذا لو هلك رأس المال في يده رجوع به
على المالك مائة بعد اخرى بخلاف لو وكل قوله ودار المضاربة براحهما الى اخره
اشاره الى انه لو كان بخوار هذه الدار المشعورة دار للمضاربة كانت مراحه لهما
في الشفعة حتى تقسم الدار المشعورة بينهما وبثلاثاً ولو كان للدار المشعورة
شفعة لغير ارضى لا يكون دار المضاربة مزاحمة بالنسبة اليه وهذا لان مال المضاربة
كامل وجعل اخر في حق المضارب ورب المال ولهذا لا يجوز بيع المضارب بغيره فالحش
ولا يبيع رب المال بغيره فضلاً عن الفاحش ويحرم على كل واحد منهما وطى جاربه المضاربة

وجوز للمضارب بشر ما يبيع رب المال بائنا قبل نقد الثمن ولو لم يكن مال المضاربة في
حقها كمال الغير كانت الأحكام المذكورة على العكس وأما في حق غيرها فهي بمنزلة ما لهما
ولا يكون الشفع رابع أربعه حينئذ حتى يكون له ربع الدار المشفوعة بل يكون بالت
ثلثه يكون له الثلث لما ذكرنا أن الشفعه تقسم على عدد الرؤوس والمزاجم للأجنبي
من حيث الحقيقة راسان ومن حيث الحكم ثلثه أرووس ولا يمكن اعتبار الحكم والحقيقة
معاً للباقي فعملنا بالحقيقة في حق الأجنبي وجعلنا المزاجم له اثنين والحكم في ما بين
المضارب ورب المال وجعلنا الرزس ثلثه عملاً بما يقدر بالإمكان والعمل هكذا
أولى من العكس إذ لو عمل شبه الحكم في حق الأجنبي ولم يوجد منه عقد المضاربة
الذي بسببه يعدد الرؤوس لوجب العمل شبه الحكم بما س رب المال والمضارب
بالطريق الأولى لوجود العقد بينهما ساعد العمل بالحقيقة أصلاً وإذا كان كذلك
فيكون ثلث الدار المشفوعة للأجنبي وفأما تنصيبه الحقيقة من عدد الرؤوس ويكون
الباقي وهو الثلثان بين المضارب ورب المال ودار المضاربة أثلاً ثم يخرج من تسعة
ثلثه للأجنبي وستة بينهما وبين المضاربة لكل واحد سهمان لما مر من أن دار المضاربة
تزاجمها في استحقاق الشفعه **ص** ونخص رب المال بشفعه ما اشترى الأجنبي
أن لم يبق ما لا ولم تغد ربحاً لتعدر الاستدانه وفقد الخطأ كذا شفعه ما باع المضارب
من غيرها لاقتصار العمل عاكساً سوط اتحاد محل الرزج ورأس المال وينبغي شفعه ما باع
منها مطلقاً لأنه واقع لرب المال وإن لغا فيه شبه العدل والراهن **س** اعلم
أن الأجنبي إذا اشترى داراً بجوار دار المضاربة فأراد المضارب أو رب المال أن يأخذها
بالشفعه فلا يحلوا ما أن يكون في دار المضاربة رزج أو لم يكن وعلى كل من التقديرين
وأما أن يكون في المضاربة مال آخر سوى الدار أو لم يكن فهذه أربع صور في صورها
يخص رب المال بأخذ الدار المشفوعة وهي ما إذا لم يكن في الدار رزج ولا مال في المضاربة
غيرها وهو المشار إليه بقول الصنف رحمه الله أن لم يبق ما لا ولم تغد ربحاً وهذا
لأن ما في يد المضارب ملك رب المال حقيقة لا ملك للمضارب فيه فيكون به جارا
لدار المشفوعة فيأخذها لنفسه وليس للمضارب أن يأخذها للمضاربة لأنه لا مال
في المضاربة ولا استدانه على المضاربة متعده لأن المضارب لا يملكها ولا يخلطه له في الملك
مع رب المال ليأخذها لنفسه إذ لا رزج في دار المضاربة ومجرد يده لا يستحق بها
الشفعه وأما في الصور الثلث فلا اختصاص لرب المال بأخذ الدار المشفوعة

سواء إذا كان في الدار رزج ولا مال سواها كان لهما أن يأخذ الدار المشفوعة بالشفعه
ولا يكون لرب سعة كاسفين أن شاء الله تعالى وسواء أن سول إذا كان في دار
المضاربة رزج والمضاربة مال آخر يطلع ثمن الدار المشفوعة ولا يأخذها أصلاً وأسلم
المضارب سعة بالان الأخذ بالسعة بحيث دار المضاربة تختص به المضارب فيأخذها
للمضاربة مراعاة للحق ولا يأخذها لنفسه لما فيه من إبطال أحدها وقيل فيما إذا سلم
المضارب شفعته يكون لرب المال أن يأخذها عند محمد رحمه الله خلافاً لما لعد م
صححه سلمه كما في تسليم الأب والوصي سعة الصغير والاصح أنه يصح سلمه عند هـ
سار سلم الشفعه من صنع التجار والمضارب ما في مطلقاً هذا كله عند وجود
الرزج ومال آخر للمضاربة وأما عند وجود الرزج دون المال فليس للمضارب أن يأخذها
للمضاربة لما تقدم من تعدر الاستدانه على المضاربة بل يكون له ولرب المال أن يأخذها
لانفسهما نصفين لكون كل واحد منهما جارا لدار المشفوعة حصته من دار المضاربة
والقسم باعتبار الرؤوس فإن سلم أحدهما شفعته كان للآخر لفد الكل لتمام السبب
في حق كل واحد منهما وإنما صفة عند الاجتماع للزاجه وأما عند وجود المال
دون الرزج فالمضارب أن يأخذها للمضاربة مراعاة للحق كما ذكرنا وليس لأحدهما
أن يأخذها لنفسه لما فيه من إبطال حق الآخر **قوله** كذا سعة ما باع بالجر
عطفاً على ما تقدم إلى آخره إشارة إلى أن رب المال يخص أيضاً شفعه ما باعه المضارب
من غير مال المضاربة لأن رب المال باعتبار دار المضاربة جارا لدار المشفوعة
وسع المضارب مال نفسه بعصر عليه ولا سعة إلى رب المال لأنه عامل لنفسه دونه
فكان كأجنبي آخر ولاخذ بالشفعه كالشرا ولو اشتراها رب المال كانت له خاصة
دون المضاربة فكذا إذا أخذها بالشفعه **قوله** عاكساً منصوب على أنه حال
من اقتصار العمل والتقدير كذا يخص رب المال بشفعه ما باع المضارب من غير
المضاربة لاقتصار عمله في ماله على نفسه حال كون اقتصار العمل عاكساً لصوره
الخصوص حتى يخص المضارب بشفعه ما باع رب المال من خاصة ملكه **قوله**
سوط اتحاد محل الرزج ورأس المال أساره إلى أن المضارب إنما يخص بشفعه ما باعه
رب المال من خاصة ملكه إذا كان في المضاربة رزج يصير باعتبار حصته منها جارا
لدار المشفوعة والرزج إنما يتحقق إذا كان محله ومحل رأس المال محلاً للدار الواحد
علافة الدارس ويأخذها لنفسه إذا اشترى بالم المضاربة دارس سواي كل واحد منهما

القاسم دار حوار احدها لا يكون المضارب فيها شفعه بل لرب المال اركل ويجريه
 منها مشخوله براس المال لان الدور لا تقسم قسمه واحده لما فيها من التباين
 في النفع فتعتبر كل واحده منهما على الانفراد لا يرى انه لو كان مكان الدار من
 عند ان فاعل المضارب احدها لم ينفذ اعتاقه لعدم بعض مجل حقه من الربح
 فوله وينفق شفعه ما باع منها مطلقا الى لغيره معطوف على قوله بشفعه ما باع
 المضارب النذر ونحوه من رب المال بشفعه ما باع المضارب الى لغيره وينفق ما باع
 المضارب من المضارب به مطلقا اي سواء كان فيها ربح ام لم يكن لكون البيع وابعال رب المال
 لان المضارب وكيله ولهذا الوجه في ذلك عهد رجع على رب المال ولا شفعه لمن
 وقع البيع له لما ذكرنا فوله وان لغا نفيه الى لغيره اشارة الى جواب سوال مقدر
 وسريره ان يقال لو كان وكلا لرب المال ملك نفيه وعزله عن التصرف وليس
 لذلك وتقرر الجواب ان يقال انما ملك رب المال نفيه عن التصرف لتعلق حقه
 به كما لا يملك الراهن نفي العدل في الرهن عن بيع الرهون مع ان العدل وكيله في البيع
 والله اعلم من باب السبق في الصلح باخذ الشفع الدار التي صولح عليها عن
 عيب البيع قبل قبضه بقسطها وبعده بقسط العيب من الرهن استحقاقا لها مقابل
 القسط لا الحق المجرد وفا بديل التوزيع والا لما وجبت كما في الخيارات ولا ردت
 بالرويه والعيب اليسير كما في المهور لهذا ايجاز الامهات والبشر لا بقسط العيب
 وجاز الصلح على الدس الجاحش للثمن مطلقا لانه بعضه وعلى غير الجاحش بشرط
 القبض عند ار الكافي بالكلية لكن فيه ضرر التقريظ فلم يلزم قبل الرضا مع ملكه الفسخ
 ولا يلزم الاجرة والمهر وبدل الدم والخلع اذ لا يعد وتقوم المقابل عن الاتلاف ولا ترك
 المتأني الى غير سبب الدخيل بدليل المارث والهيبة لا ان رد الدار يعيب بقضيا
 او بخيار رويه او شرط لان الشفعه تبنى على زعم ذي اليد حتى وجبت في التي صولح
 عليها عن انكار دون التي صولح عنها والميكور يزعم اقتدا اليه لا المعاضنه والمقر على
 خلاف منه بعكسها مادام الصلح صوره منع الوصف وقد انسخ بخلاف ما لو تقابلا
 الصلح او رد الدار يعيب بغير قضا لانه بيع في حق الشفع لكن يعود حق المشتري
 في عيب البيع ان اخذت من البائع لانه فسخ في حق العاقد من لان اخذت منه لعود
 الحاسر والصلح بقوت القبض ويراجع الشفع على القسط مطلقا للغيرم اليقين والمشتري
 بشرط البيان لشبهه الخلف في التوزيع والتخمين بحرف اهدارها في الواجب دون

العرويه ثبت الشفعه لا المراه في شرا الدار بعد وشراها بالف من رجل
 اسرى عيبا بالف وطعن فيه بعيب فصالحه البائع على دار حازم ان كان ذلك قبل
 من البيع اخذها الشفع بقسطها من الثمن فيجعل كأنه اشتراها مع العيب بالف
 لان العيب قبل القبض لا قسط له من الثمن لانه وصف وهو وصف لا يتأهلها من الثمن
 ما لم يصير معصوده بالقبض او باللاف فيقسم الثمن المسمى في العبد عليها على قدر قيمتها
 حتى لو كانت منه العبد الفين ومنه الدار مائه اخذها الشفع بنصف عشر الثمن وذلك
 خمسون وان كان الصلح بعد قبض المبيع اخذها الشفع بقسط العيب لان العيب
 بعد القبض له حصه من الثمن لو ردد مال له شبهه بالعقد وهو القبض عليه حتى
 لو كانت منه المبيع الفاقسط العيب مائه اخذها الشفع بعشر منه المبيع وهو مائه
 وهذا استحسان والعياس ان لا يثبت حق الشفعه لانه صلح وقع عن الحق المجرد
 وهو حق فسخ البيع فلا يكون له حكم البيع فلا يثبت السعده في بدله وهكذا ذكر الكرخي
 رحمه الله في مختصره سواء كان الصلح عن امر او انكار وهو رويه مجرى سماعه رحمه الله
 عن مجرى سماعه رحمه الله وحده الاستحسان ان الدار المصالح عليها مقابل قسط العيب لا الحق المجرد
 اما الاول فلانه لما كان العدل في توزيع اجزا الثمن على اجزا البيع كان حق المشتري
 في استرداد ما مقابل الجرا الفايه بالعيب وهو سطره من الثمن عند التردد وفي
 مما نقضيه عدل التوزيع باعتبار البعض بالكل وذلك مال حقيقه كانت الدار مملوكة
 للمشتري بازاء المال سبب منها الشفعه واما الثاني فلو جهين احدهما ان الدار لو كانت
 معاملة بالحق المجرد لما وجبت بعقد الصلح لعدم صحته حينئذ اذ الصلح عن الحق المجرد
 لا يجوز ولا يجب فيه البديل كما في الصلح عن خيار الرويه والشرط والعس والبلوغ فلما
 جاز الصلح في مسئلتنا بالاتفاق علمنا انه ليس متقابلا بالحق المجرد بل بالمال والوجه الثاني
 ان الدار لو كانت مقابلته بالحق المجرد لما جاز ردها بخيار الرويه ولا بالعيب اليسير
 كما في المهور فانه ليس للمراه ردها بخيار رويه ولا يعيب يسير نص عليه في المحيط
 مع ان المهر منه مقابل بالبضع وهو ما يسمون حال الدخول في ملك الزوج فعند المقابلته
 بالحق المجرد اولى وفي مسئلتنا لما جاز رد بديل الصلح بخيار الرويه والعيب اليسير علمنا انه
 متقابل بالمال لا بالحق المجرد وادان مقابل بالمال كان الصلح بمعنى البيع فيجوز في بدله
 الشفعه فوله لهذا اي لكون بدل الصلح متقابلا بقسط الجزء الفايه بالعيب من الثمن
 جاز امهاره فيما اذا اشترى عبدا من امراه فوجد به عيبا فصالحته المراه على ان يتنزل وجهها

بقسط العيب حان وكذا يجوز الشراء بقسط العيب لانه مال على ما قررنا بخلاف ما ايدى المشتري
بالعيب نفسه لانه ليس بمال وكذا يجوز الصلح من العيب على الدين المجانس للثمن مطلقا
حالا كان او موجلا لان المصالح عليه جنيدي بعض الثمن فكان اسما لا معاوضه وكذا
يجوز الصلح على دين غير مجانس للثمن بان كان الثمن دراهم والدين المصالح عليه دنائير
او مكلا او موزونا بغير عينه بشرط القيص لان المصالح عليه جنيدي يكون بدلا عن قسط
العيب من الثمن فلو افترقا لاعتبر قبض كان ذلك مع الدين بالدين ولا يجوز للثمن عن بيع
الكال بالكال قوله لكن فيه ضرر التفريق الى اخره اشاره الى جواب سوال معدر
وتقريره ان يقال لو كان للجزء الفاتية بالعيب قسط من الثمن لكان للمشتري ان
يمسك البيع ويرجع به على الباع وان لم يرض وليس كذلك اذا كان يمكن فسخ البيع وتقرير
الحواش ان يقال انما يجوز لما فيه من ضرر تفريق الصفقة على الباع لان بيع الباع
عن تسليم الفاتية بنفسه البيع فيه ولو ثبت للمشتري حق الرجوع بقسط ذلك الجزء
من الثمن مع امسالك بقبضه للجزء المتفرقة الصفقة على الباع لتبوت عقده في بعض
الاجزاء دون البعض بدون رضاه فينتصر به مع امكان دفع الضرر عن المشتري
بنفسه البيع ولهذا لا يلزم الرجوع بتفصال العيب قبل رضا الباع بخلاف ما اذا لم يكن
فسخ العقد ممكنا لعدم شرعيه ان كان المبيع ثوبا فبصفه اخر مثلا حيث كان له
ان يرجع بقسط العيب وان لم يرض الباع لا امتناع الفسخ حقا للشرع لامن جهته
قوله ولا يلزم اي على ما ذكرنا من تبوت الشفعة في الدار المصالح عليها من العيب
تبوت الشفعة في دار ملكته اجرة او مهر او بدلا عن ذم عدا وخلع اما في الصورين الاولين
ولان النفع الذي تقابل الدار في صورتين وهي منفعة المستأجرة ومنفعة البصع
يصر بمومها على اتلاف متلفها صروره اسما لا معاوضه ولا يجازى ولا يتعدى
عن المتلف الى غيره وهو الشفع فلا يكون متقومه في حق الغير لعل بان الشفع يأخذها
بقيتها كما يأخذها بغيره العبد اد يجعل بدلا عن الدار المشفوعة واما في صورتين
الاخرتين فلما عرفت من ان القياس من ان تبوت حق الشفعة لكنه ترك العمل به
شرعا حيث اثبت الشرع للشفع حق الاخذ والتقدم على الدخيل وهو المشتري
في الاخذ بمثل السبب الذي باشره الدخيل فلا يتعدى الى الاخذ بغير ذلك العيب
لا يرى ان الشفعة لا تجب في الدار التي يملك بغيره او ارضي لما ذكرنا من انه لو اخذ
انما يأخذ بعوض فيكون مبادله مال عال وهو غير السبب الذي يملكه الدخيل

محول المصنف رحمه الله اذ لا يعد وتقوم القابل عن الاتلاف لمحل للصورة من الاولين
وموله ولا يترك المتنافي الى غير سبب الدخيل لمحل للصورتين الاخرتين قوله
لان ان يرد الدار الى اخره استثناء من قوله في اول الباب ما حد بالتقدير باخذ السبع الدار
التي صولح عليها عن سبب البيع لان يرد لها المشتري على الباع سبب هو فسخ كالسرقة
بالعيب بقضا العاصي او بخيار رويه او شرط فلا يأخذها بالشفعة لان تبوت حق الشفعة
يسى على زعم الذي في دارة الدار المشفوعة ولهذا اوجبت الشفعة في الدار التي صولح عليها
عن انكار لان المدعى يأخذها عوضا عن المال في زعمه فكان معاوضه في حقه فيلزم
الشفعة ما مراره وان كان المدعى عليه مكرمه ولا يجب الشفعة في الدار التي صولح عنها بانكار
او سكوت لان المدعى عليه يزعم انه يدفع المال افتد اليه وبين وزعم المدعى لا يلزمه واداكاب
الشفعة يسى على زعم من في دارة الدار المشفوعة فنقول في مسيلتنا اذ اردت الدار
المصالح عليها الى يد الباع سبب هو فسخ والصلح الذي جرى بينهما عن انكار والمنكر وهو
الباع يزعم ان صلحه على الدار كان لا بعد اليقين لا للمعاوضه فلا يكون مقرا بحق الشفعة
والصلح عن سكوت يحتمل الامر بالانكار ولا يثبت كونه معاوضه بالشك وان كان الصلح
عن انكار فالمعبر بعكس الدعوى لانه يزعم ان صلحه على الدار كان معاوضه لا افتد اليه وبين
وسبب المصنف رحمه الله بقوله ما دام الصلح اساره الى ان زعم الثمن انما يمكن جعله معاوضه
ما دام الصلح باقيا صروره صيروره الباع جنيدي ما نال الوصف هو مال حكما لما عرفت
من ان وصف سلامة المبيع انما يعطى له حكم المال اذا صار مقصودا بالاستيلاء والصلح يصير
مقصودا فيصير بالاحكام كما كان معه حال تمام الصلح سغا للمال فكان دفعه الدار بدلا عنه
معاوضه ماله فثبت الشفعة ضمنا للصلح فاذا انفسخ وصار كان لم يكن عاد الامر الى ما كان
عليه من كون الثمن كله مقابلا بالمبيع ولهذا كان للبائع ان يسعه من ايجده على كل المن واذ
انصرف كل الثمن الى البيع صار كان الصلح لما وقع كان اعتيضا بالدار عما ليس بمال
لان الوصف جنيدي ليس بمال حقيقته ولا حكما فلم يكن منه مع ما هو مال ليس بما ذكرنا
من زعم المصالح في الانكار والسكوت ان الشفعة لم تسب اصلا ومن زعم المصالح في الاقرار
ان الشفعة كانت ثابتة ضمنا للصلح وبطلت ببطلانه وسبب المصنف رحمه الله
ايضا زعم المقر بكونه على خلاف ما اشار الى اختلاف المسامح رحمه الله في اطلاق محرم
رحمه الله الجواب بعدم الشفعة في مسيلتنا من غير فصل من كون الصلح عن انكار او انكار
بهم من قال مراده صلح الانكار واما في صلح الاقرار فلا تبطل الشفعة والله مال الصلح

السهم بد رجه الله انه معاوضه مطلقه كالبيع وفي البيع اذ اوجت الشفعه لا تبطل بانفساخ
البيع ومنهم من قال لا شفعه في الوجهين كما ذكرنا في شرح كلام المصنف رحمه الله واليه
مال سمي الاسلام على الاستيعاب رحمه الله هذا كله اذا كان رد المشتري الدار المصالح
عليها بخيار رويه او شرط او عيب بقضا القاضي بخلاف ما اذا كان الرد ماله او عيب
بعد القبض بغير قضا لان الرد حينئذ بيع جديد في حق ثالث والشفع ثالث فصار
في حقه كان المشتري باعها من البايع بقدر قسط العيب من الثمن فباعتها الشفع
به لكن ان اخذها من البايع عاده عن المشتري في عيب المبيع لان الرد فسخ من العاقدين
فصار الصالح كان لم يكن وان اخذها من المشتري لا يعود حقه في عيب المبيع على البايع
لانه عاد الله ما يجبر حقه وهو الثمن من الشفع وعاد الصالح الذي ابرأ البايع به عن عيب
المبيع بنفوت القبض الواجب ماله والرد بالعيب قوله ويراجع الشفع على القسط
مطلقا الى اخره اساره الى حكم بيع الشفع الدار مراجه اذ اخذها بالشفعه والى حكم بيع المشتري
الدار والعبد وسأله ان الشفع اذ ادفع ثمن الدار المصالح عليها وهو قسط العيب من الثمن
ودنك مله مثلا كان له ان يبيعها مراجه مطلقا لا بشرط بيان لانه ملكها بما عزم وهو الماله
يقينا فلا عات على نفسه كذا ولا خفاء بقوله فام على يدها واما المشتري فليس له
ان يبيع واحد منهما وحده مراجه الا ان يبين ان الثمن باز ايها معاوان من كل واحد
ايما عمن ثنا على يقوم المقوم من قيمته لكون الثمن انما ينقسم عليها على قدر قيمتهما
والقيمة انما تعرف بالجدس والتجرب وذلك مما يختلف باختلاف المقومين لتفاوت
الظنون وقد تكون القيمة المعينه موافقه للواقع وقد تكون مخالفة واذا تمكنت
شهره الخلف في القيمة تمكنت في توزيع الثمن على العبد والدار ولو قال قام العبد
بكدا والدار بكدا مما يكون كاديا لاسرى لو اشترى ثوبين بعشرة صفقه وبيعهما
سوا ليس له ان يبيع احدهما مراجه على نفسه الا بالبيان قوله غرت اهدارها
في الواجب دون الغير اساره الى الاصل الذي يسمى عليه الفرق بين الشفع
والمشتري في اشتراط السان في بيع المراهجه وعدمه وبيان انه في كل موضع
يكون الحق فيه واجبا يكون الشبهة المذكوره هدر اذ ان اعتبارها حينئذ يودي
الى ابطال حق واجب ولهذا لا تعتبر هذه الشبهة في ضمان الغصب والاتلاف
للا يودي الى ابطال الحق الواجب للمغصوب منه والمتلف عليه بخلاف غير الواجب
حت لا تكون تلك الشبهة فيه هدر اذ ان اعتبارها لا يودي الى ابطال حق واجب

ولا ضروره الى اهدارها وادانته هذا مفعول في السعه عن الشفع في الواحد واجب ولا
يعبر بملك السهم فيه مانعه كلاسطل حقه في الاخذ بالسعه بسط العيب واما في المراهجه
فليس على المشتري الاول حق لاحد اذله ان يبعه وله ان لا يبيع فلا تهدر فيه الشبهة
لعدم الضروره قوله وفيه اي وبالحرف المذكور بسط الشفع دون المراهجه في سر الدار
الشفعه بعد معين وفي شرايها مع عيب صفقه ماله اما المسله الاولى فلا احد الشفع
بعضه العبد حق واجب فلم يعبر فيه بشبهة التقويم مانعه والبيع مراجه ليس بواجب
كما ذكرنا معبر فيه السهم مانعه واما في المسله الثانيه فلا احد الشفع الدار حصتها
من الثمن انما يعرف بعد قسمه الثمن عليها وعلى العبد ما عسا قيمتهما وسببه التقويم
في الاخذ بالشفعه غير مانعه بخلاف المراهجه ص واخذ الدار التي صولح عن عيبها
على مال ما وراقسطه لما سر الا ان يرد رويه او شرط مكل الثمن اذ زالت ضروره التوزيع
بالشفع المطلق ويحرم الشفع لضرر الزيادة كما في مجاباه رعب لضيق التلب كد الواسع
اورد رعب حكم لكن يشهد او نكول او الامرار عكسها حجه دانا لا يحكم لا يلزم الشفع
في عيب محدث مثله لا يتصدق او نكول كما بين الوكيل والموكل وان رد غير حكمه
لم يرجع المشتري على الشفع وان صدقه ولا على البايع وان بعدد العيب لحد البيع يعني
لما ان رد الشفع الدار بمصالحه والمانع من لما انتهى الكلام على حكم الشفعه في الدار
المصالح عليها من عيب البيع شرع المصنف رحمه الله في الكلام على حكم الشفعه في الدار
المصالح عن عيبها بمال اخر وصوره رجل اسرى دارا وقبضها لم يجد بها عيبا ينقصها
العشر مثلا فصالحه البايع من ذلك العيب على عيبه وسلمه ثم حضر شفع الدار وله ان ياخذها
بما وراقسط العيب وهو سعه اعشار الثمن لما مر من انه بعد الصلح صار كأنه اشترى دارا
معيبه وعبد اجملة الثمن ولو كان كذلك اخذ الشفع الدار بقسطها من الثمن فلما هذا
قوله لان يرد رويه الى اخره استثنان من حكم الاخذ بما وراقسط العيب التقدير
واخذ الشفع بما وراقسط العيب الا ان يرد العبد المصالح عليه بخيار رويه او شرط فلا يأخذها
الشفع حينئذ بما وراقسط العيب من الثمن وانما ياخذها كمال الثمن لان اخذه الدار
بما وراقسط العيب انما كان لضروره توزيع الثمن على الدار وبديل الصلح وهو العبد لما ذكرنا
من صير وزيد حينئذ كأنه اشترى الدار والعبد معا بجملة الثمن وقد زالت تلك الضروره
بفسخ الصلح بسبب الخيار وهو فسخ مطلق في حق العاقدين وغيرها فصار الصلح كأن لم يكن
وكان الثمن كله باز الدار فباعتها السبع به فيظهر ان الزيادة لازمه للشفع فكل مره

لكه يحرم في النسخ والامضاء لضرر زياده الثمن عليه على وجه لم يلتزمه كما في محاباه الرض
ادار بيع بعد موته لصيق ثلثه عنها من حيث انه غير المشتري بملك المحاباه بين
النسخ والامضاء لضرر زياده الثمن لذلك هنا قوله كذا الاستحقاق الى اخره اي وكذا
يلزم الشيعه تكميل الثمن لو استحق العبد المصالح عليه او رد بيع بحكم القاضي اذ اكان
الحكم بالبيع مستندا الى شهاده الشهود او الى نكول البايع لان كان مستندا الى اقرار البايع
لان الاقرار حجه بنفسه وذاته لا بالقضاء فكان الرد في الحقيقة مستندا الى الاقرار لا الى الحكم
به ولا اقرار حجه واصره فينسخ الصلح في حقها خاصة ولا يتعدى الى الغير وهو الشيعه
لعدم ولايتها عليه وهذا عكس النكول وشهاده الشهود لان كل واحد منهما ليس حجه
بنفسه وانما يصير حجه بقضاء القاضي لا يري ان القاضي لو عزل بعد ما ام البينه عند
او نكول الخصم لم يكن للقاضي الذي مات بعد ان حكم بذلك النكول ولا تلك البينه فكان الرد
بالبيع مستندا الى حكم القاضي فصار بمنزله الاستحقاق لتبوتها بالحجه المطلقة فينسخ الصلح
في حق الكل بمول المصنف رحمه الله لا يلزم السمع حصر عن الاقرار في بوله اذ الاقرار
وتقيده عدم لزوم اقرار البايع للشيعه بكونه في عيب يحدث مثله اشاره الى ان الاقرار
كالسنة في العيب اذا كان مما لا يحدث مثله كالاصبع الزايدة او مما لا يحدث مثله في المده
التي انتقل فيها العبد المصالح عليه الى ملك المشتري للتيقن بوجوده حال البيع بخلاف
العيب الذي يكون مما يحدث مثله في ملك المده لعدم التيقن بوجوده حال البيع ولا يعتبر
اقرار البايع به في حق لزوم تكميل الثمن على الشيعه الا اذا صدق المشتري في دعواه ان العيب
كان عند البايع فيجيبه يلزمه تكميل الثمن لاقراره على نفسه وكذلك ان كذبه فطلب
المشتري منه ما علم ان العيب كان عند البايع واسمعه القاضي فنكّل عن اليمين
بطوره اقراره وتكامل السمع ان العيب كان قبل البيع وهو ما يحدث مثله في ملك المده
من حيث انه لا يعتبر في حق الوكيل الا ان يصدقه الموكل او يستخلف من كل عن اليمين
لما ذكرنا هذا كله اذ اكان الرد بالبيع بحكم القاضي مستندا الى اقرار او نكول او شهود
واما اذا كان الرد على البايع برضاه دون حكم القاضي فلا يرجع المشتري على الشيعه بشئ
من زياده الثمن وان صدقه الشيعه ان العيب كان عند البايع ولا على البايع بشئ من قسط
العيب وان تعدد العيب بان اطلع على عيب اخر في الدار وهو في يد الشيعه لتحديد البيع
من حيث المعنى في حق كل واحد منهما اما في حق الشيعه فلا رد للمشتري العبد على البايع
بغير قضاء بمنزله البيع ولو باعه من البايع حقيقته لم يلزم الشيعه بشئ من تكميل الثمن فكذا هنا

واما يرجع البايع بل ان اخذ الشيعه من المشتري كالباع منه ولو باعه المسري للشيعه
جمعته لم يرجع المسري على البايع بشئ من قسط العيب الاول والثاني لان زوال البيع
عن ملك المشتري بالبيع مانع لرجوع المشتري على البايع بقسط العيب وان بعد نكول هذا
لان ان يرد الشيعه الدار بقضاء زوال المانع استثناس قوله ولا على البايع المصدور ولم يرجع
المشتري على البايع سى من قسط العيب عند رده العبد المصالح عليه لان رد الشيعه
الدار بيع غير العيب الاول بقضاء القاضي يجيبه موجه خصومه المشتري على البايع
لزوال المانع وهو خروج البيع عن ملكه الى الشيعه بعوده اليه بقضاء القاضي
كتاب الوكالة باب من الوكالة بالبيع سى اعلم ان بعض
مسائل هذا الباب في ترتيب الجامع نقلها المصنف رحمه الله الى الباب الخامس من ابواب الوكالة
من كتابه وهو الباب الذي ترجمه باب ما يصدق فيه الوكيل والوصى والقاضي وسر المسري
اولا صى مصر الوكيل الفاشري به فتلّف قبل الشرايطت الوكالة لتوقتها به عرفا
وغرصا او التعيين بالقبض كما تراه قوم ضد ما قبل القبض لفقد الامر من وان تلف بعد
الشرايطت في غير المنقود للبايع اذ يد الامانه كيد الصمان يتقن ما لم يحدث بد او ملك
ولا يرجع في منقود رد بعيب الزايفه كما لا يرجع في المتبوض بعد الشرايطت اذ قدّر
بافعال السر الماعرف وقبض جنس الدس بلا قيد اقتضا ترجيحاً بالبدل حتى كان قوله
اعمل بالوديعه لنفسك اعراسا ما لم ينص على العيبه كذا اقتضا ما عليه حال الامر اذ انعكس
القصاص لسبق دسه واصر اللعص على الرد ولو حبس البايع واني الوكيل بعد نقد الامر
ثانيا راعا عليه للاضطرار كما في رهن مغار وان ابايع فيه بشرط الاذن عنده ودونه
عندها تقرّقا على الحجر بعد الحيا والوكيل بالمالك لا يلزم ان استوفى الردود هلك
اذ لا اقتضاها معا يصد يشترط لها وللصرف عن المسمى ولا امر الى المشار والوكيل
علم كل واحد منهما علم الآخر حال المشار عذر العذر ولم يوجد له اعادة وديعه الى
فاصي الدس بها صد الرف ولا ان المضارب يرجع كلما تلف لان المضارب ضد الوكالة
ببني الضمان حداد القلب الى مال منها ملك المضمون لهذا الوجه الثمن المنقود يرجع
المضارب بما ادى ثانيا دون الوكيل ولو تلف غير المنقود وعمم المضارب قسط ملكه
خبر عنها وان اختلفا في وقت التلف فالقول لمن يدعي بطلان الوكالة اذ انكر الرجوع
او بقاء في معنى الاخذ بالبيع واخواته سى رجل امر رجلا ان يشتري له عبدا بالف
وسلمها اليه فقبضها الوكيل ليشتري بها فهلك في يده قبل الشرايطت الوكالة

اما لتوقفها سلك الالف عرفا وغرضنا كما هو معلوم عامه المشايخ رحمهم الله واما لتعيينها فنقص
الوكيل كما هو رأي بعضهم اما وجه التعيين فلان يد الوكيل يد امانه والمنقود يتعين
في الامانات كالودائع اجماعا فكذا هنا ولهذا بطلت الوكالة بهلاكها قبل الشراء في يد
الوكيل وهو القياس على ما ذكرنا في الوكيل بالشراء او الوكيل بالاتفاق اذا اشترى ونقد
التمن من ماله او انفق من مال نفسه يكون متبرعا ولا يرجع في مال الموكل قياسا
وفي الاستحسان يرجع والمصالح ان المنقود لا يتعين في الوكالة حتى لو اشترى الوكيل
مثل ملك الدراهم في دمه كان مشترى بالموكل ولو هلك بعد الشراء يرجع على الموكل
يمثلها كذا قال في التحريم فثبت من الايمان فيما يوجب الرجوع على نفسه وانما بطلت
الوكالة بالهلاك لوجهين احدهما ان العرف الظاهر فيما بين الناس ان الوكيل اذا دفع
الدراهم الى الوكيل يريد شراء حال قيامها في يده والوجه الثاني ان عرض الموكل
من دفع الثمن لعدم وجوب الثمن عليه للموكل وعدم رجوعه عليه ولو نصت الوكالة
بعد هلاك المدفوع لوجب للموكل الثمن في دمه ورجوع عليه وربما لا يتقدر على اداء الثمن
حينئذ فيتضرر بذلك واذا بطلت الوكالة بالهلاك وقع الشراء للموكل سواء علم
بالهلاك ام لم يعلم لان بطلان الوكالة بالهلاك عزل حكيم فيستوي فيه العلم وعدمه
وهذا بخلاف ما اذا هلك الالف قبل قبض الوكيل بان كان الموكل قال له اشتر
بهذه الالف ولم يسلمها اليه حتى سرقت من الموكل او صرفها لغيره حتى لا ينطو
الوكالة لفقد الامر من حيث التوقيت والتعيين حيث فقد شرطها وهو التسليم حتى
لو اشترى الوكيل بعد ذلك ما امر به نقد على الموكل لبقاء الوكالة هذا كله اذا
هلك الالف قبل ان يشتري الوكيل واما اذا هلك في يده بعد سرائه فلا غلو
ايما ان يكون الثمن منقودا من مال الوكيل واما ان لا يكون منقودا اما ان لم يكن منقودا
حال هلاك الالف يرجع على الموكل وان كان الثمن منقودا من مال الموكل لا يرجع شي
لان كل واحد من يد الامانة ويد الضمان ملقى على ما هي عليه مالم يطرأ عليها
بد اخرى او ملك لغيره واذا كان كذلك فنقول في الصورة الاولى لما قبض الوكيل
الالف كان قبضه قبض امانه لكونه قبض مال غيره باسره لا على وجه التملك
اذ لا دين له على الموكل لعدم تعدد الثمن من مال نفسه ولم يطرأ على يده بد اخرى
ولا ملك فثبتت يده امانة كما كانت والهلاك في يد الامين كالهلاك في يد المالك
ولو هلك الالف في يد المالك واشترى الوكيل بعد ذلك شيئا كان له ان يرجع الثمن

على الموكل فكذا هذا واما في الصورة الثانية فمعلوم لما اشترى الوكيل ونقد من ماله
بمصر الالف من الموكل كان قبضه قبض ضمان لكونه قبض مال غيره على وجه
الملك عوضا عما تقدمه من مال نفسه ولم يطرأ على يده بد اخرى ولا ملك لغيره فثبتت
يده ضمنية كالكاتب والهلاك في يد الضمن لا يوجب له الرجوع على المالك فلو لم
ولا يرجع في منقود مودعت الزبانية الى لغيره اشاره الى ان الوكيل لو نقد الالف
الى قبضها من الموكل الى البائع فوجدها البائع زبونا او بغير وجه ورد لها على الوكيل
ولم يدفعها الوكيل الى الموكل حتى هلك في يده بانه لا يرجع بها على الموكل كما لا يرجع
اذا قبض الالف بعد سرائه بحال سواء كان الثمن منقودا ام لم يكن وهذا لان الوكيل
قد ر بالشراء ما عا لما عرف من ان سرا الوكيل يوجب دينين ديناه عليه للبائع وديناه
على الموكل ولهذا كان للوكيل ان يطالبه بالثمن قبل ادايه للبائع وادانته للدس بالشرا
للوكيل على الموكل معلوم في الصورة الثانية وهي ما اذا قبض الوكيل الالف
بعد الشراء قبل نقده الثمن فلانه لما اشترى الوكيل وجب له الثمن على الموكل فكان وقوع
الدس في يده اقتضا لدسه منه فكان مضموما عليه لان قبضه لسان جنس دسه من
غيره ان نقد القبض بالامانة اقتضا لاستيفائه ترجحا لكونه اقتضا بالملك
الواجب له على الموكل لانه المتيقن اذ ظاهر حال العاقل ان يقصد بالقبض من يده
الاقتصاد دون غيره فوجب الحمل عليه الا اذا قيد القبض بالاستيفاء فحينئذ
يكون امانه لطلان الدلالة بالصرح ولهذا كان قول المالك للمودع اعمل بالفسد
الودعه لنفسك اقراصا مالم ينص المالك على الهبة لان الاقراص هو المفسر من
حال المالك لكونه ملكا سدا واما في الصورة الاولى وهي ما اذا رد البائع الثمن
المنقود اليه بعيب الزبانية على الوكيل فلان قضا الوكيل ما وجب للبائع مال الامر
يكون اقتضا قول **ادفعكس** القصاص لسبق دينه اساره الى ان الوكيل بتضايه
الثمن الزيف للبائع من مال الموكل صار مقصبا لماله على الموكل لكون القصاص
فيما من دينه ما عكس القصاص فيما بين ديني الوكيل والبائع لان الوكيل وان كان صاحب
لغير الدينين بالنسبة الى البائع لكنه صاحب اول الدينين بالنسبة الى الموكل لسبق دينه
على دس الموكل لانه ثبت بنفس الشراء ودس الموكل ثبت بعد ذلك بالقضاء من ماله
وصاحب اول الدينين يكون مقتضيا واذا صار الوكيل مقتضيا في الصورتين والاقتضا
سبب للضمان فيما اقتضاه لكونه قبضا لنفسه على حقيقة الملك سدا وجب له على الغرم

وهو الموكل كان الهلاك في ضمانه الا يرى ان المقبوض على سبوم الشراء مضمون باجماع
الصحابه رضي الله عنهم لكون القبض فيه مدرك على وجه الملك بالمقبوض على حقيقه
الملك اولى وهذا خلاف ما لو علم البائع بكون الشراء واسعه عن نصه فملك عبد الموكل
حتى يرجع على الموكل لان نصه كان امانه ولم يطرا عليه ما يجعله مضمونا عليه ببقى
كما كان اما اذا كان رد البائع الزيف بعد القبض بان بعد سبوت امضا الموكل دينه
من الموكل ضمانا لتضاد بين البائع من مال الموكل والافتضا سبب الضمان بمسؤول
المصنف رحمه الله اذ قبض جنس محدد الى اخره لعلمه لمسيله بالمقبوض بعد الشراء
وقوله كذا اقتضا ما عليه مال الامر الى اخره لعلمه لمسيله بالمقبوض بعد الشراء
كذا اقتضا ما عليه مال الامر الرد بعيب الزيافة وقوله فاصرا مضمون على انه
حال من بوله قضا البعد من كذا اقتضا الموكل ما عليه للمانع مال الامر يكون اقتضا
منه حال كونه فاصرا للنقص ذلك الاقتضا على رد الزيف على الامر بالعيب وفيه
اساره الى جواب سوال مقدر وبعبارة ان تعال مرد البائع لبعض قضا الموكل
دينه فوجب ان ينتقض بما ثبت في ضمانه وهو الاقتضا وان لم يرد الموكل على الامر
وانتفاض الاقتضا موجب لغو الالف الى ما كانت عليه من كونها امانه في يد الموكل
فوجب ان يكون هلاكها موجبا لرجوعه على الامر وبعبارة الجواب ان مال
انما ينتقض بالرد ما احتمل النقص والاقتضا ما لا يحتمل مادام الالف في يد الموكل
الى ان يرد على الامر الا يرى انهما لو اتفقا على النقص بان لا ينتقضا الاقتضا
لا ينتقض بالمرد المنتضي ما اقتضاه لما عرف من ان الاقتضا ثبت بالقبض وهو فعل
وما ثبت بالفعل لا ينتقض بالقول كالمروءون لما وجب ضمانه على الزمان بقبضه
لا يخرج من ضمانه بعله للراهن رد دت كذا هذا قوله فلو حبس البائع الى اخره
اساره الى ان الموكل اذا قبض الثمن من الموكل بعد الشراء حتى صار مضمونا عليه
ثم هلك في يده او اسهله فقل ان يقبض المبيع من البائع وحبس البائع المبيع
الى ان ينفذه الموكل الثمن واني الموكل ذلك كان الامر ان ينفذ الثمن ثانيا ويقبض
المسعر ويرجع به على الموكل وليس للبائع ان يمنع عن قبض الثمن من الامر لان الثمن
وان وجب للبائع على الموكل الا ان ملك الامر صار مضمونا عند البائع فكان الامر
مضطرا كحس الرهن اذا ادى الدين فانه يحس المرتض على القبول ويرجع به على
المطلوب لكونه مضطرا غير متبرع كذا هذا هذا اذا ادى الموكل ان ينفذ الثمن

دون الامر واما اذا ادى الى كل واحد منهما ذلك فلتقاضى ان يسع المسعر في دين الباب بشرط
ادن الامر والبائع عند اى حقيقه رحمه الله لان للبائع مدا والامر ملكا فلا يكون للقاضي
ارادة الملك ولا التد الامر ضاهيا واما عند اى يوسف ومحمد رحمه الله فلتقاضى ان يسعه
دون رضاهما وهو فرع مسيله الحجر وسع مال المديون عليه بغير رضاه وقد عرفت
في موضعها قوله بعد الحاق الموكل بالمالك اشاره الى جواب سوال مقدر وبعبارة
ان تعال هذه المسئلة لا تصح فريعا لمسيله الحجر على المديون لان المسع هنا على الموكل
والمسعر ليس بمالك له بل مال الامر وتقدير الجواب ان يقال اذا التمن من حقوق
العقد والموكل اصل منها فكان في هذا الحكم ملحقا بالمالك فصح كونها فرعاً كذا ذكرنا
قوله لا يلزم ان الستوق المردود هلك امانه الى اخره اشاره الى الفرق بين
المنقود اذ ارد على الموكل بعيب الزيافة حيث هلك مضمونا على الموكل وطلب اذ ارد
عليه لكونه ستوقا حيث هلك امانه وكان له ان يرجع بالثمن على الموكل والفرق ان الموكل
بعده الستوق للبائع لم يصرف مضمونا دونه الذي وجب له على الموكل لان دونه على الموكل
سبل المسمى في العقد وهو الدراهم والستوق ليس بدراهم بل هو بمنزلة عرض اخر
كالثوب والعبد ونحوها وادان كان كذلك كان ما نسب في ضمن قضا الموكل الثمن للبائع
من اقتضا دونه من الموكل بالستوق معاوضة لا معاوضة سلعه ثمن وهذه المعاوضة
بشرط لصحتها ولصحة الصرف عن المسمى الى المشار اليه ولصحة الصرف عن ملك
الموكل الى ملك الموكل علم كل واحد من الموكل والموكل يعلم بالاخر حال البدل
المسار اليه وذلك يستلزم علم كل واحد منهما بحاله والحاصل انه يشترط في نفس العقد
المسار اليه دون المسمى وفي يعلق الموكل بالمشار اليه دون المسمى وفي اسماء الملك
من الموكل الى الموكل حاله لاقتضا علوم اربعة علم كل واحد منهما بحال المشار اليه
وعلم كل واحد منهما بعلم الاخر بحال المسار اليه حداد الفرر على الموكل والاصل
ان التسمية من اعمت مع الاشارة في الجنس يعلق العقد بالمسمى وليهد الواشتري
نصا على انه ما يوب فاداهو رجاء لا يعتد العقد اصلا لتعلقه بالمسمى ولم يوجد اما
ثبوت الفرر فيما اذ جهل الموكل حال البدل المشار اليه ولانه ربما يعتد التسمية بغير
مخالفا واما اذ جهل حال المشار اليه فلا الظاهر انه اراد التسمية فاذا علم الموكل بحال
المشار اليه واشتري به كان مخالفا ايضا واما اذا علم حال المشار اليه وجهل الموكل
ان الموكل عالم فلا في زعم الموكل ان التوكيل تعلق بالمسمى دون المشار اليه فاذا اشترك

الموكل صح

المشار إليه كان مخالفاً وأما إذا علم ولم يعلم الموكل يعلم الوكيل فلا ان الظاهر للوكيل ان الموكل
اراد التسمية فاداً اشترى عالماً حال المسار إليه كان مخالفاً ومتى صار مخالفاً في الصور للاربع
لزمه البيع فيضرب به واداً كانت العلوم للاربعه شرطاً في صحة المعاينة وصحة الصرف
عن المسمى الى المشار اليه وصحة الصرف عن ملك الموكل الى ملك الوكيل لم يصح اقتصاص
الوكيل دسه الواجب له على الموكل بقضائه المستوفى في دس البائع لعدم وجود الشرط
وهو العلوم للاربعه واداً لم يصح الوكيل مقتضياً دينه من الموكل بالبصا للبائع وردها
البائع بالعيب على الوكيل انتقص الفحص وعاد الى ما كاتب عليه قبل القضا من كونها امانة
في يد الوكيل ولهذا الوامر المالك مودعه المديون ان يقضى دينه بالودعه ويكون
ذلك دساً للمالك عليه ففعل لم وجد هارب الدس ستوقاً وردها عادت ودعه كما كانت
لاستعاض الفحص حتى لو هلك بمالك امانه بخلاف ما لو وجد هارباً وودعه وردها عادت
لا يعود ودعه حتى لو هلك عنده يكون مضمونه عليه لان الرد انتقص القضا
دون صيرورتها مضمونه ضروره اقتضا الدين وان كاتب لا تنقلب مضمونه بنفس
الامر بالقضا قوله ولا ان المضارب الى اخره معطوف على قوله لا يلزم بالتقدير
ولا يلزم ايضا ان المضارب يرجع الى اخره وهو اساره الى الفرق من الوكيل والمضارب
حتى يرجع الوكيل مره واحده كما ذكرنا والمضارب يرجع كلما تلف الثمن في يده ولا فرق
بينهما في الرجوع اول مره لان كل واحد منهما عامل لغيره فرجع عليه بما لحقه من الضمان
وانما الفرق بينهما في المره الثانيه فصاعداً والفرق ان المضارب يضمن القبوض
على المضارب اذ لو صار مضموناً عليه لملكه ولو ملكه لصار رأس المال مسروقاً بينهما
وذلك يودي الى قلب موصوع المضاربة من كونها عقداً بمال من احدهما وعمل من الآخر
الى كونه بمال منهما كالشركه واداً كانت المضاربة منافيه للضمان كان القبوض في المره
الثانيه ايضاً امانه فاداً هلك كان له ان يرجع به بخلاف الوكالة فانها لا تنفي ضمان
القبوض على الوكيل لما ذكرنا من ان شراء الوكيل يوجب الدين له على الموكل فاداً اقتبس
من الموكل بعد الشراء مضموناً دينه الذي وجب له عليه فكان مضموناً فاداً هلك في يده
لا يرجع على الموكل ولهذا الوادي المضارب انه نقد الثمن للبائع ولم يقبض البيع بحج البائع
وحلف ولا يسمه عليه رجع المضارب على رب المال بما يودعه في المره الثانيه ولو كان وكيل
لا يرجع على الموكل وكذا لو تلف الثمن قبل نقده الى البائع وغرم المضارب قسط ملكه
بان كان اشترى بالف المضاربة عبداً وباعه بالعين واشترى بها جاريه ولم ينفذ الثمن

حتى صاع منه وغرم قسط ملكه من الربح وهو الربح فانه يخرج ربح الجاريه من المضارب
لصيرورته مضموناً عليه قوله بان اختلفنا في وقت التلف الى اخره اشار الى ان
الوكيل اذ اقتبس المالك قبل الشراء فلتفت في يده لم اختلف هو والوكيل في وقت تلفها
فما ان الوكيل هلك بعد الشراء ولي عليه الرجوع بملكه وما ان الوكيل لم يهلك قبل الشراء
مطلب الوكالة ولا رجوع لك علي بالمعول لم يرد عن بطلان الوكالة وهو الوكيل اما لانه
المكر حق رجوع الوكيل عليه بالتقوى قول المنكر واما لانه انكر بقاء في معنى الاسد لان عقد
الوكالة ليس من العقود اللاربعه ولهذا كان لكل واحد من الوكيل والموكل نفسه يدون
رضا الاخر فكان لبقاء عقد الوكالة حكم ابتدائه بخلاف عقد البيع ولجوابه كالاجابة
والرهن ونحوهما لا يرد عن عقد لاربعه ولهذا لم يكن لاحد العاقدين حق الفسخ يدون
رضا الاخر فلم يكن لبقائها حكم ابتدائها وان كان كذلك كان انكار الموكل ما الوكالة عند الشراء
منزله انكاره اسد الوكالة ولو انكر ابتدائها الوكالة اصلاً كان المعول له فكراً اذا انكر بقاءه
وانه اعلم حين بان من الوكالة في السراء لو قال الداس لمديون سألته لاي اداك
الك او ابرى نفسك او حلفها بمال ارب او حلف بربى لان لفظه يقتل الى الامر كما في هب
لنفسك ذا العبد او اقتر على لزيد وطلق واعتق ويساير ما ينفرد به واما الوكيل اسقاط
عن لم يرجع الكفيل وعلمه ان في طلاق حتى ان في الطعام افاذ لاي ابحه لا الملك غير ان
في الطلاق والعقق اقتصر على المجلس بلا يملكه الرجوع عكس الغير وفقاً بمعنى التعليق
ولو كانا يملكه شرط نقد مره كلاً يسري المستقص كما في الكتابه اذ المصادره دون
عود النفع يدل ان الموصل اليه بوضع الثلث حيث شأ يضع في نفسه ضد الموصل اليه
بالصرف والدفع ولا عطا واصلح الكفيل والمولى وكذا في امر الاصيل والعبد ضد
لا تقتضا لتضاد في التسليم والتسلم كما في البيع ولجوابه معنى رجل عليه دس سأل الدين
ان مره عن دينه بان قال له ابرى عن الدس فقال له الداس دال الك او قال له
اسدا او بعد سؤاله لاي ابرى نفسك او حلف نفسك بمال المديون لرب او حلف
ربى المديون من الدس لان لفظ المديون يسمع الى الامر والامر ينفرد لاي ابرى
من غير اشتراط قبول المديون فكان تفويضاً اما في قوله ابرى او حلف فظاهر واما في
قوله دال الك فلقوله تعالى في قصه بلقيس والامر الك وكان ذلك تفويضاً اليها
فصار كما لو قال لرجل هب لنفسك هذا العبد او قال له اقتر على لزيد بالف درهم ففعل
وكذا في قول الزوج لامرأته طلق نفسك ففعلت او قال المولى لعبده اعتق نفسك ففعل

وكذا في ما يرد من المالك به من التصرفات ولا يقال ان مولى الموهوب له شرط
في ثبوت الملك له فلم يكن مما ينفرد به المالك لان قول الهبة اسم لعقد شرعي وهو ملك
المال بطريق التبرع والتبرع امر موعود بالتبرع وانما شرط القبول لعمل الملك عليه
اد لو اشتراطه للزم الغير حكم تصرفه بغير رضاه وعند الرضا يضاف الحكم الى السبب
لا الى الشرط فصار المعتبر شرعا فعل الواهب وان لم يفد حكمه لانه اذا افاد حكمه
كان سببا كاملا واذا لم يفد كان سببا ناقصا ولهذا لو خلف بربوبه فوجب ولم يقبل
الموهوب له حدث في يمينه عندنا واذا كان لفظ المأمور يقتل الى الامر صار كأن
رب الدين قال للمدين ابراهيم او حليلك من الدين ولو كان لذلك يرى المديون
فكذلكهمنا فان سل الوكيل من يعمل لغيره والمديون عامل لنفسه يفرغ دمه قلنا
ان كان يعمل لنفسه من هذا الوجه فهو يعمل لرب الدين من حيث الاستقاط وورد
الشرع باعتبار مثل ذلك في تخيير المراه والمتخيره في اختيار نفسها عاملة لنفسها من وجه
ولزوجهما من وجه اقضى ما في الباب ان المدين ينفع بهذا البرا لكن انتفاعه
لا مع كونه وكلا كما سفيته في اول خبر الباب قوله واذا الوكيل اسقاط الى اخره
اساره الى جواب سوال مقدر واليه ذهب مسأخ ما ورد في الخبر وتقريره ان يقال
الدائن انما امر المديون بابران نفسه وتخليها والبراءة والتحليل يكون بارة
بأسقاط الدين فيكون تفويضه لان الاستقاط مما ينفرد به الواحد وتارة يكون
بعضا الدين فلا يكون تفويضاً فيحمل على ادنى الوجهين وهو ملك الدين بعوض
كالوقال لغيره اعطني الفايكون استقرضا لا استيهايا وكذا في قوله دالك الملك
لا يكون تفويضاً بل يكون المراد منه ان ذلك يبدل باذا الدين فيبراحلاف قوله
دالك اليك في الطلاق والعناق لان لا يحتمل غير التفويض لان الطلاق والعناق لسا
يبد الخاطيه حتى يجعل قوله دالك اليك اخباراً مع كونه تفويضاً ضروره وتقرير
الجواب ان يقال ابرا الوكيل اسقاط للدين لا تمليك للدين من نفسه ولهذا لو وكل
الدين الكفيل بابران نفسه عن دين الكفاله ففعل لم يرجع على الاصيل ولو كان تمليكا
لرجع الكفيل على الاصيل مثل الدين كما لو ملكه بهبه او ارث هذا في مسيله البرا
واما في مسيله التحليل فلان تحليل الوكيل نفسه عن الدين اطلاق لدمته عنه وذلك
بفراغها لا بالتملك لاسرى ان مستودع الطعام لو قال للمالك خليني منه فعالم
المالك دالك اليك او خللت افاد قوله لا باحه دون الملك بمزله قوله اذنت لك

في اكله حتى كان له ان ياكله دون اطعام غيره واذا كان التحليل اطلاقاً كان ما سمر
هو الواحد فصيح تفويضه الى الغير يوليه غير ان في الطلاق والعناق اقتصر
على المجلس الى اخره اساره الى الفرق بين موصى العاق والطلاق وتفويض البرا
والعود التي ترجع فيها الحقوق الى العائد والعرق ان الطلاق والعاق مما يقبل
العلق بالشرط فكان التفويض فيها ملكاً لا يوكلاً محضاً فاقصر على المجلس والطلاق
والعاق مما خلقت به فكان يميناً فلم يكن الرجوع عنه خلاف التفويض في البرا واحوايه
لا بها لا تقبل العلق بالشرط فكان يوكلاً محضاً فلم يقتصر على المجلس وامكن الرجوع
عنه وقول محمد رحمه الله في الكتاب ولا يشبه الطلاق والعناق ما سواه لم يرد به
انه ليس بتفويض بل اراد به لرويه وامصاره على المجلس بدليل قوله في الكتاب
ايضا انما لم تجز الطلاق والعناق لانا جعلناها وكلس ولكن اجزى بالانه طلاق جعل في يدها
وعناق جعل في يد العبد لاسرى انه سطل بالتمام من المجلس ولو كان يوكلاً لما بطل
قوله ولو كانا مال شرط بعد يرد الى اخره اشارة الى ان الطلاق المنفوض
الى المراه والعاق المنفوض الى العبد لو كانا مال شرط في صحته كون المال معدداً
في اصح الروايتين ان المنفوض اليه حينئذ يكون سقيتوا ومحرراً عن المنفوض والواحد
يصلح سقيراً ومحرراً من الجانبين ولا ترجع الحقوق اليه خلاف ما اذا لم يكن المال بينهما معدداً
حتى لا يصح التفويض لانه يودي الى التضاد اذ نصيب الواحد في وقت واحد
مستردا لكونه ناياباً مستغنياً لكونه اصيلاً فلا يصح كمالو امر عبده ان يكاك نفسه
تفعل كان باطلا لان الكتابه معاوضه فاذا لم يقدر البذل صار العبد مستردا ومستغنياً
في وقت واحد على ما ذكرنا والصادق في احكام الله تعالى باطل وما ادى الى الباطل فهو
باطل خلاف ما اذا كان المال معدداً كما ذكرنا وكذا في الخلع والصلح عن دم العبد وهذا
لان الخلع بالتفويض والوكالة هو التضاد كما ذكرنا من كون الواحد بصير مستردا ومستغنياً
لا مجرد عود النفع الى المنفوض اليه بدليل ان الموصا اليه ان يضع الثلث حيث يشاء
يجوز له ان يضعه في نفسه وبدليل انه يصلح الكفيل وكذا في ابرا الاصيل ويصلح المولى
وكذا في ابرا العبد اما الاول فلان الموصى امره بالتوضيع حيث شاء وذلك مما يملكه
الموصى بنفسه ويتم به من غير حاجه الى مولى الموضوع فيه فلهذا الموصا اليه اعتباراً
لوكالة حال الحياه بالموصاه التي هي وكالة بعد الوفاة وهذا خلاف الموصا اليه بان يرض
الثلث او يدفعه او يعطيه الى من شاء حيث لا يجوز له ان يضعه في نفسه لان الضرر والربح

والاعطاء لا يقوم بالولد ولا يسمى معطيا نفسه ولا ادفع الى نفسه واما الثاني فلان الكفول
له لو وكل الكفيل بامر نفسه تصد اذ اصار وكلاهما بامر نفسه تبع لغير الاصيل
وكذلك اد اوكل رب الدين مولى العبد المديون بامر الله لانه لو امر العبد بامر الله صح
فذلك اذا امر غيره سوا كان مولا ام اخنيا وهذا بخلاف ما اذا اوكله باقتضا الدين
من نفسه او من عبده حيث لا يجوز لما فيه من التضاد اذ صار مسلما عن نفسه ومتسلما
عن رب الدين والولد لا يصلح مسلما ومتسلما في وقت ولحد فصار كالمير بالبيع ولقواته
من الاجارة والرهن وغيرها والله اعلم ص باب من الوكالة في بيع بعض
امره بيع عبد او شراء بالف فبعد الى العطاء والحصاد فقد العقد الفاسد على الامر
بحقوق بلها المأمور اذ قيد الصحة صتيق ليراعى مع النص كعبد الفاسد في الاظهر
قد وانه اولى لتقابل بين وصف اللفظ والملك وغنية اصله ضد التنازع في راي لما مر
في الامان وان باع باطل او اشترى ما كثر فقد الشرا الفاسد على المأمور للخلاف ولكنه
التفريق ضد شرا المرتد والمجور ووجب البيع على لباذه الامر للعصول كما في الحاسر
ساو في النام لا اذ الوفاق باللفظ دون الحكم والسعد بوجده الشرا لا يجوز فاحتج بجاز
قبول العقد ما كثر مما اوجب لا باطل وصار المأمور ينصف طلقه والبيع الى العطاء
الاول مخالفا لطلعه والبيع الى العطاء الثاني ضد العكس عكس الشرا او بعض منه الباوي
فلما حاربه الى الامر دون العائد لانها بالفعل دون العقد عكس ما بعد ها من باع واشترى
لعدد العبدى مسلما وقبضا ويرجع البائع بما ضمن على المشتري فلا عكس بغير باع على الغائب
وغائبه او نقاد البيع وعدمه وان سلم بعد العقد في الاصح اذ يستند الملك قبض الوكيل
لا المشتري لقوة السلطة كما قيل في بيع المودع وان عقد بالف وخبر مشار او خبير
نقد الشرا على المأمور في الكل ويقف البيع في اكل عندها وفي قسطها عنده اذ خالف
الى شرا او معاينة حصها ذكر الثمن وان عنها الاطلاق عنده واصله بيع البعض
اذ نقده بالكل مشروط بالحصول لا مطلقا واما الفاسد بالملك بلعه القيمة
ولا يلزم الحجر الموصوف والميتة والدم لصفا البيع عن شوب الشرا وان الترخيم كمن يثني
اخر والباقي هدر اذ المعاملة فذلك المعامل تتبع الضمة حتى لغا اعتناق المأمور
بالاعيان تجعل على الميتة والدم ونقد على الحجر والتخزير بالعمه من رجل امر رجلا
بيعه عبدا بالف او شرا عبدا بالف ففعل ما امر به على وجه الفساد ولا يخلو اما ان يكون
الفساد باشتراط لجل مجهول كالعقد الى العطاء والحصاد ونحوها واما ان يكون بضم

ما لا يجوز لاسلم تملكه وملكه كالحجر والتخزير واما القسم الاول فهو على وجهين احدهما
ان يعتقد فيها بالف او يعتقد في البيع باطل وفي الشرا ما كثر في الوجه الاول وهو ما اذا
عقد بالف الى العطاء فنقد العقد الفاسد على الامر بغيره كان او شرا بحقوق بلها المأمور
دور الامر اما تنويع العقد على الامر فلان الوكيل لم يصدر مخالفا وان مات وصف الصحة
من العقد لان الامر نص على مطلق البيع والشرا فينتظم الصحيح والفساد عملا مطلق اللفظ
اذ قيد الصحة في العقد ضيق على الناس لان اسباب الفساد كل ما يمكن التجرع عنها عاده
ومنها ما يكون مختلفا فيه من القها رحيم الله وكل احد ليس كاي حبيبه رحمه الله في معرفه
ما ينسد العقد فلو جعلنا الوكيل مخالفا بمباشرة العقد الفاسد لوجب عليه الضمان
الموجب للغيره عن قبول الوكالات التي شرعت رقعا بالناس فيقطع الرق التي شرعت
سجله واذا كان اعتبار قيد الصحة ضيقا حرجا فلا يراعى مع وجود نص الامر على مطلق
البيع والشرا كما لا يراعى قيد الفساد المصريح به في الوكيل المأمور انه لو امره ببيع فاسد
فقد صحى نقد على الامر استحسانا وهو المراد بقول المصنف رحمه الله في الاظهر وهو
قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله خلافا لمحمد وزفر رحمهما الله وقد عرف وجه ذلك
في موضعه وادام يعتبر مراعاة قيد الفساد مع التصريح به في التوكيل لاسانه بحسن
النصرف المأمور به فاول ان لا يراعى قيد الصحة مع عدم التصريح به في التوكيل
وهذا لان وصف اللفظ يقيد الصحة بمالك الملك والوكيل ان فوت وصف الصحة
بمباشرة العقد الفاسد وذلك خلاف الى شرا بالنسبة الى ما يقصده حال الامر المسلم
لان الله ان يعتقد لا يزيل الملك بنفسه عن المبيع ان كان باعيا او عن الثمن ان كان مشتريا
وذلك خير للامر واذا تعارض الامر ان وجب المصير الى اعتبار اصل اللفظ وهو مطلق
اسم البيع والشرا استغناءه في نفسه عن التقييد بالوصاف على اننا نقول اعتبار قيد
الصحة هنا غير ممكن لانه انما ثبت بناء على ظاهر حال الامر المسلم كما قلنا والظاهر يصلح
لاننا ما كان لا لاثبات ما لم يكن فلو قيد بالجائز وباع الوكيل فاسدا او سلم ضمن والضمان
لم يكن ثابتا على الوكيل فلا يجوز اعتبار الظاهر لاثباته عليه فان قيل يسهل الالف
في البيع الفاسد لا يتعلق بها الاستحقاق فكان وجودها كعدمها فصار كانه باع الى العطاء
ولم يسم شيئا فيكون مخالفا قلنا التسمية وان لم يعتبر في الاستحقاق لكن لها عبرة في الوفاق
والخلاف المأمور انه لو باع بالف الى العطاء فقبل المشتري البيع بالف كان موافقا وان قبل
باطل كان مخالفا وهذا خلاف التوكيل في التنازع حيث لا سئل العقد الفاسد في راي

وهو المصحح لما مر ذكره في باب العيب والتكاح وغيرها من كتاب الايمان وهو انه
في التكاح الثاني لحل البضع وهو الحرمة فام في المحل الا ان الشرع اسقط اعتباره لحاجه
الناس الى مصالح التكاح والحاجه تندفع بالعقد الجائز منه دون الفاسد فيبقى العقد
الفاسد ملائما غير محله فلم ينعقد سببا للمحل اصلا بخلاف البيع لانه ليس في المحل شيء
ما في الحكم وهو الملك بل الاصل فيه الاعتقاد لوروده على محل الاصل فيه السوالة
والمملك فافترا بخلاف امر المولى عبده بالتكاح فانه يشمل الفاسد ايضا عند ابي حنيفة
رحمه الله خلافا لما على ما عرف وجهه في موضعه واما كون الحقوق ليهي المأمور
دون الامر فلا انها وجبت بالعقد فيرجع الى العاقد اعسار للعقد الفاسد بالصحيح واما
التقسيم الثاني وهو ما اذا اعتقد الوكيل في البيع باقل من الف او في الشراء ما اكثر منه فاشترى
الفاسد ينفذ على المأمور دون الامر اما عدم التفرد على الامر بل ان المأمور خالف
الامر قصد الى شريحت اشتراه ما اكثر مما سمى له واما التفرد على المأمور فلا لانه لما
خالف صار فضوليا وشرا الفضولي لا يتوقف لا مكان تنفيذه عليه فيكون له
وان اجازة الموكل لان الاجازة لغت لمصادفتها غير محلها الا ان سلمه الى الامر
فكونه مستقيلا عنها وهذا بخلاف سرا المجوز عند اكان او جيبا وسري المرتد
حيث يتوقف والفرق ان الوكيل مشتر في دمه نفسه وله ولاية على نفسه والبيع
عندنا ينتقل الى الوكيل ثم منه الى الموكل فاذا خالف نفذ في دمه واما المجوز
والمرتد فلا ولاية لما على انفسهما فلم يكن التنفيذ فتوقف ضروره ههنا حكم سرا الوكيل
واما بيعه فيتوقف على اجازة الامر لانه خالفه قصد الى شرف كان فضوليا فيوقف
بيعه كما في البيع الجائز باقل من الثمن المسمى له وسوا كانت قيمته الفام لم تكن اما اذا لم يكن
قيمتها الفاظا ههنا واما اذا كانت الفا فلا انها وان وجبت على المشتري حكم العقد الفاسد
الا ان ذلك من طريق الحكم الشرعي والمعتبر في حق الوكيل الوفاق من حيث اللفظ
دون الحكم لان ما يثبت بالحكم ليس بصنع من جهته بخلاف اللفظ وتقدر الوكيل الثمن
حدي يجب اعتباره في حق الشرودون الخير حتى يمكن من الزيادة عليه دون النقص
ههنا هو المتعارف من الناس لان كل امر بشي يكون امرا هو خير منه وراعيه دلاله
والايت بالدلاله كالثابت بالصرح ولهد الواجب البيع باقل من قبول المشتري ما اكثر لا باقل
اعتبارا للتقدير في الشرودون الخير ولو امره الزوج بنصف طلقه فادع طلقه كان
مخالفا في اللفظ لان نصف الطلقه غير الطلقه التام له لفظا وان اتخذ حكمها شرعا

وللعقب الموافقة في اللفظ دون الحكم وكذا الوامر ببيع عبده الى العطا الاول فباعه الى العطا
الثاني كان مخالفا قصد الى شرائه رماة الاجل شر الامرى انه لو امره ببيع عبده بالفس
الى شهر فباعه الى شهرين صار مخالفا كما لو باعه بتسعاه فذلك في البيع الفاسد بارفيل
في الجار لو نفذ البيع لتضرر الموكل بزيادة الاجل حقا للمشتري بغير رضاه وفي الفاسد
سلازوم للاجل فله ان لم تعتبر الزيادة في الاجل المأمور به في حق الزوم لكنها تعتبر
في حق الخلاف الامرى انه لو نقص عن الثمن المسمى صار مخالفا وان كانت القيمة في الفاسد
مثل الثمن وهذا كله بخلاف العكس وهو ما اذا امره بان يطلها بطلقه فطلها نصف طلقه
حيث لا يكون مخالفا للموافقة لفظا وحكما لانه ملكه ايقاع طلقه كامله فكان ما كان لا يباع
نصفها مع اتحاد الحكم وكذا الوامر بالبيع الى العطا الثاني فباعه الى العطا الاول لا يكون
مخالفا لما ذكرنا من ان التقدير يجب اعتباره في حق الشرودون الخير ونقصات
الاجل خير لا شر وهذا الحكم المذكور في البيع عكس حكم الشراحتى لو اوجب الشرا
الف جاز قبول البائع باقل منها لا ما اكثر اعتبارا للتقدير في الشرودون الخير وكذا الوامر
بالشراء الى العطا الثاني فاشترى الى العطا الاول صار مخالفا الى شري لنقصان الاجل
الذي هو كتنقصان الثمن قوله وقبض قيمه التاوى قبل الاجازة الى الامر الى اخره
اشاره الى ان الوكيل بالبيع اذا توقف بيعه سلم المبيع الى المشتري سوى في يده قبل اجازة
الامر كان قبض القيمة الى الامر دون الوكيل العاقد لان القيمة وجبت بالفعل وهو
تسليم الوكيل وقبض المشتري لا بالعقد وهذا عكس حكم قبض قيمه التاوى بعد اجازة
المالك حيث يكون للوكيل العاقد دون الامر لانها وجبت بالعقد اذ اجازة اللاحقة
كالوكالة السابقة وحقوق العقد ترجع الى العاقد دون الامر قوله من باع او شرا
الجار فيه متعلق بقوله وقبض فالتقدير وقبض قيمه التاوى قبل الاجازة للامر
من باع وهو الوكيل او شرا وهو المشتري لان شرا هنا معنى اشترى اذ هو يستعمل
للاذخار في الملك كما يستعمل للاخراج منه وفيه اشارة الى ان الامر يحجر في قبض القيمة
ان تناهضن الوكيل المانع وان تناهضن المشتري لتعدد التعدي اذ وجد من الوكيل
تسليمه الى المشتري ومن المشتري بقبضه من الوكيل فان ضمن البائع رجع بما ضمن
على المشتري وان ضمن المشتري لا يرجع على احد وهو معنى قول المصنف رحمه الله
بالعكس اما لتفريقه على حكم العاصب وغاصبه للاشتراك في وجوب الضمان بالفعل
والعاصب يرجع بما ضمن على غاصبه للملكه المضمون بالعكس لان قرار الضمان على العاصب

الثاني دون الاول. واما لنفاذ البيع لان البائع لما ملكه بآداء الضمان يتبين انه باع ملك نفسه
 بيعا فاسدا مكان له ان يرجع بالقيمة على المشتري كالتقاضي اذ ابايع المقصود بيعا فاسدا
 ومات في يد المشتري ثم ضمن القيمة للمالك بخلاف ما اذا ضمن المشتري حيث لا يرجع
 لانه لم يصدر منه بيع لاحد ليتبين انه باع ملك نفسه بيعا فاسدا بموجب الرجوع
 بالقيمة وفي تأكيد الصنف رحمه الله العليل بنفاذ البيع وعدمه بقوله وان سلم بعد
 العقد في الاصح اساره الى جواب سوال مقدور ومبرره ان يقال ويجب ان لا ينفذ
 بيع الوكيل بتخصيص المالك اياه ذكره بعض المشايخ رحمه الله لانه انما ملكه بالضمان
 وسبب الضمان التسليم الى المشتري والحكم يستند الى وقت السبب ووقته وحده
 بعد عقده البيع فلم يتبين انه باع ملك نفسه ومبرر الجواب ان يقال قبض المشتري
 وان كان سبب ضمان البائع الا ان مستنده قبض البائع اذ لو لاه لما ملكه اقتاض
 المشتري واذا كان كذلك كان اضافته وجوب الضمان الى قبض البائع اولى لقوة تسلطه
 به على المحل حيث كان ياد المالك بخلاف قبض المشتري لانه ليس بتسليط المالك
 فمضى ضمن البائع بالتسليم استند الضمان الى القبض الذي يمكن به من التسليم فتبين
 انه ملكه من وقت القبض وذلك مقدم على وقت البيع نصا كما قيل في بيع المودع
 الوديعه بغير اذن المالك اذ اسلمها الى المشتري ثم ضمنه المالك بعد بيعه نصا
 رحمه الله على ذلك في كتاب الوديعه من المبسوط قال في التحريم وذكر محمد رحمه الله
 في النوادر انه اذا باع ثم سلم لا ينفذ واذا اسلم ثم باع ينفذ بسبب تقدم الملك على البيع
 ثم قال لكن لا يتبين ثمره النفاذ وعدم النفاذ هنا لان الواجب هو القيمة على كل واحد
 منهما في الوجهين لفساد العقد بجهالة الاجل هذا كله اذا كان الفساد بادخال الاجل
 المجهول في العقد واما اذا كان بضم ما لا يجوز للمسلم تملكه وتملكه فنقول اذا عقد
 الوكيل بالف وخرم مشار اليه او بالف وخرم بيعه او بغير عينه فان كان مامورا بالشرا
 نفذ الشرا على المامور في كل العبد بالاتفاق لانه صار له ان ينفذ قصد الى شرائه فان
 الوفاق اللفظي حيث عقد بزيادة على المالك وان لم تجز الزيادة لفساد العقد
 ومتى خالف صار فضوليا وشري الفضول ينفذ على نفسه لما قدمناه في هذا الباب
 واما اذا كان الوكيل مامورا بالبيع فيتوقف بيعه على اجاره الامر عندها في كل
 العبد لانه خالف قصد الى شرحه امره ببيع كل العبد وقد باع بعضه فيتوقف
 بيعه في الكل على اجازة الامر واما عند اى خيفه رحمه الله فينفذ عقده على الامر

في قسط المالك من العبد لانه خالف فيه الى حين يثبت امره مع الكل بالف وقد باع بعضه
 بالالف واما في قسط الخمر والخمر فلا ينفذ لانه خالف الى مقايضه والتايبه مخصوصه
 عن هذا التوكيل بذكر الامر الثمن لان الوكيل بالبيع لا يمانى لملك البيع بالعر وض
 عند اى خيفه رحمه الله لانه يكونه بيعا من وجه دون وجه فيتوقف بخلاف ما اذا اطلق
 التوكيل حيث يعمن نوع المقايضه ايضا كما يعم البيع بالغن الغاشي واصل الخلاف بين
 اى خيفه وصاحبيه رحمه الله ان التوكيل ببيع العبد اذا باع بعضه حاز عنده مطلقا
 وابو يوسف ومحمد رحمه الله لا ينفذ انه مطلقا بل بشرطين احدهما ان يبيع البعض
 بكل الثمن المسمى والثاني حصول ذلك الثمن للموكل وفي مسئلتنا لم يوجد الشرطان
 معا لان بيع البعض بالالف وان وجد لانه فان حصوله للموكل لان فساد العقد
 باى وجوب المسمى ويوجب القيمة فتعذر القول بجواز ما لم يبيع القيمة قدر الثمن
 المسمى وهو الف فصاعدا. الحصول مقصود الامر هذا كله اذا كان المامور ببيعه
 عبدا واما اذا كان مما لا يضره التبعض كالكرم من الخنطة فتقولها كقول اى خيفه
 رحمه الله قوله ولا يلزم الخمر الموصوف والميتة والدم الى اخره اساره الى ما اذا
 عقد المامور بالف وخرم موصوف في الدمه او عقد بالف وميتة او دم فانه ينفذ
 العقد الفاسد فيها على الامر دون المامور والفرق ان المامور لم يخالف الى شر
 ولا الى مقايضه اباى الخمر لانه كمثل اخر من الكل والموزون فاذا كان بغير عينه
 وقد وصف وقول به البيع يكون مباحا والزيادة من جنس الاثمان خلاف الى خير الى شر
 ولا الى مقايضه واما في الميتة والدم فلان ذكرها هدر غير معتبر فكان العبد كله مقابلا
 بالالف لانه شرط فيه سرطا فاسدا وبذلك لا يصير مخالفا كما قرنا قبل هذا وانما قلنا
 بان ذكر الميتة والدم هدر لتعذر القول باهما مقاييلين بالعبد اذ صحه المقابله ببيع الماله
 كما ان يتوث الملك في المعامل ببيع الماله والماله ببيع الضمه بكل ما يجري فيه الضمه
 والشئ بوصف الماله بصح المقابله به وملك به المقابل له وما لا فلا ولهذا المعنى قلنا
 بان المامور بالاتفاق على جعل اذا اعتق العبد على ميتة او دم يبلغو عتاقه لان المولى
 امره بالاتفاق بعوض والميتة والدم ليس فيهما شبهة الماله فلم يصلح اعوضا
 كان ذكرها هدر او لم يكن المامورا بيا بما امر به فيلغو تصرفه بخلاف بالواعتقه
 على خرا وخرم لان فيهما شبهة الماله فصالحا عوضا فكان ايتا بما امر به فينفذ
 تصرفه ويجب على العبد قومه نفسه لتعذر تملك المسلم الخمر والخمر وتملكه

ولو اسره ان يعقده على مال لم يذكره في الاصل باله بعضهم المال والجعل سواء مال
العبد ابو جعفر المال اذا ذكر يراد به ما يتنوله المسلمون ويجوز ذلك في بياعاتهم
اما الجعل فاعم من المال فيجوز الاغناق على الجهر والتحرير في الامر بالاغناق
على الجعل ولا يجوز في الاغناق على مال باق قيل ينبغي ان لا يفسد العقد باشتراط
اليته والدم لانه شرط ساطب له ولا ينعى به احد العاوين قلنا انما يفسد لانه
يرغب في اليته بعض الناس ويلقى على الكلاب ويصلح غدا للكلاب ايضا وكذلك الدم
اما اذا كان شيئا لا يرغب فيه فينبغي ان لا يفسد العقد باشتراطه بال في التحرير
هكذا ذكره شيخ الاسلام على الاستيعاب رحمه الله ص وان امره ببيع العبد من نفسه
او امره العبد بشرا نفسه لنفسه بالف وباع باهل او شرا ما كثر فلذلك ايقف البيع
وينفذ الشرا على المأمور وقيل يفتي المضاف الى العبد ايضا للجواز فصور
س اى وان كان المولى امر وحده ان يبيع عبده من نفسه بالف او كان العبد
امره ان يشتري نفسه لنفسه وباع مأمور المولى او اشترى مأمور العبد
بالف الى العطا فذلك الحكم من حيث انه يفتي ببيع المأمور على اجازة المولى
وينفذ شرا مأمور العبد على المأمور لما ذكرنا انه في الصورتين صار مخالفا
بقصد الى شرا كان فضوليا والفضول ينفذ سراوه على نفسه لا مكان تنفيذه عليه
دون نعمه وسوى في التحرير بينما اذا بين للمولى انه يشتري العبد لنفسه او لم يبين
بالوا وهذه رواه ان الفضول متى اشترى شيئا وهو من اهل ان ينفذ عليه
ينفذ عليه ولا يتوقف وان اضاف الشرا الى غيره نصا وان في مسليا اضاف
الشرا الى العبد وقيل في بعض الكتب يتوقف وانما ينفذ اذا نوى نقله لغيره
ص كذا الوعد بالف ولم يمس للمولى امر العبد حداد بغيره بالولا ضد جهيل
امر المدير واخويه للتعين جواز او فقد التحرير وان بين عتق العبد بالقبول
محورا بعلاقة ر و ان لا يعقب الثبوت ويجب في البيع الف بعصه المولى وقت
العطا تغليباً للعتق بجعل العاقد سفيرا واعلام الجس كافي كما هو الدأب في مال
قابل الغير وفي الشرا قيمه يوجب بها الوكيل حالا في الاحسن وفاء بلفظ الشرا
اد تم بين اهلية ضد الاولى لقصور في القبول لنفسه كذا يعنى الوكيل بشرا نفسه
ان زاد او جهل اذ وقع العقد له دون الامر ان بين ولم يزد للعكس وصار
خصما في عيب جهل من نفسه قابضا لها بالعقد اذ يد حقيقته اولى من يد المولى

حكما الحر فحبس العين بالاجر والمولى بالاستعمال مسردا الى الفاسد غاصبا الى الصحيح
لما عرف وسع في العوض حيا وطولب به المولى مسا للرضا بالتعلق ضد شي لخر والفائدة
في حق الغير كافي ائلاف كسه المشغول س اى وكذا الوعد مأمور العبد بما سى
له من الثمن وهو ائلاف الى العطا من حيث انه ينفذ سراوه على نفسه دون العبد اذا لم يبين
امر العبد بالشرا لما فيه من تحرير المولى بسبب الولا لان المولى اذا لم يعلم بامر العبد
كان قصده التمليك من المسمى لا الاغناق الذي يلزم عليه ما لم يرض به من حقوق
الولا من تحمل العقل وغيره وهذا خلاف ما اذا كان الامر بالشرا مديرا او مكاتبا او ام ولد
والمسلة بما لها حيث ينفذ الشرا على الامر للتعين من حيث الجواز وعدم تحرير المولى
سبب الولا وهذا كله او لم يمس المأمور امر العبد واما اذا بينه حال العقد او عند
المساومة فيعتق العبد الامر بالقبول لانه لما اضاف السر الى العبد جعل نفسه
رسولا عنه والرسول ينتقل عبارة المرسل فصار كان العبد اشترى نفسه من مولا
بالف الى العطا وصار البيع مجازا عن الاغناق اذ لا يمكن جعله بيعا حقيقته لان البيع عبارة
عن معنى ينزل الملك من شخص عقيب ثبوته لشخص لخر والعبد لا يتصور ان يكون
مملوكا ما كافي وقت ولحد لجعل اسم البيع مجازا عن الاغناق كما ذكرنا لما بينهما من علاقة
مطلق الزوال عن ملك المولى واذا صار مجازا عن الاغناق صار المولى كانه امر الوكيل
باعتاقه على الف فاعتقه المأمور على الف موجه الى اجل مجهول ولو كان كذلك
كان موجه المسمى دون القيمة فيكون قبض الف للمولى من العبد في وقت العطا
تغليباً لجهة العتق على جهة البيع بامر من اعداهما جعل العاقد سفيرا ومعبرا لان الوكيل
في الاغناق على مال رسول محض فلا ترجع الحقوق اليه ولا امر الثاني جعل اعلام
جس البدل كافي في الجواز كما هو الدأب والاصل في المال اذا قابل ما ليس مال نحو
الكتابة والصلح عن دم العبد والسكاح والخلع ولهذا الواعته على ثوب هروى او جبران
موصوف جاز مع جهالة اصل البدل بجهالة الاجل وهو في معنى وصف البدل اولى
ان لا يمنع الجواز لان الجهالة الموجبة للفساد هي المنضية الى المنازعة وهذه العهود
بينها على السامحة والسهولة خلاف البيع فان مبناه على المشاحة والمأكسة هذا كله
حكم البدل في التوكيل ببيع العبد من نفسه واما حكمه في التوكيل بشرا العبد لنفسه
فيجب قيمة العبد بالعمه ما بلغت المسمى ويوجد بها الوكيل حالا في الاحسن من رواى
كتاب الوكالة وهو المذكور في الجامع وهو الاستحسان والرواية الاخرى وهو القياس

انه يجب في الشراء ايضا ان يقبضها المولى من العبد ويده لخذ عيسى رحمه الله ووجهه
ان الموكل ببيع العبد من نفسه توكل بالاغناق فكذلك ان الموكل بالعبد بشر نفسه لا بد بصير
كانه وكله بان يسئل المولى ان يعقده على الف نصار كان العبد اشترى نفسه ولو كان
كذلك جاز الى العطا وعق و كان قبض الالف الى المولى فكذلك اذا اشترى وكله ووجه
الاستحسان ان يقال العقد وقع بلفظه الشراء وقد تم الشراء بين شخصين كل منهما اهل
لانعتاد الشراء اما المولى فظاهر ادلا شك في صلاحه كونه باعيا واما وكل العبد
فيصلح مشتريا فوجب الوفاء بلفظه الشراء في حق العاقد فكان مشتريا لنفسه في حق
الحقوق وان كان مشتريا للعبد في حق حكم العقد ولهذا فسدت التسمية بالاجل
وجبت القيمة على العاقد بخلاف المسئلة الاولى وهي مسئلة التوكيل ببيع العبد
من نفسه فان ههناك تغير العمل بحقيقته لفظ الشراء لان العبد لا يصلح مشتريا لنفسه
اذا يتصور ان يملك نفسه فلم يتم البيع بين شخصين كل منهما اهل له لتصور قبول
العبد لنفسه عن افاده حقيقته البيع فلم يجب العمل بحقيقته البيع فكان اغناقا كما قررنا
فلم يفسد بالاجل المجهول ووجب القبض للمولى كما قد مناه قوله كذا بعض العبد
بشرا لنفسه الى اخره اشاره الى ان العبد اذا توكل بشرا لنفسه من مولاة بعض اذا اراد
على الثمن الذي امر به او لم يزد لكنه جهل امر الموكل ولم يبين انه يشتري نفسه
للامر لوقوع العقد له دون الامر اما اذا زاد في الثمن فلانه خالف الامر تصدا
الى شرا فكان فضوليا وقد امكن التنفيذ عليه واما اذا لم يبين انه يشتري نفسه
للامر فان المولى باعه على ظن انه يشتري نفسه لنفسه وانه يعتق ويكون الوكالة
ولم يكن راضيا بالامر والملكه على وجه يستفيد به الوكالة بخلاف ما اذا كان الموكل
بشرا العبد اجنبيا فاشتراه ولم يسأل ان يشتريه للامر حيث يكون الشراء للامر
لان المولى رضي بزوال ملكه بغير ولا سواء وقع الامر ام للمامور ههنا كله
اذا زاد العبد في الثمن او جهل امر الامر واما اذا بين امره ولم يزد في الثمن
فلا يعتق لان انعكاس العلم اذ لم يقع العقد له بل للامر قوله وصار خصما الى اخره
اشاره الى ان العبد اذا توكل بشرا لنفسه ووجده الموكل عبدا واراد رده كان
العبد هو الخصم لمولاة القوم في الخصومة بالعيب ان كان عبدا بجهله من نفسه
كأنه قد خرج على ظهره لان الرد بالعيب من حقوق العقد ترجع الى العاقد بخلاف
ما لو كان العبد يعلم بعيب نفسه حيث لا يرد به لان علم الوكيل بعيب البيع سطل حق

الرد كعلم الموكل لرضاه بذلك وكذا يصير العبد فابسا بسبه بمنس العقد حتى لا يكون للبائع
حسبه بالثمن لانه باع سائ في يد المشتري وهو حاضر في مجلس العقد نصار كمودع اشترى
الوديعه الحاضرة وهذا لان يد العبد على نفسه ثابتة حقيقته ويد المولى على البيع
ثابتة حكما والمقصود اولى بالاغناق من الحكمة لحرف عرف وهو ثبوت حق حبس العبد
للصانع بالاجرة لان يده على الثوب والصنع حقيقته ويد المالك حكيمه فكأن الحقيقته
اولى قوله والمولى مسترد الى اخره معطوف على خصما وقابسا التصويبين على
انها خير صار بالتقدير وصار المولى بالاستعمال مستردا وهو اشاره الى ان المولى لو
استعمل العبد في بعض اعماله او ارسله في حاجته صار بذلك مستردا له في العقد
الناشد عاصيا في العقد الصحيح لا عرف من ان استعمال عبد الغير بغير امره غضبه له
وكل فعل يصير الناعل به عاصيا في مال الغير يصير البائع به مستردا للبيع قوله
وسمع في العوض حال اخره اساره الى ان العبد اذا صار قابسا لنفسه بنفس العقد
تعلق العوض الواجب برقبته بما كان اوقمه لانه هو العاقد فصاع في الثمن ان كان
حييا وطلب به المولى الامر ان كان ميتا كالموكل الحراد اما ما لم يترك سوك
ما وجب له على الموكل بوجده ذلك نفسه والعبد وان كان مجورا عليه ينبغي
ان لا يلزمه الحقوق لان عدم اللزوم للمولى وقد رضي المولى الامر بتعلق
الحقوق برقبته ضمنا لاسره اياه بمباشرة عقد البيع وقد لزمت الثمن وهو في ملك المولى
للامر بخلاف ما اذا وكله الرجل بشرا شي اخر سوك نفسه حيث لا تتعلق الحقوق
برقبته لانه ملك غير الامر حال لزوم ثمن ذلك الشيء بل يرجع به على الامر لانه وكيله
قوله والعاقد في حق العبد الى اخره اشاره الى جواب سوال مقدر وتقريره
ان يقال كيف يستقيم ثبوت الدين للعبد على الامر حتى ساع رقبته فيه والعبد لا يستحق
على مولاة دينه لعدم القابضه فينبغي ان يقال للمولى بان الثمن توجه على العبد واما
ان يمسكه عنه واما ان ساع فيه كما في دين الاستملاك وتقرر الجواب ان يقال
انما يستوجب على مولاة دينه اذ لم يتعلق به حق الغير لعدم القابضه كما ذكر
واما اذا تعلق به حق الغير فيستوجب الدين عليه لتحقيق القابضه وهي وصول
الغير الى حقه كما اذا ائلف المولى اكساب عبده المادون المشعول بالدين واسه لعالم
الوكيل سومترا ان يرد من عبده ومع العاقد اشترى عبدا وزد من النص
ان شئت ثم اختلفا في الزيادة خلف الامر ما علم انه اشترى بالثمن وخسايه لجره العرص

مبدوا به
في الاظهر
صح

والوكيل باسمه ما اشترى لمحمد حق القبض وان نزل بايعا لقوة البات وسرعه
نفعه وكان ملك العبد له والباقي للامير لان البراد بالتخالف وهو في قسط
الزيادة وان سمي الكل حذار التاويل اذ القول في المدفوع للوكيل اعتبار البعض
بالكل والتشخيص حكم الفسخ لا العقد عكس الاستدلال واليمين لمن يقيمها والوكيل ان اقام
تريحا لمزيد الاثبات كما عرفت من اعلم ان هذا الباب هو الباب الخامس من ابواب
الوكالاه في توثيق الوكيل والتحريم اذا عرفت هذا فنقول رجل دفع الى رجل الف
درهم فقال اشترى به عبدا وزد في الثمن الى خمسمائة درهم ان شئت فاشترى الوكيل
عبدا ثم اخلفا في الزيادة فقال الوكيل اشتريت بالف وخمسمائة وقال الامير
بل اشتريت بالف ولم يزد شيئا يتخالفان فيحلف الامير باسمه ما يعلم ان الوكيل اشترى
الف وخمسمائة لمجوده ما يدينه الوكيل من قرض الزيادة وحلف الوكيل باسمه ما اشترى
الف لمجوده ما يدينه الامير من حق قبض العبد البيوع وايضا نكل لزمه دعوى صاحبه
وسقط التمسك عن الاخر وانما قيد المصنف رحمه الله تصوير المسيله بعبول الامر للوكيل
ان شئت ليكون الوكيل في سعة من الشراء مادون الف وخمسمائة مما هو فوق الف
ولا يكون مخالفا بذلك لان العبد غير معين بوجه مبدوا به منصوب على انه حال
من الوكيل بالتقدير وحلف الوكيل مبدوا به في التخالف في الاظهر من الرواية
وانه نزل بايعا الى اخره وفيه اشاره الى قول الكرخي رحمه الله وجد الرواية
عن محمد رحمه الله انه يدين الامير قال وهو الاصح لانه هو المطالب بتسليم الثمن
وذكر بعض المشايخ رحمه الله ان المذكور هنا من البداه بالوكيل قول ابي يوسف
الاول واما قوله الاخر وهو قول محمد رحمه الله يدين الامير لان الوكيل
ينزل بايعا من الامر لانه يتلقى الملك منه وفي التخالف يدين البايع في قول
ابي يوسف الاول ويدين المشتري في قوله الاخر وهو قول محمد رحمه الله ومنهم
من قال بل البداه بالوكيل هنا وان نزل بايعا قول الكل وهو الاظهر والاصح
لان يمينه يمين بات ويمين الامر يمين علم واليمين البات اقوى لانه على فعل نفسه
مع سرعه نفعه اذ الوكيل يلزمه تسليم العبد بمجرد نكوله من غير تأخير لكون
الثمن مدفوعا اليه بخلاف مسيله البايع والمشتري لانها استوفيا في يمين البات
فراجع لا يتد بالمشترى لسرعه نفع نكوله لانه يلزمه الثمن بمجرد نكوله بخلاف الاستدلال
بيمين البايع لانه اذا نكل باخر مطالبه المشتري اياه بتسليم البيوع الى زمان استيقنا

التمن

التمن بان قيل وجب ان لا يتخالف بل يكون القول قول الوكيل مع يمينه لا بخباره عما هو
مسلط عليه وهو الشراء بالزيادة كما اذا لم يسم الامر الثمن ولم ينفذ فلناهاك ان كان
صادق فله الرجوع بالثمن وان كان كادبا والبيع قائم وصدقه البايع جعل لخباره وتصدق
البايع كالاشياء وهما يملكان الاشياء ولو اشترى للمالك كان له الرجوع بالثمن فكذا هذا
بخلاف ما اذا كان المبيع هالكا اما هنا تضاد وعلى وجود الشراء اما بالتلف او بالفسخ
وخسمائه ولا يملكان اشياء العقد ثانيا في حق الامر فيحاز ان لا يقبل قوله على الاطلاق
لانما يرجع الى دفع الضمان عنه ثم اذا تخالفا كان ثلث العبد للوكيل وخمسمائة والباقي
للامر بالف درهم قوله لان التراد بالتخالف الى اخره اشاره الى جواب سوال مقدر
وتقريره ان يقال التخالف وجد في الكل دون الثلث لان كل واحد منهما في يمينه
يسمي الكل فوجب ان يكون للوكيل كل العبد الا يرى ان الثمن اذا لم يكن مدفوعا
فما خلتا في الزيادة ومخالفا انه يكون للوكيل كل المبيع فكذا هنا وتقرير الجواب ان يقال
انما يجب التراد بالتخالف والتخالف انما يجب فيما وقع فيه الاختلاف والاختلاف في مسيلنا
انما وقع في قسط الزيادة من المبيع وهو ثلث العبد فالوكيل يقول ردت كما امرتني
وقسط الزيادة ثلث العبد والامر ينكر ذلك وهذا لان ما عدا الزيادة وهو
الف مدفوع الى الوكيل والوكيل امين فيكون القول له فيه اعتبار البعض الثمن
المدفوع بالكل الا يرى انه لو دفع اليه الف وخمسمائة ليشترى له جاربه بذلك
فاشترى فقال الامر اشتريتها بالف وقال المأمور بل اشتريتها بالف وخمسمائة
كان المولى للوكيل اذا كانت الجارية تساوى الف وخمسمائة واذا كان القول للوكيل
في المدفوع اتفق جريان التخالف في قسطه من العبد وهو ثلثاه فتعين التخالف
في قسط الزيادة لانها غير مدفوعة الى الوكيل بخلاف ما استشهد به وهو ما اذا
لم يكن الثمن مدفوعا لان الاختلاف هناك وقع في اصل الثمن انه الف او الف وخمسمائة
ولم يثبت واحد منهما فبفسخ الناقض البيوع بينهما في الكل وانما اوجبت تسمية كل العبد
في التخالف في مسيلنا لان فائدة الاستحلاف النكول والنكول انما يكون للتجوز
عن اللذبة اذ كل واحد منهما لو حلف في قسط الزيادة خاصة وهو الثلث فحلف
الامر انه ما علم انه اشترى الثلث خمسمائة كان صادقا لنا وله يمينه عدم افرا د
الثلث بالشراء مع علمه بشرائه الكل بالف وخمسمائة فلا يمنع عن اليمين فينفوت النظر
في حق الوكيل وكذا اذا حلف الوكيل انه اشترى الثلث خمسمائة لا احتمال انه

اشترى الثلث بخسبائه والثلثان بخسبائه فيتأول بينهما انه افرد الثلث بخسبائه
 يكون صادقا مع انه اشترى الكل بالثمن فلا يمنع عن اليقين فيقوت النظر في حق الامر
 واذا ثبت ان تسمية كل السع واجبه في الخالف حدرا من تأوله كل واحد ما لا يوجب
 خنثه في بينه علم ان الخالف انما كان في قسط الزيادة خاصة كما ذكرنا في قوله
 والتشخيص حكم الشرح لا العقد عكس الابتداء اشارة الى جواب سوال مقدر
 وتقرره ان يقال وجب ان لا ينفذ شرا للثلثين على الامر لانه انما امر الوكيل
 بشرا الكل ولم يحصل معصوده فوجب ان يكون العبد كله للوكيل ولا سيما لان
 لان الوكيل شرا الكل في الابتداء لا يملك سرا البعض فلا ينافي واما الخلاف من ان
 وصاحبه رحمه الله في الوكيل ساع الكل اذ باع البعض كما قررناه في الباب الذي هو
 قبل هذا الباب ويعبر الجواب ان قال التشخيص الحاصل انما ثبت حكم الشرح العقد
 الذي اختلف فيه الامر والمأمور لا يصد بال عقد لان الوكيل يقول اشترى
 كل العبد وردت في الشرا امرتي واما جاز التشخيص حكما للخالف والخلاف
 الحكمي لا يصير الوكيل به مخالفا لخلاف ما اذا اشترى البعض ابتداء حيث لا ينفذ
 على الامر لان الخلاف فيه قصدي لا حكمي فافترقا قوله والتمس لمن قيمها
 الى اخره لما ادى الكلام على حكم الامر والمأمور اذ لم يتم لواحد منهما بينه وبينه
 رحمه الله على حكمهما في البينة اذ اعرفت هذا فنقول اذ اقامت لاحدهما بينه وبينه وجب
 فنولها لانه ادعى امر احادنا لا يعرف بالبقوله وقد اثبت بالبينة فيقضي ببينة
 كالبائع مع المشتري اذا اختلفا في مقدار الثمن وقامت لاحدهما بينه واما اذا اقام
 البينة بالبينة بينه الوكيل تزججا بمزيد الاثبات اذ هي ثبتت حتى الرجوع بالزيادة
 وحق حبس العبد الى ان يستوفى بها وبينه الامر انما ثبتت حق القبض خاصة
 والبيانات تتخرج بزيادة الاثبات كما عرفت والله اعلم صواب ما يصدق
 فيه الوكيل والوصي والغاصي وبشر المسرى ولا ساعلم ان هذا الباب مشتمل على
 مسایل الباب السادس والباس وبعض مسایل الباب الاول من ابواب الوكاله
 في بررسه الجامع جمعها المصنف في هذا الباب من ان قال الوكيل بعت وقبضت
 الثمن وسلته الى الامر او ضاع صدق وبرى المشتري للتسلط بصددا او صفنا وحلف
 على التسليم والضياح اذ نكوله على نفسه دون المشتري ولا يحلف على البيع والقبض
 للعكس الا في دعوى الغرم لعكس العكس الا يرى ان ذا اليد اذ اقرب بالمدعى الصغير

في باب من يصدق له قوله في البيع والشراء

حلف على الغرم دون العس وتسلم البيع ان كان في يده للتسلط به الا ان كان في يد
 الامر للعدم نل بسح المسرى او سدد راحته على الوكيل لغوت رضى او سلامه
 وسدد العس راد اثنته واثبات العدل والحقوق ويرجع به على الامر ان صدقه
 في العس اذ يده يده بدليل التلف ويبعه الغاصي فيه ان لديه لتعبد نظر وسلطة
 كما في الوكيل بالقبض وموت الامر وعسده والصل للامر والعص هذا كذا يتعدى
 الامر الى مال اخر لهذا صدق المأمور ببيع الوكيل في حق نفسه
 دون العس والوكاله وان يفتى ضمن بقا الجموع بعد ابيع الردود وعس او رويه
 او فساد ضد ما لا يحقون لها كالهبة والكتابة لكن السلطة لا يعود الى ابا الدن
 من رجل امر رجلا ان يبيع عبده فقال الوكيل قد بعتته وقبضت منه وسلمه
 الى الامر او قال قبضته وضاع مني وصدقه المشتري في جميع ذلك وكذبه الامر في البيع
 او صدقه فيه وكذبه في الدفع اليه او في الضياح صدق الوكيل في معاملة وبرى المشتري
 عن الثمن اما صدقه في البيع وقبض الثمن ودفعه الى الامر فلا يسلط على ذلك
 قصد من جهة الامر واما تصديقه في براه المشتري ولانه مسلط على ذلك فثبت الامر
 بقبض الثمن منه وصار كالمكسوخه اذ اقامت حبست وكذبهما الزوج من حيث انه
 يحرم عليه وطبها لتسلطها على الاخبار بحرمه الوطى ضمنا لتسلطها شرعا على
 الاخبار بالحيف في حق الزوج وحلف الوكيل على تسليم الثمن الى الامر في مسئله
 دعواه التسليم وعلى الضياح في مسئله دعواه الضياح لانه مفيد ولا يحلف على البيع
 وقبض الثمن لانه غير مفيد اما في دعوى التسليم والضياح فلان فائده الاستيفاء
 التناول ونكول الوكيل يقتصر على نفسه كاقتراره ولا يتعدى الى المشتري لانه
 لو اقر عليه بلزوم الثمن بعد ما اقر ببرائه لا يقبل قوله فلذا اذا اقر عليه ضمنا
 لمكوله واما في مسئله البيع وقبض الثمن فالامر بالعكس لان مكوله على المشتري
 دون نفسه ولو اقر صريحا انه لم يبع منه ولم يقبض الثمن بعد ما اقر انه باع وقبض
 لا يقبل قوله فلذا اذا اقر عليه ضمنا لمكوله فوله الامر في دعوى الغرم مستثنى
 من قوله ولا يحلف على البيع والقبض والتقدير ولا يحلف الوكيل على البيع والقبض
 الا في دعوى الغرم وفيه اشارة الى ما حكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد رحامه
 رحمه الله ان الوكيل يحلف في نفس البيع اذ ادعى الامر عليه الغرم والضمان
 لانعكاس العكس المذكور حينئذ حيث يصير نكول الوكيل على نفسه دون المشتري

لأن الأمر إذا ادعى على الوكيل الضمان واستخلفه فبكل يصير متلفاً للبيع باقراره
 بالبيع ضامناً للقيمة لا يرى أن الرجل إذا ادعى غيباً في يد آخر واقر ذو اليد
 بأن العين لو لده الصغير فعلى المدعي للقاضي أن هذا استهلك ملكاً باقراره
 لصغيره وطلب القيمة فإن القاضي يسمع دعواه ويحلف داليد على ضمان القيمة
 لأنه لو اقرته يلزمه فيكون في التحليف فائدة ولا يحلف على العين لأنه لو اقره
 للمدعي بعد ما اقرته لصغيره لا يقبل فكذا إذا اقره منها لكونه لم يكن في التحليف
 فائدة **قوله** ويسلم السع إلى آخره أساره إلى أن الوكيل إذا اقر بالسع وقبض
 النسي من أن يقبض المشتري المبيع وجب على الوكيل تسليمه إلى المشتري أن كان
 في يده لأن الأمر لما دفع إليه العقد فقد سلطه على إثبات يد المشتري
 عليه عند قبض الثمن منه وقد اقر الوكيل قبض الثمن فتعين بحق المشتري
 في قبض العقد بخلاف ما إذا لم يكن العقد في يد الوكيل حيث لا يكون للوكيل
 أخذه من الأمر وسلمه إلى المشتري لعدم التسليم لأنه إنما امر بالسع لا تسليم
 عليه اليد لا يتسلم الثمن إليه وإذا لم يكن للوكيل أن يسلم السع فحينئذ يحجب المشتري
 بين أن يفسخ البيع لقوت رضاه وآخر حقه عن قبض المبيع إلى أن يدفع الثمن
 ثانياً وبين أن يتقدم الثمن للأمر ثانياً ويقبض المبيع ثم يرجع على الوكيل
 بالثمن في الحالين لأن المشتري والمأمور وإن زعما أن المشتري يرى بالأمر
 سره وإن الأمر طالم في أخذ الثمن ثانياً والمظلوم ليس له أن يظلم غيره
 إلا أن من حجه المشتري أن يقول للوكيل إنما دفعت الثمن إليك لتسلم لي ما في
 دمتي ويصل إلى المبيع وقد فانت سلامه ذلك في مجلس أن قبضك الأول لم يكن
 بحق فلي أن يرجع فيه فتكون المصنف ومحمد الله لغوت رضى تعليل لثبوت الجهاد
 للمشتري وقوله أو سلامه تعليل لثبوت حق الرجوع له بالثمن على الوكيل
قوله وسرد الميعب إلى آخره أساره إلى أن الوكيل هو الذي يسترد
 السع الميعب إذا رده المشتري ويرد ثمنه لأن استرداد السع الميعب من حقوق
 العقد فيرجع إلى العاقد وقابلاً يقتضيه العقد من عود الحقوق إلى العاقد
 لكونه أصلاً فيها فإذا استردده لزمه رد ثمنه وقابلاً يقتضيه العدل من كون الذي
 يستحق قبض البدل هو الذي يلزمه اقتباس البدل وإذا دفع النسي إلى المشتري
 كان له أن يرجع به على الأمر أن صدقه الأمر في قبض الثمن لأن يد المأمور

بما أمر به دليل أن التلف عند المأمور كالتلف في يد الأمر فينبوب قبضه عن قبضه
 فيصار كأن الأمر أمر بقبض نفسه من الوكيل ثم ادعى أن الوكيل غصبه منه
 وأما إذا كذب به الأمر في القبض فيباع في دينه لتعين البيع طريقاً إلى استيفاء
 حقه من حيث النظر له والسلطة عليه لأن الأمر سلطه على البيع والتسليم
 وقبض الثمن ودفعه إليه كان قوله معتبراً في الدفع إليه فإذا ادعى الوكيل
 وأخذ منه الثمن وعجز عن الرجوع على الأمر لتكديبه في الدفع إليه تعلق حقه
 ببيع المردود في دينه باعتبار التشكيك السابق فصار الثابت بقوله فيما يرجع
 إلى السع ويتعلق به كالثابت بالبينه ولو ثبت بالبينه وغرم الثمن من ماله
 كان له أن يحبس الميعب المردود حتى يستوفي الثمن من ماله لكون قوله
 معتبراً فيه وإن لم يعتبر في إيجاب مال آخر على الأمر فكذلك لا يبيع
 الوكيل بنفسه لأن البيع ثانياً ليس من حقوق العقد الأول حتى يتولاه بنفسه
 بل يرفع الأمر إلى القاضي لكونه نصب ناظر لكل من عجز عن النظر لنفسه ببيعه
 القاضي ويدفع إلى الوكيل دينه كما في الوكيل قبض الثمن إذا قال قبضت الثمن
 ودفعته إلى الموكل أو ضاع مني وكذبه الوكيل ثم رد المبيع على الموكل بالعيب
 فكونه هو العاقد وتقدم رجوع المشتري بالثمن عليه لعدم اعتبار قول
 الوكيل عليه في إيجاب مال آخر وتقدم رجوعه على الوكيل لكونه ليس بعاقد
 وكما لو كان بيع الوكيل ظاهراً ورد على الوكيل بالعيب ومات الأمر أو غاب
 عنه منقطع وفي هذه الصور يقبض بيع المردود وتعتبر التسليم السابق
 عليه وباعتبار النظر إلى المستحق كذا هنا ثم إذا أمانه القاضي في دين الوكيل
 وفضل شيء كان الفضل للأمر وإن نقص كان النقص هذا أما الأول فلا لأن
 الأمر زعم أن البيع إنما وجد لأن وكل الثمن له والوكيل زعم أنه أخذ الثمن
 الثاني بدعيه على الموكل فكانا متفقين أن الفضل للموكل وأما الثاني فلا لأن
 الوكيل كما لا يصدق في إيجاب أصل الثمن على الأمر فكذلك لا يصدق في قدر
 النقصان كيلا يتعدى إقراره بالقبض إلى الرجوع على الأمر بمال آخر
 إذ الأمر لم يسلطه على مال آخر ولهذا الأمر المالك مودعه بدفع
 الوديعه إلى الغير بمال دفعت صدق في حق براه نفسه عن الضمان ولا يصدق
 في حق قبض ذلك الغير حتى لا يلزمه الضمان بقول المودع لأنه مسلط

من جهة المالك على براه نفسه وليس سلطان من جهة ذلك الغير على الجاب
 الضمان عليه وذكر في بعض الروايات ان النقص على المشتري ولا يرجع به على احد
 لكن الصحيح ما ذكرناه من ان النقص على الوكيل البايع لانه انما الحق ما قراره
 بالقبض واقراره حجه في حق نفسه لا في حق الرجوع على الامر بما لا
 كما قرره ما هو له والوكاله وان بقيت الى اخره اشارة الى جواب سوال
 مقدر وتقريره ان يقال ويجب ان يكون بيع المردود في الثمن للوكيل دون
 القاضى اذ ان الرد فسخا مطلقا كالرد بعد القبض بقبض او قبضه مطلقا
 كالرد بخيار الرويه وفساد البيع لعود قديم ملك الموكل بحقوقه وتقرير
 الجواب ان يقال الوكاله وان بقيت في ضمن بقا الحقوق المعد بحواز بيع الوكيل
 المبيع المردود عليه بما هو فسخ مطلق الا ان الامر انما سيطر بالامر على البيع
 فتم تسليمه فلا يتعدى حكم تسليطه الى ما عداه من البيع في ايقاد بين الوكيل
 فوله ضد ما لا حقوق لها كالهبة والكتابة اشارة الى الفرق بين الوكاله
 المبيع والوكاله بالهبة والكتابة حيث يعود الوكاله بعد فسخ البيع دون فسخ الهبة
 والكتابة والفرق ان الوكاله لا تنتهي بالمبيع بل يبقى بعد البيع حتى كان للوكيل
 قبض الثمن بحكم الوكاله وسلم المبيع والمقصود في العيب فاذا اقبض
 الوكاله وانفسخ البيع جاز ان يعود الوكاله لعدم انتهائها بالبيع خلاف الوكاله
 بالهبة والكتابة لانها تنتهي بالعقد حتى لا يكون للوكيل التسليم ولا الرجوع
 ولا يعود الوكاله بعد بطلانها حتى لو رجع الموكل لم يكن للوكيل ان يهب
 ثانيا وكذا في الكتابة لان حقوق العقد فيها لا سعل للوكيل فاذا عقد انقضت
 وكاله فلا تعود بعد ذلك كما ان قال الوصى بعث وقبض الثمن وانفقته
 في صغيره وهو ينكر البيع او الاتفاق في الجيع لما مر وان نصبه القاضى ام خلف
 الميت في الاستحلاف للغير من اى وكذا الوكاله الوصى لان الميت بعد ما كبر
 بعث عبدا وكبشت ثمنه وانفقته عليك في صغيره وهو ينكر البيع او يقر به
 وسكر الاتفاق في جيع ما ذكرنا من الاحكام لما مر من التقليل لان الوصى وكيل
 بعد الوفاة فيعتبر بالوكيل حال الحياة فان قيل الوصى بسلطه على سائر
 اموال الميت فوجب ان يكون مصداق في امواله بقبض الثمن في حق مال اخر
 من التركة غير المبيع قلنا نعم هو مسلط على كل التركة بشرط العوض اما بغير عوض

فلا يلزم ان لا يصح اقراره بدفعه على الميت ولا اقراره بالاتفاق من مال نفسه
 كان الوصى والوكيل في هذا الحكم سواء ولم يذكر محمد رحمه الله حكم الوصى الذي
 ينصبه القاضى عن الميت والجواب فيه كالجواب في وصى الميت لان القاضى خليفة
 عن الميت في الاستخلاف عنه حال عجزه عن ذلك بنفسه لولايته العامة ص
 واذا قامت على الامين بدس محيط بالتركة بيعها الى القاضى لما عرف انه منع المعلن
 ودعوى الملك يكفى لموجه الدعوى دون التصرف فان قال امينه الذي امره
 بالمعصية بعث ومصب المص وقبضت الغرم صدق بلائمين وعنده الحا والى القاضى
 ثم العزم ان انكر الاباء دون القبض كان خصما للمشتري في العيب فيعزم الثمن
 لا لعزم اخر ولا لشركه اذ العهد بالعقد وهو له نفع كما في توكيل المحجور والمكره
 والشركه بالقبض وهو لليت حتى لم يستطع التوى شيئا وان انكرها كان الخصم من امره
 القاضى لا يبرها الاول بلا حقوق وسع بما للمشتري هنا او عزم الغرم في الاول
 للتعين نظرا وسلطه كما مر مبدرا للقبض صار فالفضل الى دس العزم قدما وفا
 بقصور السلطه كما لو ظهر مال اخر من رجل مات واوام رجل بينه على ابنه
 ان له على الميت الف درهم والالف تحيط بالتركة فيبيع التركة الى القاضى دون الوارث
 لما عرف من ان الدين المحيط بالتركة يمنع نقلها الى الوارث لقيام حاجه المورث
 الى قضائه وقد عجز عن القضا بنفسه فينبو القاضى منابه نظرا له عند عجزه
 وانما لم يكن للوارث بيع التركة المستغرقة في الدين مع توجه الدعوى عليه لانه
 حلف الميت فام مقامه فيما يدعى له وعليه وهو يدعى ملك التركة لنفسه ودعواه
 الملك لنفسه يكفى لتوجه الدعوى عليه لان المصل ان كل من تحققت بينه وبين
 الدعي منازعه في دعوى حو لنفسه كان خصما ومن لا فلا ولا يكفى للتصرف
 في التركة المستغرقة بالبيع في الدين لعدم الملك والولاية فوله وان قال
 اى قلوان امين القاضى قال بعث التركة وقبضت ثمنها وقبضت الغرم دينه
 صدق سواء جحد الغرم ذلك كله ام اقر بالبيع ونجد قبضه الثمن ام اقر قبضه
 وجحد الدفع الى نفسه ولا يمين على الامين ولا عهده الحا والى القاضى لانه نايبه
 ولو فعل القاضى ذلك بنفسه صدق بلائمين ولا عهده فكذا نايبه قال في التحرير
 وامين القاضى من يقول له القاضى بعولتك امينا في بيع هذا العبد اما اذا قال
 بع هذا العبد ولم يزد عليه اختلف المشايخ رحمهم الله فيه والصحيح انه لا يلحقه

عهد دكره شيخ الاسلام خواهر زاده في المادون قوله ثم العزم ان انكر
 الاينا الى اخره اشار به الى ان مشيئتي التركة اذا اطلع فيها على عيب قدّم واداد
 ردها فلا خلوا اما ان كان الغريم منكرا للابن دون قبض الامين واما ان يكون
 منكرا لهما فان كان مقر اقبض الامين منكرا لابن ابنته كان هو الخصم في دعوى
 المشتري العيب لانه ثبت قبض الثمن في حقه وقد تعدت الخصومة مع الامين
 لما ذكرنا وتعدت مع الميت لعجزه فتعيب الغريم بسوء العيب عليه وغرم الثمن
 للمشتري بخلاف ما اذا ظهر للميت غريم اخر حيث لا يشرك الاول في الثمن وان صار
 مقر اقبض الامين اما ضمان الغريم الثمن للمشتري ولانه لما تعدت الجواب
 العهد على المباشر وهو الامين كانت العهده على من يقع له منفعة العهد وهو
 الغريم لان الامين باع لاجله والاصل انه متى تعدد الحاق العهد بالمباشر يلحق
 بمن وقع العقد له من حيث النفع الاسري ان البالغ اذا وكل صبيا او عبدا بمحور
 او اكره انسانا على البيع او الشراء كانت العهده على الامر لتعدد ايجارها على المباشر
 كذلك هنا واما عدم ضمانه لغريم اخر لان حق المشاركة انما يثبت بقبض الدين
 ولم يوجد قبض الدين حقيقة ولا حكما اقصى ما في الباب انه اقر بقبض الامين
 ثم ما باعه من التركة وامين القاضى ليس بنائب عنه كافي البيع ولا في القبض
 ليكون اقراره بقبضه اقرارا بنفسه حكما بل هو ثابت عن الميت في البيع
 لان المقبوض بدل ملك الميت ولهذا الوثوق المقبوض في يد الامين لا يستط
 يتناه شي من دين الغريم وهذا كله اذا اقر الغريم بقبض الامين وانكر الدرع اليه
 واما اذا انكر القبض والدفع فلا ينعس الغريم خصما للمشتري في دعواه العيب
 لان الامين باع اقراره بالسبع والقبض والدفع وان صدق في حق الميت لانه
 لا يصدق في الزام الغريم عهده نفعه فكان خصم السري في العيب من امرة
 القاضى بالخصومة معه سواء كان الامين الاول ام غيره لان العقد الاول
 اسرى حكمه بغير حقوق فصار كالموابع الرجل بنفسه ثم مات ولم يترك وارثا
 ولا وصيا واذا نصب القاضى اميناً رد المشتري السبع بالعيب عليه قوله
 وبيع بما للمشتري هنا الى اخره اشار به الى ان السبع العيب ادرّ على الامين
 هنا في هذه الصورة وان القاضى يبيعه في دين المشتري وكذا في الصورة الاولى
 يبيعه في الثمن الذي يستحقه الغريم وهو الذي غرمه الغريم للمشتري لتعيب

السبع طرعا الى ايفاق المستحق من حيث النظر له والسلطة عليه كما مر ذكره
 مشروحا قبل هذا فوله مهذرا منصوب على انه حال من الضمير المستتر
 العائد على القاضى في قوله وبيع بما للمشتري المعدر وبيع القاضى السبع المردود
 بالعيب بما للمشتري هنا او بما غرم الغريم للمشتري في الصورة الاولى حال كون
 القاضى مهذرا للنقص وحال كونه صادقا للفضل الى اخره وفيه اشار به الى
 ان القاضى اذا باع المردود وبعض ثمنه عن ايفاق المستحق فهو مهذرا لا يرجع
 به الغريم في الصورة الاولى ولا المشتري في الصورة الثانية على احد وان فضل
 شي عن ايفاق المستحق صرفه الى دين الغريم ان كان ولا صرفه الى الوارث
 واعلم ان قد ياتي قول الصنف رحمه الله صادقا الى دين الغريم قدما اما ان يكون
 حال من الدين او من الغريم وعلى كل تقدير فهو مشكل اد لا يجوز جعله قيدا في الدين
 لان الغريم ليس له دين جديد ليكون التقيد بالقدم احترازا منه اما اذا اقر
 بقبض الامين الثمن ورد السبع عليه واخذ منه ثمنه فلان الفرض ان القاضى
 باع المردود في الثمن الماخوذ منه واوفاه ذلك وفضل منه شي واما اذا لم يقر
 بالقبض فلانه لم ينتصب خصما للمشتري ولا غرم شيئا ليكون له دين جديد
 وكذلك لا يجوز جعل قدما في الغريم ليكون اخترازا عن غريم جديد وهو
 اما المشتري الراد بالعيب او غريم اخر قد ظهر له على الميت دين اد لا يجوز ان يراد
 به المشتري لما ذكرنا من ان الثمن الثاني فضل عن دينه ولا يجوز ان يراد به غريم
 اخر لان دينه ثابت كدين الغريم الاول في الاستحقاق فلا يجوز تخصيص احدهما
 بصرف الفضل اليه دون الآخر فعلى هذا الاحتجاج الى التسديد بالقدم في صرف
 الفضل الى الغريم وهذا بخلاف ما اذا ظهر للميت مال اخر حيث كان يسد صرفه
 الى دين الغريم يكون قدما مفيدا اما في الصورة الاولى وهي ما اذا اقر الغريم
 بقبض الامين الثمن ورد السبع عليه فباعه القاضى ولم يبق ثمنه بالخبره المشتري
 منه فلان النقص دس جديد له واما في الصورة الثانية وهي ما اذا انكر قبض
 الامين ورد المبيع على من امره القاضى بالخصومة مع المشتري وسع المردود
 ولم يبق ثمنه على المشتري ولان المشتري غريم جديد يدس جديد على الميت
 عند دس الغريم اذا عرفت هذا فنقول اذا ظهر للميت مال اخر استوفى الغريم
 منه دينه القديم لكونه لم يثبت استيفاءه يقول الامين في حقه لما ذكرنا

ولم يرجع هو في الصورة الاولى ولا المشتري في الصورة الثانية بشئ من نقص
التمن الثاني عن التمس الاول لان ذلك من عهده عقد الامين ما على تصديقه
في قبض تم المبيع ودفعه الى الغرم ولا يلزم الميت من ذلك شئ يقول الامين
لتصور سلطه اذ قوله انما يقبل بما سلط عليه من بيع التركة وقبض ثمنها
سواء الرجوع مال اخر على الميت كما في الوكيل الا ان تقرر الوارث بقبض الامين
التمن فينبذ بظهر العهده في حق التركة ايضا مرجع الغرم في الصورة الاولى
والمشتري في الصورة الثانية بما يستحقانه من نقصان التمس فيما يظهر من تركه
الميت ص وان كان العاصي هو الذي قال ذلك صدور مطلقا اذ قوله حكم حتى
لم يترجح صغيره من ابنه ولم يكن سكوتة عند بيع عبده اذ تافيش ترك الغرم
الثاني الاول ولا يرد البعض كما في الثابت بالبينه من اي وان كان القاضي
هو الذي قال بعت التركة في الدين وقبضت ثمنها ودفعته الى الغرم وانكر الغرم
ذلك كله صدق القاضي مطلقا لان قول القاضي حال ولايته حكم منه ولهذا
لوز وج الصغيره من ابنه لا يجوز لان قضاءه لابنه باطل وكذا لو راي القاضي
عبد الصغير يبيع ويشترى وسكت لم يكن سكوتة اذ نال العبد في التجاره لان ادن
القاضي قضا منه والتضا لا يثبت بالسكوت واذا كان قول القاضي في حال
ولايته حكما منه فيشارك الثاني الاول في التمس ولا يهدر النقصان حتى لو وجد
المشتري بالمبيع عيبا ورد على الغرم لتعيينه خصما له مطلقا لثبوت القبض في حقه
واخذ منه التمس ثم مع المردود لا ينافي ما عزمه ونقص التمس الثاني عن ذلك
كان للغرم الرجوع في تركه الميت بالنقص لثبوت الدين في حق الميت ايضا لان
الثابت بتول القاضي كالثابت بالبينه فلهذا يقبل قوله في الحدود الخالصه
لله تعالى مع كونها تدرا بالشبهات وكان الثابت بحكمه كالثابت بالشهاده ولو ثبت
السع وقبض التمس والدفع الى الغرم بالبينه شارك الغرم الثاني الاول في النقوض
ورجع الغرم بنقصان ما غرم للمشتري في مال الميت ولا يرجع الغرم بدسه القدم
لثبوت استيفائه بالحجه المطلقة وكذا اذا ثبت القبض بقول القاضي في كل جواب
عرفته في الرد بالغيث فهو الجواب في الاستحقاق لا اشتراكهما في انشاء العقد
مثل ولقد منها وكذا كل جواب عرفته في الغرم اذ اصدق الامين او القاضي في
قبض التمس او كذبه فهو الجواب في حق الصغير اذ اكر وافق بالقبض منها او انكره

ص وان قال الوكيل قبض الامر التمس او غصب او استقرض من المشتري مثله
بعد العقد وانكر الامر يرى المشتري لزعم الاقتضا عن سلطه الانشاء كما في العكس
ولا يضمن الوكيل ان يبت التمس لمجده الغرم جاز ما يفعل الغير كموذع يدعي
قبض الرسول والعيال وسع في التمس ان رد بالعب كأمروا ان قال كان الامر
غصب او استقرض المثل قبل العقد واستأجر او تزوج به بعده فكذا اسرا
المشتري خلافا لابي يوسف لكن قبض الوكيل ان حلف تفرعا على الامير ادهو
العدور الملا في حقه في القبض اصلا دون المقاصه لاضن قبض المثل المضمون
محققا كالمصارف او اضافت الى نفسه لهذا انم الصرف والسلم بالغصب والعرض
محققا لهما سابقا وحلف الامر لا المامور اذ نازع اسقوط الغرم لا وجوبه
عكس الاول وزان مودع ينكر الخلاف او يدعي العود الى الوفاي من اي وان
قال الوكيل بالمبيع بعد بيعه العبد وسلمه الى المشتري قبض الامر التمس او غصب
او استقرض من المشتري مثله بعد العقد وانكر الامر ذلك يرى المشتري عن
التمس لا قرار الوكيل باقتضا التمس من هو مسلط على انشاء الاقتضا شرعا
كما في العكس وهو ما اذا اقر الامر باقتضا الوكيل تم المبيع ادهناك يرى المشتري
لا قرار الامر باقتضا التمس من هو مسلط على انشاء الاقتضا شرعا كذا هذا او انض
الوكيل للامر شيئا من التمس لانه مسلط من جهة الموكل على قبض التمس فكان
امينا فيه وقد ادعى وصول الامانه الى صاحبها من يد من هو متصل به فيكون
القول قوله لكن مع مسه على التمس اما التمس فلا انه وان كان عيا صوره
لا انه جاحد للغرم من حيث المعنى لان الامر يقول انك استهملت مالي بالاراك
الكاذب فيلزمك الغرم وهو يحد واما تخلفه على التمس وان كان يحلف
على فعل الغير فليكونه جاز ما يفعل الموكل وهو القبض والغصب والقرض
خلاف ما ذكرنا في الباب الذي قبل هذا ان يملك الوكيل المامور بالزيادة
من ماله الى خصمائه اذا اشترى وقال زدت وانكر الامر لان الامر هناك
ليس جاز ما يفعل الوكيل لانه لم يعلم انه زاد لانه يقول لا علم لي بالزيادة
اما هنا الوكيل جازم بفعل الموكل فيحلف على التمس كالمودع يدعي
ان رسول المالك او من في عياله قبض الوديعه وهناك يحلف على التمس
فكذا هنا قول وسع في التمس الى اخره اشاره الى ان المشتري لو اطلع

على عب في العبد ورده على بايعه بقضا القاضي ضمن الثمن من ماله ولا يرجع
على الامر لان الامر لم يسلطه على مال اخر غير العبد بل يبيع القاضي العبد
لعبه من حيث النظر والسلطه كما مر بل هذا امانه فاد اناعه واد في الوكيل
ما غرم للمشتري من الثمن وفصل شيء كان ذلك الامر لانه بدل ملكه وان نقص
لم يرجع بالنقص على احد ما قررناه هذا كله اذا اضاف الوكيل غصب الامر
او استقرضه من المشتري الى وقت بعد العقد واما اذا اضافها الى وقت
قبل العقد او قال ان الامر استاجر المشتري به بعد العقد على عمل واوفاه
ذلك العمل او قال كان المشتري امراه فتزوجها الامر به بعد العقد ودخل
بها وهي مقترنه بذلك فلكذلك الجواب عند ابن حبه ومحمد رحمهما الله خلافا
لابن يوسف رحمه الله لكن هنا نص الوكيل الثمن عندها ان حلف الامر
على ما ادعاه الوكيل لان الامر لو اقرب له لزمه فاذا انكر يستحلف بولاه
تفريعا على البراء الى اخره اشاره الى ان الخلاف بين ابن يوسف رحمه الله وصاحبه
رحمهما الله في هذه المسيله بنا على اختلافهم في صحة ابر الوكيل بالبيع المبرك
عن الثمن لان دين الغصب والقرض اذا كان قبل البيع كان دين الثمن قضا
عنه لما عرف من ان اخر الدين يكون قضا عن اولها فكون صاحب اخر الدين
قاضيا بطريق المقاصه لا مقتضيا لان القضا لا يسبب الوجوب واذا كان كذلك
فبول اقرار الوكيل بالعرض والغصب الموجود من الامر قبل البيع اقرارا
منه ببراءه المشتري عن الثمن بطريق المقاصه وهو ملك الابرا لانه هو المقتدر
له الكونه بلا في حقه في قبض الثمن الثابت له بطريق الاصله لما عرف من انه
اصيل في حقوق العقد وقبض الثمن منها ولا يملك المقاصه من الموكل مطالبا
بل ملكها في ضمن اقراره بقبض الامر مثل الثمن المضمون على الامر لاحقا
بعد وجوب الثمن على المشتري لانه اقرار بالانقضاء وهو مسلط عليه دون
المثل المضمون عليه سابقا على وجوب الثمن لانه اقرار بالقضا وهو ليس
مسلطا على قضا دين الموكل فصار كما لو صار الوكيل المشتري بمقتضى
الثمن من حيث ان الصرف ان كان بعد البيع برك المشتري بالاتفاق
ولا يكون الثمن مضمونا على الوكيل بل امانه في يده حتى لو ضاع من يده
لم يغرمه لان مصادفته حينئذ اقتضا لدين الثمن وهو مسلط عليه وان كان

على
ص

الصرف

الصرف قبل البيع من المشتري عندها خلافا لابن يوسف رحمه الله ويضمن الثمن
لان مصادفته حينئذ اقتضا لدين نفسه من ماله الامر وهو غير مسلط عليه
وكذا الواضاف الوكيل الغصب او القرض الى نفسه بان قال غصبت انا او استقرضت
من المشتري من حيث انه ان اسنده الى وقت بعد البيع برك المشتري ولا ضمان
على الوكيل بالاتفاق لكونه اقرارا بما هو مسلط عليه لاقتضا في ضمن المقاصه وان
اسنده الى وقت قبل البيع برك المشتري عندها خلافا لابن يوسف رحمه الله
ويضمن الوكيل الثمن لكونه اقرارا بقضا دين نفسه من ماله الامر وهو غير مسلط
عليه ولهذا المعنى الذي ذكرناه تم عقد الصرف والسلم بالغصب او القرض الموجود
سلاحا بعدهما لا بالغصب والقرض سابقا عليهما حتى لو اشترى دينار بعشرة
دراهم وسلمها ثم غصب او استقرض من المشتري دينار او اسلم عشرة في كسبه
وسط ولم يسلم العشرة حتى غصب منه المسلم اليه او استقرض عشرة ثم عقد
الصرف في الاول وعقد السلم في الثاني لان دين الغصب والقرض اخر الدين
فيكون صاحبه قاضيا ويكون القاضى مقتضيا دين الصرف والسلم
فيتم العقد الموجود لوجود شرطه وهو قبض دين الصرف والسلم في المجلس
بالاتفاق لو كان الغصب او القرض سابقا على عقد الصرف والسلم لان دينهما
حينئذ يكون اول الدين فيكون صاحبه مقتضيا دينه ويكون القاضى مقتضيا
قاضيا فلا يجمع شرط صحة عقد الصرف والسلم وهو قبض دين الصرف
والسلم في المجلس هذا كله فيما اذا اقر الوكيل بالامر غصب او استقرض قبل
البيع واما اذا اقر بانه استاجر المشتري بالثمن على عمل له واوفاه
العمل او انه تزوج المشتريه بالثمن ودخل بها وصدفته المراه في ذلك
فسوا فيه اسناد الاقرار الى وقت قبل البيع ام بعده كما اشار اليه المصنف
رحمه الله لان اقرار الوكيل بذلك ليس اقرارا بالانقضاء وان كان بعد العقد
ادليس هو قبض عين مضمون من جنس الدين فلم يكن مسلطا على الاقرار
به فكان اقرار ابراءه المشتري عن الثمن فيبراعندها خلافا لابن يوسف
رحمه الله ويضمن الثمن بولاه وحلف الامر لا المأمور الى اخره اشاره
الى الفرق بين هذه الصورة والصورة الاولى من حيث ان اليمن في هذه
الصورة يلزم الامر عندها وفي الصورة الاولى وهي ما اذا اقر غصب الامر

او استقراضه بعد البيع يكون اليمن على المأمور والفرق ان في هذه الصور
تنازع الامر والمأمور في سقوط الغرم عن الوكيل بعد اقراره بسبب وجوبه
لا يرى ان الوكيل لو اقر على نفسه بذلك وجب الضمان عليه فكذا اذا اقر
على موكله وقد ادعى باسقاط الغرم عنه وهو موصاه الامر والامر ينكر
فيكون القول قوله مع اليمن وفي الصورة الاولى الامر بالعكس لانها تنازعا
في وجوب الغرم على الوكيل لان الوكيل لم يقر بسبب وجوب الضمان
لا يرى انه لو اقر على نفسه بذلك لا يلزمه الضمان ولهذا يقال غصبت
من المشتري القايعة بعد البيع وضاعت كان ذلك قضا عن الثمن والضمان عليه
في ضياعها وادام بصير متراسبت الضمان فالامر يدعى عليه الضمان وهو سكر
فيكون القول قوله مع اليمن قوله وزان مودع ينكر الخلاف الى اخره
اساره الى نظر كل واحد من الصورتين فنظير التنازع في وجوب الغرم
اداهلك الوديعه فتنازع المالك والمودع فقال المالك خالفت بهما هلك
ولي عليك الضمان والمودع ينكر الخلاف كان القول قوله لانه ينكر ما ادعاه
المالك من وجوب الضمان عليه ونظير التنازع في سقوط الغرم بعد وجوبه
ما اذا انتفاع على الخلاف في الوديعه والمودع يدعى المودع الى الوفاء قبل هلاكه
وسقوط الضمان عنه والمالك سكر فكان القول له مع اليمن ص وان كان
الامر شركا في البيع واقار به بقبض البايع يبري المشتري عن نصته فاطع
شركته عن نصف البايع ان حلف لزعمه اقتضا صحيحا والعكس يبري غير قاطع
رد الدعوى الاختصاص فيما لا يسلطه بالهمه موجبا خلفها حسب تعدد الدعوى
والجحد غير موجب غرما قبل التناول لانه ما ابرأ بل اضاف الى الغير كافي
الفتق على ايه براه القبض من اي وان كان الامر بالبيع شركا للمأمور
ان كانت جاريه بين رجلين امر احدهما شركه ببيعها فباعها بالف درهم
ثم ان الامر ابرأ الشريك البايع قبض الثمن واقار به بذلك يبري المشتري
عن نصف الثمن ويتطع حقه عن مشاركه الشريك البايع في نصف الثمن الاخر
ان حلف البايع بالله انه ما قبض الثمن ولا شيئا منه اما براه المشتري
لان الامر اقرب ما يوجب براهه وهو ملك البايع عن نصيب نفسه فصار
كالمو ابراه صرخا واما انتطاع حقه في المشاركة فلان الامر رغم ان البايع قد

اقتضى الثمن من المشتري اقتضا صحيحا وذلك الزعم يقتضى امرين احدهما ان
ما يقتضيه البايع ثانيا من نصف الثمن ظلم فيكون اقراره بعدم حقه في مشاركته
فيه والامر الثاني ان ما يستحقه من نصف الثمن كان امانه عند البايع وان
منعه باقراره فصار ضمانا والبايع ينكر ذلك فيكون الامر تخليفه عليه وان حلف
يبري وان نكل غرم بوله والعكس يبري غير قاطع الى اخره اي وعكس ما ذكر
من الصورة وهو ما اذا اقر البايع ان الامر قبض الثمن يبري المشتري
ايضا عن نصف الثمن لما ذكرنا لكنه لا يقطع حق الامر عن مشاركته البايع
فيما يقتضيه من نصف الثمن بل يكون ذلك بینه وبين الامر لان بحسب ربح البايع
ان الامر قبض الثمن امر من احد هما دعوى براه المشتري عن نصف الثمن
مع براه نفسه عن ضمانه وهو مسلط على ذلك فيقبل قوله فيه ودعوى اصحابه
بما في من نصف الثمن وهو غير مسلط عليه فيرد قوله للتمه بوله موجبا
اسم فاعل من اوجب وهو منصوب على انه حال من الضمير المستتر في قوله
سري العائد على العكس المتقدم والعكس وهو ما اذا اقر الشريك البايع
ان الامر قبض الثمن يبري المشتري حال كونه غير قاطع حق الامر عن
مشاركته البايع في نصف الثمن الباقي وحال كونه موجبا لحلف كل واحد منهما
على دعوى صاحبه حسب تعدد الدعوى اعلم ان في هذه المسئلة ثلث
روايات احدها اشار محمد رحمه الله فيها الى ان الامر بحلف الشريك البايع
حيث ذكر استخلاف شريكه بالله لقد قبضت ايا الممن كما ادعيت عليه لانه
يدعى ان البايع كان امنا في حصته فادأ بال البايع له انك قبضت حصتك
كان كقول المودع للمالك قبضت انت الوديعه من منزلي والمالك ينكر
المول قول الامين لا تكاره ما يدعيه المالك عليه من الضمان فكذا هنا
فان حلف البايع يبري عن الدعوى وكان ما يقتضيه من المشتري مشتركا
لهمما ولم يقض من النصف الذي يبري منه المشتري شيئا وان نكل صار مقرا
ان الامر لم يقض شيئا وان نصيب الامر توى ما اراده فيض له تمام نصيبه
واشار في الرواية الثانية الى ان للبايع تخلف الشريك الامر حيث ذكر
استخلاف شريكه بالله ما قبضت انت الثمن ولا شيئا منه لان البايع يدعى عليه
امر الواقع لزمه وهو انتطاع حقه في مشاركة البايع فيما يقتضيه لنفسه

فان حلف الامر بيري وكان له ان يشارك البائع في المقبوض من المشتري كما ذكرنا
وان كل لا يشاركه وذكر في الرواية الثالثة انه يحلف كل واحد منهما على دعوى
صاحبه فالواو هو الاصح لان كل واحد منهما مدع ومدعى عليه كما بيناه ومن كل
لزمه دعوى صاحبه كما قررناه قوله والحج غير موجب غرما قبل النكول
الى اخره اشار به الى جواب سوال مقدر وتقريره ان يقال ويجب ان لا يكون
للامر استخلاف الشريك البائع لان فائدة الاستخلاف النكول الذي هو بمنزلة
الافزار الموجب لثبوت ما يدعيه الامر عليه من ضمان نصيبه والضمان حاصل
لمجرد وجود الامر بما اقتربه شريكه البائع من قبض الثمن على قول ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله لان الوكيل وان ملك ابرا المشتري عن الثمن الا انه يضمن
للامر واما على قول ابي يوسف رحمه الله فلا يصح لان الاصل انه في كل موضع
يقض الوكيل عندهما لا يبرأ المشتري عند ابي يوسف رحمه الله فلا فائدة
في مجلسه عليه وبسرير الجواب ان يقال الشريك البائع ما ابرأ ابرا المشتري
قصد اوانما اقتربه براته مضافا الى غيره وهو الامر حيث اقرانه قبض الثمن من
المشتري وذلك غير موجب للضمان عليه وان محدد الامر ما اقتربه بمنزلة
ما لو ادعى احد الشريكين على شريكه اغتاي العبد المشتري وهناك لا يضمن
المدعي لما عرف وان محدد شريكه فكذلك هنا لكن الامر بوجوده يزعم وجوب
الضمان عليه لما ذكرنا انه كان امينا وقد منع الامانة باقراره بقبض المالك
فكان له تخليفه فاذا بكل ظهران الضمان عليه على انا نقول بان اقرار البائع
بقبض الامر الثمن وان كان ابرا المشتري عن نصف الثمن الا ان ذلك
اقرار منه ببراته من جهة القبض والاستيناف من جهة الاستسقاط المحض
ولهذا كان ابرا صحيحا عند ابي يوسف رحمه الله ايضا واذا كان كذلك لم يكن
بوجود الامر ذلك الاقرار موجبا للضمان على الشريك البائع ما لم يستحلفه
الامر فيشكل عن الممس كما قررناه والله اعلم ص ما بين
الوكيل ان كل الوكيل ثمن ما باع لم يجز لان الدر له اصلا بحيث نافيه مثالا الامر
بلا عكس مثلا الى محدد له حق القبض اولا امانته بالقبض بالضمان لنفسه او على
الامين كالودع والمستعير والمضارب ثم المزم زائد والغير عيش وان دفع ضمان
المهر والوكيل بالقبض لا بد فاع التنافي بصرف الحقوق عن الوكيل او غيره له

قبل اللزوم واعتبر بنص النهي والابرا وان ادعى بغير ضمان حاز بلا رجوع
اذ تم حشني بلا اثر واصطفا ر وحاذي بدل الكتابه يتبرع به ولا يتقبل ش
وكيل باع وكفل عن المشتري ثمن ما باعه لم يجز لان دين الثمن للوكيل اصلا
بالنظر الى محدد له فانه حق القبض وحق القبض من حقوق العقود والوكيل
فهما اصل كانه عقد لنفسه ولهذا بحث من ينبغي كونه دين الثمن له ومن
نفسه الامر بلا عكس الامر ان المشتري اذا حلف انه لا يبيع للوكيل عليه كان
جائزا ولو حلف انه لا يبيع للامر كان بارا في نفسه لكن الدين المذكور
يؤول امانة في يد الوكيل عند قبضه ولهذا لو هلك في يده لا يضمنه واذا
كان كذلك فنقول بالنظر الى الحال يكون ضمان الوكيل لنفسه لما قلنا من ان حق
القبض له اصلا وبالنظر الى المال يكون اشتراط الضمان على الامين وكذلك
غير جائز لما فيه من التضاد والتنافي لهما الضمان لنفسه فلانه لو صح لصار
طالبا من نفسه ومطلوبا لنفسه فاضيا ومقتضيا في حال واحد واما اشتراط
الضمان على الامين فلانه لو صح لصار امينا وضمينا في حال واحد ولا يجوز
كاشتراط الضمان على المودع والمستعير والمضارب ثم نقول اشتراط
للضمان على الوكيل لو صح لا يخلو اما ان يكون ملتزما للضمان على الوكيل
او لا يكون فان كان ملتزما كان شرطنا زيدا على ما يقتضيه الجمال اذ هي
تخصي محل ما على الاصيل الامر ان ايد اعينه واللزوم هنا امر زائد اذ لا يلزم
الاصح وهو المشتري ان يدفع الثمن الى الامر فذلك وجوب ان لا يلزم
الكفل والا كان يغير مقتضى عقد الجمال واما اذا لم يكن ملتزما كان
اشتراط الضمان غثا لا فائدة فيه اذ الحال يكون بعد الضمان كالحال قبله
قوله وان دفع ضمان المهر الى اخره اي وان دفع بما اشار اليه من العله
ضمان وكل الزوج المهر في النكاح وضمان الوكيل بقبض ثمن ما باعه الامر
بنفسه لا بد فاع التنافي الامر عن ضمان المهر لنفسه واشتراط الضمان
على الامين اما الاول فلان الحقوق منصرفة عن الوكيل لكونه سفيرا
ومعبرا وهذا في وكل النكاح ظاهر وكذا في وكل القبض لان الثمن ليس
له بوجه ما فلو صح الضمان لا يصير ضامنا لنفسه ولا يودي الى التنافي واما
الثاني فلان الوكيل في الصورتين ياب محض لما ذكرناه وكالته لا توصف

بالزوم قبل القبض لعدم حصول التصود منها فكانت قابله للقبض فاذا اقدم
 الوكيل بالقبض على الكفالة وقبل الامر مع علمه بثنائي العقد بين حيث كان موجب
 لحدتها كون المال امانة في يده وموجب الاخر كونه متصونا عليه كان قبوله
 عزلا للوكيل اما الوكيل بالبيع فهو مالكا للثنى في حق القبض والمطالبه
 ولا يمكن الامر عزله للزوم وكالته بعد البيع حيث حصل المقصود وهو البيع
 منها فوله واعتبر بنص النهي والبرر اساره الى ما يوضح الفرق بين
 الوكيلين وهو ما اذا نص الامر على النهي عن القبض ونص الوكيل
 على ابرأ المشتري عن الثمن حيث كان نهى الامر الوكيل بالبيع عن القبض
 هذر الزوم تصرفه وكان نهية الوكيل عن القبض معتبرا لعدم لزوم
 تصرفه وحيث كان ابرأ وكيل البيع عن الثمن معتبرا ملكه حقوق العقد
 وابرأ من الحقوق وكان ابرأ وكيل القبض هذر لعدم ملكه شيئا من الحقوق
 واعلم ان حكم الاب في ضمان مهر ابنته في النكاح حكم الوكيل اما اذا كانت
 كبيرة فظاهر لانه كالاجنبي ولهذا صرح به في اياه عن قبض المهر واما اذا كانت
 صغيرة فقال في الخبر بانها مدام مدام شخصين كما في البيع قال وكهذا يصح فيها
 بعد البلوغ والتحقق بالاجنبي وذكر في الدخيرة بان الاب هو المخصوص من بين
 ساير الناس بكونه امينا وضمينا في مال ولده ويكون امينا وضمينا في حاله واحده
 يكون امينا في القبض ضمينا في التسليم اما الوكيل لا يجوز ان يكون ضمينا وامينا
 لا ترى ان الوكيل لا يملك البيع من نفسه وان نص عليه الموكل ان يبيع كرامة
 هذا كله حكم الوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن وهو ما اذا ادى الثمن من مال نفسه
 بغير ضمان جاز وسلم المال للامر وبرى المشتري ولم يرجع الوكيل عليه بشي
 من ذلك لانه لم يضمن وتنفلا من الوكيل من غير ان يوربه او يضطر فيه
 وليس من شرط صحة العمان تبرعا وتنفلا ان يكون المال واجبا على وجه
 نص الكفالة به وبطريق المس في هذا يدل الكتاب من حيث انه يجوز التبرع
 بادائه عن المكاتب ولا يجوز الكفالة به ص كذا ان صالح عنه على ماله جالس
 ام لا لانه ايضا صونا لمعنى الخط والاعراض بدليل ملكه المتوسط والمنكر
 لان بشرط ملك الثمن لانه صار بيعا ترجحا للمعنى وفسد لملك الدين
 من غير من عليه ضد الكفيل اذ الشرط لو كاده الحول في دينه مقتضى الكفالة

بالقبض
 صح

دون التملك واعتبر بنص البيع فيها **س** اي وكذا يجوز الصلح وببرأ
 المشتري من غير رجوع عليه لو صالح الوكيل الامر عن الثمن على مال نفسه
 سواء كان ذلك المال محاشيا للثنى ام لا لان الصلح عن الدين ايضا حكميا
 اذ موضوعه التجوز بدون الحق فكان قضا للدين حكما صونا لما يقتضيه لفظ
 الصلح من الخط والاعراض وليس هو مباحا ولا يقتضى ضمانا لا محالة بدليل
 يمكن المتوسط والمدعى عليه المنكر من الصلح مع المدعى ولو كان الصلح مباحا
 لم يصح مع المتوسط لما فيه من تملك الدين من غير من عليه الدين ولا منع
 المنكر لعدم الدين في زعمه ولهذا الوادعي دارا فانكر المدعى عليه ثم صالحه
 على بدل فاسحق البدل او هلك قبل التسليم او ودعيت مرجع الى اصل الدعوى
 ولا يجعل اقدامه على الصلح اقرارا بكون الدار للدين بخلاف ما لو اشترى اها
 والمسئلة لمحا حيث يكون الدار للدين لان اتمام المدعى عليه على الشر اقرار
 بملك المدعى وان قبل وجب ان لا يصح الصلح من الوكيل وان كان ايضا حكما
 لان الوكيل بمنزلة المالك في حق الحقوق والمالك اذا تبرع على نفسه بقضا
 الدين عن غيره لم يصح لتضاد بين كونه قاضيا ومقتضيا في وقت واحد
 فكذلك هنا فلما الوكيل بالبيع بمنزلة المالك للثنى لكن من وجه دون وجه
 اذ هو كالمالك في حق الحقوق دون غيرها ولهذا لا يصح ابرأه المشتري
 عن الثمن عند اي يوسف رحمه الله وعندهما ان يصح ابرأه لكنه يضمن للامر
 ولو كان مالكا مطلقا لم تجز كفالته وقضاؤه ولو لم يكن مالكا جاز قضاؤه
 وكفالته فلكونه مالكا لم تجز كفالته ولكونه غير مالكا جاز قضاؤه عملا بما
 جميعا والعمل على هذا الوجه اول من العكس لانا لو علمنا بكونه غير مالكا
 من وجه في حق الكفالة حتى جازت لزمننا ان نعمل به في حق القضا
 لان القضا اسرع ثبوتا من الكفالة اما لو علمنا بكونه مالكا في حق الكفالة
 لا يتر من العمل به في حق القضا لما ذكرنا انه اسرع ثبوتا لا ترى ان الكفالة
 تدل الكتاب لا يجوز والقضا جائز وكذا الكفالة بالدين المشترك من احد
 الشريكين لا يجوز والقضا جائز كان ما قلناه اول صيانته عن تعطيل الشبهين
قوله الا ان شرط ملك الثمن الى اخره استثنائا من جواز الصلح التقدير
 كذا يجوز الصلح ان صالح الوكيل عن الثمن على ماله الا ان يشترط الوكيل في الصلح

ملك الثمن عوضا عما صالح عليه فبعد لا يجوز لانه ان كان صلحا من حيث اللفظ
الا انه مبادله من حيث المعنى فجعل يترجى المعنى لان العبرة للعاني لا يرى
ان الكفالة بشرط براه الاصيل خواله والحواله بشرط مطالبه الاصيل كعاله
اعتبار المعنى دون اللفظ كذا هذا واذا اصاب الصلح بتعاسد لتملك الدين
وهو الثمن الذي في دمه المشتري لغير من عليه الدين وهو الوكيل وهذا
بخلاف صلح الكفيل مع رب الدين بشرط ملك الدين الذي في دمه الاصيل
حتى يجوز ان شرط تملك الدين لا يفيد تملكه اذ دين الكفيل ثابت على الاصيل
بدونه لما عرفت من ان الكفالة توجب دينين حال المطالب على الكفيل
ودين الكفيل على الاصيل لكنه دين موجب الى وقت ادائه عنه واذا كان كذلك
كان ذكر الكفيل في الصلح شرط التملك لو كاد حلول دينه الثابت له مقتضى
الكفالة لا التملك فلم يترك فيه تملك الدين من غير من عليه الدين بصلح واعتبر
ما قلنا في المستثنين بالوصف على البيع في كل واحد منهما فانه لو نص على
البيع بان قال الوكيل للامر بعتك هذا العبد بملك على المشتري من الثمن
لم يجز لما فيه من ملك الدين من غير من عليه الدين ولو قال الكفيل لرب
الدين بعتك هذا العبد بملك على الاصيل جاز لانه ليس فيه ملك الدين
من غير من عليه الدين لان الكفيل كان مالكا للدين الذي في دمه الاصيل
فل يبيع ولم يقد اضافه البيع اليه لا يؤكد الحلول كما قررناه وكذا اذا اتى
بالبيع من حيث المعنى بالطريق الاولى ص وان احال المشتري الامر
على الوكيل لم يجز لما مر في فلالته وان احال الوكيل الامر على المشتري
جاز خلا على الامر بالقبض اذ الزايد عكس شرط التحويل ثابت للمحال
دون المجهل بين اي وان احال المشتري الامر على الوكيل بالبيع لم يجز
الحواله لما مر في فلاله الوكيل بالثمن من انه بمنزله المالك ولو صحت الحواله
لصار ضامنا للثمن مودى الى ضمان الوكيل لنفسه او الى اشتراط الضمان
على الامين ومن انه ان كانت الحواله ملزمه لضمان الثمن على الوكيل كان
اللزوم امرا زائدا على دين المجهل وهو المشتري لانه لا يجبر على الدفع الى
الامر فكيف يجز المحال عليه وهو الوكيل وان لم تكن الحواله ملزمه كان
وجودها كعدمها بكون عبثا ولا يقال بان قبول الحواله ابراء احوال الامر

على الوكيل

على الوكيل بالثمن فقد ابرأ المشتري فوجب ان يصح لانا نقول الامر وان كان له
ولا به ابرأ الا انه ما ابرأ المشتري مطلقا بل بشرط ان يتصل الثمن من دمه
المشتري الى دمه الوكيل فادام ثبت الشرط لا ثبت الامر اهذا اذا احال
المشتري الامر على الوكيل واما اذا احال الوكيل الامر بالثمن على المشتري
فيجوز اذ اقبل المشتري لكن تكون الحواله امرا بالقص لا غير وهي حواله
مطالبة وقبض لا حواله ملك لان الزايد على الامر بالقبض من مقتضى لفظ
الحواله وهو التحويل بشرط كون الملك ثابتا للمجهل دون المحال لينتصرون نقله
منه اليه وملك الدين في مسيلسا بالعكس من ذلك لانه ما لبس للمحال وهو الامر
دون المجهل وهو الوكيل فلم يتحقق شرط صحة الوصف الزايد من معنى لفظ
الحواله فجعل على الوكالة بالقبض لان حق القبض للوكيل حكم العقد والموكل
بمنزله الاجنبي فجاز ان يوكله به ويجوز حل الحواله على الوكالة فالت محرم
رحمة الله في المضاربة اذا كان المال ديونا على الناس واشتد المضارب عن الاستيفاء
فقال له اجل رب المال على الغرماء اي وكله وفوض اليه المطالبة والقبض
واذا صحت الحواله فلا يكون للمشتري ان يمنع من اداء الثمن الى الوكيل
لانه عاقد ولا الى الامر لانه وكيل العاقد بالقبض والى ايها ادى الثمن يرى منه
ص وان نهاه الامر قبل البيع او بعده عن التسليم حتى يقبض الثمن لغى النهى
ان كانت العين في يده حتى لو سلم لم يسترده الامر وان توى الثمن على
المشتري لم يغيره الوكيل خلافا لابي يوسف فربيعا على ابرأ فارق
الانقلاب ثم والى ما يبد هنا او ترجى الجهد الاصله في الحق وبنام التسليم
بدا كما في كسب المادون وصح ان كان في يد الامر قدما او بعدا امن الوكيل
لفقد التسليم او بقضه او ترجى من حاجة الجس والخلص عن العهد
السبق والند كودع باع الوديعه او شراها اذ يستقر قبضه بالوصول
اليها وحبس المولى بسبق المبيع ولا يصير غاصبا لاخذ بعد البيع لحاجة مرتب
فيسترده الامر لاني بيع الاصل كالو باشر وبصير غاصبا لاخذ قبله لفقد
الامر والحاجة يتلف عنه ما قبله ولو بعد البيع لفقد الثاني كما في توكيل
الغاصب وفي تخيير المشتري لقيام الخلف اوتت الفسخ بعد ان يبيع الدين
من الاسناد الى سببه السابق تردد عند المشتري بالثمن لتناف بين اليدين

والضامين كما بعد الاسترداد وان نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن او يحضر الشهود
او يزيد صريح النهي ولا ينفذ البيع قبل القبض والحضور لان النهي لا ياتحق نفسه
ولا الوكيل ترجيحاً لوجه النيابة في البيع او يقيد بها بالصفة حتى لو قال بيع عبد
او ينفذ ابو من زيد لم ينفذ بغيره المومض بعد ذلك ولا نساء ولا من عمر و صنف
انقضى من زيد وبيع بشهود يقيد بها في رأي وفاقاً لاصاق ضد بيع واشهد لعطف
التصور ضد بيع وخذ رهناً او كفيلاً او واشترط في الخيار والقيد العاقل لغير
والمدح حتم والوسط ان اكد بالثمن في الثاني والاولى وان نهاه عن القبض
حتى يحضر الشهود او زيد بغير النهي وخاز القبض عند الغيبة للعكس
لما في الوكيل بالقبض لعكس العكس والحرف الجامع المقيد والتوأم ترجيحاً لوجه
النيابة في البيع والاصالة في الحقوق بين رجل امر رجلاً ببيع عبده ثم نهاه
اما عن التسليم او البيع او قبض الثمن لايصفة فهذه ثلثة اقسام القسم الاول
اذا نهاه عن التسليم الى المشتري حتى يقبض الثمن ولا يخلو اما ان كان العقد
في يد الوكيل او في يد الامر فان كان في يد الوكيل لم يصح النهي وكان لغوا
سوا كان النهي قبل بيع الوكيل ام بعده حتى لو سلمه الوكيل الى المشتري
لم يكن للامر ان يسترده منه وان توي الثمن على المشتري لم يفرمه الوكيل
عند مهر رحمه الله وهو قياس قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
بوجه الله يعتبر بهيه وللامر ان يسترده ولو توي الثمن على المشتري
غيره الوكيل ورجع بالغرم على المشتري والخلاف بينهم اما ان يكون
تفرعاً على اختلافهم في مسيله الامر كما قال بعضهم واما ان يكون يشأ
على اختلافهم في ترجيح جهه الاصل او جهه النيابة فهذا ان فصلان اما
الفصل الاول فنقول وجه البناء انه انما يملك حبس البيع عن المشتري
سراجل استيفاء الثمن فاد اكان له ابطال حق الاستيفاء لا اجرا عند هذا خلافاً
لما في يوسف كان له ابطال حق الحبس بالتسليم لان حق الحبس سراجل استيفاء
الثمن فوله عار في الخلاف ثم والناكيد هنا اشارته الى الفرق بين امر
الوكيل عن الثمن وبين تسليمه البيع الى المشتري من وجه اخر على قوليهما
حيث تضمن الثمن للامر في الامر دون تسليم البيع الى المشتري بغير المصنف
رحمه الله عليه والفرق ان الامر ان اطلاق الثمن على الامر كان جائزاً عليه فيضده

للامر والتسليم تأكيداً للثمن على المشتري فلا يكون فيه جائزاً على الامر فلا يلزمه الضمان
واما الفصل الثاني فنقول لما كانت جهه الاصل وجهه النيابة في تصرف
الوكيل متعارضين بالاتفاق وتعدر الجمع بينهما للتضاد وجب الترجيح فابو يوسف
رحمه الله رجح جهه النيابة لان الوكيل نائب في اصل العقد وحكمه لانه ملكه
بتفويضه وحقوق العقد تابعة له فوجب ان يكون نائباً في حقوقه ايضا كيد الخالف
التابع متبوعة ولا يقال لو كان ماساً الصريح منع الموكل اياه عن تسليم البيع اصلاً بحيث
لم يصح للاجتماع علم انه اصل لان نائب لا ينفذ الا ما يصح منعه عن تسليم البيع
الى المشتري لا لكونه نائباً بل لتعلق حق الغير وهو المشتري به الامر ان الراهن
لا يملك عزل العدل عن البيع مع انه نائب عنه لما فيه من تعلق حق الغير وهو المرتهن
به كذا هذا وابو حنيفة ومحمد رحمهما الله يرجحان جهه الاصل في التسليم لان
التوكيل تمليك الامر من الوكيل بتفويض الراي اليه فيكون تاماً باعتبار كونه
عاملاً لمصلحة الغير ما كانا باعتباره كونه عاملاً لراي نفسه فجعلناه نائباً في حق ما يرجع
فعله فيه الى مصلحة الامر كاصل العقد وحكمه ما كانا اورا ذاك وهي الحقوق
وتسليم المبيع الى المشتري من الحقوق فاد اسلطة على البيع وباع صار التسليم مستحقاً
عليه وقد تم تسلط الامر اياه باثبات السبب الذي تمكن به من التسليم وهو اليد
يدع العبد اليه فلا يعتبر بهيه عن التسليم بعد ذلك كما لا يعتبر بهي الموكل
عنده المادون له عن بيع ما في يده من الكسب لانه يهاه بعد تمام التسليم
مع قيام السبب الذي تمكن به من البيع وهو المادون السابق وما استشهد به
ابو يوسف رحمه الله من مسيله الرهن ممنوع لان العدل نائب المرتهن ولهذا
صح الرهن بقبضه ولم يوجد من المرتهن تسليط له على الدفع الى الراهن فاد اذ
اليه كان ضامناً هذا كله اذا كان العبد المأمور ببعده في يد الوكيل واما
اذا كان في يد الامر فله ان يملك دفعه الى الوكيل اصلاً او كان في يده معاداً
اليه من الوكيل بان كان سلمه الى الوكيل ثم استرده منه فلا يلغونهي الامر
الوكيل عن التسليم الى المشتري قبل قبض الثمن لفقد التسليم على التسليم في الوجه
الاول ولنفقته بعد وجوده في الوجه الثاني او نقول لما تعارضت حاجه
للامر في الحبس ليصل الى الثمن وحاجه الوكيل في التسليم الى المشتري ليخلص
نفسه عن عبده فالزعم بعقد البيع رجحاً بالسبق واليد قلنا ان كان البيع في يد
الامر يعتبر حاجه الامر في الحبس لسبقه وثبوت يده الحسيه عليه وان كان في يد

الوكيل يعتبر حاجته في التسليم الى المشتري لسبقه وثبوت يده التي تم التسليم
بها لانزى ان المودع اذا باع الوديعه بامر المالك او اشتراها لنفسه منه وادع
المالك ان يستردها ليجسها بالثمن من حيث انه يستقر قبض المودع بالوصول
اليها حتى لا يعتبر نهى المالك عن التسليم الى المشتري في الصورة الاولى ولا يملك
استردادها في الصورة الثانية ترجيحاً للحاجه المودع بالسبق واليد ومن حيث
انه يستقر قبض المولى المالك بسبق منعه المودع منها ان سبق المالك واخذ
الوديعه من منزل المودع قبل ان يصل المودع اليها ترجيحاً للحاجه المودع بالسبق
واليد ثم لا بداع في الصورة الثانية وان بطل بشر المودع لاستحاله كونه
مودعاً في ملك نفسه الا ان امر المالك بالقبض لا يثبت اليد عليها باق ان ابتدا
ذلك من المالك البائع صحيح كما لو اودعه بعد الشراء وهناك لا يبقى للبائع حق الاسترداد
كذلك هنا وقول المصنف رحمه الله كودع باع الوديعه او شراها بمعنى
اشترها كما يئناه لان شري بمعنى باع وتجي معنى اشترى وهو من الاضداد
م في الصورة الثانية لو نهاه البائع عن القبض قبل ان يرجع الى بيته حتى يعطيه
الثن فنهيه باطل حتى لو رجع وقبض لم يكن للبائع حق الاسترداد وهذا لان
بقايد عليه بالتسليم اذن بالقبض دلاله من جهة الفعل ونهيه قول والقول
لا يرفع الفعل كما اذا تراد الرهن بالقول بان ضمانه لا يرتفع لان الضمان وجب بالفعل
ولا يرتفع الا بالرد والى هذا اشار في الكتاب حيث قال لان النهي لا يخرج الجارية
كما يخرجها اخذ البائع اياها قوله ولا يصير غاصباً الى اخره اساره الى ان الامر
لولا لم يسلم العبد المأمور ببيعه الى الوكيل حتى باعه الوكيل واراد ان ياخذه
من الامر ليدفعه الى المشتري قبل قبض الثمن ليس له ذلك الا برضى الامر
فلو اخذه بغير رضاه لم يصير غاصباً لان امر الموكل لا اخذ ان لم يوجد لكن وجد
الحاجه التي مر ذكرها وهي تخليص الموكل نفسه عن عهده بالزمه بعد البيع
المأمور به لكن الامر ان يسترده من المشتري الا اذا كان الوكيل قد باعه بثمن
موجب اجلا متعارفاً فان الامر لا يمكن من استرداده اما على قول ابي حنبله
رحمه الله فظاهر جربا على موجب الاطلاق واما على قولها فلان البيع بالثن الموجل
باجل قريب متعارف يدخل تحت الامر مطلق البيع فكان مباشرته للعقد كما شره
الامر بنفسه ولو باع الامر ثمن موجب ليس له ان يجس البيع لاجل الثمن فكذا اذا
باعه وكيله وهذا خلاف ما لو اخذ الوكيل العبد من الامر قبل البيع حيث يصير

غاصباً لا اخذ لفقد امر الامر وفقد حاجه الموكل الى تخليص منه اذا عهده
تلقته قبل البيع فصار لا اخذ بغير اذن الامر مضوناً عليه قبضه عنده بالقبضه
سوا كان التلف قبل البيع ام بعده اما اذا كان قبل البيع فظاهر واما اذا كان بعد
البيع فللفقد التناهي لانه باع بآدنه وكونه غاصباً لا ينافي كونه وكيلاً لا يري ان
المقصوب منه اذا وكل الغاصب ببيع المقصوب عازاً اذا خلاص من حيث الفعل
ما يرفع الامر كالمودع اذا خالف في الوديعه ثم عاد الى الوفاق يعود امناً فكذا هذا
واذا انفد البيع وسلم المبيع وقبض الثمن من المشتري فهو امانه في يده لانه وكيل
في الثمن وقد يري عن ضمان القيمة بالتسليم الى المشتري كما في الغاصب المأمور
بالمبيع وان سلم قبل قبض الثمن كان للمالك ان يسترده فاذا استرده بري الوكيل
من الضمان الاول فان اخذه الوكيل ثانياً بغير امره تلف عنده قبل نقل الثمن
لم يضمن لان قبضه حق لما ذكرنا وسقط البيع بهلاك المبيع قبل القبض قوله
ف في تحريم المشتري الى اخره خبر مقدم لقوله يرد وفيه اشاره الى ان الوكيل
اذا قبض العبد من بيت الامر بغير امره قبل البيع ثم باعه فهلك في يده قبل التسليم
الى المشتري وجب عليه العبد لصيرورته غاصباً صامناً للقيمة هل ينتقض البيع
بردد قول المشايخ رحمه الله فيه فقال الكرخي رحمه الله وغيره لا ينتقض البيع
لان المبيعات الى خلف وهو العبد فلا يفسخ البيع كالمقتله الوكيل بالمبيع قبل
التسليم لكنه يحرم المشتري لتغير شرط العقد عليه كذا هذا ومعنى قول محمد
رحمه الله في الكتاب ينتقض البيع اذا اختار المشتري نقضه اما بدون اختياره
فلا ومنهم من قال بل يفسخ البيع والفسخات غير متوقف على اختيار المشتري
لتغير تنفيذ العقد اذ لا يمكن تنفيذه على الامر لان الوكيل ملكه بالضمان
مستنداً الى وقت قبضه فظهر انه باع ملك نفسه وتنفيذه على الوكيل
انما يتصور باسناد ملكه الى سببه السابق وهو القبض الموجود قبل البيع
ودلك انما يتصور باعتبار الحلف وهو القيمة وهي دين في دمه الوكيل ولو نفذ
كان ذلك تليكاً للدين الذي في دمه الوكيل وهو العبد لغرم من عليه الدين
وهو المشتري في ضمن القول باسناد الى سببه السابق كما قررناه قال
في النحرير وهذا لما ذكرنا في البيوع ان العبد متى وجبت بسبب قبل البيع
لا ينفذ البيع لانه بيع القيمة وانه يملك الدين من غير من عليه الدين او صرف بالنسيه

وانه لا يجوز اما اذا اوجبت القيمة بعد البيع تكون ابتداء العقد على القيمة فيجوز لا يرى
ان ابتداء البيع بالحصه لا يجوز وانما هو بالحصه لا يجوز وهذا لان الوكيل هو الباع والبايع
اذا قتل المبيع ينفسخ البيع وقبل الصحيح هو الاول لان القيمة ما لم يتم البيع بدليل بقاها بعد
انتفاض البيع فكان لا يضمن خلاف ما اذا كان الباع هو المالك سلمه لولزمته القيمة
انما تلزمه بالبيع لكونه مضمونا في يده بالقيمة بسبب البيع ولا يجوز البيع على القيمة فينتقض
البيع ضرورة ولانه يودي الى ان يكون الشيء الواحد مضمونا بالقيمة وبالثمن وان لا يجوز
قوله وعند المشتري معطوف على ما تقدم التقدير وبصير اي الوكيل غاصبا
فلاخذ قبل البيع لنقد الامر والحاجه سلف عند الوكيل بالقيمة الى اخره ويتلف
عند المشتري بالثمن لتناف من البديس والضامين اذ يد الوكيل يد غصب والعبد
مضمون عليه بالقيمة ويد المشتري يد ملك والمالك لا يصير غاصبا ملك نفسه
والعبد مضمون عليه بالثمن فيتلف العبد عنده بالثمن كما يتلف عند الامر بعد استرداده
بالثمن ولهذا يهلك المبيع عند الباع بالثمن واذا كان هلك المبيع عند المشتري بالثمن
فيطلب الوكيل الثمن منه لانه هو العاقد ويوصله الى الامر لانه من عده فلم
تؤى الثمن على المشتري لم يضمن الباع اما عندهما فلا لانه لو نهاه عن التسليم صرحا
فسلم لم يضمن وكذا عند ابي يوسف رحمه الله في الاصح لان الوكيل انما يضمن اذا
نهاه الامر عن القبض والتسليم الى المشتري ولم يوجد النهي هذا كله ما يتعلق
بالقسم الاول وهو ما اذا نهاه الامر عن التسليم حتى يقبض الثمن واما القسم الثاني
وهو ما اذا نهاه عن البيع لا يضمنه فنقول اذا دفع العبد اليه ونهاه عن بيعه
حتى يقبض الثمن او حتى يحضر الشهود او حتى يحضر زيد صح النهي ولا ينفذ بيع
الوكيل قبل قبضه الثمن في الصورة الاولى ولا قبل حضور الشهود في الصورة الثانية
ولا قبل حضور زيد في الصورة الثالثة لان النهي الامر في حق نفسه وهو العقد
لاحق الوكيل ترجيحاً لوجه النيابة في تصرف الوكيل على وجه الاصل لان الوكيل
فيما يرجع الى نفس العقد ترجيح في تصرفه بوجه النيابة كما اشرنا اليه قبل هذا
او يقيد بالنيابة بالصفة والنهي والتقييد هنا راجع الى نفس العقد فيكون كل واحد
منهما معتبراً لما قاتهما حق نفسه وقد اضاف التوكيل الى وقت موصوف بأنه
بعد قبض الثمن او بانه يحضره الشهود او زيد ولم يوجد الوقت المضاف اليه
فصار كما لو قال بع هذا العبد غدا فباعه اليوم لا ينفذ بيعه بخلاف ما لو باعه

بعد غدا حيث ينفذ بيعه لصيرورته ما دون البيع في الغد فكان تصرفه في بعد
الغد ما دون نفيه وقد ا لو قال بع هذا العبد بنفسه لا ينفذ بيعه لان الوكيل
ما اول مباعاً موصوفاً يكون ثمنه نقد والتقييد بالتقدير ينفذ حلول الثمن وصيانته
عن التوى بالافلاس وخودك وكذا لو قال بع من زيد فباعه من عمرو لم ينفذ
بيعاً لان التقييد مفيد اما لتفاوت الناس في المطالبة والملاءة واما لتصدده ايتار
المشتري على نفسه بالعبد ولم يبين في الكتاب انه اذا باعه من وكل زيد هل يجوز
ام لا ان قلنا ان التقييد لتفاوت الناس في المطالبة فلا يجوز لان المطالبة تتوجه
على الوكيل دون الموكل وان قلنا بانه لا يثار المشتري على نفسه فيجوز لان
الملك يسرا الوكيل تبع للموكل وهذا هو الاصح بخلاف ما لو امره ان يشتري له
عبد زيد من مالكه فاشتراه من وكيل زيد او من رجل اشتراه من زيد
حيث تجوز لان التقييد غير مفيد اذ مقصود الامر سلامة ذلك العبد
له وقد حصل قوله وبمع شهود ينفذ بها في رأي الى اخره اي ولو قال
للكوكل بع هذا العبد بشهود ينفذ جواز بيعه بالشهود في رأي بعضهم
اعصار الحرف الاصل وهو الباع كما في قوله بع برهن او بع كعيل بخلاف قوله
بع واشهد لان عطف الامر بالشهاد على الامر بالبيع مقرر له فلا يخرج الامر بالبيع
بعطف الامر بالشهاد عليه من ان يكون مطلقاً لان ترك المعطوف على موجب
ترك المعطوف عليه بخلاف قوله بع وخدرهنا او كعيل او بع واشهد لغيره
فباعه بغير رهن او كعيل او اشتراط خيار الامر حيث لا ينفذ بيعه والفرق بين
هذه الصور وبين قوله بع واشهد ان الاشهاد ليس بشرط لازم في البيع
اذ يتم البيع بدونه ولا يكون الوكيل بترك اشتراطه مخالفاً للرهن والكيل واشتراط
الخيار امر لازم للبيع المأمور به لان في الرهن والكيل ملكه استيناف الثمن والبيع
لا يتم بدونه فكان الوكيل بتركه مخالفاً ولذا شرط الخيار لازم من حيث انه ينفذ مع
خر وبع للبيع من ملك الامر فكان الوكيل بتركه مخالفاً فلا ينفذ معه قوله بالعبد
العاطل الى اخره اشارة الى الاصل الذي يبنى عليه جنس هذه المسائل والمراد
بالعاطل هنا الخالي عن الفائدة مشتق من العطل فتع العين والطائال عطلت
المراه اذا خلا جيدها عن الفائدة فهي عاطل قال الجوهري رحمه الله وقد يستعمل
العطل في الخلو عن الشيء وان كان اصله في الحلي يقال عطل الرجل من المال

والادب فهو عطل وعطل مثل عشر وعشر اذا عرفت هذا فنقول الامر مني ذكر
 في البوكل قيد اولا فلو ان يكون مفيد الحال او لا يكون مفيد الحال حال
 او يكون متوسطا بينهما ان يكون مفيد في حال دون حال فالاول لغو
 فلو ان كان مفيد في حال دون حال فالاول لغو فلو ان كان مفيد في حال دون حال فالاول لغو
 لا يصح التصرف بدونه لقوله بع عدا او بع بقدر او بع من زيد او بع وخذ رهنا
 او بع وخذ نفلا او بع واشترط لي الخيار وكذا بع بشهود في راي بعضهم والثالث
 وهو المتوسط ان اكذب بالنهي فهو ختم كالثاني كقوله لا تبع حتى يقبض الثمن او حتى
 يحضر الشهود او حتى يحضر زيد ولو قال لا تبع حتى تشهد او بع علي ان تشهد
 فهو بمنزلة قوله لا تبع الا بشهود وان لم يوكد بالنهي فهو لغو كالاول كقوله
 بع واشهد وكذا بع بشهود عند من لا يعتبره قيدا في الامر بالبيع وهو عند بعضهم
 لان الاشهاد كما يكون حجة له يكون حجة عليه فيضره كما ينفعه فلا يكون مفيد الاحالة
 بخلاف الرهن والكتالة لانها من اوصاف البيع والثمن والاشهاد ليس من اوصافها
 قال في التحرير وهو الاظهر وهذا خلاف ما ذكرناه قبل هذا من راي بعضهم
 واما القسم الثالث وهو ما اذا انهاء عن قبض الثمن الاصفه فنقول اذا دفع
 العبد الى الوكيل وامره ببيعه ونهاه عن قبض الثمن حتى يحضر الشهود او يحضر
 زيد كان نهيه لغوا غير معتبر وبما قبض الوكيل الثمن عند غيبه الشهود
 وغيبه زيد لان النهي هنا لا في حق الوكيل دون حق الامر عكس ما مر من العلم
 في القسم الثاني ترجيحاً لوجه الاصل في تصرف الوكيل على جهة النيابة لان قبض
 الثمن من حقوق العتد والعائد اصل فيها فلم يعتبر نهى الامر لملا فاته حق الغير
 وهذا على اصلها ظاهر لانه لو نهاه اصلاً لا يصح قلداً اذا قيد به بقيد وعند اي يوشن
 رحمه الله انما يعمل نهيه اذا كان مفيداً قلداً تنقيده وهذا التقييد غير معتد بالنسبة
 الى الامر لان الاشهاد اعم بعد الوثوق بالثمن وهو امر يرجع الى المشتري بخلاف النهي
 عن التسليم قبل قبض الثمن لانه مفيد تأكيد حق البائع فيعتبر قوله الا في الوكيل
 بالقبض اشارة الى ان نهى الوكيل بالقبض بان باع الامر بنفسه العبد وكله قبض
 الثمن وبقية المسئلة محالها فان التقييد معتبر حتى لا يجوز له ان يقبض الثمن المحض
 الشهود او زيد لان النهي فيه لا في حق الامر دون حق الوكيل فكان معتبراً في
 التقييد به وهذا التعليل هو المراد بعكس العكس لانه على في القسم الثاني ملافاً

النهي

النهي حق الوكيل دون الامر وفي القسم الثالث بعكس ذلك وهو ملافاً النهي
 حق الامر دون حق الوكيل واذا كان هذا التعليل عكس التعليل الذي كان
 قبله كان الذي قبله ايضا عكساً له لان كل واحد من المتعاكسين لعكسه فيصير
 حينئذ على التعليل في مسيله الوكيل بالقبض ملافاً حق الامر دون حق الوكيل
 انه عكس لعكس نفسه واذا كان كذلك فبشترك الصورتان وهو الاولى والاخيرة
 في تعليل واحد وهو ملافاً النهي حق الامر دون حق الوكيل وتنفرد الصورة
 المتوسطة بتعليل واحد وهو ملافاً النهي حق الوكيل دون حق الامر قوله
 والحرف الجامع للفرد والموام الى اخره اي والاصل الجامع للتعليل في الصورة المنفردة
 وهو مراد المصنف رحمه الله بقوله للفرد وفي كل واحد من الصور من المشتري
 في العلم وهو مراد المصنف رحمه الله بقوله البوام هو الترجيح لوجه النيابة
 في تصرف الوكيل في اصل البيع ولوجه الاصل في الحقوق كما اشترنا اليه قبل هذا
 والله اعلم ص باب الوكيل يسري في حق عياله من العلم ان هذا
 الباب يشمل ايضا على اكثر مسائل الباب الخامس من ابواب الوكالة في ترتيب
 الجامع نقلها المصنف رحمه الله اليه للناسبه ص هو فيه خصم مطلقاً قبل قبض الامر
 مشروطاً بالامر بعده ترجيحاً بين جهة الاصل والنيابة بالبد حسا ورده نسخ
 مطلقاً لفقد اللزوم كرده بروية او شرط ورضاه في غير المقبوض ملزم مطلقاً
 الحاقاً بالتملك عن علم حيث لا قسط للوصف وخالفنا في الناحية ان حذر بنوت
 جنس منفعة كما قيل لما ان حذر بما لا عين وفي المقبوض من قبل ملكه الرد على
 المانع دون الرد على الوكيل وفان جهة الاصل والنيابة والاتحاد والتعدد حذر
 الضرر اذ صار الوصف اصلاً لا بالقبض ضد ما قبله فكان دون الامر كما فرق
 ابو يوسف ولا يلزم خيار الروية والشرط لان الصفقة لم تتم ادحق الوكيل
 كفعله فيها عكس العيب اصل لا تبع ص اعلم ان الوكيل بالشر اذا اطلع على عيب
 البع بعد قبضه فلا يخلو اما ان اطلع عليه قبل ان يقبضه الامر منه او بعده
 فان كان قبله فهو خصم في رده مطلقاً سواء امره الامر بذلك ام لم يأمره وان كان
 بعد قبض الامر منه فخصم منه مشروطه بامر الموكل لان تصرف الوكيل تعارض
 فيه جهة النيابة والاصل كما قررناه في الباب الذي قبل هذا فوجه الترجيح
 بين الجهتين فترجحنا لوجه التي تابت بالبد الحسية فعلم ان كان في يد الوكيل

عكس
صح

صداقة الوكيل بغير نيابة

فيه
صح

تريحت جهة الاصل اذ هو اصل في حقوق العقد والرد بالعيب منها ولا ضرر
على الامر في ذلك لانه لا يبطل عليه ملكا ولا يد اقتصد ابل ضروره اقامه ما فوض
اليه وهذا يشل ما اذا كان في يده قبل التسليم الى الامر وما اذا سلمه ثم رده
الامر عليه بالعيب وان كان العبد في يد الامر لا يردده الوكيل بالعيب الا بالامر
الامر لما في الرد حينئذ من ابطال اليد الخالصه قصد ابعدها عنها وكالنه
بالفراغ مما امر به هذا هو حكم خصومه الوكيل في العيب واما حكم رده فهو
تسريح مطلقا في حق نفسه وحق الامر سواء كان قبل قبضه من البائع ام بعده لعدم
لزوم العقد في حق الامر قبل التسليم اليه نصار كرده خيار الرويه والشرط فارسل
شرا الوكيل بمنزله عقد بين فكان كالمشترى لنفسه ثم كالبائع من الامر فوجب ان لا يرد
له حق الرد على البائع بالعيب كما لو باع من غيره قلنا هذا انتقال حكمي بطريق
الخلافه ومثله لا يمنع الرد بالعيب كالانتقال الى الوارث واما حكم رضى الوكيل
بالعيب فنقول رضاه في غير المقبوض ملزم للعيب على الامر مطلقا سواء
كان العيب يسيرا ام فاحشا عند ابي حنبله رحمه الله الا ترى انه لو اشتراه عالما بعيبه
لزم الامر قلدا اذا قبضه عالما بعيبه الحما والرضاه بقبض العيب عن علم بالملك
عن علم اذ العيب قبل القبض لا يفسد له من الثمن لانه عبارة عن فوت وصف
السلامه والاوصاف لا يقابلها شئ من الثمن مالم يقصد وقبل القبض ليست
مقصوده فلم يكن في رضاه ابطال حق الامر فيصبح بخلاف ما بعد القبض لان للمو
حينئذ قسطا من الثمن لمنع البائع اياه نصار كمنع الوديعه وحالف ابو يوسف وجم
رحمهما الله في العيب الفاحش ان حد الفاحش بانه العيب الذي يفتوت به جنس
ينفعه كالعبي كما قيل بناء على ان ابا حنبله رحمه الله يعتبر الاطلاق مالم يوجد العقد
اذا اشتراه بمثل الثمن وابو يوسف ومحمد رحمهما الله يعتبران العرف وشرا العيب
غير متعارف لهما حكما خلاف العور لانها معيبه وشرا العيب متعارف
ولا يبي حنبله رحمه الله ان العرف مشترك اذ قد يشتري العيب رجة لها وابتغى المرات
الله تعالى ونحو ذلك بخلاف التكفير لانه قام دليل المنع لانه مشروع زجرا عن ارتكاب
المعصيه ولا يحصل الزجر باعتراف فابت جنس المنفعه بخلاف الوكيل بشر اجاريه
للخدمه حيث لا يملك شرا فابت جنس المنفعه لقيام دليل التقييد بغيره واما
اذا احدث العيب الفاحش ما لا يتغابن فيه واليسير بما يتغابن فيه وهو ما يدخل

تحت التقويم كما فسره شمس الامه السرخسي رحمه الله بخلاف فيه بل ان كان يسيرا
لزم الامر رضى الوكيل به وان كان فاحشا لزم الوكيل دون الامر بالاتفاق
لما ان يشا الامر به هذا كله حكم رضى الوكيل بعيب المبيع غير المقبوض واما حكم
رضاه بعيب المبيع المقبوض فهو منزىل لم يكن الوكيل من الرد على البائع دون علم
بالامر من الرد على الوكيل لان الوكيل بالشرا اصيل من وجه ياب من وجه وعقد
متحد حقيقة متعدد حكما كانه اشترى لنفسه من البائع ثم باع من الامر فجعلناه
في حق البائع اصيلا وجعلناه عقده متحد احتى صخ ابراهه في حق نفسه اذ لا ضرر
فيه على الامر وجعلناه في حق الامر بايا وجعلناه عقد متعدد احتى لم يصح ابراهه
في حق الامر على جهة الاصله والنيابه او جهة الاتحاد والعقد في محلين مختلفين
اختراز ليعين الحان الضرر بالامر باستقاط حقه في وصف السلامه بعد سير ورته
مقابلا لبعض الثمن لان الوصف صار اصلا مبدا بالقبض كالدات وقابله بعض
البدل لصيرورته مقصودا بالقبض بخلاف ما قبل القبض لان الوصف هناك
لم يصح مقصودا فلم يقابله بعض البدل فلم يكن في الابراهه ابطال حق الامر
فيصح مطلقا بوليه فكان دون الابراهه كما فرق ابو يوسف رحمه الله اساره الى
جواب سوال مقدر وتقريره ان يقال وجب ان لا يصح ابراهه وكل الشرا عن
عيب المبيع المقبوض عند ابي يوسف رحمه الله كما لا يصح ابراهه وكيل البيع عن الثمن
والجامع ان الوكيل عنده ياب في حق الحقوق كما هو ياب في نفس العقد
وتقرر الجواب وهو الفرق له بين السيلتين ان يقال بان الابراهه العيب
دون الابراهه عن الثمن ولا يجوز ان يورد اشكالا وسيانته انه لا ضرر على الامر
في تصحيح ابراهه الوكيل عن العيب بخلاف ابراهه الثمن قال في الدخيره والا براهه
الثن يضر بالمالك لان قبل هذا الثمن على دمه المشتري وبعد الابراهه يضر الثمن
في دمه الوكيل وربما يكون المشتري املى ام الابراهه عن العيب لا يضر بالمالك
لانه لا يثبت في حق الموكل الا ما كان ثابتا قبل الابراهه فان قبل الابراهه للموكل خيار
ان يرضى بالعيب وان لا يرضى ويلزم الوكيل وهذا الخيار باق بعد الابراهه عن العيب
وانما كان للموكل هذا الخيار بعد رضا الوكيل لان الثابت في حق الحقوق
عقدان تقديرا واعتبارا فرضى الوكيل بالعيب يوجب بطلان حق الرد في عقده
اما لا يوجب بطلان الرد في حق الموكل بعد الابراهه على قول ابي يوسف رحمه الله

هو لا يلزم حصار الرويه والشرط الى اخره اشارة الى الفرق بينهما وبين خيار العيب حيث كان تصرف الوكيل في خيار الرويه والشرط لازما للامر سواء كان قبل القبض ام بعده بخلاف خيار العيب حيث كان رضاه بالعيب لازما في حق الامر قبل القبض لا بعده والفرق ان الصفة في خيار الرويه والشرط ليرسم ولهذا لا يملك التفريق برد البعض دون البعض فيها لان حق الوكيل في خيار الرويه بمنزلة فعل الرويه وفي خيار الشرط بمنزلة فعل الاشتراط وفعله فيها اصل لا تبع فلذا حقه واذا كان حقه اصلا فيها كان حق الامر تبعاً لحقه فيبطل بطلانه وهذا عكس خيار العيب لان حق الامر فيه اصل لا تبع لان خيار العيب انما شرع رفقا بصاحب الحق والوكالة انما شرعت رفقا بالموكل فكان حقه اصلا لا تبعاً فلا يبطل بابطال الوكيل حق نفسه بعد ما صار له حصه من الثمن بالقبض بخلاف ما قبل القبض حين وان رده الامر على الوكيل ثم بان عيب ثان فان علم انه كان عند البائع لم يرد على الامر كما لا يرد عليه فيلغو كمن شرا من شرا منه فيما يزوي او سقط الثمن ثم بان العيب ولا على البائع للواسطة اذ قد رده الامر معاً تطهيره ابن طاع من اسه وورث ضد العكس لفائدة التقديم بقدر الثمن وفي بعض النسخ يبطل القاضى رد الامر اذ بان الخطا في ظنه تفوت المكنة ثم يرد على البائع بالعيب الثاني لحياء الحق كالأب يشتري لنفسه من ابنه الصغير ما كان اشتري له من ثالث وان علم انه كان حدث قبل رد الامر عليه رده على الامر رفعا للخطا اذ بان اللزوم عليه للحدث في يده حكما ولو بعد الرضا فانه لا يزيل منه بدليل التلف ويغرم ارش العيب للتفوت بالرضا من اي ولد كان الامر لم يرض بما رضى به الوكيل من عيب البيع المقبوض بل رده على الوكيل ثم اطلع الوكيل على عيب ثان في البيع فلا تخلوا اما ان يعلم ان ذلك العيب الثاني كان عند البائع كالأصبع الزايدة مثلا واما ان يعلم انه كان حدث قبل رد الامر على الوكيل ففي الوجه الاول ليس للوكيل ان يرد على الامر ولا على البائع اما عدم رده على الامر فلانه لو رده عليه بالعيب الثاني لكان للامر ان يرد عليه لكونه تلقى الملك من جهته لما قلنا من ان الوكيل بالشرا في حقوق العقد بمنزلة المالك كانه اشتري لنفسه وقبض ثم باع من الموكل وسلم واذا كان كذلك فلا يفيد الرد بل يلغو كمن اشتري عبدا من اشترا

منه وقبضه ثم وجده المشتري الباي وهو البائع الاول عيبا قدما لا يرد له لعدم القابلية اذ لو رده على بايعه لردّه بايعه عليه لتلقيه الملك من جهته فوله مما يروى متعلق بما بعد ولا عاقبة وهو اشارة الى وجه اخر في ان لا يرد الوكيل بالعيب على الامر وذلك المذكور في اثنا روايه ذكرها شيخ الاسلام خواهر راده رحمه الله وبيانه ان نقول ان لا يرد الوكيل على الامر لان الوكيل لم يملك العبد على الامر بجهته المعاوضة كالبائع اذ ارد المبيع عليه بالعيب لا يكون مثلكه بجهته المعاوضة وانما سقط ثمنه عن المشتري ضروره انفساح العقد وكذا الامر برده العبد على الوكيل بالعيب سقط عنه الثمن لانه بمنزلة المشتري من الوكيل ولو سقط الثمن عن المشتري بهبه البائع ثم وجد البائع عيبا قدما لا يرد له بالعيب لعدم القابلية كذا هنا هذه اكله تغليل عدم رد الوكيل العبد بالعيب الثاني على الامر واما بيان عدم رده على البائع فنقول ان لا يرد له لئلا الواسطة وهو البائع من الامر لان رده على قدر لمعامده في حق البائع لما عرف من ان الوكيل بالشرا مع موكله في حق حقوق العقد بمنزلة البائع مع المشتري ورد المشتري المبيع على البائع بمنزلة البيع منه فصار كما اذا باع الابن من ابيه عيدا فمات الاب وورثه الابن ثم وجد بالعبد عيبا من حيث انه لا يرد له على بايعه لئلا الواسطة وهو البائع للاب ولا على نفسه للتناهي ولا ينصب القاضي عن الميت خصما وان سأل الابن من الخصم انما يرد على وارث الميت ليوجب الدين على الوارث والميت لا يستوجب الدين على وارثه اذ لم يكن له وارث سواء وهذا بخلاف العكس وهو ما اذا باع الاب من الابن ثم مات الاب وورثه الابن ثم وجد بالعبد عيبا حيث كان له ان يرضح الامر الى القاضي لينصب وصيا عن الميت لان الوارث يستوجب الدين على مورثه لما فيه من فائدة تقدمه على بقية الورثة لو ميثار كه غرما الميت فاذا رده الابن على الوصي المنصوب وعاد العبد الى ملك الميت بالرد كان لكل واحد من الوصي والوارث ان يردّه على بايعه الاول فوله وفي بعض النسخ الى اخره لشاره الى انه ذكر في بعض النسخ كما قال في الوجيز وجعله في التخرير وانه اي حنص رحمه الله ان القاضي يبطل حكمه برد الامر على الوكيل لانه انما حكمه بالرد على الوكيل لظنه ان الوكيل فوت ملكه البرد على البائع برضاه بالعيب وقد ظهر الخطا في القضا بظهور العيب الثاني حيث تبين ان مكنة البرد على البائع

بارها

الوكيل صح

بأنه سبب العيب الثاني لأنه لم يبرأ منه وإذا ظهر الخطأ في القضا وجب نقضه
وأعاد البيع إلى حاله الأول ثم يرد الوكيل العيب الثاني على البائع إحياء
لحق الأمر كما أحيا حق الأب فيما إذا اشترى لنفسه من ابنه الصغير عيما
كان اشتراه له من رجل ثالث واشهد على ذلك ثم وجد بالعبد عيما وأراد أن يرد
لنفسه على ابنه الصغير ثم يرد إليه على بآبائه فإنه يأتي القاضي لينصب له
خصما عن الصغير فيرد الأب لنفسه على المنصوب ثم يرد الأب على البائع
إحياء للحقه كذا أهله هذا كله إذا علم أن العيب الثاني كان عند البائع وأما في
الوجه الثاني وهو ما إذا علم أن العيب الثاني كان حدث قبل رد الأمر
على الوكيل فيرده الوكيل على الأمر سواء كان حدوث العيب في يد الأمر أم في
يد الوكيل لأنه يبين أن رده على الوكيل كان خطأ ويجب الرفع حيث ظهر لزوم
البيع على الأمر لحدوث العيب في يده أما حقيقة أو حكما إذ يد الوكيل يد الأمر
حكما وسواء كان حدوث العيب قبل رضی الوكيل بالعيب الأول أم بعده لأن رضی
الوكيل بالعيب لا يزيل ما تنبى للأمر على البيع من اليد الحكيمه بدليل أنه لو تلف
في يد الوكيل كان كما لو تلف في يد الأمر حتى لا يلزمه ضمانه وإذا كان للوكيل
حق الرد على الأمر يغرم للأمر ارتش العيب الأول لتغريمه ذلك القدر عليه
برضاه بالعيب وتعد ردة الأمر عليه لحدوث العيب الثاني في يده حكما كما قررنا
ص فان ادعى البائع رضی الموكل وانكر الوكيل يرد أن لم يكن شهودا ويوسف
إذا الوهم في المستطاع لا موجب عكس الوكيل بالرد لوهم العقد عالما ولا يستخلف
ضد ما لو كان المدعى ضاه أدنا من لا يستخلف حد ارتقب الموضوع بأشياء
المضمومة فاندفع طعن عيسى إذا ما يدعى عليه سبب ما يدعى على الحاضر
وفي مثله تسمع البينة ولا يستخلف حدار النيابة في التأنيم كخارج يدعي شرا
العين من غائب والوكيل بالمضمومة وزانها دعوى إسقاط الأمر على الوكيل
نقض الدين والأخذ بالشفعة من أي ولو كان المبيع في يد الوكيل ولم يرض
بالعيب بل أراد أن يرد به على البائع والموكل غائب فادعى البائع أن الموكل
رضي به وانكر الوكيل ذلك فالقول قوله ويرد العبد عليه إلا أن يتم البائع
بینه فشهد بما ادعاه من رضی الموكل لأنه يدعى إبطال حق الوكيل في الرد
بعد ثبوت بظهور العيب فلا يصدق عليه الإبينة ولا يوقف الأمر حتى يحضر

الوكيل لأن ثبوت الرضا بتصدق الموكل عند حضوره وإن كان موهوما إلا أن
ذلك الوهم في المستطاع لحق الرد وهو الرضا لأن في الموجب للرد فلا يعتبر في إسقاط
الحق بعد ثبوتها لأن الموهوم لا يعارض المتحقق وهذا عكس حكم الوكيل
بالرد فإنه إذا اشترى الرجل عبدا أو وجد به عيبا قد بما فوكل وكيله بترده
على بايعه وغاب فادعى البائع أن الموكل رضی به لا يكون للوكيل أن يرد
عليه بل يوقف الأمر حتى يحضر الموكل لأن الوهم هناك يكون في ثبوت الموجب
للرد لأن في المستطاع بعد تقرير سببه لأن مباشرة الموكل العقد عالما بالعيب
يمنع وجوب الرد أصلا والبائع بدعوى الرضا لا يدعى إسقاط بل يزعم أن حق
الوكيل في الرد لم يثبت أصلا لجواز أنه اشترى عالما بالعيب فيجب التوقف
حتى يحضر الغائب ثم في سبيلنا إذا لم يكن للبائع بینه وأراد أن يستخلف الوكيل
على علمه بأنه ما يعلم أن الموكل رضی بالعيب ليس له ذلك بخلاف ما لو كان
الوكيل هو المدعى ضاه دون الموكل حيث كان للبائع أن يستخلفه رجاء نكوله
أما إذا كان المدعى رضی الموكل فالوكيل تاب مناب الموكل في حق الرد بالعيب
والموكل لو كان حاضرا وانكر الرضا بالعيب وأراد البائع أن يستخلفه لم يكن له
ذلك حد ارتقب موضوع الاستخلاف لأن في استخلاف الموكل أنشا الخصومة
بين الوكيل والبائع في العيب على تقدير نكوله والاستخلاف وضع لقطع الخصومة
لأنشائها وإذا لم يكن للبائع استخلاف الموكل فكذلك لا يستخلف بآبائه وبهذا اندفع
طعن عيسى رحمه الله في جواب محمد رحمه الله حيث قال ينبغي أن يستخلف الوكيل
على علمه برضی الموكل لأنه انتصب خصما عنه بالإجماع ومن انتصب خصما
البينة عليه ويستخلف فكذلك هذا الكنا تقول بأن ما يدعى على الغائب من رضاه
بالعيب سبب لما يدعى على الوكيل الحاضر من بطلان حق الرد فانتصب الوكيل
خصما عنه وصار كالتأنيب عنه في حق الرد بالعيب وفي مثل ذلك تسمع البينة
على من انتصب خصما ولا يستخلف لأن النيابة تجري في سماع البينة دون
الاستخلاف لأن البين شرعت لتأنيم الكاذب والنيابة لا تجري في التأنيم
وصار الوكيل في سبيلنا كخارج إذا ادعى شرا العين من غائب من حيث
أنه تسمع بینه على ذي اليد ولا يستخلفه وكالوكيل بالخصومة من حيث أنه تسمع
البينة عليه ولا يستخلف قوله وزانها أي نظير دعوى البائع رضا الموكل

بالعيب دعوى المديون على الوكيل بقبض الدين استباط الموكل عنه دينه
ودعوى المشتري على وكيل الشفعة استباط الموكل الشفعة من حيث ان في كل
واحدة من المسيلتين يوم المدعى عليه بدفع الدين والدار المشفوعة الى الوكيل
ولا يوقف الامر الى ان يحضر الغائب والجامع ان الوهم انما حصل في المستط
للحق بعد تبوته فلا يعتبر ثم في مسيله الدين قال زهير رحمه الله ان للمديون
ان يحلف الوكيل بالله ما يعلم ان الطالب اسقط الدين وهو موافق لظن عيسى
رحمه الله وحوايه ايضا ما قلنا من انه لا يبايه في البيع ولو ابر الوكيل
بعد الرد برضى الامر لم يسترد للثنا قض لا ان يرضى البايع بغير انشائها بينهما
ان انكر الامر الرضا ونازع الكل وان اقر به والوكيل بمصر على الحمد بسرد
وان ابي البايع صواب الحق التصديق وقصور النفاذ بقصور المحج و الحقوق
عليه دون الوكيل كما في الصبي والمجور لما مر ويغرم الوكيل الثمن المردود
بعد التوى غير راجع لان الرد ينقض القضا لا الاقتضا كما في رد الريب
على ان الاصل في القبض اصل في العهده حتى ان الوكيل بالشرا لا يرجع على الامر
بقبضه غرمها للمستحق بعد التوى ضد الوكيل بالقبض لانه نائب الاصل ينهك
ولا يبرى عكس الاول اذ صح الامر ظاهر بعد الشرا وصار المأمور مغرورا
كالودع لا مغتررا عكس ما قبل الشرا حتى يغرم الامر بالقتل والحفر بعد الشرا
لا قبله وكان المستحق يغرم الامر بالقبض دون الامر بالشرا ما لم يقبض ولا يلزم
ان الوصي والوكيل بالبيع رجعا على التركة والموكل بغيرها للمشتري بعد الاستحسان
اد الحرف تغليب جهه النيابة في البيع والاصالة في الشرا حتى جاز شرا الوكيل عند
الامام باقل مما باع الامر قبل النقد ولم يجز شرا الامر باقل مما باع الوكيل ليس
اي ولو ان الوكيل رد العبد بالعيب على بايعه ثم اقر بعد الرد بان الامر رضى
بالعيب ليس للوكيل ان يسترد العبد من البايع لان اقراره برضى الامر ينال
انكاره او لا والتناقض يمنع صحة الكلام فيما له دون ما عليه ولا يقبل اقراره في حق
استرداد العبد لا ان يرضى البايع بذلك فيعتبر رضاه حينئذ انشأ البيع مبتدا
بينهما ان حضر الامر وانكر الرضا ونازع الكل البايع والامر والمأمور وان ابر
الامر بالرضا والوكيل بمصر على حمد الرضا ولا امر ان يسترد العبد وان ابي البايع
لان اقرار البايع برضى الامر اوجب للامر حق التصديق فاذا وجد التصديق

استند اليه وصار كأنه صدقه حين اقراره صواب الحق الامر في التصديق واذا استند
اليه بطل القضا بالفسخ ويجب رد العبد على الامر قوله وقصور النفاذ بقصور
الحجة اشاره الى جواب سوال مقدر وتقريره ان يقال وجب ان لا يكون للامر
استرداد العبد على قول ابي حنيفة رحمه الله لنفوذ القضا بالفسخ ظاهرا وباطنا كما لو
رضى بشهادة الزور وتقرير الجواب ان يقال انما قصر الفسخ عن النفاذ باطنا
لقصور المحج وهي القضا اذ شرط كون المقتضى به مما يمكن انشاؤه في الحال والفسخ
هنا ليس كذلك اذ ليس للوكيل والبايع ان يفسخا العقد مع رضا الموكل بالعيب فصار
كالقضا بشهادة الزور في كاخ امراه ظهرا انها كانت معتده وقت القضا او منكوحه
الغير وهناك لا ينفذ القضا باطنا فكذلك هنا ثم اذا استرد الامر العبد من البايع
كانت الحقوق عليه دون الوكيل كما في توكيل الصبي والعبد المحجور عليه لما مر
في الباب الخامس من ان عهدة البيع والشرا اذا تعذر ايجابها على العاقد كانت
على من وقع العقد له من حيث النفع وهنا تعذر ايجاب العهده على العاقد
وهو الوكيل سار صراره على القول بانفساخ العقد الاول بحقوقه ورضى الامر
بالعيب بمنزله بيع مبتدا بينه وبين البايع وتصادقما على ذلك ليس محج على
الوكيل قوله ويغرم الوكيل الثمن المردود الى اخره اشاره الى ان الامر
اذا استرد العبد من البايع وقد كان الوكيل استرد الثمن من البايع عند رده
العبد عليه بالعيب فتوى عنده يغرمه الامر ويدفع الامر الثمن من ماله
للبايع ولا يرجع الوكيل بما غرم على احد وهذا لان شرا الوكيل يوجب دينين
دينا له على الامر ودينا للبايع على الوكيل فالوكيل لما قضى دين نفسه من مال
الامر صار ضامنا لمثله وان قضى بمال الامر وقد كان له على الامر مثل ذلك
فلتقيان قصاصا فصار الوكيل مقتضيا دينه الذي وجب له على الامر في ضمن
قضا دين نفسه من مال الامر فلما رد العبد بالعيب واسترد الثمن انتقض
قضا الوكيل دين نفسه لا اقتضاؤه دين نفسه من الامر كما مر في اول ابواب
الوكاله في رد البايع الثمن على الوكيل بعيب الزيافه من ان الاقتضا مما لا يحتمل
الاقتضا بالقول قبل رد المردود الى الامر لا يبرى ان الوكيل والامر لو اتفقا
على النقض بالقول بان لا تقتضا الاقتضا لا ينتقض ما لم يرد المقتضى ما اقتضاه
او مثله الى المقتضى منه لان الاقتضا ثبت بالقبض وهو فعل وما ثبت بالفعل

لا ينتقض بالقول كالمهرهون لما وجب ضمانه على الرهن بالقبض وهو فعل
لا يخرج عن ضمانه بقوله للرهن رد دت كذا هذا قوله على ان الاصل في القبض
اصل في العهده الى اخره اشار به الى دليل اخر على ان الوكيل لا يرجع بما يغرمه
للامر من الثمن على احد وبيانه ان نقول الوكيل بالشرا اصل في قبض الثمن
المردود عليه لانه من حقوق العهده وهو اصيل فيها وكل من هو اصل في القبض
فهو اصل في عهده المقبوض لا يرى ان الوكيل بالشرا اذا قبض المبيع فملك عنده
ثم استحق واختار المستحق تغريمه القيمة ليس له ان يرجع على الامر بما غرمه لان
الوكيل بالقبض لانه نائب محض عن المشتري في القبض لا اصيل فيه ولهذا
لونهاه الامر عن القبض صح نهييه ولو ابرأ البائع عن الثمن لم يصح ابرأؤه عكس
حكم المسيله الاولى لان الوكيل فيها اصل في الحقوق ولهذا لونهاه الامر عن
قبض المبيع لم يصح نهييه ولو ابرأ البائع عن الثمن صح ابرأؤه عندها خلافا لابي يوسف
رحم الله كما قد مناه واذا كان كذلك كانت العهده على وكيل الشراء دون وكيل
القبض فيرجع وكيل القبض بما غرم على الامر لنيابته دون وكيل الشراء اصلاته
قوله اذ صح الامر ظاهرا الى اخره اشار به الى جواب سوال مقدور وتقديره
ان يقال وجب ان لا يرجع الوكيل بالقبض بما غرم على الامر لانه عند الاستحقاق
يبين انه امره بقبض مال الغير وانه امر باطل وبذلك لا ينتقل فعل المأمور
الى الامر كما لو امره بالقبض قبل الشراء وتقرر الجواب ان يقال نقل الفعل
الى الامر في حق لزوم الضمان لا يعتمد صحة الامر حقيقته بل يعتمد صحته ظاهرا
ليصير المأمور مغرورا من جهة الامر وقد صح الامر ظاهرا بعد شراء الامر
وصار المأمور مغرورا كالمودع اذا هلك الوديعه عنده ثم استحققت وغرمها
للمستحق كان له ان يرجع على المودع لصيرورته مغرورا من جهته لا معتبرا
عكس ما اذا امره بالقبض قبل الشراء لان الامر لم يصح ظاهرا فكان القابض
مغتربا في قبضه لا مغرورا من جهة الامر اذ لم يعتمد سببا ظاهرا فافترقا
قوله حتى غرم الامر بالقتل والحفر الى اخره استشهدا على ان صحة الامر
ظاهرا يكفي لنقل الفعل الى الامر دون مجرد الامر وبيانه ان من امر رجلا
بقتل عبد او حفر حائط بعد شرايه بفعل لم يضمن وان كان تعديا وانما يضمن الامر
لانتقال الفعل اليه لكونه حقا ظاهرا بخلاف ما لو امره بذلك قبل الشراء حيث يضمن

الفاعل لما لكدون الامر لكونه تعديا ظاهرا قوله وكان للمستحق تغريم الامر
بالقبض الى اخره معطوف على قوله لا يرجع من قوله حتى ان الوكيل بالشرا لا يرجع
فالتقدير حتى ان الوكيل بالشرا لا يرجع بقيمة غريمها للمستحق بعد التوى وكان
للمستحق تغريم الامر بالقبض وهو اشار به الى ان في مسيله الاستحقاق بعد هلاك
المبيع يكون للمستحق ايضا تغريم الامر بالقبض ولا يكون له تغريم الامر بالشرا ما لم يقبض
المبيع فيه ملك عنده لما ذكرنا من ان الوكيل بالشرا اصل في قبض المبيع فيكون
اصلا في العهده فلا يرجع بما غرم على احد والوكيل في القبض نائب في القبض
ما اصل فلا يكون اصلا في العهده بل ما اذا اغرم وجع على الامر لكونه نائبا
عنه قوله ولا يلزم ان الوصي والوكيل بالمبيع رجعا على التركة والوكيل الى اخره
اشاره الى جواب سوال مقدور وتقديره ان يقال الوكيل بالشرا نائب من وجه
وذلك كاف للرجوع بما يغرمه على الامر كالوصي والوكيل اذا باع كل واحد منهما
وسلم الى المشتري وقبض الثمن وهلك في يده ثم استحق المبيع ورجع المشتري
عليه وهناك الوصي يرجع بما غرم في التركة والوكيل في مال الموكل كذا هنا
وتقرر الجواب ان يقال الحرف الذي يبنى عليه الفرق بين مسيلتنا وبينما ذكر
من المسيلتين ان جهة النيابة في تصرف الوكيل بالمبيع والوصي غالبة لثبوتها
من حيث نفاذ البيع ومن حيث حكمه وهو وقوع ملك الامر في الثمن بخلاف الاصل
لانها ثابتة من وجه واحد وهو انعقاد العقد بعبارته من غير اضافه الى الامر
وفي تصرف الوكيل بالشرا جهة الاصل غالبة لثبوتها من حيث انه انعقد العقد
بعبارته من غير اضافه ومن حيث نفاذ العقد لانه كان يملك الشراء لنفسه قبل
التوكيل وكذا بعده اذا خالف في الثمن او اشترى بالعرض عند اطلاق التوكيل
بخلاف النيابة لانها ثابتة من وجه واحد وهو اثبات الملك في المبيع له ولهذا
الغنى جاز شرا الوكيل عند الامام ابي حنيفة رحمه الله ما باعه باقل مما باع من الثمن
قبل بقده نظرا الى غلبه الاصل على تصرفه كانه اشتراه لنفسه ثم باعه من الامر
اما اذا اشترى الامر ما باعه الوكيل باقل مما باع قبل النقد فلا يجوز نظرا
الى غلبه النيابة على تصرفه فصار كان الامر باعه بنفسه ثم اشتراه باقل مما باع
قبل نقد الثمن والله اعلم **باب ما يكون سوكلا بالطلاق او ملكا**
قوله امرها بيدك فطلقها والعكس او جعلت طلاقا اليك فطلقها والعكس تملك بطله

القيام لا الرجوع صونا للتخيير والتعليق معنى وقوله أنها فطلقتها والعكس توكيل
بطله الرجوع لا القيام بخلوصه استعانه وله الرجعة في الوسطى للصراجه دون
الباقى لكتابه ضد امرى بيدك في تطبيقه واختارى تطبيقه لأنها عكس الغير بان
المفوض لا معلوله وتوقع فرد بلائيه وثلاث ان نواه لان الفاعل للتعليل كإني انك
الغوث فأبشر وعكسه والعلة للوجود دون العدد كإني قوله طلقك فصرت
طالقاً نسب رجل قال لغيره امرأتى بيدك فطلقتها او عكس بان قال طلق امرأتى
فامرأتى بيدك او قال جعلت طلاق امرأتى اليك فطلقتها او عكس بان قال طلق
امرأتى فقد جعلت طلاقها اليك فهذا كله تمليك للطلاق من المأمور فيبطل قيامه
من مجلسه صونا لما فيه من تخيير في الإيقاع وعدمه فصار كالخبره في نفسها والخبره
لها خيار المجلس باتفاق الصحابه رضى الله عنهم اذا كان التفويض مطلقاً عن الوقت
ولا يبطل ذلك التفويض برجوع الزوج عنه لما فيه من تعليق الطلاق بمشيئته
من حيث المعنى وتعليق الطلاق بمن واليمين لا يصح الرجوع عنه واما اذا قال
إني امرأتى فطلقتها او عكس بان قال طلق امرأتى فطلقتها فهو توكيل فيبطل
برجوع الزوج عنه دون قيام المأمور من المجلس بخلوص التفويض استعانه
بالمأمور على إقامه ما فوض اليه حيث لم يعلقه بمشيئته نصاً ولا معنى فوله
وله الرجعة في الوسطى الى خبره اشاره الى ان المخاطب اذا وقع الطلاق فيما
ذكرنا من الصور الثلاث كان الواقع في الوسطى طلقه رجعيه وهى قوله جعلت
طلاق امرأتى اليك فطلقتها وعكسها دون الباقى وهو الصورة الاولى والاخرى
وعكسها وهذا لان المأمور به في الوسطى صريح الطلاق والواقع بالصريح
رجعي وفي غيرها المأمور به كناية الطلاق وهو البينونة والامر باليد والواقع
مثل هذه الكناية باين وهذا بخلاف قوله لامرأتى بيدك في تطبيقه
او اختارى تطبيقه فطلقت نفسها في المجلس حيث يقع طلقه رجعيه وان ذكرت
عقيب ذكر الامر باليد في التفويض والفرق ان ذكر التطبيق هناك بيان لما فوض
اليها حكم الامر لا معلوله كقولك وكلتكم في تطبيق نفسك والواقع مثله رجعي
اما هنا فالطلاق معلوله لما فوض الى المأمور به لا بيان له من الامر باليد فكان
امراً بإيقاع ما فوض اليه والمفوض اليه طلاقاً باين لكونه بالكناية قوله وشع
فرد بلائيه الى اخره اى وتوقع بما ذكرنا من كل واحد من العلامات طلقه بآييه

وان لم ينو لانه في حال مذكره الطلاق ولهذا يقال لم انو الطلاق لا يصدق
اما اذا قدم الصريح فظاهر واما اذا اخره فلانه لخرج التكلم بالطلاق محرم الجواب
بحرف التعقيب فيدخل في الحكم ويحلف الزوج على انه ما اراد الثالث للاختلال
كما لو قال لامرأتى امرى بيدك هذا اذا لم يكن للزوج فيه عند التفويض واما اذا نوى
الثالث فيتعين وهذا لان الفاعل للتعليل سوا تقدم ام تاخر كقوله اناك الغوث فأبشر
وأبشر فقد اناك الغوث فكان الامر باليد علة لإيقاع الطلاق والعلة لمطلق الوجود
كإني قوله لامرأتى طلقك فصرت طالقاً من حيث ان الفاعل شعرت بوجود الطلاق
بناء على سببه وعقله لانه اذا قدم ذكر الطلاق فقد ادخل الفاعل على علقته وهى الامر
باليد كانه قال طلقها فان امرها بيدك والفاعل دخل على العلة كإني قوله أبشر
فقد اناك الغوث واذا قدم ذكر الامر باليد فقد ادخل الفاعل على حكم العلة كانه قال
امرها بيدك في الطلاق فطلقتها حكم ان طلاقها بيدك او سببه ان طلاقها بيدك
هذا هو المفهوم في العرف كما يقال زالت الشمس فصل اي الصلاة التى لزمك
بسبب الزوال والفاعل دخل على حكم العلة كإني قوله اناك الغوث فأبشر وفي قول
المصنف رحمه الله والعلة للوجود دون العدد اشاره الى جواب سؤال
مقرر وتقريره ان يقال ينبغى ان يقع طلقان اذا طلقها في المجلس مطلقاً لانه فوض
الى المأمور طلقه بقوله امرها بيدك كما نوى الطلاق ووكله بطلقة اخرى بقوله
وظلقتها لان الفاعل للعطف كالواو ولو قال امرها بيدك وطلقتها تعدد فكذا هذا
فلنا عرف الاستعمال يابى التعدد لانه لا يراد به التوكيل بطلقة اخرى بل ايجاد
ما فوض اليه حكم الامر قال الله تعالى وذكر اسم ربه فصلى لم يرد به صلاة اخرى
غير ما شرع فيها بعد ذكر اسم الله تعالى وهو تكبيره لاقتناع ومثله لا يستعمل
في الواو بمعنى توكيلاً بطلقة اخرى كما سيأتى ص وان ابدل الفاعل واو افتقد زاد
التوكيل في الكل موقعاً بالتطبيق في المجلس بانس بشرط اليه او سبق الصريح
ليصير الحال حال المذكره مبطلاً بالقيام ما كان تملياً لانه عكس الفاعل ابتداء الجواب
حتى صح قوله لمن قال زوجتك او بعثتك فهى طالق او حردون وهى وتقيده
المضاربة في قوله فاعمل به في البر والكوفة دون واعمل بس اى وان ابدل
الزوج حرف الفاعل الواو في تفويضه بان قال امرأتى بيدك وطلقتها الى اخره
فقد زاد التوكيل على ما فوضه الى المأمور في كل الصور سوا كان ما قبل الواو

تلك ايام توكلها قوله موقعا منصوب على انه حال من الضير العايد على الزوج
المستتر في قول المصنف رحمه الله زاد التوكيل وكذا قوله مبطلا بالتقدير وان
ابطل الزوج الفا واذا فقد زاد التوكيل في كل الصور حال كونه موقعا بتطبيق
الماور في المجلس طلاقين بائنين وحال كونه مبطلا بقيام الماور ما كان تملكا
اذا عرفت هذا فنتقوا شرط في وقوع الطلاق البائنين احد شرطين اما البينة
لتوقف عمل الكتاب عليها واما سبق صريح الطلاق ليصير الحال به حال مذكوره
الطلاق المعنى عن البينة وخروج ما شرطه المصنف رحمه الله من احد الامرين
في ايقاع الطلاقين البائنين قوله ابناها وطلقها وقوله امرها ببدك وطلقها اذ لم يبق
فيها لغير الشرطين معا البينة وسبق الصريح فيكون الواقع بالتطبيق في المجلس
طلقه ولعله رجعيه بالصريح لبطلان الكتابه بعدم شرطها وهو البينة وذكر شيخ
الاسلام على الاستصحاب رحمه الله انه لا حاجة الى البينة في قوله امرها ببدك وطلقها
ووجهه ان ذكر الطلاق معه دليل على اراده الطلاق منه لان دليل الشئ قد يتقدم
وقد يتأخر عنه والصحيح خلافه لغير مذكوره الطلاق عند ذكر الامر بالبدك وخروج البينة
باشتراط احد الامرين في وقوع الطلاقين البائنين قوله جعلت طلاقها اليك
وطلقها وقوله طلقها وجعلت ذلك اليك فيقع فيها طلاقان رجعيان لان كلا
من الطلاق العطوف والمعطوف عليه صريح غير محتاج الى البينة فلم تكن معتبره
فيه وكذا السابق لان المراد به سبق الصريح على الكتابه في التفويض وذلك
انما يتحقق عند اجتماعها هذا كله ما يتعلق بالكلام على ايقاع الطلاق في المجلس
في مسائل الواو واما ما يتعلق بالكلام على القيام منه قبل ايقاع فتقول
يبطل بالقيام ما كان من قول الزوج تملكا وهو جعل الامر ببدك في الصور
الاولى بتسليمها وجعل الطلاق ببدك في الصور الثانيه بتسليمها لاقتضار التملك
على المجلس ولا يبطل بالقيام ما كان توكيلا وهو الامر بالطلاق في صورتين
الاوليين سواء تقدم الامر بالطلاق ام تأخر وكذا الامر بالبائنه والطلاق
في الصور الاخيره فيقع بالتطبيق بعد القيام من المجلس في الصور الاول
والثانيه من الصور الثلاث طلقة واحدة رجعيه لتعلق التوكيل بها وفي الصور
الاخيره طلقان بائنان لتعلق التوكيل بالكتابه والصريح واحد الطلاقين
اذا كان بائنا لا يتصور كون الاخر رجعييا وهل يحتاج الماور الى ايقاع عيب

مل ان كان التطبيق على الفور لا يحتاج لان قوله حينئذ طلقت يصلح جوابا
لها بمنزلة قوله فعلت وان كان في غير المجلس فلا بد من ايقاعين قوله
لانه عكس الفا ابتداء الجواب اشارته الى هذه الفرق بين موجب الواو وموجب
الفا وبيان ان يقال الواو يذكر للاقتضاء بكلام اخر لا للجواب لعدم استعناها
لذلك فقد عطفت جملة تامه على جملة تامه وجمعت بينهما في التكلم فقط بخلاف الفا
فانه يذكر للجواب لا للابتداء فيتنقيد بالكلام الاول ولهذا يصح قول الرجل
فهي طالق او حرة لمن قال له زوجتك امتي او بعثتكها كانه قال في جوابه زوجتها
وطلقها واشترتها فاعتقها بخلاف ما لو قال وهي طالق او حرة لانه لم يتقيد بالجواب
للافتداء بان لغوا وكذا تنقيد المضاربه في قوله الرجل لغيره خذ هذا الملاف
فاعمل به في البنز والكوفه حتى لم يجز له ان يتجاوز ما امر به بخلاف قوله واعمل به
في البنز والكوفه حيث لا يتقيد المضاربه بها حتى كان له ان يعمل بالمال في غير
البنز والكوفه لما ذكرنا والله اعلم **باب السارع في التوكيل** يعلم ان
مسائل هذا الباب مذكوره في الباب الذي يتلو باب السير من اخر الكتاب في ترتيب
الجامع وفي الباب الحادي عشر من ابواب البيوع مسمى فيه بقوله مسيله املاها
محمد رحمه الله جمعها المصنف رحمه الله في باب واحد وترجمه بباب التنازع في التوكيل
وضعه مع ابواب الوكالة لمناسبتها اياها **مسائل** لو قال بعثها او كاتبته او اعطت
او دبرت او ضربت على ملكك بامر او اولدتها بالنكاح وقال المقر له بل على
ملكك بعد ما اشترتها فالبينه لمن يقيمها لا ثبات تملك او توكيل والمقر له ان اقام
لقوه الجمع كما رجحت منه الاما والطلاق على بينه الدين والنكاح وان لم يكن بينه
حلف كل واحد على عوى الاخر للانكار **مسائل** واما بين المقر تعجلا للفايده اذ
نكوله يستطعم من الاخر بلا عكس لجواز انه وكل ثم باع واذا حلفنا غرم المقر قيمتها
ان كانت ميتة اذ الحلف نفى عن القبض وصف الملك والوكالة فتعين الضمان
ولقد الثمن والكتاب للملك او دليله كما في غاصب غاصب المدير كذا ان كانت
حده لا تعرف بالمقر لما مر ولا شئ عليه ان كانت تعرف له اذ تقدر الاسترداد
باقراره لو لا اخذ لا تسليم المقر عكس الاول وسطل الكتابه لجهل من له القبض
اذ حقوقها ضد البيع ليس الى العاقد ويقف الولي والثمن على البصاوي ويعتق المدير
موت ايتها كان وام الولد موت المقر والولد حر وانما نعم المتكاد بين كما مر في مشير

يضمن ذلك الى البايع يس رجل باع جاربه وسلها او كاتبها او اعتقها او دبرها
او ضربها فقتلها او استولدها ثم قال لرجل في الصور الخمس الاولى فعلت ذلك
والجاربه على ملكك بامرك وفي الصورة السادسة استولدتها بالكاح وهي على ملكك
وقال المقل بل فعلت انت ذلك على ملكك بعد ما اشتريتها مني واوام احدها بينه
قبلت اما بينه المقل ولا بينهما تثبت ما انكره المقل من التملك واما بينه المقل فلا بينهما تثبت
ما انكره المقل من التوكيل وان اقاما البينه فبينه المقل له اولى لقوته باثبات الامر من
جميعا التوكيل وشرا الوكيل كانه وكله بذلك الفعل ثم باع منه قبل ان يتعلمه او لا تثنى
بينهما واما بينه المقل فلا تثبت غير التوكيل فترجحت منه المقله كما رجحت منه المقله
اذا ادعى المقل على من يدعي الدس عليه ومنه مدعيه الطلاق على من يدعي
يكاحها للقوة باثبات الامر من جميعا ادلائها في بين ثبوت الدين ولا يفي ولا من ثبوت
الكاح والطلاق هذا اذا كان لهما او لاحدهما منه على ما ادعاه واما اذا لم يكن بينه
فيحلف كل واحد منهما على دعوى الآخر لا يبار كل واحد ما يدعيه صاحبه ويبدأ
بمن المقل لان مجلسه اولا اعجل فأيده ادنكوله يستقط البين عن المقل له حيث
يظهر سكوله الشرا المبطل لدعوى التوكيل بخلاف العكس لان يكون المقل له
لا تستقط البين عن المقل لان ظهور التوكيل سكوله لا يبطل دعوى شرا الوكيل
منه لجواز انه وكله ثم باع منه وان بكل احدهما لزمه دعوى صاحبه وان حلفا
غرم المقل قيمه الجاربه للمقل له ان كانت بينه لان حلف المقل نفى عن قبضه
وصف الملك وحلف المقل له نفى عن قبض المقل وصف الوكالة فصار المقل
قايضا ملك غيره بغير امره متلفا له بفعله فتعين عليه ضمان قيمه المقل له
وها وان تصاد ما على عدم الضمان لدعوى المقل الوكالة ودعوى المقل له البيع
منه لانه لما حلفا لم تثبت واحد منهما واذا ضمن المقل قيمه الجاربه لشد التمس من الداس
في صورة البيع واخذ بدل الكتابه من الكتابه في صورة الكتابه اما لانه ملك
الجاربه بالضمان فبين ان يبعه او كتابته صادف ملك نفسه واما لو جرد دليل
ملكه فيها وهو قيامه مقام المالك في حق ملك العوض عند تعذر رجلك الاصل
كما في غاصب الدبر اذا غصب منه فضله المالك كان له ان يضمن العاصب
منه قيمه لانه وان لم تثبت ملكه في الدبر لكونه غير قابل للنقل لانه تمام مقام
المالك في ملكه بدله كذا هنا هذا اذا كانت الجاربه بينه وكذا اذا كانت خيه

لكنها لا يعرف انها ملك المقل له لما مر من ان حلف المقل نفى عن قبضه وصف
الملك وحلف المقل له نفى عن قبضه وصف الوكالة فتعين التضمن واما اذا
عرف ان الجاربه ملك المقل لعلاشي له على المقل لان تعذر استردادها لم تثبت
بتسليم المقل بل بدعوى المقل له شرا المقل منه ادلوا ذلك لكان له استردادها
وهذا عكس الوجه الاول لان تعذر الاسترداد هناك ثبت بتسليم المقل بدعوى
المقل له شرا المقل ولهذا لم يكن له استردادها اما اذا كانت ميتة فظاهر واما اذا
كانت حيه فلتصادقها على ملك الغير وهو المشتري فوله وسطل الكتابه
الى اخره اعلم ان هذه الاحكام سنه معلله بتعليل واحد وهو زعم المتكاديين
في قول المصنف رحمه الله وقابزعم المتكاديين وهما المقل والمقل له اما الاول
وهو بطلان الكتابه ولدعوى المقل له انه لم يكتب بنفسه ولا بوكيله وان المقل
كان ملك نفسه بعد الشرا منه والمقل يكذبه بدعواه انه وكيل عنه في الكتابه
وان حق قبض البدل له لكون الحقوق في الكتابه للمالك دون الوكيل لكونه
سفيرا ومعبرا فكان كل واحد منهما مكذبا لصاحبه في ثبوت حق القبض لنفسه
ودلك موجب لعجز الكتابه عن ادا البدل الى مستحقه لجها لته والعجز عن الادا
اذا وقع من جهة المودي بطلت الكتابه فكذا اذا وقع من جهة المودي اليه
وهذا لان النصوص من الكتابه عن الكاتب عند الادا ولا يعتق ما لم يود فادعز
عن الادا يحصل هذا التصود فلم يكن في انا الكتابه فايده بسطل ضروره
بخلاف البيع حيث لا يبطل بتكاديهما لعدم عجز المقل عن قبض التمس لانه اما ملك
كما زعم المقل له واما وكيل كما زعم هو والوكيل اصيل في قبض التمس ما باعه لعود
الحقوق اليه ومتى بطلت الكتابه عادت الجاربه الى ملك المقل له اذا عزم على ترك
الخصومه لان انكار المقل الشرا فسخ من جانبه فاذا عزم المقل له وهو البايع
على ترك الخصومه وامسك الجاربه فقد ساعده في الفسخ فيتم الفسخ بشراضيها
كما يتم العقد في التعاطي بالتراضي واما الثاني وهو توقف الولا على التصديق
فلان المقل يزعم ان الولا للمقل له حيث ادعى انه كان وكيل عنه في الاعتاق
والتدبير وحيث ادعى في الاستيلاء ان غشها معلق بموتى حكما لدعواه ان
استيلا دي في ملكي والمقل له يكذبه في ذلك ويزعم ان الولا له حيث ادعى انه
اشق اودبوا واستولد في ملك نفسه واذا كان كذلك فيتوقف الولا الى ارجع

احدهما الى نصف من الاخرين كل واحد منهما مصر على دعواه بعد التدبیر واما الثالث
وهو توقف الثمن على التصادق ولان المقر ادعى ان النسي للمقر له والمقر له ادعى ان النسي
للمقر فيتوقف الامر الى ان يرجع احدهما الى تصديق صاحبه كما قلنا واما الرابع وهو
عقوب المديرة بموت احدهما ايها كان ولان تكاديهما مستلزم لتصادقهما على ذلك
اما تصادقهما على عقوبها بموت المقر له فلدعوى المقر انه دبرها مادنه وهي مملوكة
له ودعوى المقر له ان دعواه ذلك تعليق لعقوبها بموت وهو مالك لها واما تصادقها
على عقوبها بموت المقر له فدعوى المقر ان المقر له ما ادعى انها مديرة فقد اقر ان عقوبها
تعلق بموت ودعوى المقر له ان المقر دبر ملك نفسه واما الخامس وهو عس ام الولد
بموت المقر خاصة والسادس وهو حريه الولد فلتصادقهما على ذلك اما المقر له
فدعواه ان المقر استولد ملك نفسه وعلق الولد حرا واما المقر فدعواه ان
الولد وامه ملك المقر له وقد اقر بعقوبه في الحال وبان عقوبها معلق بموت فصار
المقر والمقر له كالمشتري اذا اشترى ثم اصاب ذلك الى البايع بان قال كان البايع
اعتقها او كاتبها او دبرها او استولد قبل البيع وانكر البايع وحلف من حيث انه
تبطل الكتابه بالبيع عن الاداء بجهاله من له حق في المنص منها ويتوقف الوداع
وسعلق عس المديرة وام الولد بموت البايع وفانزعم المتكاديين البايع والمشتري
لان تكاديهما يصح اقرار المشتري بان المالك وهو البايع علق العقوبه فيها بموت
نفسه خاصة ولم يتضمن اقراره بان البايع اقر انه علق عقوبها بموت اذ البايع لم يصف
شيئا من ذلك الى المشتري بل انكر فعل نفسه خاصة ولهذا لم يتعرض المصنف
وحده الى ذكر اضافته البايع شيئا من ذلك الى المشتري بل اقتصر على اضافته
المشتري ذلك الى البايع حيث قال كما مر في مشتري بضيف ذلك الى البايع
واذا كان كذلك فيكون شبهه المصنف رحمه الله مسئلتا بما مر في الوفا بزم
المتكاديين خاصة دون ما يبنى على ذلك من الاحكام لاختلافها اذ في مسئلتنا
يتعلق العقوبه في التدبير بموت ايها كان سواء كان المقر ام المقر له وفي الاستيلاء
بموت المقر وفي تلك المسيله سعلق العقوبه فيها بموت البايع خاصة وقول
المصنف رحمه الله كما مر اشاره الى ان هذه المسيله المشبهه بموت فيما تقدم
من الابواب فانها مذكوره في الباب الرابع والعشرين من ابواب البيوع
في هذا الكتاب وهو الباب الثلاثون منها في ترتيب التحرير وغيره وهو مذكور

انصاف الباب الحادي عشر منه كتاب الحواله والكفاله ما
حكم الحواله من اعلم ان هذا الباب مشتمل ايضا على مسائل الباب الذي يليه
في رتب الجامع عليه المصنف رحمه الله المناسبه من بها صار على الحويل
ما كان على المحيل اذ نقل الدين او في لغناها من نقل الطلب وحده وان عكس
ابو يوسف رحمه الله حسب التاثير في عتق الكاتب وبطلان الرهن بعد الحواله
على الغير لهذا جاز للمحال ان يبصر الحويل او يشترهن او يهب منه دون
المحيل على المذهب عكس ما قبلها ولم يبصر للمحال ما كان للمحيل وان قيد هذا
بالدين حدار تملكه غير المديون بل يلزم الحويل دينان لهذا الوكيل الحال موجلا
لم يظهر الاجل في حق المحيل حسب التاثير بعد الموت والابرا ولا يلزم انه لو كفل
الحال موجلا باخر عن الاصل وان كان قرضا لان الدين واحد وهي حيله تاجيل
القروض اذ يثبت ضمنا ما يمنع قصد ابيع الشرب والطريق ولا يلزم ما لو اجل
بعد الكفاله اذ موضوعها ان يضيف الى اللازم بالكفاله لا الدين حتى لو عكس
باخر عن الاصيل ايضا حد والابرا لكن المحيل لا يستوفي في المقيدة جبرا صونا للحق
الحويل في القصاص لو ادعى او ورث كما لو قيدها بوديعة او عصب الا ان يبصر
الحال لان ابراه عكس هبته بعض لا يبرر اذ فرغ دمه معاره او استقاط لا تملك
بغلسا للفظ على المعنى قبل العرار حتى تعلق بالشرط ولم يرتد بالرد كما بر الكفيل
عكس ابراهيم الاصيل والوكيل و يوفي بخليصا لدمه عن الشاغل او قطعاً لو هم
العود بعد السوى وبه لم يصلح وكذا في القبض عن الحال اذ لا يخلص العمل للغير
وهو بين غرمايه بعد موته ككسب المادون من دون لحاط بعضه
سابقا اذ الحال ضد المتهن لا يختص بدا ولا توى ولا يلزم تقدم دس العبد
والصحة على دين المولى والمرض اذ ذلك لفضل اهتمام بحاجه الكاسب او تهمه
في قول المريض دون سبق التعليق بدليل العروقه وصار بهم الحال مقديرا به
لانه وان كان غريم الحويل لكن لو لم يضارب او لا يضارب اخرا للسوى بموت ما يثبت
به ضد الحال مطلقا من اعلم ان حكم الحواله في ظاهر المذهب ان يصبر على
الحويل بها ما كان على المحيل من الدين لان نقل الدين او في معنى الحواله دون نقل
الطلب وحده قوله وان عكس ابو يوسف رحمه الله الو او فيه للتاكيد كما في
قوله صلى الله عليه وسلم وان زنى وان سرق كما قد مناه غير مره وهو اشار

الى ان موجب الحواله عند ابي يوسف رحمه الله نقل الطلب وحده لاسل الدين
وحكى عن القاضي ابي خازم رحمه الله انه قال اختلف شباب وشيوخ في هذه المسيله
وعنى بالشباب نفسه وبالشيخ ابا بكر التقي رحمه الله فاجاب الشيخ بقول ابي يوسف
رحمه الله ولم يعرفوا الروايه فسلوا لاهل الرازي فاخرج الروايتين من التوارد
فوافق الشيخ الشيخ والشاب الشاب **قوله** حسب التأثير اثاره الى ما شهد
لكون عقد الحواله موجب نقل الدين وهو مسيلمان احدهما الكاتب اذا احال
مولا به بدل الكتابه على رجل حواله مقيدة بدنه او وديعته او عصبه صحت
الحواله وبرك الكاتب وعنى بخلاف ما اذا كانت الحواله مطلقة قال القاضي
رحمه الله لان بدل الكتابه دين ضروري ضعيف لا يظهر في حق صحة الحواله والكفاله
واما اذا قيدت الحواله بما ذكرنا صحت فيكون بأكملها للمحتاج عليه ما دام الكتابه
من مال الكاتب الذي عنده او عليه فيكون معنى الضمان فيه سعا واما المسيله الثانيه
فالدينون اذا رهن بالدين رهنا ثم لجال بالدين على رجل فله ان يأخذه من المرتهن
لبرائه بالحواله عن الدين قال في التحرير في المسيله روايتان وما ذكرناه لا يفتى
الرهن بقول محمد رحمه الله وما ذكرنا قول ابي يوسف رحمه الله انتهى كلامه وجه
قول ابي يوسف رحمه الله ان الحواله تاجيل من حيث المعنى لا بما يراه المجل
الى وقت السوى فيعتبر بالتأجيل الحقيقي وعمل التأجيل الحقيقي في البراه
عن المطالبه دون الدين فكذا التأجيل المعنوي وجه قول محمد رحمه الله وهو ظاهر
المذهب وتفرع مسائل الباب عليه ان الحواله مشتقة من التحويل والشئ متى
تحول من مكان الى مكان لا يفتى في المكان الاول ولهذا جار للمحال ان يبرك
التحويل عن دين الحواله او يسترهن منه بالدين رهنا او يهب الدين منه ولو
المحال المجل او استرهن منه رهنا بالدين او يهب الدين منه لم يجوز الانتقال
الدين من دمه الى ذمه التحويل وهذا الحكم عكس الحكم فيما قبل الحواله حيث جاز
للمحال ان يبرك المجل عن الدين وان يسترهن به رهنا وان يهبه له لعدم
الدين قبل الحواله وذكر في خلاصه الفتاوى ما لا من نسخه الامام خواهر زاده
رحمه الله ان الخلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمه الله بالعكس وثمرته فيما اذا ابر المحال
المجل عن الدين بعد الحواله فعند ابي يوسف رحمه الله لا يصح الانتقال الدين
الى التحويل وعند محمد رحمه الله يصح ونحوه في شرح الهدايه للسرخس رحمه الله

وان سئل الدين عباره عن فعل واجب في الذمه وهو الاداء او مال مقدر في الذمه
وكل منهما غير قابل للنقل لانه جار مجرى الاعراض التي لا يقبل النقل لكونها لا يفتى زمانين
قوله تصحيح الشرع الحواله المنبذ عن النقل مضافه الى الدين دلالة بقوله النقل
وامكانه على الاحمال وهو وان كان فعلا لا تصافه بالوجوب او صفا شرعيا لانه
الحق بالاموال ولهذا وجبت الزكاه فيه وصح الشرايه والمال الحقيقي قابل للنقل فكذا
ما هو ملحق به ثم اذا صحت الحواله لم يصير للمحال ما كان للمجل على التحويل وان قيد الحواله
بالدين الذي على التحويل لما ينفذ من تملك الدين من غير من علمه الدين وذلك غير جائز
بل يلزم التحويل ومان دين المحال الثابت بعقد الحواله والدين الذي كان للمجل قبل
الحواله ولهذا لو قبل المجل الحواله بالدين المحال موقلا بان كان دين المجل حلالا
واحال غيره على مديونه بالدين الى سنه صح اشتراط التأجيل في حق المحال والتحويل
لان الواجب بعقد الحواله كالواجب بعقد الكفاله في صحة اشتراط التأجيل فيه ولم يظهر
للاجل في حق المجل على حسب التأثير في مسلتين احدهما اذامات المجل وعليه
سعيانه درهم دين سوى دين المحال وهو مائة ولم يترك مالا سوى الدين الذي له
على التحويل وهو ايضا مائة فان هذه المائه تقسم على عشرة اسهم منها سهم للمحال
الى اجله لظهور التأجيل في حقه برضاه وتسعه اسهم لبقية الغرماء لا يفتى بالخصص
لانه مال الميت ولم يظهر للاجل في حق الميت واما المسيله الثانيه وهي ما اذا لم تمت
المجل لكن المحال ابر التحويل عن دين الحواله بعد ثبوت تأجيله فيجوز ابراه
وكان للمجل حينئذ ان يرجع على التحويل بدنه حال الان الشغل بحق المحال او بحق
التحويل لكونه لم يقبل الحواله الا لئلا يملك ما في دمه وذلك بابر المحال وتأجيل
المحال انما لا يفتى دين نفسه دون دين المجل وقد سقط دين المحال وبقي دين المجل
على حاله فيرجع به حال **قوله** ولا يلزم اى على ما ذكرنا من عدم ظهور التأجيل
في حق المجل ما اذا كان لرجل على لخرالف درهم حاله فكفل عنه بما رجل الى سنه
بامره حيث يظهر للاجل في حق المكفول له خلافا لغيره رحمه الله وان كان المكفول له
ممنوله المجل وصير ماله على الاصيل موقلا ايضا وان كان الدين قرضا لا الدين
واحد وقد اضاف التأجيل الى الدين اذ لا حق غير الدين حال وجود الكفاله
فصار للاجل داخل في الدين ولا يمكن ثبوت التأجيل في حق الكفيل الا بعد ثبوت
التأجيل في حق الاصيل فلذا يتأجل في حقه ما قال في التحرير قالوا وهذا هو الجمله

في تأجيل التبرؤض معنى تكفالتها موبله وان لم يصح تأجيلها فصداد قد ثبت
 منها ما يمنع تبرؤضه قصد اكسب الشرب والطريق ولا يلزم على هذا ما لو اجل الطالب
 حقه على الكفيل بعد الكفالة حيث لا يتاجل على الاصيل وان كان الدين واحدا
 وهو القياس وروايه ابن سماعه عن محمد بن جهمان انه ذكر ذلك في المحيط الا ان ظاهر
 الروايه وهو الاستحسان ان يقول انما لم يتاجل الدين على الاصيل هناك لار صوغ
 المسيله ان الطالب اضاف التأجيل الى الامر اللازم بالكفالة وهو مجرد المطالبة
 لا الى الدين حيث اضاف التأجيل الى الكفيل حتى لو عكس بان اضاف التأجيل
 الى الدين ما خرج عن الاصيل ايضا وهذا لان التأجيل ابرام وقت فيعتبر بالابرا
 الموبد والابرا الموبد اذا اضيف الى الدين اعتبر في حق الاصيل والكفيل وان
 اضيف الى المطالبة اعتبر في حق الكفيل دون الاصيل لار يرى انه لو صا لم
 الكفيل رب المال من الالف على خمسينه يرى الكفيل والاصيل لانه اضاف الصلح
 الى الالف الدين وهي على الاصيل فيرى الاصيل عن خمسينه ويراه توجب سراه
 الكفيل فيبراجيعا عن خمسينه ولو صا لم عما استوجبه بالكفالة لا يبر الاصيل
 لان هذا ابر الكفيل عما لزمه بالكفالة وهو مجرد المطالبة **فولس** لكن المحل
 لا يستوفى في المقيدة جبر الى اخره اشاره الى جواب سوال مودر وتقريره
 ان **فولس** لو لم يظهر للاجل في حق المحل كان له حق الاستيفاء من الحويل جبرا
 وليس كذلك وتقرر الجواب ان يقال انما لم تجز للمحيل استيفاء دينه في الجواله
 المقيدة بالدين جبرا لانه اعتبار ان المحال يختص به بل لان الحويل انما رضى
 بتسليم الجواله منا على انه يملك دين المحل بالمقاصد اما ما داه الى المحال
 وانما ما رثه فان كان المحال مورث الحويل فيموت المحال ويرثه الحويل فلو قلنا
 بان المحيل يرجع منه بغير رضى الحويل لعانت رضاه بالجواله فسطل الجواله
 فلهذا قلنا لا يكون له ذلك صونا لحق الحويل في القصاص عند الاداء والارث
 كما قد رونا لا يرى انه لو قبل الجواله بدراهم مخصومه او مودعه عند الحويل
 لم يكن للمحيل ان يرجع في صورته الغصب لما قلنا وكذا في صورة الوديعه
 لتعلق حق المودع بها دليل ان له ان يمسكها ويدفع الى المحال بدلها وهذا
 بخلاف ما اذا كانت الجواله مطلقة غير متييده بالدين والغصب والوديعه
 حيث كان للمحيل ان يستوفى دينه وغصبه ووديعته لانه يملكه ولم يتعلق به

حق الغير كما قبل الجواله **فولس** الا ان يرى من المحال الى اخره استنبط
 من عدم الاستيفاء في الجواله المقيدة بالتقرير لكن المحل لا يستوفى دينه في الجواله
 المقيدة جبرا الا ان يرى المحال الحويل عن دين الجواله فيجوز يكون للمحيل ان
 يستوفى دينه جبرا من الحويل لزوال المانع بحال ما لو كان مكانه لا يبراهبه
 حيث لا يكون للمحيل ان يرجع بدينه على الحويل اصلا والفرق ان ابر المحال نقض
 للجواله لا يقرر لها لان الحويل لم يملك شيئا بابر المحال اما لان المحال لا يبرافترغ
 دمه معارة لما عرف من ان قبول الجواله اعاره لدمه الحويل من المحل في حق
 الدين كما ان قبول الكفالة اعاره لدمه الكفيل من الاصيل في حق المطالبة ولا يبرالمثبت
 للحويل والكفيل الا فرغ دمه المعارة من المحل في الجواله ومن الاصيل في الكفالة
 ولا يملك بتفريغ الدمه المستعارة او نقول بان ابر المحال اسقاط محض لحقه
 لا يملك لدمه من الحويل لان لفظ لا يبر للاسقاط ومعناه التملك فجعلناه هنا
 للاسقاط المحض دون التملك تغليبا لجانب اللفظ على جانب المعنى قبل تقرير
 دين المحال في دمه الحويل ولهذا جاز تغليق لا يبراهنا بالشرط ولم يرتد سرية
 الحويل بعلمنا لجانب اللفظ كما في ابر الطالب الكفيل عن الدين وهذا بعكس ابر
 الطالب الاصيل وابر البائع الوكيل بالشر ان اصل الدين على الاصيل فجعلنا
 لا يبراهنا تملك منه تغليبا لجانب المعنى على جانب اللفظ بعد تقرير الدين في دمه
 وكذا الوكيل بالشر ان اصل الثمن عليه لرجوع حقوق العقد اليه فكان ابر
 البائع اياه عن الثمن تملك لكونه بعد تقرير الثمن عليه فيرجع به على الموكل
 وعلى في التحرير بان ابر الوكيل بالشر عن الثمن تعد رجعة اسقاطا من الاصل
 لانه سطل العقد بمعنى لصيرورته بغيره بلا ثمن ثم قال ولهذا لو ابر عن البعض
 لا يرجع وهذا خلاف ما اذا وهب المحال دين الجواله من الحويل حيث لم يكن
 للمحيل ان يرجع بدينه على الحويل لان هبه المحال تقرير للجواله لا نقض لها
 لاننا عقد تملك ولهذا الواضحة الى العين افادت ملك العين فكذا اذا اضيفت
 الى الدين لانه مال يقبل التملك لصلاحيته صداقا ونصا با وميراثا ووصية
 يملك الحويل بالهبة دين الجواله مع المعاصه جنيدي يينه وبين دين المحل
 فاستنع رجوع المحل عليه اذ لو رجع عليه بدينه لرجع الحويل عليه بما يملكه من دين
 الجواله فلا يصدق **فولس** ووفى تحليصا لدينه عن الشاغل الى اخره اشاره

الى ان للمجمل بعد ما جعل المحال دين الحواله ان يوفى دين المحال ولا يكون متبرعا في ذلك
 حتى يجبر المحال على قبوله وتكون للمجمل ان يرجع دينه حالا وانما لم يكن متبرعا
 في الاصل اما لما فيه من تخليص دينه عن الشاغل وهو دين الحواله كغير الرهن
 اذا قضى دين الرهن وانما لما في الايقاع من قطع وهم عود دين المحال اليه بعد توفى
 دين الحواله على الحويل لان المجمل وان يرى عن الدين بالحواله لكن لم يملك الجبر اه
 لانه يعرض ان يعود عليه عند التوفى على الحويل بخلاف الجنبى اذا اوفى الدين
 لانه ما قصد تخليص شئ لنفسه ولا دفع المطالبه عن نفسه في الثاني فكان متبرعا
 وصار مستوط الدين بتبرعه كسقوطه باء الحويل بنفسه الى المحال ولو ادى الحويل
 للدين الى المحال لم يكن للمجمل ان يرجع عليه بشئ فكذلك هذا **فصل** وهو لم يصلح
 وكلاهما وباعتبار وهم عود الدين على المجمل عند التوفى على الحويل لم يصلح المجمل وكلاهما
 عن المحال في قبض دين الحواله لما فيه من صيرورته وكلاهما قبض الدين من نفسه
 على تقدير التوفى على الحويل وتوكل المديون بقبض الدين من نفسه لا يصح
 ذكره في خلاصه الفتاوى ناقلا من الفتاوى الصغرى ووجه ما اشار اليه المصنف
 رحمه الله من ان شرط صحة التوكيل خلوص العمل للغير وهو الموكل فاذا كان الوكيل
 هو المديون او مولى المديون لا يخلص العمل للموكل تكون التوكيل عاملا لنفسه
 من وجه حيث يسعى في تخليص دينه او رقبته عبده من الدين هذا كله اذا كانت
 الحواله مقيدة بالدين واما اذا كانت مطلقة فلا يثنى تعليل جواز انما المجمل
 دين الحواله في سبيل تباين تخليص دينه عن الشاغل اذ عند الاطلاق لا شاغل
 وانما يثنى بالوجه الثاني وهو قطع وهم عود الدين على المجمل بالتوفى على الحويل
 بولاه وهو بين غرمايه ابي ودين المجمل يكون مقسوما بين غرمايه بعد
 موته يستوي في ذلك المحال وغيره فيقسمونه بينهم بالحصص غير ان حصه
 المحال موجهه لظهور الاجل في حقه برضاه دون حصص بقيه الغير ما
 لانها مال الميت ولم يظهر للاجل في حقه كما قررنا قبل هذا وهو استحسان
 والقياس وهو قول زفر رحمه الله ان يكون المحال اخص به لان حقه اسبق
 تعلقا من بقيه الغرما لانه تعلق به في صحته دون حق الغرما فيقدم كما تقدم
 المرتفع على سائر غرما الراهن وجه الاستحسان ان يقال بان هذا مال الميت
 ولم يثبت عليه ملك ولا يد فيكون مقسوما بين الغرما وان كان دين ائدهم

اسبق تعلقا كما قسم كسب العبد المادون له من ديونه وقد اخطأ بعضها جميع الكسب
 سائبا على ديون اخرى وجبت عليه لاستحقاقه وهذا ان المحال لم يختص بدين المجمل
 من حيث اليد اذ لا يتصور ثبوت يد الاستيفاء على ما في الدمه ولهذا التوفى
 على الحويل كان التوفى على المجمل دون المحال بخلاف الرهن لانه ثبتت عليه
 يد الاستيفاء المرتفع ولهدا الوهك يملك عليه واذا لم ثبت اختصاصه
 كان لغيره من الغرما في استحقاق حصته لكن بصفه التاجيل لما قلنا من رضاه
 دون دين بقيه الغرما ولا يلزم على ما ذكرنا من عدم اعتبار سبق الدين
 تقدم دين الصحة على دين المرض ولا تقدم دين العبد المادون على دين مولاه
 لان تقدم دين العبد لنفضل اهتمام حاجه الكاسب لا سبق التعلق اذ شرط ثبوت
 حق المولى في كسبه فراغه عن حاجه نفسه كذلك الوارث في التركة شرطه
 فراغه عن حاجه الميت واما تقدم دين الصحة اذا كان دين المرض بالافتراء
 وللتهمه في قول المريض بائنا المقر له في المرض لا سبق التعلق بدليل ما لو كانت
 الديون المقر بها في المرض معروفة الاسباب فانها تكون كديون الصحة وان كانت
 لاحقه لعدم التهمه فيها **فصل** وضاربهم المحال مقيدة به الى اخره اشار به
 الى جواب سوال مقدر وبقريره ان **قال** وجب ان لا يكون للمحال
 ان يضارب غرما المجمل في دينه لانه لا يحول دينه الى دمه الحويل صار
 من غرمايه لان غرما المجمل لا تترى ان الحواله لو كانت مطلقة لاضاربهم
 فلو اذ كانت مقيدة بالدين من غير الجواب ان يقال المحال وان كان غريبا
 الحويل دون المجمل لانه لو لم يضارب الغرما في الابتداء بطل الحواله
 للتوفى بثبوت ما تقدمت به من الدين وعند التوفى يعود الدين الى دمه
 المجمل فيصير المحال من غرمايه فيضاربهم واذا اضاربهم في ابتداء فلا مانع
 بضاربهم في ابتداء قصر السافه الا ان ما يخص المحال ياخذ به بعد الاجل ويرجع
 لما بقى ان ظهر للميت مال اخر وليس له ان يرجع على الحويل بشئ اخر
 وهو فائده تخصيص الصنف رحمه الله مضاربه المحال مع الغرما يكونها
 مقيدة بالدين حيث **قال** وضاربهم المحال مقيدة به لان الحواله
 كانت مقيدة بالدين وقد بطلت باستيفائه والتحقق بالعدم فصار كالحواله
 المقيدة بالوديعة اذا اخذت من المودع وهذا بخلاف المحال مطالعا لان حق

اي الدين الذي في دمه
 مولاه كما اشار الى ذلك
 في المحرر

الابتداء

المحال في الحوالة للطلقة لا يتعلق بما في الدمه فلم يود عدم المضاربة مع الغرماء في الاسد
 إلى المضاربة في هاتهما فلا يكون للمحال مضاربة الغرماء لعدم تقييد دينه بدين المحيل
 لكن القاضي اذا قسم بين المحيل بين الغرماء يستوثق من كل واحد منهم بكفيل لليقين
 بالمزاحمة وهو اما المحال او الحويل لان الحويل اذا ادى دين المحال ثبت له حق
 الرجوع على المحيل في ماله لا بعقد سبب وجوب الدين وهو سؤل الحوالة
 في حياته وصحته وكذا المحال يثبت له حق الرجوع اذا مات الحويل مفلسا لعود
 دينه على المحيل قبل هذا قولها اما عند أبي حنيفة رحمه الله فلا كفيل كما لو ادعى
 المارث فشهدوا انه وارثه ولم يقولوا لا نعلم له وارثا غيره ولم يذكر واحد الورثة
 وقيل بل هو بالاتفاق والفرق بين حنيفة رحمه الله ان المزاحمة ما هو موهوم
 وهنا متيقن بالا انه محمول جرماله يسيرة لانه اما الحويل او المحال والجهالة
 اليسيرة تجعل في الكماله بان قيل اذا كان الراجح متيقنا وجب ان يعزل نصيبه
 ونقسم الباقي كما اذا علم القاضي بغيبه احد الغرماء فانه تنصب عنه خصما ويعزل
 نصيبه قلنا عدم المطالبة متيقن في الحال من الحويل لانه لم يؤد وكذا من المحال
 لعدم افلاس الحويل والحويل كالكفيل من حيث انه اذا طوبى طالب وادرجع عليه
 رجع من حيث ان المطالبة تتوجه في ثانی الحال يستوثق بالكفيل ومن حيث
 انها لا تتوجه في الحال لا ينصب خصما ولا يعزل نصيب المزاحمة وان كان
 المحيل كفلا يرى وحده ان خصما ببراءة نفسه وفا بالشرط والاصيل ايضا ان اطلقها
 صرقا إلى الدين حده وصرح عائد بالسوى الى ما كان شى اى وان كان المحيل
 كفلا بالدين فاحال الطالب على رجل بالدين وقيل الحويل الحوالة يرى المحيل
 عن الدين وحده ان خصم الحوالة ببراءة نفسه بان قال احلتك على غريمي بشرط
 ان يبرئني خاصة وفاما اشترطه في عقد الحوالة وبراءة الكفيل لا يوجب براءة الاصيل
 واما اذا اطلق الحوالة فبراء الاصيل ايضا لان الحوالة المطلقة بصرف الدين
 وهو على الاصيل فبراء الاصيل وببراءة ببراءة الكفيل ايضا وهذا نظير صلح الكفيل
 مع الطالب عن الدين على نصفه من حيث انه اذا اطلق الصلح يرى الكفيل
 والاصيل عن النصف صرفا للصلح الى الدين وان اشترط براءة نفسه خاصة
 يرى هو وحده دون الاصيل وفاما اشترطه من براءة نفسه فوله عايدا
 منصوب على انه حال من الدين والتقدير صرفا الى الدين حال كون الدين عايدا

سواه على الحويل الى ما كان عليه او لا وهو انه في الصورة الاولى يعود الى الكفيل
 خاصة لانه هو الذي يرى الحوالة وفي الصورة الثانية الى الكفيل والاصيل لانهما
 برابجهما ص وان كان دينه جيادا او دهباً وعليه زيف او ورق فاحال
 عنهما جيادا فهو ذهب على ان يأخذها من غريمه جاز ان قبل الغريم ناقد في مجلس
 المحيل والمحال ادتصارا فامتنعني اجاب الجياد كما ينتقل الدين مقتضى هبته
 من الكفيل واكتدأ بدهنه ضمان الحويل في المجلس كشرط الرهن والكفيل
 والنقل الى دمه توثيق لمزيد الملازمة عادة لانقوت للقبض المسمى الا ان يبراه
 المحال ببعكس ويبطل الصرف لانه فسخ محار اكلا يلجوا ذل في ماله حكم
 العين حدار الاستدال غير مشروط بالقبول لوجود الرضى من الحوالة ضد غيرها
 وان حاله على الجياد او الذهب الذي عليه او على ان يعطيه الجياد او الذهب
 الذي عليه لم يجز لان التعريف ضد النكير جعل الدين الذي عليه تدلا وفيه
 تملكه من غير من عليه او شرط التثنية على الغير ضد ما لو كانت الجياد والذهب
 ودعيه او غصبا فاما اذ ملك العين لا الدين من رجل له دس دراهم جياد
 على رجل وعليه دس دراهم زيف اوله دس مائة دينار وعليه دس ورق
 فان كان غريمه صاحب الزيف عن الزيف جياد على ان يأخذها من غريمه
 مديون الجياد او حاله عن الورق يذهب على ان يأخذها من غريمه مديون
 الذهب جاز ان قبل الغريم الحوالة ناقد الما عليه من الجياد او الذهب في مجلس
 المحيل والمحال لان المحيل والمحال تصارفا الزيف جياد او الورق يذهب
 من حيث المعنى لتعذر اعتبار موجب اللفظ وهو الحوالة اذ موجبا نقل ما في
 دمه المحيل الى دمه الحويل وقد تعذر النقل هنا اذ لا جياد على المحيل في الصورة
 الاولى لينقلها الى الجياد التي له على الحويل ولا ذهب عليه لينقله الى الذهب
 الذي على الحويل وقد قصد ان يجعل حق المحال مثل الجياد او الذهب حيث
 حاله بذلك وهذا لا يتحقق الا بالاجاب الجياد او الذهب على نفسه عوضا
 عن الزيف او الورق وذلك انما يكون بالمصارفة فيثبت بينهما مصارفة مقتضى
 اجاب الجياد او الذهب على المحيل كما يثبت نقل الدين الى دمه الكفيل مقتضى
 هبه الطالب الدين منه وبيان ذلك ما ذكر في التحرير في ثالث ابواب الشركة
 ان الهبة عقد تملك ومجرد المطالبة لا يقبله فاذا وهب له ولا دين عليه اقتضى

ذلك نقل الدين من دمه الاصيل الى دمه ونقل الطالب الدين من مكان لولايته
عليه قصد الحوالة عليه فكذا انقله مقصدي تصرفهما تفصيلا وانقلته الكفالة
حواله وذكر ذلك معناه واذا كان كذلك صار كان المحيل والمحال تصارفا الزيف
الحياض والورق بالذهب واكد ابدل الصرف وهو الحياض والذهب بضمان
الحويل نصار في التقدير كان المحيل قال لغريمه اشترت منك الزيف التي لك
عليك بزيادة على ان احيلك بها على فلان لبيودها اليك مما لي عليه وكذا في الذهب
والورق فاذا قبل الحويل في المجلس حاز استحسانا كشرط الرهن والكنيل
التمن وتقل ما وحب على المحيل بالمصارفه المعنوية الى دمه الحويل توثيق ليدل
الصرف بمزيد الملاة عادة اذ في العادة انما يقبل الحوالة من الحويل المثل صيانة
لدين عن التوى وليست الحوالة هنا نفوتنا للقبض المستحق بعقد المصارفه
اذ لا قابض غير المحال وهو العاقد الا ان يرى المحال الحويل عن دين الحوالة
فحينئذ انعكس الحال اذ يصير المصارف نفوتنا للقبض المستحق بعقد المصارفه
لا توثيقا وبطل الصرف لان المصارف من بدل الصرف مجاز عن فسخه في حق
المحيل والمحال اذ لو لم يجعل فسخا لكان لغوا وبيانه ان ابرا المحال لا في ماله حكمه
عين الواجب له في دمه المحيل وهو الحياض او الذهب حذر القول بما لا يجوز
من الاستدلال ببدل الصرف قبل قبضه ولهذا يبطل عقد الصرف بانقراض
المحيل والمحال قبل القبض من الحويل لما عرف من ان كل واحد من البدلين
في الصرف مبيع يبطل العقد بهلاكه لان البيع لا بد له من مبيع ولا شيء في الصرف
سوى البدلين وليس احدهما باولي من الاخر والمبيع لا يجوز الاستدلال به
قبل القبض واذا كان المصارف مالا له حكم عين الحق وهو بدل الصرف
كان المصارف كناية عن فسخ العقد كيلا يلغو لتعدرا اعتبار حقيقته اسقاطا محضا
لكونه بمنزلة العين في حق المحيل والمحال وتعدرا ايضا جعله تمليكا لكونه
مبيعا وتمليك المبيع قبل القبض لا يجوز لامن البايع ولا من غيره قوله
عمرو في قوله غير مشروط بالصرف منصوب على انه حال من قوله فسخ العقد
لان ابرا المحال فسخ حال كونه غير مشروط بقبول المحيل وفيه اشاره الى جواب
سؤال مقدر وتقريره ان يقال لو كان المصارف من المحال فسخا واماله لعقد
الصرف لكان قبول العاقد الاخر وهو المحيل شرطا لصحته كما في الاقاله

ويعبر الجواب ان يقال المعتبر في صحة الفسخ وجود رضى العاقدين لا عين القبول
كما في العقد المعتبر فيه الرضا دون التلفظ بالعقد وقد وجد رضى المحيل في ضمن
الحواله عند ما امر الحويل بقبولها مع علمه بان الدين يتحول اليه والمحال ربما
يبريه عن الدين فيصح ابراه من غير قبول الحويل وبرائه توجب براءة المحيل
وهذا بخلاف الكفاله وان كانت باسرها بخلاف الحوالة بغير امر وهي المبراه
وانه اعلم بقول المصنف رحمه الله ضد غيرها يعني الحوالة بامر حيث لا يكون
امر الاصيل فيها رضا بالفسخ لسم بدون قبوله حتى ان من اشترى ديارا بعشرة
وامر رجلا فكفل بها عنه ثم ان باع الدينار ابرا الكفيل وجعلنا ابراه كناية عن فسخ
عقد الصرف من جانبه لا يتم الفسخ بدون قبول الاصيل وهو مشتري الدينار
وان كانت الكفاله بامره لما عرف من ان ابراه الكفيل لا توجب براه الاصيل
ولا يكون امره الكفيل بالكفاله رضى بالفسخ واماله لعدم تعدى البراه اليه
واما الحوالة بغير امر بان احتال رجل عن بايع الدينار بثمنه على مشتريه ورضى
بائع الدينار بالحواله ثم ابرا المحال الحويل وجعلنا ابراه كناية عن الفسخ لان الفسخ
بدون قبول الذي عليه الاصل وهو مشتري الدينار لان العقد حقه فاذا لم
يامره بقبول الحوالة لم يوجد منه الرضا بالفسخ فلا يفسخ بخلاف ما اذا كانت
الحواله بامره هذا كله ادا حاله عن الزيف بحياض مكررا او عن الورق بذهب
على ان يأخذها من غريمه واما اذا حال على الحياض او الذهب اي حاله
على ان يعطيه دينه من الحياض او من الذهب الذي له عليه او حاله على ان يعطيه
الحياض او الذهب الذي عليه لم يجز لانه عرف الدين المحال به بكونه الذي له
على غريمه والتعريف ضد التكرار جعل الدين الذي له على الغريم بدلا عن دين المحال
لاضافته بالمصارفه الله وذلك غير جائز لانه اما بايع دينه من المحال وذلك
تمليك للدين من غير من عليه الدين واما مشتريه من المحال وذلك شرا بشرط
ان يكون الثمن على غير العاقد وكلاهما لا يجوز وهذا بخلاف الحوالة في المسيله
الاولى لان المصارفه فيها كانت بحياض مرسله في دمه غير مصافه الى
الحويل ثم امر المحال ان يأخذها من الحويل فلا يكون ذلك تمليك الدين من غير
من عليه وبخلاف ما اذا كانت الحياض او الذهب المحال به ودعه او غضا قابلا بعينه
عند الحويل حيث يجوز الحوالة وان كانت مضافه الى الحياض او الذهب على وجه

التعريف لا اشتغالها على مصارفة صحته اذ التملك فيها مملوك العين دون الدين
 فان فصل وجب ان لا يجوز في الوديعه والغصب ايضا لعدم تصور ايها الزيف
 من عين الجياد وانما الورق من عين الذهب اذ هو صرف قد شرط تسليم بدله
 على الغير وهو الحويل فلما انما يراد بمثله اعطى الوديعه عندها مكان الحال به
 عرفا فيصرف الامر اليه عند التقدر واما الثاني فممنوع لان المفسد ليس هو
 اشتراط التسليم على الغير لا يرى انه لو اعطاه بدل الصرف حويل لا يصح بل المفسد
 هو المصارفه تدنس على الغير وهذا ليس كذلك ولو هلك الوديعه والغصب
 ففي الوديعه تبطل الحواله لغوت ما تقدمت به وفي الغصب لا تبطل لبقاء القبه
 ص كذا ان الحاله بالزيف والورق على ان يكون الجياد والذهب للحويل لانه
 صار فيه بشرط قضا دين اخر وبدل الصرف يقتضي ولا يقتضي به حدار لغوت
 القبض المستحق او بشرط لا يقتضيه العقد ضد الاول واعتبر بالبيع اذ جاز
 بشرط ان تحتال المانع بالثمن لا بشرط ان يحيل عليه لكن متى ادى الحويل
 يرى اذ الفساد لا يفسد الا تحتال ولا يمكنه التذرك فصار كالوكيل يوفي جاهلا
 بانفا الامر لا الوكيل يترك او يعتق بعد تزكيه الامر او موت المظاهر عنها التقدر
 التذرك بعد تمامه نفلا وتراجع الاحران بالحق القديم رفعا للفساد ش
 اي وكذا لا يجوز الحواله لو حاله بالزيف على ان يكون الجياد للحويل بدلا عما
 يدفعه اليه من الربوف او حاله بالورق على ان يكون الذهب للحويل بدلا
 عما يدفعه من الورق لان هذه مصارفه جرت بين الحويل والحويل بشرط
 ان يقتضي الحويل ببديل الصرف دين اخر لم يجب بعقد الصرف وهو دين عدم
 الحويل وبدل الصرف يقتضي ولا يجوز ان يقتضي به دين اخر قبل قبضه حدار
 تقويت القبض المستحق للعاقد بعقد الصرف او نقول بان شرط قضا دين
 اخر بشرط لا يقتضيه العقد لان دين الحويل لم يجب بهذا العقد بل بسبب اخر
 قبل البيع وهو شرط لا يلائم العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين فيكون
 مفسدا للعقد بخلاف ما تقدم في المسيله الاولى وهي ما اذا حاله عن الزيف
 بجياد او عن الورق بذهب على ان ياخذها من غيره لان المصارفه فيها
 وان كانت مشروطه بضمان الحويل لانه شرط يقتضيه العقد لكونه موكلا
 ما وجب بالعقد وهو الثمن كما قررنا واعتبر ما قلنا في الصور بين بالبيع

من العاقد
 صح

ادجور ان بيع بشرط ان تحتال البائع بالثمن على عدم المشتري لما فيه من التوثيق
 بالثمن لان الظاهر ان يكون الحويل املا منه من المشتري فكان ملائما للعقد كاشتراط
 الجوده في الثمن بخلاف ما اذا باع بشرط ان يحيل البائع على المشتري بالثمن غير ماله
 حيث لا يجوز لانه شرط لا يقتضيه العقد لعدم ملائمه واذا كان موجبا لفساد
 البيع مع سعه حاله فلا ان يوجب فساد الصرف مع ضيق حاله اولى **قوله**
 لكن متى ادى الحويل يرى الى اخره اشاره الى ان الحواله اذا فسدت ثم ادى الحويل
 دين الحواله يرى لان فساد عقد الصرف لا ينفى صحه انتقال الحويل امر الحويل بلا ادراك
 ولا ينفى ممكنه تدارك المحيل ما شرط بمباشرة الحويل من ملاد اما الاول فلا المحيل
 امره ان يجعل المودعي مضمونا على القايض لان الدينون تقتضي امثالها
 وقد فعل والمقاصه لما وقعت حكما لا بفعل المأمور واما الثاني فلا المحيل
 يتمكن من تدارك ما شرط من الحويل بالرجوع على القايض وهو الحال فصار
 الحويل في مسلسل كالكامل مادام الدين اداه بعد انما امر جاهلا
 بانفا الامر من حيث انه لا يضمن لعدم الضرر على امر ينفذ اذ يمكنه تدارك
 ما فات باسترداد المودعي من القايض بخلاف الوكيل مادام تركه عند امر حقيقه
 تركه الله اذ اذكي بعد تزكيه الامر وبخلاف الوكيل بالاعتناق عن كفارة الظهار
 اذا اعتق بعد موت المراه المظاهر عنها حيث بضمان وان فعلا جاهلين
 بتزكيه الامر وموت المراه لتقدر امكن تدارك ما فات بفعل الوكيل اذ لا يمكنه
 استرداد المال من القيسر ولا اعاده العتيق الى الرق بعد تمامه بانفلا عن الامر
 فلو لم يجب الاضمان على الوكيل لم يضر الامر فعلى ما قلنا في الوكالة بانفا الدين
 انه امره ان يجعل المودعي مضمونا على القايض فكذا في مسلسلنا الحويل امره ان يجعل
 المودعي مضمونا على الحال وقد فعل وامكن التذرك بالرجوع على الحال
 فصح اداره بالاتفاق واعلم بان المصنف رحمه الله عدى فعل الظهار
 بكلمه عن في قوله او موت المظاهر عنها كذا رايته في نسخ مسنده والمذكور
 في الصحاح العديه كله من فانه قال وقد ظاهر من امراته ومطهر وطهر منها
 تظهر كله بمعنى **قوله** وتراجع الاحران بالحق القديم رفعا للفساد
 اشاره الى ان الحويل اذا ابرى ملاد اعن دين الحواله كان المحيل ان يرجع على
 الحال كحقه القديم وهو الجياد او الذهب الذي كان قبضه من الحويل لان ادا الحويل

أمر المحيل كاد المحيل نفسه حكم صرف فاسد كان له ان يسترد من القابض رفعا
لفساد الاداء ثم يرجع الحال على المحيل بحقه القديم وهو الزيوف في الصورة الاولى
والثانية في الصورة الثانية ص ولو صالح عن الجياد على الزيوف على ان يحيل به
او كان دينه زينا وعليه جياذ فاحال عنها زينا جاز لانه عكس الماضي حط لا صرف
ادلم يعتض عن الوصف حتى لم يفسد الاجل والافتراق والشرط لهذا الوصال
عن حال بيض صحاح مضروب على موجب شود مكسر او تبرجاء بل عكس
ويحل عليه الف درهم جياذ فصالح صاحبها عنها على الف زيوف على ان يحيل بالزيوف
على مديون له او فاحال صاحبها عنها بزيوف على مديونته جاز لانه في صورتين
خط وابتداء عن وصف الجوده لا صرف لان صاحب الجياذ لم يعتض عن وصف
الجوده شي بل استقطه بلا عوض ولهذا لم يفسد بالشرط الاجل فيه ولا الافتراق
فيل القبض ولا بالتعلق بالشرط اما في مسيله الصلح فظاهر لانه ينبي عن الخط
ولا غرض واما في مسيله الحواله فلانها وان لم ينص على الصلح لكنها ذكر ابعاده
ان الحال وهو صاحب الجياذ حط عن المحيل بعض حقه وهو وصف الجوده
على ان يحيله على مديونته بالزيوف والمذكور ذلاله كالصريح ولو ابراه عن بعض
الدين بشرط ان يحيله بالباقي على غيره جاز لكون البراه لا يتصل بالشرط
الفايده مكذا اذا ابراه عن وصف الجوده فيكون حط لا صرفا والجياذ يجوز
ان تنقلب زيوف بالخط وهذا خلاف ما مضى فما اذا كان دينه جياذ او عليه
زيوف فاحال عن الزيوف بجاذ على ان يكون الجياذ لمديونه حيث لا يجوز
لانه عكس ما ذكرنا اذ هو صرف بين المحيل والحويل لا حط لشي عن الحويل
وبما ان اصول لا تقدر تصحيحه حواله تقدر ايضا الحويل الزيوف
من الجياذ وقد شرط المحيل للحويل زياده الجوده التي لا يمكن حقيقتها الا بالحصار
صار كان المحيل باع الجياذ من الحويل بزيوف على الغير وذلك فاسد لما فيه
من البيع بشرط ان يحيل بالشي على الغير **والسنة** لهذا الوصال الى اخره استشهد
للفرق بين المسيلتين وببانه انه اذا كان لرجل على اخر درهم من حط
صحاح مضروبه فصالح منها على درهم موجب شود مكسرة او تبرجاء
سواء كان المصالح عليه قدر الدين ام اقل وحي العكس وهو الصلح عن الموجل
السود المكسر او التبرجاء البياض الصحاح المضروب لا يجوز وهذا لان

كل شي

كل شي وقع عليه الصلح وهو صحيح بعقد المداهم لا يحل على المعاوضة وانما يحل على انه
اسوي بعض حقه واستقط باقية في الوجه الاول المصالح عليه مستحق بعقد
المداهم لكونه من جنس الدين فمحل كانه استوفى قدر حقه واستقط الوصف ان كان
للمصالح عليه قدر الدين او استوفى بعض دينه واستقط وصفه وبعض ودره
ان كان المصالح عليه اقل لان تصرف العاقل يتحرى لتصحيحه ما امكن وقد عذر
تصحيحه معاوضه لما فيه من بيع الدراهم بمثله او اقل نسيته وفي الوجه الثاني المصالح
عليه ليس مستحقا بعقد المداهم لزياده الوصف فكون معاوضه الدين بعضه
وزياده وصف كان صاحب الحق ابراه عن البعض واجله فيما بقى بمقابلته الجوده
التي شرطها لنفسه فيما بقى ومقابلته الجوده بالاجل والقدرة بالانقضاء ان الشرع
حرم ربا السبه وليس ذلك الا بشبهة معاوضه المال بالاجل فحقيقه المعاوضه اولى
ص وان احال على ان يعطيه من ثمن الدار والعبد جازت ان كانا للحويل لانها
كالكفاله ان كانت تلغى شرطا لا يلام كالهبوب والدخول تتعلق بالملام المستدرك
كقدوم المال ومن عليه واجل الحصاد واحوايه والتمن ملائم تيسير المستدرك
بجعل الحصول كمنه البيع ولم يجز ان كانا للمحيل او غيره وان كانا وديعه عند الحويل
لان ياذن بالبيع لغرض المحيل قبل الكنه وجاز النهي عنه لا الجبر عليه لانه عكس
بيع الرهن شرط الكزوم لا بعده شي رجل حال غريمه على رجل على ان يعطيه
الحويل دينه من ثمن هذه الدار والعبد فلا يخلو اما ان يكون الدار والعبد للحويل
واما ان يكون للمحيل او غيره ففي الوجه الاول جازت الحواله لانها كالكفاله من حيث
ان كل واحدة منهما ان كانت لا تتعلق بشرط لا يلام كهبوب الترخ وبجي المطر
ودخول الدار بل تصح هي ويلغى الشرط لكونها لا يتصل بالشرط والفايده كالنكاح
والابراهم لانها تتعلق بشرط لا يلام كما اذا قال اذا قدم مالي من بلد كذا فانا كفيل لك
عن فلان مكذا او اذا قدم المديون من سفره فانا كفيل لك عنه مكذا لكون كل واحد
من الشرطين يسيرا للاداء وكذا يتعلق بشرط مجهول يمكن استدراك جهالته كاجل
الحصاد والدياس والجوداد وخوها وهذا لان الحواله والكفاله مبنيان على التوسع
والجهالة المستدركه فيما بقى على التوسع غير مانعه مما يرى ان الجهالة في المكفول
به لا تمنع صحة الكفاله مع انه هو العقود عليه فيما ليس بمعتود عليه وهو الاجل
اول خلاف البيع واذا كان كذلك فنقول الحال به وهو التمن شرط ملائم لعقد

الحواله من حيث التيسير اذ به تيسر على الحويل ان ينادى الحواله ومستدرك الجهماله
ايضا لان جهاله حصوله ممكن استدر رايها لمكن الحويل من بيع دار نفسه وبعده
من شأ ولا يتغير عليه عادة الا قليلا ومثل هذه الجهماله غير ما يبعه كما قررنا واما
في الوجه الثاني وهو ما اذا كانت الدار والعبد للمجمل او غيره وهما في يده
او وديعه في يد الحويل او في يد غيره فلا تجوز الحواله لتجش الجهماله في حصول
الثمن اذ هو غير مقدور للحويل الا اذا ادن المالك فيجسد تجوز الحواله لقوله الجهماله
تمكن الحويل من البيع حكم التوكيل فنصح التزامه مضافا الى حال حصول الثمن
بان قيل وجب ان يصرح مع الحويل مطلقا اذا كان العبد والدار للمجمل لان الامر
بقضائيه من ثمن عبده وداره اذن له بالبيع لانه من ضروراته قلنا اما يكون
من ضروراته اذا لم يتوصل الى الثمن لا ببيعه والتوصل الى الثمن ممكن منع ماله
فلا حاجه الى ادراج الادن في كلامه ثم ان كان الثمن اقل من الدين لا يجبر الحويل
على دفع الزيادة لانه ما التزم الا هذا القدر في الوجهين وكذا اذا باع وتوكل
التمس على المشتري او قبضه وهلك عنده لم يلزمه الادا كما لو التزم الا بيا
من وديعه فمكنت فلوله وحاز الثمن عنه لا يجبر عليه الى اخذه اشارة
الى الفرق بين الحويل والعدل في الرهن حيث جاز جبر العدل على بيع الرهن
دون نهي المالك وهو الرهن عنه وفي مسيلتنا جاز نهي المالك عن البيع بعد ادنه
دون جبر الحويل عليه والفرق ان البيع هنا شرط لزوم الامر بقضا الدين على الجمل
والحويل لتعلقه بالثمن دون العين بدليل ان حق الطالب لا يبطل بهلاك
عين الدار والعبد واذا كان البيع شرط للزوم كان وجوده قبل وجود اللزوم
لا بعده ونهي الامر قبل لزوم الامر معتبر وجبر المأمور على امتثال الامر
هدر واما في الرهن فالبيع ليس شرط للزوم لتعلق حق الطالب بالعين قبل
البيع ولهذا يبطل حقه بهلاك المرهون وكان وجود البيع بعد اللزوم لا قبله
كما اشار اليه المصنف رحمه الله فلهذا جاز جبر العدل على البيع ولم يجبر نهي الرافض
عنه والله اعلم **باب حكم الكفاله في الاستحقاق وغيره**
من اعلم ان هذا الباب المذكور في ترتيب الجامع قبل باب الفاوضه من
اسباب الشريكة نقله المصنف رحمه الله الى هنا للناسبه من كفل الثمن بامر وادى
او صار ف او صالح بنقل اخر ثم بان البيع حرا او مدبرا او مستحقا فله الرجوع

على البائع في الكل لفساد الكفاله بفقد الدين عادلا في الادا الى ضمن المشتري للدفع
شرط الضمان اذ معاصله الكفاله لا في الباقي لفقد الادا ويرجع المشتري على البائع
بعد الحكم للملك المضمون لا قبله للعدم ولا يبعد الصلح بقدر التمس في المجلس لعدم
المصاف اذ له حكم العين صونا للمعنى لا غناض حتى ابطله التصديق على البراه
ضد المنع وان مات قبل القبض او رد يعيب او خيار فالرجوع على البائع للمشتري
لا نقال الفعل اليه ضمن صحة الامر عن ملك او سببه والرجوع على المشتري للكفيل
وان فقد عنه متبرع ملك الملتزم وللبائع نقض الصلح بربد البذل على الكفيل
كما يفرم ما حط الاغناض معنى كما ان له دفع الغرم باشتراك شرك الدين
في بدل الصلح ضد البيع وان كفل بغير امر فالرجوع على البائع له لفساد او فوت
الغرض كن تبرع بالمهر ثم بانت قبل الدخول برده او صهاره لا للمشتري لفقد
التقد والمالك الا ان يرد ما قاله فينعكس الحكم كما انقلب البيع وفي سلامه الثمن للمشتري
او الكفيل خلافاً ليشيئه تقابل معنى الفسخ والبيع من رجل كفل عن المشتري ثمن
البيع وادى الثمن من مال نفسه الى البائع او صار فيه فان كان الثمن دراهم فاشتره
منه بدنانير او صالحه عنه على دنائير ثم ظهر بعد ذلك ان البيع كان حرا او مدبرا
او مستحقا لرجل اخر فلكفيل ان يرجع على البائع بما اداه اليه في الصور البت
كلها لانه دفعه بنا على كفاله ظهر فسادها بفقد الدين المكفول به وهو الثمن
لبطلان البيع فكان له ان يسترد كما في البيع الفاسد فلوله عادلا منصوب
على انه حال من الضير المجرور في قوله فله العائد على الكفيل التقدير فلكفيل
الرجوع على البائع في كل الصور حال كونه عادلا في صورته اذ عين الدراهم
الى ضمن المشتري ايضا وفيه اشارة الى ان الكفيل في صورته الادا الى البائع
له تضمين المشتري ايضا بخلاف صورتي الصرف والصلح اما الاول ولان الكفاله
ان فسدت بفقد الدين المكفول به لكن الامر بالدفع الى البائع بشرط الضمان بان
لم يفسد لان الكفاله منعصل عن الضمان لاسي ما لو قال لرجل ادفع الى فلان الن
دراهم على اني صامس لها قد دفع رجوع على الامر حكم الضمان وان لم يكن كفيل فلهذا
واما في صورتي الصرف والصلح فلان المشتري انما اذن له في دفع الدراهم ولا يكون
بدفعه الدنانير مثله الامر فلا يرجع عليه بل على القايض وهو البائع واذا ثبت
لكفيل حق الرجوع على المشتري في صورته الادا واختار الكفيل تغريمه كان للمشتري

ان يرجع على البائع بما عزمه بعد غرمه للكفيل من الكفيل اذ اضمنه ما دفعه الى البائع
 فقد ملكه المضمون وهو عين الثمن المفقود بخلاف ما قبل رجوع الكفيل على المشتري
 حيث لا يكون للمشتري ان يرجع على البائع سبي لعدم ملكه المضمون ولا نقال
 ان الماحود من الكفيل كالماحود من المشتري لكونه ناسا عنه فوجب ان يكون
 حق الرجوع للمشتري لانه لا نقول ليس كذلك اما في صورة الصرم
 والصلح ولانه ليس بما مور بدفع الدنانير واما في صورة الاداء ولانه نايب في دفع
 الثمن وقد ظهر ان لم يكن عليه من وقت الدفع لفساد السع قوله ولا ينفذ الصلح
 بعد قدر الثمن في المجلس الى اخره اساره الى ان بعض هذه العوارض لو ظهر
 قبل تفرق البائع والكفيل حتى بطل الصلح لا ينفذ بعد ذلك وان نقد البائع بدر
 الثمن المكفول به لعدم الدين الذي اضيف اليه الصلح اذ للدين المصالح عنه
 حكم العين صوما لما تضمنه الصلح من معنى الاغراض والنجور ببعض الحق ولهذا
 سطل الصلح بصادق المصالحين على براه المدعى عليه منها لا يرى ان يدرك الصلح
 لو كان ثوبا لم يصادق ان لا دين لرم رده لمطلان الصلح ولا ينفذ بعد ذلك
 مدفع المدعى قدر الدين بخلاف السع في مسيلتنا حيث بعد دفع البائع بدر الثمن
 حتى كان له اخذ الدنانير من الكفيل لان البيع لم يتعلق بعين ذراهم المثل لمظها
 لما عرف من ان النقود لا تسع في عقود المعاوضات وفسوخها وان اشترى الثمن
 اليها واصيب البيع اليها واذ كان كذلك فبطلان الثمن الذي على المشتري شي
 من هذه العوارض لا يوجب بطلان البيع الذي جرى بين الكفيل والبائع
 ليقا ما اضيف اليه وهو مثل الثمن المكفول به فافتريا قوله وان تاب
 قبل القبض الى اخره اشاره الى ان البيع لو لم يظهر فيه شيء من هذه العوارض
 الموجبه لفساد البيع لكنه مات قبل القبض او رده المشتري بالعيب قبل القبض
 او بعده بقضا او غير قضا او رده بخيار رويه او شرط بشرطه على البائع
 وقد نقد الكفيل الثمن المكفول به او صالح عنه او صار به به بنقد اخر الرجوع
 على البائع يكون للمشتري دون الكفيل سوا كان الكفيل قد رجع على المشتري
 ام لم يكن والرجوع على المشتري يكون للكفيل اما الاول ولان فعل الكفيل
 وهو الاداء انتقل الى المشتري في ضمن صحة امره اياه بالكفاله ثمن وجب عليه
 ما على ثبوت ملك البائع في الثمن في صورة الموت والرد بخيار العيب والرويه

او ما على سبب سبب الملك له فيه وهو السع في صورته الرد بخيار الشرط واذ انتقل
 فعل الكفيل الى المشتري صار كأن المشتري هو المودى للثمن فكان الرجوع له
 ولا نقال بان خيار السع يمنع وجوب الثمن عليه قبل الاجاره اجماعا واذ انتفع
 به بغير عدم وجوب الثمن عليه فظهر ان الكفاله وقعت فاسده فوجب ان لا يكون
 الرجوع على البائع له بل للكفيل لادائه حكم كفاله فاسده كما في صورة الاستحقاق
 ونظائرهما لا يقول ثبوت الرجوع للمشتري يبنى على انتقال فعل اليه
 ما على امره وصحة الانتقال بعقد صحة الاداء وقد صح الاداء على سبب وجوب
 الثمن على المشتري وهو البيع اذ سبب الوجوب يكفى كصحة الاداء كما تكفى لصحة الابراء
 واما الباقي وهو رجوع الكفيل على المشتري ولانه دفع حكم كفاله صحيحه ما مور بها
 لهما وقعت بالثمن والفسخ لم يبطل الثمن اذ لم يظهر ان الثمن لم يكن قمرع على الامر
 ملكه ما التزمه عنه بعقد الكفاله لما عرف من ان الكفيل ما امر اذا ملك دين الكفاله
 ماداً او هبه او ادرث يرجع على الاصل مما ملكه بخلاف ما تقدم في الفصل الاول لانه انما
 ادى عن الاصيل حكم كفاله فاسده ولا سقط حقه في عين المودى الى البائع ولهذا
 رجع عليه دون المشتري وتأكيد المصنف رحمه الله رجوع الكفيل على المشتري بقوله
 وان نقد عنه متبرع اساره الى ان الكفيل يملك الدين الملتزم بالكفاله اذ تبرع باديه
 عنه متبرع وهو مشكل ان قلنا بان موجب الكفاله مجرد المطالبة على الكفيل اذ مجرد
 المطالبة ليس بمال ولا قابل للملك وانما يجب المال في دمه ضرورة تصرف
 لا يصح الا في المال كالحبه بخلاف الابراء مال في الرجوعه وعن هذا قلنا ان من تبرع
 بقضا المال عن الكفيل والكفيل يرجع على المكفول عنه متى كان التبرع بقضا الدين
 عن الغير لا سقاط الدين عنه لا للملك انتهى كلامه وانما يستقيم ما ذكره المصنف
 رحمه الله على احد الطرفين المذكورين في التحرير في الباب الثالث من كتاب الشركه
 من ان موجب الكفاله ثبوت المال في دمه الكفيل مع بقائه في دمه الاصيل
 لانه جليل يمكن للقول بان الكفيل يملك الدين المكفول به لا مال ما ذكره رواده
 حق الطالب لتعدد الدين حينئذ لا نقول ليس في ذلك ما يوجب رواده
 حق الطالب لان الاستيفاء لا يكون الا من احدها كالمغصب مع عاصبه كل منهما صامن
 للعهده وحق المالك ليس الا في قيمه واحده يستوفى بها من احدها غير ان الفرق بين
 مسئله الكفاله ومسئله الغصب من حيث ان اختيار بعض احدها يوجب براه الاخر

الكفيل
 صح

لما فيه من احراز الملك منه وفي الكمال فيسقط المبراه حقيقة الاستيناء وعدم الكلام
 على الغرض في اوائل الباب الاول من ابواب الوديعه **قوله** والبايع نقض الصلح
 مرد البديل على الكفيل الى اخره اشار به الى ان الكفيل لو صالح البائع عن الثمن على دنائير
 ودفعها الى البائع ثم مات العقد قبل القبض وثبت للشري على الرجوع على البائع
 ما تش كان للبائع الحماز في ان ينقص الصلح برز بدله وهو الدناير الى الكفيل
 او بمضيه بدفع الدراهم الى المشتري وانما كان له نقض الصلح لكيلا يلزمه غير
 ما حطه الاغراض من حيث المعنى اذ الصلح مبني على الاغراض والتجوز ببعض الحق
 وهو انما قبل الصلح بشرط ان لا يلزمه زياده الغرم فاذا الزمه كان له ان يدفع الغرم
 عن نفسه بنقص الصلح كما ان لا احد الشريكين في الدين اذ اصاب المديون من
 نصيبه على شئ فاراد شريكه ان يرجع عليه بنصف دينه كان الصلح ان يدفع
 الغرم عن نفسه بدفع نصف بدل الصلح الى الشريك كذا هذا وهذا خلاف البيع
 في السلتين لان مبناه على الماكسه والاستقصاء فكان مستوفيا للثمن بحاله حكما
 ولو استوفاه بحاله حقيقة ثم انفس العقد موت البائع قبل القبض كان على البائع
 رد الثمن من غير خيار فكذا هنا هذا اذ اقبل بامر المشتري واما اذا اكمل غنه
 بغير امره فالرجوع على البائع للكفيل في جميع الصور لا للمشتري اما رجوع الكفيل
 في صورته الاستحقاق واخواته فلفساد الكماله بفقد الثمن كما قلنا واما في صورة
 الموت قبل القبض واخواته فلان الكفيل يبرع بادا الثمن عن المشتري وقد فات
 غرضه من التبرع اذ مقصوده سلامة البيع للمشتري ولم يسلم فصار كمن تبرع
 عن رجل بهر امره ثم بانته المراه قبل الدخول بها اما بمرده عن الاسلام والعباد
 بانه واما بثبوت حرمة المصاهرة عليها وبين الزوج بان قبلت ابنة بشهره
 وهناك للتبرع ان يرجع عليها بما تبرع به من المهر لنوات غرضه من التبرع
 وهو ملك الزوج بضعها بكذا هنا واما عدم رجوع المشتري على البائع فلنفقد
 نقده وملكه اما الاول فلانه لم ينفذ الثمن بنفسه ولا بآبيه واما الثاني فلانه
 لم يفرم المنتود ليعال بانه ملكه بالضمان من جهة الكفيل **قوله** الا ان رد
 بالاله الى اخره اشار به الى ان المشتري اذ ارد البيع الى البائع فلا قاله ينعكس
 الحكم المذكور فيكون الرجوع على البائع للمشتري لا للكفيل لانه لم ينفذ غرضه
 من التبرع حيث قصد ان يكون المودى ثمنا ولا قاله لا يخرج عن كونه ثمنا لان

دفعها

لما قاله مع حديد في حق الثالث والكفيل ثالث فلا يعتبر حكم الفسخ في حقه فلا قاله واذا كانت
 له قاله معا حديد في حق الكفيل بغير امر انقلب البيع فصار المشتري بايعا والبايع
 مشتركا فيستوجب المشتري على البائع ما كان يستوجب البائع عليه حكما للقلب
 ولهذا يحبس المشتري المبيع لاسترداد الثمن **قوله** وفي سلامه الثمن للمشتري
 او الكفيل خلاف غشه تقابل معنى الفسخ والبيع اساره الى اختلاف المشتري
 رحيم الله فما اذا قبض المشتري الثمن من البائع هل يسلم له ام الكفيل منهم من قال
 لا يسلم له لان الفسخ فلا قاله في حقه فسخ بلا ثمن لسقوط الثمن عن دمنه بتبرع الكفيل
 عنه فيرده عليه ومنهم من قال بل يسلم للمشتري قال في التخرير واليه اشار
 في الكتاب فانه قال والثمن للمشتري لانه لا وجه للرد على الكفيل لو فسخه
 عقد اخر في حقه وهو فسخ على الثمن في حق البائع لا شك فيه كان ما فنصه
 كان ثمنا فقد صار ملكا للمشتري بطريق الفسخ فيملكه ضروره وهذا
 خلاف ما ذكرنا في البيوع اذ اذا اذاجبني في الثمن بغير امر المشتري مرد
 المشتري المبيع بالعيب بغير قضا او تقابلا البيع حيث يرجع المشتري على البائع
 بالثمن الذي اذاه خاصه والا جني بالزياده لان الاجبني هناك بسبب صفه
 العقد وهي كونه راجحا فاشبه العاود من هذا الوجه والا قاله رافعه للعقد
 اصلا وصفه فيعود الثمن الى ملك الاجبني ضروره **قوله** فان كان اذى رينا
 عن جباد فالراجع بعد فسخ او نسا به يرجع ميراث الجباد لانه عكس ما قبلها
 بالنقص لا العقد ضروره سقوط موجهه فلا استقاض حتى منع رجوع كفيل
 ورث او وهب له وان كان عكس فالراجع على البائع يرجع بالجباد وفيما بالنقص
 او الملك والراجع على المشتري يرجع بالثمن اذ فضل الوصف كالكمال
 افضال عليه والخلاف به عكس النقص شراخير من اي فان كان الثمن
 المكمل به دراهم جباد اذ اذى الكفيل عنها الى البائع زورا وثبت الرجوع بالثمن
 بسبب فسخ العقد كما في صورة موت البائع قبل القبض ونحوه او بسبب فساد
 باستحقاق البيع ونحوه فالراجع على البائع يرجع بالثمن لا بالجباد كما اذا كانت
 الكماله بغير امر ورجوع الكفيل علمه في الصورين او كانت بامر ورجوع المشتري
 في صورة الفسخ مطلقا او في صورة الفساد بغير غرمه للكفيل ما اذاه وكذا
 الراجع على المشتري وهو الكفيل بامر اذا اختار الرجوع على المشتري دون البائع

حاشه
 قوله عكس النقص
 معي اذ ادفع الثمن
 عن الجباد يكون خير الاصل
 لا شرا منه عليه السعوي

في صورة الفساد وهذا ان حق الرجوع لم يثبت بالعقد لسمي الثمن المعمود به
لان العقد لما انتقض بالموت او الاستحقاق سقطت موجبه ضروره وبقي الثمن الرجوع
من البائع حسمه او من المشتري حكما لامره الكفيل بالدفع الى البائع لا يرى ان البائع
لو وهب الثمن من الكفيل او ما البائع فوريته الكفيل لا يكون له ان يرجع به
على المشتري لانه لم يملك شيئا اذ لا شيء بعد انتقاض البيع وادام سبق البيع اعتبر مجرد
القبض والمقبوض كان زيوفا فيرد عينه ان امكن ولا يرد مثله كما في الغصب
وهذا الحكم المذكور في الرجوع بعد الفسخ او الفساد عكس حكم الرجوع قبلها اذ الرابع
قبلها وهو الكفيل باس يرجع على المشتري بالحياد دون الزيف لان حق
الرجوع ثبت له بالعقد لعدم انتفاضة لا مجرد القبض لان البائع اذا تجاوز بالزيف
وقضها عن الحياد ملك الكفيل الحياد التي في دمه المشتري لان الزيف تصالح
بذاعن الحياد هذا كله اذ ادى الكفيل الزيف بذاعن الحياد واما اذا عكس
ان كان الثمن زيوفا فادى الحياد عنها ثم عكس حق الرجوع بسبب الفسخ او الفساد
فالراجع على البائع يرجع بالحياد لان ثبوت حق الرجوع بالقبض لا بالعقد لان انتفاذه
كما ذكرنا والمقبوض كان جياذا فيرجع بها الكفيل ان كان هو الرافع عليه
اعتبارا لتقضى العقد او يرجع بها المشتري ان كان هو الرافع واما بملكه الحياد
المقبوضه باز اما غرمه للكفيل المودى بامره واما الرافع على المشتري وهو
الكفيل المأمور فيرجع بالزيف لان فصل وصف الجوده افضال عليه
لا على البائع كما ان الكفاله افضال عليه لا على البائع وهذا لان الكفاله تبرع في حق
من عليه لا في حق من له فصار كان الكفيل ملكه اصل المودى من المشتري وتبرع
عليه بوصف الجوده ثم ادى ذلك الى البائع بطريق النيابة عن المشتري فصار
كما لو ادى المشتري بنفسه وثبت له حق الرجوع على البائع ولو كان كذلك
لرجع بالحياد وان ثبت عليه حق الرجوع بضم الزيف فكذاها هنا قوله
والخلافا به على القبض شره لا خير اساره الى جواب سوال مقدر وقدره
ان يقال اذ ثبت حق الرجوع على المشتري وجب ان يضمن الحياد لان الزيف
من جنس الحياد فوجب ان لا يصير الكفيل مخالفا بدفع وصف الجوده كما لم يصير مخالفا
في دفع الزيف عن الحياد والجامع بينهما ان الخلاف في النوع لا في الجنس واذ لم يجر
مخالفا في دفع وصف الجوده وجب ان يرجع بالحياد بخلاف ما لو ادى الداني

كان الدراهم حيث كان مخالفا لاختلاف الجنس وسرر الجواب ان يقال الخلاف
هنا وان كان في نوع ما امر به في الصور من الامانه اذا كان خلافا الى خير لا يعد
خلافا بخلاف ما اذا كان الى شر والخلاف ههنا بزماده وصف الجوده خلاف الى شر
فعد مخالفا في وصف ما امر به فلم يلزم الامر واما الخلاف في ملك الصورة فهو خلاف
الى خير فلم يعد خلافا لا يرى ان الوكيل بالسع بالف زيف اذ باع بالف جياذا لم يكن
مخالفا فكذا هذا اصل والمأمور كالكفيل ان ادى لا قبله حتى جرى الجبر على القبض
لا على الدفع باعتبار ميعه تملكها للدين من عليه لا الغير ترجيحاً لوجه الجواز بالاصل
لكن يرجع المأمور بما امر وادى لانه عكس الكفيل بضم المودى لا المأمور حتى لم يرجع
في الهبة سند الكفيل لا يرى انه لو امر بدفع سود لم يكن قرضاً للعطى على الامر وله
على القايض واعطى بضم رجوع على الامر بسود لانه افضل عليه بالوصف كنفس الافتراض
ورجع الامر على القايض بضم اذ قبضه له ثم لنفسه كقبض القايض من المأمور بان
يطعم عنه عن الظهار شيء لما بين رحمه الله حكم الكفيل في ادايه الدين ومصارفته
وصلحه بنقد اخر مع البائع اردفه بالكلام على المأمور ملاذ من غير كفالته وبالك
والمأمور اي والمأمور بغير كفالته كالكفيل بامر بقيامه مقام المطلوب في ادا الدين
لكن انما ثبت له حكم الكفيل ان ادى لا قبل ملاذ اما كونه كالكفيل في ملاذ اقطاعه
وكذا في الصلح لان الصلح يصح من الفضولي فن المأمور بالتضا وهو قائم مقام المطلوب
اول واما في المصارفه ففنه طعن القاضي ابو الهيثم النيسابوري رحمه الله ووجهه
ان يقال ينبغي ان لا يجوز لما فيه من ملك البائع الذي له في دمه المشتري من المأمور
وتملك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز ولهذا لا يصح مصارفه الفضولي والجواب
ان المأمور كالفضولي من حيث انه لا دين عليه ولهذا لا يجبر على الدفع الى الطالب
فيكون بيع الطالب منه بملكه منه للدين من غير من عليه الدين ولا الكفيل بامر من حيث
انه التزم ملاذ من مال نفسه ليرجع مثله على المطلوب ولهذا الوادي الدين
لجبر الطالب على قبوله فيكون البيع تمليكاً للدين من عليه الدين واعتبرنا شبهه بالكفيل
وجعلنا بيعه تمليكا للدين من عليه الدين ترجيحاً لوجه الجواز بالاصل اذ الاصل
في تصرف العاقل هو الجواز واما سره اذ لم تقدر عليه دين اصلا لا يرى انه يجوز
منع الكفيل وان لم تكن الدين عليه من وجه لبقائه على الاصيل وقته انه اذا كان دين
الس على المأمور من وجه فاشتراه سقط الدين من ذلك الوجه فيصح عقد البيع

رجع بالزبوف
صح

يرجع الوجوه صوره عدم تجزئ العقد **قوله** لكن يرجع بالاذني الى اخره
اشاره الى الفرق بين المأمور والكفيل بامر من وجه اخر وهو ان المأمور اذا ادى
واراد الرجوع على الامر قبل فساد العقد او قبل فسحه يرجع بالاقل من المودعي
والمأمور به حتى لو امره بدفع الزبوف فاذا رجع بالزبوف ولو امره
بدفع الجياد وادى الزبوف لان الامر بقضا الدين استقرض من المأمور فالأمر
بالاذن العرض المودعي لا الدين المأمور بتضايده والكفيل بالعكس لانه يقتصر دمنه
من المكفول عنه ليثبت الدين فيها فيكون بالأداء مقترضا من المكفول عنه الدين
المأمور بأدائه لا عين المودعي ولهذا لو وهب الطالب الدين من المأمور يرجع
به على الأمر لعدم صحة الهبة منه كالمو وهبه من اجنبى اخر خلاف الكفيل
وان المكفول له لو وهب الدين منه رجع به على المكفول عنه لان الهبة منه تملك
لما في دمنه منه فيصح الامر ان لو قال لرجل ادفع الى فلان عشرة دراهم سودا
لتكون قرضا لك على وقرضا لي عليه فدفع اليه عشرة بيضا وان المأمور يرجع
على الامر بعشره سودا لكونه تفضل عليه بوصف الجوده لا على القابض لان الاصل
وهو الاقراض تفضل على الامر فكذلك الوصف وهو الجوده لانه تبع للاصل ويرجع
الامر على القابض بعشره بيضا لانه من حيث المعنى قابض من الامر لان قبضه
من المأمور في الابتداء يتبع للامر ثم يصير قابضا لنفسه في حاله البقا كما لو امر رجلا
ان يطعم عن كفاره ظهاره ففعل جاز ووقع فنقض التقدير من المأمور في الابتداء
للامر ثم لنفسه في حاله البقا والله اعلم **ص** باب من ابر الكفيل مريض
محاظ بالدين ابرا وارثا او غيره عن كفاله النفس جاز وان لم تجز احد كالعقود اول
لنقد المالىه حالها وما لا اعصا كالتشفيع وان ابراعنها وعن كفاله المالك علق
بعد موافاه النفس في وقت يرى عنها مطلقا لما مر وعن كفاله المال بشرط الاجازة
كما في النجزة ان قدرت مضافا او مقدما تشيظها الموافقة حدار تعليق المال
حتى لو حلت في المرض كان من جميع المال كما لو كفل صحيح بالدرج او بما ذاب وحل
في الموصى فشر رجل مريض وعليه دين محيط بماله وله دين على رجل وبنفسه
كفيل اجنبى ادوارث فابرا المرض عن كفاله النفس جاز ابراه وان لم يجز احد
من الغرما وبقية الورثة لعدم تعلق حقهم بكفاله النفس لان المستحق بها الموات
بالنفس وليست بمال فصاد ابرا عن الكفاله بالنفس كالعقود عن القصاص بل اولى

لنقد المالىه

لنقد المالىه مهابي الحال وكذا في المال اذا تجوز الاعتراض عنها كالا يجوز الاعتراض
عن حق الشفعه خلاف القصاص لانه يجوز ان ينقلب ما لا في المال الاعتراض عنه
هذا كله اذا كان المبراعن مجرد كماله النفس واما اذا كان ابرا المريض عنها وعن كفاله
المالك ود علق بعد موافاه بالنفس في وقت كان كفل بنفس الغريم على انه
ان لم يواف به في وقت كذا فعليه المالك الذي عليه فلم ياب ذلك اليوم حتى مرض
المكفول له فابرا الكفيل عن الكفاله بالنفس والمال جميعا يرى من الكفاله بالنفس مطلقا
سواء اجازته الورثة والغرما ام لم يجزوا لما مر من عدم تعلق حقهم بها وكذا ابراعن
كفاله المال بشرط اجازته فمهر فان لم يجزوا فلا يبراعنها لوجود شرط وجوب المال
وهو عدم موافاه بالنفس فلا يبرأ كما لو ابر الكفيل في الكفاله المجزء بالمال **قوله**
اذ قدرت مضافا الى اخره اشاره الى جواب سوال مقدر وتقريره ان يقال
وجب ان لا يلزم المال بهذه الكفاله لانها اضيفت الى وقت او علق بشرط لم يوجد
بعد وتقرر الجواب من وجهين احدهما ان يدر الكفاله مضافه الى وقت التكلم بها
لانها اذا وقعت عند وجود شرطها حكم بوجوب المال من وقت التكلم بالامر وقت
الشرط مقصورا عليه لان المال المضاف وجوبه الى وقت بمنزله الواجب في الحال
والوجه الثاني ان تقدر الكفاله مقدمه على التعليق من حيث المعنى كانه كفل
المال في الحال ثم علق سقوط الكفاله عنه موافاه بالنفس اذ في اعتبار موجب
اللفظ هنا من غير تقدم وتأخير تعليق لوجوب المال بخلاف عدم موافاه وذلك
غير جائز فوجب حمله على التعديم والتأخير تصحيا لكلام العامل المبرى ان مثل
هذه الكفاله لو كانت في الصحة لم حلت في مرض الكفيل كانت معتبره من جميع المال
كما لو كفل الصحيح بدرج المبيع عن المبيع ثم استحق المبيع في مرض الكفيل كانت معتبره
من جميع المال او كفل بما ذاب له على فلان وذاب له في المرض كذا هذا **ص**
كذا لو مات الكفيل قبل الوقت او التقدم والتأخير مع الابتداء على المعلوم ضد
مالوا هريق ما الكون في بين الشرب شى اى وكذا ابر الكفيل عن كفاله المال
في مسلتا لو مات قبل الوقت الذى اضيفت اليه الكفاله حتى لو جا الوقت المشروط
بل ان يوافى ورثه الكفيل بالمكفول به الى الطالب كان المال دينيا في تركته والطالب
اسوه غرما الصحة **قوله** اد التعديم والتأخير منع الابتداء على المعلوم الى اخره
اشاره الى جواب سوال مقدر وتقريره ان يقال شرط وجوب المال على الكفيل

عدم موافاة بالمكفول به في الوقت المعين وقد تعدد ذلك بموت الكفيل فصار كعدده
 قبل الشرب كالموفا ان لم اشرب ما هذا الكوز اليوم فانت طالق واهراى ما ه قبل
 الليل لا تحت عند اي حبيبه ومحمد رحمها الله والجامع بين الصورتين ان الزوم في كل
 واحده منها معلق بعدم فعل يمكن ايجاده في الوقت المضاف اليه وموافاة الكفيل
 بعد موته بالمكفول به غير ممكنه كما ان شرب ما الكوز بعد فقده غير ممكن واذا كان
 كذلك كان في الزام المال بحكم الكفالة بعد موت الكفيل انجاب الضمان على العدو وم
 وهو الكفيل ابتداء فوجب ان لا يجوز وتقرر الجواب ما اشرنا اليه من ان ههنا
 تصحيم الكفالة بطريق التقديم والتأخير كانه كفل بالمال في الحال ثم علق البراه عنه
 كما لو افاه بالنفس كما قررنا ولم يوجد الموافاة فبقى المال واجبا بالكمال
 فلم يكن في ذلك ابتداء الانجاب على العدو بل بسبب متقدم فصار كما لو حفر بيرا
 في الطريق ثم مات فتلقت به شئ كان الضمان في تركته كذا هذا بخلاف مسيله الكون
 لان اليقين بالطلاق صحيحه بدون العدم والتأخير لكونه مما يحتمل التعليق بالشرط
 ولا حاجة الى تقدير تقدم وتأخير في اللفظ **كتاب الصلح**
 باب الغرور وفي الصلح وغيره صالح عن انكار على امه واولدها فاقام اخوانها له
 اخذها والعقر وقتها الولد اد الاغترار بظاهر السبب شبهه بكنى النسب والدر
 دون العتق وحقه كالموفا من محيط بعد ايلاد الوارث ولم يرجع به المدعى على
 الخصم اذ يزعمها فدا بين لا سعا فصار كالموهوبه والمزفوفه الى عمرز وجهها
 لان ثبت المدعى بشهود او نكول فينكس الزعم ويرجع بيقينه الولد دون العقر
 لما عرف والمادعا ان كان دينيا لا تنقض الصلح ونسبه الامه لا الديه ان كان دما
 يرجحها بقوه الماليه بعد امتناع النقض كما في النكاح والخلع والموت قبل القبض
 والرد يعيب او خيار عكس ما لو عفا على ان تزوجه فابت بعد البتول ترجيح
 بالتقوم بلا عقد وبقينه المدعى ان كانت امه او لدها الخصم ايضا ترجيح البيع على البذل
 باعمال دليل القسح معني ان فات شرعا بالايلاذ اد بدل المستحق مملوك حدود
 مع العبد من نفسه عكس راي محمد او من قريب او عمر اعنى لانه لجبر الزايل
 وكان ما الاحال الزوال لهذا لم يجب بدل العتق على الغير ووجب على الشاهد
 الرابع والمكره وفي نسبه الخمر ضد العنوب وزان الكفالة الا لا مال له فك الحجر
 الاسرى انها لو صالحت عن نفقتها على ثوب واستحق رجعت بالنفقة ان لم يكن مفروضا

حد الغرور
 ان يعمد سببا ظاهرا
 بعد حربه الولد
 محرر

وبقيته ان كانت لكن لا يرجع الخصم بغرم الولد ان استخفت اد زعم العدم تكذب ولا يلزم
 ما لو كان الخصم دفعها باخرى احد ها حيث يرجع كل واحد على الآخر عما غرم للمستحق
 من فمه الولد لزعم البيع مطلقا من الخصم مقيدا باليد من المدعى كما في شرا المولى من
 ماد و نه شئ رجل ادعى على رجل حيا فاكمر ثم صالحه الخصم على دعواه على امه
 فبعضها المدعى واستولى لها فانام رجل اخر بينه ان الامه له فانه نصى له بها وبغترها
 وقمة ولد لها على المستولد وهو المدعى ولا يرجع بعن الولد لان المدعى مختار بظاهر
 السبب وهو صلح الخصم بنا على ظاهر ما كيته للامه ولا غترار بظاهر السبب شبهه
 بكنى ثبوت نسب الولد منه ولدره الحد عنه ولا يكتفى لثبوت عتق الولد فحانا ولا لثبوت
 حق العتق للمستولد لا يري ان الرجل اذ ايمات وبرك امه لا مال له غيرها فاستولدها
 وارثه ثم ظهر دن محيط بالتزك ان الامه تباع في الدين وبضن الوارث فمه الولد
 والعقر لانه بمنزله الغرور لان بين العلما اختلافا ظاهرا في ثبوت ملك الوارث
 التركة المستعرقه بالدين ومن يقول بانه لا يملك يقول بان سبب الملك له فيها تامر
 بدليل ان له استخلاصها بقضايين الميت من مال نفسه ولو كانت امه فاعتقها لم سقط
 الدين فدا غناقه ولو تزوجها لم يصح وكذا في مسئلتنا المستولد بمنزله الغرور لما ذكرنا
 وولد الغرور بغيره بالقيمة تاجاع الصحابه رضى الله عنهم ثم اذا غرم المستولد فمه الولد
 والعقر لا يرجع بشئ منها على الخصم اذ في زعم الخصم ان المدعى ليس مغرور من جهته
 بل هو معتز حيث ملك الجارية فدا غنا توجه عليه من الثمن لا بطريق المعاوضه
 فصار بمنزله الموهوبه اذ استولدها الموهوب له لم استخف وكالامه اذ اذفت
 الى غيرز وجهها وقيل له هي امرأك فاستولدها ثم طهر انها امة الغير وغرم العسر
 وميه الولد وهناك لا يرجع على الغات فكذا هنا وهذا لما عرف من ان العلة في الرجوع
 نسبه الولد لسبب هي مجرد الغرور بل الغرور مع ضمان الغار سلامة الولد كما سببا
 بعد هذا ان شاء الله تعالى **فول** لان ثبت المدعى الى اخره اشاره الى ان المدعى
 بعد استحقاق الامه من يده وعوده الى دعواه على الخصم لا سعا الصلح باستحقاق
 بدله لو اثبت ما ادعاه بشهود اقامهم او بنكول الخصم عن اليقين تنعكس زعم الخصم
 اد يصير في زعمه ان المدعى اخذ الامه منه بطريق المعاوضه فكان بيعا لا فدا لليقين
 فكون غارا للمدعى وكون المدعى مغرورا من جهته لا مغترا من جهه نفسه فيرجع
 المدعى جنيده بما غرم من فمه الولد والعقر والمدعى ان كان دينيا اما الرجوع بيقينه الولد

ح
 وعسر فمه الولد
 عند الاستحقاق

المدعى وهو

فلما عرف من ان الخصم بالعوض عن المدعى صار شارطا للمدعي سلامة الولد تبع الاستظهار
سلامه اصله وهو المأكل واحد من المتعاضدين شارط على صاحبه سلامة ما يدفعه
له باز اسلامه ما يأخذه منه نصار كمن كفل بالدرج المأوى ان من قال لغیره اذهب
من هذا الطريق فانه امن وان كان مخوفا ولقد ما لك فيه فانا ضامن لك والطريق مخوف
فذهب فيها ولقد ماله يرجع على الامر بخلاف ما اذا لم يضمن وفي مسيلتنا ان لم يضمن صريحا
لكنه ضمن مقتضى المعاوضة كما ذكرنا وانما ثبت الغرور الموجب الرجوع اذا كان مختارا
في عقد الضمان ولهذا لا يكون المأخوذ منه عار في حق الشفيع والمالك التمس
واما عدم الرجوع بالعقر فلما عرف ايضا من انه ضمنه بمباشرة استيناف منفعه حصلت
له نصار كمن وهب له طعام فاكله ثم استحق وعزم وهما كمن يرجع على الواهب فكذا
هنا واما الرجوع بالمدعى اذا كان دينيا كالألف مثلا فلا تنقاض الصلح باستحقاق بدله
وصرورته كان لم يكن ولو لم يصطالحا كان له لخذ ما ثبت بالشهود والنكول
وهو لالف فكذا هنا واما اذا كان المدعى عدم عهد ف يرجع بتمه الامه المستحقه بالديه
لانها اتفقا على مقابله العفو بالامه وهي مال متقوم دونه فاذا ابطال الصلح باستحقاقها
وامتنع نقض العفو وجب الرجوع بدلهما وهو القمه ترجحا لايجاب بدلهما بقوه
الماليه على الجاب بدله وهو الدية لعدم ماليه القصاص كما اذا استخفت الامه
المتزوج عليها او الخالع عليها وكما لو اشترى امه بعبد فانت قبل القبض ثم استحق
العبد او رد بعيب او بخيار شرط او زويه وفي هذه الصور يرجع بتمه الامه
فكذا في هذه الصور وهذا الحكم عكس الحكم فيما اذا كان لرجل على امرأه قصاص
فعفا عنها على ان تنزوجه فقبلت حتى سقط القصاص ثم ايت بعد القبول ان تنزوجه
حتى يرجع عليها بالديه لا بدل البضع ترجحا لبطل القصاص مكنونه ما لا يحتاج
في سومه الى عقد على الجاب بدل البضع لعدم تقويمه بدون عقد واما اذا كان
المدعى امه وقد استولدها الخصم ايضا ف يرجع عليه المدعى بتمه الامه لا بتمه بتمه
البدل وهو الامه المستحقه ترجحا لايجاب فتمه المبيع على الجاب فتمه البدل باعمال
دليل الفسخ وهو الاستحقاق من حيث المعنى عند تعدد اعماله من حيث الحقيقه
شرعا باستيفاد الخصم لانه وان طهر انه بنا على ملك طهر استحقاق بدله لان بدل الشتم
مملوك ملكا فاسدا والملك الفاسد كفى لصحة الاستيفاد واذا تعدد استرداد عين
المبيع وجب استرداد ما يقوم مقامه وهو القمه كما في بيع العبد من نفسه بامه او من

قريب فعلى عليه الملك او من غيره فاعينه ذلك الغير ثم طهر ان بدله وهو الامه
مستحق للغير وهما كمن يرجع المانع بتمه المبيع وهو العبد لا بتمه بدله وهو الامه
فكذا هنا ونفس المصنف رحمه الله الحكم في بيع العبد من نفسه بكونه عكس رأى
محمد رحمه الله اساره الى ان محمد رحمه الله يرى الجاب فتمه البدل وهو الامه
دون قيمه العبد وحاصل الخلاف راجع الى انه مبادله المال بغير المال عند محمد
رحمه الله فيرجع عند الاستحقاق بقيمه بدله كما في النكاح والخلع والعنف على ما تقررنا
وعند محمد مبادله المال بالمالك فيرجع بتمه المبيع وهو العبد كما في البيع فوله
لانه لجبر الزايل الى اخره اشار الى ان هذا العقد وان سلم انه مبادله المال
بغير المال كما قال محمد رحمه الله حتى يجب الحيوان دينيا في دمه العبد لو سمي الحيوان
ثمنا لنفسه ويعنى العبد على ملك المولى حتى يكون الولاه وليس الى الوكيل
قبض البدل ولا سطل بتمه ممل فقول العبد ولا ملك الرجوع ولا يرد البدل بالجبر
اليسر وثبت في بدله الاجل الى الحصاد والدياس لان ذلك في جانب العبد لانه
عفو الذي يسلم له العتق الذي ليس بمال اما في جانب المولى فهو بيا ذله مال
بمال لان وجوب الضمان عند الاستحقاق لجبر الزايل عن ملكه الى العبد
والزايل عن ملكه كان مالا حال الزوال ولهذا لم يجب بدل العتق على الغير
لان اشتراط البدل على الجاني في المعاوضات الماليه لا يصح ووجب على شهود
العتق قيمته اذ ارجعوا وعلى المكبره بالكسر على الاعتناق وعلى العبد في نسبه
الخمر بان اعتقه المولى على خير بخلاف العفو في الجميع حتى وجب بدل
الدم على الغير لان اشتراط البدل على الغير في غير المعاوضات الماليه
صحيح ولا يجب على شهود العفو اذ ارجعوا شي ولا على المكبره على العفو
ولا على القاتل في نسبه الخمر بدلا عن القصاص دل ان البدل في مسيلتنا مال
متقوم وفي العفو ليس بمال بل وزان العفو كما به العبد على امه بغير
غيرها اذ اذاها وعتق ثم استخفت وجب الرجوع بقيمه الامه لانها ليست
بدلا عن رقبه العبد بل عما يسلم له بالعقد وهو فك جبر المولى عن نفسه
وكسبه ولا ماليه لفك الحجر فكان بمنزله النكاح والعفو لا يرى ان المرأة
اذا صالحت عن نفقتها على ثوب ثم استحق رجعت بالنفقة ان كانت مفروضة
لكون المفروضه مالا كان الصلح حينئذ مبادله مال بمال فاذا استحق البدل

رجع بقمه الاصل كما في البيع وان كانت التفتة غير مفروضة رجعت بقمه الثوب
لان الصلح حينئذ يكون مبادله مال بغير مال فاذا استحق البدل رجعت
بقمه كما في النكاح واذا عرفت هذا فنقول ما ذكر في المتن من التصور بشكل
لانه عكس ما قررنا حيث اوجب الرجوع بالتفتة اذا لم تكن مفروضة بقمه
الثوب اذا كانت مفروضة مع اني كشفته من نسخ متعدده فوجدتها متفتة
على ذلك وهو خلاف المخصوص في الوجيز والتحرير وخلاف ظاهر الدليل
ولعلم من طغيان القلم **قوله** لكن لا يرجع الخصم بغرم الولد الى اخره
استندراك مما تقدم في مسيله الامه التقدير ويرجع المدعي بقمه المدعى
ان كانت امه اولدها الخصم ايضا لكن لا يرجع الخصم بغرم الولد ان استحققت
الامه التي في يده بعد استيلادها دون الامه التي اخذها المدعي وغرم
الخصم عقرها وقمه ولدها لان المدعي وان اقر ان للخصم حق الرجوع
عليه بما غرم من قومه الولد ايضا بناء على زعمه ان الخصم اشترى منه الامه
الامه التي دفعها اليه كما في العكس لان في زعم الخصم قدم ملك نفسه
فيما استولد وانه لم يستغلد الملك من جهة المدعي ولا كان مغرورا من قبله
وذلك تلذيب للمدعي فيما اقر له به من حق الرجوع بقمه الولد وسد
اقراره بخلاف ما تقدم لان المدعي لم يرغم قدم ملك نفسه فيما استولد
فاقرنا **قوله** ولا يلزم مالوك ان الخصم دفعها باخرى اخذها الى اخره
اشاره الى جواب سوال مقدر ونقيره ان يقال وجب ان يرجع الخصم
ايضا بقمه الولد على المدعي لانه لو صالح المدعي على ان يدفع المدعى
يامه اخري ياخذها من المدعي وبالصالح فاستحققت اخذها بعد الاستيلاء
وغرم مستولدها عقرها وقمه ولدها كان له ان يرجع على صاحبه بقمه
الولد مدعيها كان المستولد او خصما مع ان المدعي هناك الخصم في تلك
المسيلة من حيث انه زعم انه استولد الامه التي في يده بناء على قدم ملكه
لا بالمعاوضه فصار مكذبا الخصم فيما اقر له به من الرجوع بقمه الولد
عند الاستحقاق ويقرر الجواب ان يقال انما يثبت حق الرجوع
بقمه الولد لكل واحد منهما لزعمه البيع اما من الخصم فظاهر لانه يزعم انه
ما امكنه اخذ ما في يد المدعي لا يتسلم ما كان في يده فكان الصلح في حقه

بما بطلنا في حق ملك الرقبة واليد واما من الدعي فلانه وان زعم انها ملكه
لكن في زعمه انه ما امكنه يحصل ملك اليد فيها لنفسه لا يتسلم الامه الاخرى
فكان الصلح في حقه بما في حق ملك اليد والشر التحصيل ملك اليد امر مقصود
كما في شراء الكولي من عبده المادون فانه يجوز لتحصيل ملك اليد وان كان ملك
رقبه للسبب ناساله وروى خلف بن ايوب رحمه الله عن محمد رحمه الله انه
لا يرجع المدعي على الخصم بقمه الولد في هذه المسيلة ايضا كما ذكرنا في الاشكال
قالوا وهذه الرواية اقرب الى القياس لكن ظاهر الرواية ما ذكرناه
كذا عند الامام ان كان المدعى دارا لها الخصم فترفع على الشراء القاسد بما
التسليط وان كان البدل دارا سلمها المدعي الى المستحق ناقضا بناء على نقد
التسليط غير راجع على الخصم كما مر في الولد والشنعة تبني على زعم دي اليد
يعا يجب فيها صالح عن دين على داره عكس لما عرف من اي وكذا عند الامام
اي خفيه رحمه الله يرجع المدعي بقمه المدعى ان كان المدعى دارا لها الخصم
بعد الصلح فاستحق بدله لان البناء عنده بمنزله الاستيلاء في حق قطع الاسترداد
خلافا لهما فترفع على ما اذا اشترى دارا شرافا سدا او بنى فيها وعند اي خفيه
رحمه الله يقطع حق البايع عن استرداد عين الدار ومقدور القيمة وعندهما لا يقطع
ووجه التفريع انه ظم ان الخصم اشترى الدار بدلا مستحق للغير وبدل المستحق
مملوك ملكا فاسدا كما قررنا والجامع لاس خفيه رحمه الله انه بنى في ملك نفسه بتسليط
من له حق الاسترداد فلا ينقض بناءه لحقه كما لو بنى الموهوب له في الدار الموهوبه
والبيع وان فسدت شرعا لان تسليط البايع بقى معتبرا ولهذا لم يكن له نقض تصرفات
المشتري من البيع والهبة والصدقة وبه فارق ما استدل به من نقض البناء الحق
الشفيع مع ضعفه من حيث انه بطل بالسكوت والاستقاط دون حق البايع
لان الشفيع لم يوجد منه التسليط على التصرف ولهذا انتقض جميع التصرفات
هذا كله اذا كان البدل المصالح عليه امه واما اذا كان دارا اخرى وبنى المدعي
فيها ثم استحققت فانه يسلمها الى المستحق لما قلنا ويكون للمستحق ان ينتقض بناء الدار
لنقد التسليط منه على البناء ولا يكون للمدعي ان يرجع على الخصم بقمه البناء كما مر في الولد
وهذا لان البناء كالولد عند اي خفيه رحمه الله ولهذا اشتركا في ان كل واحد
منهما يقطع حق الاسترداد عنده فنحن كل موضع يرجع فيه بقمه الولد رحمه الله

ولا فلا والمدعي عند استحقاق بدل الصلح إذا كان أمه قد استولدها لا يرجع بغير الولد
 كما قد مثاه فلا يكون له الرجوع بغيره البنا إذا انتقضه المستحق وقول المصنف
 رحمه الله ناقضا منصوب على أنه حال من المستحق وقوله غير في قوله
 غير راجع حال من المدعي بالتقدير وإن كان البديل دار أسلمها المدعي إلى المستحق
 حال كون المستحق ناقضا بنا المدعي وحال كون المدعي غير راجع على الخصم
 بغيره البنا المتقوض كما في الولد هذا كله عند أبي حنيفة رحمه الله وأما عندهما
 فيرجع المدعي عند الاستحقاق عليه بعين الدار التي في يد صاحبه وينقص بناءه
 كما هو مدعيهما في بناء المشتري فاسد أقول والشفعة بنتى على زعم دي اليد
 إلى آخره إشارة إلى حكم الشفعة في الصلح وبيانه أن نقول بثبوت حق الشفعة
 للشفيع بنتى على زعم ثبوت البيع فمن تكون الدار في يده فحق الشفعة فيها إذا
 صالح مدعي الدين خصمه على دار أخذها منه ولا يجب فيما إذا صالح عن دار أدها
 على دين أخذته منه لما عرف من أن ملك الشفع في الصورة الأولى على المدعي
 وفي زعم المدعي أنه ملك الدار بأذن الدين وذلك بيع وفي الصورة الثانية الملك
 على الخصم وفي زعمه أنه لم يستفد الدار بأذن المدعي وفيهم من هذا أيضا حكم
 الشفعة كما إذا كان المصالح عنه والمصالح عليه دار من دار المدعي إذا صالح
 الخصم عن الدار المدعى على دار وجبت الشفعة فيما أخذه المدعي فقط لما ذكرنا
 من زعمه البيع بخلاف الباقية في يد الخصم لعدم زعمه البيع وأما إذا صالح
 على أن يبيع الخصم الدار المدعى بدار أخرى يأخذها من المدعي فتجب الشفعة
 في كل واحد منهما أما التي في يد الخصم فلا لأنه يزعم أنه ملكها بأذن الدار المدعى
 وأما الأخرى فلأن المدعي وإن زعم أنها ملكه إلا أنه لما استعمل المعاوضة
 ظاهرا وحكم بصحتها شرعا صار ملكا باني زعمه شرعا وثبت حكم المعاوضة
 الظاهرة وأما في الدار المشتراه شرعا فاسد إذا بنى المشتري فيها فحق الشفعة
 فيها عند أبي حنيفة رحمه الله لا تقطع حق استرداد البائع بسبب البناء عندهما
 لا شفعة لعدم انقطاع حق الاسترداد وان روجها المشتري بعد العتق
 واستحققت بعد الإلاد أخذ المستحق الولد إن جهل الزوج حالها كذا لا يقطع التبع
 بغرور مشكوك ومثله أن علم لا اعتماد ظاهرا ولا يرجع على المشتري لأنه مغتر
 لا مغرور عكس ما لو شرط حريتها ثم رجل اشترى أمه فاعتقها ثم زوجها من رجل

فلا

ولدت منه لم يستحمها رجل وأخذها فلا غلو أما إن كان الزوج عند التزوج جهل
 حال إلامه وأما إن لم يكن علم بشرا المولى واعتاقه ففى الوجه الأول للمستحق أن يأخذ
 الولد أيضا لأنه تبع للإمام ولا يقطع عنها إلا إذا ثبت غرور الزوج أو الكاح كما يرد على
 الحره برده على إلامه والزواج إنما ضمن له ما هو من موهبات عقد الكاح وهو ملك
 المتعة لا ملك الرقبه فكان غرور الزوج مشكوكا فيه والتبع لا يقطع عن الأصل
 بغرور مشكوك فيه وفي الوجه الثاني يرجع المستحق على الزوج بغيره الولد لا بعينه
 لأن الزوج صار معروفا في الكاح لا اعتمادا به سببا ظاهرا في حريته ولده وهو لا غنى الترتيب
 على الشرا الناقد من حيث الظاهر وهذا هو جد الغرور فكان ولده حرا بالقبضه
 لأنه لا يرجع بالقبضه على المشتري لأنه ليس مغرور من جهته إذ لم يزوجها على أنها حرة
 بل مغتر حيث أعتمد ما شاهد من الشرا والعتق وهذا عكس ما لو زوجها المشتري منه
 على أنها حرة حيث يرجع عليه بغيره الولد لأنه ما اغتر من جهته نفسه فقط بل هو مغرور
 من جهته المشتري حيث شرط له حريتها المستلزم لحريته ولده منها فإن ضامنا له سلامه
 الولد مجانا فإذا لم يسلم له إلا بعوض رجع عليه ما غرم بسببه وان تزوجها وقد
 ولدت قبل وبعد غرم قيمتها للمستحق لما مر راجعا على البائع بغيره الولد لصان السلامه
 مقتضى العاوضه دون الثاني لعدم والعقد بعد الوأطى لا الوطى إذ يبطل
 العتق وما ويل الملك شبهة في المحل لا العمل كما في عقد القسوى والفساد أو في ملك
 مشترك في راي أو في ملك لأبوين عكس ملك لأب والزوج والمولى للعكس من
 رجل اشترى أمه ثم اعتقها وتزوجها وقد جات منه بولد قبل الكاح وبولد آخر بعده
 واستحمها رجل وقضى له بها غريم الزوج للمستحق بغيره الولد من لا مر من أنه اعتمد سببا
 ظاهرا في حريته أو لاد أنه استولدها الولد الأول بنا على شرايه والولد الثاني بنا
 على التزويج بعد اعتاقه فلم يكن راضيا بغيره فكان مغرورا فيها جميعا لكنه يرجع على البائع
 بغيره الولد الأول لأنه مغرور فيه من جهته لصانته له سلامه الولد مقتضى ما جرى سببا
 من عقد المعاوضه ولا يرجع بغيره الولد الثاني لأنه ليس مغرور من جهته لعدم المعاوضه
 بالنسبة إليه بل هو مغتر من جهته نفسه فإن فصل ويجب أن يرجع بغيره الولد الثاني
 أيضا كما روي عن أبي يوسف رحمه الله في إلاما في قال بعضهم وهذه الرواية أصح
 وجهه أن اعتمادا في حريته إلام بنا على اعتمادا في الملك لصان مغرور في الثاني من جهته
 البائع أيضا فلا البائع إنما ضمن له بعقد المعاوضه سلامه ما هو من مقاصد الملك

وحريه الولد الثاني من مقاصد النكاح دون الملك فلا يضاف الى شرط البايع قوله
 والعقر بعد الواطي الى اخره اشار به الى ان المستحق اذا قضى له بالعقر على المستولد
 ماخذ منه عقر واحد اعتبار بعد الواطي لا بعد الوطى لان العقر حق المستحق
 وفي زعم المستحق ان العتق بطل لمصادفته ملك الغير وذلك زعم منه ان الوطيات
 كلها مستنده الى سبب واحد وهو باول ملك اليمن الثابت للمشتري من حيث
 الظاهر وتاويل الملك شبهه في المحل لا شبهه في الفعل والوطى المتكرر في امره واحد
 اد استندت الى سبب واحد لا يوجب العقر واحد كما في تكرر وطي الامه المشتراه
 من فضولي او بعقد فاسد او في تكرر الوطى في امه مشتركة بينه وبين اخر او في
 امه مملوكة لولده وهذا عكس حكم الوطى المتكرر بنا على شبهه الفعل
 دون المحل كالوطى في مملوكة الاب والزوجه والمولى حدث بتكرره العقر
 لا بعد ام السبب والتاويل في المحل وانما سقط الحد عن الواطي لظنه للحل والظن
 في المره الثانيه غير الظن في المره الاولى وتبيين المصنف رحمه الله الوطى في الملك
 المشترك بكونه في رأي اخترازا عما اختاره الشيخ الامام برهان الدين رحمه الله انه يتكرر
 العقر عليه بتكرر الوطى لانه لا تاويل له في نصيب الشريك فكانت كل وطيه موجهه
 لعقر على حده سعد والله اعلم **باب المصالح في الساحة**
 لا نقص فيها ملك او يد الاجنه للشك قبلها ضد المنقول لعيان اليد وجاز الصلح
 والشرا من التدايعيين قطعاً للنزاع وان استحق البدل عاد المصالح الى الدعوى
 لزوال المانع غير رافع بنا او سكنى احدث ولا مثبت به يد او بالمشك في الطرفين
 وبطل دعوى المشتري رافعاً بناه عندها لا عنده لانه عكس المصالح متملك لا دافع شر
 حتى افرق في الشرب والمسبيل فاعتبر زعمه عدم الملك لا ملك البايع لعدم اليد
 ولها نقض العقد والتربص ان نازع بالاد منعه يفتت سلامه بعد ثبوت
 قبل النقض كما في اباق المبيع ونحوه قبل القبض الا ان يميل قيد السلامه فيلزم الصلح
 في الاصح تصرا على دفع المصالح كما في صلح الاجنبي مع رجلان اختلفا في ساحة
 كل منهما يدعي انها له وفي يده ولا يعرف ذلك لا يتولها لا يقضى بها لواحد منهما
 ملك ولا يد الاجنه شرعيه لوقوع الشك قبل قيام الحجه في ثبوت الملك او اليد
 لكل واحد منهما واحتمال ان تكون الساحة في يد غيرهما فيكون قضا على الغائب
 بغير حجه بخلاف المنقول حيث ثبتت اليد فيه بالقول من غير بينه لان اليد امر

حسي مساهداً ولهد الوادعي عبداً فامر المدعي عليه انه في يده يقبل امره لاختيابه
 الى احضاره مجلس القضا والبد في العار لا تشاهد عياناً فلعله في يد الغير كما قلنا لا يثبت
 له بينه فافترا ما ثم ان اقام احدها اليه ان الساحة ملكه او في يده بودعه او غيرها
 قضى له وان اقاما اليه قضى بهما لانها خارجان **قوله** وجاز الصلح والشرا
 الى اخره اشار به الى انه ان لم يكن بينه واصطالحا على ان يسلمها احدها الى الاخر بعد بعينه
 او اشتراها به جاز الصلح والشرا قطعاً للنزاع وان استحق البدل ففي صورته الصلح
 يعود المصالح الى دعواه لان بقا العقد مانع من توجه الدعوى فاذا انتقض العقد
 باستحقاق البدل زال المانع فعاد الامر الى ما كان عليه **قوله** عرني قوله
 غير رافع بنا الى اخره منصوب على انه حال من المصالح سواء كان دافع العبد ام قابضه
 وفقد اشار به الى ان استحقاق البدل لو كان بعد ما احدث الاخر في الساحة بنا او سكنى
 بالمصالح القابض لا يثبت له حق رفع ما احدثه الاخر من البناء والسكنى والمصالح الرافع
 لا يثبت له على الساحة مما احدث من البناء والسكنى اذا بانتفاض الصلح عاد الامر الى
 ما كان عليه من ثبوت الشك في الملك واليد لا يرى ان البناء والسكنى لو كانا
 قبل الصلح بغير علم صاحبه لا يكون لصاحبه رفعه حتى يثبت دعواه فكذا هذا لما حصل
 ان القاضي لا يتعرض الى احدهما ولا يمكن احدهما من تصرف بقتل انتضا كان او بنا
 عملاً بما يوجب السك في الطرفين واما في صورته الشرا فسطل دعوى المشتري
 والفرق ان المشتري يقصد بشرايه ملك ما سربه لا دفع الشر والخصومة عن نفسه
 بخلاف المصالح فانه يقصد بالصلح عادة دفع السر عن نفسه لا ملك ما يملك عليه
 ولهذا افرق الشرا والصلح في الشرب ومسبيل الماخني جار الصلح عنهما دون شرايهما
 ولو كان الصلح عنهما تملكاً لم يجز على الاقرار مقصوداً واذا كان المشتري
 متملكاً صار ما ذكره على الشرا مقراً بعدم ملكه في الساحة رواية واحدة لانه
 لا يشتري ما يملكه او صار مقراً بملك البايع في احدى الروايتين واعتبر زعمه
 عدم ملك نفسه حتى بطلت دعواه فما اشتراه ولم يعتبر امره بالملك للبايع
 اما على الرواية التي لم يجعل فيها مقراً بملك البايع فظاهر واما على الرواية الاخرى
 ولانه انما لم يعتبر زعمه في ثبوت الملك للبايع لان الساحة لم يعلم كونها في يده
 ولا امره من ملك له ولا يد لا ينفذ فلهذا لا يقضى بالساحة للبايع بل يعود الى دعواه
 عند انقضاء الشرا لانه بالبيع لم يصير مقراً بعدم ملكه **قوله** رافعاً منصوب

على انه حال من المشتري في قوله وبطل دعوى السرى والبطل دعوى المشتري حال كونه
 رافعا بناءه عندها لان العقد فسد استحقاق بدله والنافي المملوك ملكا فاسدا لا يقطع حق الاسترداد
 عندها واما عند ابي حنيفة رحمه الله فيعطيه فلا يلزم السرى عنده ورفع البناء يوجد
 منه قيمة الساحة **قوله** ولها نص العقد والترخيص ان نازع بالثالث الى اخره اشاره
 الى ما اذا صالح احداهما الاخر على عبد على ان يسلم له الساحة او استراها منه بعبد
 فنان عهدها رجل بالثالث في الساحة فلها الخيار من بعض ما جرى بينهما من العقد ومن النص
 الى ان تقدر قابض العبد على تسليم الساحة بوجوده بثبوتها بها لان منع الثالث من تسليم
 الساحة يقوت سلامة العقود عليه **فه** كما لو ايق البيع او خرق قبل القبض وهناك
 مخير المشتري من النص والترخيص ان يرد الباقي على التسليم يعود الباقي وحلل الخمر
 فكذلك لا فرق في منازعه الثالث بين ان يكون قبل الصلح والسر او بعدهما قبل تصرف
 احداهما في الساحة تصرفا يخص بالملك اما بعد التصرف فلا يسبب الى منازعته الا بيبينه
 لمن اليد الثابتة لا يفسد بالسك **وقوله** المصنف رحمه الله سلامة يخذها البتة قبل
 التقص اساره الى ما اشرنا اليه من ان ثبوت ملك قابض العبد في الساحة يملكه نص العقد
 بعد سلامة الساحة للدافع لقدرة قابض العبد على تسليم الساحة الى رافعه جيبه
 بخلاف ما اذا كان الثبوت بعد تقص العقد بينهما بالتراضي او بقضا القاضي حسب لا يعود
 الى التجدد حتى لو اراد الذي استترى الساحة او الذي احدثها بالصلح ان يستعيدها ويرد
 العبد الى الاخر او اراد الاخر ان يستعيد العبد ويرد الساحة لم يكن لهما ذلك لانفساخ العقد
 فصار كما لو فسخ العقد سبب افاق العبد المبيع بطلب المشتري ثم عاد من الباقي لا يعود العقد
 وان ردد على التسليم ان القدرة ههنا حادثة بعد فسخ العقد ولا يعتبر كذا هذا **قوله**
 لان يملكه لا يملك السلامة الى اخره استثناس قوله ولها نص العقد والترخيص **البعد**
 وللتد انفس الخيار من تقص العقد والترخيص لان يملكه لا يملك السلامة **الساحة**
 لدافع العبد بان اطلقا الصلح ولم يشترطا تسليم الساحة ولا يكون لهما الخيار في تسليمه
 الصلح بل يلزم الصلح في الاصح قصر الصلح على المقصود منه وهو دفع المضاح ما صالح عليه
 استفاضا لخصوصه وبذلك سقطت كفاي صلح الاجنبي اذا مال للمدعي صاحبه على كذا او صالحه **قوله**
 على كذا من مالي جاز ولزمه البذل وان لم نقل على ان ضمان هذا اولي وفي تخصيص المصنف رحمه
 الزوم بالصلح في قوله بعد الاستثنا يلزم الصلح اساره الى ان السر لا يلزم وان اجملا ذكر شرط السلامة
 فيه لان عقد الشرع يسمى سلامة بان سلامة سوا شرط ام لم يشترط **كتاب** الجارية

باب من الاجارة الفاسدة اذا استاجر لرجل اكل او شرب بعض
 المحمول والنسوج لم يجز لانه في معنى قنير الطمان المنهى كذا اكل ما يوجده العمل اصلا
 او وصفا حتى حصص الزرع وجنى القطن ببعضه وقتل يستثنى بعرف البلد
 تخصيصا بالتعامل لا الطحن بعض الدقيق حداد التعطيل بنوت المحقق به **قوله**
 شرط عموم العرف كما في الاستصناع وجب الادنى من اجر المثل والمسمى وفا
 بالنفس والثوب ويضمن ما تلف بعلمه او اجيره الخاص لانه كعلمه وهو غير المستحق
 اد الغائب يعرف بالوصف كانه عدا العادة **قوله** ما تلف في يده وقالا يضمنه ايضا
 فيما يمكن المحرز معولا باجر او غير محمول للتفسير او تفريق الصيغة تفريعا
 على الجائز لكن بعد العمل لا قبله لانه ضد الجائز غير مجبور عليه **قوله** رجل
 استاجر رجلا ليجمل له كرخطة الى بغداد ببعض المحمول او استاجره لينسخ له
 هذا الغزل ببعض النسوج لم يجز لانه في معنى قنير الطمان وهو ان يستاجر
 ثورا او رجلا ليجمل له كخطه بتفريق دقيق من دقيق تلك الخطه وقد نهى
 النبي صلى الله عليه وسلم عن قنير الطمان والمعنى فيه ان المشاجر عاجز في الحال
 عن ايفاها لاجره المشروطة لانها ليست موجودة حقيقة كالعين واحكاما كالدين
 اد المطحون من هذه الخطه قبل الطحن لم يوجد لان في العالم بعدد الحائس
 في الدية فتحقق العجز اشارة الى هذه العلة في الدخيرة وكذا كل ما يوجد
 العمل المشروط في الاجارة اصلا كالطحن او وصفا كالجمل وندف القطن وبصاره الثوب
 حتى حصص الزرع وجنى القطن ببعضه لان ذلك في معنى قنير الطمان من حيث
 انه جعل لاجره بعض ما يخرج من عمل الاجير **قوله** وقتل يستثنى بعرف
 البلد الى اخره اشاره الى ما حكى عن مشايخ بلخ رحمهم الله انه يجوز وامثل هذه
 الاجارة في نسخ الغزل بعرف البلد تخصيصا لها بتعامل الناس وضروقاتهم
 فان العجائز عني لا يجد من اجره الحاكم في الحال وبه افتى القاضي ابو علي النسفي
 رحمه الله وكان يقول فيه عرف ظاهر ينسب ولو منع انما يمنع قيا ساعلى المنصوص
 وهو قنير الطمان لكن القياس شرع بعرف الاستعمال كما في الاستصناع بخلاف
 ما لو تعامل اهل بلد في قنير الطمان حيث لا يعتبر تعاملهم في جواره لما فيه
 من تعطيل المحقق به وهو قنير الطمان المنصوص عليه وتعطيل النص لا يجوز

بغير اجر
 مع

قوله ويرده اي ويرد استثناء بعض الصور بعرف البلد ان يقال الشرط في ترك القياس بعرف التعامل ان يكون العرف عاما كما في الاستصناع اما اذا لم يكن عاما فلا ان تعامل اهل بلد ان اقتضى جواز التخصيص فترك التعامل من اهل بلد اخر منع التخصيص فلا ثبت التخصيص بالشك ثم اذا فسد الاجاره بحسب المثل من اجر المثل والمسمى اما وجوب اجر المثل اذا كان اقل من المسمى فلو فاسد بالشرط المنفرد موجب العقد الفاسد فيه العقود عليه لان الفاسد معتبر بالمجاز فكما سموم المنافع في المجاز فكذا في الفاسد واما وجوب المسمى اذا كان اقل من اجر المثل فلو فاسد بالتاقي لتقوم النفع لان المنافع انما تقوم بالعقد ولم تقوم بالعقد انما اكثر من المسمى فيبقى ما زاد على ما كان عليه من العدم بالتاقي الاصلى بخلاف مع العين فاسد حيث يجب فيه القيمة بالغه ما بلغت لان الاعيان تنقوم بنفسها وانما يعدل الى المسمى عند صحة التشبه بتراضيهما فاذا فسد التشبه وجبت القيمة بالغه ما بلغت بالموجب الاصلى هذا اذا وقع العمل المشر وط اما اذا تلف المحل قبل تمام العمل فيجب اجرة حسابه على الوصف الذي ذكرنا **قوله** لكن ضمن الرضا المشر وط يعلم المسمى الى اخره انساره الى ان الجواب اول الامر من في الاجاره الفاسده انما يمكن اذا وجد الرضا به والرضا به مشروط بالمعلم بالمسمى لان الاقدام على العقد الفاسد مع العلم بالمسمى فيكون رضى بذلك المسمى فيمكن جنيده الجواب لحد الامر من كما ذكرنا اما اذا كان المسمى مجهولا فيجب اجر المثل بالغه ما بلغ كما اذا قال استاجرت هذه الدار بداه او ثوب ولم يزد لانه جنيده بتعدد اعتبار المسمى لجهالته فيجب المصير الى الموجب الاصلى وهو اجر المثل وكذا اذا كان بعض المسمى مجهولا والبعض معلوما لانه لا يمكن تقدير القيمة بالعلوم خاصة لانها لم يتو ما هاته خاصة انما تو ما به وبالمجهول فتعذر العمل بجميع المسمى فيصار الى الموجب الاصلى كما ذكرنا ذكره في الاخيره **قوله** ويضمن اي الاجير ما تلف بعلمه او بعلم اجيره الخاص لان عمل الاجير الخاص كعمله نحو خرق الثوب من دقه وزلق الحمار وانقطاع الجبل الذي يشده به الحمل وغرق السفينه من مده لان العمل المفسد هو غير العمل المستحسن عليه فلا يكون ماد ونافيه ويثبت ان العقود عليه عمل في الذمه وهو غايب والغايب انما يعرف بوصفه والوصف المعروف للعمل هو وصف السلامه لان مطلق

الحال

عند المعاوضه تقضى سلامه العقود عليه من العيب كما في البيع فان الموصوف بانه سلم غير الموصوف بانه معيب فصار كان الاجير تجاوز ما يقتضيه العقد من وصف السلامه عاده فكان متعديا فيضمن كالحثان والبزاع والنصار اذا تجاوز الموضع المعتاد بخلاف اجير الواحد لان منفعه صارت مملوكة للمستاجر فاذا امره بالتصرف في ملكه صار فعله منتقولا اليه كانه فعله بنفسه فلهذا لا يضمن بخلاف معين التصار لانه متبرع فلا يتقيد فعله بالمصلح خاصة لانه يودي الى امتناعه عن التبرع وفيما نحن فيه يعمل بالاجر فاما يمكن تقييده بالمصلح فاذا اتى بالمفسد ضمن على ما يتنا بخلاف ما اذا تلفت العين في يده من غير صعه حيث لا يضمن عند ابي حنبله رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يضمن ايضا اذا تلف بامر ملكه التخرز عنه كالعصب والسرقة فتضمنه لتقصيره في الحفظ كالوديعه اذا كانت باجر بخلاف الحرق الغالب ونحوه لانه لا يمكنه التخرز عنه فلم يكن مقصدا ولا يضمنه رحمه الله ان العين امانة في يده لحصول القبض باذن المالك ولهذا لو هلك بسبب لا يمكن التخرز عنه لا يضمن بالاتفاق ولو كان مضوما عليه لضمه كما في العصب والحفظ مستحق عليه تبعا لا مقصودا ولهذا لا يقابل بالاجر بخلاف المودع باجر لان الحفظ مستحق عليه مقصودا حتى قابله بالاجر **قوله** معولا باجر الى اخره منصوب على انه حال من المفعول وهو الضير المنصوب المتصل في قوله يضمنه العايد على ما في قوله ويضمن ما تلف وهو اساره الى ان الضمان اذا وجب على الاجير المستعمل اما بالاتفاق كما اذا تلف المتاع بعلمه واما عندها كما اذا تلف بغير علمه بسبب يمكن التخرز عنه يكون المستاجر بالخيار بين ان يضمنه اياه معولا وله الاجرة بقدر العمل وبين ان يضمنه اياه غير معول ولا اجر له وانما ثبت له الخيار اما لتغير حق المستاجر من العين الى البدل وهو القيمة قبل تمام التسليم واما لتفريق الصفة قبل التمام فيما لا يحصل المقصود لا بجملة تفريعا على العقد المجاز فان مقصود المستاجر في العمل لا يحصل الا بوصول المتاع الى موضع حاجته وفي التصار والصبيغ لا يحصل الا بوصول المتاع اليه مقصودا او مصبوغا لكن هذا الخيار في التضمين في العقد الفاسد من كونه معولا او غير معول انما يمكن بعد وجود عمل الاجير كآفته بخلاف التضمين في العقد المجاز حيث يمكن سوا كآته الهلاك قبل العمل ام بعده

والفرق ان مجرد العقد الجائز يستحق العمل على الاجير ولهذا يجبر عليه فامكن القول
بتخصيصه معولا وفي العقد الفاسد العمل غير مستحق عليه ولهذا لا يجبر فتعدر القول
بتخصيصه معولا قبل العمل بخلاف ما بعده لوجود العمل حسا فامكن القول بتخصيصه
معولا **ص** كذا ان استأجر لحمل البعض او شجرة او طحنه بالبعض شاعا لما مر
بل اولي اد السركه مع الفعل يملك العجل لبعده عكس الاول وبالحرث لا يجب
للاجير ان حمل الكل اذ يمنع الايضا ما لم يخلص للغير ويجاز استئجار الغنم لحمل الغنم
اذ لا ملك قبل الاجراز وحاز استئجار شقص الشريك من عبد ودار للخياطه
والسكنى اذ الاجر عكس هذه بالتكليف لا الفعل وقد ر الاجر مضمون مطلقا لفساد
الملك وفي ما فيه التفصيل الماضي **ش** اي وكذا لا يجوز الاجاره اذا استأجر
لحمل بعض الكر او نسج بعض الغزل او طحن بعض الخنطه بالبعض الباقي شاعا
لما مر في الصوره الاولى من انه في معنى تغير الطمان المنهى عنه من حيث ان السج
معوز التسليم لكونه بعض ما يوجد عمل الاجير بل هذه الصوره اولي بعدم
الجواز من الصوره الاولى لانه جعل بعض الكر مشاعا لاجره لعله وعجلها بتسليم
الكل اليه تثبت الشريك باول جز من العمل لبعده الفراغ منه عكس الصوره الاولى
وان الشريك فيها انما تثبت بعد الفراغ من العمل لا متار تاله فاذا انتفع الجواز
في تلك الصوره فهنا اولي لانه ما من جزو الاول والاجير عامل لنفسه فيه
فلا يحتق تسليم المعتود عليه لعدم خلوص العمل للغير وهو المستأجر ولهذا
لا يجب الاجر **ص** وهذا بخلاف ما اذا استأجره ببعض الكر عينيا حيث يجوز
ادلا شريكه **ص** في الانتد او لا في الانتد **ف** وبالحرث لا يجب الاجر
الى اخره اشارته الى القروع التي بنى على الاصل المذكور وهي ثلثه الاولى
عدم وجوب الاجره اذ احل الاجير الكركه لان الاجره انما يجب بمقابلته خلوص
العمل للغير فاذا كان المحمول مشترك لا يخلص للمستأجر ويؤثم من تقييد المصنف
رحه الله عدم وجوب الاجر بحمل الكل انه اذا احل البعض المشروط بحمله دون
البعض المسمى للاجر يجب له الاجر لانه قبض المسمى على وجه التعجيل وفي الحمل
المشروط عليه بالعدد فيجب له الاجر وهذا انما ذكرته تفقها لان نقل الفرع
الثاني جواز استئجار الامام بعض الغنمين لحمل شئ من الغنم لانه لا ملك للغنمين
قبل الاجراز بدار الاسلام فلم تثبت الشريك المانع من خلوص العمل للمستأجر

المرء الثالث جواز استئجار شقص الشريك من العبد المشترك لخياطه الثياب
او من الدار المشتركه للسكنى لان الاجر فيها يجب بتكليف المواجه لنفس الفعل
ولا يعتبر فيه خلوص العمل للمستأجر ولهذا يلزم المستأجر بنفس التكليف من
الانتفاع وان لم ينتفع بخلاف مسيلتنا هذه فان الامر بها بالعكس لان الاجر فيها يجب
بالعمل لا بنفس التملك ولهذا لا يلزم بدون الفعل والفعل ورد على محل مشترك
فلم يخلص العمل للمستأجر ولا يجب لاجره كما قررنا **ف** وقد ر الاجر مضمون
مطلقا الى اخره اشارته الى حكم الضمان في هذه المسيله عند هلاك الكر وبيانه ان ملك
قدر البعض المشروط اجره من الكر يكون مضمونا مطلقا سواء هلك قبل الحمل
ام بعده لانه قبضه على وجه التملك اجزه عما يحمله فيملكه بالقبض وان كان فاسدا
واما باقي الكر ففيه التفصيل الماضي وهو انه يقضى ما تلف بعمله او بعمل اجيره
الخاص بالاتفاق ولا يقضى ما تلف في يده بغير صنعه عند اي حيله رحمه الله
مطلعا وعندهما يقضى فيما يمكنه التخرج عنه دون غيره **ص**
من احواره الوكيل ان مضت مدتها والدار في يد الوكيل طول بالاجر
وفاء بالحقوى ويرجع على الامر بما لم يطلبه بالتسليم اذ قبضه قبضه كما في البيع
وفيما طلب ان لم يكن العقد بشرط تعجيل الاجر اذ منعه عدوان لا ينتقض
القبض حكما كما في التسليم لا ان كان بشرط لانه عكس الاول حو لا غصب
يظهر ان القبض لنفسه دون الامر كما في البيع ولا يلزم ان غصب الاجير
سقط الاجر عنهما مطلقا لانه عكس غصب الوكيل بقوت المنفعة قبل القبض
لبعده اذ تعدر الوجود والعقد حسب الحدوث لا بعد والعقد والعاقبة
حتى تسخت بالعدو والهدم والموت وبجارت اقاله الوكيل فيها بعد القبض
قياسا كما قبله ضد البيع **ش** رجل امر رجلا بان يستأجر له دارا بعينها سنده
عائنه درهم ففعل وقبض الدار ثم مضت مدة الاجاره والدار في يد الوكيل
فللاجير ان يطالب الوكيل بالاجره لانه هو العاقد فتراجع الحقوى اليه لكونه
اصلا فيها كما في البيع ويرجع الوكيل على الامر بالاجره مما اذا لم يطلبه بالتسليم
لان قبض الوكيل قبضه كما في بيع العين اذ قبض الوكيل البيع وهلاك في يده
واما انما اذا طاله الامر بالتسليم ففعله ولا يخلو اما ان يكون عقد الاجاره بشرط
تعجيل الاجره او لم يكن فان لم يكن فذلك يرجع الوكيل بالاجره ايضا لان منعه جيبين

عدوان منه بغير حق والمنع بغير حق لا ينتقض ما ثبت في قبض الأمر حكما لقبض
وكيله كما في الوكيل بشر العين إذا قبضها ومنعها من الموكل بغير حق أو يصير
كانه سلمها اليه ثم غصبها منه كذا في الوكيل بالأجرة اعتبارا لشرها المنفعة
بشر العين إلا أن الفرق بينهما أن في شر العين يرجع الموكل على الوكيل بالقيمة
وهنا لا يرجع لأن المعتود عليه منفعة والمنافع لا تقضى بالغصب عندنا فلا يجب
للأمر على الوكيل وثبت الأجرة على الموكل للوكيل وأما إذا كان عقد
الأجرة بشرط تعجيل الأجرة أو لم يكن لكن الوكيل عجلها من مال نفسه من غير
شرط فلا رجوع للوكيل على الأمر شيء لأن منع الوكيل هنا بحق وجب له الأعدوان
وغصب منظره أن قبض الدار ومنعها بحق نفسه دون حق الأمر كما في بيع
العين فلا يجعل تمكنه من استيفاء المنفعة بمنزله عكس الأمر لرجوع عليه هو له
ولا يلزم أن غصب الأجنبية يسقط الأجر إلى آخره أشاره إلى جواب سؤال
مقدور وبشره أن يعال إذا صار الوكيل غاصبا للمنافع وجب أن يسقط الأجر
عنه وعن الأمر جميعا مطلقا سواء كان العقد بشرط التعجيل أم لم يكن كما لو غصبها
الأجنبي منه أو من الأمر ولم يدفعها اليها حتى مضت المدة وبشر الجواب
أن يعال الفرق بين الغصبين أن غصب الأجنبية بالعكس من غصب الوكيل
لأنه يفتوت المنفعة قبل قبض الوكيل والموكل لا بعد قبضها وفوت المعتود
عليه قبل قبض العاقد لا إلى خلف يسقط البدل وغصب الوكيل من الموكل
حقيقته أو حكما يفتوت المنفعة بعد قبضه حقيقته وقبض الموكل حكما لا قبل قبضها
فيصير الموكل في التقدير قابضا لكل منفعة يحدث في يد الوكيل حكما لقبض الوكيل
لم يصير الوكيل غاصبا لها منه مع حدوثها في يده الحقيقية وهذا لأن التقدير
وجود المنفعة المعدومة حال العقد وبعد تجدد اعتقاد العقد عليها حسب
حدوثها ساعة فساعة إنما يثبت ضرورة جواز العقد فلا يتجاوز العقد ولا العاقد
إذا ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها وجبيل لا يلزم من تقدير وجود كل المنفعة
في حق قبض الوكيل تقدير وجودها في حق الأجنبية لعدم اعتبار الضرورة
في حقه بخلاف العاقد ولهذا المعنى الذي قررنا من تقدير عقد الأجرة
على حسب حدوث السعة في حق العاقد فسقط الأجرة بالعدوان وبهدم الدار
وموت العاقد وجازت أقالته الوكيل مع الأجر بعد قبضه فهداه أربعة أحكام

مبني على الأصل المذكور أما الأول فلأن العذر في الإحارة كالغيب عندنا من حيث
أنه لا يمكنه المضى في موجب العقد لا يضرر زائد يلزمه ولما كان الانعقاد
يتحدد على المنفعة شيئا فشيئا كان ذلك العذر بمنزلة غيب حادث قبل القبض
فيوجب خيار الفسخ كما في البيع وأما الثاني فلأن الهدم يفتوت المعتود عليه
وهو المنفعة فيمنع بحد الانعقاد وقد اختلف أصحابنا رحمهم الله في هذه
السياسة فقبل بفسخ العقد بمجرد الانهدام وانقطاع المانع الرخا وانقطاع
الشرب عن الأرض لفوت المعتود عليه قبل القبض وقبل لا يفسخ ما لم يفسخ
لاحتمال عود المنفعة كما في إباق العبد المستأجر وأما الثالث فلأن بحد
العقد إنما يتحقق عند وجود العاقد من فادات أحد ما بعد القول
بحد الانعقاد لعدم العاقد فيفسخ العقد ضروره وأما الرابع فتقيده
بكونه قياسا أساره إلى أن الاستحسان عدم جواز الإقالة وحده القياس
أن الموكل لم يثبت له ملك ولا يد في المعتود عليه لكونه معدوما في الحال
ولهذا سقط الأجر بانهدام الدار وغصبها وحده الاستحسان أن يحل قبض
الدار لقبض المنفعة كما جعل العقد عليها كالعقد على المنفعة الأخرى أنه
لا يملك التصرف قبل قبض الدار وملكه بعده وإذا ثبت بيد الموكل على الدار
حقيقته بقبضه أو حكما بقبض الوكيل وصارت استدامة اليد إلى انتهاء المدة
مستحقة للموكل لم يكن للوكيل إبطال حقه استحسانا أما الإقالة قبل القبض
فوجدت قبل ثبوت اليد حقيقته وحكما فصحت قياسا واستحسانا وهذا بخلاف
البيع فإن الوكيل بشر العين لا يملك الإقالة مطلقا سواء كان قبل القبض أم بعده
لما فيه من إزالة ملك الأمر بعد ثبوت حقيقته والله أعلم بالصواب
من الاختلاف في الإحارة لو قال أحد راكبي الدابة زيد كارتنا
إلى هنا راجعا وقال الآخر بل إلى الأبعد لم تسع وان أقاما لأن دعوى عقد
العاس كالسوم أقرار ملكه وعدم المضامين يفتي خصميهما ولم يأخذها
أحد مما إلى وجهه صوتا ليد الأخر ضدها أقاما على الحاضر للرب ضمن
الثبوت إلا أن يصطالحا لفقد النزاع كما لو قال وهبنيها أو أهداها إلى ولم ينزعها
القاضي منها أحد أو فتوت الضمان أو تبدل الأمر ولم يأمرهما بالاتفاق
خفيه عاصب بحال الرجوع إلا أن يقيده بالصدق أو تقبلا لكشف الحال

بما مر مسبقا في رأي ادلا مطالبة في غير الادامي مجبر في رأي الحق الغائب نفريا
على دأبه ودار وزرع مشترك تستحق او تستهدم مغنيا امرة عن شرط
الرجوع نصا والسلامة في رأي الحاقا بادن المالك وسمع ان خيف الاطاحة
ملا الى حفظ المعنى غير متقوض رد زيد الادن شرعا ولا منزع بدله
منها كالمبدل ولا منقضى به دناءة النفقة فصل على العلم اد نظره فضل على
العاب لا ختم حتى كان له الاعراض اصلا الا ان يقيم على موته للعلى ان ينصب
خصما عنه دون العاب كما في الفتوى هو الداب فمن زعم امانه في ضالك
وابق ولقطه ووديعه ان وجد حاكما فان لم يجد فهو ما كذاون دأبه في الاصل
من بيع واجار وانفاق عليه لا قضا كما هو الداب في كل ما خيف الضيعة حتى
في دمع شاه الغير خوب موتها والعام بالموتى والاسام ووقف المسجد حتى قيل
ان وصيا او غريما لو علم بدن لا شهود به يوفيه جاحدا ودره من التركة
حالناش رجلا ان دخل الكوفة ومعها دأبه يركبها فقال احدهما هذه
دأبه زيد كاراناها من الري الى هنا جاييا وارجع اليها وقال الاخر كابل كاراناها
الى مكة دأبها وارجع لم يسمع دعوى ولحد منها وان اقاما اليه على ما ادعياه
لان دعوى كل واحد عقد الاجارة من الغائب وهو زيد اقرار بملكه لان ذلك
لا ينزل عن سوم الاستيجار منه وسوم الاستيجار اقرار بالملك للمخاطب به فكذا هذا
ولا تثبت الاجارة على العاب لعدم الخصم عنه اذ لا يصلح كل واحد منهما خصما
عن الغائب بالنسبة الى الاخر لعدم المنازعة بينهما على وجه التضائق في شي
واحد حيث اتفقا ان تما في يد كل واحد منهما امانه للغائب والاصل ان كل
من حقت بينه وبين المدعي منازعة في دعوى حق لنفسه كان خصما
والا فلا وليس لاحد المتنازعين ان يأخذ الدأبه الى الوجه الذي ادعاه
صونا لما ثبت للاخر على الدأبه من البدل بخلاف ما لو اقام كل واحد منهما
اليه على خصم حاضرا ادعاه حيث يأخذ الدأبه مدعي المكان الا بعد
وهو ملكه ثم اذ رجع الى الكوفة اشتركا فيها الى الري ترتيبا لحق مدعي المكان
الاقرب على حق مدعي الا بعد في ضمن ثبوت دعواها لما فيه من مراعاة حق
الجميع بخلاف ما لو رجعت اولا لمدعي المكان الا قرب اذ فيه زيادة استحباب
الدأبه من الكوفة الى الري ثم منه الى الكوفة بخير رضى المالك هذا الذي فهمته

من كلام المصنف رحمه الله تنقها لانا قلا قوله **فول** الا ان يصطلي استئناس قوله
ولم يأخذها التقدرو ولم يأخذها احد بها الى الوجه الذي ادعاه الا ان يصطلي
على امر فيدعها العاصي وما اصطلي عليه لان الدأبه في ايديها ولا منازعة
لها فيها وليس للقاضي انشا المحصومة كرجل في يده دأبه قال وهبها فلان
او اهداها الى لا يتعرض القاضي له كذا هذا وليس للقاضي ان ينزع الدأبه
من ايديها لانها ان كانا كاديين فيما غاصبان فيكون في رعايتها
تثبت ما ثبت للغائب عليهما من الضمان وان كانا صادقين هما امينان
فيكون في نزعهما منها تبدل امين المالك وليس للقاضي شي من ذلك **فول**
ولم يامرهما بالاشفاق الى اخره اشاره الى ان المتنازعين لو طلبا من القاضي
ان يامرهما بالنفقة ليرجعا بها على الغائب لا يجيبهما الى ذلك لاحتمال انهما
غاصبان بخلاف لان ذلك للرجوع على المالك بالنفقة فلا يامرهما الا ان يقيدا
للامر بصدقهما فيقول اتفقا ليرجعا بالنفقة ان كنتا صادقين او يقيما
بينه على ما ادعياه فتقبل تلك البيه في حق كشف الحال وهو كون الدأبه
امانه في ايديها واد اوجد شرط الامر فيا مرهما على سبيل الفتوى دون
الجبر في رأي بعز الى سمس لامة السرخسي رحمه الله ادلا مطالبة في غير
الادامي وعلى سبيل الجبر في رأي وهو رواية الخصاف رحمه الله لان الجبر
هنا الحق الغائب وهو من اهل المطالبة كالعبد بل اولى وهذا الخلاف
تفرع على ما اذا غاب احد الشريكين فطلب الحاضر امر القاضي بالنفقة
على الدأبه المشتركة او على الزرع المشترك او على تريم الدار المستهدمة
المشتركة فعند السرخسي رحمه الله يامر به بطريق الفتوى وعلى روايه
الخصاف يامر به بطريق الجبر **فول** المصنف رحمه الله مفتيا منصوب
على انه حال من العاصي وكذا قوله مجبرا واما قوله مغنيا فهو حال
من امره المذكور بعده فالتقدرو ولم ينزعها القاضي منها ولم يامرهما بالاشفاق
الا ان يسد الامر بالصدق او يقيما بينه لكشف الحال فحينئذ يامرهما حال
كونه مفتيا في رأي مجبر في رأي وحال كونه مغنيا امره عن شرط الرجوع
نصا وعن شرط السلامة الى اخره **فول** مغنيا امره الى اخره اشاره
الى ان القاضي اذا امرهما بالنفقة ولم يقيدا امره بشرط الرجوع على المالك نصا

ولا بشرط سلامة الدابة وتسليمها الى المالك وانتقا وهلك الدابة كان لها
ان يرجعها على مالك الدابة في رأي بعض المشايخ رحمهم الله الحاقا باذن القاضي
بادن المالك والجامع بينهما نفوت الولاية بالامر بالنفقة ولو انتقا بادن المالك
رجع عليه فكذا اذا انتقا بامر القاضي **والقول** في التخيير وهكدا روى الطحاوي
رحمه الله عن اصحابنا رحمهم الله لكنه ذكره عقيب مسيله اذن القاضي بنفقة النبط
واذن الوصي بنفقة اليتيم وذكره ايضا عن ابي يوسف رحمه الله في نفقة الضالة
وفي رأي بعضهم وهو اختيار شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله كانه من
بشرط الرجوع كما لو قال اذ ذكاه مالي ونحو ذلك وذكر في التخيير ايضا
عن زفر رحمه الله ان الرجوع على المالك بالنفقة انما يكون عند سلامة الدابة
وتسليمها اليه لا يرى ان العهد السابق اذا مات في يد الراذ بطل الجعل كذا هنا
وذكر في النفقات بان كل نفقة يجزى الجبر عليها كنفقة العبد الصغير اذا امتنع
العبد الشريك من الاتفاق وانتق الاخر بامر القاضي او بامر الشريك الممتنع
فالمنفق يرجع بنصف النفقة على الممتنع بالغاما بلغ سوابقي نصيب الممتنع
سالماله ام هلك بخلاف ما لا يجزى الجبر عليها كنفقة الدابة اذا انتق احداهما
بامر القاضي كما يرجع فيما زاد على قيمه نصيب شريكه ولا بعد هلاك الدابة
قوله وسع ان خيف الاخطاه الى اخره اي وبيع القاضي الدابة
ان خاف ان تحيط النفقة بقيمتها لان البيع حينئذ اصلح فيميل اليه حفظا
لحق الغائب في معنى الدابة وهو ما يلتزم لانه احسن الامر من **قوله**
غير في قوله غير منتقوض منصوب على انه صفة لموصوف محذوف
المعذر وبيع القاضي الدابة ببيع موصوفا بكونه غير منتقوض برز زيد **والمنزوع**
بدله ولا مقتضى به ديننا ورا النفقة اما الاول وهو عدم مكنه التقض فلان
بيع القاضي صدر عن ولايه شرعية واما عدم نزع البدل من ايديهما فلان
البدل وهو الدابة كان موقوفا في ايديهما فكذلك البدل واما عدم النصا
بالبدل ديننا اخر ورا دين النفقة تقتصر الحال على ايقاد من علم به القاضي
حتى لو فضل عن النفقة شي واراد ان ياخذاه بدلا عما ادعيا دفعه الى المالك
لجدة لا يجيبهما القاضي الى ذلك وان اقاما البينة على دفعه لاجره الى المالك
كان نظر القاضي في مصلحة الغائب فضل منه عليه لاحتم على القاضي ولهذا

كان له ان يعرض عن ذلك اصلا لا يرى ان محذورا منه قال وان شا القاضي
لم يعرض لهما في شي من امر الدابة ولا يقبل بينهما ولا يامرهما بالنفقة وسعه
ذلك في جميع هذه السائل واذا كان نظر القاضي فضلا على الغائب لم يكن
قبول البينة في اثبات الدين عليه فضلا بل شغلا لدينه مالدن فلا يعتبر
هل ان يقيم البينة على موت المالك فحينئذ يدفع اليهما ما افتقاه وما اثبتاه
من لاجره المدفوعة الى المالك لانعكاس حال النظر حينئذ ادهو بعد
موت المالك ختم على القاضي لافضل بجرم منه لصبر ورتبه بمنزله وصي
الميت في بيع ماله وقضائيه ولهذا كان له ان ينصب خصما عن الميت
ولا ينصب خصما عن الغائب **قوله** كما في المنقود متعلق بقوله ولا مقتضى
به ديننا ورا النفقة قصر على العلم بالتقدير ولا مقتضى به ديننا ورا النفقة
قصر على ما يعلمه القاضي دون غيره كما في المنقود اذا طلب اولاده من القاضي
ان ينصب عنه وكيل في حفظ ماله وغلائه فانه يجيبهم الى ذلك لعلمه بالمصلحة
فيه ولا يكون الوكيل خصما لمن يدعي الدين على المنقود وهذا الذي ذكرناه
في مسيله لاجاره هو الداب والعادة والشان فمن زعم امانه في يده من عبد
ضال او ابلق او لقطه او وديعه ان وجد حاكما يستأذنه في الاتفاق والبيع
والاجار فان لم يجد حاكما كان في مفارقه مثلا فهو مادون ديانته فيما بينه
وربين الله تعالى في التصرف الاصلح للمالك من البيع والجار ما عكن ايجاره
والاتفاق عليه ولا يكون مادونا في النضا كما هو الداب ايضا في كل ما خيف عليه
الضياع والفساد قبل التمكن من استبدان القاضي حتى في دبح شاه الغير خوف
موتها خفف انها قال في التخيير لا يرى ان الراعي اذا خاف على الشاة
او البقرة فذبحها لا يضمن استحسانا قال وذكر في شركة التوازل ان شاه
لا تسان سقطت ان خيف عليها الموت فذبحها انسان كذا تمت لا يضمن
لكن الفتوى انه يضمن بخلاف الراعي انتهى كلامه وكذا في القيام بالموتى
حكى عن محمد رحمه الله انه مات واحد من تلامذته فباع كتبه وانفق في تجهيزه
فقبل له انه لم يوص بذلك الى احد فقله تعالى والله يعلم المتسدد المصلح وكذا
في القيام بالموتى كما اذا مات رجل ولم يوص الى احد وله اولاد صغار وله
مال وديعه عند رجل ليس للمودع في التضا ان ينفق عليهم وبحسب ذلك

من مال الميت لكن ان فعل وحلف انه ليس له عليه حق رجوت ان لا يكون عليه
شي ان شاء الله تعالى لانه لم يرد به الا الصالح وهو موافق لما روينا عن محمد رحمه الله
وكذا في القيام بوقت المسجد روى عن مشايخ بلخ رحمهم الله اذ كان للمسجد
اوقاف ولم يكن لها مولى فقام واحد من اهل المحلة وجع الاوقاف وانفق
على المسجد في ما يحتاج اليه من المحصر والحسيس لا يضمن استخسانا فيما عليه
ومن الله تعالى وكذا قيل في الوصي او العرم المديون اذا علم بدس على الميت
غير مشهود به فانه يوفيه الوصي ويحذف قدره من التركة وكذا العرم يوفيه
مما عليه للميت ويحذف قدره وان حلف انه كاشى للميت عليه رجوت ان لا يكون
عليه شيء وان صادقا على الكرا الى هنا راجعا وبدا كل واحد منهما العام
لم يجز كانه عدل كما في الابتداء ضد ما لو بدا للمكاري في رأي ويوجب قسطة
نظرا للغائب باقامة الثاني مقام الاول لا الابتداء اشباحا في اي وان تضادا
الراكان لما دخل الكوفة على ان المكارة كانت من الرى الى الكوفة حاسا وراجعا
الى الرى وبدا كل واحد منهما ان يقيم بالكوفة لا يجز على الرجوع كان ذلك عدل رجوت
فسخ الاجارة به كما في الابتداء اذا استاجر رجل دابة بسافر عليها ثم بدا له ان لا يسافر
كان ذلك عدلا في جواز فسخه الاجارة عندنا كان العذر اذا تحقق لا يمكنه
الجري على موجب العقد لا يضرب زائد لم يرض به وهو تحمل مشقة السفر
عن ابن عباس رضي الله عنهما لو قال قول رسول الله صلى الله عليه وسلم السفر
قطعه من العذاب لقلت العذاب قطعه من السفر والضرر الزائد ليس
من موجبات العقد فيكون له حق الفسخ كما لو وجد بالبيع عيبا وهذا خلاف
ما اذا بدا للمكاري ان يقيم حيث لا يكون ذلك عذرا له في جواز فسخه الاجارة
في رأي رواه بشر عن ابي يوسف رحمه الله انه اذا امتنع رب الدابة
من الخروج فهداها او يكون عدرا وان مرض فهو عذر ومن المتأخرين من قال
له ان يفسخ ايضا لانه يحتاج الى صيانة الدواب والقيام عليها ولو بيعت غيره
رسايتها ون في ذلك قال في التحرير والصحيح جواب الكتاب لان سليم
المعتود عليه يتم من غير خروجه فهو انما يخرج لحفظ ماله على وجه
المبالغة ومثله لا يكون عذرا في فسخ الاجارة ثم اذا جاز فسخ الاجارة بالعدا
لا يفسخ القاضي قصدا لما فيه من القضاء على الغائب قصدا وانما يفسخ في ضمن امره

نعم نظرا للغائب نحو الاداع والاجارة والاصلاح الاجارة ممن يرجع بها الى الرى
سواء ويوجب قسطة نظرا للغائب باقامة الثاني مقام الاول الى اخره
اساره الى جواب سوال مقدور ونقيره ان يقال اجارة النصف من اخر
ان كان نظرا للغائب لانه لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله لانه اجارة
المشاع من غير الشريك وتقرر الجواب ان يقال بان القاضي انما يوجب
بطريق اقامه الثاني مقام الاول لا بطريق الابتداء اشباحا فيكون الشيوع تابعا
ضمنا لا قصد ايتجوز الا يرى ان احد المستأجرين اذا مات انفسخت الاجارة
في نصيبه وتثبت في نصيب الآخر شايها لانه شيوع ضمني فلا يمنع الجواز والله اعلم
حق بان من الاجارة بوجب التصرف ام لا شئ اعلم ان مسئلة استيجار
المصحف والديوان للقراءة من مسائل الباب الاول من ابواب الاجارة
في ترتيب التحرير نقلها المصنف رحمه الله الى هذا الباب للناسبه
مشري الثمار مطلعا او بشرط القطع لو استاجر الاشجار للترك عليه مطلقا
او موقتا لم يجز لانه عكس الاجارات لتملك العين لا المنفعة كاستيجار الارض
والبيس والشاة المرعى والتلبين والشرب على انه لا يعرف فيها ودونه كما يترك
القياس حتى لم يجز استيجارها للنشر والتجفيف ولا استيجار المكيل للعمل
او بعير المكيل ولا المصحف والديوان للقراءة ش رجل اشترى ثارا
اشجار مطلقا او بشرط ان يقطعها جاز ولزمه قطعها في الحال فترى مالك
البائع فلو استاجر الاشجار ليترك الثمار عليها اجارة مطلقه عن ذكر الوقت
او اجارة موقته بوقت معلوم او مجهول لم يجز كانهما اجارة اضيفت الى غير
محلها ادساير الاجارات محلها المنفعة دون العين وهذه الاجارة
ونعت لتملك العين دون المنفعة اذ لا منفعة للاشجار في هذه الصور
سوى انه يراد به الثمرة بن يادها اجزائها والاجارة لتملك العين باطله فصار
كما لو استاجر ارضا لرعى حشيشها او لضرب اللبن منها او استاجر بيتا للشرب
من ما بها او استاجر شاه للشرب لبنها على ان انفقوا الاجارة عقد حو
على خلاف القياس لحاجة الناس وحاجتهم انما تعرف بتعاملهم ولا تغا
بين الناس في مثل هذه الاجارة فلا عرف وبدون العرف لا يترك القياس ولهذا
المعنى لم يجز استيجار الاشجار لنشر الثياب فيها وتجفيفها عليها ولا استيجار شئ

من الكل ليعمل به يوما الى الليل او ليعير به الحيال يوما الى الليل ولا استجار
 المصحف او ديوان فقه او شعر ليقرأ فيه يوما الى الليل واذا لم تجز الاجارة
 في هذه الصور لعدم العرف والتعامل مع ان المنفعة فيها معصودة في سبيلتنا
 ولا منفعة فيها مقصودة اولى صحت ومشتري الزرع لو استأجر الارض وقتا
 معلوما جاز للعكس كدار فيها متاعه اذ الارض عكس الشجر تحضن الحب ولا يعطى
 عسا وان استأجر الى الحصاد لم تجز للجها له وعليه الاول من اجر المثل والسبب
 للفساد والتصدق بما زاد عليه وعلى الثمن ضد الاول فيهما اذ الترتك بالعقد
 لا يلاذن ترجيحاً بالملك عكس الاول اذ العقد عدم في غير المحل لهذا كان المال
 المقبوض مضموناً في العقد الفاسد لا الباطل ويتصدق بزبح العرض المشترى
 فاسداً لا يزبح النقد المستأجر للصرف على انه لما لبا العقد صار الادن كما عاره
 اقراصاً ولا يلزم انه لا يتصدق بما زبح ثمن المبيع والصرف الفاسد لما عرف
 ان فساد الملك يوجب شبه الخبث في زبح ما يتبعين شبهه الشبهة في زبح
 ما لا يتبعين وعدمه يوجب الخبث فيما يتبعين شبهته فيما لا يتبعين
 رجل اشترى قصيلاً في ارض مطلقاً او بشرط التقطع جاز لما ذكرنا في شراء ثمار
 الاستجار ولزمه قطعه في الحال فلو استأجر الارض ليتترك القصيل فيها فلا غلر
 اما ان يوقت الاجاره بوقت معلوم او مجهول فان كان الاول جازت
 الاجاره لانها عكس اجاره الاستجار لترك الثمار عليها اذ المستحق باجاره
 يلازم الارض المنتفعة دون العين وكذا منها مسغولة برزخ مملوك له كرا من الحيوان
 كما اذا استأجر داراً فيها متاع له بخلاف ما اذا كانت مسغولة بزبح الغير
 وانما قلنا بان المسحوق هذه الاجاره منفعة الارض دون عينها كما يتبعكس من
 تحضن الحب وتربيته ولا تعطيه زباده من عينها لان القصيل لا يزاد والحب لا يتخذ
 من اجزاء الارض واما اذا استأجرها الى الحصاد فلا يجوز لجها له الا حله
 وعليه الاول من اجر المثل والسبب للفساد كما في سائر الاجارات الفاسدة وعليه
 ايضا ان يتصدق بما زاد في الزرع على قدر الاجاره وقدر الثمن كان مقدار
 الثمن واجر المثل راس ماله في الزرع بخلاف حكم السيله الاولى وهما وهي
 مسئلة ثمار الاستجار والفرق ان ترك الزرع في الارض الى وقت الحصاد
 مستند الى العقد الفاسد لا الى مجرد الاذن ترجيحاً للعقد الفاسد باقاده

حث
 سزا الزرع استأجر
 لا اذا امكن ان سألهم
 التاجل ومشاهدة الدواب
 بحرر

الملك في المعهود عليه على مجرد الاذن واذا استند الترك الى الاجاره الفاسدة
 كان الزبح مستنداً بسبب خبيث فله ربه التصديق به عند بما علقنا لابي يوسف
 رحمه الله لما عرف من ان شرط طيب الزبح عنده مجرد الضمان وعندهما الملك
 والضمان وهذا عكس السيله الاولى لان العقد فيها عدم اصلاً لا ضافته الى غير
 محل فكان الترك فيها مستند الى مجرد اذن المالك فكان الزبح مستنداً بسبب
 مباح فلا يلزمه التصديق به ولهذا المعنى كان المال المقبوض مضموناً على القابض
 في العقد الفاسد كما اذا باع عبد انحر دون المقبوض بعقد باطل كما اذا باع العبد
 بميته وهو رويه الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لان العقد الفاسد عند القبض
 يفند ما ينفيد العقد الصحيح الا في حق الانتفاع به فكان المقبوض مضموناً فيه
 كما في الصحيح اما العقد الباطل فوجوده كعدمه فكان القبض مستنداً الى مجرد
 اذن المالك ومثل ذلك كما يوجب الضمان وكذا يتصدق بزبح العرض المشترى
 فاسداً دون زبح النقد المستأجر للتصرف فيه لما ذكرنا من المعنى اما الاول
 ولان العرض يتبعين في العقد الفاسد فكان التصرف مستنداً الى بيع فاسد فكان الزبح
 حاصل بسبب خبيث فيكون سبيله التصديق به واما الثاني ولان استيجار الدراهم
 والدنانير للتصرف فيها باطل اذ لا يمكن العمل بها مع بقا عينها فلم تنعقد الاجاره
 لمصادقتها غير محلها فتقضى مجرد الاذن بالقبض فكان التصرف مستنداً الى اذن
 المالك وكان المستند به مستنداً الى سبب مباح فلا يلزم التصديق به على
 ان نقول لما لعقد الاجاره في النقد صار اذن كل واحد من المتعاقدين
 بمنزلة الاعاره واعاره المكيل والموزون اقراض والمستند بالتصرف في القرض
 طيب كاشبهه فيه ولا يلزم على ما ذكرنا ان البايع اذا تصرف في ثمن المبيع وزبح لا يلزمه
 التصديق به بالاجماع وكذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله في الصرف الفاسد
 بان اشترى الف درهم بمائة دينار الى سنة فنقض الدراهم وتصرف فيها وزبح
 لا يلزمه التصديق بالزبح لما عرف من ان فساد الملك يوجب شبه الخبث في زبح
 ما يتبعين بالتعس كالعرض المشترى فاسداً او يوجب شبهه الشبهة في زبح ما لا يتبعين
 بالتعس كمن المبيع والمقبوض بصرف فاسد كان العقد كالتعلق بعين المنتفرد
 وانما يثبت لها شبهه التعلق من حيث جواز العقد وبعض النوع واذا كان
 كذلك كان عدم الملك في المنتفرد موجباً لشبهه الخبث في المعتود عليه ومتى كان

الثابت فيها شبهة الجث عند عدم الملك كان الثابت شبهة ملك الشبهة عند فساد
الملك وسببه الحرمة هي المغيرة في الاحكام دون شبهة الشبهة لانها مما لا يتباهى
وهذا على روايه عدم تعين التتود في البيع الفاسد واما على روايه تعينها
فيه فيتمكن فيها شبهة الجث هذا كله حكم فساد الملك في حق الجث واما حكم
عدم الملك فيوجب حقيقه الجث فيها تعين بالتعيين كالسبع لان الزم فيها حاصل
بسبب ملك الغير لتعلق العقد بها جوارا واستحقاقا ويوجب شبهة الجث
مما كان معس بالبعس كالتتود لان العقد ان تعلق بها جوارا لكن لا يتعلق بها
استحقاقا كما اشرنا اليه والله اعلم **كتاب المضاربة**
اعلم ان المسائل المذكوره في هذا الكتاب في ترتيب الوجير والحرير نقلها المصنف
رحمه الله الى باب رباره الاخص من ابواب البيوع **باب**
ركاه مالها اي ركاه مال المضاربة واعلم ان هذا الباب مشتمل
ايضا على مسيله شري المضارب ثوبا للبس عند المضاربة او دابه لركوبه
تقلها المصنف رحمه الله من ثالث ابواب الزكاه في ترتيب الجامع الى هنا
للمناسبه **باب** اعيانها المرحه ان كانت من جنس واحد زكي كل
واحد قسطه كسائر امواله اذ الشراك المترو في افراد جنس كالمتجر في فرد بدليل
الجبر على العسه ولا يستثنى ثوب اللبس ودابه الركوب لبعض التجاره حكما للعقد
مغنيا عن غيرها ولا يطلب المضارب بمات رب المال في الصحيح لانها لا تسع التجاره
فلو ادي ضمن وقيل لا يضمن ان خاف ظم العاشر كودع يودع خيفه الغرق
والغرق والغاره واصله وصي صانع بعض التركه دفعا عن ما فيها ولا يمانابه
مالم يقسم لغرضه العدم قبلها بتراجع الشعر والتوى لهذا لم يجب عليه نقبه
ولا جعل لا يلزم رب المال ملكه اصلا يستتبع ولا القدر للتتور باخراج الحاي عن
العقد وان كانت من جنس زكي رب المال قسطه للتوزع ضمن الاصل وركاه
في الباقي مالم يزد احد مما على قدر راس المال لان حق المضارب منع الاتجاب
على رب المال وشيوع راس المال ينفي ملك المضارب اذ التعيين قسمه باباها اختلاف
الجنس ضد العنيه لكنه نقل الحق الى المعنى بالسبع بل الابطال بالنز والقتل
وفي التوزيع تاصيل السبع بل تعدى على الاصل على تقدير التوى اذ الشك يمنع
ان لم يرفع فصاد كقدر الدين مع الارث والزكاه عن الاصيل والقتل والعبدان

كالجنسين اذ لا قسمه مطلقا وقبل التزجيم ولو ساوى كل واحد راس المال زكي رب
المال ثلثه الارباع ولا زكاه في الباقي لما سرفان بدارب المال باعناق احد هما
وثني المضارب باعتاق الاخر فذا اذ تعين الاول اسما لراس المال والباقي
ربما مشتركا وان عكسا فقد عتق رب المال دون المضارب لسبقه الملك
رجل دفع الى رجل الف درهم مضارب بالنصف فاشترى بها المضارب لعبا للتجاره
ساوى الغيس وحال عليها الحول ولا مال لهما غير ذلك فلا يخلو اما ان يكون
الاغبان المذكوره من جنس واحد كالخيل واما ان يكون من جنسين مختلفين كالخنطه
والشعير فان كاس الاغبان من جنس واحد مبركي كل واحد منهما قسطه من مال
المضاربة كسائر امواله وهذا لان نصيب كل واحد منهما وان كان مفترقا في الافراد
لكن النصيب المتفرق في افراد جنس واحد كالنصيب المجتمع في فرد واحد من ذلك
الجنس لا يتحد المقصود وهو المالىه ولهذا يجبر القاضي احد الشريكين على قسمه
العروض من جنس واحد اذ اطلب الشريك الاخر لما فيها من التعديل ونكحيل
المنفعه كما عرف في موضعه قوله ولا يستثنى ثوب اللبس الى اخره اشارة
الى ان المضارب اذ اشترى ثوبا للبس عند المضاربة او دابه لركوبه فانه يجب
فيها الزكاه ايضا لتعين شرايها للتجاره حكما للعقد المضاربة ولهذا يستغنى المضارب
عن يده التجاره عند الشراء وهذا لان المضارب لا يملك غير ما امر به وهو الشراء
للتجاره فيكون كل ما يشتريه للتجاره كمالا يصير مخالفا لما خلاص رب المال
فانه يملك الشراء للتجاره وغيرها فلا يمتار احدهما عن الاخر الا بالنيه فيكون ما يشتري
من الثياب والدواب عند الاطلاق لغير التجاره قوله ولا يطلب المضارب بمات رب
المال الى اخره اشارة الى ان المضارب لا يخاطب باذكاه قسط رب المال
في الصحيح وهو ظاهر الروايه وفي قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يخاطب به لانه بمنزله
المالك وجه ظاهر الروايه ان الفوض الى المضارب بالعقد هو التجاره وليس ادا
الركاه تجاره ولا تابعها لها فان متر على العاشر فخذ منه الزكاه لم يضمن لان الماخوذ
منه ان كان بحق او غير حق لا يلزمه الضمان كما لو غصب منه او دوى في يده
وان اذاه بنفسه من غير الزام العاشر ضمن لدفعه المال الى من لا يحق له في اخذه منه
وكذا لو صانعه بشي حتى كف عنه وقال شمس لامة السرخسي رحمه الله عن شمس
رحمه الله انه لا يضمن اذ اصانع العاشر خوفا من ظلمه لان دفع البعض لا حراز الباقي

من جله الحفظ في زماننا ولا من فبا يرجع الى الحفظ لا يكون ضامنا كالودع اذا اودع
الوديعه خوفا عليها من غرق السفينه او خوفا من حريق داره او خوفا من الغارة
عليها واصل هذا في الوصي اذا اصابته بعض التركة دعوا للظلمه عن باقيها لا
المصانع جنيده اصلاح المال يجوز لما قلنا **قوله** ولا يمانا به الى اخره معطوف
على ما تقدم من قوله بمانا به التقدير ولا يطلب المضارب بمانا به رب المال
من الزكاه ولا بمانا به نفسه وهو اشاره الى ان المضارب لا يطلب بركاه حصته
ماله قسم المال بينهما وبهر حصته عن حصه رب المال لان نصه قبل التسهه معروض للعدم
بتراجع السعر وتوى بعض المال وصيروره الباقي شغلا لرب المال ولهذا المعنى
يراجع على المضارب نفقه عبد المضاربة ولا يجعله اذا ابقى في ظاهر السر وابه
فأشبهه نصا باهودين على الناس او مدونين جهل مكانه ولا يلزم على هذا وجوب
الزكاه في قسط رب المال قبل التسهه مع اشتراكهما في العلم وهو عرضه للتلف
قبل التسهه لا نقول بان ملك رب المال في راس المال اصيل فيستتبع قسطه من الزرع
لانه من جنسه فصار الملك في الزرع اصيليا حكما وحكم الزكاه سب في الملك الا اصيلي
والحكم بعد ثبوته لا يبطل بالشك بخلاف قسط المضارب كان ملكه فيه عارضى والحكم
لا يشك في الملك العارضى لوقوع الشك في الثبوت وكذا لا يلزم ما اذا اختار المضارب
قد احصته من عبد المضاربة اذا جنى خطا بعد ظهور الزرع حيث يضارب بالقدرا
مع احتمال سقوط الزرع بتراجع سعر العبد او توافه كان القدر اوجب بمرور ملكه
في حصته باخراجهما عن عقد المضاربة كما في قدر رب المال لان العبد بعد استحقاقه
بالخبايه صار كالناوى وانما سلم لكل واحد منهما حصته بالقدرا فصار كمشترين بذلك
وهذا اوجب اخراج الحائز من عقد المضاربة فلم يعتبر فيه تراجع السعر ولا التوى
هذا كله اذا كانت الاعيان المشتراه من جنس واحد واما اذا كانت من جنسين
مختلفين فيزكى رب المال قسطه من الزرع الحاصل في كل من الجنسين لتوزيعه فيهما
في ضمن توزيع اصل ملكه وهو راس المال كما اشترنا اليه قبل هذا ولا زكاه عليه في الباقي
من الزرع ولا على المضارب الا ان تزيد قيمه احد الجنسين على قدر راس المال
اما الزكاه على رب المال في الباقي فلا ان تعلق حق المضارب بالباقي يمنع ايجاب زكاته
على رب المال واما الزكاه على المضارب فيه فلا ان راس المال شائع في الجنسين وسيروعه
فيهما يمنع ثبوت حق المضارب في كل واحد منهما الا يرى انه لو هلك احدهما كان لرب المال

ان يأخذ الجنس الباقي كله راس المال وهذا لانه لو عين واما ان عين احدهما
للزراع واما ان يتوزع الزرع عليهما جميعا لوجه الى التعيين لانه سبه والجنس
المختلف يابى جوار القسبه كما عرف في موضعه بخلاف قسبه الغنيمه حيث
لا يسمع باختلاف الجنس لان الامام يمكن من نقل حق الغنمين من عين
العنبره الى معناتها وهو المالى به بالسبع بل يمكن من ابطال حقهم في العنبر والماله
جميعا بالنسبة الى الاسرى او تقليمه بل ان ملك القسبه التي هي منع من وجه اول
ولا وجه الى العول بتوزيع الزرع في الجنسين جميعا لما فيه من محدود وراصيل
السبع بل محدود وتقدم البيع على الاصل على تقدير الموى كما ذكر للمنفرد وجه الله
وسايله ان كل واحد من الجنسين يحتمل ان يكون رعا وتبع الاخر ولهذا لو هلك
عنه الاخر لراس المال لما عرفت من ان الهلاك ينصرف اولا الى الزرع ويحتمل
ان يكون اصلا ولهذا لو هلك الاخر عين هو لراس المال ولو عين بعض كل
واحد منهما لراس المال كان في ذلك جعل التبع وهو الزرع اصلا بل يكون فيه
تقدم التبع على الاصل على تقدير توى الجنس الاخر وجعل التبع اصلا او تقدمه
على الاصل كما يجوز ان ذلك فرع الثبوت والشك الحاصل باعتبار عرضه تلف
كل واحد من الجنسين قبل التسهه مخفى والشك مع ثبوت حكم لم يعلم وجوده
ان كان لا يرفع حكما علم وجوده كما اشترنا اليه قبل هذا ايضا ولما تعدد التعيين
والتوزيع وعت حكم الشيوع المانع من ثبوت ملك المضارب صار قدر حصه
كقدر الدين من حيث انه مع ارث الوارث فيه ووجوب الزكاه بقدره
على الاصيل والكمال جميعا وكذا ههنا بل تعلق حق المضارب اكد من تعلق
حق رب الدين بمال المدين فان رب المال لو اتلف مال المضاربة ضمن
حصه المضارب من الزرع والمدين لو اتلف شيئا من مال نفسه لا ضمن للغير
شيئا **قوله** والعقدان كالحسين اشاره الى ان الرقيق وان كان جنسا
واحد احقيقه الا ان حكم كل فرد منه حكم جنس على حده في حق القسبه
لجنس التفاوت فيما هو المعصود وهو الذكا والعقل والانسانيه ولهذا
كان الذكر والانثى في ساير الحيوانات جنسا واحدا لقله التفاوت وفي الرقيق
جنسان وهذا على قول ابي حنيفة رحمه الله ظاهر لانه لا يرى قسبه الرقيق
مطلقا وكذا على قولهما ان القاضى انما يقسم الرقيق قسما واحدا عند ما اذترج

عنده ان ذلك مصلحه بان طهر له قلبه السعوات في المعاني اما قبل الترخيع والافراد
كالاجناس المختلفه كما قال ابو حنيفة رحمه الله وهو رايه الجامع والمضارب بهما
وعند زفر رحمه الله العبدان في حكم المضارب به كعبد واحد فيظهر الزرع **قوله**
فلوساوي اي كل واحد من العبدين راس المال وهو الف زكي ربح المال
ثلاثة ارباع العبدين ولا نكاه في الباقي وهو الربع عليه ولا على المضارب لما مر
من توزيع قسط ربح المال من الزرع في ضمن توزيع اصل ملكه في الجنسيتين ومن ان
حق المضارب مع ايجاب نكاه الباقي وهو الربع على ربح المال وشيوع راس المال
ينفي ثبوت ملك المضارب **قوله** فان بدا ربح المال باعناى احدهما
الى اخره اشار به الى ان الحول لو لم يتم على العبدين حتى اعصى رب المال احدهما
بعده ثم يبي المضارب باعتناق العبد الاخر فقد لا يعتاقان اما اعتناق رب المال
ولانه بعض اسما لراس ماله واما اعتناق المضارب ولانه لما تعين الاول
لاستيفاء راس المال تعين الاخر للزعم فكان اعتناؤه مصادفا لملكه في حصته
وهو النصف فكان كاعتناق العبد المشترك وحكمه معروف وان عكسا بان كان
المضارب هو الذي بدا الاعتناق في لحد ما وثني رب المال باعتناق الاخر
نقد اعتناق رب المال لما قلنا من انه تعين اسما لراس ماله ولم ينفذ اعتناق
المضارب لوجوده سابقا على ثبوت ملكه في العبد الذي اعتقه اذ بعده للزعم
انما حصل باعتناق رب المال العبد الثاني والاعتناق السابق على الملك غير معتبر
والدور كالاجناس المختلفه والبيوت كالجنس الواحد مجعده كانت او متفرقه
والتنازل المجعده المتلازقه كالبيوت والمتفرقه كالدور **قوله**
قوله المضارب بهي موقوفه ان لم يكن في العبد زرع حال الكتابه وان حدث
بعدها اذ الانسا لا ينفذ ملك بعده وسلطه المضارب لا تغدو التجاره ويوايعها
كشريك العنان ضد المفاوض لعموم الخلافه مدليل بروح الاما كالوصي بل اوصى
حتى عدت الى الكماله عنده والى الامرار نافذه في قسطه من الزرع ان كان بصرا
على الملك كما في الشريك وان اذهب تراجع الشعر بعد ها لانه كالعده والاباق
مع الابتداء لا يبقا ورب المال يسميها كعزم المادون دفع الفساد الملك ضد العتق
للتعذر فلم يسمع حتى وجد ادا المسمى عتق قسط المضارب وقاعني التعليق كما في الكتاب
على حمر او حمر موصياي باسمه فاما اوسعايه لما عرف في اعتناق الشريك مضموما ذلك

الى قسطه من المودى لانه كسب مال المضارب اذ تجزى الكتابه ثبوت اعنده لزوما
عندهما بعد وامنه رب المال براس المال وقدر ما سلم للمضارب بالعنى بحسب
نصفه يوم الكتابه وقيمة باقية يوم العتق رعايه لحال التلف ثم باسمه ربح بينهما وقا
بالعدل كد الوما عن وقا وادى عنه بعده لان العقد باق كما في موت المولى
وبل اولى اذ الموت انى للماعليه والمالكيه منه للعالمه والملوكيه والفسخ يجبر بالكتيب
حق المولى دون العبد فسقوط اقوى الناس لادنى الحاجتس يوجب العكس
بالاولى والادنى يقتل للاسناد كالعق من حيث كونه شرطا ان اى من حيث كونه
حسبا وشرط الوفا ان يبي كسب قسطه بالمسمى اذ الاختصاص به دون اليده كما في
معصوب لم يؤد فان بعض مات عاجزا وان زاد كان للوارث عندها والمضارب
عنده حتى يسوي ما عزم اصله تجزى الاعتناق حتى لو كان راس المال
العا والمسمى كالقيمة صغفا كان الوفا شرك عايله الف والارث بعد اربعة عشر
قوله مضارب في يده عبد هو كل مال المضارب كاتبه على الف درهم فلا يخلو
اما ان يكون منه زرع وقت الكتابه او لم يكن وان لم يكن فنه زرع فالكتابه موقوفه
على ايجازه رب المال ولا ينفذ الكتابه بحدوث زرع بعد ها اما عدم النفوذ
بحدوث الزرع بعدها فلان الانشا الموجود من المضارب حال عدم ملكه
لا ينفذ بحدوث ملك المسمى الا ترى ان البيع الصادر من النفوذ لا ينفذ بحدوث
ملكه في البيع بل سطل لما عرف من ان الملك البات اذ اطرا على الملك الموقوف
ابطله واما يوم الكتابه فلا ينفذ لست بتجاره ولا تابعه لها اذ موصيها متايله المال
بغير المال وهو العتق والمضارب اغنا سلطه على التجاره وتوايعها التي لا بد لها منها
ولا ينفذ سلطه الى غير ذلك كما في شرك العنان بخلاف شرك المفاوضه
حدث ملك عقد الكتابه ولا يكون لشريكه ان يفسخها لعموم خلافه كل واحد
من المتفاوضين عن صاحبه حكما العقد المفاوضه الموجب لعموم تصرفات
اكتساب المال ولهذا كان للمفاوض تزويج الاما لما فيه من اكتساب المهر واستقاط
السعة بخلاف شرك العنان حدث لم يكن له ذلك عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله
لما اشترنا اليه من اقتصار تصرفه على التجاره ويوايعها فصار المفاوض كالوصي
من حيث عموم خلافه في التصرف والوصى اذا كاتب عبد اليتيم فكذا المفاوض
بل خلافه المفاوض اولى من خلافه الوصى عن الميت ولهذا تعدد خلافه الى الكماله

عند ابن خنيفة رحمه الله حتى يلزم كل واحد منهما ما كفل به الاخر من المال وكذا تعذر
خلاصه الى الاقرار حتى يلزم كل واحد منهما ما اقربه صاحبه بخلاف الوصي فانه لا يلزم
اقراره في حق اليشم **قوله** نافذه مرفوع على انه خبر ثان لعله هي في قوله هي
موقوفه العبد بر مكاسبه المضارب موقوفه ان لم يكن ربح حال الكتابه نافذه في قسطه
ان كان ربح حاله الكتابه ولا تنفذ الكتابه في باقي العبد فصلا لتصرف المضارب
على قدر قسطه من العبد دون ملك رب المال كما في الشريك اذا كاتب نصيب
نصفه من العبد المشترك سوا بقى الربح بعد الكتابه ام ذهب بتراجع السعر
بعد ها لان عدم الربح ان كان يمنع جواز اتد كتابه المضارب الا انه لا يمنع
بقاها كالعده الطاربه على الكايج لا يمنع بها الكايج وان كانت تمنع ابتداءه وكذلك
الباقي الطاري لا يمنع بقا عقد البيع وان كان يمنع ابتداءه واذا انقبت الكتابه في نصيب
رب المال موقوفه كان له نسخها دفعا للضرر فساد ملكه عليه في ثابى الحال
بالعتق عند الاداء الا ترى ان المولى اذا كاتب عبده المادون المديون كان لغريم العبد
ان ينسخ الكتابه دفعا للضرر عن نفسه كذا هذا محلاى اعاب المضارب
حيث لم يكن لرب المال فسخه لانه قد في نصيبه والعتق بعد نفوده لا يمكن فسخه
اما الكتابه فوجبه اكتساب المال وذلك قابل للفسخ فافترا فلولم يسمح رب المال
الكتابه حتى وجبه من العبد ادا البدل المسمى عتق قسط المضارب لانه بالكتابه
على عتق العبد بل ادا فعتد وجود الاداء صار معتق له وقام معنى التعليق فان مل
وجب ان لا يشترط في عتق قسط المضارب ادا كل المسمى بل ادا حصته من البدل
لان العبد انما التزم البدل بازا كل الرقبه فوجب ان ينقسم اجزا البدل
على اجزا البدل لان الكتابه عقد معاوضه كالبيع قلنا ان كاتب عقد معاوضه
من حيث انها ثقل الفسخ ولا ينفرد المولى بها الا انها تعليل للعتق بالاداء اعتبار
معنى البيع ان اوجب انقسام البدل الموجب لعتق قسط المضارب ادا حصته
من البدل واعتبار التعليق لا وجبه فوقع السك في عتق قسط المضارب
باذا حصته فلا يعتق الا بالاداء جميع المسمى الا ترى ان المسلم اذا كاتب عبده المسلم
على ما به رطل خمر او على خنزير وادى المسلم حكم بعتقه وقام معنى التعليق وان كان
اعسارها معا وجب بطلانها فكذا هذا **قوله** موحى في بامه صامنا او سعيه
الى اخره اساره الى ان قسط المضارب ادا عتق بادا المسمى كان عتقه موحيا في بنيه

152
العبد ضمنا على المضارب لرب المال او سعيه على العبد على التفصيل والحواف
الدى عرف في اعاب احد الشريكين نصيبه **قوله** مضمون ما ذكره الى اخره اشاره
الى ان المال الواجب للصمان او السعيه يضم الى ما يخص المضمون وهو ملكه
ارباع العبد من بدل الكتابه الذى ادى للمضارب وهو ملكه اربعة لانه كسب مال
المضارب به فكون العبد المضمون مع ما حصه من البدل مال المضارب حتى لو كان
العبد مسرى بالف وكوئب بالغيب بعد ما صار قينته العن كما صورده المصنف
رحمه الله في او اخر الباب فادى وحكم بعن قسط المضارب وهو الربع ثم صمد
رب المال فيه ملكه الارباع وهو الف وخمسائه وجب ضم ذلك الى ما حصه من المودى
في بدل الكتابه وهو ثلثه اربعة لان الربع خرج بالكتابه عن المضارب لصروده المضارب
ستهلكا له بها فبقى ثلثه اربعة مال المضارب فيكون قسطه ثلثه اربعة الكسب
المودى كما ذكرنا فيصير المجموع ثلثه الف وهذا على قول ابن خنيفة رحمه الله طاهر
لان الكتابه عنده تنجزى ثبوتها فلم يلزم من نفودها في قسط المضارب
نفودها في الباقي واذا بقيت ملكه اربعة العبد قتا كان ذلك القدر وقسطه
من الكسب مال المضارب واما عند ماما فالكتابه ان كانت لا تنجزى ثبوتها حتى
صار العبد كله مكاتبا بكتابته البعض الا انها تنجزى لزوما اذ ليست لازمه
في حق رب المال ولهذا كان له فسخها واذا كان كذلك كان ثلثه اربعة الكسب
كسب عبد لم تلزم الكتابه فيه فكان هو وكسبه مال المضارب **قوله**
مبدوا منه رب المال براس المال الى اخره اشاره الى انه اذا ضم الضمان او السعيه
الى قسط المضمون من المودى وهو ملكه اربعة وذلك الف وخمسائه حتى يلع
ملكه الف درهم مبدى رب المال من العين براس المال وذلك الف لانه ايسر
الاموال حروما لكونه عسا والصمان دين والاصل في راس المال عدمه في
الاستيعا على الربح ثم يعطى له قدر ما سلم للمضارب باعناوه من رقبه المكاتب
وهو الربع لان المضارب استهلكه بالكتابه وقد تقرر هلاكه بالعتق عند الاداء
لكن يعتبر فيه ذلك الربع يوم الكتابه لانه يوم الافه ويعتبر فيه الباقي وهو
ملكه الارباع يوم العتق لانه يوم اطلاقها ثم باقى ذلك وهو دس الضمان الف
وخمسائه ربح فيكون ماما نصان وقاما العدل في القسمة لكل واحد منهما سعيه
وخمسون يحصل لرب المال مراه الف براس ماله ومراه خمسايه نظير ما استهلكه

المضارب بكتابته ومرة سبع مائة وخمسون من الصمان او السعاية فيجملته الفان وما سائر
 وخمسون الف راس ماله والف وما سائر وخمسون ربح وحصل المضارب مائة
 خمسمائة باستهلاكه ربع العبد بكتابته لسلامته له من حيث العتق ومرة من الصمان
 الواجب في ربحه او دمه المكاتب سبع مائة وخمسون بجملة الف وما سائر وخمسون
 فاستويا في الربح ثم الولا كذا للمضارب عند ما يحصل عتق الكل من جهته وكذا
 عند ان يخلعه ربحه اياه اذا كان المضارب موسرا واختار رب المال بخصه
 واما اذا اختار استسعا العبد للمضارب ولا يربحه بكتابته ولا يملكه اربعة
 عشر ما نصيب من الاستسعا السعاية على السوا فيكون المضارب خمسة اثمان الولا
 ولرب المال ثلثه اثنائه **قوله** قد الوفاة عن وفا الى اخره اساره الى ان
 العبد لو لم يولد بدل الكتابه الى المضارب حتى مات وادى بدل الكتابه عنه
 بعد موته من حيث انه حكم بعق قسط المضارب وحج عليه صمان بلمه اربعة
 ويضم الى قسط المضمون من المال المبروك عن العبد لكونه كسب مال
 المضاربة كما قد مضاه وسائر ما في ذلك في اخر الباب ان شاء الله تعالى
قوله لان العقد باق كافي موت المولى الى اخره اساره الى جواب سوال
 مقدور ومبرره ان يقال العقد كلام كا وجد بلاش وانما قدر باقيا حكما على خلاف
 الحقيقة ليتوصل به الى المقصود منه وهو حصول البدل للمولى والعتق للعبد
 وقد فات هذا المقصود بموت العبد الذي هو محل العقد فصار كهلاك المبيع
 بخلاف موت المولى لانه عاقد وليس محل للعقد والعقد يعمل اثاره مع فوات
 العاقد دون فوات العقد الذي لم يبق لفوت محله وهو العبد كالعقل لا يبقى
 بدون محله ويبقى مع فوات باعله وبموجب الجواب ان يقال الموت مناف لباق العقد
 في صورتين اما موت المولى فلا ينافي ما ليكتبه للبدل وفاق عليه للعتق
 عند الولا واما موت العبد فلا ينافي حكم العقد في حقه وهو ما نلناه للعتق
 ومملوكيته فاذا حكم بقا العقد بعد موت المولى وجب الحكم ببقاءه بعد موت
 العبد وبلى اولى وفي نسخة بل اولى بغيره واولان الموت انتفى لفاعليه المقتضى
 وما ليكيه البدل منه لفاعليه العتق والمملوكية لان المالكية عبارة عن القادريه
 والموت ساقطها والمملوكية عبارة عن العجز والموت لا ينافيه ثم حاجه العبد
 الى بقا العقد بعد موته اقوى من حاجه المولى لان حصول عتق الكسب

والحرية له لا يحصى لاسيما العقد بخلاف المولى لان حصول حقه في الكسب يحصى
 ندون بقا العقد اذ لو فسخ كان حقه في الكسب محجورا لانه ربما يصل اليه من كسب
 العبد بعد الفسخ اضغاث بدل الكتابه واذا ثبت ان موت المولى اقوى المناقش
 لبقا العقد وسبب ان حاجه العبد الى بقا العقد اقوى الحاجتين كان سقوط
 اعتبار المولى في حق فسخ العقد مع ان موته اقوى المناقش لحاجته وهي ادنى
 الحاجتين بوجها للعكس وهو سقوط اعتبار موت العبد في حق فسخ العقد
 مع انه ادنى المناقش لحاجته وهي اقوى الحاجتين اولى وما قيل من ان العبد
 محل العقد وقد فات قبل حصول المقصود قلنا لا سلم ان العبد محل بل عاقد
 كالمولى وعلى تقدير التسليم بمع ان المقصود لم يحصل اذ ليس المقصود ما ذكرتم
 بل المقصود بالعقد ما يلزم العقد وهو فك الحجر وصيرورة العبد احق بكسبه
 وولده وقد حصل ذلك قبل موته واما العتق فشره من ثراه **قوله** واولاد
 يقبل الاسناد الى اخره اساره الى جواب سوال مقدور ومبرره ان يقال
 فابده بقا الكتابه بعد موت العبد حصول الحرية له عند الولا استنده الى اخر
 جزء من اجزائ حياته ولا يمكن اسناد الحرية الا باسناد الولا واسناده متعذر لكونه
 فعلا حسيا وبموجب الجواب ان يقال الولا وان كان فعلا حسيا باق الاسناد
 الى الزمان الماضي فلا ينافي الاسناد من حيث انه شرط للحرية فاذا تعدد
 اسناده من حيث انه فعل حسى امكن اسناده من حيث انه شرط لان الشرط
 حكم شرعى كالعتق **قوله** وشرط الوفا ان نفى قسطه بالمسمى الى اخره
 لما علق المصنف رحمه الله بوجوب حكم الكتابه بعد موت العبد بكون الموت عن وفا
 نية على القدر الذي يحصل به الوفا يقال رحمه الله وشرط الوفا ان يبنى كسب
 قسطه اى قسط المضارب بالبدل المسمى في عقد الكتابه لان وفا المسمى
 مختص بالاداء من كسب بالرم فيه عقد الكتابه باء امال كان حاصله لاني بد العبد
 من اى جهة كانت ولهذا الوغصب قدر بدل الكتابه ولم يوده حتى ماتت
 وهو في يده لان عتق بخلاف ما لو ادى المصوب بحال الحياة لانه يعتق بحكم الشرط
 وهو الولا من اى مال كان واذا كان كذلك بان نص كسب قسط المضارب
 عن المسمى مات العبد عاجزا لانه مكاتب مات لعن وفادان زاد على المسمى ادنى
 ملكه كتابته وكانت الزيادة لوانته عندهما والمضارب عند اى حقه رحمه الله

حتى يستوفي منها قدر ما غرمه لرب المال واصل الخلاف بيني على تجزئ للاعتاق
وعنده فعند ما كان الاعتاق غير محرم كان المضارب معتقاً لكل فكان
الضمان عوضاً عما سلب له من حيث المعنى باستهلاكه وان لم يكن سائماً له حقيقته
فلا يرجع المضارب في تركه كما يرجع عليه في جنايته واما عند ابي حنيفة رحمه الله
فلا يعتاق بتجزي فصار المضارب معتقاً لشرطه خاصة وملك الباقي ضمناً لاداء
الضمان فيصير كأن الكيل له وقد اعتق بغضه فله ان يستسعى الباقي ان كان حياً
ويرجع به في تركه ان كان ميتاً قوله حتى لو كان رأس المال الف الف الى اخره
اشاره الى ذكر صورته بفتحها مقدار ما يحصل به الوفا والارث على قول
ابي حنيفة رحمه الله وسأله ان يقول لو كان رأس المال الف الف والمسمى في عقد
الكتابة ضعف ذلك وهو الف الف كعبه العبد يوم الكتابة كان الوفا الموجب لعقد
العبد ان يترك ثمانية آلاف لان كسب قسط المضارب من العبد حينئذ يكون الي
درهم قدر السبي فيظهر انه مات حراً فيأخذ المضارب التي درهم بدل الكتابة
ثم يلقى ثلثه ارباع المتروك وهو ستة آلاف درهم وفيه عليه ارباع العبد المقبوضه
على المضارب وهي الف وخمسمائة وفيه الربع الذي اسهلته المضارب بالكتابة
وهي خمسمائة فيكون جملته مال المضاربة بمائة الف باحد رب المال رأس ماله
الف الف يبقى للزبح سبعة آلاف تقسمانها نصفين فان قسمل وجب ان لا يسلم
للمضارب كل البدل بل حصه قسطه من العبد وهو الربع لا يرى انه ذكر في
الزيادات ان اخذ الشريك اذا كاتب العبد بالف ولم يسمح شريكه حتى ادرك العبد
وعنى نصيبه عند ابي حنيفة رحمه الله ويرجع السأكت بنصف المودى لكونه كسب
عبد مشترك لم يكن للشريك الجأب ان يرجع على العبد بشي لانه جعل الف الف
تقابلاً لابل الرقبه ولم يسلم للعبد من حقيقته الا نصفها فلا يلزمه كل البدل ولما الكتابة
معاوضه من وجه وتعلق العتق من وجه كما ذكرنا في حيث انها معاوضه
وجب انقسام البدل على اجزا البدل ومن حيث انها تقايض لا ينقسم الا لنفسه
بل يتعلق عتق كل جز من العبد باكل البدل فربحنا شبه المعاوضه حال حياه
العبد لانها عقد يحمل البعض والمقصود منها الكسب وهو حكمه الاصلي والعقد
في حق هذا المعنى محرم فيختل الانقسام ويحتاج جانب التعليق بعد الموت
لكون المقصود بعد الموت العتق والشرط في حق العتق ما لا يحمل الانقسام بل يتعلق

عن كل جز واد اكل البدل كما ذكرنا واما الارث عند ابي حنيفة رحمه الله فانه
لا يحق اذا كان المتروك اربعه عشر الفاً او ثمانية عشر الفاً ارباعه عشر
الفاً كسب قسط المضارب منها وهو الربع ثلثه الف وخمسمائة يضم اليها
ما ضمنه المضارب من قيمه ثلثه ارباع العبد وذلك الف وخمسمائة ومن قيمه
ما اسهلته بالكتابة وهو الربع وذلك خمسمائة فيبقى للمضارب ارباع الف
وخمسمائة ياخذ رب المال من ذلك رأس ماله الف الف يبقى للزبح اربعه عشر الفاً
وخمسمائة تقسمانها نصفين لكل منهما خمسة آلاف وسبع مائة وخمسون واما الربع
المعزول وهو كسب قسط المضارب فيأخذ منه المضارب بدل الكتابة وذلك
الف الف يبقى الف وخمسمائة وذلك بعد ارماله من الدين الذي وجب له
الرجوع به في تركه العبد عوضاً عما ضمنه لرب المال على قول ابي حنيفة
رحمه الله فلا يبقى للرب شي وهذا خلاف ما لو كان المتروك اكثر من اربعه
عشر الفاً ولو ندرهم واحد حدث بعض ذلك الدرهم للرباث محلوه عن الدين
والوصيه وهذا اذا كان له ورثه غير المضارب ورب المال واما اذا لم يكن
فيراثة بين المضارب ورب المال حكم الوارثه للمضارب وثلثه ارباعه
لرب المال لتجزي العتق عنده واما عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله
فيتحقق الارث اذا زاد المتروك على ثمانية آلاف درهم لما عرف من اصلهما
ان المضارب لا يرجع في تركه الميت بما ضمن لرب المال من قيمه ثلثه ارباع
فوجب حينئذ صرف ما زاد على مائة الف الى ورثه الكاتب ان كان له ورثه
لانه مال الميت وقد خلا عن الدين والوصيه وان لم يكن له وارث غير المضارب
صرف الزيادة اليه خاصة لان كل الكاتب عتق عليه لعدم التجزئ على اصلهما
واعلم انه تلو هذا الباب في ترتيب الجامع ابواب متفرقة منه ومن ابواب
الجنائيات فرقها المصنف رحمه الله في مظانها المناسبة لها وهي ستة ابواب
ذكر الباب الثالث والسادس في كتاب الدعوى وذكر الباب الخامس
في كتاب الضمان وذكر الباب الاول والثاني والرابع في كتاب البيوع وقد قدم
التبيين على كل باب منها في موضعه والله الوفي للصواب **في كتاب**
الجنائيات باب ما من جنايه الدبر والمكاتب والعس اعلم ان هذا الباب
مشتل ايضا على مسایل الباب الرابع من ابواب الجنائيات في ترتيب الجا مع

تعلقا المصنف رحمه الله منه الى هذا الباب للناسبه من جنابه المديبر
خطا وان كثرت لم توجب الامه واحده على المولى اذ لم يمنع بالتدبير غير رقبته
واحده لا يدرم المكاتب حيث يسعى في الاول من قيمته والارش في كل جنابه
لانه مانع نفسه عندها لكنه التجير او حر يد او لا يلبس المال حب يسعى
المديبر في فيه كل متلف اذ الدين يتعلق بدمه تسع لا يرقبه تضيق حتى لم يستطع
العتق وسرى الى الولد عكس الجنابه وهي لولي القيل الاول لفقد المزارحه
ويتبعه ولي القيل الثاني بعد اخذ نصا يصبها ويتبعها ولي القيل الثالث
تلقاها تعلم لاستناد الحقوق الى التدبير السابق ولهم اتباع الدافع بغير قضا
عند الامام محورا بالرجوع على القاض لتصور مكنه التقل او ايتا
بان الاستناد كفا في جنابات فانه عند الدافع يعتبر في كل قتل فيه المديبر عنده
حتى لو كان عند قتل الاول القاتل عند قتل الثاني القاتل وعند قتل الثالث
خمسائه غرم المولى القاتل الثاني وبصف الباقي بينه وبين ولي الاول
وضربوا في الباقي بباقي حقوقهم وقا بالسبب وان اختلفوا فيها والعبره
للمن الخصم دون التحالف ونحكم الحال كما يروى عكس اختلاف الشفيع والمسترى
في قيمه العرصه وقت هدم البناء اذ يعين منكرا للزيادة كفا في الغصوب والتلف
وحال الحيوان ضد العرصه لسرعه التغير لا يصلح دليلا وان كوتب من ذلك
سعى لكل قبل بعد الكابه سمه يستطها العجر قبل الحكم بها الى زحام من قبل القناه
اذ عرصه بغير المولى لعرضه الدافع بعد العجز يمنع صيروره العمه دينا لم يعس
او يحكم بها من اعلم ان جنابه المديبر على المادي اذا كانت خطا كان موجها
على مولا يروى ذلك عن ابي عبيد بن الجراح ومعاذ ابن جبل وجماعه
من الصحابه رضي الله عنهم ولم شكر عليهم احد فكان اجماعا وعراهم وعاصره
جنابه المديبر على مولا اذ كان علقه المديبر مولا ولانه مملوك للمولى رقبه
وبدا ومسعه فكان كالتن وموجب جنابه القن خطا صيروره رقبته التي هي
مال المولى من جناسه الا ان عدله المولى وكذا موجب جنابه المديبر
الا ان المديبر يمنع دفعه بصيروره المولى مانعاه بالمديبر السابق فيلزمه
الاول من قيمته ومن الارش ولا يخير لان الخير من الاقل ولا اكثر لا يفقد لان كل
عادل يختار الاقل ثم جنابات المديبر وان كثرت لا توجب الا قيمه واحده

على المولى وعند رفر رجه الله بعدد كفاي الحر ولنا ان المولى لم يمنع عن الدفع
بالجنابه الماديه واحده لا يرى انه لو كان محلا للدفع لا يلزمه الادفع واحد وان بعدد
جناباته فلكل القمه ولا يلزم على ما ذكرنا المكاتب اذ اجنى جنابه خطا حيث يكون
موجب جناسه عليه لا على المولى فيسعى لكل جنابه وجدت منه في الاول من قيمه
ومن الارش اما الوجوب عليه ولانه هو الذي منع نفسه عند كل جنابه حيث
استند ام على الكابه مع عكسه من يجبر نفسه او لانه حر يد / فكان هو المانع نفسه
عن الدفع والمولى وان وجد سبب المنع منه وهو الكابه لانه لا حق لصاحب
الجنابه من الكابه وانما وجب حقه بعد ما ملك المكاتب كسبه وصار احق
بنفسه فكان هو المانع نفسه فيكون الضمان عليه كما قلنا واما سعى في الاقل
لان القمه ان كانت اقل فالمنوع قدرها لا غير وان كان الارش اقل فهو
الواجب بالجنابه فلا يزداد عليه وانما ينظر الى قيمه يوم الجنابه ولا يعتبر ما راد
او نقصت بعدها لان الضمان وجب بالجنابه فتعتبر العمه حينئذ كالعبد اذ احفر
سرا في فارغه الطريق **فول** ولا اطلاق المال الى اخره اي ولا يلزم
ايضا على ما ذكرنا ما اذا تلف المديبر ما لا تحت لا يلزم المولى منه شي بل يلزم
المديبر ان يسعى في قيمه كل متلف لما ذكره لان الدين يتعلق بدمه المديبر وفي الدمه
سعه لا يدرسه الى تضيق عن الحقوق المتعدده ولهذا لا يستقط من المديبر
بعتمه لتعلقه بدمته دون رقبته ولد ايسرى الدين الى الولد حتى يباع في دين
لام لان الدين ثابت في دمه لام بوصف التأكد فيسرى الى الولد وهذا
عكس حكم الجنابه فانها علق برقبه المديبر لا بد منه ولهذا استقط بعتمه ولا يسرى
حق ولي الجنابه الى الولد لتعلقها بالرقبه لا بوصف التأكد ولهذا يمكن المولى
من ابطال حقه في الرقبه بالتد **فول** وهي لولي القيل الاول الى اخره
لما ذكر المصنف رحمه الله الاصل الذي يبنى عليه حكم جنابات المديبر شرع في الفرع
عليه اذا عرفت هذا فمولى مديبر قبل خطا وبعتمه الف درهم فحضر ولي الجنابه
فصلى له على المولى بتمته لفقد المزارحه فيها ان قبل المديبر اخر خطا فحضر
وليه بعد اخذ ولي الاول القمه من المولى بنصا القاضي فله ان يبيع ولي الاول
صفت القمه فان قتل اخر خطا فحضر وليه بعد اخذ ولي الثاني فله ان يبيع الاولين
ثلث القمه وهلم جرا الى من سولم لاستناد الحقوق كلها الى التدبير السابق

للمانع حق الاوليا في دفع الرقبة كما اشرنا اليه **فوليه** ولهم اتباع الدافع
 بغير قضا الى اخره اشارة الى ان دافع القية او بعضها لو كان دفع بغير قضا
 كان لولي القتل الثاني ومن بعده الخياريين ان يرجعوا بما استحقوه على الدافع
 عند ابي حنيفة رحمه الله ثم يرجع الدافع على القابض منه جبراً لما عرّفه حتى
 ان المولى لو كان دفع القية الى الاول بغير قضا القاضى كان لولي القتل الثاني
 الخياريين ان يرجع بما استحقه من نصف القية على المولى او على ولي القتل
 الاول واذا رجع على المولى كان للمولى جبران حقه بالرجوع على القابض منه
 وهو ولي الاول وكذا لولي القتل الثالث الخياريين ان يرجع على المولى
 بما استحقه من ثلث القية ويرجع به المولى على ولي الاول والثاني ويساير
 على كل واحد منهما سدس القية او يرجع على ولي الاول بالثلث فيبقى في يد
 ولي الاول سدس ثم ولي الاول يرجع على ولي الثاني بالسدس الزايد على حقه
 ليكمل له الثلث ويبقى في يد الباى الثلث وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
 ليس لهم اتباع الدافع لان المولى فعل عين ما فعله القاضى لو نزاعا اليه
 فيستوى فيه القضا وعدمه كما في الرجوع في الهبة وهذا خلاف الوصي
 اذا قضى دين الميت بغير امر القاضى ثم ظهر غريم اخير حيث كان للثاني
 ان يضمن الوصى ثم يرجع الوصى على الاول لان هناك طهران الدين
 كان واجبا قبل الدافع الى الاول وكانت التركة مشغولة بدنيين فقد دفع حق
 الثاني الى الاول وهذا الحق للثاني وحسب بعد الدفع الى الاول ولاى حلقه
 وجه الله وجهان احدهما ان الموجب الاصلى في جنابه المملوك فهو الدافع
 لان الدليل ينفى الوجوب على غير الجاني ولهذا كان بيع الحر مشروعا في الزمن
 الاول لان الواجب صيروره الجاني مملوكا لولي الجنابة من غير خيار غير
 ان الحق يقتل عند تعدد دفع الغيب الى القية فان كان النقل بقضا القاضى كان
 كاملا لعموم كرامته فيظهر في حق الكل وان كان بغير قضا لم يظهر في حق الثاني
 لقصور ولاه الدافع والوجه الثاني ان الجنابات كلها لما استندت الى وصي التذبير
 السابق ظهر ان القية كانت مشتركة بين الكل وان المولى يدفعه النصف
 الى ولي الاول موثرا له بزيادة على حقه وكذا ولي الاول لما دفع الى الثاني
 بغير قضا القاضى لانه ان الجنابات كلها لو كانت قامة عند دفع القية لم يكن للدافع

اسار بعض المسحوقين على النقص بزيادة على حقه فكذا ههنا **فوليه** بعض في
 كل قبل فيه المدير عنده الى اخره اي واذا كان موجب جنابه المدير خطأ وجوب
 قيمته على مولاة فيعتبر في حق كل جنابه فيه المدير يوم وجود تلك الجنابة من غير
 زياده ولا نقصان لان المولى اما صار مانعا للدفع نوسدا بالمدير السابق حتى لو كانت
 قيمته يوم قبل الاول الفا ويوم قبل الباى الفين ويوم قبل الباى خمسمائة لزم المولى
 العاد بهم لان فيه المدير عند قبل الثاني الفان الف منها يغرمها لولي الباى وسلم له
 اذ لاحق لولي الاول ولا الثالث فيها لان المدير قبل الاول وفيه الف وقبل الثالث
 وفيه خمسمائة ويكون نصف الف الباقي من ولي الباى وولي الاول دون ولي
 الثالث لما ذكرنا ان فيه المدير عند قبل الثالث كانت خمسمائة واذا كان نصف الف
 الباى من ولي الباى وولي الاول نصرت ولي الباى فيه مائة الف لانه وصل
 اليه من الدية الف ويضرب ولي الاول فيه بعشرة الاف لانه لم يصل اليه شي
 من حقه واذا قسم نصف الف وهو الخمسمائة بينهما على قدر حقيقتها اصاب ولي الاول
 منها مائتان وثلثون درهما وثلثون درهما وستة عشر درهما واثبات
 ولي الباى منها مائتان وستة وثلثون درهما وستة عشر درهما وستة عشر درهما
 من درهم لانك اذا قسمت الخمسمائة على مجموع حقيقتها وهو تسعة عشر درهما
 اصاب كل سهم منها تسعة وعشرون درهما ونصف درهم وجزان وخمس جزء من تسعة
 عشر جزءا من درهم فاذا اجعت ما اصاب سهام كل واحد من الولتين بلغ نصيبه
 ما قلنا هذا حكم نصف الف الباى التي اسحقها ولي الاول والباى واما نصف الف
 الباى فنصرت فيه الاول ما لزمه الباى وهو نصف الف باقى حقوقهم اعتبارا بالسبب
 الوجوب في حق كل واحد منهم نصرت ولي الباى فيه بعشرة الاف لا قدر ما وصل
 اليه وذلك الف ومائتان وستة وثلثون درهما وستة عشر جزءا من تسعة عشر
 جزءا من درهم ونصرت ولي الاول بعشرة الاف لا قدر ما وصل اليه وذلك مائتان
 وثلثون درهما وثلثون درهما وستة عشر جزءا من درهم ونصرت ولي الثالث
 فيه عشرة الاف درهم لانه لم يصل اليه شي من حقه هذا كله اذا انفق المولى والاوليا
 على قيمه المدير في وقت كل جنابه واما اذا اختلفوا في القية فالعبرة بين الخصم وهو
 المولى وهو مولى ابي يوسف رحمه الله اخرا وفي قوله الاول سحا لكان وحكم الحال
 ووجهه ان كل واحد منهما مدعى ومدعى عليه اذ المولى يدعى نقصان القية وينكر الزيادة

وولى الحنايه مدعى الرأيه وسكر التنصان فاذا حلقا صار كأنهما لم يختلفا فيرجع الى تحكم
 فيه الحال كما اذا اختلف السبع والمسترى في ماله العرصه وقت انه دام بنا الدار
 المشفوعه وجه قوله الاخر وهو قول محمده الله ان الاختلاف واقع في الدين
 الواجب في دمه المولى فولى الحنايه مدعى الرأيه والمولى سكر فكان القول بقوله مع
 بينه كالعاصب والمثل اذا اكراما مدعيه المالك من زياده فيه البالب والغصوب
 والدبر ما يوس الدفع كان كالتهاك بخلاف مسيله الشفيع اذ يمكن هناك حكم فيه
 العرصه في الحال لانها لا تزاد ولا تنقص غالبا فاصلح حالها دليل على العدم في الماضي
 اما الحيوان فسرير التغيير بعض الرمان لكثرة العوارض المغيره له ولا يصلح حاله
 دليل بان قبل لو اراد مشتري العبد ين ان يرد احد هما يبيع بعد هلاك
 الاخر عنده فاختلغا في العدم يوم السبع حكم الحال في فقه الحنفي ولم يعتبر بحال
 الحيوان على سرعه التغيير فليس اما حكم الحال هناك لان وجوب البيع على
 نفس العبد لا بد له فبعد الجهالة يصير كالمتملك له في الحال حصته من المكن
 فيعتبر فيه الحال اما هنا فلا تعلق للواجب برفقه المدير اصلا لصير كالمتملك
 له في الحال فمعه يوم الحصوره لما فيه من العمل باستصحاب الحال انه كان فيه
 كذا فنقي كذا واستصحاب الحال وشهادته الظاهر يصلح للدفع لا للالزام والحاجه
 هنا للزام ضمان الحنايه بخلاف حكمه هو المثل عند اختلاف الروايتين لانا
 لا نوجب به شهادته الظاهر بل كونه الموجب الاصلى فعند الاشتباه يصار اليه
 وهذا الذي ذكرناه فبا اذا اتفق المولى والجاني على وقت الحنايه واختلغا في مقدار
 قيمه واما اذا اختلفا ان الحنايه وقعت في الحال فيكون القول لمن يسهل له الحال
 لا مكان معرفه الواجب بالسأده فصار كالتأنيب بالبينه واما اذا اختلفا في وقت
 الحنايه فالقول قول من يدعى ادنى التوفيق لان الحنايه ظهرت في الحال
 والحوادث تضاف الى اقرب الاوقات ظهورا ولا يثبت التقدم الا بدليل
 وقد وقع الاختراز عن هذا القسم بسد المصنف رحمه الله الاختلاف بكونه في الله
 واما القسم الذي قبله وان وقع الاختلاف فيه في الله لا ان مدعى موافقه
 الحال ظهر صدقه حاكما في البينه على ما ذكرناه فوجب العمل به **قوله** وان كوتب
 من ذلك الى اخره اشار به الى ان المدير الجاني على الاشخاص الثلاث لو كانت المولى
 من الجنائين الاولين او من الناس الاخرين كان موجب جنائيه حال الكتابه

عليه دون موله حتى لو كانت الكتابه بعد مل الاول وحيث قيمه لولى الاول
 على المولى ووجب على المكاتب السعيه لكل واحد من القيلين الاخرين
 فيه لكن هذه القيمه من شأنها انه يستطاعها عن المكاتب عجزه قبل حكم القاضي بها
 عليه الى من احمه ولى القليل قبل الكتابه لصيروره الكتابه بالعجز كان لم تكن
 وصيروره الحنايات حنايات المدير وقد تقدم حكمها وذكر الخلاف فيها من
 ان خفيه وصاحبيه رحمهم الله وهذا الخلاف ما اذا عجز المكاتب بعد الحكم
 عليه بالعمه حيث لا يستطاع عنه العمه حينئذ لصيروره ثانيا بقضا القاضي قوله
 اذ عرضه تغريم المولى كعرضه الدفع الى اخره اساره الى جواب سوال مقدم
 وبمصره ان تعال موجب حنايه المكاتب انما يصير ديناً عليه قبل العصا
 لعرضه التمكن من دفعه لولى الحنايه على تقدير العجز عن ادراك الكتابه والمكاتب
 هنا ما يوس الدفع بعد العجز لانه مدير فوجب ان تصير القمه ديناً عليه بدون
 القضاء لكونه ما يوس الدفع لا يرى ان المكاتب اذا مات عن وفا وعليه جنائيه
 بصير الحنايه ديناً من غير قضاء لكونه ما يوس الدفع بعد الموت كذا هذا
 وبمصره الجواب ان تعال كما ان عرضه امكان الدفع بعد العجز مع صيروره العمه
 على المكاتب كذا كان عرضه تغريم المولى قيمته بعد العجز منع صيروره العمه
 ديناً على المكاتب وهذا لان موجب جنائيه مرددين ان يكون على المولى
 عند العجز ومن ان يكون على المكاتب اذا لم يعجز ففي مسيلنا ان امتنع الدفع
 بسبب التدبير وما يعجز فتصير الكتابه كان لم تكن وهو ما يوس الدفع بالتدبير
 فيلزم المولى موجب جنائيه فيضربه **قوله** ما لم يعتق او يحكم بها اى بالعمه
 على المكاتب اعلم ان المصنف رحمه الله لما بين ان العمه لا تنظر على المكاتب
 وان كان مديراً لعرضه امكان الدفع بالحنايه بعد العجز في القن او دفع العمه في المدير
 به على ما يوجب المقرر وهو العتق والحكم بالعمه بموله ما لم يعتق او يحكم بها
 وسأله ان يقول اما سعر العمه على المكاتب بالعتق ولا يصح المولى لان المولى
 باعقاده لم يجس ولم يلف شيئا من حق المولى لان حقه كان في السعيه وبعد العتق
 هو اقل رعى السعيه ويدخل في قسم العتق ما اذا مات عن وفا واما حكم الحاكم
 فلان حق المولى ساكده به ولهذا العجز بعد القضاء بالعمه كانت القمه ديناً في دمه
 لعدوه المولى او ساعده كما باع غيره من الديون **ص** كذا يغرم المولى فيه واحد

ان حفر المدير في الطريق فوق عوافيه ولو بعد موت المولى او موته
 او عهده لاستناد التلث الى التسيب تعد ما حتى اعتبرت قيمة يوم الحفر في حق الكل
 ولو وقع فيها المولى او عهده بعد عتق المدير كان هدا حذر الاحباب لنفسه
 على نفسه من الاستناد ضد مكاتب المولى لانه حريده الا يري ان القن الحافر
 لو مات فيها بعد البيع والعين غرم المولى قيمته اذ تغله فعلة كما لو وقع الجناح
 على الحصر المشروع علم بالحفر او لا اذ الملك ينقل الفعل للاختيار وان اخذ ولي
 الاول العمة ومات عنها وعليه مثلاها فوقع ثاخذ وليه خمسها والباقي للعرما
 فصر بوافيه بمثلها والمولى بنصفها وان وقع ثالث بعد التسمية باسم وليه ولي
 الثاني رابعين على العرما سكره ربعها اذ بان ان حصرها في مثلها وحصر في مثلها
 وان غاب ولي الثاني وحضر عزم ضرب ولي الثالث ثلثها والغرم بدنيه فيما في
 صا ما كل يزد ما في يده الى مثله مقاسما ان لعنه ان يغتدل الاربعاء
 باجماع الكل وفاقا بالعدل والرغم كما مر في الشفعا فان مات المولى قبل الاداء
 نفلا او عن دين سعى المدير في الاقل من قيمته والارش راجعا فيما ينض
 اذ الدفن في الايسر قبل الوصيه وان مات قبل السعيه سعى المولى ودمها من امه
 اذ المستسعي عنده كالمكاتب بل اقوى حيث لا يعجز وموته لا سقط الارش
 وان كان الجاني مدبره تغدك سعيها ولها ولد تغدكها سعيها المولى في تسعين
 والوارث في ستين لتكون العتق من ثلث الباقي بعد الدين من اي وكذا
 يجب على المولى فيه واحده ان كانت حنابه المدير بالتسيب دون المباشرة
 فان حفر في طريق السلين فوقع فيها لمة نفر متعاقبا واحدا بعد واحد سوا
 كان الوقوع قبل موت المولى او قبل موت المدير او عتقه ام كان الوقوع
 بعد ذلك لاستناد التلث الى وقت التسيب وهو الحفر على سبيل التغلث
 ولهذا اعتبرت قيمته يوم الحفر في حق الواقعين كلهم كايوم الوتو ع
 ولو وقع فيها المولى او عهده اخر من عبيد المولى بعد عتق المدير كان هدا
 لان الاتلاف استند الى وقت الحفر وهو يوم مدبر موجب جنابته لم
 المولى فلو اوجبا المولى ضانا تلفه او تلف عهده كان ذلك اجمالا لنفس المولى
 على نفسه في حق القول باستناد التلث الى وقت الحفر وذلك بحال المولى
 ان القن اذ حفر في الطريق فباعه المولى من رجل فاعهه المشتري ثم وقع

العتق فيها غرم المولى قيمته لان فعل الحاس كغفل مولا حال الحفر ولو كان المولى حفر
 بنفسه ثم وقع فيها بعد عمره او حتر لزمه الضمان فكذا هذا المولى ان رجلا لو استأجر لخصرا
 ليشرع له حياحا في جدار داره ففعل ثم وقع ذلك الجناح على الاجير فقتله كان
 رب المذاب صاننا اسحسانا لا تتقال فعل الاجير اليه فصار كأنه فعل بنفسه كذا هذا
 وان قتل اذ كان ذلك بمنزله فعل المولى لم لا تجب الدية على عاقله المولى كما لو حفر
 المولى في الطريق بده ثم وقع فيها انسان ومات وكما لو امر انسانا بالحفر في فناء
 داره فوقع فيها انسان ومات فان في هاتين الصورتين تجب الدية على عاقله الحاس
 ثم عاقلته ترجع على عاقله الامر فليس في حكم الضمان جعل فعل المولى لانه عاقلته
 لانه لا يجب عليه الدية لعدم الاختيار وبحسب السمة لان الضمان واجب عليه بفعل
 عبده وما وجب بفعل العبد لا بحمله العاقله ففي حكم الوجوب جعل كفعل المولى
 وفي حق المقدار جعل كفعل العبد ويجوز ترسيب حكيم على فعل واحد على حسب
 تمام الدليل **قوله** علم المولى بالحفر او لا اشارة الى انه يستوي في هذا الحكم
 علم المولى بالحفر الموجود من القن وعدم علمه لان ملكه فيه حال الحفر هو الموجب
 لا تتقال الحفر الى الملك لا كونه مختارا فتقول المصنف رحمه الله ضد مكاتب المولى
 لانه حريده اجماله معترضه من المستشهد به والمستشهد عليه وفي هذه الجملة
 اشارة الى ان الواقع في البير التي حفرها المدير لو كان مكاتبا للمولى لم يكن دمه
 هدا بل يلزم المولى الاقل من قيمه وقمة المدير لان المكاتب حريدها فكانت
 اكسائه له ولهذا الوجوه عليه المولى لزمه الضمان واذا كان كذلك فمورد
 كتابته من الضمان وما يتي يكون ميرا ثا عنه **قوله** فان اخذ ولي الاول
 البهية الى اخره عود الى اصل المسئلة للتفريع عليه اذ اعرفت هذا فنقول
 اذ اوقع الاول في البير فمات وضمن مولى المدير الحافر قيمته وهي الف فاحدها
 المولى تقضا القاضي ثم مات وعليه للعرما دين الفاد رهم فوقع فيها الرجل الثاني
 فمات اخذ ولده خمس المثلث المتروكة واخذ العرما الباقي فصرب العرما بها
 عليها وهو الفان وصرب المولى بنصفها وهو خمسمائة لانه ليس ان حق ولي الاول
 في نصف القيمة والنصف لولي الثاني وقد اخذه ولي الاول بغير حق فصار
 دنا في دمه الميت سوا كان الماخود فاما ام مستهلكا لان فساد قبضه فساد
 طاري فلا يوجب رد عين القبوض على القابض واذا كان كذلك فجعل الاقل

وهو نصف المائتين سهمين للغرماء اربعة اسهم فيقتسمون لولي الثاني خمسها
 وذلك ما سادهم وللغرماء اربعة اجناسها وذلك ثمانية فلو اقتسم لولي الثاني والغرماء
 نصيبا العاضى ثم وقع الرجل الثالث فمات قاسم وليه لولي الثاني فمات في يده
 وهو خمس المائتين ثم يرجعان على الغرماء ثلثه ربع المائتين وذلك خمسون درهما للثالث
 لما وقع ومات استحق وليه ثلث العشرة فكان حق لولي الثاني والثلث في ثلث القيمة
 وحق الغرماء في ثلث القيمة فاذا جعل المائتين وهو الثلثان سهمها كان المائتان
 ليه اسهم فمسم المائتين المتروكة عن ولي الاول من ولي الثاني والثالث ومن
 الغرماء على اربعة اسهم ربعها وهو مائتان وخمسون يكون للولدين بينهما
 نصيبين لا يستو احقهما وثلثه اربعها وذلك سبعاه وخمسون للغرماء فلو كان
 الدين لغرمين ولم يحضر ولي القتل الثالث حتى غاب ولي الثاني ولولي
 ولي الثالث واحد الغرمين وفي يده ما حصل له من القسمة وذلك اربعة اجزاء
 قسمت بينه وبين ولي الثالث يضرب الولي فيه بحقه وهو ثلث القيمة ويضرب
 الغرم بدسهم وهو الف يجعل المائتين وهو الثلث سهمها فيصير مائتي يد الغرمين
 سهمها اربعة اربعة وهو مائة لولي الثالث وثلثه اربعة وهو مائة للغرمين ثم
 قوله ضامما الى اخره اشار به الى ما من حكم كل واحد من الحاضرين اذا لقي
 مثله من العائدين وذلك ان يقول اذا تلاقى الوليان او الغرميان ضم احدهما
 مائتي يده الى مائتي يد الاخر فيقتسمانه نصيبين لا يستو احق الغرمين بينهما
 التساوي فيما في يدهما وهو سبعاه وكذلك الوليان فيما في يدهما وهو مائة
 ثم اذا اجتمع الوليان والغرميان احد الوليان حقهما وذلك ربع المائتين المتروكة
 واحد الغرميان ثلثه اربعة لا يعتد بالارباع اجتماع الكل كما ذكرنا في هذا
 يقول المصنف رحمه الله وفاني قوله وفا بالعدل منصوب على انه مفعول
 يلاجله وهو اشاره منه الى ان فيما ذكر من القسمة الوفا بالعدل في القسمة والوفا
 بالعدل في اخذ كل واحد بزمعه كما مر في الباب الثاني من كتاب الشفعة
 ان السمسعة اذا اخذ الدار المشفوعة من المشتري ولها شفع ثلث غائب
 فحضر كان له ان يأخذ من كل واحد ثلث مائتي يده لا يستو احقهما في زعمهما
 وان لم يلق الا احدهما كان له ان يأخذ نصف مائتي يده ثم اذا انفرد احدهما
 بالشفعة الذي في يده نصف الدار كان له ان يأخذ ربع مائتي يده وهو ليس

سلان العدل في القسمة بضم مائتي يدها وهو ثلثه اربعة الدار وقسمته بينهما نصيبين
 لا يستو احقهما فيصير في يد كل واحد منهما ربع وثمان فحصل للثالث مائتي يد
 الشفع الذي قاسم وغاب ثلث الدار وهو ربع ما كان في يده ووجه التشبيه
 من السيلتين ان يقال كما ان العدل في القسمة هناك بالتصيب من المائتين
 واحد الاولين بعد ضم مائتي يدها وثلث كل الدار منهم اذا اجتمعوا فذلك
 هنا العدل في القسمة بالتصيب من المائتين او الغرمين اذا ابقيا بعد ضم
 مائتي يدها وبتوزيع الكل بينهم اذا اجتمعوا على الوجه الذي ذكرناه واعلم
 انه بقي من الصور الممكنة بعد ملافاه احد الولدين واحد الغرمين مثله اربع صور
 لم يذكرها المصنف رحمه الله اما الاولى فهي ما اذا لقي الولي الحاضر الغرم العائدين
 وحكما ان يضم الولي مائتي يده وهو مائة الى مائتي يد الغرم وهو اربعة اجزاء
 على قدر حقهما وحق الغرم في الف وحق الولي في ثلثها فيكون المجموع بينهما اربعا
 ربعة وهو مائة وخمسة وعشرون درهما للولي والباقي للغرم واما الصورة الثانية
 فهي ما اذا لقي الغرم الحاضر الولي العائدين وحكما ان يحمله المال وقسمه كالصورة
 الاولى لكن هنا في يد الولي مائة وفي يد الغرم ثلثاه واما الصورة الثالثة
 فهي ما اذا لقي الولي الحاضر الولي والغرم العائدين معا او لقي احدهما وقاسمه
 على الوجه الذي ذكرناه ثم لقي الاخر وحكما ان يضم مائتي يد الولي الحاضر
 وهو مائة ومائتي يد الولي العائدين وهو مائة ومائتي يد الغرم العائدين
 وهو اربعة اجزاء فيقسم المجموع وهو سبعاه بينهم على قدر حقهم وحق الغرمين
 في الف وحقهما في ثلثها فيكون بينهم على خمسة اسهم للغرم ثلثه اسهم وذلك اربعة اجزاء
 وعشرون وللولدين سهمان وذلك مائة ومائتان واما الصورة الرابعة
 فهي ما اذا لقي الغرم الحاضر الولي والغرم العائدين معا او مرتبا كما ذكرناه في الصورة
 الثالثة وحكما ان يضم مائتي يد الغرمين وهو سبعاه ومائتي يد الولي وهو
 مائة ومائتي يد الغرمين وهو سبعاه فيقسم المجموع وهو تسعاه بينهم على قدر حقهم وحق الغرمين في الفين
 وحق الولي في ثلث الف فيكون بينهم على سبعة اسهم للولي سهم وللغرمين
 ستة اسهم **قوله** فان مات الولي قبل الملائكة فماتت الدار الى اخره اشار به الى
 ان مول المدبر والحائى لومات قبل ادائهما مفسدا او مات وتركته ديون
 على الناس كان على المدبر ان يسعى لولي الجناية في الاقل من قيمته ومن الارش

بل حق ولي الجنابة دس على المولى والتدبير وصيه والدن بعدم على الوصيه
 ولا يمكن نقض العتق الواقع بموت المولى فيجب رد قيمته لكم اذا خرج شي من دن
 المولى بعد ذلك رجع المديرة بما عزم عن المولى لان السعاه صارت دينا للمدير
 على المولى والدن بعض من اسر الاموال قبل الوصيه لا يرى ان المريض اذا
 اعنى عبد الامال له غيره بمات وله ذيون على الناس ان العبد يسعى
 في نفسه للورثه والغرماء ثم رجع فيما يخرج من الدن كذا هذا **فول** وان مات
 قبل السعاه الى اخره اساره الى ان المدير الذي وجب عليه السعاه لو مات
 قبل ان يسعى ولم يترك ما لا يسعى ولده المولود في حال وجوب السعاه عند
 ابن جعفر رحمه الله لان المستسعى عنده بمنزله الكاتب وولد الكاتب يسعى
 فيما كان على ابيه وكذا ولد المستسعى بل المستسعى اولى حاله من الكاتب
 في حق السعاه في دن الجنابه لانه لا يستطع عنه حال ايا في حال الجنابه
 ولانه لا يجوز الحكم بعجزه لعدم تصور عوده الى الرق واما بعد موته فلا الموت
 لا يستطع الارش ولا يوجب ما خيره عن غيره من الدن خلاف الكاتب فان دس
 الجنابه يستطع عنه في الجملة لانه بعرضيه ان حكم بعجزه فتستطع جنابته عنه الى المولى
 ولو مات وعليه دن اخر كان الدن مقدما على موجب الجنابه لان الدن لا يستطع
 له حال ولا ريس يحمل الاستقوط بالعجز كما ذكرنا **فول** وان كان الخاني مديرة
 الى اخره اشار به الى ان الخاني لو كان امه مديرة والمسيله حالها ان مات المولى
 قبل ادا قيمتها الى ولي الجنابه وقيمه المديرة تسعون درهما ولها ولد قيمته ايضا
 تسعون درهما ولم يترك المولى ما لا غيرها يسعيا في قيمه المديرة لولي الجنابه
 لان ذلك دن المولى فيكون مقدما على التدبير لكونه وصيه كما ذكرنا يبقى بعد ذلك
 تركه الميت فمما قدر تسعين درهما يسعيا للورثه في ثلثها وذلك ستون درهما
 ويتعين للعتق بالتدبير قدر ثلثين درهما لكون العتق من ثلث الباقي بعد وفا
 دن المولى **ص** وان مات اربع موصحات خطأ وهو حر عند الكل والشايع من
 عند الاول مديرة عند الثانيه بكاتب عند الثالثه موقوف عند الرابعه فعلى
 المولى ربيع الدية الاول لا اختيار القدر بالتدبير عالما ولا دني منه ومن القيمة
 الثالثه لتفويت الدفع بالتدبير السابق وعلى الشايع ثلثه الثالثه لتفويت الدفع
 ترك التعجير وعلى عاقلته ربيع الدية الرابعه لانه حر عندنا وان انعكس الحال

وجب

وحب الاول نصف عشر منه الشيوخ قما وما تنص الى الثانيه وبها نصف عشر قيمه
 مديرة اشجوجا بالاول وما تنص الى الثالثه وبها نصف عشر قيمه مديرة مكاتب
 مسجوجا بالاولين وما تنص الى الثالثه وبها نصف عشر قيمه مديرة مكاتب
 مشجوجا بالاولين وما تنص وثلث قيمته مشجوجا بالاربع والاربعه ثلث الدية
 لان القيمة معار وما تنص بالخرج فاخذ بالارش ضد الدية حدار التكرير
 والكتابة يقطع سبوا به الاولين في حق العزم لسدك المستحق دون الزحام الموجود
 حسا واهد ربا لث النفس لما اتحد احكاما او التعديده دون الجنابه وحمل العاقله
 ما بعد الكتابة اذ آلت نفسا لاما قبلها لا لتحق اطراف العبد بالمال **ص**
 عبد شيخ رجلا حرا موصحه خطاف ذبوه المولى عالما بالجنابه ثم عاد وشحه موصحه
 اخرى خطأ فادى بدل الكتابه وعنى ثم عاد وشحه موصحه اخرى خطافات من الكل
 فقد تلف اربع جنابات في اربعة احوال مختلفه الاحوال فحصر كل حاله على حده
 وقد تلف بكل جنابه ربيع النفس فيجب على المولى ربيع الدية بالشحه الاول لانها حال
 وجودها تعلق برقبه العبد وصار مولا به محاطا بالدفع او العدا الى اديره
 عالما بالجنابه صار مختارا للقدار المنعه الدفع نلزمه ربيع الدية وعليه الامل
 من ربيع الدية ومن القيمة بالشحه الثانيه لتفويت الدفع بالتدبير السابق على الجنابه
 فلم يكن مختارا للقدار او على الشايع وهو العبد الاول من ربيع الدية ومن القيمة بالسحه
 الثالثه لتفويت الدفع بتركه تعجير نفسه المخلص له عن لزوم موجب الجنابه وعلى عاقله
 الشايع ربيع الدية بالشحه الرابعه لانه حر عند وجودها وان لم يكن له عاقله فعلى
 عاقله مولا لانهم عاقله واعلم ان تعليل المصنف رحمه الله وجوب
 الاول من ربيع الدية ومن القيمة على الشايع الثالثه لتفويت الدفع بتركه تعجير نفسه
 ليس المراد منه تفويت دفع الرقبه لانه اذا عجز نفسه وانفسخت الكتابه لا يتصور
 دفعه بالجنابه لانه مديرة يوسس الدفع فسوا عجز نفسه ام لم يعجز لا يمكن دفع رقبه
 وانما المراد به تفويت دفع المولى قيمته لانه اذا عجز نفسه وانفسخت الكتابه وصارت
 كان لم تكن من ان جنابته جنابه المدير وان موجبها على المولى دفع القيمة وقد مر
 الاشاره الى نحو هذا في هذا الباب **فول** وان انعكس الحال الى اخره اشار به
 الى الحكم في عكس هذه الصوره وهو ما اذا كان الشايع حرا فشح العبد شحه موصحه
 فذبره مولا ثم شحه موصحه اخرى فكتبه مولا ثم شحه موصحه اخرى فادى بدل الكتابه

فكتب المولى
 عالما ثم عاد
 وشحه موصحه
 اخرى خطأ

وعتق من شجرة موضعه اخرى ما بال والحكم ان الشايع يغرم للمولى بالشجرة الاولى نصف
عشر منه العبد المشجوع قنا وما نقصته جنايته الى وقت وجود الشجرة الثانية
ويعرم بالشجرة الثانية نصف عشر قيمته مدبرا مشجوعا بالشجرة الاولى وما نقصته
الشجرة الثانية الى وقت وجود الشجرة الثالثة ويغرم بالشجرة الثالثة للمكاتب
نصف عشر قيمته مدبرا مكاتبنا مشجوعا بالشجرتين الاولى وليس وثلاث قيمته مشجوعا
بالشجاج الرابع ويغرم بالشجرة الرابعة ثلث الدية اما وجوب نصف عشر القيمة
في كل شجرة من الشجاج الثلاث الاول فلان القيمة في العبد معار في حق الجناية
كالدية في حق الحر ففي كل موضع يكون للجناية على الحر فما دون النفس ارش
مقدر من الدية يجب في العبد كذلك من القيمة لانه مضمون بالجناية من حيث انه
ارمي فيعتبر الحر في ارش الجناية وفي الحر الشجرة الموضحة مقدرة بنصف عشر الدية
فلكون في العبد مقدرة بنصف عشر القيمة واما وجوب نقصان الشجاج الثلاث
للاول فلان القيمة التي هي معيار تنقص بالجرح فوجب ان تفرد بالحجاب الارش
بخلاف الدية لانها لو اوجبتا فيها ارش نقصان الجرح ثم اوجبتا في النفس دية كاملة
لكون دية الناقص مثل دية التام لكرار الضمان بسبب تالف واحد لانه يصير
مضمونا مره بالارش ومره بالدية اما غير الحر فقيمة الناقص فيه اول من قيمته
التام فلا يودي افراد الجرح فيه بالارش الى تكرير التالف بجنايته ولحده لكن هذا
اذا اختلف الجاني او اختلف موجب الجناية كما في مسيلتنا اما اذا لم يختلف احدهما
فوجب فيه العبد صحيحا يوم الجناية لانه يودي الى الاضرار بالمولى لوصول كمال
حقة اليه وهو نظير صيد الحرم اذا زادت قيمته بعد الجرح بضمين نقص جرحه
وقيته زايده يوم موته ولو قيل يغرم قيمته يوم الموت صحيحا زايده غير مجروح
كان سوا واما كون ارش الشجرة الاولى للمولى فظاهر لانه عبده واما كون ارش
الشجرة الثانية له فلانه لم يحدث ما يهدر سراية الاولى اذ لم يتخلل من الجنائتين الا التدبير
وبالتدبير لا يتبدل المستحق لان الارش قبل التدبير وبعده للمولى فلم يصير مبرأ له عن السراية
لان قبل التدبير يجب نقصان قيمته قنا وبعده نقصانها مدبرا لان ما انتقص حكم
التدبير وهو منفعه البيع يضاف الى المولى دون الجاني واما كان موجب الثالثة
للعبد دون المولى كالجناية الرابعة لما ذكره المصنف من ان الكتابه تقطع سراية الجنائتين
للاولين لتبدل المستحق اذ هو قبل الكتابه المولى وبعدها العبد فتعذر الحجاب

موجب سراية المولى لان ضرر التالف لم يحصل على ملكه وتعذر الحجاب للعبد لانه
لم يحق له حال وجود الفعل الضرر وهو الشخ وهو ضرر باصروره واما وجوب الثالثة
ثلث العبد دون ثلث الدية وان مات جرا لانه ابتد الجناية الثالثة وجد وهو مكاتب
فكان موجبا لثلث القيمة ويقتضي المصنف انقطاع السراية بالكتابه لكونها في حق الغرم
اساره الى جواب سوال مقدر ومبرره ان يقال لما كانت الكتابه تقطع سراية
الجنائتين الاولى ليس ظهران النفس تلتف بالجناية الثالثة والرابعة فوجب ان يضمن
الغرم وهو الشايع بالثالثة نصف القيمة دون ثلثها كما لو انقطعت السراية حقيقة بالبرء
ويعذر الجواب ان يقال انما انقطعت السراية في حق تضمين الغرم سببا من موجب
النفس دون ان دحام الجنائات اما الاول فلان ضمان السراية مما يحمل البطالات
لا يبرى ان ولي الجناية لو ابر الجاني صح فصارت الكتابه بمنزلة الابراء كما لو رمي
الى مسلم فارتد المرمى اليه ثم اصابه السهم لاسي عليه عندها لانه صار مبرأ له بالردة
وعند ابي حنيفة يسقط القضاء وان وجبت الدية واما الثاني وهو عدم اعتبار
انقطاع السراية في ارضحام الجنائات في ثلث النفس فلان الجنائات امور وجدت
حسنا فلم يكن القول ببطلانها واذ انقطعت سراية الجنائتين الاولى ليس في حق الغرم
اهدر باضمان ثلث النفس لا تقاد الجنائتين من حيث الحكم وهو انقطاع السراية
فصار كانه تلتف بثلث جنائات جنابه قبل الكتابه وقد هدرت وجنابتان بعدها
وحكمها مختلف فلا بد من اعتبارها لان تعدد الجناية بتعدد حكمها دون تعدد
نفسها لتعذر اعتبار الجنائات المتعددة في موجب واحد **والسراية** وحمل العاقلة
ما بعد الكتابه الى اخره اشار به الى ان موجب الجناية الثالثة وهو ثلث قيمته مدبرا
مكاتبنا مشجوعا باربع شجاج وموجب الجناية الرابعة وهو ثلث الدية يكون على
عاقلة الشجاج لان كل واحد من الجنائتين الت نفسا وضمان النفس على العاقلة
مختلف الجناية الحاصلة قبل الكتابه حيث لا يتحملها العاقلة لان اطراف العبد ملحقه بالاموال
من كل وجه حتى لا يجب التناصص بحال وضمان المال لا يتحملها العاقلة ولا يقال لو كان
اطراف العبد ملحقه بالمال من كل وجه لم تكن لها ارش مقدر وليس كذلك بدليل
ان في اليد نصف القيمة لانا نقول هذه الملازمة ممنوعة بدليل انهم قدر وا
ارش عين العرس ويحويه يربع القيمة مع انه مال من كل وجه فلا اشكال **ص**
وان امر المولى بضرب العبد سوطا لضرب المأمور سوطين ثم للمولى سوطا ثم لآخر سوطا

فما فعلت عاقلة المأمور ما نقص سوطه الى الموت مضروباً بالسوط وسدس
العمه مضروباً بأربعة أسواط وعلى عاقلة الاجنبي ما نقص سوطه الى الموت
مضروباً بثلثة أسواط وثلث العمه مضروباً بأربعة أسواط لان الجناه ثلثه
والتعديده او بالحكم دون الجنايه جدار الترجيح بالكثره حتى ساوى جار حايط
جار الباقي في الشفعه ولو مات بجرخ نفسه وعبده واجنبي وقرحه ونهشه
وعقر غرم الاجنبي ربعاً غير ان الامر اهدر نصف فعل المأمور اذ ينقله حكماً
احسباً **سب** رجل امر رجلاً ان يضرب عبده سوطاً واحداً فضربه المأمور
سوطين ثم ضربه المولى سوطاً ثم ضربه رجل اخر سوطاً فمات العبد من ذلك كله
فالسوط الاول هدر لكونه بامر المولى وكذلك السوط الثالث لانه بفعل مولى
العبد بقي السوط الثاني مضروباً على المأمور لكونه تعدد ما كالسوط الرابع على الاجنبي
فيغرم عاقلة المأمور ما نقصه سوطه الى وقت الموت مضروباً بالسوط الاول
لان ضربه لأمه وهو مضروب به وسدس قيمته مضروباً بأربعة أسواط لانه مات
وهو منقوص بأربعة أسواط ويغرم عاقلة الاجنبي ما نقصه سوطه الى الموت
مضروباً بثلثه أسواط لان ضربه لأمه وهو مضروب بها وثلث قيمته مضروباً
بأربعة أسواط وهذا لان الجنايات وان كانت اربعة الا ان العبد في التعدد
بالجناه او بالحكم كما ذكرنا قبل هذا لاجنبيات لان اعتبار الجنايات يودي الى الترجيح
بالكثره وذلك لا يجوز اذ كل جرح عله تأمده في نفسه في افاده التلث والعله والعلل
في حكم التعارض سواء لا يرى انه يجوز ان يبرأ من جنايات وموت من جنايه واحده
فلهذا جعلنا صاحب العله الواحد وصاحب العلل سوا في حق نسبه الحكم اليهما
لا يرى ان الجار يحاط واحد مساو لجار بقيقه الحيوان في الشفعه كذا هذا وكذا
لو مات رجل بجرخ نفسه وجرخ عبده وجرخ اجنبي اخر وبقرحه اصابته وبهشه
حيه لدغته وبقراسه كان على عاقلة الاجنبي ربع الدية لانه وان مات
باسباب سنه حقيقه لكنها اربعة حكماً لان القرحة والنهشه والعقر خمس واحد
مرحت انها هدر في الدنيا والاخره وهو مخالف لحكم بقيقه الجنايات اما جناسه
الاجنبي فلانها معتبره في الدنيا والاخره واما جنايه العبد فلانها هدر في الدنيا
معتبره في الاخره حتى يات بها واما جنايه الميت على نفسه فهي ايضاً معتبره
في الاخره واما في الدنيا فمقتضى كونها هدر اختلف لانه ذكر في النوادر عزاً في حمله

ومحمد انه يغسل ويصلى عليه وعند ابن يوسف يغسل ولا يصلى عليه وفي شرح السير
الكبرى ذكر في الصلاه عليه اختلافات المشايخ فلم يكن هدرامطلقاً كان جنساً اخر
فصارت الجنائات اربعة اجناس في الحكم فيكون الثالث لكل جنس ربع الدية فيجب
على عاقلة الاجنبي ربع الدية ولو اعتبرنا عدد الجنايات لا وجبنا عليه سدس الدية
واذا ثبت ان المعتبر في تلث النفس ليس هو عدد الجنائات بل عدد الجناه
او عدد احكامها المختلفه فنقول في مسئلتنا الجناه ثلثه المولى والمأمور والاجنبي
فلكون الثالث بكل واحد ثلث النفس فهدر حكم جنايه المولى واعتبر حكم جنايه الاجنبي
في الثلث لما ذكرنا واما حكم جنايه المأمور فنقول كان ينبغي ان يلزمه بجنايته ثلث
القيمة لا انتقال احد فعليه وهو ضرب السوط الاول الى الامر وصار كان الامر
ضربه سوطين وضربه المأمور سوطاً الا اننا نقول امر المولى وان اهدر نصف فعل
المأمور واوجب انتقاله الى الامر لانه اغا ينقله حكماً لا حقيقته وحسباً واعتبر النقل
في حق الغرم وهو المأمور حتى لا يلزمه بسبب السوط الاول شيء لا انتقال حكمه الى الامر
ولم يعتبر في حق الزخام الموجود منه حقيقه وحسباً فكان تلث النفس من المأمور
تفعلين سقط حكم احدهما في حقه دون الاخر كان موجه نصف ثلث النفس وهو
سدس الكل **ص** وان شج عبد خرق قبل البيع شجاً مخطياً وبعده لخرى وبعد التنازل
اخرى وشج اخر فمات المشجوع فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية بورتها
بعدد الجاني ثم في بيع الكل يغرم المشتري سدسها والبائع سدسها ويدفع او يرد
بسدسها لان جنايه القن توجب الدفع ممكناً من التخليص بالقدام معينا اياه بتفويت
الدفع عالمها بما وقد تعين الفدانى الاولين اذ اعقب كل فرد بيع العالم دون الثالثه
ولا يلزم الجارة لانها تفسخ للدفع كسائر الاعذار فالملكه قائمه كما في الرهن الممكن
من الدفع بالايثار وفي بيع النصف يغرم المشتري نصف سدس الدية والبائع سدسها
وربع سدسها ويدفع او يردى مثله لان الربع الميت بالنصف المبيع اثلاث كما مر والربع
الباقى نصيبان لان بيع البعض عين الفدانى الاول دون الباقي ولا تعدد دون
اختلاف حكم اوجان وتصح من اربعة وعشرين مخرج ثلث الربع ونصفه **س**
عبد شج رجلاً حراً شجاً مخطاً ثم باعه سيده عالمها بجنايته ثم عاد العبد وشج اخر
في ملك المشتري ثم تقابل البائع والمشتري البيع فيه والمشتري عالم بجنايته ثم عاد
العبد وشج اخر في ملك البائع وشج رجل اجنبي شجاً اخر خطا فمات المشجوع

من ذلك كله فعلى عاقله الاجنبى نصف الدية في ثلث سنين لان العبد والاجنبى قديلا
 المشجوع الا ان العبد قبله بثلث شحاب والاجنبى قبله شحبه واحده والمعتبر في
 توزيع موجب الجنائيات بتعدد الجناه لا بتعدد الجنائيات لما عرفت من انتفاع الترجيع
 بما يصلح عليه بانفراده وادراك ذلك انقسمت نفس المقتول نصيبين نصف مات
 بقيل العبد والنصف الاخر مات بقيل الاجنبى فيجب موجبه على عاقلته في ثلث
 سنين كما ذكرنا هذا حكم جنابه الاجنبى واما حكم جنابه العبد فنقول لا محذور اما ان يكون
 البائع باع كله بعد الشحه الاولى او باع نصفه ففي الوجه الاول بغرم المشترك
 سدس الدية في ثلث سنين لا يخرج العبد من ملكه فلا والله عالمنا الجنائيات
 الثانيه وبغرم البائع سدس الدية في ثلث سنين لببوعه العبد عالمنا الجنائيات الاولى
 وبخير البائع من دفع العبد بجنائياته الثالثه ومن قد اده بسدس الدية وهذا
 لان جنابه القتل توجب على المولى دفعه الى اولياء الجنابه اجماعا مما يمكنه من تليصه
 لنفسه بقدر ايه بادا موجب الجنابه ومعتبرا للقد عليه بتفويته الدفع الى
 الاولياء عالمنا بالجنابه اذا ثبت هذا فنقول نصف المشجوع قد ائلفه نصف العبد
 بثلث جنائيات يجب اعتباره وكلها اختلاف احكامها اذ موجب الاولى انتقل
 من رقبه العبد الى دمه مولا البائع وموجب الثانيه انتقل الى دمه المشترك
 وموجب الثالثه باق في رقبته وقد عين القدا في الشحه الاولى والثانيه
 لان كل واحد منهما اعتبرت بعد ما بيع المالك عالمنا بها ولم يعين القدا في الثالثه
 لانها لم تعتب بعد ما بيعت ولا يشاء ولا يلزم على ما ذكرنا ما لو اجر المولى غيره الى ان
 حلت لا يعين عليه القدا وان علم به حق المستاجر لان الاجاره تفسخ بالعدو
 ودفع العبد الجاني عذر فيفسخ لاجله كسائر الاعذار فكان التكن من الدفع قائما
 بعد الاجاره فلا يعين القدا بالاجاره كما لا يعين في رهن الجاني للكون التكن من الدفع
 قائما اما الدين وفك المرهون ودفعه والد الوصير الجاني ولم يعين او استخدمه
 او بعته في حاجه فعطب او اصابه عيب سماوى او كنيف او جناح اخرج المولى
 او وقع في بئر حفرها المولى في الطريق او كانت امه فوطرها او زوجها وهذا خلاف
 ما لو اعتن او باع كله او بعضه او دبره او كاتبه او ضربه فتعيب عيبا فاحشا او جرحه
 او اوطاه دابة المولى راكبها او وقع عليه فقتله ولم يعمده واما في الوجه الثاني
 وهو ما اذا باع المولى نصف العبد دون الكل فنقول بغرم المشترك بالشحه الثانيه

عليه

نصف سدس الدية وبغرم البائع سدس الدية ورابع سدسها بالشحه الاولى والثانيه
 واما في الشحه الثالثه فيخير بين ان يدفع او يئدى بسدس الدية ورابع سدسها
 وهذا لان العبد لما كان فائلا نصف المشجوع كان كل نصف منه قائلا رابعة الا ان الربع
 الميت من المشجوع بنصف العبد المبيع اثلاث لموته ثلث جنائيات مختلفه الاحكام
 كما مر ذكره في بيع الكل فوجب اعتبارها فانقسم الربع من المشجوع على ثلثه فصار
 كله اثني عشر لزم المشتري بالشحه الثانيه سهم وهو نصف سدس الدية
 كما ذكرنا ولزم البائع مثله بالشحه الاولى واما الربع الميت بنصف العبد الباقي
 وهو النصف الذي لم يخر فيه البيع فيقسم نصيبين نصف مات بالشحه الاولى
 ونصف بالشحه من الاتحاد موجبهما وهو التعلق برقبه العبد على وجه
 بخير المولى وهو البائع فيه من الدفع والقدا فكانا الجنابه واحده حكما وهي
 بخالته لموجب الجنابه الاولى اذ موجبه الانتقال من رقبه العبد الى دمه المولى
 لعين القدا فيها يبيع المولى بعض العبد كما في بيع الكل اذ كل واحد منهما يعجز
 عن الدفع الى ولي الجنابه ولذا كان الربع الميت بالنصف الذي لم يبيع منتسبا
 نصيبين كان موجب الشحه الاولى نصف ربع الدية وذلك سهم ونصف من اثني عشر
 اذا ضمناه الى ما لزمه من الربع الميت بالنصف المبيع وهو سهم بلع سهمين ونصف
 من اثني عشر وذلك سدس جمع الدية ورابع سدسها واد الكسر ما لزم المولى
 بالنصف ضعفنا بلع اربعة وعشرين منها تصح المسيله لانها مخرج ما لزم المولى من ثلث
 دية الربع الميت من المشجوع بالنصف المبيع ومخرج ما لزمه من نصف دية الربع
 الميت بالنصف الذي لم يبيع وان كان العبد بين اثنين واشتري الشريك
 بنصف النصف فما باع البائع اثلث ثمن النفس بثلث شحبات اولياء على البائع
 والوسطى على المشتري والاخرى في رقبه العبد وما بقي له اثلث الثمن
 بشحبتين حكما لما مر فلزمه بما باع ثلث ثمن وما لم يبيع نصف ثمن وخير في مثله
 وما كان للمشتري اثلث ربع النفس بشحبتين حكما اذ عين القدا في الاول ليس دول
 الثالثه فلزمه ثمن مضموما الى ثلث ثمن وبخير في ثمن والمخرج اربعة وعشرون
 س اي وان كان العبد الشايع لرجلين والمسيله كالحا واشتري احد السريكين
 نصف نصيب الاخر بعد الشحه الاولى فعلى عاقله الاجنبى نصف الدية كما ذكرنا
 في المسيله الاولى ان المشجوع قبله اثنان والمعتبر عدد الجناه واما حكم العبد

فتقول قد اتلف نصف النفس بثلاث جنائيات بحسب اعتبارها باختلاف احكامها
 كما قررنا في المسئلة الاولى والعبد بصفان من الشريكين ونصيب البايع على سهمين
 سهم باعه لشريكه وسهم لم يبعه فصار العبد على اربعة اسهم كل سهم منها اتلف ثمن
 المشجوع بثلاث جنائيات مختلفة الاحكام واذا كان كذلك فتقول السهم المبيع
 اتلف ثمن نفس المشجوع بثلاث شجيات موجبت او لاها على باعه لبيعه عالميا لها
 وموجب الوسطى على المشتري لمقابلته عالميا لها وموجب الاخرى في رقبه
 العبد لم يتعل لعدم ما يوجب الانتقال واما السهم الذي لم يبع فقد اتلف
 ثمن نفس المشجوع بشجتين حكما وان كانت الشجيات ثلثا حقيقته لما مر من انه
 لا تعد يد في الجنايه دون اختلاف الحكم او تعدد الجناه واذا كان السهم المبيع
 متلفا لثمن النفس بثلاث شجيات والسهم الذي لم يبع متلفا لثمن النفس بشجتين
 لزم البايع بجنائه السهم المبيع ثلث ثمن الدية ولزمه بما لم يبعه نصف ثمنها وخير
 في موجب الشجه الثالثه من ان يدفع نصيبه من العبد الى ولي الجنايه
 وبين ان يفديه بمثل ما وجب عليه بالسجه الاولى وذلك نصف ثمن الدية
 وثلث ثمنها واما حكم الشريك المشتري فتقول النصف الذي كان له من العبد
 اتلف ربع نفس المشجوع بشجتين حكما وان كانت ثلث شجيات حقيقه لا تخار موجب
 الجناس الاولين في حقه من حيث انه تعين عليه الفداء انهما لا يختاراه العدا
 في احدهما بازاله ملكه عن ربع العبد المبيع بالمقابل له عالميا بالجنايه واذا له بعض
 الملك في العبد الثاني كازاله كله في حق بعض الفدا كما ذكرناه وهذا اختلاف
 الشجه الثالثه لانه لم تعين عليه الفداء بالنسبه اليها فكان حكمها بخالف الحكم الاولين
 واذا كان نصيب الشريك المشتري وهو النصف متلفا لربع نفس المشجوع بشجتين
 حكما كان موجب الشجتين الاولين لا تخار حكمها وجوب ثمن الدية مضمونا
 الى ما عني عليه من فداء الربع المبيع بالتقابل فيه عالميا بالشجه الثالثه وذلك ثلث
 ثمن الدية لما قد منا من ان السهم المبيع اتلف ثمن النفس بثلاث شجيات بحسب اعتبار
 كلها باختلاف احكامها فصار جميع ما لزم المشتري ثمن الدية وثلث ثمنها واما حكم
 الشجه الثالثه في حقه فهو انه خير في موجبها من ان يدفع نصيبه بها او يفديه
 بثمن الدية لان نصيبه اتلف ربع النفس بشجتين حكما وان كانت ثلثا حقيقته
 وقد صار مختارا للفداء ثمن الدية في احدهما كما اشترنا اليه قبل هذا ولم يصح مختارا

للفدا في الاخرى اذ لم يوجد منه بعدها ما يوجب انتقال موجبها الى دمه فان
 له الخيار في موجبها على الوجه الذي ذكرنا **فصل** في المخرج اي ومخرج
 المسيله الذي تصح منه سهمها اربعة وعشرون لان كل ربع من العبد لما جعل
 متلفا ثمن نفس المشجوع بثلاث جنائيات مختلفه احكامها جعل كل العبد على اثني عشر
 سهما وكذلك النفس التي اتلفت واذا صار نصف النفس على اثني عشر سهما
 صار كلها اربعة وعشرين سهما كما ذكرنا اتلف نصف النفس وهو اثنا عشر سهما
 بفعل الاجنبي يسجله عالميه في ثلث سنين وتلف ربعه وهو ستة اسهم بفعل يصب
 المشتري يلزمه به ربع الدية مضمونا الى ما لزمه بازاله ملكه عن الربع المبيع
 بالتقابل وذلك سهم فكان مجموع ما لزمه سبعة اسهم من اربعة وعشرين سهما
 كما ذكرنا وتلف ربع النفس وذلك ستة اسهم بفعل يصب البايع الا ان يصب
 نصه جزى فيه البيع وصدرت منه الجنايه الثانيه على ملك المشتري ولزم
 المشتري موجبها برده عالميا نستط ذلك القدر وهو ثلث ثمن الدية سهم
 من اربعة وعشرين عن البايع وبقي عليه خمسة اسهم منها سهم بالسجه الاولى
 الحاصله من الربع المبيع وبصهم ونصف سهم بالسجه الاولى من الربع الذي لم يبع
 وسهم من الربع المبيع ولزمه ان الخيار للفدا في الشجه الثالثه سهما ونصف سهم
 سهم ونصف من الربع الذي لم يبع وسهم من الربع المبيع فكان مجموع ما يلزمها اثنا عشر
 من اربعة وعشرين **ص** وارشح اجنبيا شجه والشريك المشتري قبل الشرا
 شجه وبعده لخرى وبعد التقابل لخرى بما باع البايع اتلف ربع المشتري
 ثلث شجيات هدرت وسطاها بالملك وصار الاول فدا بالبيع والاخرى
 في رقبه العبد وما بقي له اتلف ربع المشتري بشجتين حكما لما مر فصارت
 لحد يها فدا والاخرى في رقبه العبد والنفس اربعة وعشرون بلزمه
 لا اختيار خمسة وهو سدس وربع سدس ودفع او ودى مثله وهذا النصف
 اتلف نصف الاجنبي فيفدي بنصف الدية او يدفع فيضرب فيه الوليان بحقيهما
 وما كان للمشتري اتلف نصبه وهو هدر ونصف الاجنبي وهو في رقبه العبد
ص اعلم ان الجنايه على الاجنبي وان كانت مقدمه لفظا الا انها موخره عن
 السائل وجود ابدليل ان المصنف جعل موجبها الخيار بين الدفع والفدا
 ولو كانت مقدمه وجودا لصار المولى مختارا للفداء ببيع الربع من الشريك

فصوره المسله عبد بين شركس شخ احدها شجه موضحه خطأ فاشترى المشجوج
نصف نصيب الآخر ثم عاد العبد فاشترى بعد الشرائع ثلثا لا فعاد وشجه اخرى
وشخ رجلا اجنبيا فمات الشريك المشتري والاجنبى من ذلك فمات عبد قد قتل موياه
واجنبيا اخر فيكون كل نصف منه قابلا نصفهما وكل مدع قابلا ربعهما واذا كان كذلك
كان ما باعه البائع لشريكه وهو الربع متلفا ربع نفس الشريك المشتري بثلث سماح
وود هدرت الشجه الوسطى منها لوجودها حال ملك الشريك المشجوج اذ جنايه
العبد على مؤلفه خطأ هدر وصار البائع مختارا للفداء في الجنايه الاولى لبيع بعض العبد
عالم الجنايته والجنايه الثالثه ثابتة في رقبه العبد بخيرها المولى كما سيأتى واما الربع
الذي بقى له وهو الذي لم يبع فقد اتلف ربع الشريك المشتري بشخص حكما وان كانت
لما حقيقه لما مر من اتحاد حكم الجنايتين لاجدس من حيث التعلق برقبه العبد
ولم يصار البائع مختارا للفداء منها خلاف حكم الاولى تكالما لجنايه واحده واذا كان كذلك
صار البائع مختارا للفداء في احدهما وهي الاولى لسعه بعض العبد عالمها وكانت
الجنايه الاخرى ثابتة في رقبه العبد بخير البائع فيها كما سيأتى ايضا **فصل**
والنفس اربعة وعشرون اساره الى ان المسله يصح من اربعة وعشرين سهما
من الربع المسع لما اتلف ربع الشريك المشتري بثلث جنائيات مختلفه احكامها انقسم
ربع النفس المتلف اثلاثا حصه كل جنايه ثلث الربع وهو نصف السدس واذا صار
الربع اربعا كان الكل اثني عشر وكذا الكلام في نفس الاجنبى ولما انكسر الحساب
بالانصاف لاحتاجنا الى ربع السدس كما سيأتى الكلام عليه في خلال المسيله اذ سدس
اثني عشر سهما وليس لها ربع صحيح ضعفتا العدد فصارت كل نفس على اربعة
وعشرين بلزم البائع ناخبتار الفداء في الجنايه الاولى لولى الشريك المسرى خمسة اسهم
وهو سدس جميع الدية وربع سدها سهمان للربع المبيع لان الجنائيات في حقه معتبره
كلها باختلاف احكامها فيكون باز الجنايه الاولى ثلث ربع النفس وذلك سهما
لانها ثالثه ثلث جنائيات والربع الذي لم يبع ثلثه اسهم لان الجنائيات الثلث في حقه
جناياتا حكما فيكون باز الجنايه الاولى نصف ربع النفس وذلك ثلثه اسهم كما ذكرنا
لانها ثابته اثنتين واما حكم الجنايه الثالثه فيقال للبائع اما ان تدفع نصيبك
من العبد بها الى ولى الشريك المشتري واما ان تقدر به خمسة اسهم ايضا وهو سدس
الدية وربع سدها لان موجب الجنايه الثالثه من الربع المبيع ثلث ربع النفس

165
لكون الجنائيات الثلث معتبره فيه وذلك سهما من الربع الذي لم يبع نصف ربع النفس
ودلك ثلثه اسهم لكونه قد تلف بجنايتين حكما على ما قررناه قبل هذا فلما اصل
ان هذا النصف الذي ابيع نصفه حتى على نصف السدس المشتري بثلث شجات
صار البائع مختارا في الاولى بسدس الدية وربع سدها وتعلقت الاجيزه برقبه
العبد مدع بها او يقدر بسدس الدية وربع سدها وهدرت الوسطى من الربع
المسع وتداخلت هي والاخرى فجعلنا لجنايه واحده في الربع الذي لم يبع **فصل**
وهذا النصف اى النصف المختص بالمولى البائع قد اتلف ايضا نصف الاجنبى
ولم يهرر من الجنايه شى ولم يوجد اختيار الفداء من المولى البائع فيخير بين
ان يقدر به بنصف الدية لولى الاجنبى وبما فيه من حق ولى الشريك المشتري
بالجنايه الاخيريه وهو سدس الدية وربع سدها خمسة اسهم من اربعة وعشرين
سهما سهما من الربع المبيع وثلثه من الربع الذي لم يبع ومن ان يدفعه فان
اختار الدفع ضرب فيه ولى الاجنبى وولى الشريك المشتري بخيرها حتى ولى
الاجنبى في نصف الدية اثني عشر سهما من اربعة وعشرين وحق ولى الشريك
المشتري في سدس الدية وربع سدها وذلك خمسة من اربعة وعشرين كما قررنا
فينقسم نصف العبد بينهما على سبعة عشر اثنا عشر لولى الاجنبى وخمسة للاخر
هذا حكم نصف المولى البائع واما حكم نصف الشريك المشتري فقد اتلف
فقد اتلف نصف سيده وذلك هدر و اتلف نصف الاجنبى وذلك معتبر وقد تعلو
برقبه العبد فيقال لورثه الشريك المشتري اما ان تدفعوا نصيبكم من العبد
الى ولى الاجنبى واما ان تقدر به بنصف الدية **فصل** وان قتل شخص فذبحه لاجدهما
جا هلا به فقتل اخو فللساكت تضمن من دبر للافساد عنده والمالك عندهما
حتى لم يقيد اباليسار دافعا ذلك الى ولى الاول اقامه للبدل مقام المبدل
كالارش ويغرم من دبر لولى الاول نصف قيمته قنا تكميل الحق ولولى الثاني
قيمه مدبر الاستناد ملكه الى وقت التدبير حتى سري من الام الى المولود
بعده والتضمين وان كان تملكه عن علم لكن في المايوس دفعه وله الاستسعا
عنده لا عندهما تفريعا على التجري دافعا للسعانه لا غير الى الولي اذ لم يخطئ
غيرهما ولم يتلف كذا له الترك والتدبير والعرض عنده غارما لهما نصف القيمة
وعلى من دبر لولى الاول نصف قيمته قنا ولولى الثاني نصف قيمه مدبر اذ لم يخطئ

ولم يزد دملكاً من عبد بين شركين قتل رجلاً خطأ فذبحه أحدهما جاهلاً بقتله
ثم قتل رجلاً آخر خطأ فللشريك الساكن وهو الذي لم يدبر بصره الشريك الذي
دبر بصره قيمة قتلها أما على قول أبي جعفر فلا فساد عليه ملكه بتدبيره وأما
على قولهما فلا فساد ضمان ملكه كالاقتيل وللهذا لم يقيداه بالبيان بل يجب الضمان
عندهما وإن كان المولى الذي دبر معسراً والخلاف بينهم مبني على تجزئ الاعتناق
وعدمه وقد عرفت في موضعه **قوله** دافعاً منصوب على أنه حال من الساكن
التقدير للساكن بصره من دبر حال كونه دافعاً ذلك الضمان الذي يأخذه
إلى ولي القتل الأول لأن العبد حين جنى كان مشتركاً بينهما فتعلقت الجناية برقبته
وقد فات نصيبه وانقلب بدلاً وهو الضمان فتعلق به حق ولي الجناية وأما للبدل
معام المبدل كالأرض فيما إذا قطعت يد العبد الجاني ولجذ المولى أو أرضاً
ثم دفع العبد بالجناية فإنه يدفع الأرض معه لأنه بدل حقه وهو البدل كذلك
هنا خلاف ما إذا قطعت يد المديبر الجاني ولجذ مولا الأرض حيث لا يدفعه
إلى ولي الجناية لأن موجب جنايته المديبر الوجوب على المولى ابتداء من غير التعلق
برقبته المديبر فلم يكن للأرض بدل مال يتعلق به حق المجنى عليه ولهذا لو مات
المديبر الجاني بقيت قيمته دماً في دمه المولى ولو مات العبد الجاني لم يحس على مولا
شئ **قوله** وغرم من دبر إلى آخره إشارة إلى أن الساكن إذا دفع ما أخذه
من الضمان إلى ولي القتل الأول يغرم المولى الذي دبر لولي الأول أيضاً نصف
قيمة العبد قتلًا كالملاحة لأنه منع الدفع بتدبيره بغير اختياره ولم يعلم بالجناية حال
التدبير فيغرم نصيب قيمته ويغرم الذي دبر أيضاً لولي القتل الثاني قيمة العبد
مدبراً لأنه لما ضمن نصيب الساكن استند ملكه في نصيبه إلى وقت التدبير ولهذا
لو كانت أمه فولدت بين التدبير والجناية الثانية سرقة التدبير إلى الولد
فصار مدبراً لما قلنا من استناد الملك في المضمون إلى وقت التدبير فظهر أنه
حصل التدبير حال اتصال الولد حكماً وإن كان اختيار التضمين بعد وجود التدبير
حقيقته **قوله** والتضمين وإن كان ملكاً عن علم إلى آخره إشارة إلى جواب سؤال
مقدّر وتقرر أنه إن يقال وجب أن يصير الساكن مختاراً للفداء عند أبي جعفر
لأن اختياره التضمين ملك لنصيبه من شركه مع علمه بالجناية وتقرير الجواب
أن يقال العبد وإن كان نصفه غير مدبر حكماً تجزئ التدبير عنده لأنه ما يوسد الدفع

من غير اختيار منه إذا لا يجوز أخراجه من ملك إلى ملك لآخر فكان عليه التدبير
حكماً هداً لحكم التضمين وأما حكم الاستسعاء فنقول للساكن أن يستسعى العبد عند أبي جعفر
خلافاً لهما وهذا الخلاف أيضاً تنزع على الخلاف في القول بتجزئ الاعتناق وفروعه
عنده خلافاً لهما **قوله** دافعاً منصوب على أنه حال أيضاً من الضمير المجزئ في قوله
ولله العائد على الساكن التقدير وللساكن الاستسعاء عند حال كونه دافعاً لبدل
السعاية إلى ولي القتل الأول وولي القتل الثاني ومولا لا غير قيد في الدفع
وهو إشارة إلى أن الساكن إذا استسعى العبد فدفع بدل السعاية إلى الولد لا يلزمه
مع ذلك دفع شئ آخر إليهما لأن نصيبه لم يخلط بغير بدل السعاية وهو لم يخلط
على الولد من نصيبه شيئاً لأن عجزه عن دفعه إليهما كان سبب تدبير صاحبه
من غير اختياره فلم يصير مختاراً للفداء بقبضته متعلقه برقبته كما كانت وانقلبت
إلى بدله وهو السعاية **قوله** كدالة الترك إلى آخره أي وكذا للساكن ترك
نصيبه على حاله وتدبيره واعتناقه عند أبي جعفر **قوله** غار ما منصوب أيضاً
على أنه حال من الضمير المجزئ في قوله كذا لله العائد على الساكن التقدير كذا للساكن
أي ترك نصيبه على حاله والتدبير والعقد عند حال كونه غاراً ما للولد نصف
قيمة العبد بينهما نصفين لأنه استبقاه على ملكه وتعدّر الدفع لم يكن باختياره فإن قيل
وجب أن لا يضمن لأن تعدّر الدفع لم يكن من جهته ولم يستهلك ولا أخذ بدلاً بخلاف
ما إذا اختار التضمين والاستسعاء لئلا أخذ البدل فليس أن لم يوجد منه الاستهلاك
بعد الجناية لكن يرد نصيبه على ملكه لمنعه ترجع عليه وهي الاستسعاء في التدبير
والترك والولا في الاعتناق فإذا تعدّر الدفع وتعدّر نصيبه وهو شفع به يلزمه ماله
لأنه يرد الجناية كما لو دبر ثم جنى وأنه نصيب العبد وإن لم يوجد منه الاستهلاك
بعد الجناية هذا حكم المولى الساكن وأما حكم المولى الذي دبر فيغرم لولي القتل
الأول نصف قيمة العبد قتلًا ويغرم لولي القتل الثاني نصف قيمته مدبراً أما الأول
لأن التدبير جاهلاً بالجناية وإن منع الدفع لأنه لم يصير مختاراً للفداء وأما الثاني ولأن
الجناية الثانية وجدت ونصف العبد مدبر له ولم يزد دملكاً فيه بخلاف ما إذا
اختار الساكن التضمين حيث يغرم المولى الذي دبر لولي القتل الثاني جميع قيمته
مدبراً لأن الجناية هناك وجدت بعد زيادة ملكه بنصف العبد حكماً لا اختياراً
الساكن تضمه وصيروره جميعه ملكاً له لكن نصفه مدبر ونصفه قس فكان كله مدبراً

له معنى على ما ذكرنا قال في التحرير هذا كله قول ابي حنيفة ولم يذكر محمد في الكتاب
قول ابي يوسف ولا قول نفسه وعلى قياس موليها يضمن المدين نصف قيمته العبد
قنا لولي الجناية الاول وجمع قيمته مدبر الولي الجناية الثانية كما ذكرنا ابي حنيفة
فيما اذا اختار الساكن الصانع لوليه لانه لا يتجزى عندهما ويغرم الساكن
نصف قيمته قنا موسرا كان او معسرا ويدفعه الساكن الى ولي الجناية الاول لما قلنا
سماي حنيفة وان قال احد هما للاخر اضربه سوطا فان ردت فهو حر فضر
ثلاثا ثم الامر سوطا ثم اخر سوطا فقبل الموت يغرم المأمور للامر نصف ما نقص الثاني
يضر وباسوطا اذا الماضى بين المالك وامره وهو حر بعده عندهما فلا يفرد النقص
لارس مستسعى عنده فيأخذ منه ما نقص الثالث مضر وباسوطين ويغرم الامر
للمأمور نصف قيمته مضر وباسوطين بشرط اليأس لا فساد الملك فانه وان باشر
الشرط فالحكم لا يضاف اليه وقيل عنده لا يضمن تقرعا على شرك شرى لابين والمعلق
عقده ملك البعض والعبد ما نقص الرابع مضر وبثلاثا وعلى الاجنبي ما نقص سوطه
مضروبا اربعا وبعد الموت على الاجنبي والامر ثلاثا العمد وعلى المأمور سدسها
مضروبا خمسا اذا الجناه ثلثه وفعل المأمور بين يده ومضون تحمله على تقطع
السرايه ويحل العاقله الا عن العتق تقرعا على من شارك في فعل مكاسه صار فامنه
الى الامر قدر ما غرم للشريك كما لو لم تمت والى اقرب عصيته ما فضل لحرمانه
عن الارث ضد ما لو امر ولم يضرب لانه بالعكس مسبب مباشر عبد من
رجلين قال لحد هما للاخر اضربه سوطا فان ردت عليه فهو حر فضر به المأمور
ثلاثه اسواط ثم ضربه الامر سوطا ثم ضربه اجنبي اخر سوطا فنسب السيله حكمان
حكم قبل موت العبد وحكم بعده اما الاول وهو حكم ما قبل الموت فيغرم المأمور
للامر نصف ما نقصه السوط الثاني مضر وباسوطا ولا يغرم السوط الهاضي وهو الاول
لانه هدر لتردده من المالك وهو الشريك الضارب ومن الشريك الامر به ثم حكم
العبد انه يصير حرا بعد السوط الثاني عند ابي يوسف ومحمد لان الشريك الامر
علق عقده بالزيادة على السوط الاول وقد وجد الشرط فيعتق نصيبه بوجود
السوط الثاني ويعتق الباقي عندهما بالسرايه واذا صار حرا بعد السوط الثاني
فلا يفرد نقص السوط الثالث بارس على حده فيدخل صان النقصان في الدية
اذا مات كما في سائر الاحرار واما عند ابي حنيفة فالعبد بعد السوط الثاني ليس حرا

للمستسعى لما عرف من مدعيه ان للشريك الساكن ان يستسعى نصيبه بعد اعتناق
شريكه والمستسعى منزله الكتاب عنده فيكون السوط الثالث مضمونا له على المأمور
فيأخذ منه ما نقصه السوط الثالث مضر وباسوطين ويغرم الشريك الامر للمأمور
نصف قيمته العبد مضر وباسوطين ان كان الامر موسرا او فسادا عليه ملك نصيبه
خلاف لما اذا كان الامر معسرا حيث لا يلزمه للمأمور ضمان على يكون للمأمور ان يستسعى
العبد في نصيبه قوله فانه وان باشر الشرط والحكم لا يضاف اليه الى اخره اساره
الى جواب سوال مقدر وتقريره ان يقال وجب ان لا يغرم الشريك الامر شيئا
للضارب موسرا كان او معسرا لانه رضى باعتناق شريكه لما باشر سوط العتق
وهو السوط الثاني مع علمه ان العتق يحصل عنده الامر ان المريض اذا قال
سماي انه ان فعلت كذا فانت طالق قلنا والعقل مما لها منه بد ففعلت لم يصح الزوج
فارا حتى انها محرم عن ارثه لانها صارت كالراضيه وبسرير الجواب ان يقال
الضارب وان باشر سوط العتق الا ان الحكم لا يضاف الى الشرط بل الى السبب المعلق بالشرط
وهو قوله وهو حر ومباشر الشرط وان كان راضيا من وجه الا ان رضاه من وجبه
لا وجب سقوط ما يقتضيه القياس من وجوب الطمان له على الامر باعتقاده للموجب
لفساد ملك المأمور وانما يستطاع اذا وجد الرضا من كل وجه وهذا خلاف تورث
امراه الفار لانه ثبت باجماع الصحابه رضى الله عنهم على خلاف القياس اذ لم يوجد
تمها الرضا اصلا فاذا باشرت شرط الطلاق كانت راضيه به من وجه ولا اجماع
على تورثها في هذه الصورة ومرد الى ما يقتضيه القياس من الحرمان قوله
وقيل عنده لا يضمن الى اخره اشاره الى ما قال بعض شائخنا رحمه الله ان المولى
الصانع مولى ابا على قول ابي حنيفة فلا يضمن تقرعا على قوله في سبيله شر الرجلين
ان احدهما او عتق اعلق احدهما عقده ملك بعضه اذا اشترى احق عتق على الاب
في الصورة الاولى وعلى المعلق في الصورة الثانية فانه لا يضمن لشريكه شأوا كان
موسرا الرضا الشريك بمباشرة في الشراء لا يبرى ان يهرأ نص في كتاب العتاق في قوله
ان اشترى عبدا او بعضه فهو حر بعد موسى واشترى مع اخر حتى صار نصيبه مدبر
انه لا يضمن لشريكه نصيبه موسرا كان او معسرا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف
كان او معسرا ومنهم من قال المذكور في الجامع قولهم جميعا وهو الظاهر والراجح فان لم يحكم
منه فلا فائدا ولا في هذه السيله في كتاب العتاق وانما ذكر الخلاف فيما اذا كان العتق معلقا

بالشرا كيف وقد نص على قول ابي حنيفة في الحامع كان الصحيح هو الفرق ثم الفرق
من سبيلتنا وسيله كتاب العتاق ان قال في مساله العتاق شريك الخائف اعانته
على تحصيل الملك والملك في الجملة له اثر في اجاب العتق كما في شرا القرب فانه صار
اعتاقا بواسطه الملك فتي اعانته على ماله اثر في تحصيل العتق صار كالمعين له
في تحصيل العتق فصار راضيا بعتق نصيب صاحبه من كل وجه فلا يصح كافي شرا
القرب اما الضرر فلا اثر له في تحصيل العتق اصلا ولا يجاز الشرط لا يكون اعانته له
على تحصيل العتق فلا يثبت منه الرضا من كل وجه واما الفرق بينهما وبين سبيله
شرا الابن فهو ان يقال هنا وجد من الشريك الرضا بعتق نصيب صاحبه
من كل وجه لا يراه اعانته على تحصيل الشرا وشرا القرب اعانته ولا عابه على العتق
رضاه فيكون راضيا بعتاق صاحبه من كل وجه والرضا بعتاق صاحبه من كل وجه
ما يستقط الصانع عن المعنى فاما اتحاد شرط العتق فلا يثبت اعتاقا مبتدئا
بعد الشرط ولهذا لو قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر ثم نوى عند دخول
الدار ان يعتق عن كفاره يمينه لم يجز النية لان نية الكفاره لم تفارق العتق لان الشرط
لا يثبت العتق فلم يصح تحصيل الشرط مضافا لصاحبه على العتق فلا يصح راضيا
من كل وجه وهذا لانه قصد تصحيح شرايه ولا يصح شراؤه ولا بشرا صاحبه فكان راضيا
بعده العتق **سواله** لم والعبد ما نقص الرابع الى اخره اشاره الى حكم السوط الرابع
والخامس ما به ان بقوله السوط الرابع لا يراه ونصفه مولى الامر ونصفه كالمكاتب
اما للمامور حال اعساره الامر لان الامور اسديعهه واما المامور حال ساره لانه
بالضمان ملك بامره فكان كملكائه يعني ان عتق كله موقوف على اداء السعاه اليه
وادا كان كذلك كان السوط الرابع معتبرا كله فيكون نقصانه للعبد على الامر مضروبا
ملثته اسواط ويغرم له الاجنبي ما يرضى سوطه وهو الخامس مضروبا بامره اسواط
لان موجب الجنايه على المكاتب له **سواله** وبعد الموت الى اخره اشاره الى الحكم
الثاني وهو حكم العبد المضروب بعد موته وبما ان نقول يكون على الاجنبي والامر
ثلثا قيمه العبد وعلى المامور سدس قيمته مضروبا بجسد اسواط لان النفس وان تلفت
بجس جنايات حقيقته لان العبد في هذا الباب لعدد الجناه والجناه ثلثه الامر والامر
والاجنبي فكان الثالث بجنايه كل واحد منهم ثلث النفس لان فعل المامور وان كان
ثلث جناياه حقيقته لانها جناياتان حكما لاتحاد موجب السوطيين الاولين من حيث

ان يوصف عاملا
ان يوصف عاملا
ان يوصف عاملا
ان يوصف عاملا
ان يوصف عاملا
ان يوصف عاملا
ان يوصف عاملا
ان يوصف عاملا

انقطاع سرائرهما لتبدل المستحق بعدهما لان المستحق في السوطيين الاولين المولى
والمستحق بعدهما العبد فكان المامور مثلثا لثلاث نفس العبد بجنايات احدهما
وهو السوطان الاولان المتداخلان هدر والاخرى مضمونه وقد تحلل بينهما عتق
الامر الموجب لانقطاع سرائر الجنايه الاولى دون الاخرى فيغرم نصف الثلث
ودلك سدس العبد كما ذكرنا قوله وعمل العاقله الى اخره اشاره الى ان العاقله
تحلل من موجب هذه الجنايه ما يجب على الاجنبي من ثلث القيمة ونقصان السوط
الخامس الى وقت الموت وما يجب على المامور من سدس العبد ونقصان السوط
الثالث الى وقت الموت لان كل واحد منهما جان على مولى غيره ومكاتب غيره
واما ما يجب على الامر من ثلث القيمة ونقصان السوط الرابع الى الموت فيكون في ماله
لا يحل عاقلته منه شي لانه وان عتق نصيبه بالسوط الثاني لانه لم يظهر بعتق
نصفه امر في حكم من احكام العبد فصار كان الكل مكاتب له وموجب جنايه
المرة على مكاتب نفسه في ماله الامر ان رجلين لو اشتركا في قتل مكاتب احدهما
كان ما يجب على موكاه من نصف القيمة في ماله وما يجب على الاجنبي على عاقلته
سواله صار فامضوب على انه حال من العبد في قوله وللعبء ما نقص السوط الرابع
والخامس وثلثا القيمة وسدسها حال كونه صار فامضوب ذلك الى الامر قدر ما غرمه
للشريك من نصف القيمة مضروبا بالسوطيين عند ابي حنيفة لا يرى انه لو لم يمت
نظير الامر بماله حال حياته كان له ان يأخذه فكذلك اذا اطلق بتركه بعد وفاته
ثم ما فضل من ذلك يصرف الى اقرب عصبات الامر اذ لم يكن للعبد ورثه ولا يصرف
الى الامر لحرمانه عن الارث بقتله العبد بطريق المباشرة بخلاف ما اذا امر بضرب
العبد فضربه المامور ولم يضربه الامر حيث يكون ما يفضل من موجب جنايته
للامر لان الحال فيه بالعكس من الاول اذ هو الامر مسبب لقتل العبد لمباشرة له
والحرمان جزا القتل مباشرة لا تسببا فافتقرنا هذا كله قياس قول ابي حنيفة
واما قياس قولهما فاذا عتق نصفه بالسوط الثاني عتق كله لعدم تجزى الاعتاق
فكان ما بعده جنايات على الحر كان موجبا لوارث الامر لانه لما ضمن للشريك
عتق الكل من جهته وودعهم هو بالعمل مباشرة فيكون لعصبة لكن بعد دفع قدر
ما غرمه للشريك هذا اذا كان موصرا واما اذا كان معسرا واستسعى العبد كان
جميع ما تركه لوارثه ان كان واذا لا اقرب عصبات الامر والمامور لان الوارث لهما

وقد باشر القتل بغير حق فكانا كالميتين فيكون المارث لعصبتها **ص** وان شخ
 احدهما فكانت المشجوع فشيء اخرى فكانت الاخر عالما فشيء اخرى فماتت
 غرم المكتاب الثاني لادنى من نصف قيمته وربع الدية وسعى العبد في لادنى من مائة
 ونصف الدية لان قسط المقتول اثلث النصف بشيئين حكما اذ هدر الاول بالملك
 ولم يخلت حكم الاخرين في لزوم المكتاب وقسط الاخر اثلث النصف بشيئين حكما
 الاول لبيان عليه في ممتنع الدفع والاخرى على المكتاب وان كان المشجوع اجنبيا
 سعى العبد في لادنى من قيمته ونصف الدية وغرم المكتاب الاول ربع الدية والاخر
 لادنى منه ومن نصف القيمة اذ الاول مختار ولا هدر في شيء وان لم يعلم بالجناية
 الاول كالثاني والحرف ماسر فلو عجز عن المكتابة الاول قبل الحكم بشي فعلى الاول
 ادى نصف الدية والقيمة اذ العجز تحول الغرم الى المولى ضمن الفسخ ولم يصير مختارا
 لبقا الثاني وعلى الثاني لادنى من ربع الدية ونصف القيمة وعلى المكتاب مثله
 وان علم غرم الاول بعد العجز ربع الدية ولادنى منه ومن نصف القيمة والباقي
 كما مر **س** عذر لرجلين شخ احدهما فكانت المشجوع على الف درهم ثم شخه اخرى
 فكانت الشريك الاخر عالما بالجناية ثم عاد وشخه اخرى فمات المشجوع من ذلك كله
 غرم المكتاب الثاني وهو الشريك الاول من نصف قيمة العبد ومن ربع الدية
 وسعى العبد في الاقل من مائة ومن نصف الدية وهذا لان العبد قتل لحد مولى
 مكان كل نصف منه فاقبالا لنفسه ولحد النصفين بخالف الاخر لان جنايته نصيب المقتول
 هدر ملكه وجنايته نصيب الاخر معتبره فوجب اعتبار كل نصف على حده واذا كان
 كذلك فنقول قسط المقتول اثلث نصف النفس بشيئين حكما وان كانت ثلثا حقيقته
 لان الجنايتين الاخرين في حكم جنايته ولحد لاتحاد موجبهما وهو لزوم دفع المكتاب
 وهن مخالفة للجناية الاول لان الاول هدرت لوجودها في ملك المقتول فكانت
 قسط المقتول متلفا لنصف النفس لجنايتين حكما لكل واحد ربع النفس لكن احدهما
 قبل الكتابه وقد هدرت كما ذكرنا والاخرى بعد الكتابه وقد اعتبرت وموجبهما ضمان العبد
 الاول من نصف قيمته ومن ربع الدية لورثته المقتول واما قسط الشريك فقد اثلث
 نصف النفس لجنايتين حكما وان كانت ثلثا حقيقته لاتحاد الجنايتين الاولين من حيث
 لذن موجبهما وهو الاقل من نصف القيمة ومن ربع الدية يلزم الشريك الحي لانه ما كتابه
 بعدهما لم يصير مختارا للفداء وان كان عالما بالجناية لان امتناع دفع العبد بالجناية حصل

حتى والمسألة عالما
 في عدد الجنايات
 والمكتابين مع العلم بالخلاف

الحكي
 محم

مكتابه المصول قبل ذلك والعبد متى كان ممتنع الدفع بالحماه كان موجب جنايته ولحقا
 على المولى كالمدير ولزومه الاول لانه صار حاساله بغير اختياره كالمدير واما الجناية
 الاخرى وهي الثالثة فموجبهما الاول من نصف القيمة ومن ربع الدية على العبد ولهذا
 كان حمله ما يلزم المكتاب الثاني وهو الشريك الحي الاول من نصف القيمة ومن ربع الدية
 وما يلزم العبد الاول من جمع قيمته ومن نصف الدية كما ذكر المصنف نصف ذلك بسبب
 قسط المقتول ونصف بسبب قسط الشريك الحي وهذا ربع النفس هذا كله اذا كان
 المشجوع لحد المولدين واما اذا كان المشجوع اجنبيا وبقية المسئلة بحالها فيسعى العبد
 في الاول من مائة ومن نصف الدية لان كل نصف منه قد اثلث نصف النفس لجنايتين
 حكما موجب احدهما عليه وهو الاول من نصف القيمة ومن ربع الدية واما المولى
 الذي كاتب او لا فيغرم ربع الدية لانه صار مختارا للفداء بخلافه عالما بالجناية واما الشريك
 الاخر فيغرم الاول من نصف قيمته ومن ربع الدية لانه لم يصير مختارا للفداء وان كانت
 عالما بالجناية لما ذكرنا من ان امتناع الدفع بالجناية حصل كتابه الاول دون كتابته
 هذا كله اذا كاتباه عالمين بالجناية واما اذا لم يعلم بالجناية فحكم المولى الذي كاتبه او لا
 كحكم الثاني في وجوب الاول من نصف القيمة ومن ربع الدية والحرف ماسر من
 ان العبد صار ممتنع الدفع في حق كل واحد منهما بكتابه صاحبه وصار حاساله
 بغير اختياره كالمدير فيلزم الاول كما ذكرنا هذا كله اذا لم يعجز المكتاب واما اذا عجز
 عن الكتابه الاول قبل ان يحكم القاضي عليه بشي فيغرم المولى الذي كاتبه او لا الاول
 من نصف الدية ومن نصف القيمة لان الكتابه انفسخت بعجزه فيحول ما يلزم العبد
 من موجب الجناية من دمه الى دمه المولى لعوده رقيقا وهذا لان الكتابه لما انفسخت
 وصارت كأن لم تكن ظهر ان النفس تلفت بثلاث جنائيات في حكم واحد وهو التعلق
 برقيقه العبد لعوده رقيقا ولم يصير المولى مختارا للفداء لبقا التمام الثانية المانعة
 من الدفع وهي من فعل غيره لا يرى ان العبد لو كان كله له كان عليه الاقل
 من مائة ومن الدية فاذا كان له نصفه كان عليه الاقل من نصف مائة ومن نصف الدية
 واما المولى الاخر فحكمه لا يتغير لان نصيبه مكاتب على حاله فيغرم الاقل من نصف القيمة
 ومن ربع الدية ويغرم المكتاب مثله لما قلنا في المسئلة الاول هذا كله حكم العجز عن الكتابه
 الاول اذا كاتباه جاهلين بالجناية واما اذا كاتباه عالمين بالجناية فحكم العجز عن الكتابه
 الاول ان يغرم الذي كاتبه او لا ربع الدية لانه صار مختارا للفداء في الاول بحيث كاتبه

والمراد اي الاصل
 ماسر في الكتابه
 عالما
 يعني مما اذا
 كانت بلا علم

عالم الجناية هذا ما يلزمه بالجناية التي قبل الكتابه واما الجناية الموجودة بعد الكتابه
فيغرم بها الاقل من ربع الدية ونصف قيمته لان ذلك القدر كان واجبا في دمه العبد
نسب الجناية الموجودة بعد الكتابه وقد تحول من دمه الى دمه المولى عند
سمي الكتابه بالعجز **قوله** والباقي كما مر اسارة الى حكم ضمان الشريك الاخير
وصان العبد اما الشريك فيغرم الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية لانه لم يصير
مختارا وان كان عالم الجناية حال كتابته لا تمنع الدفع بكتابه المكاتب الاول
واما العبد فيغرم الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية لما مر في المسئلة الاولى
قال في الكتابه وهذا كله قياس قول ابي حنيفة بناء على ان الكتابه تجزئ عنه
قوله وان قتل مكاتب حرا خطأ فمضى عليه بالعمه فقتل احرا فلم يقض بها حتى مات
عن كسب لا يقضى بالمكاتبه يوفى منه المقضى به دون الاخر ترجحا بالموء اذ سرى
المقضى الى الولد غير ساقط بالموت عاجزا كالدن عكس غيره وان قتل خطا
والتيه لا تنفى ايضا يدي حق المقضى له من الكسب واستكمل منها لانه ابقى على
غير المقضى له من العكس اذ جهة لا تتعلق بالكسب بحال بل بالرقبه والطرف
وبدلها بشرط الفراغ عن المقضى اذ المقضى كالدين تعلق بها من الوجه الذي
تخلها القيمة وهو الماله لا الادبيه عكس الجنايه **قوله** اعلم ان هذه المسائل هي
مسائل الباب الرابع من الجنايات التي نقلها المصنف الى هذا الباب كما استرنا الله
في اول الباب اذ اعرفت هذا فنقول اذ اقبل المكاتب رجلا حرا خطأ فمضى القاضى
عليه بالعمه ثم قتل المكاتب رجلا اخر فلم يقض عليه بالجنايه الثانيه حتى مات عن كسب
لا يقضى بالمكاتبه بان كانت المكاتبه الناء والكسب ماله فانه يوفى منه موجب الجنايه
المقضى بها دون موجب الجنايه التي لم يقض بها ترجحا للمقضى به على غيره بالقوه
اذ المقضى به صار دينيا والدين اقوى من موجب الجنايه لوجوبه حال الرق
والحرية وعدم وجوب موجب الجنايه حال الرق ولهذا سرى دين الجنايه
المقضى بها على المكاتبه الى ولدها لان الدين التاكيد في الام بصير وصفا لها فيسرى
الى الولد كدين المادونه وكذا لا يستقط دين الجنايه المقضى به بموت المكاتب
عاجزا كسيار الديون عكس حكم غير المقضى به من الجنايه بانه لا يسرى الى الولد
ويستقط بالموت عاجزا اذ بالعجز تنفس الكتابه من الاصل فيظهر ان الجنايه كانت
في حاله الرق فيكون موجبها على المولى وانما يبدى القاضى لا قوى بعد موت المكاتب

لان ندم المروك من كسبه الله بخلاف ما اذا كان المكاتب حيا حيث كان له ان يبدى
بالي الديون شالان تعبير كسبه الله دون القاضى **قوله** وان قتل خطا الى اخره اشار
الى ان المكاتب الجاني لو قتل رجلا بعد القضاء عليه بموجب الجنايه الاولى وقد ترك
كسبا وكل واحد من الكسب والعمه التي لزمته فانه لا تنفى بموجب الجنايه المقضى بها
وانه يبدى بحق ولي الجنايه المقضى له من الكسب او لا فيأخذه ويستكمل بقيه حقه
من العمه ثم ان فضل شئ من قيمته كان لولي الجنايه التي لم يقضى بها لان البداه بحق
المقضى له ابقى تفعالا على غير المقضى له من العكس وهو البداه من قيمته او لا لما فيه
من امكن قضاء من غير المقضى له جنيده بيانه ان حق ولي الجنايه التي لم يقضى بها
لا يتعلق بالكسب بحال بل يتعلق برقبه المكاتب وطرفه وبديلها بشرط فراغها
عن الحق المقضى به فلو يدا ما بقضاء حق المقضى له من قيمه الرقبه وبقي شئ من الكسب
لم يمكن قضا من غير المقضى له منه لعدم تعلق حقه بالكسب بخلاف ما اذا ابدى المكاتب
في الدفع الى المقضى له وبقي شئ من العمه حيث يمكن قضا من غير المقضى له منه
لتعلق حقه به فكان اولى مراعاة للحق **قوله** اذ المقضى كالدن الى اخره اشار
الى جواب سوال مقدر وتقريره ان يقال وجب ان يبدى بحق ولي الجنايه التي
لم يقض بها قبل المقضى له او يستويان لان الجنايه متعلقه بالرقبه والقيمة بدل الرقبه
وبعبر الجواب ان يقال موجب الجنايه المقضى به بمنزله الدين من حيث انه يتعلق
بالرقبه من الوجه الذي حكى العمه الرقبه بسببه وهو كونها مالا من الوجه الذي
لا تخلها القيمة بسببه وهو كونها رقبه اذ هي جنى على غيره بخلاف الجنايه فان الامر
فيها بالعكس حيث تعلق بالرقبه من الوجه الذي لا تخلها القيمة بسببه وهو لاديه
دون الماله فكانت اليد ليه في حق الجنايه المقضى بها اظهر فصارت البداه بها
اولى **قوله** وان اقر على ولده بجنايه او دين لم يلزمه الا بالتصديق عن عقل
لانه ملك المولى حتى يكتب عليه وله التكفير به ولا يبرأ عن عبه والوطى بعد عجز
بعث جنيته صد غيره ويأخذ الوالد كسبه تحقيقا للتبعيه فاضيا منه الدين دون
الارش وقا بالزعم كافي المعاش فان لم يأخذه حتى مات الولد ضرب فيه المقر لها
بعينها ان سبق الاقرار بالجنايه وعدم الدين ان سبق الاقرار به كافي الثابت بالبينه
لان الجنايه صارت مالا اذ الموت عمن يودى كالموت عمن يودى حتى لو اقر الولد
على الوالد قبل ما بعد موته على الارث لكن نعرها والدين مال بنفسه فاعتبر السابق

مرجحا وحار اكمافي العتق والمجاهد الماري انه لو اقر بعد موته قدم الاسبق
لانه عكس الاقرار على نفسه يلاقي الكسب لا الدمه حذار الزام العسر فيقدر النفاذ
بالفراع كافي اقرار المولى والوارث على المادون والميت الماري انه لو لم يمسب
واذا بلغت الجنايه بالدين لانها صارت مالا والولد حذر رقيق عكس مالمات
للاستناد الى اخر الحياه ضمن الياس عن الدفع ودين المخرضه دين العبد لا يتعلق
لكسبه الماري ان ما يلحق المادون بعد العتق لا يوقى من كسب قبله والحرف
الجامع ما عرف ان جنايه الكاتب لا تصير مالا بالالحكم او العتق او اللوث
عن وفا لقيام عرضه الدفع قبله من مكاتبه اقرت على ولدها الجنايه او دين
لم يلزمه حكم اقرارها لان تصدقها وهو ممن يعقل ذلك لانه ملك المولى ولهدا
مكاتب عليه وجاز للمولى ان يعتقه عن كفاه بينه وان يبري بايغه عن عسه ولو كانت
جاريه جاز له ان يطاها بعد عجزها عقيب حبسه خاصتها البنت بعد الشرا
وهذا بخلاف غير الولد من اكسابها حتى انها لو اكتسبت عبدا واقرت عليه بحايه
او دين صح اقرارها والفرق ان الولد تبع لها وهي مملوكه للمولى رقبه فكذا ولدها
تحقيقا للتبعيه فكان اقرارها ملاقي لحق المولى من وجه فوقع الشك في صحة اقرارها
ولا يصح بخلاف اقرارها على غير الولد لانه يلاقي حق نفسها فكان اقرارا على نفسها
فيصح ولهذا لا يتكاتب المكسوب على المولى ولا يجوز اعتاقه عن كفاه بينه
ولا ان يابعه عن عيبه ولا وطيه لو كان امه قوله وبأخذ الولد كسبه الى اخره
اشاره الى ان الولد لو اكتسب اكسابا كان لامه ان تلخذ اكسابه تحقيقا لتبعيته
اياها واذا اخذت التسيب كان عليها ان تقضى منه ما امر به عليه من الدين
دون ما اقرت به عليه من ارض الجنايه لانها رعت ان المقر له بالدين احق
بما في يدها من كسبه الولد وهو منزلة كسبها ولم يزعم ان الجنايه بتقضى نفسها
لصير دينا واجب القضا لما عرف من ان جنايه الكاتب انما تصير دينا بحد الاشياء
الثلاثه القضا او العتق او الموت عن وفا كما تقدم في اوائل الباب وكما سيأتي في اخر
الباب ليقع الياس عن دفعه بالجنايه فلهذا كان عليها قضا الدين دون الارش
وفا يزرعها الماري ان الامر لو كان معاينا ظاهرا واخذت الام شيئا من كسبه
لان علمها قضا الدين دون الارش كذا هذا فان لم تأخذ الام الكسب حتى مات
الولد فلا يخلو اما ان يسبق اقرارها بالجنايه او بالدين فان سبق الاقرار بالجنايه

صرب في الكسب كل واحد من المرءه الحقه وان سبق الاقرار بالدين قدم صاحب
الدين على ولي الجنايه كما لو ثبت كل واحد منهما بالبينه سابقا او لاحقا وهذا لان الجنايه
المري بها عليه صارت مالا بموته لان موت الكاتب عن يودي بذلك الجنايه عنه كالموت
عما يودي به بذلك الجنايه من الكسب لان من يودي اذ يبقى ادى بذلك الجنايه
وعتق هو والميت مستند الى اخراجها به ولهذا الوارث المولى على امه دين وحنانه
ثم ماتت وتركت مالا يفضل عن بدل الجنايه قدم الدين والارش المقري بها على
الارش لزعم المقر وهو الولد ان على الام ديناً والدين مقدم على الارش فان فصل
وجب ان سدا بالدين وان سبق اقرارها على الولد بالجنايه الماري ان الكاتب
ادامات عن كسب يفضل عن بدل الجنايه وعليه دين وحنايه بدد بالدين ولا يتماهان
فقد اهاننا وحب ان لا يتماها ويقدم الدين فلهذا هناك انما لم تقع المحاصه ادا لم يمسب
التزكه بالدين والجنايه فلو قلنا بالمحاصه لبقى شئ من الدين والدين مقدم على دين
الجنايه فيبقى عند ذلك انه مات لا عن وفا فيظهر ان الجنايه لم تغلب مالا عند موته
واذا أدت المحاصه الى هذا قدمنا الدين لهذا وههنا لا يودي الى هذا لان الام باقية
يودي بذلك الجنايه فان فصل الجنايه تتعلق بالكسب عند الموت والدين يتعلق
حال وجود الكسب فكان الدين اسبق تعلما فوجب تقديمه ملكا الجنايه وان تعلقت
عند الموت بكسبه لكن لا يقتصر تعلتها على الحال بل يستند الى وقت الاقرار لانه
يتقلب اقرارا على المقر من وقت الاقرار فاستويا فان فصل المستند ثابت
من وجه دون وجه والدين ثابت من كل وجه فبان اقوى واولى بل سام لكن
الجنايه تقوى بالسبق في الاقرار والدين يعوى بالسبق في الثبوت فكل واحد
من القوه مالميس للاخر فاعند لا ونساويا نصار كان اقرت بها معا
لكن بغيرها الى اخره استدراك من قوله لان الجنايه صارت مالا وفيه اشار
الى علمه مساواة الارش للدين وتأخره عنه وماتنه ان تقول ارس الجنايه
وان صار مالا لموت الولد لكن لا بنفسه بل بغيره وهو الموت والدين مال بنفسه
لا بغيره فاد اسبق الاقرار بالدين كان السابق مرجحا له على الاقرار بالجنايه فبعد
وان سبق الاقرار بالجنايه كان السابق جابرا لما في الاقرار من النقص الناشئ
عن كون ثبوت الماليه فيه بالغير فاستوى الاقراران لان لكل واحد منهما نوع قوه
وضار كما قلنا في الوصايا في مسيله عتق المريض ومجاابته عند ابي حنيفه

من حيث ان المجابه تكونها معاوضه ماله اقوى من العتق فاذا باع المريض شيئا
من ماله لمجاهة ثم اعتق عبده كانت المجابه مقدمه لتكونها سابقه في الوجود
وان اعتق ثم عابا كانا سواءا لم يجز ما في العتق من النقص بسبقه على المجابه
كذا هذا **اوله** لا يرى انه لو اقر بعد موته الى اخره استشهاده على صيرورة
الجنايه ما لا يموت الثالث والضمير المنصوب المتصل في قوله انه عايد على الوالد
وسأله ان الوالده اذ اقرت على الولد بعد موته بدين وجنايه قد تم الاستيق منهما
على غيره وان كان السابق اقرارا بالجنايه لان الوالد مات عن وياها اعتبار وجود
من يورث عنه وهي الام فصارت الجنايه دينيا عليه وصار كان الام اقرت عليه
بدين ثم بدين وهذا لان اقرارها يلا في حقها وهو كسب الولد لادمتها اذ لا يجوز
الزام دمه الغير بموجب اقراره واذا كان اقرار الام يلا في كسب الولد فيتقرر
نفاد اقرارها بفراغ الكسب عما يتعلق به من الديون وقد تعلق به دس الاقرار
الاول فلا يظهر حكم الاقرار الثاني مع وجوده فلها قد تم الاول بخلاف اقرار
الولد على نفسه بدين ثم بدين لان اقراره يلا في دمه نفسه لا الكسب لان صحبه
اقراره باعتراف دمه كقرار المريض لا باعتبار الكسب بل يجوز اقراره على نفسه
ثم يسئل الى الكسب فاذا صحح الاقرار ان ما غنار الدمه لرمه الختان جميعا على السواء
فنظير اقرار الام اقرار المولى على عبده المادون واقرار الوارث على الميت
بدين ثم بدين فانه يقدم السابق من الدين لان صحبه اقراره باعتراف الكسب
لا الدمه ونظير اقرار الولد اقرار المادون او الوارث على نفسه بدين ثم بدين
فانها يستويان لان صحبه اقراره باعتراف الدمه لا الكسب **والله** لا يرى انه
لو لم تمت الى اخره استشهاده اخر على صيرورة الجنايه مالا بالعنى وبيان
ان الولد لو لم تمت حتى اكتسب مالا وقد اقرت الام عليه بجنايه ثم بدين
فاذا بدل الجنايه واعتقد بطلت الجنايه دون الدين لان الجنايه صارت مالا
بعد العنى فكان الولد حرا عند صيرورتها مالا لا رقبيا وهذا بخلاف مال الوارث
الولد وترك كسبا والسيله حالها حيث لا تطل الجنايه بل يكون الكسب المتروك
من الجنايه والدين لان صيرورة الجنايه مالا يستند الى اخر جزء من اجزاء حياته
لان ذلك الوقت تحقق اليأس عن الدفع بالجنايه واذا كان كذلك فنقول
في الصورة الاولى دين الجنايه صار مالا حال خريه الولد ودين الحر لا يعلو

كسب

172 يكسب الرق لان كسب الرق مال المولى ودين الحر لا يتعلق بماله غيره وفي الصورة
الثانيه دين الجنايه صار مالا حال رقب الولد فيجوز ان يتعلق بكسب الرق
لان ذلك دس على المولى من وجه لتعلقه بما هو مال المولى فيجاز ان يقتضى مال
المولى من وجه لا يرى ان ما يلحق العبد المادون من الدين بعد عبده لا يورث
من كسب الكسبه قبل العتق لما قلنا من ان دين الحر لا يتعلق بكسب الرق
علافا لما لحقه من الدين قبل العتق حيث يجوز ان يورث من كسب الرق
كما قلنا **اوله** والحرف اى الاصل الجامع لهذه الفروع ما عرف من اصل
اصحابنا ان جنايه المكاتب لا تصير مالا لا يباحد امور مله حكم القاضي لموجبها
او بعتقه او موته عن وقازاد في الهاشمي او بالصلح عن رضى اد بطل واحد
منها تنفع الناس عن دفع العبد بالجنايه اما قبل هذه الامور فعرضه دفعه بالجنايه
قاعه فلا يمكن القول بصيرورة جنايته مالا **والله** **الحاجه على الثالث**
اعلم ان هذا الباب يشتمل ايضا على مسائل الباب الثالث من ابواب الجنايات
في ترتيب الجامع نقلها المصنف اليه للناسيه كما ضم بعض مسائل هذا الباب
الى مسائل الباب الاخر من الرهن وجعلها في باب رابع من جنايات كتابه كما انها
عليه هناك من قطع دا عدا من داك من الزند ثم داك من يمين ذا اصبعها
ثم ذا يمين اخر ثم داك من يمين ذا اصبعها ثم ارتفعوا الى القاضي قضى لها
بقطع يمينها مكمل الحق الاول بنصف ديه اليد وحق الثاني بثلثه اثمها
لان القطع يورث كل واحد اصبعين ونصفا وكل اصبع خمس حق الاول
ربيع حق الثاني لان الاول استحق يد اكامله والى باب اصبع اذ اثر النقص
في مكته فبين زالت باستيفاء الاصبع للرضا بالنقص كما في المشرك لافي نفى
تأصل القصاص لا يرى انه لو قلع السن السوداء او فقت العين البيضا
او قطعت اليد الشلا طما قبل تاكد المالك بقضا او رضا الجاني بطل حق المجني عليه
الاول اصلا كما في الصحيحه ولو انحلت او برات وجب القصاص لا المال كما عي
بمين السارق بدينها او بره شتمها قبل الدرا اذ الحادث صفة كابدال المريض
لاداب عكس انبات عدم التنبه لان السبب اوجب المال عينا لتعقده محلا ومحال
قلبه فصا كما منع القطع ببلوغ غير النصاب نصا بالكنز بل شس المتلوع ودونه
لا قصاص وما فات على احدها بر حام الاخر مضمون على الجاني اذ قضاه خفا عليه

كالمه تلعب في مفاصل واحد ضد ما لو قطعت ظمما او باكله ولان تعدر القصاص
لعن من الجاني صد بعده لمعنى من الولي ثقله ما لا بد لئلا ان المع بالخطا يعطي
المال لدعي العمد بلا عكس من لو ان زيد او طع عدا عيني عمرو من الزند ثم ان عمر
قطع من بين زيد اصبعين ثم قطع زيد عيني رجل اخر ثم قطع ذاك الرجل من بين
زيد اصبعين لحر ك ثم انهم تراءعوا الى القاضي فطلب الاقطعان وهما عمر والرجلي
وطع يد العاطع وهو زيد فوضي لهما بقطع الباقي من يده وهو الكف وما عليه
من الاصابع الثلث ثم بكل حق كل واحد منهما من اليد فحق الاقطع الاول
وهو عمرو في نصف اليد وحق الثاني وهو الرجلي في ثلثه اثنان ديه اليد
وهذا لان وطعها يد العاطع بعد قطع كل واحد منهما اصبعين منها يوفى من حق
كل واحد منهما اصبعين ونصف اصبع سطعه بحاله الانفرد واصبعان ونصف
سطعه بحاله الاشتراك كما علمنا ثلث اصابع وكل اصبع من الاصبعين والنصف
خمس حق الاول وهو عمرو وربع حق الثاني وهو الرجلي لان الاول استحق يد كامله
بقطع يده بحال كمال يد العاطع والثاني استحق يد اقله الاصبع لقطع يده بحال
نقص يد العاطع من الاصبع التي قطعها الاول فوله اذا اثر النقص في ثلثه نصيب
والتاسع من الاصبع الى اخره اشار الى جواب سوال معدر وتقريره ان يقال
وجب ان لا يكون الثاني ان ينقص من الجاني لان قطع يده اكامله لم ينع موجب
للقصاص لتقصان يد الجاني بالاصبع التي قطعها الاول وهذا لان القصاص سرطه
المساواه ولا مساواه من الكف الناقصه واكامله لا يرى ان يد الجاني عليه لو كانت
بافصه الاصبع ويد الجاني كامله لا يجب القصاص فكذلك هنا وتقرر الجواب ان يقال
انما امتنع القصاص هناك لان اثر النقص في نفس اصله القصاص منها لان اسسها
الكامل بالنقص ظلم لما فيه من تفويت زياده على الجاني لم يفوت مثلهما والاصل
حرمة الزيادة حفظ الحق صاحبها والظهار للعصيه اما هنا فافتر النقص ليس في نفس
اصله القصاص لان اسسها النقص الكامل جاز ان ارضى به صاحب الحق كماله
على اخر كرحنطه بجيده فظفر من ماله بكر حنطه رده كان له اخذه ان شا
كذلك هنا وانما اثر النقص هنا في ثبوت الخيار للمجنى عليه بين ضمن الجاني ديه
يده كامله لكونه كمال حقه من حيث المعنى وبين ان نقص مع التقصان ولا يسي له
سوى ذلك لكونه اصل حقه من حيث الصور لا يرى ان الانسان قد يرضى بالقصاص

مع التقصان تشبها لخطبه ودر كالتاره ولا يرضى بالارس كاملا وقد يكون الامر بالعكس
واذا كان المجنى عليه مخيرا بين القصاص مع التقصان او اخذ الارش واقدم على قطع
اصبع الجاني علمنا انه اختار القصاص مع التقصان فسلط عليه من قصص العاطع
الديه لان المخير من شيتين اذا اختار احدهما او شامنه سقط خياره وصار
كالشترى اذا وجد العبد المسع عيبا كان له حق الرد ولو قطع يده سقط خياره
لرضاه به كذلك ههنا وهذا بخلاف ما لو حدث التقصان بعد الجنايه حيث لا تخير
المجنى عليه خلافا لبعض اصحابنا لان القصاص واجب عينا فحقه في المحل
وانقص بنقصانه فوله لا يرى انه لو قلعت السن السود الى اخره
استشهد بما ذكر من ان اثر نقص طرف الجاني في عكس المجنى عليه من نفس
الديه لا في نفس تاصل القصاص وسماه فيما اذا قطع صاحب السن السود انظيرها
من اسنان صحيحه او قبا صاحب العين البيضاء عينا صحيحه او قطع صاحب اليد
الشلاليه صحيحه حتى ثبت الخيار للمجنى عليه من اخذ الديه ومن ان نقص
مع التقصان ان امكن بان لم تنقص العين وخود لك ثم جاز رجل وفوت محل
القصاص ظمما قبل ان ساكد وجوب المال للمجنى عليه بقضا القاضي او رضا الجاني
فانه سطل حق المجنى عليه الاول وهو صاحب الطرف الصحيح اصلا كما لو كان
طرف الجاني صحيحا وقت الجنايه ففوت به رجل ظمما ولو لم يفت طرفه لكن الجلي
بياض العين او سواد السن او شلل اليد فانه يتعين القصاص دون المال
لانه ظهر ان اليد كانت صحيحه لان كان بها وجع وان بياض العين كان غطا
وسواد السن كان وسخا وذلك موجب لتعين القصاص كما يتعين بين السارق
للقطع اذا كانت شلا عند السرقة فبرأت قبل القطع او كانت صحيحه عند السرقة
وشالاه شلا وهو المراد بالش في قول المصنف او بر شقها حتى امتنع القطع لكونه
انلا فالجنس المنفعه بنا على اصل اصحابنا فبراشل شاله فان فصل وجب ان لا يقطع
لان السرقة في الابتداء وقعت غير موجبه للقطع بدليل انه لو لم يبر الشال
لا يقطع عينه والسرقة اذا وقعت غير موجبه للقطع وقعت موجبه للضمان
فلا تنقلب موجبه للقطع مستقطه للضمان عنه بعد ذلك كما ذكرنا فيمن قلع ثنيه رجل
ولا ثنيه للقالع ثبت للقالع ثنيه قبل الحكم عليه بالارش فلهما السرقة وقعت
موجبه للقطع بالنقص ومحل القطع تام وهو اليمين لانه تاخر اقامه القطع وامسح

كما يصير اطلاقا حكما من وجه فاذا ابرأت الشمال فقد زال المانع والمؤخر
فوجب الاقامة كما لو تاخت اقامه الحد لشده الحرام والبرء من راب الحجر والبرء
وتسند المصنف رحمه الله فلع السن السوداء واحدها يكونه ظاهرا اشاره الى ان ذلك
اذا كان بحق لا يبطل حق الجاني عليه الاول بل ينقلب فالا يكون الجاني وفي نظيره
حما مستحقا عليه فكان كالعالم حكما وفي نفسه تأكد المال يكونه بقضا القاضي او رضاه
الجاني اشاره الى ان الاختيار المجني عليه الديه بدون احد الامر من لا يكون معتبرا
لان نقل حقه الى الديه ضرب تصرف على الجاني وليس له ولاه الا لزام عليه
الامر ما او يحكم القاضي ويسده بالاول في قوله بطل حق المجني عليه الاول
اساره الى ان المجني عليه الثاني وهو صاحب الطرف الناقص الذي جنى على الصبيح
ثم جنى عليه رجل اخر ظاهرا ان يضمن ذلك الرجل الجاني عليه موجب الجناية لان
طرف من عليه القصاص فيه معصوم في حق سائر الناس دون المجني عليه ولا حق
لن له القصاص فيما يوجد من ارس محل حقه لان القصاص ملك ضروري يظهر
في حق الاستيفاء وما كان في معناه لا غير كما في اليد الصحيحه مع السلا دون غيره
وسياتي ما انه باوضح من هذا في هذا الباب ان شاء الله تعالى ويسده براء الشك
وهو الشمال يكونه قبل الدرا اشاره الى ان السارق لو رفع الى القاضي وسأله
سلا فوقع عنده انه لا يبرأ من التل فلما راعه القطع وضنه السرقة ثم رآه شماله
سلا يقطع عنه لان الدرا قد صح والحدود محتال لدراجه وانما لما ضنه فقد ملك السرقة
منه من حين الاخذ فقبل ان يملك نفسه وذلك لا يوجب القطع
اد الجاذب صفه الى اخره اشاره الى جواب سوال مقدر ويسره ان تعال
بروال نقصان طرف الجاني حدث في محل القصاص زياده لم يكن تأثته يوم الجناية
فوجب ان لا يثبت للمجني عليه فيه حق بل تنعین المال كعدم التثنيه اذا ملع
تثنيه غيره ثم ثبت للعالم ثنيه بعد ذلك وعبر عن الجواب ان يقال الحادث بمراد
النقصان وصف للطرف لاداة اخرى غير ذلك الطرف فصار كابل المريض
من مرضه يقال بل المريض وابل اذا ابرأ ووصف المحل بتبع له فكان اثره في استقاط
الخيار لاني المنع من استيفاء حقه وهذا عكس الحادث في مسله التثنيه لان الحادث
دات اخرى غير المقلوعه لا وصف لها والسبب في جناية الجاني قد اوجب عليه
المال عينا لتعينه محلا لحق المجني عليه عند عدم ثنيه الجاني والجناية اذا انعقدت

موجه الديه بحسب القصاص حال ادمن الحال انقلاب الديه قصاصا علاف القصاص
فانه يجوز ان ينقلب ما لا عند قيام دليله فصار امتناع القصاص في مسله عدم
التثنيه كامتناع قطع السارق فيما اداسرو سلا لا يساوي نصاب السرقة وهو
العشره ثم زادت قيمته حتى بلغ النصاب لان سبب القطع لم يتحقق في حقه وهو
سرقة نصاب كامل كما لم يحسب سبب القصاص في حق المجني عليه لعدم ثنيه الجاني
لكن يزيل شس المقلوع اساره الى ان اثبات السبه وان لم يقلب المال نصابا
لانه يزيل شين السن المقلوعه حتى لو تلغ ثنيه رجل حتى وجب القصاص المجني
عليه فلم يختصا حتى ثبت له ثنيه اخرى لا بحسب القصاص لان الاثبات يزيل شس
المقلوع وبلين ان مثبت السن لم يفسد مظهر ان القصاص لم يكن واجبا اذا نقص
دون ثبوت سبه وهو شين المجني عليه بنواب جماله ومافات الى اخره
اي ومافات على كل واحد من الاقطعين بزحام صاحبه له في قطع يد الجاني
وهو نصف الديه في حق الاول ولنه اثباتها في حق الثاني مضمون على الجاني
اد قضى به حقا عليه الى اخره اشاره الى جواب سوال مقدر ويسره
ان تعال وحسب ان سيقط عن الجاني من حق الاول شي يقطع الثاني اصبع الجاني
كما لو قطعت ظمرا او ناكله اصابتهما وعبر عن الجواب من وجهين احدهما ان تعال
الثاني لما قطع اصبع الجاني صار للجاني موفيا به بعض حق مستحق عليه نصار
كالعام لسلاسه له من حيث المعنى حيث صرفه في حاجه نفسه فيلزمه بدله رعايه
لحق المستحق وصار كما لو قطع في قصاص واحد بخلاف ما لو قطع ظمرا او ناكله
لانه لم يصير موفيا بطرفه حقا مستحقا عليه فلم يسلم له من حيث المعنى وهذا
بخلاف ما لو قتل رجلين فاقصص احد ما منه حيث يبطل حق الاخر ولا بحسب
الديه وان كان القاتل قضى بنفسه حقا مستحقا عليه لان هالك لاسم قصاص
لحد ما بالموث وبعد الموت لا يمكن ايجاب الضمان ابتداء اما بعد القطع هو محل
لوجوب الارش فيجب الارش للثاني والوجه الثاني ان يقال القصاص بعد
لمعنى من جهة الجاني لا لمعنى من جهة الولي والاصل ان تعدر القصاص اذا كان
لمعنى من جهة الجاني ثقله ما لا بخلاف ما اذا تعدر لمعنى من جهة الولي والدليل عليه
ان المراد بالخطا من يدعى عليه لا يعطى المال للدعي لان دعوى الجاني الخطا
معنى من جهة ثقل القصاص ما لا بخلاف العكس وهو ما اذا اقر الجاني بالعمل

لمدعى الخطأ حيث لا يجب شيء وهذا لأن القياس يلى وجوب المال تقابله النفس
لنقد المماثلة بينهما وإنما عرفنا وجوب الدية بضائى فصل الخطأ والخطأ معنى من جهة
الجاني فما كان في معناه كان ملحقاً به وما لا فلا وان قطع أحدهما أصبعاً
ثم اجنبى أربعاً ثم الآخر كفته فله خمس دية اليد ما إذا أصبع استوفى للأول وللأول
ما فيها بأربع عدل الآخر مستوفياً لها بقطع الكف لأنه أصل في الاستيفاء إن كان ما عا
في النفع لا يرى أن الأول لو عاد بعد الجنبى ووطع الكف صار مستوفياً حقه
وإن شارك الآخر فيه فله خمساً دية اليد وللآخر بأربع عدل الكف بأربع يدها
وانفرد الأول بأصبع وإن بد الجنبى وثنى لحد يما وثلاث الجنبى ورابع الآخر
بالكف دى الأصبعين فله ربع دية اليد وما فيها لصاحبه لأن ما توسطه الجنبى
عكس ما سبق كالباقى لا الباوى في جرحها كذا لا يتغير قدر المستوفى قبله وإن شاركه
الأول في الكف فله ثلثه إن كان دية اليد وللآخر بأربع عدل الكف بأربع يدها
الأول والباقى عنهما وأرش ما قطع الجنبى للجاني دونها إذا المتأذى بدى بعدى
المكته عن القطع والصلح إلى الغير حتى كان العقر ودية القاتل للزوج والوارث
دون الزوج والولى أى ولو أن لحد لا قطع من يد الجاني أصبعاً
ثم قطع الجنبى ما بقى من أصابعه الأربع دون الكف ثم لا قطع الآخر بقطع الكف
ثم اجتمعوا عند القاضي قضى على الجاني بدية واحدة لما ذكرنا يكون لقاطع
الكف منها خمسها ما إذا الأصبع الذى استوفاه الأول لاستوفىها الآخرى أن الأول
لو قطع كل يد الجاني صار كل الدية للآخر فكذلك إذا قطع البعض كان مثله من الدية
للآخر اعتبار البعض بالكل ويكون للأول بأبى الدية بمقابلته أربع أصابع صار
للآخر مستوفياً لها بقطع الكف لأن الكف أصل في الاستيفاء والأصابع تتبع لها وإن كانت
بأنه للأصابع في حق النفع وإذا كان كذلك كانت الأصابع في حق الاستيفاء كالوصف
للكف فيعمل لا قطع الثاني كأنه استوفى أصل حقه بعد فوات وصفه غير أن الجاني
قضى بالأصبع الذى قطعه الأول جعاً عليه ولا يظهر في حق الناس هذا إذا انفرد
للآخر بقطع الكف وأما إذا شاركه الأول فيه فيكون للأول خمساً دية اليد وللآخر
بأربعها وهو ثلثه أخماس لأن الكف فاق بقطعها وعليه أربع أصابع حكماً فصار كل واحد
مهما مستوفياً بقطع الكف أصبعين وللأول قد انفرد بأصبع قبل ذلك فقد استوفى
حاله إن انفرد أصبعاً وحاله الاشتراك أصبعين وذلك ثلثه أخماس حقه بقى من حقه

حسان فيقتضى له خمس الدية وأما الآخر فقد استوفى أصبعين حاله الاشتراك
خاصه وذلك خمساً حقه بقى من حقه ثلثه أخماس فيقتضى له ثلثه أخماس الدية
هذا كله إذا بد أحد الأقطعين بالقطع قبل الجنبى وأما إذا بد الجنبى بقطع
أصبعاً من يد الجاني ثم ثنى أحد الأقطعين بقطع أصبع ثامنه ثم ثلث الجنبى بقطع
أصبع ثالثه ثم ربع الأقطع الآخر بقطع الكف وعليها أصبعان فلقاطع الكف ربع دية
اليد وبأربعها وهو ثلثه أربعاً لصاحبه قاطع الأصبع وهذا لأن الجنبى قطع
أصبعين أحدهما سابقته على ووطع الأول والآخرى متوسطه بين قطع الأقطعين
وحكم الأصبع المقطوعه وسطاً عكس حكم الأصبع المقطوعه سابقاً لأن الوسطى كالباقي
في حق الأقطعين وللأولى كالثانية لأن الوسطى قطعت بعد ما صار أحد الأقطعين
مستوفياً بعض حقه وبعد ما وجبت المحاسبه مع شركه بالقدر المستوفى من
العصا من إذا لم يظهر بقطع الجنبى بعد الأول أنه لم يصر مستوفياً بعض حقه
ولو اعتبرنا الوسطى ما وده حقه وحكم لغرب السبه التي وجبت المحاسبه
بها بين الشريكين بالقدر المستوفى قبل قطع الجنبى وهذا خلاف الأصبع الأول
لأن الجنبى لما قطعها لم يكن أحد الأقطعين مستوفياً شيئاً يجب المحاسبه بقدره
مع شركه ليكون في عذم اعتبارها بأمه حكماً بغير قسمه وجبت المحاسبه بها
من الشريكين فلا ضروره في جعلها كالعامة حكماً فتاب ما وده حقه وحكمها
الآخرى أن من مات وعليه العان لكل رجل الف وترك الفاقست يدها ثم إن
أحد ما أسرا عن خمسائه فانه يسلم له ما قبض ولو أبرأ قبل أن يسلم الألف
بينهما قسيت بينهما اثلاثاً وإذا كان كذلك صار كان حق الأقطعين في الابتداء
وجب في أربع أصابع ودية يد يدها فإذا قطع أحد ما أصابعاً صار مستوفياً
ربع حقه وبقى حقه في ثلثه أربعاً وإذا قطع الآخر الكف وفيها ثلث أصابع حكماً صار
مستوفياً ثلثه أربعاً حقه وبقى حقه في ربع الدية وقد المصنف كون ما يطعه
الجنبى متوسطاً كالباقى يكون ذلك في حق الأقطعين أساره إلى جواب سؤال
مقدر وتقريره أن يقال إذا جعل ما يطعه الجنبى متوسطاً كالباقى حكماً
وجب أن لا يفرم موجهه للجاني لعدم الائتلاف عليه حكماً وتقرير الجواب أن يقال
إنما جعل ذلك كالباقى في حق الأقطعين لضروره ما ثبت حكمه من القسمة
كما قررنا ولا ضروره فيما من الجنبى والجاني فوجب اعتبار الحقتنه في جرحها هذا كله

اذا انفرد الاقطع الاخر بتقطع الكف واما اذا اشار له الاقطع الاول في التقطع
بلاول ثلثة اثمان دية اليد والاخر بانيها وهو خمسة اثمان لانه استحق ربع الدية
بازا الاصبع التي انفرد الاول بتقطعها وباقى الدية وهو ثلثة ارباعها لهما بصان
للاول ثلثة اثمان والاخر ثلثة اثمان مصاف الى خمس حصلا له بازاما انفرد الاول
باستيفائه وهذا لان الاول بتقطع الاصبع على وجه التفرّد صار مستوفيا ثمنين
ويقطع الكف مع شريكه صار مستوفيا اصبعاً وبصفاً وذلك لثمة اثمان حقه فبقى حقه
في يده اثمان واما الاخر فلم يستوف الا ثلثة اثمان حقه بقطع الكف فبقى حقه
في خمسة اثمان كما ذكرنا وارش ما قطع الاجنبى للجاني دونها الى اخره
اشاره الى جواب سوال مقدر ونقرر ان يقال وجب ان يكون ارش ما قطع
الاجنبى وهو الاصبعان للشريكين دون الجاني لان حقهما كان متعلفاً بالاصابع
كلها فوجب ان يتعلق ببذل ما قطع الاجنبى منها كما يتعلق بحق المرتهن بملك
الرهون وحق عرما العبد المديون بدله وبغير الجواب ان يقال المنافي للقصاص
وهو حرمة النفس يوجب الاقتصاص على ما ورد به الشرع وهو الاستيفاء وما كان
من توابعه كالصلح فكان المنافي في سبيلنا مانعا من تعدى ملكه المجنى عليها
عن القطع المستحق والصلح الى غيرها واخذ الارش غيرهما لهذا لم يتعلق حقهما
بما وجب على الاجنبى وان يتعلق حقهما بالمبدل ولهذا لو وطئت المتكوحه
بشبهة حتى وجب العتق لم يتعلق حوز وجهها بالعتق بل يكون الزوجه
وان كان حقه متعلفاً بالمبدل وهو البضع لثبوت حقه مع وجود المنافي
وهو الحرمة وكذلك لو قتل القاتل عمداً او خطأ وببيت الدية لا يتعلق بها
حق المقتول بل يكون لوارث القاتل وان كان حق المقتول متعلقاً بالمبدل
وهو النفس لثبوت حقه مع وجود المنافي وهذا الجرمه ولو ان المقتوع
الاول لم يقطع الاصبع بل قطع اليد من المرفق فله نصف دية اليد والاخر مثله
لان المنافي ينفي تعدى الملكه الى اعلل موضع القطع لما مر فوقع فعله ظمناً
مستقلاً للقصاص استيفاء فبقى باقى حقهما وهو دية اليد بينهما عكس ما لو قطع
الاصبع لانه لا يمتنع الا للاف اذ القصاص في الطرف ضده في النفس لما كان
مشتروطاً بتكافؤ الاجزاء حتى لم يقطع اي يد اصلاً ولا يد يده اكنافاً ضد النفس
كان جزوه بعض المستحق لاغيره عكس العضو في قصاص النفس الامر ان

عفا عن النفس بعد طلع العضو صفته عند الامام ضد ما لو عفا عن
الطرف بعد قطع بعضه وصاحب المرفق يقطع ذراعاً قاطعه
المتغابا لبعض كما في الشلاوقايت الاصبع ضد مقتوع الكف
يقطع ذراعاً مثله اذ حوز العبد قد حطى ووفهم الفضل دأباً ومعنى
لنفسه حتى لم يحز القصاص من ميني عبيد بن وهب واليهى والسري كما لم
يحز من حر وعبد او ذلروا نثي او باخذ دية اليد وارش الذراع الصا
في الصبح اذا الاصابع اصل يتبعها الكف حايلاً بينها وبين الذراع
غير مستتبعا اياه وقابا لتبعه اي ولو ان الاول من
الا قطع من لم يقطع اصبع الجاني بل قطع يده من المرفق فله على
الجاني نصف دية اليد وللاقطع الثاني عليه مثله لان المنافي
للقصاص وهو حرمة النفس يمنع من تعدى ملكه المجنى عليه الى
قطع مفصل هو اعلى من موضع قطعه وهو الرسغ لما مر من المنافي
يمنع تعدى الملكه عن القطع المستحق والصلح الى غيرها والقطع من
المرفق غيرهما لانه ليس مستحق للمجنى عليه فوقع فعله ظمناً لفعل اجنبى
اخر فدان مسقطاً للقصاص الواجب لها في اليد الواحدة لا استيفاء
لحق فبقى الباقي من حق الا قطع من وهو دية اليد منها نصفين
كما كان وهذا الخلم عكس الخلم المتقدم فيما اذا قطع الاصبع من يد
الجاني حيث كان فعله استيفاء لبعض حقه لا ظمناً مسقطاً للقصاص
وان قطعه من موضع ليس له قطعه لكون محل قصاصه الرسغ دون
مفاصل الاصابع لان قطعه الاصبع لا فاموضعا مستحق الا للاف
في حقه وان كان مسياً في الافه لمن له العصا اذا احرق من
عليه القصاص لكون مسياً ومستوفياً وهذا لان الجاني يقطع اليد
من الرسغ الاف اصابعه فلم يسق اصابعه فمة في حق المجنى عليه
فدان يقطع الاصبع متلفاً متلفاً ما سب له الافه فصار مستوفياً
كلاف قطعه من المرفق لان الساعد غير مستحق للالاف في حقه
فا فترقا وهذا لان القصاص في حق الطرف مخالف للقصاص في حق
النفس من حيث ان جريان القصاص في الاطراف مشروط بالتكافؤ

يسكنون المعاء

والتساوي ونعني التساوي في الارس والمحل دون التساوي في النفس
من جميع الوجوه لكون الاجزاء المعتبرة في قصاص الطرف ولهذا لا يقطع
اليد بالناقصة ولا اليد واحدة اصلا ولا يد واحدة باليد الناقصة
بها عن اليد لان الاطراف لها حكم الاموال لكونها خلقت وقاية
لنفس ولعلها كان للوصي استيفاء القصاص في الطرف ولذا استوفى
قصاص الطرف في الحرم والعمه معبرة في الاموال فلذا فيما نفى
لمحقها بخلاف العصا في النفس حيث لا تعتبر فيه اليد فتو التساوي
للون الاجزاء والاطراف غير معتبرة فيه ولهذا يقتل الكامل بالناقص
والجماعة بالواحد والواحد بالجماعة النفا والنفا فيه ان في النفوس
المساواة وفيما يرجع الى الحياه والمعنى المطلوب منها والنفوس سواء
في ذلك والمساواة في الاطراف من حيث الاجزاء المعاني المتعلقة
بالاجزاء وندد بما سفاوت غاية التفاوت لان الحيوان ليس من
دوات الامثال الا في موضع تقدير الشرع بالتفاوت وسوي
في الاروش فحينئذ يكون كالتساوي حكما فحكم فيه القصاص والا
فلا واذا كان القصاص في الطرف مشروطا باليد فلولون الاحبذا
معتبره فيه كان جز طرف الجاني كالا صبح في من التنا بعض الحق
المستحق للمجنى عليه لا غير الحق فكان يقطع له بعض حقه لا مستعدا
كما قررنا وهذا علم العضو في قصاص النفس لانه غير الحق المستحق
لابعضه لما ذكرنا من الاجزاء غير معتبرة في قصاص النفس فلا يكون
قطع ولي القصاص في النفس طرف القاتل اسفيا لبعض حقه بل يكون
ظما وعدوانا لا تترك ان ولي القصاص في النفس لو عفي بعد قطعه
عصا القاتل بضمه عند اني حنيفه رحمه الله خلاف ما لو عفي صاحب
القصاص في الطرف بعد قطعه بعضه حيث لا يصح وبيل الجواب
في الاصح قولها اما على قول اني حنيفه رحمه الله فيضمن الاصح الا انه
يعززه القاضي بقطعه الاصح لكونه مثله او لما فيه من الابلام
والخرج الزايد هذا علم بموجب الجناية على الاقطعين واما
علم جنائيه القاطع منها دراع الجاني من المرفق فنقول صاحب

المرفق بخبر من ان نقص من قاطعه او ماخذ اليد لما ذكرنا
ان قطعه من المرفق وقع ظما وكان موجبه القصاص الا ان
يد القاطع انقص لولونها بعرفه وكان لمطوع المرفق الجبار
كما ذكرنا فان احراز القصاص مع النقصان كان له ان يقطع
دراع قاطعه النفا بعض حقه ولا يسي له سوي ذلك كما لو قطع
الاشل او فانت احدي الاصابع يد اصمحه من حيث انه يخر
المقطوعه منه من القصاص مع النقصان ومن احذر اليه
لذا ههنا وهذا خلاف مقطوع اللف اذا قطع دراع مثله
حيث لا يحب القصاص ان يخرط جريان القصاص في الاطراف
المساواة من حيث العمه ولا تعرف مساواة الدراعين
من حيث العمه قطعا وبقينا لان الواجب في الدراع حلومه
العدل لا ادرش مقدروا بما تعرف ذلك بالحرز والظن وحرز
العدل وظنه ويحفي وذلك يوقع احتمال فضل احد الدراعين
على الاخر وهم الفضل من حيث الذات او من حيث المعنى
لحققة الفصل ولهذا لم يحز القصاص من بين العبد من وان كان
فمنها متساوية لاحتمال الفضل بين الادسين من حيث المعنى
وهو القمه ولا بين اليد اليمنى واليسرى للتفاوت في منفعة
البطش على اعتبار اصل الحلقة مع احتمال ان يكون اليسرى ازيد
كالم بحر من طرف الحر والعبد او من طرف الذل والاثني للتفاوت
في القيمة وهو الادس في الاول وفي منفعة البطش في الثاني
والقصاص يمتد على المساواة وبالرضا لا يثبت المساواة فتعدى
الاستيفاء فصار الى الله اما اليد التي وطعت من المرفق
فهي يد صحيحة ولها ادرش معلوم مقدروا ان لم يكن لساعد قاطعها
ارس معلوم لكن يعلم قطعا وبقينا ان قيمة الساعد دون ارس
اليد الصحيحة والنقصان لا يمنع القصاص واما اذا اختار
المالك فله ان ياخذ يده يده ولد الارش الدراع ايضا في الصحيح
وروي عن ابي يوسف في غير رواية الاصول انه لا يحب في
الدراع شي اذ ليس له ادرش مقدروا كان تبعا للاصابع كاللف
ولهذا لا يحب دية الاصابع ولا يحب حلومه العدل في اللف
اذا طغت معها وجه ظاهر الرواية ان الاصابع وان كانت
اصلا لمقدرا رشتها واللف تبغ لها الا انه تقدر القول

يكون الذراع بيعا للاصابع لحيلولة الكف سبها لان الشئ
انما يستتبع ما يملكه دون ما لا يملكه ويعدرا ايضا القول بكونه
تبعاً للكف لان الكف بيع والسع لالمون له بيع وفاء بحكم التبعية
وقول المصنف رحمه الله تعالى حايلا منصوب على انه حال
من الكف في قوله سبها الكف وقوله غير في قوله غير مستتبع
منصوب عدايه حال من الصبر المستتر في قوله حايلا العايد
على الكف والصبر المنفصل المنصوب بقوله مستتبع عايد على
الذراع فالعذر ان الاصابع اصل في اليد سبها الكف في
موجب الجناية على اليد حال كون الكف حايلا من الاصابع والذراع
وحال لونه غير مستتبع للذراع وفاء بالقول بسببه الكف

باب الجناية بعد العتق المبرم او قبله

صريح اهم عتق احدها قبل العتق ومن بعده عالم بحكم الدية
لا القيمة ان لم يكن حتى الاخر عتق قول وفترت فاعلى يعليق
العتق بالجناية اذ فوت الدفع عن يملكه السان في غير الحاي في العتق
ان كان حتى الاخر ايضا الارشاع العتق بالموت المحرم مطلقا او دون
ورطة البيان في الحاي في الاتري ان فوق التز او لزومه من الاحبار
باستقاط الخيار والحرف بتزيل المتهم من شيا كما في العدة والفرار
وتزيل غيره مظهرا وقد عرف وان ابرم بعد القتل ومات
بحب دية يكون منها قدر القيمة في كل المال لانه لا يحصر عنهما
لهم الدواغر والفضل في البلد ان لم يكن حتى الاخر اذ عرضه
الحلاص عنه يدفع الحاي زالت اخو العهر ضد ما لو كفل في الصحة
وداب في المرض لهما ما عا حال العقد بلا محيص وديتان
احداها لذلك والاخرى من كل المال ان كان قبل الاخر ايضا
اذ المكنه لا بعد واحد لهما فاعتبر في حق الاخر اعتبارا حال
الاها م وان ابرم من قتلها ومات فعليه القيمة في الثاني
لانه عجز عن الدفع بكلام سابق كما في المدير والديه في الاول
يعتبر قدر القيمة من كل المال والفضل من البلد لما مر من
اعلم ان ابرام العتق هو ايعا عه على بعض الافراد غير عين اذا
عرفت بعد فنقول في الباب لانه فضول الاول فما اذا
ابرم المولى العتق قبل الجناية ثم من العتق في المعين بعد الجناية

وصورته رجل قال في صحته لعبد به احد كما حرق قتل احدهما رجلا
خطا من المولى العتق في الجاني عالما بالجناية بحب عليه الدية
لا القيمة ان لم يكن حتى العتق الاخر ايضا وهذا عتق قول
زفر فانه قال كتب على المولى القيمة لا الدية وهذا الخلاف
يقوم على ما ذكر في الحاي الصغير فمن عتق عبدا بالجناية
على الغير بان قال له ان مالت فلانا او مينة او سجنه فانت
حرق ففعل ذلك فانه كتب على مولا له الدية عندنا وعند زفر
رحمه الله كتب عليه القيمة لان العتق حصل بكلام واحد قبل
الجناية فلو لم يستهلك الا احدهما لا يختار الفداء فتلزمه القيمة
كما في المدير اذا جنى ولنا انه فعل فعلا يفوت به دفع الجاني عالما
بالجناية مع يملكه من سان العتق في غير الحاي فكان مختارا للقد
دلالة لتجيزه نفسه عن مكنه الدفع فتلزمه الفداء بالدية
قول والعكس ان كان حتى الاخر ايضا الى اخره اساره الى
ما ذكر من الخلم على الخلم فيما اسار اليه من الصور من حيث
وحب فيها القيمة دون الدية اما في الصورة الثانية فلان المولى
لما مات فقد عجز عجزا مطلقا عن دفع كل واحد منهما لشيوع
ما اوجبه من العتق المبرم فانه قبل وجود الجناية فلا يحصل
مختار الفداء لم يستهلك كما في استيلا ديه وتديرة قبل الجناية
وهذا خلاف ما اذا مات العبد الجاني لانه لم يوجد من المولى
فعد بضاف المقتل اليه لا حقيقة ولا تقرير المحصل مستهلكا
فلا يضمن شيئا واما في الصورة الاولى فللعجز عن دفع الحاي
بيان هو مضطر فند لا يختار اذ لا يملكه ترك البيان في
احد الحائنين الا بالقرام وربط في الحاي الاخر لان كل واحد
منهما وكان مضطرا في صرف الاختيار ولهذا لو كان جاهلا بالجناية
لا يوصف بلونه مختارا لما ان الرضا والاختيار لا يحقق بدون
العلم فلذا لا يحقق مع الضرورة الاتري ان العبد المبيع بشرط
الخيار للبائع او المشوي اذا جنى في المدة لا يصير البائع مختارا للقد
باستقاط خياره ولا المستري برده وان رضى البائع به وان كان
كل واحد من الاسقاط والرذ نصرفا بعجزه عن الدفع عالما بالجناية
لان كل واحد منهما مضطر فلا يوصف بالا حصار اما البائع فلا مد
لولا اسقاطه الحار لقات عليه المن الذي اسحق الوصول اليه

مسلم المسع بالسع السابق على الخيانة وأما المستزكي فلأنه لو لا الرد
للزمنه الممن بدون رضاه عند ظهور ان السعة لا توافقه فكان
مضطرا لان خيار المسوي لا يمنع دخول المسع في مله وهذا على
اصليها وأما على اصل الى حنف رحمه الله فلا تنافي بينه وبين ان
يدخل المسع في مله لانه يحتاج الى منع العقاد السع في حق الخلع
عند ظهور ان السعة لا توافقه والحرف الذي يدور عليه حلف هذه
المسائل ان يقال انسان انسا من وجه لكونه قبل انسان غير
واقع في المعين واظهار من وجه لكون محل الاحجاب المهيمن لا بعدد
ومد عرف ذلك في موضعه واذا كان كذلك فيقول جعلنا المولى منهم
في انسان من شيا للتصرف كما في العدة والفرار واما اذا لم يكن
المولى متبعا فمحل مظهر الما او نفعه لا منشيا له الا تترك ان الرجل
اذا قال لا مراسه احدا لها طالق في صحته ثم مرض ثم من الطلاق
في احدهما لعسها بعد العدة من وقت انسان ونصير الروح
فارا حتى يرت المرأة منه اذا مات وهي في العدة وان كان مضطرا
في انسان ادفعنا الى ما صار فارا لا بطلان حقها في ارتها بعد
ثبوته وابطال الحق سبب للضمان مضطرا كان في الابطال
او بخيارا ونهنا صارا بخيارا لنفوسه الموجب الاصل وهو
الرفع لا للموت طالما مبطلا حقا تابا فافترقا بوضعه ان الحاجة
لها الى كمال الاختيار ليلزمه ائوي الضمان وذلك لا يكون
الا في حالة العلم والاحسان المطلق واما الفصل الثاني وهو ما اذا
اهم المولى العلق بعد وجود الخيانة ومات قبل وجود البان
فلزمه دية كماله بلون منها قدر قيمة العبد الجاني في كل المال
لانه لا يحيط بمريض عن لزوم هذا القدر سواء من ام لم يبين
وقد وجب لسبب لانه فيه فساد لثمنه والمرضي ثم ما فصل
عن القيمة الى تمام الدية بلون في ثلث المال وهذا اذا لم يبين
العبد الاخر حتى اما اذا حن العبد الاخر فاني التام عليه
ان يشاء الله تعالى قول فانه اذا عرضته الخلاء عنه يدفع
الجاني رالت اخر العرا الى اخره اشارة الى جواب سوال مقدور
وتعبره الى ان قال المولى وان صار بخيارا للعدا في مرضه للنسب
وجد منه في الصحة فوجب ان يعبر الدية من جميع المال لمن
كفل لرجل في صحته بما داب له علي فلان لم داب له عليه سي في

مرضه وفناك يلزم الكفيل ذلك من جميع المال فلذا هذا ويقدر
الجواب ان يقال هو بخيار فيما زاد على القيمة الى تمام الدية لانه
انما لزمه باختياره لانه كان يعرضه ان يخلص نفسه عن الفداء يدفع
الجاني على قدر صرف العلق بالان الى غيره فلما بلغ اخر العمر ولم
يبين زالت عدوته خلاصه عن الفداء فلزمه بركة انسان في العبد
الاخر بخيارا وكان متبرعا بذلك العدر في مرضه فبعد من ثلث
ماله خلاصا لولفيل في الصحة وداب عليه في المرض لان الكفيل له
لمت تبرعا من الكفيل حال عقد الخفالة فلا يحصل له عن ذلك
لا في اخر عمره حتى لو اراد الرجوع عن الكفالة لم يكن له ذلك الا
برضا المكفول له وكان المال واحبا لسبب سرع قد تم ولزم
في حال صحة المسرع فبعد من جميع المال قول ودان
معطوف على دية في قوله يجب دية وهو اشارة الى ان العبد
الاخر لو كان جاني ايضا والمسيلة بخالفها لزم المولى دتان للولدين
احدهما بلون منها قدر القيمة من كل المال والرايد الى تمام الدية
من الثلث والدية الاخرى بلون كلها من جميع المال لان بلن المولى
من انسان لا سعدي احد العدين لان احجاب العلق ما ولو
واحد منهما لا بحالة فلما مات قبل انسان صار يترك انسان مع قدرته
عليه بخيارا للعدا في اخر عمره في حقهما جميعا لسبب العلق فيهما
باعثا فبعد الخيانة عالما بها وصاد معقبا نصف كل واحد منهما
عند الموت واذا كان بملته من انسان لا سعدي احدهما اعتبرت
الاحباب في حق احدهما اختيارا للعدا احسنه لعلنا قطعنا بوجوب
الدية لا احدهما سواء صرف العلق الى هذا ام الى هذا فنقد هذا الاختيار
في حالة الصحة لسبب لانه فيه لوجوده حال ايهام العلق واما
وجوب دية اخرى بلون قدر القيمة منها من جميع المال فلما ذكرنا
من ان قدر القيمة لا محض عنه لوجوبه على كل حال سواء من ام لم
من خلاف ما اذا زاد الى تمام الدية لانه لزمه في اخر العمر حيث
جعل معتقا عند الموت وكان متبرعا به في مرضه فبعد
من الثلث كما قررنا بلون الدتان من ولي الخنا من نصفين
لانه ليس احدهما ولي به من الاخر واما الفصل الثالث وهو ما
اهم العلق من الخنا من ومات قبل البيان فعليه القيمة في
القال الثاني لانه يحجز عن دفعه لكلام سابق على حثيائه فلم يصح

يختار اللقداء فيه بل يستهلكا بالجلال السابق فبلزيمه القيمة
 كما في المدر وما في العالم الاول فحب عليه القيمة الذي به
 يعبر قدر القيمة منها من كل المال والفصل الى امام الذي
 من البت لما مرد له من ان قدر القيمة لا يحصى للمولى
 عنه وما زاد على القيمة لزمه باحساره في اخر عمره فلما بلغ آخر
 العمر ولم يسن رالت عرصه خلاصة نفسه عن اللقداء كلزيمه
 اللقداء بر عامته في مريضه فمعبر من البت هذا اذا مات
 المولى قبل الانسان واما اذا من العقب في القابل الاول
 فبلزيمه اللقداء الصرورته معتقاله بكلام وجد منه بعد الحياه
 فصار بحار اللد ان كان الانسان في مريضه اعبر قدر القيمة من
 جميع المال وما زاد الى امام الذي من البت لانه منهم في الانسان
 فله اذ هو مملن من الانسان في الثاني والسا ان فيه لا يوجب
 عليه الا قيمته لعدم الاعتراف فيه على الحياه فكان في الزيادة
 متما واما اذا من في القابل الثاني فبلزيمه قيمته لان اعتناقه
 وجد قبل جنائته وهو مصطر في الانسان لان كل واحد من
 العبد من جان وقد لزمه الانسان حيرا فلا يملكه التخص عن اللقداء
 في احدهما الا بالبرام اللقداء في الاخر فلا يكون يختار اللقداء في حق
 الثاني فبلزيمه قيمته لا غير وخبر المولى في الاول من الرفع
 واللقداء بقا رقيقا والله تعالى اعلم **باب الحنفى عليه لعصبه او يرضى**
من اعلم ان هذا الباب يستعمل عن مسائل الباب الاخير
 من ابواب الرهن في ترتيب الجامع وعلى مسائل الباب الثاني
 من الجنائات ودل العصب ينضم مسائل الباب التامن
 عن الابواب المفترقه في اخر الكتاب في ترتيب الجامع الا ان
 الوضع فيه فيما اذا است القطع بالافرار وفي الباب الثاني فيما اذا
 سب بالنسبه **ص** قطعها او سبها رجل فمريضه
 م غصبها اخر فماتت فللمولى بوجوب العقب وهو قبل العامه
 وعقبى المخطي كما عرف او بوجوب الغصب وهو يغرم الغاصب
 قيمه يوم العصب والجاني ما ينقص قبله بخيارين شيئين احدهما
 لا يعطى السرايه وهو العقب اذ لا يزيل الملك حتى كان اللقن على
 المولى والاخر يعطى وهو الغصب اذ يزيل الملك لكن لا بنفسه

بعض

لغفر الرضا

لغفر الرضا بل عند التضمن ضرورة ملك الدر كافي العكس
 وبه يختلف المستحق والبداءة والنهايه كما في السر الا ترى ان فوت
 محل الجنائيه يقطعها حتى كان ضمان النفس على قاطع الله
 دون قاطع اصبعها ورجع العاقله ان ضمنت على الغاصب بغيره
 المقتضوب لقيامهم بتمام المولى كد عرف في غاصب المدر
 لا عكس لنا اخر الملك **ص** دخل قطع برقاريه بسا وكي
 الف درهم فمريضه من ذلك غصبها رجل اخر فماتت في
 يده فالتمس بالخيار ان شاء الله الجاني لموجب العقب وهو قبله
 فصاها ان كان غامدا وعقله ان كان حطا كما عرف من مدعيها
 وان ساءل الغاصب لموجب الغصب وهو يغرمه قيمه
 الجاريه يوم الغصب ويغرم الجاني ما يغصبه جنائيه الى
 حين العصب في ماله كحبر المولى بين الشيين اذ كل واحد
 منها اخذت في حقه سب ضمان اما الجاني فيقبله واما
 الغاصب فيغصبه لكن احدا السنين لا يقطع سرايه الجنائيه
 الى النفس وهو العقب لانه لا يزيل ملك المولى ولهذا كانت
 لقن الجاريه المجني عليها اذا ماتت على المولى لملكه دون
 الجاني وان ظن ان ضمان الدم لا يفيده الملك في المضمون
 واما السب الاخر فيقطع السرايه وهو الغصب لانه
 يزيل ملك المولى عن المقتضوب لكن لا يزيله بنفسه لغفر
 رضاه المقتضوب منه بل انما يزيله عند تضمينه الغاصب بذلك
 المقتضوب ضرورة ملك المقتضوب منه البدل كما في العكس
 وهو زوال ملك الغاصب عن البدل عند تضمينه ضرورة
 ملك المقتضوب وهو المقتضوب وزوال الملك الى الغاصب
 يختلف المستحق الى موجب الجنائيه لان المستحق قبل التضمن
 هو المالك والمستحق بعده فهو الغاصب ولذا يختلف حكم سراه
 الجنائيه ونهايتها لان السرايه مع لبداءة الجنائيه وبداءة الجنائيه كانت
 على ملك المولى ونهايتها كانت على ملك الغاصب ومتى اختلف
 المستحق والبداءة والنهايه جهل المستحق فتعذر اخذ الجنائيه
 للمالك يوم الجنائيه لان الجنائيه انما يوجب الضمان لكونها انكافا
 وصيرورتها لنفسا في ملك الغير منع لو انها لافا في ملك الاول
 واما في حق الثاني فالملف وان حصل في ملكه الا ان الفعل المضر

وهو الخرج لم يوجد في ملكه فصار اختلاف المستحق والبداءة والنهاية
في قطع السراية بمنزلة تحلل براء المجني عليه من الخرج وموته اذ معنى
البراءة ارتفاع علم السراية الا ترى ان قوت السراية محل الجناية
يقطع السراية لا ارتفاع حكمها حتى انه لو قطع اصبع رجل ثم قطع آخر كفه
فمات كان ضمان النفس في العمد والخطا على قاطع اللغز دون الاصبع فاطع
لان القطع الثاني ازال الم القطع الاول بازاله محله فتعذر القول
لسرايته الى النفس وهذا عندنا وقال زفرجه انه لسر كان
في موجب الجناية لان الموت حصل بالجناية لا ينتشر اليها في
النفس وجوابه ما قلنا من ان القطع الثاني ازال الم القطع الاول
بازالة محله فتعذر القول لسرايته الا ترى ان تبدل المستحق
ببطل السراية فهذا اولي وانما ضمن الجاني ما يقصر في ماله لان
الجناية وردت على ملك المولى ولا اشتباه في اسحقاقه هذا القدر
ولم يصر نفسا لا نقطاع السراية فان قبل وجب ان لا ضمن
القاصب اذ مات العبد في يده من الجناية لصيروره الجاني
مترداله بالجناية فصار كالموت واسترده بيده حقيقة فلنا القصب
فبطل حقيقة السراية فبطل حكمه فلا يبطل الحقيقي في محل
كانه مات بآفة سماوية لان السي امار يقع بما هو قوه او مثله
لانما هو دونه قوله ورجع العاقلة ان صممت الى احده
اساره الى ان مولى الامة اذا اختار ضمن عاقلة الجاني
قيمة الامة كان لهم ان يرجعوا على القاصب بتلك القيمة
لانهم ان لم يملكو المصنوع باء الضمان لكون ضمان الدم
لا يغيد الملك في المصنوع حتى كان اللغز على المولى دون
الجاني كما ذكرنا الا انهم قاموا مقام المولى في مطالبة القاصب
بالضمان كما عرف في عاصب المدر اذ عصب منه ومات
في يد البايع واختار المولى ضمن الاول فان له ان
يرجع على البايع لانه ان لم يملك المدر باء الضمان الا انه قام
مقام المولى في المطالبة به اذ يجوز ان يبر القاصب
بدون الاداء والا يرافا ذالم يوجد احدها وقد انقطعت
مطالبه المولى لو صول كمال حقه اليه من الاول
لم يكن بد من سوت المطالبة لغيره وان اثباتها للضامن
الاول اولي من غيره وهذا خلاف العلس وهو ما اذا اخار

المولى

المولى يضمن القاصب حيث لا يكون له ان يرجع على عاقلة القاصب
الجاني ما ضمن كما لا يرجع على الجاني انما الضمان لان الضمان انما
لزمه بغصبه وهو وان ملك الامة ما اذا الضمان الا ان ملكه
اياها تاخر عن الجناية لتاخر سببه وهو العصب فلم يكن الجناية
واردته على ملكه لا حقيقة ولا حكما والسراية وان وجدت في الملك
المستند الى وقت العصب لكنها انقطعت بتبدل الملك
الموجب لتبدل المستحق كما ذكرنا **ص** لذا لو لم يغصبها احد
ولكن باعها المولى على انه بالخيار ومات عند المسرى في اللوات
ادملها بالضمان لا العقد علس المسرى فاسد **ش** اي ولذا
الحلم في الامة اذ لم يغصبها احد بعد الجناية عليها ولكن باعها المولى
على انه بالخيار بلاه ايام ومات عند المسرى في مدة الخيار من ملك
الجناية حتى كان المولى بالخيار ان يسايع الجاني وان يسايع المسرى
بالقيمة وضمن الجاني ما يقصر جناية الى حين السراية المسرى
انما يملكها بوجوب الضمان عليه لا بنفس العقد لان خيار الياسع
لمن حرج المسع عن ملكه وجعله مضمونا على المسرى بالقيمة لو هلك
عنده في المدق وكان فهو والعصب سوا وهذا خلاف ما اذا باعها
المولى نعا فاسدا وسلمها لان الامر فيه بالولس حيث يملكها
المسرى بالعقد المولد بالقبض لا بالضمان واذا كان لذلك فلا يسب
لمولى الخيار التات في صورة العصب وسع الخيار بل يكون
له على الجاني ما يقصر الامة الى يوم قبض المسرى لكونه بلفظ
جناية عليه ارس الجناية الصادرة من ميا سرة وسرايه وهو
في ملك البايع ويلون حالا في ملكه لانه طرف الملوك فيسلاب به
ملك الاموال كما عرف ولا حكمة العاقلة وهذا والسع الصحيح سوا
والضمان على الجاني فيما بقي من التقصر لا يقطع المستدراية
بزوال الملك عند القبض الموجب لتبدل المستحق وفري
عن ضمان السراية وعلى المسرى قيمة الامة يوم قبضه في ماله
حالا لان المسع فاسد امضون عليه بجمته يوم القبض **ص**
ولو لم بيع ولكنه دفعها بد من بعد لها فمات دفع الدين
وعلى الجاني ما نقص قبل العقد لان الايقا يقطع السراية
ضمن المليك الما ليه حد اذ يوالي ضماني كالسع البات ضد مالمو
سبق الرهن اذ الايقا به ولا جناية عنده وان رث ولد ابعد لها

بقي نصف الدين وعزم الجاني نصف المصروف ولا يكون رهنا والغايله
 نصف النفس ويكون نصفه رهنا اذا خلف كالاصل والسرايه في
 الاماينه دون المضمون كما لو غدت نصف الدين وان مات الولد
 قبل الفاك رومات العاقله وعزم الجاني ثمة النقص كان لم يكن ولد
 لما عرف ان قسطه انما يتقرر بالفكاك ~~شئ~~ اي ولو لم سمع المولى
 الامة المحني عليها ولان رهنها دين عليه والدين بعدك فممتهايات
 كان الدين حسن يايه وقمة الامة قطعا حسن يايه فمات عند الميراث
 من ملك الحنايه ذهب الدين لقوله صلى الله عليه وسلم الرهن
 بما فيه ويحب على الجاني ما نقصته جنايته الي وقت عقد الرهن
 ليلف ذلك القدر بجنايته ويطلب عنه ما عدا ذلك لان عقد
 الرهن عقد ايفاء من ماله المرهون والايفاء يقطع السرايه في ضمن
 ملك الدائن ما لم يمتد من الميراث لصيرورة الراهن حينئذ مبريا
 للجاني ضروره اذ لم يبق المرهون مضمونا على الجاني بعد الرهن
 مع انه مضمون على الميراث لتوالي ضمها من على شخص مختلف
 بسبب عين واحدة وذلك بحال لان الضمان باعسار المالكه وهي
 متحدة فاذا اعدت موه في الاستيفاء من احدها بقدر استيفاءها
 في حق الاخر في حالة واحدة فصارت حق الرهن في حق قطع سرايه الجاني
 بمنزله السع البات لانه عقد استيفاء بصيره حقيقة الايفاء عند
 هلاك المرهون والاستيفاء لا ينفك عن ملك المضمون مقابلا
 بما في ذمه من عليه الدين ولو باع الامة سعا بآيا أعطت سرايه
 الجنايه لصيرورة المالك مبريا للجاني عن غرض فلذا في الرهن
 اما الغصب لمحصل بغير رضا المالك فتعذر جعله مبريا للجاني
 قبل اختيار الضمين فان قبل بالرهن لا يزول الملك فلا يقطع
 السرايه بخلاف البيع فلو باع المالك عند الهلاك والابرا عن
 ضمان السرايه انما يحصل عند الهلاك لا قبله حتى ان الراهن
 لو اقله قبل السرايه ثم سرت الجنايه ضمن الجاني جميع فمعه
 المرهون لا يترك الطرف خاصة ثم ان السرايه اذا انقطعت
 انما يقطع بقدر المرهون في الرهن لا بقدر الامة لان معنى
 الايفاء لا يحقق الا في المضمون وبعد اخلاف ما اذا كان الرهن
 سابقا على الجنايه بان كان المولى رهنا الامة قبل الجنايه حسب
 ضمن الجاني فممتها يملكون رهنا عند الميراث لما دللنا من ان ايفا

الدين انما يحقق بعقد الرهن ولا حنايه عند الايفاء لمصير المالك
 مبريا عنها في ضمن ملكه المالكه من الرهن فاقترا قام ان محمد
 رحمه الله الحنايه للمالك في مسيله الغصب على الوجه الذي ذكرناه
 ولم يثبت في مسيله حتى ان الراهن لا يأخذ الا من الجاني وان كان
 الغصب بغير المك في المضمون عند الهلاك كالرهن والغرف ان
 الرهن عند الهلاك يصير في معنى البيع سواء شاء الراهن ام لا
 فكان قاطعا حكم السرايه اما الغصب اما يصير في معنى البيع اذا
 احراز المالك كضمين الغاصب خضع القيمة فعقل ان يحكم
 لا يكون قاطعا للسرايه فلذا كان له الحنايه على الوجه المذكور
 ثم في مسيلتنا ليس للراهن ان يقول انا اوفي الدين وابطل الرهن
 واضمن الجاني قيمة النفس لان المرهون بعد هلاكه عند المرهون
 لا يقبل الا بفساح كالبيع بعد هلاك المبيع في المستوي ولستوي
 علم المرهون بالحنايه وعدمه في ان لا يثبت له الحنايه لان حنايه الغيب
 انما يثبت للخصم من الغيب والامضاء ذلك بان المرهون من غير
 كسر يكون عقد الرهن غير لازم فيقبل من رده متى شاء اما
 المحصر في باب البيع فهو مفقود كونه عقدا لازما فاقترا قول
 وان رليت ولذا تعدلها الي اخره اشارة الي ان الامد لم يمت حتى
 ولدت ولذا تعدلها في العمد بان ولدت ولذا يساوي حسن يايه وهي
 نصف الدين فيه لانها ما ولدت انقسم ما فيها من الدين عليها
 وعلى ولدها نصفين لاستواء قيمتها في الحالت على بقدر بقا قيمة الولد
 على ما هي عليه الي وقت فكاكه ولو تها سقط ما كان فيها من الدين
 وهو ما بان وحمسون وبقي ما في ولدها وذلك ما بان وحمسون
 وهذا لان السرايه لم يمت مضمونة طال الرهن لكون الامة مضمونة
 بالدين فلما ولدت وتحول نصف الدين الي الولد فلا يصفها من الدين
 فثبت ان ذلك النصف ليس بمضمون على المرهون بل هو امانة في
 يد قرائ المانع من ضمان السرايه في ذلك النصف فبقي نصف
 الامة مع نصف اليد مضمونا على الجاني فاما كان من ضمان اليد
 فعلى الجاني وما كان من ضمان كالتفر فعلى العاقله في ثلاث سنين
 واذا كان كذلك فيغرم الجاني للراهن نصف ما نقصته الجنايه
 قبل الرهن وذلك ما بان وحمسون لا تقطاع السرايه فيه ولا
 يكون للمرهون ان ياخذ رهنا لانه يترك الطرف وحق المرهون لا يتعلق

الطرف لا انفصاله ووت عقد الرهن ويضم عاقلة الجاني نصف نفس
 الامه ويؤخذ من ماله لمحقق سرايه الجنايه في نصف النفس ويكون سهم
 ان ياخذ نصف ذلك وسنا ونحو ما تنال وجسود وهذا لان قدر ما ليه
 النصف الذي سرت فيه الجنايه جسميه نصفها في يد المورث ما له لان
 جميع ما ليه الامه القطعها جسميه نصفها مسحول بالدين ونصفها امانة
 حكمت فيه السدانة وقدقات الخلف بعده في الماله كان للمورث ان يأخذ ويحبس
 وان لم يكن مضمونا عليه اقامة الخلف مقام اصله قوله وان مات الولد قبل
 القدر مال العاقلة الى اخره اسارة الى ان الولد لو مات قبل فكاكه وجب
 رد ما اخذه المورث من صان العاقلة عليهم مقبضه الداه من المورث في دفعه اليهم
 ويغرم الجاني للمورث قيمة النقص كما اذا لم يكن ولد اصلا لما عرف من ان قسط الولد من
 الدين انما سقرو فيه يتقايه الى وقت فكاكه ولم يبق فظهورنا اخطانا في القسمة
 وان الدين كله كان بازاء الام القطعها وقد هلكت كلها مصحونة بجميع الدين وذلك
 موجب لانقطاع السرايه كافتراها واذا ظهر ان السرايه انقطعت تبين انه لم يكن علي
 العاقلة شي وتبين ان على الجاني جميع ما نقصته الجنايه قبل الرهن فوجب على المورث
 رد مال العاقلة عليهم وعلى الجاني دفع بنية النقص الى الداهن والله اعلم

باب القتل بوجد في دار وعندها

شرا علم ان هذا الباب مشتمل ايضا على بعض مسائل الباب الثالث والعشرين من ابواب
 البيوع في ترتيب الجاني وهو باب حياية العبد في بيعه خياره المصنف الى رحمه الله
 الى هنا المناسبة صدر ترك العود والحفظ عن مكنته سبب في النفير دون العضو والسقط
 والماله تعظما للدماء كالقسامة واقوي المكنته بالملك فاذا وجد حرا أو عبدا قتيلا في مكان
 مملوك سميت الغنة او الدية على عدد الملاك دون قدر الملك اذا العلة مرجح بالقوة لا
 بالكنة كما في الشفعة فيكون على عاقلة كل واحد قط في ثلاث سنين من يوم الحكم
 لتسوى فيه الدخيل والمختط له والوارث والغير حتى المجرور في دار نفسه عند
 الامام اذ يد الوارث حال الوجود يقطع الشبب عن العسل كما اذا دون المديون
 او المكاتب يوجد في دار المولى ضد دار نفسه اذا الدين والعقد منع نقل اليد
 والمسبب لنفسه هذا كالحاقه ولغير هذا المباشرا بوجوب الجرمين ثم بالنسبة
 خاصا فاذا وجد في محلة او مسجد هاتمت بقدر النسبة حتى لو اختطها ثلاث قبائل
 سميت ابلا ما بعد القبائل دون الدوس عكس الاول وفاة مملوك الذمير كذا ان
 باعت احد القبائل الاوطلا دونهم اذا المذهب يديم المختط له ما سعى للنسبة ضد
 الاول فان باع الدخيل ايضا كان الملك على عاقلة الدخلاء دون الباعة لتبدل النسبة
 منعكسا بالورد بضاعة لعود القدم دون غيره وان اشترت احد القبائلين دون

سمي
 انها بقدر

الاخرى قسمت عليها وعلى الثالثة بصعين لما عرف لكن شد وطا بالقبض لا بقرار
 الملك والعكس عند ما يعرف على التعاكس في جناية المقتول على الغاصب والمالك
 هدا وادعسا وادان ما بالشيء بقي البعض كوقت المعذب ما بقي البياض على ان
 الجنايه سبع اليد الضامنة كما في الغصب والذهن وقل سعيها مطلقا حتى في العارة
 والاجارة مالم يتمخض للغير كما لو دعيه ثم بالنسبة عاما فاذا وجد في الجامع او الشارع
 كان على بيت المال ثم بالقرب فاذا وجد في السجى او السفينة كانت على من بهما وان
 وجد من قريتين يبلغهما الصوت كانت على عاقلة الاقرب الا ما يمتز به الفرائث او
 مثله فكون هذا كالمال وجد في مقارفة لا يبلغها الصوت من العامر شرا علم ان
 القتل من به جراحة او خرج الدم من عنقه او اذنه بخلاف في اوايه او فرجه
 وان ترك الخوث والنصم وحفظ المكان الذي يوجد به القتل مع القدرة والتكث
 من ذلك سبب للقتل نفسا لموجود قتلا تقطعا لاسر الدماء بجعل الشارع المقصود
 في العود والحفظ قاتلا حكا جزالة على ترك الواجب وحلله على تحصيله كما شرعت
 القسامة في نفس المجرور قتيلا تعظما لاسر الدماء ولا حب الدمة والقسامة في السقط
 الموجود لان الظاهر انه انما ينفصل ميتا ولا في العضو لان هذا الحكم عرف بالنقص وقد
 ورد في البدن والعضو ليس يبدن بخلاف ما اذا وجد اكثر من نصف البدن او نصفه
 وبه المراس حيث تجب القسامة والدية لان لاكثر حكم الكل تعظما للدمى بخلاف الاقل
 لانه ليس يبدن ولا يملكه فافترقا واذا كانت المكنته والقدن شرطان في العود والحفظ
 اضغنا الحكم الى مكان ابوى قتلنا واقوى المكنته بالملك ثم بالنسبة الخاصة كاهل
 المحلة والمسجد ثم بالنسبة العامة كاهل المسجد الجامع والشارع الاعظم ثم بالقرب
 من مكان القتل هذه اربعة اقسام القسم الاول في المكنته بالملك فاذا وجد قتيلا
 في مكان مملوك لقوم مخصوصين قسمت القنة في العبد والدية في الحرة بعدد دوس الملاك
 دون قدر الملك حتى لو كان نصف الملك لواحد واخر ثلثه وثلثا سدسه
 كانت الدية عليهم اثلاثا لان الملك وان قد يكتفى بولاية الحفظ اذ كل مالك يتباخ
 في حفظ نصيبه وان قل بغائه جهده وقدرته وهذا لان العلة اصل الملك باعتبار
 ترك المالك حفظ ملكه عن ضياد القتل والعلة انما مرجح بالقوة لما عرف لاما للكنة كافي
 الشفعة فانها تقسم من الشفعة على عدد دوس الملاك لا على قدر املاكهم لما ان العلة اصل
 الملك دون قدره واذا كان كذلك فكون على عاقلة كل واحد احد من الملاك وطه من اليه
 في ثلاث سنين من يوم الحكم بالدية ومستوى الملاك الدخيل وهو الممتلك صاحب
 الخطة والمختط له ووارث القتل ووارث حتى القتل الموجود في دار نفسه
 عند الامام ام حنيفة رحمه الله وفات ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لاشي على
 عاقلة الموجود مسلا في دار نفسه لانه لو وجد غير فيها جعل هو قاتلا بدار فاذا

السلطان حكم بطرف لا حكم السلطان
 سلك لا سلك الا بدار ملكه صدر
 قية واذا هو

فاذا وجد هو كان فائلا نفسه حكما فتكون هذرا كما اذا حفر سيرا في بارة الطريق
 يوقع هو فيها بخلاف وقوع غيره وهذا الوجود المكاتب سلا في دار نفسه كان هذرا
 بالانتماء ولا يصفى رحمه الله ان سب وجوب الدية انما هو وجود العسل بغيره
 في ذلك المكان كما نص عليه عمر رضي الله عنه حيث قال وانا اعزكم بالدية لوجود القليل
 من اظهركم الا يرى ان من مات قبل وجود القليل لانه ضحية الدية واذا كان كذلك
 بمصوب يد الوارث حال وجود المورث سلا فيمكن نفسه ثابته على ذلك الملك
 دون يد المورث فانقطعت نسبة القتل عن القليل كما ينقطع نسبة القتل عن العبد
 الماذون المديون او المكاتب اذا وجد قبيلة دار المولى لسوف يد المولى على الدار طال
 وجود القليل وهذا عزم قومة الما ذون للفرمان وقمة المكاتب لو في منها بدل
 الكتابة بخلاف ما اذا وجد قبيلة دار من كسبه حيث تكون دمه هذرا لان من
 العبد وعدا الكتابة كل واحد منهما منع قتل الايد من ملك الما ذون المكاتب الى
 المولى فقيت الدار على حكم ملكها حال وجود السب فكان كل واحد منهما مسببا
 لقتل نفسه حكما والسب لقتل نفسه هذر دمه كما حفر في الطريق تقع فيه
 بخلاف السب لقتل غيره كما لو ارث في سكتنا لان حكمه مخالف حكم المباشر لقتل
 غيره من حيث ان القتل مباشر بموجب حرمان الميراث والقتل تشبيها لا
 بموجب الحرمان فظهر بهذا ان وارث القليل الموجود في دار نفسه وان
 جعل قاتلا حكما لا يحرم عن الميراث لانه مسبب لا مباشر القسم الثاني في المكنة
 بالنسبة الخاصة فاذا وجد القليل في محلة او في مسجد فها قسمت الدية بعدد
 النسبة حتى انه لو اختلط المحلة او المسجد ثلاث قبائل احداها عاون رجلا والاخر
 جسون رجلا والاخرى مائة قسمت الدية ابلانا بعدد المنسوب اليه وهو القبائل
 دون عدد رؤسهم واهل المحلة بمنزلة العاقلة وقد استووا في النسبة فصاروا
 كقاتل واحد عاقلة ثلاث قبائل وهذا عكس حكم الاول هي المكنة بالملك اعتبار
 المكنة التديمر في كل واحدة من المكنتين هي الاولى للملاك اذ ولاته التدبير
 في المملوك لما لكة وفي المكنة الثانية ولاته التدبير في المحلة والمسجد لمن يسان اليه
 معتمدا على المنسوب اليهم فلا قسمة ولا قسمة لان كل بايم تدبير موضع يقوم فيه
 بنفسه وانبا على عدد هم او كثر اذا التدبير من الحامه والواحد سواء يكونون
 في النسبة اليهم سواء قال في الاصل الا يرى ان في الحناية لو ادعى العسل على
 اهل الدار ولم يوجد القليل في الدار وانما وجد خارج الدار في المحلة ولكن الولي ادعى
 بان القتل اخرج من الدار فاقرب ذلك واحد منهم فانه ملزمة الدية كما لو اقر انه قتله
 بيده وعمله لو كان هذا في المحلة فادعى ولي العسل على اهل المحلة انه وجد فيها فانه
 لا يلزمه سى بهذا الاقرار لان الاقرار هنا لا يكون كالاقرار بالعسل يد قوله

وكذا ان باعت احدى القبائل لاهل اشارة الى ان حكم المذكرة لا يختلف وان
 باعت احدى القبائل دهرهم خلا رجلا واحدا منهم لم يبع دارة سوا كان من انفسهم
 ام كان خليفهم او عديدا لان المذهب عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله انه تقدم المخط
 له على غيره من السكان والمشترون ما بقيت النسبة الى قبيلته وقد بقيت ببقائه وفي قوله
 ابي يوسف رحمه الله الاخر صاحب الخطة والمشتري منه والسكان سواء وهو قول ابن
 ابي ليلى رحمه الله الا يرى ان في المكنة الاولى وهي نسبة الملك صاحب الخطة والمشتري
 منه سواء فكذا ههنا ولا يصفى رحمه الله ان سب وجوب القسامة والدية
 على المدبر والنسبة الا ترى انه اذا وجد سلا في مسجد محلة يكون القسامة
 والدية على اهل المحلة لكون الولاية في التدبير لهم ونسبة المسجد اليهم بخلاف
 ما تقدم في الاول هي مكنة الملك الا ترى انه اذا وجد في دار انسان قتل وفيها
 خدمه وعلمانه كانت القسامة والدية عليهم ونهم لان التدبير والنسبة في
 الدار الى المالك وان لم يكن في المحلة الا المشترون والسكان فالقسامة على المشترون
 والدية على عواقلهم عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله عليهم جميعا
 وقول محمد رحمه الله وقول محمد رحمه الله مصطوب في رواية مع ابي حنيفة رضي الله
 وفي رواية مع ابي يوسف رحمه الله وجه قوله ابي يوسف رحمه الله ان القسامة
 والدية انما تجب على اهل المحلة لا التزامهم الحفظ اولهته القتل والمشترون والسكان
 بيه سواء والعرق لمح رحمه الله على احدى الدوايتين ان كل واحد من المؤقتين
 دخيل فيستويان في القسامة والدية بخلاف صاحب الخطة مع المشتري قوله
 منعكسا بالرد الى آخره اشارة الى ان ما ذكره من الحكم منعكس برود الدار للبيعة
 على الرجل البايع اخراما لعيب لعضا القاضى يكون حسد تلك الدية على عاقلة
 القبيلة البائعة دون عاقلة المشتري لعود قدم ملك البايع بالبيع المخلو حتى
 صار كان البيع لم يكن بخلاف ما اذا كان لرد بغير قضا حيث لا يقطع النسبة
 عن المشترون لان لرد بغير قضا من في حق المتخاضع مع جده في حق المالك والعاقلة
 بالمكان قوله وان اشترت احدى القبائل دون الاخرى الى آخره اشارة الى ان
 احدى القبائل الثلاث او رجل منهم لو اشترى من القبيلة الاخرى دهرهم جميعا
 قسمت الدية على قبيلته وعلى القبيلة المالمة بصفين لما عرفت من ان نسبة المحلة او
 المسجد انقطعت عن القبيلة البائعة بالبيع من كل وجه وبقيت منسوبة الى القبيلتين
 الاخرتين وهذا لان المشتري كان قائما في هذه المحلة بعينه واصلا بذاته فلم يرد
 النسبة اليه بهذا الترو وقد انقطعت نسبة البائعة وصارت كان لم تكن بخلاف ما
 اذا كان المشتري حنبل لانه لم يكن اصلا في النسبة بنفسه بل كانت النسبة اليه لغيره
 صامتة النسبة الحادثة مقام النسبة التي كانت للبائعة فكانت الدية ابلانا قوله

لكن مشرو كتابا لفصل في اخذ اشارة الى ان وجوب الدية على عاقلة المتروى شروط
 يقتضيه لا بعد ارملة عند ان حصة رجه الله وعند ما الامر بالعكس لانما اشتراط
 ذلك قرار الملك دون القيص وهذا الخلاف فرغ على صلح واحد لها تهاكس الحكم
 عندهم في حانة المصوب على الغاصب والمالك فعنده جناية المصوب على نفس الغاصب
 وماله هدر وعلى نفس المالك وماله معتبر لان ضمان الحانة عنده شئع البدن والملك
 وعندهما جناية على نفس المالك وماله هدر وعلى نفس الغاصب وماله معتبر لان ضمان الحانة
 عندهما مع الملك المفتررد من اليد والاصل بان ان الحكم المالك شئ سقي ما بقي
 بعض ذلك الشئ كفا وقت المغرب ببقايا من الشئ عنده خلا فاما لان الساقن اثر من
 انما الشئ الا حركه لك اليد من سلبنا اثمن امار الملك ولهذا وجبت دية الثميل
 الموجود في المحلة او المسجد على من يسلب اليد باعتبار اليد المأبته لم عليها لهما
 ان وجوب الضمان للتفصيل في الحفظ والمالك هو الذي يوصف بذلك لقوة اختصاصه
 فلذا كانت الدية في سلبنا على المتروى في ابيع البات وان لم يقبض وعلى من يضر الدار له
 في بيع الخيار ولا في حصة رجه الله ان ظاهرا كحاجب النبي صلى الله عليه وسلم الغنامة والدية على اهل
 خيبر وقد كانوا سكانا بعض الوجوب على صاحب البدن الا ما قام الدليل كلام والمضي منه
 ان حفظ الدار عن فساد العسل انما يجب بشرط الممكن والممكن انما ثبت باليد الحافظة حكمه
 الاصاله وللبيع يد حكم الاصاله فوجب عليه الحفظ فاذا اقتصر فيه لزمت الضمان تحلته
 عاقلة لتفصيلهم في حفظه على اننا نقول بان ضمان الحناية يتبع اليد الضامنة كافي العصب والهر
 الاسري ان ضاية العبد المصوب او المهرمون يكون على من كان العبد في يده وهو الغاصب او المهرمون
 ومن ضمان الحناية مع اليد مطلقا سواء كانت ضامنة ام لم تكن حتى يد الامارة والاجارة
 ما لم تحض اليد للغير كيدا لوديعة فانه ذكرنا حتى رجه الله لا دواية في العارية والاجارة
 قلنا ان يقول عجب على المناجر والمنعير لان اليد لم يحضل عندها خلاف اليد المتحضنة للغير كيدا
 المودع في الوديعة لانها يد المالك حكما فلذا يجب الدية على المالك دون المودع واعلم ان
 سلة اسراط القصر المذكور وما سعلقها من الفروع التي ذكرناها هي الملة المنقولة
 من سائر الباب الثالث والعشرون من ابواب البيوع وهو باب حانة العبد في بيع فيه
 خيار كما ذكرنا في اول الباب ه القسم الثالث في المكنة بالنسبة العامة فاذا
 وجد القليل في المسجد الجامع او الشارع الاعظم كانت الدية على يده المالك لان نسبة الشارع
 والجامع الى جماعة المسلمين والندبر اليهم يكون موجب الحناية عليهم في بيت ما لم القسم
 الرابع في المكنة بالتقرب فاذا وجد العسلية سجن او سفينة كانت الدية على عاقلة من هو
 يملكها وان وجد من قرين سلعها صوت المستغيت كانت الدية على عاقلة الاقرب منها الى الثميل
 اما السفينة فلان من فيها اخضع تدبيرها من غيرهم فكان الحفظ واجبا عليهم لستوى ذلك
 المالك وعن وهذا ظاهر على مذهب ابي يوسف رجه الله لانه جعل المالك والساقن سواء

في المحلة واما عندهما فالعقد ان النذر في المحلة للمالك دون الساقن يكون الدية عليهم
 وفي السفينة الطائفة منهم من تدبرها سواء اذا جازهم امرو وهذا لان السفينة تنقل فتكون
 المعتبر فيها اليد دون الملك ولا يتركب كالدابة والمعتبر في العسل الموجود على الدابة اليد
 دون الملك فكذا في السفينة وهم في اليد عليها سواء خلاف المحلة لانها لا تسفل فتكون المعتبر فيها
 الملك دون اليد واما السجن فالحكم المذكور فيه قول ابي يوسف رجه الله وعندها الدية
 في بيت المال بقوله صاحب الهداية والكافي وجه قول ابي يوسف رجه الله ان هذا السجن
 هذا الذي يقومون تدبيره ما داموا فيه والظاهر ان العسل حصل منهم ولها انهم
 مقهورون في السكنى فيه فقلنا يقومون بحفظه والندبر منه ثم ذلك الموضع معدة لمنفعة
 المالك فيكون الدية في بيت ما لهم فالواو هذه الملة منية على سلة الملاك والساقن
 وقد موكد الاختلاف فيه واما اعتبار اقرب العسل فلان سلا وجده من غيرهم على غيرهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه ان مسح بينهما فوجد الى احدى القريتين اقرب فعصى عليهم بالقائ
 والدية وعن عمار بن ابي لهبة عن مثله واما اسطرط في القريتين ان سلعتهما الصوت لاسلوع
 الصوت يحصل التمكن من العوث فوجب على السامع النصع فاذا اقتصر جعل قايلا بعد
 خلاف ما اذا وجد القليل في موضع لا يبلغ صوته الى اهل القرية حيث لا يلزمهم
 مضرتهم فلا ينبغي ان لا يقتصر وهذا كله اذا لم يكن العسل الموجود مأرا منهم الغزاة
 او عثله من الانهار والعظام التي ليس لاحد عليها ولا ملك حيث يكون هذلا فلا فرق
 رجه الله في القياس على المجتنبين الماشي والفرقات ان المارة تنقل من مكان لا مكان
 فصار كالو وجد في مغارة لا سفل الصوت من العز ان خلاف المجتنبين ان طي لانه
 لا تنقل له هدر في موضع يختص بتدبيره والتقرب منه اقرب القرى اليه الا ترى انهم
 لسفون منه وسفون ذواتهم ويعتد المصنف رجه الله القليل المارة يكون في الغزاة
 او مثله الى شارة الى انه اذا وجد مأرا في نهر صغير لمعوم معروف فمن لم يكن هذرا بل
 يكونا لده عليهم لا خصا صهم بتدبيره والاسماع به والله اعلم

باب السرقة

ان رد العين للمالك ثم قامت بالسرقة لم يقطع استحسانا لانه وان كان حق الله
 حتى يطرأ بالمقاد مردون الابواب والعقود كذا الزنا والشرب عكس القصاص فهو
 مشروطا لدعوى حتى لا يستولى ان كذب المدوق منه او غاب وقد فانه صدها ليس
 لان الرد عكس الملك موكد لها لانها من رجل سرق من رجل الف درهم
 ورد لها الى المالك ثم قامت بالسرقة منه لم يقطع يد استحسانا لان هذا ان ارد
 وان كان حق الله كره يدانه سطر بالمقاد دون ابراء المدوق منه وعقود كذا
 في صدها الزنا والشرب عكس حكم القصاص صرحه سطر يا برأ الولي وعموه دون العادم

الا انه مندوط بالمدعى كاي حقوق العباد الا ترى انه انما يحسد على موت حتى العبد وهو
المسروق منه ولهذا لا يستوفى منه الحد اذا كذب المدعى ومنه السارق او غاب
تجد ما شهد وشروط قبول البينة وجود دعوى صحيحة وقد قات الدعوى والخصوم
برد المدعى ولا مسخفة فتعذر اقامة القطع الا ترى ان صغوان رضاه عنه لمشا
وهب السارق رذايه حتى اتي الكراه في وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما
امر بقطع ماله صل الله عليه وسلم هلا ثبنا ان ياتى به حنة اشار به الى انه لو كان ترك الخصومة
قبل الغض لم يامر بقطعه وهذا خلاف العكس هو ما اذا اقامت البينة او اعل السرقه
ثم رد السارق المصلح المسروق منه حيث لا سقط الحد عنه لان المدعى والخصومة
قد وجدتا والرد يوكد الخصومة ولا ينافى لانه امر بوجه حكم الشرع وما يصح بوالمدعى
وهذا عكس حكم ملك السرقه من السارق لانه ساقى الغضا بالسرقه ولا يوكد الخصومة
اذ لا يجوز ان يقطع الانسان في ملك نفسه ولا تخاصم نفسه **ص** كذا الورد الى من
عياله للشيء اذ يدعى من وجه حتى لم يضمن العزم والمعتبر بعد الدفع الى من عياله
الوكيل بالخصم والمعتبر ان لم يكن من وجه حتى ضمن المدعى في راي كالفاسب
اي وكذا لا يقطع السارق اذا ارد العن لامن هو في عياله المدوق منه ثم قامت البينة
والعناصر من ذلك الاستحسان ان يقطع لان المدوق مضمون على السارق ويعد العياله
في المصنوعات ليست كيد من ماله ولهذا لا يبرأ الغاصب رد المخصوص الى عياله
المخصوص منه فكان العياله في هذا كالا جانب وجه الاستحسان ان الرد الى العياله
يؤثر فيهم الوصول الى من ماله اذ يدعى عياله المدوق منه من وجه روي وجه اما
كونه من وجه فمد لمدان الوكيل بعض المدوق اذا وكل بعض عياله بعضه فتمنع الغرم
المدوق اليه لا يضمن بخلاف ماله وكل احسنه مع اليه العزم الذين حيث لا يبرأ وكذا
لا يضمن المعتبر بعد الدفع الى عياله الجير واما كونه ليست كيد من وجه فمد ليل
ان المدوق يضمن بالرد الى من عياله المالك في راي ذكره القدوري وهو اختيار الفقهاء
اي البينة وشيخ الائمة السرخسي رحمه الله كما تضمن الغاصب لان ايداعه للاجنبي دليل على انه لم
يرض من عياله واختيار الامام ابن كبريحه من الفضل رحمه الله بما ذكر في التاجع من الفرق
من المدوق والغاصب ووجه ان الضمان كان واجبا على الغاصب فلا يبرأ بالرد الى يد
من يد كيد المالك من وجه للشك في البراءة وعرض واجب المدوق فلا يجب بالثبوت الا قال
واذا كان المالك في ماله في ماله لا يصلح المدوق منه من وجه روي وجه وجب الحد والضمان
من وجه روي وجه والحد يسقط بالشبهة فاسقطناه والضمان لا يسقط بالشبهة ما ثبتنا
ص كذا الورد الى ابيه او امه او جده وان لم يكونوا في عياله وفي القياس يقطع لان
اذا ما ولى الملك معنى عن شرطه غنا سقوط الحد عن ظن الجدل صند الابن ولا يلزم الرد على عياله
اذا التازل عن الشبهة لا يدعى **ص** كذا لا يقطع يد السارق اذا رد المدوق الى ابي المالك

او امه او جده او جدته وان لم يكونوا في عياله وفي القياس يقطع لان يد هولاء اذا لم يكونوا
في عياله ليست كيد في الامانات ولا في المصنوعات حتى يضمن المدوق بالرد اليهم ولا يبرأ
الغاصب وجه الاستحسان ان لكل من هولاء ما ولى الملك في مال المدوق منه سب ذلك
بقوله صلى الله عليه وسلم انت وما لك لا منك وما ولى الملك معنى عن شرط الملك في ذرة اللطع
اذا كان رد المدوق اليهم بمنزلة رد المدوق وتلا من له حقيقة الملك كما معنى ظن الكل عن شرط
الملك في سقوط الحد فلما اذا وطى جارية ابيه وامه وزوجه وسواه ومعتد عن طلاق
الملاك او عن البين عياله او ام ولد له المقتدة عن عتاقة والمد هو منه عند في الاصح وانما
مثلت هذه الصور التي فيها شبهة الفعل لان ظن الكل انما يستلزم لسقوط الحد فيها دون
الصور التي فيها شبهة المحل كوطء جارية ابنه وحافله ومبيعتها او مهورته قبل التلقيم
ومرهورته في رواية والمنبوكة منه ومنزعه ومعتد الكنايات لان الحد ساقط عن العاقل في
هذه الصور وان قال عتقتها على حرمان مولد صند الابن الشاؤ الى ان السارق اذا رد
المدوق فلا يبرأ من وجه يسقط في سقوط القطع كون الابن عياله لانه لم يوجد في حقه ما ولى
الملك فاعتدقا مولد ولا يلزم الرد على عياله الى اخره اشارة الى جواب سوال سواد
ومعنى ان يقال الرد الى عياله المدوق منه يسقط للقطع كالدال المدوق منه
فوجب ان يحل الرد الى من عياله الاب والام والجدة والجد كالدال المدوق منه لا يقطع
السارق ومعدر الجواب ان يقال انما يسقط القطع بالرد الى الاب ونحوه لانه
الملك له في مال الولد حتى لو زال الرد اليه كالدال الى من له حقيقة الملك ساقط عنه شبهة
المالكة في المدد ودعاه هذه الشبهة ليست موجودة لان عياله لم يوجد في حقه
شبهة الرد اليهم فيكون المالك شبهة البينة والتاثر عن اليه لا يدعى **ص** كذا الحد
كذا الورد الى مكانه كالسرق منه ورد الى المول سرقاى وكذا لا يقطع السارق
لورد المدوق ولا مكاتب المدوق منه استحسانا سوا كان عياله ام لم يكن لان عياله لم
تكان الوصول اليه كالوصول الى المد المسترق منه من وجه فيسقط القطع بغير
الضمان الا ترى انه يسقط القطع لو سرق من المكاتب ثم رد على مولاه لما ان له
في مال المكاتب ما ولى الملك ولهذا لا يجوز له الزواج بجارية المكاتب فصارت كاللورد الى
ص كذا النوع في من العياله ورد على من يعوله لحروف مرت ودلت ان العياله المدوق لا
يضمن الدفع الى من ماله كالعكس **ص** كذا لا يقطع السارق من العياله اذا رد المدوق
ص كذا النوع في من العياله ورد على من يعوله لحروف مرت في هذا الباب وهي موت شبهة الرد اليهم بالرد اليه كما
في العكس بل اولى اذ يدعى عليهم فرفق بهم في ماله قال في الوجيز والاشبه انه لا يقاسر في
لانه هو الذي يضمن بحفظه وملك هذه المسألة على ان عياله الرجل اذا ارادهم
رجلسيا لا يضمنون الدفع الى من ماله قال الصدر الشهيد ولا يبرأ من هذه
المسألة رواه الا انه هذا الكلام والله اعلم

باب استيلاء الكفار **ش** اعلم ان بعض ما
 هذا الباب في ترتيب الجامع وهي مسألة الحربي مسلم وتحت عشرة سنة وتحت ذلك
 نقله المصنف رحمه الله الى الباب العاشر من ابواب الكاح **ص** هو يقطع الملك
 دون حقه وقائماً بالعصبة اسداً وعدمها عند الاحراز اذ هي بالتميز كاجري واللا
 والا وسوما كما في حق النضيم لا يلزم المدبر بخلافه في الاستيلاء كغيره من الاسباب
 بوجوب ملك المحل لا المجلية ولا ما اخذ المرتد ثم لحق به هذا العكس اذ الاستيلاء فائقة
 ملك او صان قاصراً لا مناع التفرع الحسي فهما والاحراز وانه فيما هذا المولى العدم بمن
 اشترى منهم مثل الثمن المثل وقمة غير وفاحق الملك والملك كما في الشفعة لا يلزم معنوم
 له نعم حيث ما خذ مجازاً اذ عارض حقه السابق حق لا ملك عكس المتقوم ولا ما لو اسلموا
 حب لا ناخذ منهم اسلاً هذا اذا السفر والقول للمترى قد راى المسمى لمحجور الملك
 والسنة له عند اي يوسف رحمه الله لاسات الرادة كما في صمد له ولكول القدم
 عند ما لمعه الا لزام بعد ما على الشفعة ومن ربه المترى بعمه يوم التسليم كزوجه
 العدم ولعها مطراً ولا بعض الهبة للاخذ بالشري على المذهب كما لا يقتض القصة للاخذ بمجانا
 اذ حقه لم يقتصر عليه ولم يبطل بالناخير هذا الشفع لا يرى ان ذاك ما خذ بعد جعل الدار
 مسجداً اذ لا ما خذ بعد التذير ومنه دفعه اليه عن ايدى العبد او عهد نفسه بعمته دون قدر
 الارث كما المهور عكس المصالح عليه عن خطأ بعينه لانه عكس الحر فالملك لا الغير
 عن موقوف حلولة اية او حانة بنيه لسلامة الاصل الا ان ما خذ في في العباس
 بعد دفع القصة فما خذ منه المولى لقدم بعمته اعني عنده تغربا على ان الجثة شرط
 الصان لا بد له وفيه خلاف معروف سائر يا حق الاخذ الى الولد ون الارش عكس
 من والى الجناية وزكاة الحول لانه عكس الشفعة اعاده لاسرا حتى عاد الحق القديم
 في المداخلة بالعين الاول والرد بالعيب والفساد والرجوع في الهبة والولد بعوض
 والارش لا ما خذ لام مع الولد او بعد فوته جثثاً او قتلاً بما خذ قبل الولادة
 وما باسجة وما خذ الولد بعد موت الام حنفاً او ملاً بالمقط لا الكل عكس اي الميراث
 رحمه الله **ح** ثبتنا اصل الاساع فما بقدر قوت اصوله كالسبع والدرهن لا الحقة
 باقية ببقاياه كالكنانة رآد اعجب حدث من لاسر والاخذ صونا للحدود اصلا و
 لاما حدث قبلها لانه في ضمانه كعرف غاصب يستري المعصوب في الرد بالحادث قبل
 العصب لا بعده راجعا بعد حدوث مانع عنده في الشري بارش العيب وفي الهبة بفضيل
 ما من القتمين لخطا في المقوم لا التسمية **ش** اعلم ان استيلاء الكفار على مال المسلم
 يقطع عصبة ملكه دون حق الملك حتى لو اسلم المستولى وصار ذمياً وفي يده شيء ما استولى
 عليه لا يوزع منه لقوله صلى الله عليه وسلم من اسلم على كافر فهو له وان وقع في الغنم او في يد مسلم
 فاجزه من دار الحرب الى دار الاسلام كان للمالك القدم حق الملك اذ اوجبه على التمسك

الذي يذري

الذي يذري بعد هذا اننا الله تعالى وهذا الان اسلاً الكافر على مال المسلم يشبه العصب
 وجهه ونسبه بناول المباح كالصيد ونحوه من وجوه لان اسداً يرد على المال المعصوم ومن
 بعد الاحراز يد ارا الحرب في المال المباح فعملنا نسبه الامامة في حق القطاع عصبة الملك ونسبه
 العصب في اسات حق الملك حتى كان له ان يملكه اذ اوجد وقائماً باعتبار العصبة في ابدا
 الاستيلاء وبعد ما بعد الاحراز يد ارا الحرب وهذا الان العصبة هي القدرة الحقيقية
 التي جعلها النوع للعصبة من الاختصاص والاسفاح بالمحل المقدور له ومنع غيره عنه وذلك
 انما يحق بالتميز كاجز عن رواله عن ملك الفاهر وسوها في ملك الفاهر فقتل الا حواله
 الامام يتمكن من اظهار اثر العصبة مسداً وهذا المعنى لا يملك المسلمون اموالهم عندنا بالاستيلاء
 قبل الاحراز الامام يتمكن من اظهار اثر العصبة بالتميز معقده المسلم حساباً لان الظاهر
 ان الغلبة في دار الاسلام لاهل الاسلام فكان القول ببقاء العصبة مقتداً وهذا
 المعنى لا يملك المسلمون اموالهم عندنا بالاستيلاء قتل الاحراز يد ارا الاسلام اما بعد
 الاحراز يد ارا الحرب فالغلبة لاهل الكفر كما هذا فلا يكون القول ببقاء العصبة مقتداً
 ولهذا لم يبق العصبة في حق نصيب المتلفات من لطف من سوا كانت اموالهم نفوساً مع
 ان اثر العصبة في احباب الصان اظهر من اثر العصبة في دفع الملك ولا يلزم على ما ذكرنا المهر
 واخاه ام الولد والمكاتب حيث لا يملكهم الكفار بالاستيلاء عليهم مع ملكنا جميع رقابهم
 بالاستيلاء عليهم لان اسلاً وان كان نسباً للملك الا انه لغز من الاسباب انما يوجب ملكاً
 هو محل التملك ولا يوجب بخلية المستولى عليه للملك والمذبر والمكاتب اموالهم الولد لا
 يملكون سائر اسباب الملك عندنا فلهذا لا يكون الاستيلاء خلاف رقاب الكفار اجمع
 لان الله تعالى اسقط عصبتهم على انكارهم وحدانية الله تعالى بان جعلهم عبداً للعباد
 ولا حانة من مدهرنا واخوته لستحقوا الجزا فافتروا وكذا لا يلزم على ما ذكرنا ما اخذ
 المدة من الاموال ولحقه حيث لا يملكه وان احرزه بدار الحرب سوا كان الما خذ عصباً
 او كان وديعة سلم او دعه اياها قبل الردة واذن له ان يستجيبها معه اذا غاب فارتد
 ولحقها لوديعه الى دار الحرب لان وجوب رد المعصوب والوديعه حكم شرعي والمرد
 مخاطب ما حكما ما دام في دارنا فبعد الاحراز لم يغير ما ثبت من وجوب الرد اذ الاحراز
 لا يخرج عن كونه واجب الرد وهذا الان اسلاً الكافر على شيء فيه سبب ملكه بالاسلم كافي
 مسلة الوديعه او سبب ضمان كما في مسلة العصب استيلاء قاصراً لا مناع التفرع الحسي
 فهما ولا احراز دون التفرع الحسي واذا كان كذلك لم يحق الاستيلاء على المعصوب
 والوديعه قهراً لثبتت الملك فيها فحق الامر فيها على ما كان عليه وهذا العكس وهو
 ما اذا اسلم رجل في دار الحرب واخذ شاة من اموالهم وهاجر الى دار الاسلام حيث
 يملكه لا ينفور ملكه باحراره وحده بناء على قصص الحسي اذ ليرتد الما خذ من اموالهم سبب ملك
 ولا ضمان اذ ليس المهاجر مخاطباً بوجوب الرد في دار الحرب حتى حله اطلاق نفوسهم واموالهم

لكن ياخذ منه المالك القديم في دار الاسلام بالقيمة ان شاء الا ان يكون المهاجر هو
 الذي استولى عليه حال كونه واحرق فيسلم له لان حق المالك القديم انما يثبت اذا انقطع
 حق المستولي الا يري انه لو ظهرنا عليهم سلم له ذلك فلهذا اذا اخرجته الى دار الاسلام
 قوله فماخذ المولى القديم الى اخره لما ثبت المصنف رحمه الله صلى الله عليه وسلم الكافر على مال المسلم
 من حيث انه يقطع حقيقة ملك المسلم دون حقه اورد في ذكره الفروع التي يبنى عليه اذا عرفت
 هذا فمعلوم اذا استرا العدو وعبد المسلم واخرجه يد اربهم فاحرجه سلم الى دار الاسلام
 فلا يخلو انما ان يحجب المولى القديم في يد المشتري من العدو واد في يد من و هبة المشتري له
 او في يد من دفعه المشتري اليه بخانة فلهذا في هذه مسائل فصول اما في الفصل الاول
 فماخذ المولى القديم من المشتري لان الشرع اثبت له حق الملك التملك لكن بشرط ان كان
 مثليا كالملكيات والحدود وان كان قيمة كالعروض واصل ما ذكره الفاضل رحمه الله
 من حديث عمير بن طرفة انه اري رضي الله عنه ان يستر المولى على علم الكفار واحدة
 وادخلوه دار الحرب فدخل سلم دار الحرب واشتراه من الكفار واخرجه الى دار الاسلام
 فوجده ماله القديم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال نعم ان شئت
 وانما ياخذ المولى القديم بالعوض لان ملك المشتري من العدو وملك معصوم لا يجوز ابطاله
 بعرض كان التطرف في الحاسن ما قلنا واما حق المولى القديم في التملك وحق المشتري في
 الملك المعصوم الذي لا يجوز ابطاله بعرض كان في الشفعة اذا اراد الشفيع اخذ
 الدار بالشفعة فانه ماخذها ما قامت على المشتري من الثمن واما كذا هذا ولا
 يلزم على ما ذكرنا ما اذا وجد المولى القديم مغنونا في الغيبة قبل الغيبة حيث كان له اذن
 مجانا بعرضي لان المعارض هناك حق لغايب ملكهم اذا الغيبة لا يملك قبل الغيبة فاذا انفرد
 الحقان بدمج حق المولى القديم بسبقه بخلاف ما اذا وجد بعد الغيبة حيث لا يكون له اذن
 الا بالقيمة لانه عارض وحيث الرد لحق المولى القديم في الملك حق الغائب في الملك الذي
 لا يجوز ابطاله بعرض ومعلوم ما روي ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا وجد بعثا له قد كان
 المشركون صابوه فقال صلى الله عليه وسلم ان اصبته قبل ان تقسم فهو لك وفي رواية هو لك بغير
 شيء وان اصبته بعد ما قسم اخذته بالقيمة ان شئت ولذا لا يلزم ايضا ما اذا اسلم الكفار بعد
 اعدائهم المسلمين اربهم حيث لا يكون للمولى القديم ان ماخذ منهم اصلا لما فيه من التمييز لهم
 بخلاف رقاب المسلمين فانها خلقت معصومة من الاصل والكافر باعقاده الا باصم مدعي
 المعارض فيكون ملزما للمسلم واعقاده الكفار غير معتبرة حق الا لزام ولهذا لا يثبت
 عصمة اموالهم في حق المسلمين وانا عمدة واشيؤا في قوله والبول للمولى الا ان
 اشار الى ان المشتري والمولى القديم لو اختلفا في الشيء كان القول قول المشتري
 مع بيمينه لانه يجهل حق ملك المولى القديم بما اذعاه من الميراث واما امام الشافعي اذ عاها
 قبلت بيمينه وان اقام البينة لم يذكر محمد رحمه الله الاصل قالوا ربي ان يكون البينة

اسرار

للمشتري عند اي يوسف رحمه الله لا يباينها زيادة الثمن كما في البينة العامة له في قبة بدل الماسور
 اذا كان من ذوات اليعنم واما عند اي حصة ومحمد بنهما الله فالسنة للمولى القديم لانها هي الملك
 فترجح على بينة المشتري بقوة الالزام والبنات شرعت للالزام وهذا الخلاف فرع على الخلاف
 في الشفعة اذا اختلف الشفيع والمشتري قدر الثمن واما ما بينه كانت بينه المشتري اول
 عند اي يوسف رحمه الله وبينه السبع اول عند مالك بن نضر كما ذكرنا واما في الفصل
 الثاني وهو ما اذا وجد المولى القديم في يد رجل و هبة المشتري منه فماخذ بيمينه يوم تسليم
 الواهب اليه كما اخذ ممن و هبة العدو ومنه بيمينه يوم تسليم العدو اليه لعين القيمة للام
 بها قطعا من الجانيين كما اخذ ممن وقع في سهمه من الغايبين لقيمة لما روي نينا من حديث ابن عباس
 رضي الله عنهما لا يشترط في الصور بشرط بلكه يعطى بلكه قوله ولا يفسد البينة للاخذ بالشري
 الى اخره اشار الى ان المولى القديم لو قال انا انقض هبة المشتري واخذ العبد بالثمن
 ليس له ذلك على المذهب كاليسر له ان يفسد البينة ليعود الى ملك الغايب فاما حكمه مجانا
 بغير شيء وروي ابن سبيعة عن محمد بنهما الله ان له ذلك لسبق حقه على حق الموهوب له فصار
 كالمشتري اذا باع الدار او هبها كانه للشفيع ان يفسد تصرفه وما هذا ما بين الاول
 كذلك هنا وجه ظاهر المذهب ان حق المولى القديم لا يفسد على الاخذ بالشري حتى كان له
 ان ياخذ العبد من الموهوب له فلا ضرر له الى ان يفسد هبة المشتري بعد نقادها بما عمل صحيح
 ملكه بخلاف الشفيع لان حقه يعصم على الاخذ بالشري فثبت الضرر الى ان يفسد هبته
 لم يوصل الى قبة في الشفعة ولان حق المولى القديم لا يفسد على الاخذ بالشري فثبت الضرر الى ان يفسد هبته
 العبد عليه قبل اقباله فلو كان له حق ان يفسد على المشتري المصروف لملكه بخلاف الشفيع
 لان حقه سطر ما خسر طلبه فبعد عرض المشتري الدار عليه فاذا استكت بطلت شفعته
 فلا يتعطل على المشتري التصرف في ملكه لا يترى ان الشفيع له اخذ الدار او بالشفعة
 بعد ان جعله المشتري مسجدا لما قلنا من ان حقه مقصور وعلى الاخذ بسبب الشفيع انما
 له ان يعيد الدار الى المشتري بخلاف المولى القديم حيث لا يكون له ان ياخذ العبد بعد
 تدبيره لان حقه غير مقصور على الاخذ بسبب الشري من العدو ليكون متمكنا من ان يفسد
 تصرف المشتري فاذا اترقا لا يترى ان المشتري شري فاسد اذا اخرج عن ملكه لا يفسد
 تصرفه مع فساد الملك فمما اوله واما الفصل الثالث وهو ما اذا وجد
 المولى القديم في يد المدفع اليه بالجناية فياخذ المولى القديم بيمينه دون قدر الارش
 سواء كان مدفعيا بجناية العبد خطأ او بصلح عن جناية عهدها المقتول نفسه كما
 ماخذ العبد المهور بالقيمة من المداة التي تزوجها المشتري من العدو وعليه وهذا
 الحكم عكس حكم العبد المدفوع بصلح عن جناية خطأ جناها المشتري نفسه حيث
 كان للمولى القديم ان ياخذ من المدفع اليه قدر ارش الجناية دون القيمة لان الحال في هذه
 الصورة عكس الحال في غيرها ما تقدم حيث كان العبد المدفوع ما يلا مال لكونه جناية

خَطَا الْمَالُ فَصَادَكَ الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ اسْتِثْنَاءً بِالْأَخْرَاجِ مَخْلَافَاتِ الصُّورِ الْمُتَقَدِّمَةِ
فَإِنْ الْعَبْدَ فِيهَا مَقَابِلُ بَعْضِ الْمَالِ وَهُوَ جَانِبُ الْعَبْدِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَالْقَصَاصُ
الْوَاجِبُ عَلَى الْمُشْتَرَى فِي الثَّانِيَةِ وَبُضْعُ الْمَدْرَةِ فِي الثَّالِثَةِ قَوْلُهُ غَيْرُ فِي قَوْلِهِ غَيْرُ مُنْقُوصٍ
مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مَا يَدْفَعُهُ الْمَوْلَى الْقَدِيمُ فِي الْفِدَاءِ ثَمًّا كَانَ وَثَقَةً الْمَقْدِيرُ فَخَازِنُ
الْمَوْلَى الْقَدِيمِ مَا يَدْفَعُهُ مِنَ الثَّمَنِ وَالْفَتْمَةُ حَالٌ كَوْنُ ذَلِكَ الْمَدْفُوعِ غَيْرُ مُنْقُوصٍ لِأَخِي
وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ إِلَى أَنْ الْعَبْدَ الْمَاسُورَ لَوْ أَنَّ بَيْنَهُ أَمَةً سَمَوِيَّةً أَوْ جَانِبَةً عَلَى بَعْضِ طَرَفِهِ
حَتَّى اسْتَقْصَتْ ثَمَّتَهُ بِذَلِكَ وَإِذَا الْمَوْلَى الْقَدِيمُ أَنْ يَسْقُطَ مِنَ الثَّمَنِ وَالْفَتْمَةُ حَصَّةٌ ذَلِكَ النِّصْفِ
لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْفَاتَ وَصَفَ وَمَا يَدْفَعُهُ الْمَوْلَى الْقَدِيمُ مِنَ الْفِدَاءِ الْبَسْرَ كُلَّهُ الْمَبَادِلَةُ
بَلْ هُوَ أَحْسَنُ أَثْبَتَهُ الشَّرْعُ لَهُ نَصْرًا خَاصًّا لِيُردَّ إِلَى أَصْلِحَتِهِ فَلَا يَتَغَيَّرُ بِنَقْصَانِ ذَلِكَ
الْوَصْفِ وَقَدْ سَلِمَ الْأَصْلُ لَهُ فَلَا يَطْرَحُ عَنْهُ سَبَبُ فَوَاتِ الْوَصْفِ شَيْءٌ كَالْعَبْدِ الْمَبِيعِ إِذَا
فَانْتَبَهَ بِهِ بِأَنَّهُ سَمَوِيَّةٌ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَطْرَحُ عَنْ الْمُنْدَرِي شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ إِذَا اخْتَارَ أَخَذَهُ
نَاقِضًا كَذَلِكَ هُنَا وَهَذَا الْخِلَافُ الشَّفْعَةُ حَيْثُ يَحْتَطُّ بِهَا عَنْ الشَّفْعِ حَصَّةُ الْمَالِ الْهَرِي
سَهْمٌ لِأَنَّ الثَّمَنَ مَقَابِلُ الْمَالِ الْمَبِيعَةِ حَصَّةٌ فَجَارَ أَنْ يَسْقُطَ شَيْءٌ مِنْهُ عِنْدَ فَوَاتِ مَا يَبَالِغُ
وَرَوَى ابْنُ سَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ الْمَوْلَى الْقَدِيمَ أَيْضًا مَا خُذَ حَصَّةٌ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ
أَخِي الشَّفْعِ بِالسَّفْعَةِ قَوْلُهُ الْأَنْزَاخُ فَاتِي الْعَيْنَيْنِ لِأَخِي اسْتِثْنَاءٌ مِنْ
وَجُوبِ دَفْعِ الْفِدَاءِ عَنْ مُنْقُوصٍ بِسَبَبِ فَوَاتِ بَعْضِ أوصَافِ الْعَبْدِ وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ
إِلَى أَنْ زَجَلَ لَوْ فَقَاءَ عَيْنِي الْعَبْدَ الْمَاسُورَ وَرَفَعَ قِيمَتَهُ وَأَخَذَ الْجَنَّةَ الْعَمِيَّةَ وَأَخَارَ
الْمَوْلَى الْقَدِيمَ أَنْ يَأْخُذَ الْعَبْدَ عَمِيَّةً فَإِنَّهُ مَا خُذَ بِقِيمَتِهِ أَعْمَى وَإِنْ كَانَ الْفَاتِ مِنْهُ وَصْفًا مِنْ
أَوْصَافِهِ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يُعْرِضُ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ مَا يَدْفَعُهُ الْفَاتِ مِنْ
الْقِيمَةِ يَدْفَعُهُ عَنِ الْعَيْنَيْنِ وَدَفْعُ الْجَنَّةِ الْعَمِيَّةِ إِلَى الْفَاتِ بِشَرْطِ تَقْصِيمِهِ قِيمَةَ الْعَبْدِ
الْمَفْقُودِ لَا يَدْفَعُهُ عَنِ الْعَيْنِ وَاجْتِمَاعُ جَمِيعًا حَتَّى لَوْ أَنَّ الْمَالِكَ أَنْ يَمْسُكَ الْجَنَّةَ وَبَرَعَ سَفْهَانِ
الْحَصَى لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَهُ وَإِذَا كَانَ دَفْعُ الْجَنَّةِ الْعَمِيَّةِ شَرْطًا لَا يَدْفَعُهُ إِلَّا مَا كَانَ
وَهِيَ لِلْفَاتِ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ أَخَذَهَا الْمَوْلَى الْقَدِيمُ بِقِيمَتِهِ أَعْمَى يَوْمَ أَخَذَ الْفَاتِ
كَذَلِكَ هُنَا قَوْلُهُ وَفِيهِ هَلَا يَتَعَرَّفُ اسْتِثْنَاءٌ إِلَى صِلَانِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ
فِي مَسْأَلَةِ الْجَنَّةِ فَإِنْ عِنْدَهُمَا دَفْعُ الْجَنَّةِ لَيْسَ شَرْطًا فِي بَعْضِ الْفَاتِ لِلْقِيمَةِ حَتَّى لَوْ
إِذَا الْمَالِكُ أَنْ يَمْسُكَهَا وَيَرْجِعَ سَفْهَانِ الْعَمَى كَانَتْ ذَلِكَ وَإِذَا دَفْعُ الْجَنَّةِ وَأَخَذَ
الْقِيمَةَ كَانَتْ الْقِيمَةُ بِدَلِيلِ الْعَيْنِ وَالْجَنَّةُ عِنْدَهُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي كِتَابِ الْكُتُبِ
عَنِ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَفِي هَذَا الْخِلَافِ رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ ذَكَرْتُ فِي التَّحْرِيرِ فَلَا يَطُولُ
مَذْكُورَهَا وَإِذَا كَانَتْ الْقِيمَةُ الَّتِي يَأْخُذُهَا الْمَالِكُ مِنَ الْفَاتِ بِدَلِيلِ الْعَيْنِ وَالْجَنَّةُ عِنْدَهُمَا
لَمْ يَأْخُذْهَا الْمَوْلَى الْقَدِيمُ إِلَّا بِقِيمَةِ الْعَبْدِ صَحِيحًا قَوْلُهُ سَأَرَأَ حَقُّ الْأَخِي اسْتِثْنَاءٌ
إِلَى الْمَاسُورِ لَوْ كَانَ خَارِجَةً قَوْلَتْ فِي يَدِ الْمَوْهُوبِ لَهُ شَيْءٌ حَقُّ الْمَوْلَى الْقَدِيمِ فِي الْأَخِي

إلى الولد

إِلَى الْوَلَدِ وَلَوْ قُطِعَتْ يَدُهَا وَأَخَذَ الْمَوْهُوبُ لَهُ أَرْسَهَا لَا يَسْوِي حَقُّ الْمَوْلَى الْقَدِيمِ فِي الْأَخِي
إِلَيْهِ وَهَذَا الْحُكْمُ عَكْسُ حُكْمِ حَقِّ وَلِيِّ الْجَنَانَةِ وَعَكْسُ حُكْمِ زَكَاةِ الْمَنْصُوبِ بَعْدَ عَامِ الْخَوْلِ حَيْثُ
يَسْوِي حَقُّ وَلِيِّ الْجَنَانَةِ وَحَقُّ الْقَعْرِ فِي الزَّكَاةِ إِلَى الْأَرْثِ وَنِزَالُ الْوَلَدِ حَتَّى يُولَدَ الْجَارِيَةُ
أَوْ جَارَتُهُ الْجَارَةُ بَعْدَ الْخَوْلِ لَمْ يَكُنْ لَوَلِيِّ الْجَنَانَةِ وَلَا لِلْقَعْرِ أَنْ يَأْخُذَ الْوَلَدَ وَلَوْ قُطِعَتْ يَدُهَا
وَأَخَذَ الْمَالِكُ أَرْسَهَا سَلَوِيَّةً حَقُّ وَلِيِّ الْجَنَانَةِ وَحَقُّ الْقَعْرِ وَهَذَا الْأَخِي الْأَخِي لِلْمَوْلَى لِلْخَوْلِ الصَّفْقَةِ
مِنَ الْمُشْتَرَى إِلَيْهِ لَا عَادَةَ لَهَا إِلَى قَدِيمِ مَلِكِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهَا مَلِكٌ قَبْلَ الْأَخِي لِشَفْعَةِ أَصْلًا
عِلَافَ أَخِي الْمَوْلَى الْقَدِيمِ لِأَنَّهُ عَادَةُ الْمَاسُورِ إِلَى الْقَدِيمِ مَلِكُهُ لَا شَرَاءَ مَبْدَأٍ وَهَذَا عَادَةُ الْحَقِّ
الْقَدِيمِ الَّذِي كَانَ يَتَعَلَّقُ بِهِ قَبْلَ الْأَسْرِ مِنْ حَوَازِيغِهِ مَرَاخِجُهُ بِالْثَمَنِ الْأَوَّلِ وَجَوَازُ رَدِّهِ
عَلَى بَايِعِهِ بِالْعَبْدِ الْقَدِيمِ أَوْ سَبَبِ فَوَاتِ الْعَبْدِ وَجَوَازُ رَجُوعِ وَأَهْبِهِ لِلْمَوْلَى الْقَدِيمِ وَلَوْ
أَخَذَ الْمَوْلَى الْقَدِيمَ الْعَبْدَ هَبِيَّةً أَوْ بَيْعَ مِنَ الْمُشْتَرَى مِنَ الْكِفَارَةِ يَعُودُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ
لِأَنَّهُ عَادَةُ سَبَبِ جَدِيدٍ وَإِذَا كَانَ حَقُّ الْمَوْلَى الْقَدِيمِ عَادَهُ إِلَى مَلِكِهِ الْقَدِيمِ وَبِهِ حَقُّ مَلِكِهِ فِي الْأَمِّ
فَيَسْوِي إِلَى الْوَلَدِ لَكُونَهُ جَانِبًا وَنِزَالُ الْأَرْثِ لَكُونَهُ لَيْسَ بِجَانِبٍ مَخْلَافَاتِ حَقِّ وَلِيِّ الْجَنَانَةِ وَالْقَعْرِ
فِي الزَّكَاةِ بَعْدَ الْخَوْلِ لِأَنَّهُمَا تَعَلَّقُ بِرَقْمِهِ إِنْ كَانَ خَيْرًا وَدَفْعًا لِلْمَنْصُوبِ عَنْهُ فَإِذَا فَاتَتْهُ الرِّقَبَةُ
أَوْ بَعْضُهَا وَأَخْلَفَ بِدَلِيلٍ كَانَ صَاحِبًا لِلْجَنَّةِ يَسْوِي حَقَّهُ إِلَيْهِ عِلَافَ الْوَلَدِ لِأَنَّ شَرْطَ السَّرَايَةِ
إِلَيْهِ كَوْنُ الْحَقِّ مَلَكَهُ أَوْ الْأَمِّ كَحَقِّ الْمَتَّهِنِ وَالْجَنَانَةِ لَسْتُ حَقِّ مَلِكِهِ لِلْمَوْلَى فِي الرِّقَبَةِ بِدَلِيلٍ
أَنَّ الْمَوْلَى إِنْ بَالَهُ يَدْفَعُ الْفِدَاءَ وَكَذَا حَقُّ الْقَعْرِ لَمَّا كَانَ بِدَفْعِ الْقِيمَةِ قَوْلُهُ يَتَأَخَذُ
الْأَمِّ مَعَ الْوَلَدِ إِلَى الْحَقِّ الْمَاسُورِ الْمَصْفُوعِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنْ حَقُّ الْمَوْلَى الْقَدِيمِ يَسْوِي إِلَى الْوَلَدِ وَنِزَالُ
الْأَرْثِ شَوْعٌ فِي الْمَفْقُودِ عَلَيْهِ إِذَا عُدَّتْ هَذَا مَقُولٌ إِذَا وَلَدَتْ الْجَارِيَةُ الْمَاسُورَةَ
فِي يَدِ الْمَوْهُوبِ لَهُ كَانَ الْمَوْلَى الْقَدِيمُ أَنْ يَأْخُذَ الْأَمِّ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ يَأْخُذَ الْأَمِّ وَحْدَهَا بَعْدَ فَوَاتِ
الْوَلَدِ بِالمَوْتِ حَتَّى تَمُوتَ أَوْ بِالْقَتْلِ عَمَّا كَانَ يَأْخُذُ بِدَلِيلِ الْأَمِّ قَبْلَ الْوِلَادَةِ وَهُوَ جَمْعُ قِيمَتِهِ هَذَا
إِذَا مَاتَ الْوَلَدُ وَبَعَثَ الْأَمِّ وَأَمَّا إِذَا مَاتَ الْأَمِّ وَبَقِيَ الْوَلَدُ فَيَأْخُذُ بِقِسْمِهِ مِنَ الْقِيمَةِ
لَا بِالْكُلِّ سَوَاءً مَاتَ الْأَمِّ بِالمَوْتِ حَتَّى تَمُوتَ أَوْ بِالْقَتْلِ هَذَا حَقُّ صَوْرًا مَا أَخَذَهَا بِالْقِيمَةِ
فِي الصُّورَةِ الثَّلَاثِ فَلَا زَالَ الْوَلَدُ كَلَيْزًا مِنَ الْأَمِّ حَالُ الْإِتِّصَالِ وَجَزَاءُ الشَّيْءِ نَبْعٌ لَهُ وَقَدْ صَارَتْ
مُسْتَحَقَّةً الْأَخِي بَعْمَتِهِ بِجَمْعِ الْأَجْزَاءِ وَانْفِصَالِ الْوَلَدِ مِنْهَا عَلَى ذَلِكَ الْوَصْفِ فَإِذَا نَفَى إِلَى قِيَمَتِ
أَخِي الْمَوْلَى الْقَدِيمِ لَمْ يَسْقُطْ الْمَاسُورُ مِنْهُ بِنَفْيِهِ زِيَادَةُ عَلَى قِيمَةِ الْأَمِّ وَإِذَا فَاتَتْ بِالمَوْتِ
أَوْ الْقَتْلِ لَمْ يَطْرَحْ كُنْ شَيْءٌ مِنَ الْقِيمَةِ لِأَنَّ لَوْنَاتِهَا جُزْءٌ مُتَّصِلٌ لَا يَطْرَحُ عَنْ شَيْءٍ فَالْجُزْءُ الْمُنْفَصِلُ
إِلَى وَأَمَّا أَخِي الْوَلَدِ بِقِسْمِهِ فِي الصُّورَةِ الْأُخْرَى مِنْ دُونِ كُلِّ الْقِيمَةِ لِمَوْهُوبٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَبِهِ
قَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَأَمَّا فِي قَوْلِهِ الْأَخِي نَاكِحًا بِالْعَكْسِ فَيَأْخُذُ بِكُلِّ الْقِيمَةِ لَا بِقِسْمِهِ
لِقَوْلِهِ أَنَّ الْوَلَدَ جُزْءٌ مِنَ الْأَمِّ فَعِدَّتْ الْأَمِّ بِقِيمَتِهِ جَمْعًا كَالْمَلَكَةِ إِذَا مَاتَ عَنْ وَلَدٍ لَا يَسْقُطُ
شَيْءٌ مِنْ يَدِ الْكَنَانَةِ لَمْ يَسْقُطْ جَمْعُ الْبَدَلِ كَذَلِكَ هُنَا وَجِهٌ قَوْلُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَالَ الْأَسْحَى
رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ الْأَخِي أَنَّ الْوَلَدَ إِذَا كَانَ جُزْءًا مِنَ الْأَمِّ وَتَعَالَى لَهَا إِلَّا أَنَّهُ نَاقِلٌ عِنْدَ فَوَاتِ أَصْلِهِ

قَالَ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى فَلَا يَحْتَاطُ بِهَا إِذَا مَاتَ
مِنْ غَيْرِ الْمَوْلَى الْقَدِيمِ أَوْ مَاتَ عَنْ الْأَمِّ
وَيَسْقُطُ عَنْ الْوَلَدِ إِذَا مَاتَ عَنْ الْأَمِّ
وَيَسْقُطُ عَنْ الْوَلَدِ إِذَا مَاتَ عَنْ الْأَمِّ

فهو الام لان الاصل ان الزادة اذا حدثت من اصل جرى فيه العقد وتبقى الى وقت
 الاستيعاج لكان العقد جرى على الاصل والبيع حتى يصرا كما صلح حكما ولو خلا
 في العقد بطريق الاصل كان للولد حصه ما اوجبه العقد كما في البيع والرهن اذا قبلت
 المبيعة او ماتت وتبقى الولد الى وقت الاخذ كذلك هذا لما سبق ولذا لما سؤره الى وقت
 الاخذ جعل كان الاستدوار عليها جميعا بطريق الاصل فكان له قسط من الفداء فاخذ
 وطريق معرفة قسطه ان يسم قسمة الام على قسمة يوم الهبة والقسم وقسمة الولد يوم ضروره
 مقصودا وهو يوم ماخذ المولى القديم فما اصاب الولد فداه به وسقطت حصه الام
 واعلم ان قول محمد رحمه الله لما كان هو المخار قدسه المصنف رحمه الله في الذكر كما قدم دليله
 واذا عرفت هذا فتقدير الكلام وبأخذ المولى القديم الولد بعد موت الام او قبلها
 حصه الولد دون كل قسمة الام عكس قول ابي يوسف رحمه الله اعتبارا لاصل محمد رحمه الله
 في القول بما صلح الاتباع عند موت اصولهما كما في البيع والرهن دون اعتبار اصل
 يوسف رحمه الله في القول بتقدير الام باقته ببقاء الولد كما في الكفاية قوله **واذا عيب**
حدث من الاسود الاخذ الى اخره اشارة الى ان المولى الماسور لو عيب من الاسود واخذ
 المولى القديم في يد العدو او المشتري منهم واخذ المولى بغير علم بعبه كان له ان يردده لانه
 انما فداه ليعود اليه مملوكه اصلا ووصفا فتنقصان وصفه لم يكن واصليا بالمفاته
 فكان له ان يردده ولا يردده لعيب حدث قبل الاسود والاخذ بان كان لعيب عند سواه ولم
 يعلم به حتى استره العدو والمسألة حالها لانه يعيب في ضمان المولى القديم فصار كالحرف في
 الغاصب اذا اشترى المغصوب من المالك ثم وجد به عيبا من حيث انه يردده بالعيب الحادث
 عند المولى قبل الغصب دون العيب الحادث بعد الغصب لكونه حدث في ضمانه اولا انه يرجع
 بنقصان العيب في صورة الهبة لانه ان تعذر الرجوع في الصورتين بسبب العيب
 لحدوثه في ضمان المولى القديم لم يعذر بسبب اخذه **زيادة** على حقه في صورة الهبة
 وهو القيمة بخلاف صورة الشراء اذ لم ياذر زيادة على المسمى قوله **راجعا** بعد موت
 مانع الى اخره اشارة الى ان المولى القديم لو لم يردده بالعيب حتى حدث عنده منه ما يبيع
 من الرد كعيب اخذ ونحوه من موانع الرد الموجه للرجوع بالمقصود كان له ان يرجع اليه
 صورة الشراء من العدو بارسال العيب كالمشتري اذا حدث عنده عيب واطلع على عيب قديم
 كان عند البائع واما في صورة الهبة فله ان يرجع على الموهوب له بمصل ما بين قيمته صحيحة
 وقيمته معيبة لما ذكرنا ان اللام مشروط لانه فاشبه المبيع اذا تقدر رده بالعيب
 والعقد انما في الموهوب ظهر الخطا في الموعود لانه اذ كان يبيع يوم القبض عنده
 ويظهر العيب فيه ظهر ان قيمته كانت اقل بخلاف سله الشراء ويظهر العيب لم يظهر
 الخطا في القيمة **فانفرقا** **فلو لم ياذر** المولى القديم ولا زال ملك المشتري حتى استره
 العدو ثانيا وباعوه بعد الاحراز من اخذه السناحق الاخذ من المشتري الثاني المشتري الاول

محمدا

ومنه للمولى القديم والاخر زوالا او لا عودا كما في رجوع الواهب الاول والثاني
 لما في هذه الترتيب من تكرار وتعطيل فان لم ياذر المشتري الاول لم ياذر المولى القديم لما سبق
 وان اخذ ماخذ المولى القديم بالتميز جبر العزيمة كسقيع باخذ من مشتري وبيع ما جاني المريفض ضد
 ما لو زاد في الثمن لعقد الصرورة وان قضى قاضيا لاخذ من المشتري الثاني بالتميز الثاني
 للمولى القديم لغيره لانه قول ثالث الا ان يكون عن اجها لانه اعتمد دليل امامه في الرد و دليل
 آخر في الثمن والمجهد تتبع الدليل لا القليل الا ترى انه لو قضى على الخاب بالنكاح بها ذرة
 فاستقر او رجل وامرأتين عن رأي نفع واصله احكم بالملك للمقدم عدو ولم يحوز بعد
 اي ولو لم ياذر المولى القديم الجدا الماسور ولا زال ملك المشتري من العدو وعنه حتى استره
 العدو ومرة ثانية وباعوه من رجل بعد ان اجترأ به بدارهم فاخرجه الى دار الاسلام كان
 حق الاخذ من المشتري الثاني للمشتري الاول وحق الاخذ من المشتري الاول للمولى القديم
 لان هذا حكم بمتبصا عن معقول المعنى وقد ورد بحق الاخذ لمن ورد الاسود والقهر
 على يد نفعه ناه عليه فكان للملك الاخر في الزوال وهو حق المشتري الاول اولا في جوب
 العود كما ان الملك الاول في الزوال وهو ملك المولى القديم احزن في جوب العود فصار
 الحال هنا كالحال في رجوع الواهب الاول والثاني حتى لو وهب زيد عبدا من عبده
 وسلمه اليه ثم وهبه عبدا من بكو له لم يكن للواهب الاول وهو زيد حق الرجوع فيه ماله
 يرجع فيه الواهب الثاني وهو عبده وكذلك هنا وهذا لا يالوا اعتمدنا غير هذا الترتيب واستنا
 حق الاخذ او للمولى القديم دون المشتري لادى ما الى تكرار احد الحقيين او تعطيله وبيان
 ان المولى القديم لو اخذ فاما ان يقول بجواز اخذ المشتري الاول من المولى القديم كان للمولى
 القديم ما حقه منه ثانيا فيردى الى تكرار اخذ المولى القديم من غير فائدة وان لم يتل بحوان
 اخذ المشتري من المولى القديم لم نعلمنا حق المشتري الاول في الاخذ مع انه هو المستحق للاخذ
 لورود الاسود على ملكه وبه وإذا كان الترتيب المذكور هو المعتمد لم ياذر المشتري الاول
 لم يكن للمولى القديم ان ياذر لما مر من الاشارة الى تاخر حقه عن حق المشتري بقوله والاخر زوال
 اول عودا ثم اذا اخذ المشتري الاول في مصلنا كان للمولى القديم ان ياذر ثانيا دفعه من
 الثمن الاول والثمن الثاني حيزا لما عزمه في هذا الماسور كما في الشفع اذا اذاله ار من مشتري
 حاباه المريفض ثمنها ومات ولا ناله له غيرها ولم يجز الورثة المجابة حتى رغبها الموهوب
 واخذ الدار تمام قيمتها وهناك انما ماخذ لها الشفع باقام على المشتري كذلك هنا بخلاف
 ما لو زاد المشتري في الثمن حيث لا يلزم الشفع بزيادة لفقد الصرورة فانفرقا فاصل
 المشتري الاول دفع الثمن المثل الاول وقد استوفى لك الملك ويظهر فلا يعود ذلك البيع
 ولا ثمنه كالشفيع اذا باع المشتري ثم اشتراه ماخذ الشفع بالثمن الثاني قلنا المشتري الاول
 انما ماخذ حق الملك الاول فانه لولا ذلك الملك لم يكن له ان ياذر فلما اخذ الثمن الثاني صار للملك
 الملك كله في ملك واحد فلا يجوز ان يوضع منه ماله يصل اليه ما عزم وهذا لان الاخذ طريق

لقد
 لقطنا

الاتمادة الى قدم ملكه ولهذا لو كان عليه دين او في غنقه جانيه يعود الدين والجنابة اليه
 كانه لم يزل عن ملكه قوله وان مصافضا لاخذ من المستوي الثاني بالثمن الثاني للمول القدر
 الى اخره اشارة الى ان المول القدر لو دفع الاموال قاض من قصاصة المهر فبعض له خلاص
 الترتيب الذي قرره بان فني له بالاحقة من المستوي الثاني بالثمن الثاني كان فضا لخوا
 باطلا سوى فني وهو يعلم بشر المستوي الاول لم يعلم حتى لو حضر المستوي الاول استرد
 القاضى العبد من المول القديم ودفعه الى المستوي الثاني لياحقه المستوي الاول منه ثم ياقه
 المول القديم وقد دفعه الى المستوي الثاني من المستوي الاول وانما كان العضا باطلا لانه
 صادف محلا ليس بمجهدة اذ عندك ان في رجة الله الاثر باليمن باطل وعندنا الاخذ
 للمستوي الاول لو رد الاثر عليه يد دون الثاني بكان العضا للمول القديم بالاحقة باليمن
 الثاني قولنا ما لا يستفاد الا ان يكون قضا صادرا عن رأي واجهاد منه مسفد كما
 اذا كان القاضى شافيا المذهب بعض الاضطرار على الوجه الذي ذكرناه لانه اعتمد دليل امامه
 في وجوب الرد بعينه نظرا الى اصله في ان الكافر لا يملك مال المسلم بالاستيلاء عليه احرار
 به ارا حرب واعتمد دليل امام اخر كما في حسمه رحمه الله في وجوب الرد باليمن فيكون الثمن
 حسمه بمنزلة جعل الا بقر من حيث انه يجب مع بقاء الملك رعاة بجانب الرد و قد فقا
 للصحة عنه قوله والمجهد شاع الدليل لا العايد الى اخره اشارة الى جواب سوال المتدبر
 وتقرره ان يقال كتم سفد العضا وهو مخالف للاجماع كما ذكرتم وبعبارة الجواب
 ان يقال المجهد سمع الدليل الشرعي لا القايلى فاذا وقع قضا في فصل شاع وله الاجهاد
 وليس مخالفا للنص والاجماع وان لم يقر احد الامور ان القاضى اذا فني عن رأي
 واجهاد شهادة العناق على غايب او قضى بالنكاح شكها دة رجل وامراة على غايب
 فانه يتخذ قضاوه لان كل واحد من النصيين مجتهد فيه وان كان من يحوز القضا على القضا
 لا يجوز شهادة العناق ولا شهادة التماس الرجال في باب النكاح كذلك هنا واصد هذا
 ما ذكر في الزادات من نفوذ الحكم والقضا بالملك في الغنمة المستفدة من الكفار قبل احرار
 اياها ادا الحرب وصورته ان العبد ولو غلب على غنمة المسلمين بعد احرارهم اياها
 به ارا الاسلام قبل قسمتها من الغنائم سمع ظهير علمهم قوم من المسلم فاسفدوا الغنمة منهم
 قبل وصولهم الى ارا الحرب وحكم الامام بالملك للمستفدة من الغنمة نظرا الى ان استيلاء
 الكفار قبل احرارهم ارا الحرب بوجب الملك لهم وقسم منهم نفدت منه ولا سبيل
 للمسلم ولا يقر على لانه اخذ بقوله اي حنيقة رحمه الله في موت الملك للكافر باستيلاءه على
 مال المسلم ويقول الشافعي رحمه الله بان الاحرار بالار ليس مشروط في الصور التي سب
 فيها الملك بالاستيلاء عنده وهو سبيل المسلم على مال الكافر حتى جوز الغنمة قبل احرار
 به ارا الاسلام كذلك هنا العضا صادق فصلا بمجهدة اذ فيه مسفد هذا كله اذا قضى
 القاضى بالدفع بالثمن الثاني الى المول القديم وكذا اذا دفعه المستوي الاول للمول القديم

بقرضا

بغير مصافضا العاض بالثمن الذي اشتراه به من احد ولا به بمنزلة البيع لما منه من المملك والمملك
 بالراضى وكذا لو باعته منه باقل او اكثر او و هبه منه صحيح وباقه المستوي الاول منه باليمن
 صل الشرا وبالعنه في فصله اليه كما لو وقع هذا الصرف مع اخى اخر وباقه المول القديم
 من المستوي الاول باليمن في صورة الشرا لانه قام عليه لك وباليمن والتمه في صورة الهبة
 وان كان الماسور رهنه بعد له الدين فالاحقة للمرتين الحقا للعايد بالقيام عند المناجر في
 رأي اذ حقة عكس المرتين في النفع لا العين حتى يحالها في البدل غير متراجع على الرهن اذ
 اجب د بينه واليه قصدا كما في الجنابة والردا قصدا بالبيع اذ حبسه عند المرتين غير
 مقصود حتى تحالفا متا بعد الاعارة والايداع من المالك مسقطا د بينه ان ابي للرضا
 بالثوى ضد ما لو كان غايبا حبس بعه رد العزم للمعدم وان عدل الدين بصفة اذا
 جميعا توزيحا على المصمون وعينه كما في الغصب والودعة وعاد رهنه لما عرفنا ان ابي
 المرتين فداه الداهن اجماعا عليه بالنصف فقا للاضطراب بلا عكس لعدم اذ يجبر
 احكام ضد المرتين الراضى ثوى دينه وان غاب الداهن فدى المرتين واجعا عنده ظافا
 لهما بعد ميقا على شريك الشرا بغيب قبل النقد وفدا الجنابة يتخذوه ابا وعبه لله علم
 سراى ولو كان العبد الماسور رهنه عند رجل يدن له على ما لك والدين مثل قيمته
 والمسلم محاله الحق الاخذ من مثويه المرتين للداهن لان الاسر ورد على يد المرتين وله
 فيه حق معتبر يقدم به على المالك قبل الاسر فدا بعد احكام الحق العايد بعد الاسر
 بالحق العام قبله بخلاف ما لو كان مكان المرتين مساجر حبس لا يكون حق الاخذ له
 واخذ الاسر على يد وله فيه حق معتبر بل يكون حق الاخذ فيه للمالك في رواية
 المبسوط واصدي واپني السيرا الكبير وهو المثار اليه يقول المصنف رحمه الله في
 داي وفي الدواية الاخرى للمناجر حق الاخذ لانه لا يتوصل الى حقه في المنفعة الا
 بالرقبة وحده الرواية الاخرى بالشار اليه المصنف رحمه الله من ان حق المناجر في
 النفع لا في العين عكس حق المرتين فانه في العند والمنفعة ولهذا تخالفنا بما في العجة
 في البدل حتى لو بيع الداهن ما ذنا المرتين يعلق حقه ببدله وكان رهنه عندك ولو بيع
 المناجر ما ذنا المرتين يعلق حقه ببدله والندا انما يجري في العند والمنفعة فافترقا
 واذا لم ينبت للمناجر حق الفدا فكذلك المنعير والمودع بطريق الاول قوله غير في قوله
 غرر اجماع منصوب على انه حال من المرتين التقدير والاخذ للمرتين حال كونه غير راجع
 على الداهن فدا دفعه من الفدا لان المرتين عامل لنفسه من حيث اجبى بالفدا د بينه بعد
 ما ثوى باسرا المدهون و احصى له قصدا بعد ردوا عنه ومن احيى حق نفسه لا يرجع
 لسيه على غنم كما لو جنى المدهون يد المرتين وفداه او مرض فداوا له الا ترى انه
 لو عتبت في يد مسقط بقدر العيب من المدهون وهذا خلاف البايع اذا اسرا البيع

من يد قبل القبض وفداءه حيث كان له ان يرجع على المستوي بالفداء ايضا مع الثمن اذا
اختار المشتري ايضا البيع مع ما لزمه من الزمادة على الثمن المسمى لان حبس البائع المبيع
ليس بحق مقصود بالعقد حتى يكون سببا للملك فيكون في الفداء اخيا حقة لا يملكها ليد
والحبس لا يقصد بحقه البيع بل المقصود من حبسه وصوله الى ثمنه كحالة
المزمن لان ملك اليد والحبس بالدين مقصود بعقد الدهن فافترقا ولهذا تخالف
العقدان في تقا حق الحبس بعد الامارة والابداع من المالك حتى ان البائع لو اعاد
المبيع من المستوي او اذاعه اياه لم يؤوله حق الاسترداد وعمله لو اعاد المهر من
المهرهون من المالك او اذاعه اياه لم يبطل حقه في الحبس حتى كان له ان يسترده
من الداهن متى شاء لان عقد الدهن باق الا في حكم الضمان في الحال حتى لو هلك
في يد المهر من المهر من يد روي عن النبي يوسف رحمه الله انه لا يلزم المشتري
عمر الثمن الاول لان البائع مضطور لا حيا حقة في الحبس لا سيما الثمن والفداء
ليس معلقا برقبه العبد بخلاف الجناية فانها تعلقت برقبته وهي عيب فاذا فداءه
البائع فقد طهره عن العيب فافترقا وجوابه ما قلنا من ان حق البائع في الحبس ليس
مقصودا بالعقد وحق المهر من مقصود ثم ان البائع انما يرضى عن عرض على المشتري
فان ابا سقط البعير وان اخذه لزمه الثمن وهذا لانه مع حق الاخذ لكل واحد منهما
اذ هو من طار البائع وفي ملك المشتري الا ان حق البائع مقدم خلاف الماسور
ثانيا اذا ابي المشتري الاول اخذه حيث لا يرضى على المولى القديم اذ ليس للمولى
القديم ان يخذل المشتري الثاني قبل اخذ المشتري الاول منه لكونه لا سوانا
وردد على المشتري الاول وملكه فكان حق المولى القديم مرتبا على حقه فان
قبل قد زال ملك المشتري بالاسر قبل القبض فوجب ان يفسخ البيع قلنا
ملكه وان زال لكن بعد منه العود فلا يسقط كالكافة اذا مات في يد البائع
ودين جلدها والعصر اذا تخبر ثم صار خلا قوله مسقطا منسوب على انه
حاله ايضا من المهر من وهو اشارة الى ان المهر من ابا ان يخذل الماسور كان
مسقطا لغير نفسه لرضا بهوى الدهن فانه سوا اخذه الداهن بالفداء لم يرضه
الا يرى ان الداهن لو لم يرضه اصلا لسقط الدين فكذا اذا اخذه بالفداء وهذا
خلاف ما لو كان المهر من غائبا ونبت حق الاخذ للمهر من لو رد الاسر على ملكه
واخذه بالثمن حيث كان المهر من اذا احصوا ان بعد المهر من ليدل لعدم رضاه باخذ
الداهن حال غيبته اذ حقه معدوم عليه كما ذكرنا بل هذا لكونه انا ما حقه بشرط ان يرد
على الداهن مديونته في الفداء هذا كله اذا كان الدين مثل ثمن المهرهون واما
اذا كان مثل نصف القيمة فيكون حق الاخذ للمهر من والداهن جميعا مودى كل واحد منهما
نفس

نصف الفداء توزيعا حتى لا يخذل نصفه المضمون على المهر من دينه اذ فداءه عليه دون
نصفه الفارغ عن الدين كما لو عصب من رجل عبدا واستودع منه عبدا اخر فاسترها
العدو واخر من ماله ادا الحرب ثم اشتراها رجل واخرجهما كان فداء المعصوب على الفاسد
وفداء الموديع على المالك كذلك هنا قوله وعاد وهذا لما اشارة الى ان الداهن والمهر من
اذا فدى العبد يعود ماله كما كان الماسور من ان الاسر ورد على المهر من وله فيه حق معتبر
بعدم به على الداهن مثل الاسر فكذا بعده الحاقا للحق العام بعد الاسر بالحق العام قبله كما قرأنا
هذا كله اذا اتفق الداهن والمهر من وفدى العبد الماسور واما اذا ابي المهر من ان يفديه
فيفديه الداهن من ماله ثم يرجع على المهر من نصف الفداء متبع المقاصد حينئذ ينصف
الفداء ونظم من الدين وانما يرجع الداهن نصف الفداء لكونه مضطرا فيه احيا لملكه ولا لزمته
بسبب حصوله من المهر من كان كالحلاك في دين خلاف فداء المشتري العبد الماسور قبل
القبض لانه اعاده الى قدمه ملكه وقد اسفاده من البائع من فلا بد من قضائه اما الداهن
فلم يستفد المهرهون من المهر من ليلزمه بالاعادة الى قدمه ملكه حق قال ابو سهل رحمه الله
وفي بعض الروايات لا يلزم الثمن وهذا خلاف العكس وهو ما اذا ابا الداهن ان يفديه
وقد فداء المهر من حيث لا يكون له ان يرجع على الداهن نصف الفداء لانه متبرع لانه اذا
كان الداهن حاصرا تمكن المهر من دفع الاموال الفاضلي فيجبر الداهن على الفداء كالبسط
حق المهر من الدهن لان حقه في حبس النصفين معا فاذا لم يرضه الى الفاضلي كان فاضيا
من غير بغير امر من غير اضطور اذ كان متبرعا بخلاف الداهن اذا فداءه عند ابا المهر من
اذ لو دفع الداهن الاموال الفاضلي لا يجبر المهر من لان الاسر هلك الدهن وسقط الدين
وانما يحس بالفداء فاذا ابي المهر من ان يفديه كان فاضيا بشئ دينه مبرك وذاك قوله
وان غاب الداهن فدى المهر من لا اخر اشارة الى ان الداهن لو غاب وفداء المهر من كان له
ان يرجع على الداهن اذا احضر نصف الفداء وهذا عند اي حنيئة رحمه الله واما عند اي
يوسف ومحمد فحما الله فلا يرجع لان النصف غير مضمون على المهر من فلم يكن بالفداء محجيا حق
نفسه حتى يحل مضطرا فيه واما حنيئة رحمه الله يقول للمهر من حق الحبس في النصف الآخر
وان لم يكن مضطرا ضرورة حق الحبس في المضمون مضطرا في ذلك ضروره احيا حق نفسه
وهذا الخلاف يفرع على خلاف فيما اذا اشترى رجلان عبدا نصفه واحد بالف حاله ثم
غاب احدهما قبل نقد الثمن فنقد الحاضر جميع الثمن واخذ العبد ثم حصن الغائب فانه
يرجع عليه الحاضر بنصف الثمن الذي نقد عند اي حنيئة ومحمد رحمه الله فلا قال يوسف
رحمه الله فان مسل هذا الفرع مكر لان محمد رحمه الله مع اي يوسف هنا وسع اي حنيئة
رحمه الله هناك فليس يجوز ان يكون لمحرم رحمه الله قولان والمذكور هنا قوله الاخر قوله
وفداء الجنايه بحدوه ابا وغيبته اشارة الى نظير مسلة فداء الاسير مسلة فداء الجناني فالعبد

المدهون اذا جنى وقيمتة اكثر من الدين كان الغدا في قدر المضمون على المدهون في قدر
 الزيادة على الداهن فلو فداه الداهن عند باب المدهون وعند غيبته لم يكن متبرعا
 ورجع حصته المدهون فدا الجناية كما يرجع في فدا الاسير وان فداه المدهون عند
 باب الداهن يكون متبرعا بالاجماع ولا يرجع عليه بشئ وان فداه حال غيبته فهو على الحال
 الذي ذكرناه وهو انه متبرع عندها فلا يرجع وعند ابن حنيفة رحمه الله سطره فرجع
 بنصف الغدا والله اعلم واعلم انه يملو هذا الباب في ترتيب الجامع عليه ابواب
 نقل المصنف رحمه الله مسايلا الى الابواب المتقدمة من كتابه فظم مسایل الباب
 الاول منها الى باب السارعة في الموكيل وهو اخر ابواب الوكالة ومسایل الباب
 الثاني والثالث الى باب كميل الوديع ومسایل الباب الرابع الدابع الى الباب الرابع
 من ابواب الوصايا والباب الخامس ذكره في كتاب الهذات من مصنفه فلا يضمن
 مسايلا فانه ذكره في اول الوصايا وذكر معظم مسایل الباب السادس في باب ما
 يكون جائزة في البيع من ابواب البيوع ومسایل البيوع في الباب الثاني عشر
 من ابواب الوصايا وذكر مسایل الثامن في الباب الرابع من الجنائز في ضمن المسایل
 المنقولة اليه فما اذا كان القطع ثابتا بالبينه والوضع في الباب الثامن فما اذا
 ثبت بالاقرار ولا فرق الا في تحمل العقلة موجب الجناية وذكر مسایل التاسع في
 باب شري الطرف بما فيه والطعام والغنم من ابواب البيوع وذكر مسایل العاشر
 في باب الحنف في التقاضي من ابواب الايمان وقد بينا على ذلك في تلك الابواب
ص وعند انتها التحقيق اخرا الباب ثم الكتاب وايقنا بالشروط المخترع في
 جميع المقتضى لا الانتظار والاضراب وصم الشاذ والسارد الى اجلاس
 بيت في الابواب واساس النافذ في ما فيه الخطاب والتهاب والمينة
 لواء المينة في صوغ اشكاله الحجاب والخصر في حل اشكاله بالغائنة
 الحق والصواب انه كريم جواد عزيز وهاب شرماني المصنف رحمه الله الى
 اخر ما قصده من هذا التاليف واعلم فيه من حسن التصريف والتصرف
 اني تصدق الجمله كالحائنة له منها على ما وفقه الله تعالى اليه في هذا الكتاب
 من الوفاء بالشروط الذي اخترعه في تاليفه من الامور التي ذكرها نائبا على الله
 عز وجل بعض صفاته الكريمة اذ وفقه بلطفه وانعامه الى تحقيق هذا المختصر
 وانما شكر الله سبحانه وجعل اعلى العزود وسر متقلبه وحسنوا انه على
 كل شئ قدير وبالاجابة جدير ثم انا نسوع في تفسير ما تضمنته هذه الحائنة
 من الغريب معلوم التحقيق قدمنا الكلام عليه في خطبة الكتاب والمختصر هنا
 المنشاء قال الجوهري اخترع كذا اي اشقعه وعال انشاءه وابتدعه والانتظار

جمع نظير وهو المثل والاضراب جمع ضرب وهو الصيغة والاصنف من الاشياء
 والنشاذ المتقود تعالى شذ عنه يشذ ويشذ شذوذ اي انفرد عن الجمهور ونذر
 فهو شاذ والسارد النافر يقال سردا لبعير شره شرودا انفر فهو سارد والاطناب
 المبالغة في الكلام يقال اطنب فلان في الكلام بالغ فيه والاضراب الاكثار في الكلام
 يقال اسبب الدجلا في الكثرة الكلام فهو مشبه بفتح الفاء ولا يقال بكسرها وهو
 نادر والمينة بكسر الميم مصدر من عليه مينة اذا امتن ربيك المينة تخدم الصنيعه
 والمينة بضم الميم القوة والاشكال بفتح الهمزة جمع شكل بفتح الشين
 المعجمة والكاف الساكنة المثل والحجاب بضم العين المهملة الامر بحجب منه والحجاب
 بالشد مد اكثر منه والاشكال بكسر الميم مصدر اشكل الامور اسكالا فهو مشكل وكنه الشئ
 بضم الهمزة وسكون اللام في نهايته يقال اعمد كنه المعرفة والله اعلم بالصواب
 قال العبد الصغيف جاع نيل هذا التاليف هذا احزما ربه
 الخاطر واملاه وهدى الناظر واصطفاه من سرح الفاظ هذا الوجيز
 الكافل غاية العجب والتعجب الكامل بحسن التخيير والتخير بفتح اللام
 الاسلام والمسلم وجعله ثمان صدق في الاخرين وعلمنا بصدق في الي
 يوم الدين انه على كل شئ قدير وبالاجابة جدير والحمد لله رب العالمين وصلى الله
 سيدنا محمدا وآله وصحبه وسلم وحمدا لله ونعم الوكيل ونعم المولى ونعم النصير
 ثم الكتاب بحمد الله وعونه وحنن يوفيه وصلى الله على سيدنا محمدا وآله وصحبه وسلم

يعني الغنى وحمدا لله
 وجه ندوره انما هو
 من هذا القبيل الا ان
 من هذا القبيل الا ان
 من هذا القبيل الا ان

